العولمة في أزمة

العولمة في أزمة

تحرير

باري ك . جيلز

ترجمة

مازن الحسيني

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية

اسم الكتاب: **العولمة في أزمة**

اسم المحرر: **باري ك. جيلز Barry K. Gills**

اسم المترجم: **مازن الحسيني Mazen Husseini**

اسم الناشر: **المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية**

تاريخ النشر:

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2012

ترجم هذا الكتاب استناداً إلى النسخة الإنجليزية التي صدرت في لندن في العام 2011

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو إعادة تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

All rights are reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage, without the prior permission in writing of the publisher.

الفهرس

المساهمون في هذا الكتاب **٧**

تاريا هالونن مقدمة : عولمة عادلة خلال الأزمة **١٧**

باري ك. جيلز عودة الأزمة في عصر العولمة : أزمة واحدة أم عدة أزمات ؟ **٢١**

فرانسوا هوتار الأزمة المتعددة وما وراءها **٣٣**

سوزان جورج أزمات متلاقية : الواقع والخوف والأمل **٤٧**

ساسكيا ساسن فرز وحشي بين فائزين وخاسرين: صيغ معاصرة للتراكم البدائي **٥٩**

أنكي هوجفلت العولمة والأزمة والإقتصاد السياسي للنظام (الفوضى) النقدي الدولي ... **١٠١**

هايكي باتوماكي ما الذي سيأتي ؟ تفسير للهبوط في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ ، وسيناريوهان لشكل الأشياء التي ستأتي **١٢٧**

جراهام ف. تومسون عواقب الأنظمة العالمية لأزمة لاعقلانية: دراسة "أرواح الحيوانات" و"الإمتلاء بالحيوية" الزائدة **١٥٥**

وزير جاهان كريم الأزمة الإقتصادية ، الرأسمالية والإسلام إنشاء نظام إقتصادي جديد؟ **١٧٩**

م. سكوت سولومون أفكار مفصلية في أوقات الأزمة: إعادة النظر في سميث ، وماركس وكينز وهاييك **٢١٣**

ريتشارد فالك تحدٍ راديكالي للنظام العالمي: معالجة التغيير المناخي الكوني وخطر الأسلحة النووية **٢٢٩**

جيمس هـ. ميتلمان الأزمة والحكم الكوني : النقود والمعالجات والمؤسسات **٢٥٩**

مصطفى كمال باشا في ظلال العولمة:
أزمة حضارية، "الحداثة العالمية" و"العدمية الإسلامية" **٢٨٧**

ف. سبايك بترسون نظرة بعيدة المدى إلى العولمة والأزمة **٣٠٧**

كريج ن. ميرفي دروس من 'الأزمة الجيدة': التعلم في العالم الثالث ومنه **٣٢٩**

هنري فيلتماير الأزمة العالمية وأمريكا اللاتينية **٣٤٩**

رونالدو مونك العولمة والأزمة والتحول الإجتماعي: رؤية من الجنوب **٣٧٧**

أندرياس بيلير، وإنجمار ليندبرج، وفيرنير ساوربورن بعد ثلاثين عاماً من الطريق المسدود
استراتيجيات العمال الممكنة في النظام العالمي الجديد **٣٩٥**

سمير أمين الخروج من أزمة الرأسمالية أم الرأسمالية في أزمة ؟ **٤١٥**

باري ك. جيلز العولمة، والأزمة والتحول:
الأزمة المنهجية العالمية وجدلية رأس المال التاريخية **٤٣٧**

جوناثان بوخ تغيَّرَت رهانات السياسة الراديكالية: ما بعد الأزمة، والصلة، والدولة **٤٥٧**

والدن بيلو المناخ والرأسمالية في كوبنهاجن **٤٧٩**

نيك بوكستون القمة غير المرئية: مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة الإقتصادية العالمية
رواية شاهد عِيان **٤٨٥**

جيما بون قمة كوبنهاجن العالمية حول تغيير المناخ: رؤية من المكان **٤٩٣**

المساهمون في هذا الكتاب

سمير أمين (Samir Amin) : رئيس المنتدى العالمي للبدائل، ومدير لمنتدى العالم الثالث (منذ ١٩٨٠) الذي يقع مقره في داكار، بالسنغال. ومنذ العام ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٠ عمل كباحث في معهد الإدارة الإقتصادية التابع للحكومة المصرية، ثم من العام ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٣ مستشاراً لوزارة التخطيط في بماكو بمالي. عيِّن استاذ في جامعات بواتييه، وداكار وباريس (باريس الثامنة، فينسان). كان طيلة فترة عمله غزير الكتابة كعالم وناشط، يعكف على تحليل التنمية الرأسمالية، والإمبريالية والعولمة ومواضيع أخرى ذات أهمية مركزية من الناحيتين النظرية والسياسية.

والدن بيلو (Walden Bello): عضو مجلس النواب في جمهورية الفلبين، ورئيس إئتلاف التحرر من الدَيّن ، وكبير محللي منظمة التركيز على الجنوب، وكاتب عمود في مجلة "التركيز على السياسة الخارجية" (Foreign Policy in Focus)

أندرياس بيلير (Andreas Bieler): زميل باحث سابقاً في مجلس هلسينكي للدراسات المتقدمة في فنلندا، وأستاذ الإقتصاد السياسي في جامعة نوتنجهام بالمملكة المتحدة. مؤلف كتاب "النضال من أجل أوروبا إجتماعية" (*The Struggle for a Social Europe*)، الذي صدر عن مطبعة جامعة مانشستر في العام ٢٠٠٦.

جيما بون(Gemma Bone): من شمال شرقي إنجلترا، درست أصلاً الفلسفة واللاهوت في جامعة جلاسكو قبل أن تنهي دراستها الجامعية الأولى بالفلسفة والعلوم السياسية في جامعة نيوكاسل؛ ثم تابعت تحصيلها العلمي في الدراست التنموية التي فَتَّحَت

أعينها على مشاكل "العولمة"، فغضبت للامساواة الصارخة والمعاناة والآلام المتأصلة في هياكل المؤسسات العولمية. وقادتها الرغبة في معرفة المزيد عن ذلك إلى دراسة الماجستير والتخصص في السياسة الدولية (العولمة والفقر والتنمية) في كلية الجغرافيا والسياسة والسوسيولوجيا في نيوكاسل أيضاً. كانت جيما مندوبة شابة إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ في كوبنهاجن، وعضواً في تحالف شباب المملكة المتحدة حول المناخ، وهو مجموعة من الشباب من أنحاء المملكة المتحدة تَعَبَأ للعمل في مجال التغيير المناخي الذي هو مشكلة جيل الشباب الأساسية.

نيك بوكستون (Nick Buxton): ناشط وكاتب شارك في حملات بارزة حول عدالة التجارة، وديون العالم الثالث وعدالة المناخ. وتشمل كتاباته المنشورة: "المجتمع المدني وإلغاء الديون" الوارد في كتاب "المجتمع المدني وحقوق الإنسان" (*Civil Society and Humn Rights*) الصادر عن دار روتلدج للنشر في العام ٢٠٠٤؛ و بحث"السياسة والدين" الوارد في كتاب " الكرامة والتحدي: تحدي بوليفيا للعولمة" (*Dignity and Defiance: Bolivia's Challenge to Globalization*) الذي صدر عن مطبعة جامعة كاليفورنيا وميرلين برس في المملكة المتحدة في ٢٠٠٩.

ريتشارد فالك (Richard Falk): الأستاذ الفخري للقانون الدولي في جامعة برينستون، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة السلام في العصر النووي، والمقرر الخاص بفلسطين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومؤلف كتاب "إحقاق حقوق الإنسان" (*Achieving Human Rights*) الذي صدر عن دار روتلدج في العام ٢٠٠٩.

سوزان جورج (Susan George): مؤلفة ١٤ كتاباً تمت ترجمتها على نطاق واسع؛ تدور الكتب حول المجاعة في العالم وديون العالم الثالث، والمؤسسات الدولية (البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، وحول الأيديولوجية النيوليبرالية والجيوسياسة. كتابها الأخير معنون "أزمتهم وحلولنا"، المُفترض أنه صدر عن دار بوليتي برس في العام ٢٠١٠.

باري ك. جيلز (Barry K. Gills): أستاذ السياسة العالمية في جامعة نيوكاسل الواقعة في مدينة نيوكال على ضفاف نهر التين بالمملكة المتحدة، ومؤخراً أستاذ زائر في جامعة هلسينكي بفنلندا، وبالتحديد في مركزالإمتيازفي الأبحاث حول الحكم العولمي. وهو محرر مؤسس في مجلة "العولمة" (*Glolization*) وسلسلة كتب إعادة التفكير في العولمة التي تصدر عن دار نشر روتلدج، وهو كذلك محرر مؤسس في "مجلة الإقتصاد السياسي الدولي" (*The Review of International Political Economy*). وهو الرئيس السابق لقسم الإقتصاد السياسي في جمعية الدراسات الدولية، وأحد مؤسسي القسم الفرعي الخاص بنظرية الأنظمة التاريخية العالمية في جمعية الدراسات الدولية. وهو زميل سابق في معهد ما فوق القومية في أمستردام، وحاليا زميل في الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم. وقد نشر العديد من الدراسات في مجالات الإقتصاد السياسي للتنمية، ودراسات تنموية نقدية، ودراسات نقدية حول العولمة ونظرية النظام العالمي والتاريخ العالمي. وتشمل أعماله الأخيرة الكتابين "العولمة والتاريخ العالمي" (*Globalization and Global History*) (٢٠٠٦) و "العولمة وسياسة العدالة العالمية" (*Globalization and the Global Politics of Justice*) (٢٠٠٨).

أنكي هوجفلت (Ankie Hoogvelt): كانت تعمل سابقاً في جامعة شيفيلد في دائرة الدراسات السوسيولوجية، حيث كانت تُعلِّم وتكتب لفترة ثلاثين عاماً حول مجالات الدراسات التنموية والعولمة والإمبريالية. أكثر مساهماتها في هذه المجالات شُهرة هي الكتب المدرسية التي ألّفتها وهي "سوسيولوجيا المجتمعات التنموية" (*The Sociology of Development Societies*) (١٩٧٦) و"العولمة وعالم ما بعد الكولونيالية" (*Globalization and the Postcolonial World*) (١٩٩٦).

فرانسوا هوتار (Francois Houtart): ولد في بروكسل في العام ١٩٢٥. هو عالم سوسيولوجيا وقسيس في أبرشية بروكسل، وأستاذ فخري في الجامعة الكاثوليكية في لوفان (بلجيكا). أحد مؤسسي مركز القارات الثلاث في لوفان، ومؤلف عدة كتب عن سوسيولوجية الدين في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وسيري لانكا والهند وفيتنام، وأيضاً عن العولمة. وهو عضو في اللجنة الدولية للمنتدى

الإجتماعي العالمي، وعضو لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإصلاح النظام المالي والنقدي ، وحائز على جائزة مادانجيت سينغ للتسامح واللاعنف لعام ٢٠٠٩ التي تمنحها منظمة اليونيسكو.

وزير جاهان كريم (Wazir Jahan Karim):هي عالمة أنثروبولوجيا إقتصادية ومتخصصة في اقتصاد الجندر والتنمية. تعمل في أكاديمية الأبحاث الإجتماعية والإقتصادية والتحليل، وتعكف الآن على دراسة الأعمال الخيرية وصناديق الإستثمار والرعاية.

إنجمار ليندبرج (Ingemar Lindberg): باحث مستقل، عَمِل سابقاً مستشاراً حول السياسة الإجتماعية لكونفيدرالية النقابات السويدية. أَلَّف العديد من الكتب والمقالات ، كان آخرها كتاب بعنوان "مجالات تضامن جديدة".

جيمس هـ. ميتلمان (James H. Mittelman): أستاذ جامعي يُدرِّس موضوع العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية. كان سابقاً زميل زائر مرموق في مجمع هلسينكي للدراسات المتقدمة. وتضم قائمة الكتب التي أَلَّفَها "أعراض العولمة: التحول والمقاومة" (*The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance*) (جامعة برينستون، ٢٠٠٠)، و"العولمة: إلى أين ؟ دوامة المعرفة والأيديولوجية" (*Whither Globalization ? The Vortex of Knowledge and Ideology*) (دار نشر روتلدج، ٢٠٠٤)، و "النزاع المُفرط: العولمة وعدم الأمان" (*Hyperconflict: Globalization and Insecurity*) (جامعة ستانفورد، ٢٠١٠). ويعكف الآن على تأليف كتاب عن التنمية والتحكم في العولمة.

رونالدو مونك (Ronaldo Munck): رئيس قسم الأممية والتنمية الإجتماعية في جامعة المدينة بدبلن وأستاذ السوسيلوجيا الزائر في جامعة ليفربول. وتشمل أعماله الأخيرة الكتب التالية: "العولمة والتفنيد: الحركة المناهضة العظمى الجديدة" (*Globalization and Contestation: The New Great Countermovement*).

(دار روتلدج للنشر، ٢٠٠٧)، " العولمة والهجرة: قضايا جديدة، وسياسة جديدة" (*Globalization and Migration: New Issues, New Politics*). (دار روتلدج للنشر، ٢٠٠٩)؛ و"العولمة والأمن الدولي: دائرة معارف" (*Globalization and International Security: An Encyclopaedia*) (٢٠١٠). يعكف حالياً على إعداد رد النقابات على الهجرة في وقت الأزمة.

كريج ن. ميرفي (**Craig N. Murphy**): أستاذ يتبوأ مقعد م. مارجريت بو لدراسات العلاقات الدولية في كلية ويلزلي، وهو الرئيس السابق لجمعية الدراسات الدولية، والرئيس السابق للمجلس الأكاديمي حول نظام الأمم المتحدة. وتُركِّز أبحاثه الراهنة على تاريخ وضع معايير للتوافق الطوعي، وعلى طبيعة السياسة العالمية منذ الثورة الصناعية.

مصطفى كمال باشا (**Mustapha Kamal Pasha**) هو رئيس مقعد القرن السادس ورئيس العلاقات الدولية في جامعة أبردين بالمملكة المتحدة. حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراة في الدراسات الدولية من مدرسة الدراسات العليا للعلاقات الدولية من جامعة دنفر. مؤلف، ومحرر مشارك لعدد من الكتب، ونشر الكثير من الأبحاث في مجلات متخصصة واسعة الإنتشار منها "البدائل" (*Alternatives*) و "الألفية" (*Millennium*)، و"العلاقات الدولية" (*International Relations*). و"المجتمع العالمي" (*Global Society*)، و"المجلة النقدية للفلسفة الإجتماعية والسياسية الدولية" (*Critical Review of International Social and Political Philosophy*)، و"ودراسات في التنمية المقارنة الدولية" (*Studies in Comparative International Development*). وتشمل المجالات الرئيسية لأبحاثه نقد نظرية العلاقات الدولية، والأمن البشري، والإقتصاد السياسي الدولي والدراسات الإسلامية. ويعكف البروفسور باشا حالياً على العمل على مخطوط حول تلاقي الإسلام والعلاقات الدولية. وقد عمل كمدير لبرنامج المؤتمر السنوي لجمعية الدراسات الدولية في العام ٢٠٠١، وهو حالياً عضو في هيئات تحرير مجلات "السوسيولوجيا السياسية الدولية"، و"العولمة" و"الدراسات النقدية الآسيوية"، "الإثنية الآسيوية"، و"مجلة بلومزبري" و"المجلة

الأمريكية للعلوم الإجتماعية الإسلامية".

هيكي بتوماكي (Heikki Patomaki): ولد في العام ١٩٣٦ ، وهو أستاذ الإبتكار للأمن الإنساني – العولمة والمؤسسات العالمية في جامعة ميلبورن ، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة هلسينكي . وهو أيضاً نائب مدير مركزالإمتياز في أبحاث الحكم العالمي ، الذي تموِّله أكاديمية فنلندا . وتشمل اهتماماته البحثية مجالات الفلسفة ومنهجية العلوم الإجتماعية ، وأبحاث السلام ، والإقتصاد السياسي العالمي ، والعقود الآجلة العالمية ، والنظرية السياسية للعدالة العالمية والديمقراطية . أحدث كتبه عنوانه "الإقتصاد السياسي للأمن العالمي: الحرب ، الأزمات المستقبلية والتغيير في الحكم العالمي" (*The Political Economy of Global Security, War, Future Crises and Change in Global Governance*) الذي صدر عن دار روتلدج للنشر في العام ٢٠٠٨ .

ف . سبايك بترسون (V. Spike Peterson): أستاذة في مدرسة الحكومة والسياسة العامة في جامعة أريزونا ، وتنتمي إلى معهد الجندر ودراسات المرأة في معهد الدراسات الدولية . وهي أيضاً زميل مشارك في معهد الجندر في مدرسة لندن للإقتصاد (خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١) ، أصدرت في العام ٢٠٠٣ كتابا بعنوان " إعادة كتابة نقدية للإقتصاد السياسي العالمي: اقتصاديات إعادة إنتاج وإنتاج ، إقتصاديات فعلية" (*A Critical Rewriting of Global Political Economy: Reproductive, Productive and Virtual Economies*) درست فيه تقاطع الإثنية/ العرق ، والطبقة والجنس/ الجندر والهرميات الوطنية في إطار العولمة النيوليبرالية . ونشرت مؤخراً بالإشتراك مع آن سيسون رونيان عددا خاصا بالجندر عالمياً من مجلة "نيو ميلنيوم" . وتركز أبحاثها الراهنة على "عدم الرسميات" و"تداخل الأجزاء" وعدم الأمان العالمي .

جوناثان بوخ (Jonathan Pugh): مدير شبكة مجالات الديمقراطية وديمقراطية المجالات (http://www.spaceofdemocracy.org) ، ورئيس تحرير مجلة السياسة الراديكالية اليوم ، ومحرر كتاب"ما هي السياسة الراديكالية اليوم ؟"

(*What is Radical Politics Today ?*) الذي صدر عن دار بالجريف/ ماكميلان في العام ٢٠٠٩ .

ساسكيا ساسن (**Saskia Sassen**) : أستاذة السوسيولوجيا، وعضوة لجنة التفكير العالمي في جامعة كولومبيا (.) . كُتُبُها الحديثة تشمل: "الأرض، السلطة، والحقوق: من جمعيات العصور الوسطى وحتى الجمعيات العالمية" (*Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*)، الصادر عن مطبعة جامعة برينستون في ٢٠٠٨ ، و"سوسيولوجية العولمة" (*A Sociology of Globalization*) الصادر عن دار دابليو دابليو نورتون في ٢٠٠٧ . تشمل الكتب الحديثة الأخرى التي أصدرتها الكتاب الثالث الذي جرى تحديثه كلية، وهو كتاب "مدن في إقتصاد العالم" (*Cities in a World Economy*) الذي صدر عن دار ساج للنشر في ٢٠٠٦ ، وتحرير كتاب "فك رموز العولمي" (*Deciphering the Global*) الذي صدر عن دار روتلدج للنشر في ٢٠٠٧ ، وشاركت في تحرير كتاب "تشكيلات الديجيتال: هندسات جديدة للنظام العالمي" (*Digital Formations: New Architectures for Global Order*)ن الصادر عن مطبعة جامعة برينستون في ٢٠٠٥ .

فيرنر ساوربورن (**Werner Sauerborn**): عالم سوسيولوجيا. أعد أطروحة درجة الدكتوراة في جامعة بيلقيلد، قبل أن يصبح محاضراً في الإقتصاد السياسي في الجامعة الحرة ببرلين. ومنذ ذلك الحين عمل في عدة مواقع خاصة برسم السياسة والتخطيط في القطاع النقابي للقطاع العام. وتتركز اهتماماته البحثية على نظرية النقابات، وسياسة وقت العمل، والعمال والعولمة.

م. سكوت سولومون (**M. Scott Solomon**): استاذ مساعد لمادة الحكومة والشؤون الدولية في جامعة جنوب فلوريدا. شارك مع مارتن جرفيتس وستيفين س. روتش في تأليف كتاب "٥٠ مفكر رئيسي في العلاقات الدولية " (*Fifty Key Thinkers in International Relations*). وكذلك شارك مارك روبرت في تأليف

كتاب " العولمة والإقتصاد السياسي الدولي: سياسة المستقبل البديل" (*Globalization and International Political Economy: The Politics of Alternative Futures*). تُركِّز أبحاثه الراهنة على الهجرة والتنمية، وبالأخص قضايا سياسات الهجرة التي تدفع إليها الدول من أجل توفير عائدات من العمال المهاجرين، وسياسة الرد على هجرة العقول، والهجرة الطبية.

جراهام ف. تومسون (Grahame F. Thompson): أستاذ الإقتصاد السياسي في الجامعة المفتوحة بإنجلترا، وهو عضو في دائرة السياسة والدراسات الدولية، حيث كان رئيساً للدائرة خلال فترة ٢٠٠١– ٢٠٠٣، ثم في ٢٠٠٧. يولي اهتماماً في أبحاثه لمجالات الإقتصاد السياسي في النظام الدولي، وتحليل الشبكات و"المواطنة العالمية للشركات"، وعواقب العولمة بالنسبة لاستمرارية نظام ليبرالي عريض محلياً ودولياً. في العام ٢٠٠٩ صدرت الطبعة الثالثة لكتاب "العولمة موضع مساءلة" (*Globalization in Question*) الذي ألَّفه بالإشتراك مع سايمون بروملي و المرحوم بول هيرست، عن دار بوليتي للنشر. وفي أواخر العام ٢٠٠٦ كان زميلاً باحثاً زائراً في كلية ترينيتي بدبلن، وخلال القسم الأكبر من ٢٠٠٨ في مدرسة كوبناجن للأعمال بالدنمارك. وفي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ سيقضي عدة أشهر في مدرسة كوبنهاجن للأعمال يُعد مخطوطاً بعنوان "تشكيل المجال العالمي للشركات" (*The Constitution of the Global Corporate Sphere*) ستنشره مطبعة جامعة أكسفورد.

هنري فيلتماير (Henry Veltmeyer): أستاذ الددراسات التنموية في جامعة سانت ماري بهاليفاكس، كندا، وجامعة زكاتكاس المستقلة في المكسيك. ألَّف وحرر أكثر من ٢٠ كتاباً تتعلق بشؤون أمريكا اللاتينية والعولمة والتنمية العالمية، بما في ذلك "وهم أم فرصة ؟ المجتمع المدني والسعي للتغيير الإجتماعي" (*Illusion or Opportunity? Civil Society and the Quest for Social Change*) (٢٠٠٧)، واشترك مع جيمس بتراس في تأليف كتاب "فضح العولمة" (*Unmasking Globlization*) (٢٠٠١)، و "نظام في أزمة" (*System in Crisis*) (٢٠٠٣) و"الحركات الإجتماعية والدولة" (*Social Movements and the State*) (٢٠٠٥)، و"امبراطورية مع

إمبريالية" (*Empire with Imperialism*) (٢٠٠٥)، و "محاكمة الشركات المتعددة الجنسيات: شؤون قضايا الإستثمار الأجنبي" (*Multinationals on Trial: Foreign Investment Matters*) (٢٠٠٧)، و" محاكمة الشركات المتعددة الجنسيات: شؤون تتعلق بالإستثمار الأجنبي" .

مقدمة

عولمة عادلة خلال الأزمة

إن معالجة قضية العولمة العادلة هي قضية أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. فالأزمة الإقتصادية التي بدأت كأزمة مالية في العام ٢٠٠٨، قد انتشرت بسرعة وعمق مخيفين من بلد إلى آخر. وقد تأثرت كل أجزاء العالم تأثيراً شديداً جراء التراجع الإقتصادي، ولكن من الواضح أن البلدان الفقيرة دفعت أفدح الأثمان.

لم يكن هذا الأمر هو مجرد تقلب عادي في دورة الإقتصاد؛ فالتجارة العالمية خبُرَت لأول مرة منذ عقود من الزمن، أول انخفاض في مجمل حجمها – إذ تقلَّصَت بنسبة ١٠ في المائة. وتم ضياع وخسارة عشرات الملايين من فرص العمل، وقد تستغرق استعادة العمالة لعافيتها سنوات طويلة، حتى في توفر ظروف ملائمة، إذ ارتفعت نسبة البطالة والعمالة الجزئية وغير الكاملة إلى مستويات غير مسبوقة، لا سيما في البلدان النامية.

ستُسبب الأزمة وعواقبها ألاماً إنسانية. فتفاقم الفقر والجوع قد يضعان على المحك بشكل حاد تلاحم مجتمعات ويهددان استقرار بعض البلدان التي هي ضعيفة في الأصل. وقد جرى التأكيد على دور الدولة القومية القوية في إعداد خطط الإنتعاش وتطبيقها.

لقد تغلبت بعض البلدان على الأزمة بشكل أفضل من غيرها. إن الصفائح المكونة لأديم الإقتصاد والسياسة العالميين في حراك، لا سيما وأن الدور الناشيء للصين وللبلدان الآسيوية عموماً أصبح مركز الإهتمام. وفي مجال التعاون الدولي فقد حل محل الثمانية الكبار العشرون الكبار، وراح يُنظر إلى قمة بيتسبرج التي عقدت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩ على أنها نقطة التحول في الطريق إلى الإنتعاش. بيد أنه ما زال هناك حاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء في هذه العملية.

إن التحديين العالميين الأساسيين الآن هما الأزمة المالية والإقتصادية وتغيِّر المناخ، اللذان تجب معالجتهما سوية. ويجب ألاَّ تُسبب الجهود التي تُبذل للتغلب على الأزمة الإقتصادية أي تأخير في الجهود للحد من التغيير المناخي، والتخفيف من عواقبه. فحقيقة أن الخير للبشرية مرتبط بالخير للطبيعة يجب أن يكون المبدأ الذي يهدي أعمالنا.

لقد حان الوقت للإقرار بأن العولمة العادلة والتنمية المستدامة مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً؛ والتعاون الدولي هو أمر ضروري وأساسي لكليهما؛ كما أنه أمر جيد، من وجهة النظر الإقتصادية، أن يتم الاستثمار في تنمية صحية مستقرة لفترة طويلة، و التقليل من الأخطار وعدم الإستقرار إلى الحد الأدنى.

إن توصيات اللجنة الخاصة بالأبعاد الإجتماعية للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية ما زالت صالحة الآن كما كانت في العام ٢٠٠٤، عندما جرى تبني وإقرار تقرير اللجنة. فعندئذ جرت الإشارة إلى ضعف البنية المالية بناء على تحليل اقتصاديين مثل البروفسور ستيجليتس[١]. والآن أقرَّت بوضوح الولايات المتحدة الأمريكية والإقتصاديات الرئيسية الأخرى بضرورة إصلاح النظام المالي الدولي وإقامة نظام إدارة رشيد للشركات. فالعدل والإنصاف يجب أن يقوما على أساس هياكل قوية يمكن الإعتماد عليها.

لم تحظ قضايا العمالة باهتمام كاف إلى أن قامت لجنة منظمة العمل الدولية

١) **جوزيف ستيجليتس (Joseph Stiglitz)**: عالم اقتصاد أمريكي شغل منصب كبير اقتصاديي البنك الدولي حتى العام ٢٠٠٠؛ وكان قبل ذلك رئيس مجلس المستشارين الإقتصاديين للرئيس بيل كلينتون في الولايات المتحدة الأمريكية. حصل في العام ٢٠٠١ على جائزة نوبل للإقتصاد – **المترجم**

بإدراجها على جدول الأعمال الدولي. ومنذ ذاك الوقت أصبح العمل المُنتِج، والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك النساء والشباب، جزءاً لا يتجزأ من أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية. وكان بيان منظمة العمل الدولية حول العدالة الإجتماعية من أجل عولمة عادلة الذي صدر في العام ٢٠٠٨ استمراراً للجهود الخاصة لجعل العمل الكريم حقيقة بالنسبة لكل الناس. لقد تبنت لجنة منظمة العمل الدولية بالإجماع، في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩، عند معالجتها القضية نفسها خلال الأزمة الحالية، ميثاقاً عالمياً خاصاً بفرص العمل. وكان ذلك عبارة عن خطوة هامة بشكل خاص، وضعت الاستثمار وفرص العمل والحماية الإجتماعية في صميم إجراءات الانتعاش الإقتصادي. ويدعو الميثاق الخاص بفرص العمل أيضاً إلى إيجاد إطار أقوى وأكثر تماسكاً من أجل تنظيم القطاع المالي. كما أن المنظمات الإقليمية في أوروبا وإفريقيا وأماكن أخرى أخذت تولي اهتماماً خاصاً لقضايا العمالة.

وثمة تحد آخر وهو حركة انتقال الأشخاص عبر الحدود. كما أن التغيّر المناخي سيكون له تأثير سلبي على إنتاج المواد الغذائية والزراعة عموماً وغيرها من وسائل معيشة الناس في العديد من أجزاء العالم. فالهجرة التي يسببها التغيير المناخي تحتاج إلى تحليل كاف. وثمة حاجة إلى القيام بجهود وإجراءات تخفف من حدتها وتتيح للناس البقاء في أوطانهم. ولكن يجب علينا أيضاً أن نتوصل إلى اتفاق سياسي حول كيفية معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين يُهَجَّرون داخلياً.

تُشكل النساء ٧٠ في المائة من فقراء العالم، وسيعانين الأكثر في حالة وقوع أية أزمة. فعندما نتعرض للقضايا العالمية تجب مشاركة النساء على كافة مستويات إتخاذ القرارات، كما في قرارات التطبيق. فمشاركتهن الكاملة ستزيد من الموارد الضرورية بلا منازع من أجل معالجة التحديات العالمية.

إنني أكتب هذه السطور في أعقاب مؤتمر كوبنهاجن حول المناخ. وقد أشار المؤتمر إلى الصعوبة التي تواجه التوصل إلى اتفاق دولي ملزم بشأن الخطر الذي يقر به الجميع. ورغم النكسات يتعين علينا الإستمرار في إبداء تصميمنا على قدرتنا على التغلب

على والتعامل مع التغيير المناخي وغيره من التحديات العالمية.

تاريا هالونن
رئيسة جمهورية فنلندا

عودة الأزمة في عصر العولمة:
أزمة واحدة أم عدة أزمات ؟

باري ك. جيلز

إن هذا العدد الخاص من كتيبات "نقاش حول العولمة" يناقش الأزمة المالية والإقتصادية العالمية الحقيقية والحالية، وهي الأشد حدة طيلة قرن من الزمن تقريباً، ولكنه يناقش أيضاً سلسلة أوسع بكثير من "الأزمات المتعددة"، ذات الجوانب والعواقب التي تتخطى المناخ الإقتصادي الآني. ورغم الوجود حالياً، دون أدنى شك، لـ"أزمة رأسمالية" خطيرة جداً، يعكف عدد من المساهمين في هذا العدد الخاص (ساسن، هوجفلت، باتوماكي، تومسون وأمين) على تحليلها، كذلك هنالك أيضاً إدراك واضح للجوانب متعددة الأبعاد للأزمة العالمية، أي يوجد فهم يتخطي لما يحدث الآن بين حدود "القضايا المالية العالمية" والإنكماش الإقتصادي، ويشمل مجالات متعددة من المجتمع والسياسة والبيئة والنظام العالمي، وكلها متزامنة ومتشابكة. وفي هذا المجال يمكننا الحديث عن "أزمات متعددة"، و "أزمات متلاقية"، و"أزمة عالمية منهجية"، وأزمة الأفكار النيوليبرالية وممارسات الرأسمالية العالمية المتقدمة، و"أزمة العولمة" التي تسببت فيها عمليات العولمة وأزمة الهيمنة الغربية والشمالية على العالم، والأزمة الأخلاقية "للرأسملية الغربية"، وأزمة عالمية شاملة للبيئة العالمية وأزمة التغيير المناخي، وأزمة النظام

العالمي التي تتبدى في عنف مطلق وتعكس فشل مشروع سيادة الدول على أراض بعينها، و "أزمة حضارية عميقة" تشمل المخططات المشتركة للرأسمالية النيوليبرالية، والسيطرة الغربية والأزمة العالمية الحديثة والأزمة التاريخية التي تتحدانا بأن نفكر على المدى البعيد بالأطر الجوهرية والأطر المفاهيمية السائدة التي تكشف رموز "الجندر" والعلاقات الهرمية التي تشكل وتعيق طريقنا في هذه الأزمة العالمية.

وبسبب خطورة الوضع الإقتصادي العالمي مؤخراً أصبح أمراً محترماً من جديد، في إطار الفكرالسائد، مناقشة "الرأسمالية" فكرياً، وحتى إثارة فكرة الجنوح الكامن لديها إلى الأزمات، أكان ذلك من تقاليد فكر ماركس أو مينسكي[٢]. وكما يحاجج جيمس هـ. ميتلمان "إن الرأسمالية بدون أزمة هي قول متناقض". وتوفرت أيضاً، في هذه البيئة، إمكانية المحاججة بضرورة وضع مفهوم "الأزمة" و"الخطر" في صميم الإقتصاد باعتباره من العلوم الإجتماعية، بدلاً من وضعها في مكان هامشي أو اعتبارها قضية غير مهمة. وبالمضي إلى أكثر من ذلك، فإن دراسة ظاهرة "الأزمة"، كما يبيِّن العديد من المساهمين في هذا الكتاب، قد يمكن توسيعها بشكل مفيد لتتخطى "الأزمة المالية والإقتصادية" أو "الأزمة الرأسمالية"، وتتصدى لتفاقم أزمات قضايا أخرى، ومن ثم التأثير في شكل النقاش الدائر في العلوم الإجتماعية الأخرى، وبشكل أعم وأوسع تقديم المعلومات للنقاش العام عن الأزمة والردود عليها.

إن هذا العدد الخاص من "الدراسات" هو أيضاً محاولة صريحة لتحليل هذه الأبعاد المتعددة الجوانب لـ"الأزمة" وظواهرها في علاقتها بـ"العولمة" في المنظور المعاصر

---

٢) **هايمن فيليب مينسكي** (**Hyman Philip Minsky**) ١٩١٩ – ١٩٩٦ :عالم اقتصاد أمريكي، كان استاذ الإقتصاد في جامعة واشنطن بسان لويس؛ حاول في أبحاثه تفسير وفهم خصائص الأزمة المالية. كان يوصف في بعض الأحيان بأنه «ما بعد الكينزية». أيَّد شيئاً من تدخل الدولة، وعارض في ثمانينيات القرن العشرين اللجوء إلى إلغاء القوانين المنظمة، وحاجج معارضاً تراكم الديون. جاء بنظريات مالية تربط بين ضعف وهشاشة الأسواق المالية في دورة الحياة الطبيعية للإقتصاد وبطء نمو فقاعات الإستثمار المضارب. وقال مينسكي أنه في أوقات الإزدهار، عندما تزداد الأموال لدى الشركات إلى حد يفوق ما هو ضروري لسداد الديون، تظهر «فورة» من المضاربات، فتزيد الديون عما بوسع المستدينين سداده، من مداخيلهم، مما يؤدي بدوره إلى حدوث أزمة مالية، فتقوم البنوك وكل مَن يقدم القروض بالتشدد في منح القروض، حتى بالنسبة للشركات القادرة، فينكمش بالتالي الإقتصاد – **المترجم**

والتاريخي. ورغم وجود تعريفات ورؤى عديدة متنافسة لمعنى "العولمة"، بما في ذلك كونها تعبير للرأسمالية أو "منطق رأس المال"، وآخر عمليات تحرر الإقتصاد وجعله عالمياً، أو جعله خاضعاً للسوق والتسويق، وهو مرحلة تطورية أمكن التوصل إليها جراء تقدم التكنولوجيا الحديثة المتقدمة ووسائل الإتصالات، وهي خطوة تاريخية نحو نوع جديد من "المجتمع العولمي" ، أو نحو تشكيل "حكومة عالمية" ذات صفات كامنة وربما كوزموبوليتية الطابع (ويمكن للقائمة أن تستمر)، فإن بعض المساهمين في الكتاب يشككون في العلاقة بين "العولمة" وأسباب الأزمة الحالية (أو الأزمات) وعواقبها التالية، من حيث كونها السبب والنتيجة. إن هدف هذه المجموعة من الدراسات هو البدء في إعادة صياغة كيفية تأثير "الأزمة" على "العولمة" والعكس، من حيث النظرية والفعل.

وهكذا فإن من المهم أيضاً أن نميِّز بشكل انتقادي "الأزمة المالية" الراهنة لأعوام ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠ (ومن المحتمل إلى ما بعد ذلك)، عن كل من التيارات البنيوية الأعمق وأسباب "الأزمة الرأسمالية" الدورية (على الرغم من وضوح ترابط الجانبين)، وعن "الأزمات" المتعددة الأخرى التي تواجه البشرية. ليس من الواضح بأي حال من الأحوال بأن هذه الأزمة هي أزمة "الرأسمالية" نفسها، أي أنها أزمة ستؤدي إلى إنهيار الرأسمالية، كنظام تاريخي، بشكل نهائي، وسيجري استبدالها، على الرغم من أن هذا الاحتمال وارد، أي إذا أسفرت أزمة البيئة العالمية وتغيير المناخ عن أسوأ السيناريوهات في فترة لاحقة من هذا القرن. وبالمثل، فإن من المهم عدم الوقوع ببساطة في شرك قراءة "النيوليبرالية" على أنها "الرأسمالية" ذاتها (على الرغم من وجود أنواع عديدة لهذا المفهوم، ولكنها على الأرجح تشترك كلها بالإلتزام بمبدأ السوق باعتباره أفضل موزع للموارد وأكثرها عقلانية)، أو الإفتراض بأن حل مشكلة "النيوليبرالية" هو حل مشكلة "الأزمة الرأسمالية" تاريخياً. يبدو أن "المشكلة" أعمق وأشمل ، على الرغم من أنها تشمل النيوليبرالية وعلاقتها بالعولمة الإقتصادية القائمة فعلاً.

كما يجب ألاَّ نفترض وجود تعريف طبيعي وواضح بحد ذاته لـ"الأزمة"، التي تتطلب أولاً، مثلها مثل كل المفاهيم المفيدة الأخرى، صياغة واضحة. وهنا أيضاً توجد تعريفات عديدة متنافسة ، وبعض المفاهيم البديلة، أي "الإنفجار الداخلي"،

و "الفشل النظامي"، و"عدم التوازن"؛ ويعتمد الكثير على هذه التعريفات في فهمنا للأسباب وردود الفعل والعواقب. وهذا النقاش حول طبيعة الأزمة وأسبابها ليس مجرد نقاش أكاديمي، بل له عواقب بعيدة الغور إنسانياً وتاريخياً. . وعلى مستوى التركيز "الإقتصادي" المحدد والضيق للغاية يقوم العديد من المحللين بالتعرض لأزمة تراكم رأس المال العالمية الحالية، التي أدى فيها التقلب مؤخراً في تضخيم أسعار الأصول العالمية إلى تقلب في انكماش أسعار هذه الأصول، مما دمَّر المليارات من قيمتها خلال هذه العملية. وعلى المستوى الأرحب يستخدم محللون آخرون (بمن في ذلك البعض في هذه الدراسات) مفهوم الأزمة بمعنى علمي، تاريخي وحضاري أشمل، حيث، على سبيل المثال، هنالك افتقار إلى تواصل وترابط بين مادة عابرة للحضارات والعمليات (الإقتصادية)، وأشكال أفكار وتيارات عابرة للحضارات، مما يولِّد توتراً عالمياً تاريخياً يؤدي إلى عدم استقرار الحضارة العالمية كما نعرفها. ذلك هو، بالطبع، السؤال النهائي الذي تطرحه هذه الأزمة – أي ما هو "الإختلاف" الذي ستتسبب به تجارب الأزمة بالنسبة لمجرى التاريخ العالمي، وكيف سيكون العالم مختلفاً "بعد الأزمة" ؟ ما تزال الإجابة على هذا السؤال مجهولة حتى الآن، بما أن النتائج ستعتمد على ما يتم عمله على كافة مستويات المجتمع الإنساني لمعالجة التعبيرات المتعددة للأزمة في إطار نظامنا الإجتماعي التاريخي والنظام العالمي الحالي.

هنالك العديد من الاختلافات النظرية والتحليلية التي تجب مواجهتها عند محاولة فهم الأزمة العالمية الحالية. أولاً، هنالك مشكلة تحديد أسباب أو "أصول" الأزمة، وبالتالي فهم الإختلاف والعلاقة بين الأسباب البنيوية المتواجدة لفترة طويلة تاريخياً للداء العميق، والمسببات القصيرة الأمد (ومن المحتمل أن تكون ظاهرة ثانوية) أو ألأسباب الآنية للأعراض الظاهرة. إن هذه الأمور ليست متشابهة، على الرغم من التعليقات الأخلاقية والسياسية العديدة حول الغضب الشديد من التصرف غير السليم والمجازفة اللذان لعبا، وما زالا يلعبان بكل وضوح، على "المسرح" الذي يتكشَّف عن مسيرة "الأزمة" وسياستها. ومرة أخرى ثمة خطر هنا في السماح بمطابقة "الأزمة" بالأزمة المالية فقط؛ فالقيام بذلك يؤدي إلى إخفاء أو إغفال كل مظاهر الأزمة الحادة وأسبابها

التاريخية الطويلة الأمد عن رؤيانا وتحليلنا.

حتى عندما يسمح المرء لنا بالكلام استراتيجياً عن "الأزمة الإقتصادية" هنالك في الواقع العديد من "نقاط العطف" الممكنة في تاريخ ما قبل هذه الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية التي يثيرها المحللون، بما في ذلك مجمل تاريخ الرأسمالية والتنمية الرأسمالية، وإعادة تنظيم الرأسمالية في أعقاب ١٩٤٥ بعد الأزمة العالمية الكبرى، والحرب العالمية الثانية (وعلى سبيل المثال النتيجة "الفوردية" لتلك الفترة من التاريخ الرأسمالي)، وتعايش الكساد والتضخم، و"أزمات البترول" في سبعينيات القرن العشرين، و"أزمة الديون"، وقيام الشمال بهزيمة الجنوب في مطالبة الأخير بـ"نظام اقتصادي عالمي جديد"، ومن ثم هجوم "العولمة الإقتصادية النيوليبرالية" منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، وما يُسمَّى "الأزمة المالية الآسيوية" في ١٩٩٧– ١٩٩٨ (وفي الواقع كانت هذه الأزمة هي أزمة عالمية أيضاً)، وفشل ونهاية فقاعة دوت كوم (Dot-com bubble) والإجراءات المختلفة الخاصة برفع الرقابة والسيطرة الحكومية في أسواق رأس المال والسلع التي اتخذتها الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) من عام ٢٠٠٠ تقريباً، مما أنتج النموذج "المصرفي العالمي"، وسرَّع بشكل هائل في تضخم أسعار الأصول المالية عالمياً، وزاد في الوقت نفسه من الأخطار بالنسبة للنظام المالي. وأخيراً وليس آخراً يُحاجج البعض أن "نهوض الصين" أو "الأسواق الناشئة" (أو البلدان الناشئة) أو ما يعرف ببلدان الـ"بريك" (البرازيل وروسيا والهند والصين) هي أيضاً جزء من السبب ومن النتائج الجزئية لإعادة التنظيم العالمي و"لعدم توازنه البنيوي" (بينما تواصل النُخَب عملياً في جميع البلدان الرئيسية المطالبة بمزيد من "حرية التجارة".)

ربما لا توجد نقطة انعطاف صحيحة أو خاطئة في تاريخ هذه الأزمة الإقتصادية، بل بدلاً من ذلك هناك الخيار في التأكيد على أمر ما من سلسلة ظواهر الأزمة. ويمكن ملاحظة أمر واحد في كل ذلك، وهو الأطروحة القائلة بأنه منذ نهاية الإنتعاش الإقتصادي الضخم في فترة ما بعد الحرب (على الأقل في البلدان الشمالية المتقدمة أو الغنية) والتي تعود إلى ١٩٦٧– ١٩٦٨ تقريباً، كانت هناك نزعة لأن تصبح الأزمات أكثر تكراراً، وأكثر انتظاماً وتواجداً عالمياً، وأن تصبح تدريجياً أكثر حدة وضرراً، وكذلك أكثر

تداخلاً واعتماداً على بعضها البعض وأكثر تزامناً، فتبلغ في نهاية الأمر أوجها في المستوى الحالي من المجازفة والأخطار الشاملة وعدم الإستقرار. وهذا النمط يجب أن يُنبِئنا بشيء ما عن دور "تنظيم السوق لنفسه" في مواجهة تدخل الدولة والأنظمة والتخطيط في نظريات وممارسات للإقتصاد السياسي، وأيضاً عن قدرة رأس المال الهائلة على خلق حالة عدم استقرار لنفسه وتقويض الظروف الإجتماعية والسياسية الضرورية لحياته ولإعادة إنتاج نفسه. وهذا في الحد الأدنى للغاية هو درس يجب ألاَّ يغيب عنا مرة أخرى، بل يجب أن نتذكره دائماً. وفي نهاية الأمر حتى ألان جرينسبان [٣] اعترف بأنه "رأى عيباً وبعض النواقص".

إن تقاليد الإقتصاد السياسي والفكر الإقتصادي الخاصة بالرأسمالية والتنمية الرأسمالية، والإقتصاد السياسي السليم للنظام (أي تطبيقه النظري الأمثل) هما أيضاً موضع اهتمام مركزي في إطار الأزمة. لقد جرت على نطاق واسع إدانة الفكر السائد، وبالتالي "علم الإقتصاد" المهيمن لإرتكابه هكذا أخطاء خطيرة وجوهرية في المنهجية والفهم، بحيث أصبح يفتقد إلى الإحترام والثقة فكرياً وعملياً، على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر. فتقاليد الإقتصاد السياسي أو "الإقتصاد" يمكن تقسيمها كما في العادة إلى ثلاثة "معسكرات" (إذا ما تكلمنا بشكل توجيهي): "التقليد المحافظ"، و"التقليد الإصلاحي"، و"التقليد الراديكالي". وهذه "المعسكرات" الثلاثة تتطابق بشكل عام (وفق الترتيب ذاته) مع التقليد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والنمساوي والنقدوي[٤]

٣) **ألان جرينسبان (Alan Greenspan)** ١٩٢٦ – : عالم اقتصاد أمريكي ورئيس مجلس إدارة صندوق الإحتياطي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي)، وفي منصه هذا حارب التضخم المالي عن طريق السيطرة على سعر الحسم – **المترجم**

٤) **المذهب النقدوي (The Monetarist School)**: مذهب اقتصادي نظري جديد نسبياً، ولد عام ١٩٥٦ في الولايات المتحدة الأمريكية إثر صدور مجموعة مقالات في كتاب بعنوان "دراسات في النظرية الكمية للنقود" تحت إشراف البروفسور ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو، الذي مُنح جائزة نوبل في الإقتصاد عام ١٩٧٦. بلور فريدمان في مقدمة الكتاب صيغة خاصة للنظرية الكمية في النقود، أو صيغة جديدة عن أداء الإقتصاد الرأسمالي. ويتبنى هذا المبدأ، الذي يعلن أنه نقيض الكينزية، وجهة نظر جديدة كلياً حول الطبيعة العامة لآلية الإقتصاد الرأسمالي وقدرتها على التنظيم الذاتي الفعال، وينكر الفرضية القائلة إن العملية الديناميكية التي يحكمها القطاع الخاص الحقيقي (غير الحكومي) ليست مستقرة على المدى الطويل، كما يؤكد أن بعض الجوانب غير المرضية في أداء الإقتصاد الرأسمالي، كالتضخم، والتباطؤ والبطالة الدورية وأزمات ميزان المدفوعات، ليست من سمات الرأسمالية نفسها، بل إنها تنجم عن السياسات النقدية الخاطئة التي تنتهجها

والتقاليد النيوليبرالية الجديدة الأخيرة التي تُركِّز على موضوع المحافظة على النظام الرأسمالي ومركزية آلية السوق؛ ثم هنالك التقليد الكينزي[٥] ووجهات النظر الإشتراكية الديمقراطية والمنسكية (نسبة لمنسكي) ووجهة نظر بريبيش [٦] ووجهات النظر التحريفية الأكثر حداثة، مثل آراء الإقتصاديين الأمريكيين الكبار كجوزيف ستيجليتس و بول كروجمان[٧] حيث السوق الرأسمالي عرضة لعيوب (وأزمات)، وبالتالي يتطلب تدخلات وتنظيم حكيمين من الدولة، وذلك "لضبط رأس المال وتأديبه" وكذلك دفع الإنتاج

الحكومات. ويُطالب أتباع هذا المذهب، في معرض نقدهم للكينزية، بتعيين حدود قاطعة لتدخل الدولة في الإقتصاد، وبإلغاء أشكال التدخل التي لا تلبي مصالح رأس المال الكبير وتهدد"المشروع الحر"ويهاجمون بشدة ما يرد في الميزانيات من مخصصات لتأمين حاجات السكان الإجتماعية. ويقول خصوم هذا المذهب إن شعار لـ"النقود أهمية" الذي يرفعه هذا المذهب، هو، في الواقع، "أن النقود هي الشيء الوحيد المهم". فالنقدويون لا يعتبرون النقود أساساً للتحليل النظري وحسب، بل للتنبؤ الإقتصادي كذلك، فضلاً عن اعتبارها الأداة الرئيسية للسياسة الإقتصادية الحكومية. ويختلف هذا التناول، من حيث الجوهر، مع الاستنتاجات التي تقود إليها النماذج ذات الطابع الكينزي، والتي تُركِّز على حركة العوامل الإقتصادية، كالإستثمار والإنفاق الإستهلاكي والإدخار، وتؤكد كذلك على السياسة المالية المحفزة التي تتبعها الحكومة – **المترجم**

٥) **الكينزي (Keynesian)**: نسبة إلى جون مانيارد كينز – اللورد كينز – (١٨٨٣– ١٩٦٤)، عالم اقتصاد بريطاني، أحدث ثورة في الإقتصاد السياسي الرأسمالي. كان أول اقتصادي رأسمالي يعترف صراحة بعدم "الإستقرار الداخلي" و"التناسق الداخلي" للرأسمالية. وكانت المقولتان تشكلان حجر الزاوية في نظرية التوازن العام الكلاسيكية الجديدة التي تبلورت في أواخر القرن التاسع عشر، وظلت سائدة حتى ثلاثينيان القرن العشرين، والتي تقول بقدرة الآلية الإقتصادية على التغلب من دون تدخل حكومي، وبسرعة كافية، على الإختلالات في عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي. دحض كينز هذه المقولة، وقال إنه يتعين على الدولة التدخل وزيادة الإنفاق (عن طريق مشاريع الأشغال العامة) في حالات الركود والأزمة. يعتبره أنصاره "المدافع عن الرأسمالية في وجه الماركسية"، ويقولون إنه في الوقت الذي كان فيه الكساد يدفع الرأسمالية إلى الشلل التام أعاد كينز بناء الإقتصاد من داخل الإطار الرأسمالي، لا من خارجه" –**المترجم**

٦) **راؤل بريبيش (Raoul Prebisch)** ١٩٠١ – ١٩٨٦ : اقتصادي أرجنتيني، اشتهر بمساهماته في ما يُعرف بـ"الإقتصاد البنيوي" (**Structuralist Economics**)، وبالأخص ما يُعرف بأطروحة سينجر – بريبيش التي شكلت أساس نظرية التبعية الإقتصادية. تبوأ العديد من المناصب في إطار أمريكا اللاتينية ومؤسساتها الإقتصادية، وأصبح في الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ السكرتير العام المؤسس لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (الأونكتاد) – **المترجم**

٧) **بول روبن كروجمان (Paul Robin Krugman)** ١٩٥٣– اقتصادي أمريكي؛ استاذ الإقتصاد والشؤون الدولية في مدرسة ويلسون للشؤون العامة والدولية بجامعة برينستون، ومحرر صفحة الرأي في صحيفة "ذي نيويورك تايمس"؛ حائزعلى جائزة دولية في علوم الإقتصاد تمنحها لجنة جائزة نوبل لمساهمته في نظرية التجارة الجديدة والجغرافيا الإقتصادية الجديدة. وجاء في حيثيات اللجنة التي منحته الجائزة أنه استحق الجائزة لتفسيره أنماط التجارة الدولية وتركيز الثروة جغرافياً. اشتهر في الأوساط الأكاديمية بأبحاثه وكتاباته في مجال الإقتصاد الدولي، بما في ذلك نظرية التجارة والجغرافيا الإقتصادية والشؤون المالية الدولية والأزمات المالية – **المترجم**

والحفاظ على استقرار منتظم. وهنالك التيارات الماركسية والغرامشية[٨] والبولانية[٩] والتيارات الإشتراكية والنسوية الراديكالية وغيرها من التيارات الأكثر حداثة، بما في ذلك حركات "المقاومة" الإجتماعية للرأسمالية النيوليبرالية والمعولمة التي أصبحت حركات ما فوق قومية، وتجنح إلى انتقاد أو رفض النظام الرأسمالي بشدة وعمق، وتطالب بتحويله بشكل جوهري. لم يحدث على الإطلاق أن تم التوصل إلى حل وسط سهل وبسيط ، كما أنه لا يمكن الآن التوصل إلى هكذا حل بين المواقف المتصارعة، وتنبيء ممارساتها بعواقب حقيقية للغاية وبديلة.

ومع ذلك فإن الأزمة الحالية لم تغيِّر بشكل كبير هذا التنظيم التقليدي للمعرفة والنقاش والممارسة (على الأقل في الخطاب السياسي الرئيسي السائد)، وما زلنا نلتفت إلى هذه التقاليد (في بعض الأحيان) لتلقي بعض الإلهام والمعرفة المتراكمة. قد يأمل الكثيرون في أننا سنعثر على "حجر الفيلسوف"، فنستنبط معادلة توفق أخيراً بين السوق والخطة، دون الخضوع إلى التطرف أو التجاوزات في كليهما. لعلهم على حق في أملهم. ولكن آخرين يصرون على أن علينا أن نتطلع إلى الماضي كي نعثر على الأجوبة الخاصة بمستقبلنا، وذلك مع احتمال أن وجود ما نَخبُره في الوقت الحاضر قد يُشكِّل حالة أزمة جديدة غير مسبوقة، وهذا يتطلب تفكيراً جديداً كلية وأجوبة جديدة.

في الوقت الذي كان يجري فيه إعداد هذا الكتاب، كان يتم افتتاح مؤتمر القمة التاريخي في كوبنهاجن الخاص بتغيُّر المناخ (وقد انتهى إلى فشل في التوصل إلى اتفاق جديد، وتظل آفاق التوصل إلى اتفاق في العام ٢٠١٠ غير واعدة). وتعتقد الغالبية العظمى من علماء المناخ، وحتى غالبية الحكومات بأن الأخطار المحيقة بمستقبل البشرية

٨) **الغرامشية (Gramscian): نسبة إلى أنطونيو غرامشي** (١٨٩١– ١٩٣٧) أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي في العام ١٩٢١. كان من القلة من بين زعماء الأحزاب الشيوعية في العالم التي استوعبت الماركسية بعقل متفتح في العقد الثاني من القرن العشرين، وعارض التصورات الجامدة ومنطق القوالب الجاهزة الملزمة للجميع التي سادت في تلك الفترة. عكف على دراسة الواقع الإيطالي بعمق كنقطة انطلاق لتحقيق التغيير المرجو في المجتمع الإيطالي – **المترجم**

٩) **البولانية (Polanyian)** نسبة لكارل بول بولاني (١٨٨٦– ١٩٦٤) الفيلسوف وعالم الإقتصاد السياسي المجري الذي اشتهر بمعارضته للفكر الإقتصادي التقليدي، وقد طرح أفكاره في كتابه الشهير "التحول العظيم" –**المترجم**

الناجمة الآن عن الإنحباس الحراري تشكل أعظم خطر تاريخي حقيقي نواجهه، وربما سنواجهه في مجمل تاريخ الجنس البشري. إن من المستحيل تقريباً المبالغة في الحديث عن مدى خطورة النتائج التي تنجم عن الفشل في العمل بشكل حاسم لإيقاف هذه التوجهات، وفي فترة قريبة للغاية لا تتجاوز الجزء الأخير من القرن الحالي. ففي الأزمة البيئية العالمية هذه، بما في ذلك علاقتها العميقة بقاعدة الوقود الحجري للحضارة الصناعية الحديثة والحضرية العالمية، والضغوطات الهائلة الغير ممكن تحملها التي يمارسها الآن هذا النمط من الوجود الإجتماعي على جميع الأنظمة الإيكولوجية، بما في ذلك التربة والغابات والمياه والكوكب، يمكننا رؤية "حدود رأس المال" التاريخية الحقيقية التي تتبدى أمام أعيننا. فهذه الأزمة الفريدة والشاملة على مستوى الكوكب تتطلب وتُوَلِّد انتقاداً راديكالياً لأسس بنيتنا الإجتماعية التاريخية وشكل النظام العالمي، بما في ذلك انتقاد المباديء التنظيمية الجوهرية للرأسمالية، ولـ"الإستهلاكية" و"حدود النمو"، وكل ما له صلة بهذه القيم. وفي الواقع، إن الأزمة البيئية والمناخية تتطلب ليس ما هو أقل من ثورة في الفكر والعمل الإنسانيين.

وأخيراً، هنالك مناسبات ملموسة وأمثلة وفيرة لا تعد ولا تُحصى للأزمة العالمية الحالية، وأية مناسبة قد يُركِّز تحليل محدد عليها ستكون مرة أخرى قضية اختيار تحليلي وعملي، وليس بوضوح قضية صواب أو خطأ. يُركِّز البعض على أزمة مثال "علم الإقتصاد" الذي يلعب دور إطار مركزي في الرأسمالية العالمية الحديثة. ويرى البعض الشكل الملموس لـ"الهندسة المالية" على أنه المشكلة المركزية وسبب الأزمة، وبالتالي يركزون على "الأنظمة المالية العالمية" باعتبارها الحل الأساسي. بينما آخرون يرون أن الجنوح إلى الأزمة دورياً المتأصل توالده داخلياً في النظام الرأسمالي نفسه هو المشكلة المركزية التي تتطلب سلسلة من الإجراءات التصحيحية والتحويلية الواسعة، التي يجب أن تكون دائمية تاريخياً، وليس مؤقتة، إذا قيض لها أن تكون فعالة. ويؤكد بعض المحللين على الدور المركزي للولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة الأمريكية عالمياً في هذه الأزمة، ويركزون الإهتمام على تدهور قوة الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة والمشاكل والأخطار الناجمة عن الفراغ المؤقت لإنحطاط الولايات المتحدة الأمريكية،

وإدارة هذا الفراغ. ويتوسع البعض في هذا ليشمل ليس الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل الهيمنة الغربية والشمالية، ويرون الإجابة في إعادة تقويم القوة العالمية وإصلاح أو إعادة بناء مؤسسات الحكم العالمية بحيث تعكس مصالح الغالبية في العالم. ومع ذلك هنالك آخرون يعتقدون بوجود أزمة حداثة عالمية، وأزمة حضارة صناعية وحضرية عالمية تعبر عن نفسها في مرض تاريخي متعدد الأبعاد، بما في ذلك انقسامات وتشرذم متزايدين، ونزاعات وعنف اجتماعيين، وانهيار الديمقراطية الحقيقية مع خضوع السياسة إلى العقلانية الذرائعية التي تبنتها وفرضتها الدولة التقنوقراطية، وتمركزالسلطة المتزايد في يد الشركات الكبرى والطبقات المالية، بينما الفقر واللامساواة والظلم مستمرين في التفاقم عالمياً، مما يُوَلِّد عقلانية أو بالأصح "لاعقلانية" متسلطة وبيروقراطية متزايدة على المستوى العالمي، فيزيد من حدة الإنهيار البيئي الشامل الذي يهدد الحياة ويزيد من احتمال وقوع مأساة.

إن كل هذا يضعنا أمام سلسلة من التحديات التاريخية، وحتى هذا القول هو أقل مما يجب قوله. فالرضى عن الذات، وعدم الحراك السياسي، والسلبية أمور ما زالت تولِّدها عوامل كثيرة، بما في ذلك وسائل الإعلام العالمية (التي تردد "التفاؤل الرسمي" – المنحازة إلى مصالح السلطة النخبوية وتمركز الثروة والمحافظين على النظام. فهذه القوى تشترك في الرغبة في خلق شعور بالعودة إلى "الحالة السوية" وإلى حالة "تصريف الأعمال كالمعتاد"، ولكن في عالم يعاني في الواقع من أزمات حادة متعددة تتطلب عملاً "غير عادي" للغاية واستثنائي. إن التفكير والتأمل والتطبيق العملي هي جوهر أي "مخرج" تقدمي من الأزمة العالمية. ويكمن أملنا الوحيد الحقيقي في التعلم والعمل التقدميين على جميع المستويات والنسب وفي جميع أرجاء الكوكب. فالوقت آخذ في النفاذ، والقبول بالأمر الواقع لم يعد خياراً مقبولاً. فالقدرة البشرية على التفكير الإنتقادي والعمل الإيجابي البناء، بشكل فردي وجماعي، هي وحدها التي يمكنها مساعدتنا في حل هذه الأزمة العالمية والحضارية المتعددة الجوانب. والطريق الوحيد المُتاح لأي مجتمع أو حضارة كي يسترد عافيته من أزمة حادة هو عبر شكل من أشكال التجديد، وهو الشكل الذي لا نستطيع الآن معرفته حقاً، ولكننا نعرف أنه يمكننا توقع أن يكشف عن

نفسه، وأنه يتعين علينا جميعاً اتخاذ قرار الخيار بشأن كيفية فهم وعمل كلٍ منا بشأن "الأزمة العالمية" الكبيرة الحالية والتي ربما كانت غير مسبوقة تاريخياً. يجب أن نلتفت ونهتم الآن بسياسة الأزمة وذلك بعزم جديد وشعور بالضرورة المُلِحة. وهكذا فإن هذه الدراسات تُختَتم بسلسلة من الملاحظات الفكرية حول طبيعة السياسة ووجهتها، وبالأخص "السياسة الراديكالية"

لا يمكن لهذا إلاَّ أن يكون البداية، ومؤشراً على ما هو حالياً نقاش وجدال واسعين ومتنامين عالمياً حول "الأجوبة" التي نقدمها على الأسئلة التي تطرحها بعمق الأزمة العالمية. فالتراجع عن السياسة (وعن واقع "الإقتصاد السياسي العالمي" أو عن أي تجلٍ من التجليات الأخرى لظاهرة الأزمة التي جرت مناقشتها في هذه الدراسة وهذا العدد الخاص من الدراسات) إلى مناطق الراحة الشخصية الخاصة من عزلة سياسية ومتعة الإستهلاك والمثالية الفلسفية والجمالية الخالصة، أو أي شكل آخر من أشكال الهروب الحالية أو أي "حالة من حالات النكران" التي نختار ذكرها، هي في الواقع ليست إجابة ، بل هي في نظر هذا الكاتب، على الأقل، دليل على مرض حضاري عميق وأزمة عالمية تاريخية تجد البشرية نفسها فيهما الآن. إننا لسنا في حاجة الآن إلى مجرد كلمات، بل إلى تفكير راديكالي تصاحبه أعمال راديكالية. وأود أن أختتم بالقول إنه بهكذا وسائل سياسية راديكالية، وفي النهاية تضامنية، يمكننا فقط إعادة صنع العالم، وهي الأزمة (الأزمات) التي تضطرنا إلى ذلك.

شكر وإقرار بالعرفان

يود المؤلف أن يشكر مركز أبحاث الجودة في الحكم العالمي، ومعهد كاسترن للقانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة هلسينكي بفنلندا، لما قدموه من تأييد كريم وسخي لهذا المشروع عندما كان المؤلف أستاذا زائراً خلال الفصل الدراسي في خريف ٢٠٠٩. ويود أيضاً أن يتقدم بالشكر لكلية الجغرافيا والسياسة والسوسيولوجيا في جامعة نيوكاسل، بالمملكة المتحدة، لتوفيرها الموارد لعام إجازة مخصص للبحث. ويتوجه بالشكر أيضاً إلى الزملاء في دار نشر روتلدج، الذين قدموا، كما عهدهم دائماً، دعماً غير محدود، وإلى العديد من المجهولين الذين راجعوا النص بشكل فعال، وإلى كل المؤلفين الذين ساهموا في هذا الكتاب على جهدهم الكبير.

الأزمة المتعددة وما وراءها

فرانسوا هوتار

الخلاصة: المشكلة التي نواجهها اليوم هي أزمة متعددة الجوانب، وأود هنا أولاً أن أقدم تحليلي الخاص لها. بالإضافة إلى ذلك أود أن ألقي نظرة على ما وراءها، على مدينة فاضلة، وعلى السؤال: كيف يمكن لحل هذه الأزمة أن يتقدم بنا إلى ما وراء حدود الرأسمالية ؟

حجم الأزمة وأبعادها

الأزمة ليست أزمة مالية وحسب. بالطبع يجري اليوم تركيز الإهتمام على هذا الجانب. ولكن الأزمة أكثر وأكبر من ذلك. إنها أزمة اقتصادية أيضاً، يمكنها أن تؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي، مع كل العواقب الإجتماعية التي تصاحبه. بالإضافة إلى ذلك فإننا نواجه أيضاً أزمة غذاء، وأزمة طاقة وأزمة مناخ. وفي النهاية، فإن تحليل مجمل الوضع يوحي بأننا نواجه أزمة حضارة حقيقية.

لهذا، فإن التحدي الأساسي هو كيف نجد بالتحديد معايير جديدة لحياة البشرية المشتركة. إن الأزمات المالية هي بالطبع ظاهرة متكررة في تاريخ الرأسمالية. ولكن للأزمة الحالية بعض الخصائص. إنها مرتبطة، كما كان الحال مع الأزمات السابقة، بوجود إنتاج زائد وقلة استهلاك. وفي مجال الإنتاج فإن هذا الأمر، وفق النظرية الليبرالية، هو ظاهرة صحية ، بما أنها من المفترض أن تقضي على العناصر السيئة في

النظام الإقتصادي، وتخلق الظروف لبداية جديدة. بالتأكيد إنها آلية تُخَفِّض تكاليف الإنتاج، وبالأخص تكاليف السلع والعمل. واليوم، وبفضل العولمة، أصبح لدى النظام أدوات أفضل للتعامل مع الأزمة المالية، مما كان متوفراً في حالة فترة ١٩٢٩– ١٩٣٠، بما في ذلك قاعدة مادية، وبالأخص تكنولوجيات جديدة، ولكن أيضاً آلات جديدة لإدارة النظام نفسه. على سبيل المثال خلال ثلاثينيات القرن العشرين لم تكن قضية شبه تأميم البنوك مطروحة أو يجري التفكير فيها.

ولكن السمة الخاصة بالأزمة الحالية هي أنها في الواقع مجموعة من الأزمات المختلفة، التي كلها نتاج للمنطق الرأسمالي – وهذا هو ما يحتاج إلى شرح وتفسير. لذا، فإن من المستحيل التفكير في حلول دون إيجاد رؤية وتحليل لمجمل المشكلة مع نزع القدسية عنها. كما أن تنظيماً بسيطاً للنظام الإقتصادي لن تكون له أهمية خاصة إذا كان هدفه هو العودة إلى البداية مجدداً، أي من حيث انطلق المرء قبل بدء الأزمة. في الواقع، ما الفائدة من إقامة وإعداد نظام مالي من أجل تمويل نظام إنتاج مثله مثل سابقه الذي لدينا في تدميره الشديد للواقع الإيكولوجي والإجتماعي ؟ إننا نواجه اليوم أربع أزمات رئيسية: أزمتان منهم، هما ازمة مالية وأزمة غذاء في حالة حرجة، ومن المحتمل أن تكونا أيضا بنيويتي الطابع؛ ولكن أزمة الطاقة والأزمة الإيكولوجية، من الجانب الآخر، هما أزمتان بنيويتان بالمطلق.

أزمة الغذاء

لنتعرض أولاَ لأزمة الغذاء. تمت رؤية الجانب الحرج للمشكلة في انفجار أسعار المواد الغذائية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في سوق السلع الغذائية في شيكاغو. كان الأمر حرجاً لأن رأس المال المالي خرج من مجال المعادن ليستثمر في المنتجات الغذائية من أجل أن يحقق مكاسب رأسمالية عن طريق المضاربات. أما الجانب البنيوي فهو حقيقة أنه لفترة تزيد الآن على أربعين عاماً، كانت الزراعة الفلاحية تمر بتحولات لتصبح إنتاجاً ذا طابع رأسمالي، إلى زراعة ذات نوع واحد من المحاصيل. وقد أُطلِق على هذا النوع من الزراعة اسم "الثورة الخضراء"، ولكنها كانت مدمرة للغاية بالنسبة للبيئة، وطردت

ملايين الفلاحين من أراضيهم. وكان لأزمة الغذاء هذه عواقب إجتماعية هائلة. فوفق منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) جرى في كل سنة من ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ دفع أكثر من ٥٠ مليون شخص إلى العيش تحت خط الفقر – الأمر الذي يعني بالطبع إلى الجوع. وهذا يتطابق مع الجانبين الرئيسيين لمنطق الرأسمالية: الأول، البحث عن فضاءات وحدود جديدة للتراكم – هنا تم اكتشاف الزراعة كمجال للإستثمار الرأسمالي؛ والثاني، استبعاد العوامل الخارجية من الحساب الإقتصادي للتكاليف – تدمير الطبيعة وأيضاً التدمير الإجتماعي اللذان لا مكان لأي منهما في الحسابات الرأسمالية. والمشكلة هي أن أزمة الغذاء تقوم على هذا النوع من المنطق: إنها نتيجة للتناقض بين حقيقة أن الجميع في العالم يحتاجون إلى الغذاء، وبين منطق التراكم الرأسمالي.

أزمة الطاقة

بالتأكيد إن لأزمة الطاقة أيضاً بُعدَها الحرج – الزيادة الهائلة في أسعار البترول والغاز خلال فترة قصيرة – ولكنها أزمة بنيوية في الأساس. في الواقع سيتعين على البشرية خلال الخمسين عاماً القادمة أن تُحَوِّل دورة طاقتها، فتتخلى عن استخدام الوقود الحجري وتتحول إلى دورة جديدة من إنتاج الطاقة. إن لدينا من البترول ما يكفي أربعين سنة أو نحوها، وغازا يكفي لستين سنة، وفحماً يكفي لمائتي عام. وإذا تم استخدام الطاقة النووية لتزويد العالم أجمع بكل الطاقة التي يحتاجها فإن ما لدينا من اليورانيوم يكفي لنحو سنة واحدة ونصف السنة تقريباً. وحتى لو أمكن إطالة أمد هذا الإطار الزمني قليلاً باكتشافات أو استغلالات تكنولوجية جديدة، فإننا نواجه الآن الحدود النهائية. فمنذ فجر الرأسمالية جرى وسم النمو بأنه يقوم على الإستهلاك المفرط للطاقة. وقد تسارع ذلك في فترة النيوليبرالية مع التوسع العالمي في تبادل السلع والخدمات. وفي وجود تقسيم العمل العالمي فإن ٦٢ في المائة من المنتجات الصناعية يجري شحنها عبر المحيطات، الأمر الذي يعني استهلاك كميات هائلة من الطاقة. أما أنماط النقل والإقامة الفردية، التي تتبع المنطق الإقتصادي ذاته، فهي أيضاً تتطلب استهلاك كميات طاقة هائلة.

وهكذا، فإن مشكلة تغيير مصدر الطاقة تطرح أيضاً أسئلة هائلة، أولها هو الحاجة إلى تقليص كبير في الطلب. يجب علينا أن نحد من استخدامنا للطاقة. فهذا هو الحل الأساسي على المدى الطويل. سيكون من المستحيل، على الأقل في المدي القصير أو المتوسط، انتاج هذه الكمية الكبيرة من الطاقة التي نستهلكها اليوم. ثانياً، سنحتاج إلى استثمارات مالية رئيسية للتوصل إلى تكنولوجيات جديدة في مجال الطاقة، الأمر الذي يشكل بالطبع وبالضرورة تناقضاً مع التكاليف العامة الهائلة المطلوبة لحل مشكلة الأزمة المالية.

إن أحد الحلول الذي توصل إليه النظام الرأسمالي للتعامل مع ضرورة إحداث تغيير في دورة الطاقة، هو إيجاد وتطوير صناعة زراعية – أي إنتاج الوقود الحيوي (Bio-fuels). بيد أن ذلك يعني أنه من أجل أن يُشكِّل مثل هذا العمل مساهمة حقيقية في الحل، لا بد من تحويل مئات الملايين من هكتارات الأرض في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى زراعة نوع واحد من المحاصيل الزراعية لإنتاج مثل هذا الوقود، مع كل ما يرافق ذلك من نتائج وعواقب: تدمير التنوع الحيوي، تلويث التربة والمياه، والأكثر خطورة، إذا ما استمر المشروع لفترة ٢٥ عاماً، هو طرد نحو ستين مليون فلاح أو أكثرمن أراضيهم. وستكون النتيجة هي انقاذ الحضرية وحدوث ضغط هجرة قوي. وهكذا، فإن هذا الاقتراح لا يُشكِّل حلاً لأزمة المناخ، ولا حلاً على المدى الطويل لمشكلة الطاقة. ولكنه كإجراء على المدى القصير والمتوسط يُشَكِّل حلاً جيداً للغاية لأزمة نسبة الربح وتراكم رأس المال. وهنا أيضاً نجد أن لدينا نتاج المنطق ذاته، الطابع المضارب في الطاقة كسلعة، واستبعاد العناصر الخارجية من تكاليف الإنتاج ومن فائدة الطاقة.

أزمة المناخ

إن أزمة المناخ أشد حدة مما الرأي العام العالمي على استعداد للإعتراف به. وقد أخذت في التسارع مع بدء المرحلة النيوليبرالية. فالزيادة في انبعاث ثاني إكسيد الكاربون وفي الإنحباس الحراري منذ سبعينيات القرن العشرين، في زمن إجماع واشنطن[١٠]، قد

١٠) **توافق واشنطن (Washington Consensus)**:مجموعة سياسات جرى التوافق حولها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والبلدان الرأسمالية الرئيسية الأخرى في مطلع ثمانينيات

اكتسبت أبعاداً جديدة. وتظهر كافة الدراسات أنه رغم تحقيق بعض التقدم في التقليل من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، فإن كمية الغازات المنبعثة من الدفيئات هي كميات كبيرة. وتبرهن التقارير التي يجري إعدادها لمؤتمر كوبنهاجن هذا الأمر بشكل درامي. فبلدان جديدة ناشئة مثل الصين والهند تساهم – وإن يكن، بنسبة متواضعة نسبياً – في هذه الظاهرة. وثمة جانب آخر وهو تدمير "بؤر امتصاص" ثاني إكسيد الكاربون مثل الغابات والمحيطات التي تمتص ثاني إكسيد الكاربون والغازات الأخرى الصادرة عن الدفيئات. ما يزال هناك نحو ٤٠٠ مليون هيكتار من الغابات العذراء في العالم، ولكن يجري في كل عام تدمير ١٥ مليون هيكتار. والواقع، أنه لم يتبق سوى سنوات عديدة قبل أن يتم تدمير كل الغابات الطبيعية في العالم. ولأسباب عديدة ناجمة عن الإنحباس الحراري في العالم، وبالأخص ازدياد الملوحة، أخذت المحيطات أيضاً تفقد بشكل سريع جزءاً مهماً من قدرتها على امتصاص ثاني إكسيد الكربون. وثمة تأثير آخر للإنحباس الحراري عالمياً وهو ارتفاع مستوى البحار، مما يُهدد البلدان الواطئة والمدن الساحلية. وراحت تتراجع شيئاً فشيئاً قدرة الأرض على توليد وتجديد المجال الحيوي بشكل طبيعي. وقد جرى حساب هذه القدرة لعام ٢٠٠٨ ووُجِد أنها استُهلِكَت على المستوى العالمي حتى تاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر). ولكن لو أخذنا بلداً مثل بلجيكا، فإن ذلك الموعد كان سيحل في وقت ما من شهر آذار (مارس). وفي كل سنة يجري تقديم التاريخ. إن المشكلة تكمن في أن لدينا كوكباً واحداً.

ويعني تدمير الطبيعة أيضاً حدوث تأثيرات حادة على المجال الحيوي. ويُقدِّر

القرن العشرين. وقد صُممت في البداية لمعالجة أوضاع بلدان أمريكا اللاتينية التي غالباً ما كانت تواجه عجزاً هائلاً في ميزانياتها؛ وقد جرى بعد ذلك تعميمها والإصرار على تطبيقها في جميع بلدان العالم الثالث. تقوم هذه السياسات على ثلاثة أعمدة رئيسية أدَّت عند اتباعها وتطبيقها إلى مآسي اقتصادية في بلدان العالم الثالث. والأعمدة الثلاثة هي التقشف المالي والخصخصة وتحرير الأسواق. ويتفرع منها عند التطبيق مجموعة سياسات، من ضمنها تقليص الإنفاق على البرامج الإجتماعية، مثل التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية، وتقليص الإستهلاك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة، مثل ضريبة فائض القيمة وتحرير سوق العملن وإلغاء قوانين حماية العمال تشجيعاً لرأس المال الأجنبي، وتبني سياسات عمادها سن قوانين تحمي الإستثمارات الأجنبية وتسمح بإخراج الأرباح بلا قيود، والتوجه إلى الإنتاج للتصدير صناعياً وزراعياً، وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الإجنبية، وإلى ما غير ذلك من السياسات التي تؤدي في النهاية إلى تدمير إقتصاديات البلدان النامية – **المترجم**

بعض الخبراء من مجموعة العلماء الدوليين حول المناخ، أنه لو زاد الانحباس الحراري في هذا القرن عن درجة واحدة مئوية – بلغت زيادة الحرارة في العالم خلال القرن العشرين ٧٥ر٠ درجة مئوية – فسوف يختفي من على هذه الأرض ما بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من جميع الكائنات. ووفق تنبؤات مختلفة لهذا القرن، سنشهد، إن لم يتم عمل شيء ما، زيادة في الحرارة تتراوح ما بين ٢، و٣، و٤، وحتى ٨ درجات مئوية. فارتفاع حرارة الأرض سيجعل من المستحيل العيش في بعض المناطق، بسبب الجفاف أو ارتفاع مستوى البحار. ويُقدَّر أن زيادة أكثر من درجة واحدة سنتيجراد ستتسبب في اختفاء أكثر من ١٧ في المائة من مساحة بنغلاديش. ويبلغ الآن تعداد سكان ذلك البلد أكثر من ١٥٠ مليون نسمة يقطنون في مساحة تزيد أربعة أضعاف على مساحة بلجيكا (التي يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين). وقد أخذت الهند في بناء جدار على الحدود بين البلدين، مثل الجدار الذي أقيم بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، لمنع الهجرة. ووفق تقرير تم إعداده للحكومة البريطانية في ٢٠٠٧، وأعده نيكولاس ستيرن من البنك الدولي (في ٢٠٠٦)، يمكننا أن نتوقع، إن لم يجر عمل شيئ ما، هجرة ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مليون نسمة بسبب المناخ مع حلول منتصف القرن، أي لن يستطيع أناس العيش حيث يعيشون الآن. وهذا يعني، وفق ما يقوله خبراء المناخ الدوليين، إنه إن لم تتخذ إجراءات عاجلة ومكلفة، سيصبح الأمر غير قابل للتغيير. وهذا أيضاً هو نتاج المنطق ذاته: اعتبار الطبيعة كمصدر للنمو الرأسمالي، ورفض إدخال العوامل الخارجية على كشف الحساب للنظام المُنتج.

تصميم المدينة الفاضلة (اليوتوبيا)

بالطبع لا فائدة ترتجى بالنسبة للعمل من خطاب شبيه بسَفر الرؤيا. إن الوعي بالواقع أمر ضروري للغاية. فما الذي نستطيع عمله في وجه مثل هذه التحديات؟ كيف يمكن لنا إعادة تصميم المدينة الفاضلة (اليوتوبيا) ؟ إليكم بعض الأجوبة المختلفة:

الأجوبة المختلفة:

إن الرد النيوليبرالي على الأزمة المالية هو رد واضح للغاية، وهو أن الجوانب

الأخرى للأزمة العالمية ليست ذات بال ولا علاقة لها بالأمر، والحل هو استبدال اللاعبين، القائمين على البنوك غير الكفؤين أو الفاسدين، وعندئذ سيستعيد النظام عافيته ويصبح على استعداد للمواصلة.

وثمة موقف آخر ينادي بإعادة فرض القوانين والأنظمة على النظام بعد فترة طويلة من إلغائها. ففي نظر مجموعة العشرين الكبار هنالك حاجة لإنقاذ اقتصاد السوق – أي النظام الرأسمالي – لأنه أثبت كفاءته الكبيرة في انتشال العديد من الناس من الفقر. هذا قول صحيح، فقد انتشل ملايين عديدة من البشر من الفقر بطريقة مذهلة للغاية. ولكن ما يجري إغفال ذكره هنا هو أنه في الوقت ذاته يُلقي بمئات الملايين من الناس في براثين الفقر المدقع. وتؤكد مجموعة العشرين الكبار أيضاً أن النظام كان في غاية الإيجابية بالنسبة للتقدم – وكرد على ذلك يبرز السؤال: أي نوع من التقدم ولِمَن ؟ والنتيجة هي أن مجموعة العشرين الكبار اقترحت حلولاً من "أنظمة ناعمة" للغاية، لن تحل في الواقع المشاكل الطويلة الأمد.

وهنالك طريق آخر، وهو الطريق الذي تبنته لجنة الأمم المتحدة لإصلاح النظام المالي والنقدي، الذي دشنه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ميجيل ديسكوتو بروكمان؛ ويرأس تلك اللجنة جوزيف ستيجليتس، الحائز على جائزة نوبل، ونائب رئيس البنك الدولي سابقاً. لقد اتخذ ستيجليتس موقفاً انتقادياً للغاية من النظام الحالي، وأعد تقريراً لمجموعة المائة واثنين وتسعين، أي لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وهو، من وجهة نظر ديسكوتو، الأرضية التي تجب مناقشتها، ومن ثم التوصل إلى حل للأزمة، إذ أن مجموعة العشرين، بالمقابل، التي نصَّبَت نفسها المتحدث باسم المجتمع الدولي، تفتقر إلى كل من الشرعية القانونية والشرعية الأخلاقية.

تنادي لجنة ستيجليتس بفرض أنظمة صارمة مثل إلغاء ما يُسمى بـ"المناطق الآمنة من الضرائب"، وسرية الحسابات البنكية، وديون العالم الثالث "الكريهة"، وتنظيم للبنوك على المستوى الدولي وفق قوانين، وإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتشكيل هيئات دولية جديدة، إلخ. (راجع الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

هذه في الحقيقة إجراءات متشددة للغاية، ولكنها لا تتعدى كونها لوائح مُنظِّمَة. ولكن السؤال يبرز: أنظمة لماذا ؟ أهي من أجل مواصلة استغلال الطبيعة كما في السابق، لإطالة أمد اللامساواة في العالم كالسابق، أمن أجل مواصلة تمويل صناعة السيارات والزراعة الأحادية والوقود الزراعي؟ هل هذه هي الطريقة لحل المشكلة ؟ في الواقع إننا بحاجة ليس للوائح وأنظمة وحسب، بل نحتاج إلى بدائل، إلى معايير جديدة. وهكذا فإن السؤال هو: كيف يمكن التفكير بهذه المعايير الجديدة وتصورها ؟ يجب أن تلبى أربعة معايير أساسية تحدد أسس استمرار وجود البشرية.

أربعة معايير

القضية الأولي هي مشكلة علاقتنا بالطبيعة. إن لدينا كوكباً واحداً فقط. والقضية الثانية هي كيف يمكننا إنتاج ما هو ضروري للحياة، لحياة الجميع في العالم. والقضية الثالثة هي كيفية تنظيم الحياة المشتركة والمؤسسات الإجتماعية–السياسية. والقضية الرابعة هي ما هو نوع الرؤيا التي يجب تبنيها وكيف يمكن بناء الأخلاقيات الضرورية لبناء مثل هذا العالم المشترك. إن هذه هي الثقافة. وبالتالي فإن المهمة التي نواجهها الآن هي إعادة التفكير في معاييرنا في إطار هذه النواحي الأربع لحياة البشر المشتركة.

القضية الأولى هي كيف نتعامل مع الطبيعة. في هذه الحالة يكون المعيار هو التأكيد على أنه علينا أن نطور نمطاً مستداماً ومسؤولاً لإستخدام الموارد الطبيعية. وهذا يعني فلسفة جديدة للعلاقة بين الكائنات البشرية والأرض، بعيداً عن مفهوم استغلال الطبيعة كسلعة، وفي اتجاه احترام الطبيعة كمصدر للحياة. وفي حدود هذا المعنى تكون الطبيعة تراثاً مشتركاً للبشرية جمعاء، يجب ألاَّ يُدَمَّر. وهذه الحاجة إلى الإحترام تُعبِّر عنها بشكل جيد الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية عندما تتحدث عن "أمنا الأرض". ومثل هذا المعيار يتناقض مع منطق الرأسمالية الذي يعتبر الطبيعة سلعة في خدمة المصالح الخاصة.

المعيار الرئيسي الثاني يتطلب وضع أولوية قيمة الفائدة فوق قيمة التبادل. فالرأسمالية قائمة على قيمة التبادل؛ فتحقيق الأرباح ومراكمة رأس المال أمر ممكن فقط على

أساس مبادلة السلع؛ وينتج عن ذلك تحويل كل شيء إلى سلع. فأنظمة الإنتاج والتوزيع والنقل والمواصلات كلها مبنية على أساس كيفية زيادة قيمة التبادل. إن ما نحتاجه هو تعريف جديد للإقتصاد، فلسفة أخرى للنشاط الإقتصادي: من إنتاج قيمة مضافة للصالح الخاص إلى نشاط ينتج أسس الحياة – الحسية والثقافية والروحية – لكل البشر في العالم. ولكن ذلك المفهوم هو في تناقض مع التعريف الأساسي للنظام الرأسمالي. فالسوق لا يمكن أن يكون مجرد منبر لتحقيق أرباح للقلة، بل يجب بدلاً من ذلك أن يكون مكاناً للوساطة بين العرض والطلب. ومن ثم سيكون إنتاج السلع والخدمات مختلفاً عندما تجري مفاضلة قيمة الفائدة على قيمة التبادل.

المعيار الثالث هو تعميم الديمقراطية ليس فقط في المجال السياسي من خلال عناصر المشاركة، بل أيضاً في جميع مجالات العلاقات الإجتماعية الأخرى. ففي الإقتصاد لا يمكن أن يوجد شيء أقل ديمقراطية من النظام الرأسمالي. يجب إدخال المنطق الديمقراطي إلى كافة المؤسسات مثل النقابات والكنائس والمؤسسات التعليمية، وأيضاً في التعامل بين الرجال والنساء. وهكذا سيصبح البشر لاعبين حقيقيين إلى حدٍ أكبر للغاية. لهذا يدعو فرانز هينكلامرت (٢٠٠٦)، الفيلسوف الأمريكي اللاتيني ذو الأصول الألمانية، ، إلى "العودة إلى الموضوع"، وهذا يعني أسلوب تعامل جديد للأفراد مع المجتمع، وأيضا مفهوم جديد للدولة.

المعيار الأخير هو التعددية الثقافية، الأمر الذي يعني أن كل المعرفة، بما في ذلك المعرفة التقليدية، في الطب على سبيل المثال، يجب أن تلعب دوراً. فمع وجود الرؤية الغربية، التي تم بناؤها منذ القرن الخامس عشر، قمنا بتهميش كل المعارف والفلسفات الأخرى. وأصبح التقدم يتساوى مع "تقليد الغرب". والمشكلة اليوم هي تصور طرق ووسائل لتأمين مساهمة جميع أنظمة المعرفة وفلسفات كل الأديان والمثل الأخلاقية في بناء المستقبل، ليس فقط من أجل بناء الرؤيا – قراءة الواقع – بل أيضاً بناء أخلاقيات البناء السياسي والإقتصادي الجديد. هنالك إمكانية حقيقية لمشاركة جميع الثقافات في إعداد معايير جديدة، بما في ذلك ، بالطبع، علاقة مستدامة ومسؤولة مع الطبيعة، وأولوية قيمة الفائدة وتعميم الديمقراطية.

هل هذه المباديء هي مباديء طوباوية ؟ نعم إنها طوباوية – ولكنها ضرورية، لأن من الممكن تطبيقها. وهي ليست طوباوية بمعنى أنها أوهام، لمجرد أنها غير موجودة اليوم. ولكن يمكن أن توجد غداً.

لنلقي نظرة، على سبيل المثال، على ما ستعنيه العلاقة الجديدة مع الطبيعة من الناحيتين الملموسة والسياسية. إنها ستعني إعادة السيادة العامة على الموارد الطبيعية. هذا ما يجري الآن، على سبيل المثال، في فينزويلا والإكوادور. إنهم بالطبع يفعلون ذلك خطوة بخطوة. إنها تعني أيضاً وضع حد للزراعة الأحادية، وإنهاء تدمير الطبيعة بالإستخدام الواسع للأسمدة ومبيدات الحشرات. لقد سِرْت مسافة كيلومترات في مساحات كهذه في كولومبيا بشكل خاص حيث لم يعد هناك وجود للطيور والفراشات، والأسماك في الأنهر. لقد جرى تدمير الطبيعة، وقُضي على التنوع الحيوي، فقط من أجل زراعة مئات الهكتارات بالصويا والنخيل وقصب السكر وأشجار اليوكاليبتوس، إلخ. وهذا يعني أيضاً تطبيق بروتكول كيوتو[١١] و"الإلتزامات الأخرى" التي تم التوصل إليها في بالي، وبعد فترة قصيرة في كوبنهاجن. إن الحد من تدمير الطبيعة يتطلب تطبيق إجراءات لضمان عدم تخطي الإنحباس الحراري أكثر من درجة واحدة سنتيجراد خلال القرن الحادي والعشرين. وهذا أمر سيتطلب إجراءات بعيدة الغور. وسيعني أيضاً إدخال عوامل خارجية إيكولوجية في حساب تكاليف الإنتاج الخاصة، على سبيل المثال، بالوقود الحيوي.

إذا أعطينا الأولوية لقيمة الفائدة، لا يمكننا عندئذ القبول بتحويل الأشياء التي لا غنى عنها لحياة البشر إلى سلع في السوق، مثل الماء والبذار والصحة والتعليم. ففي إطار التراكم الرأسمالي تصبح هذه الأشياء بالضرورة سلعاً. هذا هو السبب الرئيسي

---

١١) **بروتوكول كيوتو** (**Kyoto Protocol**): اتفاقية دولية في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتغيير المناخي. جرى تبنيها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧، وسماتها الرئيسية أنها تحدد أهدافاً ملزمة للبلدان السبعة والثلاثين الصناعية وللأتحاد الأوروبي لتخفيض انبعاث غازات الدفيئات، خلال السنوات الخمس (٢٠٠٨–٢٠١٢) بمعدل خمسة في المائة بالمقارنة مع مستويات انبعاثها في العام ١٩٩٠. ويختلف البروتوكول عن المؤتمر في أن الأخير **يشجع** البلدان الصناعية على العمل على استقرار انبعاث غازات الدفيئات، بينما البروتوكول **يلزم** البلدان الموقعة بتخفيض انبعاث الغازات –**المترجم**

للقيام بخصخصة القطاع العام. ولكن المنطق الرسمي يقول أن تخصيصه يجعله أكثر كفاءة، بينما السبب الحقيقي هو أنه إن لم يتم فتح قطاع ما للسوق فلن تكون له قيمة تبادلية، وبالتالي لا يمكن تحقيق أرباح منه، ولا يمكن له أن يساهم في تراكم رأس المال. ومثل هذا المنطق يعني أيضاً إنهاء ملاذات التهرب من الضرائب، وإنهاء سرية الحسابات في البنوك والديون "الكريهة" للعالم الثالث. وإعطاء أولوية لقيمة الفائدة سيعني أيضاً أن تصبح الصادرات الزراعية أمراً ثانوياً بالنسبة لسيادة الغذاء. إن البرازيل تحبذ اتفاق الدوحة[١٢] لأنها بلد تصدر المنتجات الزراعية. ولكن ماذا يعني ذلك في وجود جزء كبير من السكان يعاني من الجوع ؟ تعني الإقتصاديات ذات التوجه للتصدير زيادة أرباح الشركات متعددة الجنسيات وكبار ملاكي الأراضي. والحل هو تأمين أولاً الأمن الغذائي لكل بلد أومنطقة. بعد ذلك يمكن إقامة التبادل.

وهذا يعني أيضاً العمل على إنشاء اقليمية اقتصادية، ليس فقط عن طريق تشجيع الأسواق المشتركة، بل أيضا أن تكون ذات فلسفة جديدة، مثل "البديل البوليفاري" للأميركيتين في أمريكا اللاتينية. هنا لم تكن المنافسة بين الأسواق هي أساس الإقليمية، بل التكامل والتضامن. وأولوية قيمة الفائدة تعني أيضاً تحريم المضاربة في أسعار المنتجات الغذائية. وتعني أيضاً تجديد وإحياء الخدمات العامة، ليس فقط في المجال المادي، بل أيضاً في المجال الثقافي. ويمكن أن تشمل بعض الإجراءات الملموسة المُقترحة التالي:

- ضمانة لمدة خمس سنوات لجميع المنتجات الصناعية: إن منطق الرأسمالية يحبذ مدة حياة افتراضية قصيرة لهذه المنتجات، وذلك لتشجيع إعادة سريعة لرأس المال، ولكن أمراً كهذا يتطلب إفراطاً في استخدام الطاقة والموارد الطبيعية.

١٢) **اتفاقية الدوحة**: الدورة الحالية للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، هدفها تخفيض الحواجز التي تواجه التجارة العالمية، وذلك بهدف المساعدة على زيادة التجارة العالمية. تعثرت المحادثات في إطار الدورة بسبب عدد من القضايا الرئيسية، مثل الزراعة والرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، والحواجز غير الجمركية والخدمات، إلخ. تنحصر الخلافات الرئيسية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة، والبلدان النامية الرئيسية، مثل البرازيل والصين والهند وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا. وتوجد أيضاً خلافات كبيرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول الدعم الذي يُقدم للزراعة – **المترجم**

- فرض ضريبة على أي منتج مُصَنَّع يجري نقله إلى مسافة تزيد على ألف كيلومتراً: إننا نعرف أن بعض المنتجات في متاجرنا الكبرى تقطع مسافات طويلة لتصل إلينا، تزيد في بعض الحالات على ١٠ آلاف وحتى ١٢ ألف كيلومتراً قبل أن تصل إلى المستهلك. إن هذا استخدام غير عقلاني للطاقة، ولكنه بالطبع عقلاني في النظام الرأسمالي، لأنه ناتج عن تقسيم العمل الذي يسعى إلى استخدام "الإفادة النسبية" – مثل اليد العاملة الرخيصة، غياب قوانين حماية البيئة، إلخ. – في بعض مناطق العالم.

ومن الممكن أن تشمل إقامة الديمقراطية عدداً من الإجراءات، مثل المشاركة في إعداد الميزانيات، والمشاركة في عملية التنمية، كما هو الحال في فينزويلا، أو بوليفيا، وكذلك توفر هياكل ديمقراطية كشرط لإعتراف الدولة في المؤسسات الإجتماعية والثقافية. فكي يجري الإعتراف بتلك المؤسسات لا بد لها أن تتسم بالمساواة بين الرجال والنساء. وثمة مثال آخر وهو أن إصلاح الأمم المتحدة لا بد أن يُلغي حق استخدام النقد (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول في مجلس الأمن.

وأخيراً، تعني التعددية الثقافية تبني فلسفة جديدة في الحياة، بالقبول، على سبيل المثال، بمساهمات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم. ففي بيليم، على سبيل المثال، خلال المنتدى الإجتماعي العالمي، جرى طرح فكرة "العيش بشكل حسن" بدلاً من أن يمتلك المرء أكثر. يتطلب مثل هذا الأمر تعريفاً جديداً للإنتاج القومي الإجمالي، الذي تم تحديده في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ويعكس منطق الرأسمالية. وبالتالي يجب إدخال العناصر النوعية للتقدم الإنساني، وذلك يعني أيضاً وضع حد لاحتكار المعلومات بيد رأس المال، كما يتطلب أخيراً إلغاء نظام "العلامات المسجلة" بالنسبة للمعرفة العلمية.

من الواضح أنه بالإمكان التوصل إلى سياسات محددة على أساس هذه المعايير. بالطبع قد تبدو كل هذه أموراً طوباوية. ولكن الأمور الطوباية يمكن لها أن تتخذ شكلاً حقيقياً ملموساً. فإحدى الطوبائيات في تاريخ البشرية كانت حقوق الإنسان.

حقاً لقد استغرق الوصول إلى تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قرنين من الزمن، وما زال ذلك الإعلان منقوصاً وليس كاملاً – غربي جداً في طابعه، وعرضة للتلاعب من قبل القوى السياسية التي تسعى إلى فرض هيمنتها. ولكنه موجود وقائم، ومن الممكن استخدامه كقوة محركة. فلماذا لا نشجع فكرة بيان عالمي حول خير البشرية، يقوم على المباديء الأربعة التي تحدثنا عنها ووصفناها فيما تقدم، وهي: الإستخدام المستدام والمسؤول للموارد الطبيعية، والأولوية لقيمة الفائدة على القيمة التبادلية وتعميم الديمقراطية، والتعددية الثقافية ؟

إذا تمكنا من تشجيع فكرة بيان مواز جديد، فإن ذلك سيكون خطوة كبيرة للأمام. ولعل هذا سيكون أيضاً طوباوية جديدة، ولكنها طوباوية يمكن أن تصبح حقاً نجمة صغيرة في تاريخ البشرية.

أزمات متلاقية: الواقع والخوف والأمل

سوزان جورج

معهد ما فوق القومية، أمستردام، هولندا

على الرغم من أن مجموعة العشرين وغيرها من الهيئات الرسمية قد رفضت حتى الآن الإقرار بأننا لا نعيش ببساطة في أزمة مالية فقط، بغض النظر عن مدى خطورة الجوانب المالية للإضطرابات، بل في أزمة متعددة الجوانب تقوم كل عناصرها المكونة بتدعيم وتقوية بعضها البعض. فإنها بالتالي ليست حتى "أزمة"، التي هي، بلغة سليمة، برهة قصيرة نسبياً بين نتيجتين محتملتين – على سبيل المثال في المرض، بين استرداد العافية والموت. إننا في فترة أطول بكثير، وهنا سنستسلم للمفردات المعهودة.

يتعيَّن على المرء، فيما عدا الأمور المالية، أن يُقر بأن اللامساواة في إطار البلدان نفسها، وفيما بينها، وبين المواطنين قد بلغت مستويات لا تحتمل في كلٍ من البلدان المتطورة والنامية على حد سواء. فالفقر آخذ في الإنتشار والتعَمُّق، ونُدرَة الغذاء والمياه آخذة في الإزدياد، والنزاعات تتفاقم وتنتشر في المجتمعات التي تعاني من الضغوط، وتغيير المناخ المأساوي – الذي راح يتقدم أسرع بكثير مما تنبأ به الخبراء – يلوح مهدداً الجميع.

لم يعد بالإمكان النظر إلى هذه الجوانب بشكل منفصل، كلاً على حدة: ومن

باب حفز الذاكرة نورد هنا بعض الأمثلة القليلة: علينا أن نلاحظ أن للأغنياء آثار أقدام إيكولوجية ضخمة، شبيهة بالديناصورات، رغم قلة عددهم نسبيا، ولكنهم يسببون أضراراً أكثر بكثير من مئات الملايين من الفقراء. وكما يُبيِّن جاريد دايموند[١٣] في كتابه "الإنهيار" فإن أحد الأسباب الرئيسية لدمار المجتمعات السابقة التي كانت تواجه ضغوطاً بيئية هو الاستهلاك الذي عمدت إليه النُخَب التي واصلت استخدام الموارد بشكل مفرط لفترة طويلة بعد أن شعر مواطنوهم الفقراء بالضائقة والحرمان، فقاموا بدفع مجتمعاتهم إلى الهاوية. إن الإنحباس الحراري العالمي يصيب الفقراء بأشد مما يصيب الأغنياء، فيقوم في الوقت ذاته بمفاقمة اللامساواة الإجتماعية والعجز في الغذاء والمياه. والأزمة المالية تطحن الفقراء – يتعين على المرء أن يفكر فقط في موجة "حبس الرهونات" الهائلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت في طرد ملايين العائلات وإلقائهم في الشارع، مُعَمِّقَة بذلك فقرهم وعدم شعورهم بالأمان.[١٤]

إن أسعار المواد الغذائية الأساسية التي يعتمد الفقراء عليها كثيراً في حياتهم اليومية قد تتضاعف بين ليلة وضحاها عندما ينتقل المضاربون الماليون إلى أسواق السلع، أو عندما تخصص الحكومات وكبار مُلاَّك الأراضي مساحات هائلة للزراعة الخاصة بإنتاج الوقود الزراعي. كيف يمكن للمرء حتى أن يتصور علاج الإقتصاد وإصلاحه عندما يكون لدى الملايين نقوداً أقل في جيوبهم ويتعرضون بلا هوادة إلى "ذوبان" مالي وإختفاء فرص العمل؟

إن هذا هومجرد عينة للتداخل المُتشعِّب بين عناصر الأزمة المتعددة الجوانب، ومع ذلك فإن تأثيراتها ما تزال غير معترف بها إلى حد كبير. فالقطاع المالي، الذي أصبح منفصلاً انفصالاً عميقاً عن الإقتصاد الحقيقي، حيث يعيش الرجال والنساء الحقيقيون،

---

١٣) **جاريد دايموند (Jared Diamond)** ١٩٣٧ – :عالم وكاتب أمريكي متخصص في شؤون البيئة، له دراسات عديدة منشورة، يعمل حالياً أستاذا للجغرافيا في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجليس – **المترجم**

١٤) كان إجمالي عدد حبس الرهونات في العام ٢٠٠٨، ٢ر٣ مليون حالة، وارتفع خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام ٢٠٠٩ إلى ٢ر٨ مليون، ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣ر٥ مليون حالة. ووفق ما تقوله جمعية بنوك الرهونات الأمريكية فقد أصبحت ديون نحو ٤ ملايين من أصحاب المنازل ديوناً متأخرة السداد (أي مرَّ ٩٠ يوماً ولم يتم دفع أي شيء من المستحقات)، أو في المراحل الأولى من حبس الرهونات.

قد ابتعد أكثر حتى عن الإقتصاد، وراح يخلق مرة أخرى فقاعات مصيرها أن تنفجر الواحدة تلوالأخرى. ويُقال لنا أنه في اللحظة التي تبدي فيها أسواق الأسهم بوادر حياة عندئذ ستنتهي الأزمة.[١٥]

من الواضح أن الحكومة العالمية المكونة من مجموعة العشرين والتي نصبت نفسها بنفسها، ومعاونيها الدائمين المتمثلين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لم تُدرك الوقائع الحالية. فالعلاجات التي توصلت إليها حتى الآن محصورة في القطاع المالي – الجانب الوحيد للأزمة الذي تمكنت من إدراكه. وحتى في هذا المجال، اتضح أن العلاجات أسوأ من المرض ذاته. تبدأ تقديرات مبالغ المال التي ألقيت في مؤسسات العالم المالية بنحو ٥ تريليون (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار، وثمة تقديرات عديدة تزيد على ذلك كثيراً.[١٦]

هذه الأموال لا تأتي من الهواء، بل، مثلها مثل كل قيمة تنبع من العمل ومن الطبيعة. فالحكومات تراهن على العمل في المستقبل على شكل ضرائب، وعلى الطبيعة على شكل موارد غير قابلة للتجديد يتم الإستحواذ عليها وذلك لتغطية تكاليف سخائها مع القطاع المالي. وهكذا، فإنها تعتمد بأن يكون المستقبل قصيراً، الأمر الذي يتخذ شكل هرم ديون دائمة النمو والزيادة.

---

١٥) في خمسينيات القرن العشرين كانت الديون المستحقة في الولايات المتحدة الأمريكية مُقسَّمة بالتساوي بين القطاع المالي والإقتصاد الحقيقي. ومع حلول العام ٢٠٠٧، كان ٨٠ في المائة من الديون من البنوك الأمريكية تذهب إلى القطاع المالي

١٦) من الصعب للغاية تحديد حجم إجمالي المبالغ التي دفعت في العالم لإنقاذ البنوك. ولكن العوامل التي يجب أن تُؤخذ في الحسبان هي هل التزمت الحكومات بمبالغ محددة أو أنها استثمرتها؛ هل تقوم البنوك بإعادة الأموال، أو تنوي إعادتها إلى العدد الأكبر من الوكالات الحكومية التي تضطلع بالدفع ؛ والإختلافات في نظام التقارير الوطنية، وإلى ما غير ذلك. أوردت صفحة المال الخاصة بقناة سي. إن. إن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩، أن مبلغ ٣ تريليون دولار كاستثمارات، و١١ تريليون دولار كإلتزام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي دائرة الخزينة أحدث نيل باروفسكي، المفتش العام الخاص ببرنامج الحكومة لأنقاذ الأصول التي تعاني من متاعب، ضجة عندما نشر التقرير الفصلي لشهر تموز (يوليو) ٢٠٠٩ لمكتبه الذي جاء فيه أن إجمالي ضمانات الحكومة الأمريكية للمؤسسات المالية تبلغ ٢٣٫٧ تريليون دولار. لم يشعر وزير الخزانة جيثنر في حينها بالراحة، ولكن مكتب المفتش العام رد عليه بالقول إن كل ما فعله هو القيام بعملية جمع حسابية للأرقام.

إن الحل الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل هكذا دين هو بيع سندات خزينة (المملكة المتحدة تبيع "أسهمها المضمونة") مما يُعمِّق العجز ويدفع بالدين أكثر فإكثر إلى زمن لاحق في المستقبل. ولكن ليس هنالك ما يضمن بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تخضع لإغراء تخفيض قيمة عملتها بشكل مكشوف أو مُقَنَّع، من أجل تخفيض عبء ديونها: ثمة بوادر عديدة تلوح في الأفق على هكذا استراتيجية، وثمة خطر واضح على حدوث فقاعة أوراق مالية حكومية. ويمكن للحكومات أيضاً، وفق التوجهات ذاتها، أن تقوم ببساطة بطباعة أوراق مالية، مما يعيد إلى الذاكرة خيالات جمهورية فايمر[١٧] والأمور المروعة الأخرى التي قضت نهائياً على مجتمع كامل وأدت إلى أكثر الحروب دموية في التاريخ.

يمكن للحكومات أيضاً أن تواصل القضاء على الغابات، أو التربة أو المعادن وبيعها بأبخس الأثمان – تلك التي تعود إليها أو لشعوب أخرى، وفقاً لمدى ما تصل إليه أياديها في النهب والسرقة. ويمكنها أيضاً أن تفرض الضرائب أكثر فأكثر على مواطنيها، بينما تقوم في الوقت ذاته في التقليل من مجمل سلسلة الخدمات الحكومية. ومن الواضح تفضيل مجموعة العشرين لمثل هذه الإجراءات على غيرها. فليس لديها سياسة أخرى تقدمها. وسيتعين على المواطنين في كل مكان أن يتحملوا، وأن يدفعوا الثمن ليس على هيئة ضرائب فقط وخدمات عامة مقلَّصَة، بل أيضاً من خلال استثمارات أقل، وبالتالي زيادة في البطالة.

ولنفهم أيضاً أنه رغم التظاهر بالوحدة والبلاغة في الحديث عن نظام عالمي جديد، يصبح كل امريء مسؤولاً عن نفسه، ونفسه فقط، عندما تضرب الأزمة

١٧) **جمهورية فايمر (Weimar Republic)**: الإسم الذي يطلقه المؤرخون على الجمهورية الألمانية التي نشأت بعد انهيار الإمبراطورية الألمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ وقد أطلق عليها الإسم نسبة إلى مدينة فايمر حيث انعقدت الجمعية التأسيسية. كانت ديمقراطية ليبرالية في طابعها، ولكنها واجهت العديد من المشاكل الإقتصادية، بما في ذلك تضخماً مالياً هائلاً، وتطرفاً سياسياً، وضغوطاً عدائية من الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى وحاولت عدة مرات إعادة النظر في قيمة التعويضات التي فرضت على ألمانيا بعد الحرب. أدت المشاكل، وكذلك الأزمة الإقتصادية العالمية، إلى تراجع الديمقراطية ونمو الحزب النازي الذي قفز إلى سدة الحكم في ١٩٣٣. ويُعتبر عام ١٩٣٣ هو عملياً عام انتهاء جمهورية فايمر، وبداية رايخ هتلر الثالث – **المترجم**

ضربتها. وقد أظهر بوضوح "الإتحاد" الأوروبي، والبنك الأوروبي المركزي، والدولة الأكبر والأغنى في "الإتحاد"، ألمانيا، هذه الحقيقة، متفادين تحمل مسؤولية مشاكل أي طرف آخر، مثلما يتفادى المرء تقبيل شخص مصاب بمرض الجذام.

إلقوا نظرة على قضية لاتفيا، إحدى الدول التي انضمت حديثاً إلى الإتحاد الأوروبي (في ٢٠٠٤). منذ ٢٠٠٨ شهد هذا البلد السيء الحظ، الذي يقع على بحر البلطيق، تبخُّر ١٨ في المائة من قيمة إجمالي الناتج المحلي، وأصبح الآن على وشك الإنهيار. من الطبيعي أن يُفكر المرء في مثل هذه الظروف، وهذا الإتحاد الرائع، الإتحاد الأوروبي، بأن يقوم البنك المركزي الأوروبي بتحمل مسؤولية إقراض لاتفيا. ولكن من يراوده مثل هذا التفكير مخطيء. فالبنك المركزي الأوروبي لا يُقبِّل مرضى الجذام ولا يقدم لهم القروض. ويجب علينا ألاَّ ننسى أن البنك المركزي الأوروبي يعيش في ظل البنك الإتحادي الألماني (بوندز بانك) في فرانكفورت، وأن الأخير لايرغب في تحمل المسؤولية الناجمة عن مجازفات الدول الأعضاء وأخطار تخلفها عن الإيفاء بإلتزاماتها. وهكذا سيتولى صندوق النقد الدولي مهمة توفير القروض وفق شروطه المعتادة الخاصة بالرقابة المتشددة. وينطبق الكلام ذاته على رومانيا ، وعلى بلدان منطقة اليورو الضعيفة مثل اليونان؛ ويقول الأكثر تشاؤماً من بيننا، أن هذا الكلام قد ينطبق حتى على بلدان مثل إسبانيا وإيطاليا في تاريخ ما في المستقبل.

هل هذه سياسة عقلانية ؟ حقاً كلا. فإذا كان بمقدور لاتفيا أو اليونان الإقتراض وفق شروط سهلة من البنك المركزي الأوروبي وبدعم من منطقة اليورو، فإنها ستنفق أقل عند السداد لدائنيها، وبالتالي تقوم بدعم اقتصادياتها بشكل أكبر، ومن ثم ستسترد عافيتها بشكل أسرع. ، ولعلها ستنفق عندئذ ما هو أكثر بكثير على شراء الصادرات الألمانية – ولكن أن يكلف أي مسؤول نفسه التفكير في هذا الإحتمال بعيد للغاية – بما في ذلك اللجنة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كما الحال في الإتحاد الأوروبي، إذا طالب المواطنون بتمويل أفضل للمدارس وللعناية الصحية، واستثمارات أكبر من أجل إيجاد

فرص عمل أكثر، وخدمات عامة أو بنية تحتية أفضل، يُقال لهم إن الأموال غير متوفرة، وأن عليهم أن يصبروا ويكتفوا بما هو أقل. ولكن عندما تعرضت البنوك لخطر "الذوبان" نتيجة حماقاتها، تم خلال أيام العثور على مليارات الدولارات. أمَّا فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي فقد تلقَّى ٧٥٠ ملياراً من هذه المليارات، ليدفع رواتب موظفيه، وهكذا جرى، وبشكل مريح، إنقاذه من حافة الإنهيار وعدم توفر السيولة، حيث كان يقبع لعدة شهور معتمداً كلية على دفعات سداد الديون الهشة التي قدمها لبلدان مثل تركيا والباكستان.

لقد جرت ترتيبات عديدة فظيعة ومشينة في تجاهل تام للمواطنين السيئي الحظ، إلى الحد الذي لا يعرف المرء من أين يبدأ: لعل من الأفضل إذاً ألاَّ يحاول، وأن يكتفي ببساطة بالملاحظة إنه في مجتمع طبيعي وسوي يعمل في ظل سوق طبيعي، أو في ظل حكم رأسمالي، ستكون البنوك ملكاً لدافعي الضريبة الذين سيكونون مسؤولين كلية عن إنقاذها. لقد تربينا جميعاً ونشأنا وفق الإعتقاد بأنه عندما يفتح المرء حافظة نقوده، فإنه يتوقع الحصول على خدمة جيدة أو فائدة بالمقابل. وفي حالة قيام المرء بدفع الضرائب المترتبة عليه، فإنه يتوقع أيضاً فائدة من مجتمع يؤدي عمله.

وفيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بقضية الأخلاق العامة، حتى وإن كان من أجل إنقاذ الساسة من فعلة شائنة، وحماية الأبرياء ومعاقبة المذنب فإن هذه المباديء لم تعد واقعية.؛ إذ تتم مكافأة المذنبين الآن مئات المرات، ويُقال للأبرياء أن يسكتوا ويسيروا مع التيار. ولا يتلقون شيئاً مقابل مساهماتهم – تلك التي يقدمونها اليوم والتي سيقدمونها أضعافاً مضاعفة في المستقبل. إن ما يتلقونه بدلاً عن تلك المساهمات هي البطالة، ورواتب التقاعد المخفضة، وخدمات عامة أسوأ، ومستويات أدنى بالنسبة لهم ولأولادهم. إن الأرباح تجري خصخصتها، والخسائر تصبح مشتركة، كما هو الحال في المجتمعات القائمة على الأيديولوجية النيوليبرالية، أيديولوجية السوق الأصولية.

إن الأحداث المتطرفة وغير المسبوقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية، يجب أن تدفعنا إلى تفحص المكان الذي نعيش فيه الآن بعناية،

وما قد يحدث لتغيير المجال – إلى الأفضل أو الأسوأ. قد تُصنِّف الإحتمالات سلبية أو إيجابية. وثمة العديد من المخاوف في الجانب السلبي، ولكن ثمة بعض الأمل في الجانب الإيجابي، الذي قد ينضج ويصبح واقعاً حقيقياً إذا أخذت القوى الشعبية في تنظيم تحالفات لها ثقلها السياسي وواضحة الهدف.

لنتحدث في البداية عن المخاوف: بإختصار، يمكن أن تزداد الأمور سوءاً. تصوروا أن تتضخم فقاعات سندات حكومية، ثم تنفجر، مثلها مثل كل الفقاعات. لنقل أن هذا سيحدث في الولايات المتحدة الأمريكية: لن يلعب الدولار الأمريكي دوره كعملة عالمية، بينما يتم فرض إجراءات طوارىء مؤقتة دون أية فائدة، ويخسر الملايين، وليس الأمريكيون فقط، مدخراتهم ورواتب تقاعدهم وتأميناتهم، وإلى ما غير ذلك، ويأخذ المناخ في التقلب بشدة. بالنسبة للأوروبيين والأمريكيين يمكن أن يسير الوضع في أي من إتجاهين – نحو الثلج والصقيع نتيجة لذوبان الكتل الثلجية المتجمدة وتدفق مليارات الأطنان من المياه الشديدة البرودة على المحيطات، فتُخلَق حالة من الفوضى في مجرى الخليج وغيره من تيارات المحيط؛ أو يسير في اتجاه النار، مع تسبب ثاني أوكسيد الكاربون وانبعاثات غاز الميثان بارتفاع هائل في الحرارة يصاحبه جفاف وإرتفاع سريع في ارتفاع منسوب مياه البحر.

سيأخذ ملايين المهاجرين بسبب المناخ في التحرك والتنقل، ولن يستطيع أي جيش في العالم من إيقافهم. وستنتشر الأمراض بوتيرة أسرع، كما ستنتشر النزاعات التي تسعى إلى تأمين الأكل والمياه. وسريعاً ستصبح معالم حضارتنا وزخارفها مثل تمثال أوزيمانديا‌س[١٨] في صحراء شاسعة لا حدود لها.

ومما لا يثير الإستغراب أن البشر يكرهون تصوّر مثل هذه النكبات، ويفضلون الإعتقاد بـ"أنهم"– أي اولئك الذين يتولون السلطة – يعرفون ما يفعلون، وسيهتمون بالأمور حتى لا يحتاج المرء إلى مواجهة سيناريوهات مؤلمة ورهيبة كهذه. فمواجهة احتمال كهذا لأول مرة في تاريخ الحضارة البشرية، ناهيك عن تاريخ الحضارة الغربية،

١٨) **أوزيمانديا‌س (Ozymandias)**: شخصية خيالية في سلسلة هزلية مصورة (كوميكس) – **المترجم**

وأيضاً الحضارة الشرقية، هو احتمال مُنهك ومخيف، ويثير عقدة سكارلت أوهارا[١٩] التي تقوم على مقولة "لن أفكر اليوم في ذلك الأمر، بل سأفكر به غداً."

إن "الأداء" الذي اضطلعوا به فيما يتعلق بالأزمة من الصعب اعتباره مشجعاً في هذا المضمار، أو يبعث على الثقة. ومع ذلك فإن المرء يستطيع أن يجد مجالاً لسيناريو بديل وعلاجات عديدة تطالعنا وتحملق في وجوهنا. فالأزمات المتعددة والمتلاقية يمكن النظر إليها أيضاً على أنها إيجابية من حيث أنها تفتح المجال لحلول عقلانية. ويمكن تلخيص الآمال على النحو التالي:

من الواضح ضرورة فرض **قوانين وأنظمة**. لقد أنفق القطاع المالي الخاص عملياً مليارات الدولارات للضغط والتأثير من أجل إلغاء القوانين والأنظمة. فأدَّت الحرية اللامحدودة الناجمة عن ذلك بشكل مباشر وبالضرورة إلى مأساة. يجب إعادة فرض القوانين والأنظمة التي أُلغيَت وإبقاءها في مكانها. فمما يدعو إلى الإستغراب أن حكوماتنا في حكمتها لم تسارع إلى الإصرار على هكذا إجراءات بديهية. أين أنت يا روح فرانكلين ديلانو روزفلت عندما نكون في حاجة ماسة إليك ؟

إن العديد من الناس، وأنا من بينهم، يريدون رؤية البنوك تتحول ببساطة إلى ملكية مجتمعية، وتصبح القروض متوفرة لمن يستحقها، أكانوا شركات أم عائلات (وبالأخص من لديهم مشاريع خضراء تخدم البيئة). ويجب وضع حد لكل عمليات استعادة ملكية المنازل السكنية، ويجب السماح للناس بالبقاء في بيوتهم وفق الإيجارات التي يفرضها السوق، ويجب اعتبار دفعات الإيجار أقساط تَمَلُّك. وبما أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كله كان يقوم على القروض والدين، يجب أن تحصل العائلات على الأقل على المعاملة والإعتبار ذاتهما اللتان تحصل عليهما البنوك الكبيرة عندما يتعلق الأمر بالشروط السهلة. وإذا كان من الممكن إعادة جدولة الديون الهائلة

١٩) **عقدة سكارلت أوهارا (Scarlett O›Hara Syndrome)**: سكارلت أوهارا هي شخصية روائية من الجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية في قصة "ذهب مع الريح" الشهيرة التي أنتجَت فيلماً، كانت دائماً تؤجل الأمور والتفكير والبت فيها انطلاقاً من مقولتها الشهيرة التي كانت تكررها دائماً "غداً هو يوم آخر" – **المترجم**

الأخطر للبنوك الضخمة، فإن بالإمكان إعادة جدولة ديون أصحاب المنازل والشركات الصغيرة.

إعادة التوزيع هي العلاج لـ "اللامساواة" المتفاقمة، وليس بالضرورة من خلال الأموال النقدية، على الرغم من ضرورة ذلك في بعض الأحيان، بل أحيان كثيرة من خلال الخدمات العامة المُحسَّنَة، وتعليم ورعاية صحية ومواصلات عامة وأمور أخرى أفضل نوعية. إن الضرائب التصاعدية هي اختراع من بدايات القرن العشرين، وقد تم استكمالها والوصول بها إلى الكمال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. بالتأكيد إننا لسنا خجولين إلى الحد الذي لا نستطيع فيه محاكاة وتقليد هؤلاء الرواد ذوي البصيرة، والقيام بمشاركة مَن لديهم أقل، لأي سبب، مما لدينا. وكي يحصل هؤلاء على ما هو أكثر، يجب أن تعكس الأجور أرباح الإنتاجية، التي لم تعد تفعل ذلك في عصر العولمة، ما دام يوجد في مكان ما شخص له تقريباً الإنتاجية ذاتها التي لديك، ولديه الإستعداد لأن يعمل بأجر أقل خمس أو عشر مرات من أجرك.

النقل أو الترحيل – والتي يمكن أن يُطلق عليها أيضاً اسم "عدم العولمة" – يعني نقل النشاط الإقتصادي إلى ما هو أقرب إلى الناس الذين هم أكثر اهتماماً به، لا سيما فيما يتعلق بالغذاء والحاجات الضرورية الأخرى. وهذا المفهوم يحتاج إلى دعم وتأييد. يجب المحافظة على أكبر قدر ممكن من النشاط في داخل المجتمعات المحلية. وقد أخذ هذا الأمر يتم في العديد من الأماكن بشكل عفوي. "عدم النمو" هو الجانب الآخر للقيمة السلبية التي تحولت إلى قيمة إيجابية: قد تخفض أو تقلل "إجمالي الناتج" في النظام، ولكن ستزيد من حماية البيئية وسعادة الناس.

النشاط الطارىء حول المناخ: يجب القيام بذلك على كل المستويات والأصعدة، ابتداء من المستوى الشخصي وحتى المستوى الوطني والعالمي، وبأقصى سرعة ممكنة. إننا لا نتكلم عن العام ٢٠٥٠، بل عن غداً. ويبدأ مثل هذا العمل بوضع حد لعملية الإهدار الهائل الذي يسود في استخدام الطاقة. فالجميع يعرف ما يجب عمله، وليس ثمة حاجة هنا إلى مزيد من التفصيل.

توازن جديد بين الشمال والجنوب هو ما تجب الدعوة إليه بشكل عاجل ومُلِّح. ففقراء الجنوب قاموا لعقود من الزمن بتمويل أغنياء الشمال، بينما أغنياء الجنوب يلقون تعاوناً متلهفاً في الشمال في عملية سرقتهم لشعوبهم (ابتداءاً من ملاذ التهرب من الضرائب، وثم البنوك، والعاملين في مجال تطوير الملكيات وإلى ما غير ذلك). إن الحد الأدنى من الأخلاق، وإحساس قليل بالعدل سيساعد إلى حد كبير في هذا المجال، ابتداءاً بإلغاء الديون، الذي يجب أن يتم بشرط التعاون البيئي ضد تغيير المناخ، وأيضاً إعادة التوزيع لصالح الفقراء والجائعين. وإذا تمكنا من تخفيض الانحباس الحراري، وبالتالي عدد اللاجئين الناجم عن تغيير المناخ والنزاعات المحلية التي لا حصر لها، يمكننا عندئذ أن نخفض في الوقت المناسب الإنفاق على التسلح – الذي يبلغ الآن نحو تريليون دولار سنوياً.

الديمقراطية تحت الحصار. الجانب الخطِر الآخر للأزمة هو أن المواطنين يجري تدريجياً حرمانهم من صوتهم. ولعل هذا يبدو أكثر ما يبدو في الإتحاد الأوروبي، حيث الممارسة الديمقراطية يُنظَر إليها بازدراء وغضب صريحين، كما أدرك الفرنسيون والهولنديون والإيرلنديون عندما لم يدلوا بأصواتهم بشكل "سليم" فيما يتعلق بقرارات اتخذها زعماؤهم. فازدراء السيادة الشعبية هي سمة واحدة فقط من سمات الهجوم على الديمقراطية. والأشياء الأخرى هي على شاكلة مفاهيم "الأشخاص ذوي المصلحة" الذين حلوا محل "الشعب". ونحن مدينون بهذا التحول إلى مُنَظِّري الطريق الثالث. وببساطة لنستذكر بأن الحديث عن أن يكون للمرء "نصيب ومصلحة" يتعلق دائما بأملاك أو رهانات، وليس بحقوق سياسية أو سلطة سياسية.

يلازم إزدراء الشخص الذي ليس لديه كفاءات سياسية، الشخص العادي، إطلاق يد مصالح القطاع الخاص التي يجري التعبير عنها خلال عمليات "اللوبي". فالتأثير الواسع لرجال "اللوبي" ما يزال دون كبح، وما قيام الإتحاد الأوروبي مؤخراً بإنشاء "قائمة تسجيل طوعية" إلا "نكتة سمجة"، تُشجِّع على مزيد من تقويض الديمقراطية. ويجري في الوقت ذاته اختزال الشخص العادي، الذي كان "مواطناً" في يوم من الأيام – بغض النظر عن كونه غريب غير مألوف – إلى مستوى المستهلك. وبالمثل حل

"التشاور" و"بناء الإجماع" محل المواجهات والخلافات في الرأي الأكثر صحية والتي تتطلبها الديمقراطية. وهكذا تجري مشاورتنا حول قرارات مُسبقة اتخذها الأقوياء من قبل، ومن غير المحتمل أن يغيِّروها لأن مَن تجري مشاورتهم لم يقبلوها.

إن المهمة الهائلة التي أمامنا هي استعادة الديمقراطية التمثيلية والمشاركة فيها حتى نستعيد ونمارس السلطة السياسية على شؤوننا. فمن الذي يمكن أن يفعل مثل تلك الأمور ؟ إن الناس ساخطة ولكنها تشعر أيضاً بأن لا حول لها. لا يبدو حتى الآن أنها أصبحت غاضبة بما فيه الكفاية حتى تتحرك؛ لعلها تخاف أيضاً من أن يؤدي التحرك إلى تفاقم الأمور، وأن لديها الكثير مما تخاف خسارته. ولعلها، ببساطة، لا تعرف كيف تبدأ.

لذا، فإن من الجدير الإشارة بأن رأس المال المالي قد كشف عن نفسه بأنه عدو جميع الناس العاملين، والمتقاعدين والنقابات ورجال الأعمال الصغار والمدافعين عن البيئة وموظفي الخدمات العامة والمستخدمين – والقائمة تطول. أصبح رأس المال المالي فجأة أكثر بُعداً عن اهتمامات الناس الحقيقيين، ونشاطاهم، كما أصبح أكثر ضرراً على حياتهم.

إن من الواضح أن الحكومات الوطنية و"حكومة العالم" الجنينية التي أقامتها مجموعة العشرين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، قد اختاروا خدمة أضيق المصالح الخاصة الممكنة، مصالح الشركات المالية والصناعية ما فوق القومية. ولكن رغم احتمال حدوث ما هو مخالف فإن المصالح المعارضة لاختياراتهم كثيرة، فالدافع للعمل المشترك متوفر، والمواد الخام لبناء تحالفات اجتماعية وسياسية قوية وجديدة هي بين أيدينا وتحت ناظرينا. لدينا الأعداد والأفكار، وحتى الأموال بشكل مشترك. إن ما نفتقر إليه هو الثقة بالنفس الكافية، والتي تتجذر في الوعي المشترك بقوتنا وقدرتنا العظمى التي جرى إثباتها تاريخياً على خلق تغيير إيجابي.

إن الأمل هش، ولكن حتى التعبير عنه سلبياً يحمل في طياته وعداً: ورغم "أنهم يكسبون" في غالبية الأحيان، فإن القصور الذاتي، والجهل، والظلم، والعنف لا تنتصر دائماً. فتاريخ التحرر البشري لم ينته. يمكن للواقع أن يبعث الخوف، ولكن يمكن له

أيضاً أن يوفر أرضية للأمل. فالأمل هو أملنا الوحيد ونحن نواجه واقع القرن الحادي والعشرين، واقع الأزمات المتلاقية.

فرز وحشي بين فائزين وخاسرين:
صيغ معاصرة للتراكم البدائي

ساسكيا ساسن

دائرة السوسيولوجيا واللجنة الخاصة بالفكر العولمي – جامعة كولومبيا بنيويورك

الخلاصة: أدرس هنا إمكانية مرور الرأسمالية اليوم بما يعادل منهجياً فكرة ماركس الخاصة بالتراكم البدائي، ولكن الآن على شكل تعميق الرأسمالية المتقدمة التي تنطوي على تدمير أشكال الرأسمالية الأكثر تقليدية. وأركِّز على حالتين مختلفتين تشتركان في منطق منهجي مشترك: طرد الناس من المواقع الرأسمالية الأكثر تقليدية. إحدى الحالتان هي البلدان التي تم تدميرها بواسطة نظام القروض وخدمتها الذي فُرض فرضاً، وكانت له الأولوية على النفقات الأخرى للدولة. في الوضع المتطرف للغاية، أدّى تدمير الإقتصاديات التقليدية والدول التقليدية الذي ينجم عن ذلك، إلى جعل الأرض ذات قيمة أكثر بالنسبة للسوق العالمي من الناس الذين عليها. والحالة الأخرى، التي أراها تعادل منهجياً الحالة الأولى، هي الإمكانية الكامنة عالمياً في تكرار "الإبتكار المالي" الذي دمَّر ١٥ مليون عائلة وأكثر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتين، مع احتمال أن يزداد العدد زيادة كبيرة. إن تدمير عائلات بهذا العدد والحجم الهائل يؤدي إلى تدمير مناطق كاملة من المدن، ويترك مساحات واسعة من الأراضي خالية. وليس من الواضح بعد كيف سيمكن إعادة دمج هذه المساحات الواسعة من الأراضي

الخالية التي تزداد بسرعة، في دوائر الرأس مال العالمي. إنني أتفحص هاتين الحالتين من خلال عدسة خاصة: العمليات التحويلية التي توسِّع قاعدة الرأسمالية المتقدمة الحالية، مع إيلاء اهتمام خاص لمجمع عمليات ومؤسسات ومنطق مكّن هذا التحول المنهجي.

أدى التوسع الجغرافي لعلاقات الإنتاج الرأسمالي وتعميقها المنهجي طيلة العشرين عاماً الماضية إلى واحدة من أكثر عمليات الفرز وحشية بين الفائزين والخاسرين. وأنا هنا أقوم باستكشاف إمكانية إن كانت الرأسمالية اليوم تجتاز ما يعادل منهجياً فكرة ماركس الخاصة بالتراكم البدائي، ولكن على شكل تعميق الرأسمالية المتقدمة الآن التي تنطوي على تدمير أشكال الرأسمالية الأكثر تقليدية. رأى ماركس نوعاً محدداً من التحول، حيث يجري دمج أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في العلاقات الرأسمالية، وهي عملية تتسم بالعنف والتدمير والإستملاك. وهنا أفترض وجود نوع محدد آخر من التحول: تدمير الرأسمالية التقليدية من أجل استخراج ما يمكن استخراجه لمزيد من تعميق الرأسمالية المتقدمة. إنني أستخدم هذا المصطلح لأقتنص طوراً يهيمن عليه المنطق المالي، وهي حالة تتكرر وتؤشر تاريخيا على انحطاط طور معين. وينطوي هذا القول على حقيقة وجود أطوار مختلفة للتنمية الرأسمالية، وبالتالي احتمال أن يكون اليوم لتوسع العلاقات الرأسمالية في الطور العالمي آلياته الخاصة، وأن هذه الآليات تحتاج لأن تكون متميزة عن الأطوار الإمبراطورية الأقدم.

هذه الدراسة هي جزء من مشروع أوسع حيث طوَّرت أطروحة تقول إن فترة ما بعد الكينزية قد اتخذت الآن شكلاً منهجيا واضحاً. باختصار، في الوقت الذي أدَّت فيه المرحلة الكينزية إلى توسع نشط في السكان الذين كان لهم قيمتهم بشكل منهجي كعمال ومستهلكين، فإن الطور الأخير من الرأسمالية المتقدمة لا يفعل ذلك. فخلال العقدين الأخيرين حدث نمو حاد في عدد الناس الذين "طردوا أو أسقطوا"، وهو عدد أكبر بكثير من الطبقات المتوسطة الجديدة في بلدان مثل الصين والهند التي جرى "دمجها". وأنا استخدم هنا تعبير "طردوا أو أسقطوا" لأصف عدة ظروف مختلفة: العدد المتزايد ممن يعانون من الفقر المدقع، والأشخاص الذين جرى تهجيرهم وإيواءهم في مخيمات للاجئين رسمية أو غير رسمية، والأشخاص من الأقليات والمضطهدين الذين تم تجميعهم

في السجون، والعمال الذين تُدمَّر أجسادهم في العمل ويتحولون في ريعان الشباب إلى أشخاص لا فائدة فيهم. وحجتي في ذلك هي أن هذا "الطرد" على نطاق واسع، الذي ينطوي على عناصر قوية مما يُطلق عليه هارفي[٢٠] "التراكم من خلال نزع اليد"، هو في الواقع مؤشر على تحول منهجي جرى توثيقه بالقطعة، ولكنه ما يزال لا تسنده بما فيه الكفاية نظريات. وفي أماكن أخرى أطرح نظرية تغيير لها ديناميكية ذات جوهر واحد، وهو حقيقة أن الحالة "س"، أو القدرة "ص" يمكن أن تبدل منطق التنظيم، وبالتالي تغيِّر فعلاً التكافؤ، حتى وإن بدت وكأنها ذاتها. وهكذا فإن طرد الناس بهذا الشكل الهائل ليس هو ببساطة المزيد من الشيء ذاته. وأحاجج هنا أن منطق التنظيم لفترة ما بعد الكينزية أخذ الآن في جعل شكله واضحاً ومقروءاً: في جوهر هذا المنطق ليس تقدير الناس كعمال ومستهلكين، بل طرد الناس وتدمير الرأسمالية التقليدية من أجل تلبية احتياجات راس المال الكبير والحاجة إلى الموارد الطبيعية. على سبيل المثال إن شراء مساحات شاسعة من الأراضي في إفريقيا جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية لاستخدامها في الزراعة واستخراج المياه الجوفية، وللوصول إلى المعادن هي عملية أسهل اليوم بالنسبة للمستثمرين المهيمنين وللحكومات إذا كان عليهم أن يتعاملوا فقط مع حكومات ضعيفة أو فاسدة ومع النُخب المحلية.

إنني أدرس هنا بعض جوانب هذا الترتيب الأوسع فقط: آليتان ساهمتا في توسيع "طرد" الناس، وفي عدم استقرارعدد كبير من بلدان الجنوب في العالم. الحالتان اللتان اخترتهما هما إلى حد ما تتعارضان مع بديهية احتمال كونهما حالتين معاصرتين لصيغة التراكم البدائي. تمكن رؤيتهما بسهولة كمنطق اقتلاع، ولكنني سأحاجج أنهما، قبل كل شيء، الأرضية للتعميق المنهجي للرأسمالية المتقدمة. إحدى هاتين الحالتين هي مشروع الإصلاح البنيوي الذي تُطبِّقه منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين مؤسسات

٢٠) **ديفيد هارفي (David Harvey)** ١٩٣٥– : عالم بريطاني الأصل، من أشهر أساتذة الإنثروبولوجيا في العالم، يعمل حالياً أستاذاً في جامعة المدينة بنيويورك، في الولايات المتحدة الأمريكية، له مؤلفات عديدة تعتبر من أهم المراجع في مجال اختصاصه. ساهم مساهمة كبيرة في توسيع النقاش وتبادل الآراء في المجالين الإجتماعي والسياسي. يعود له الفضل في الفترة الأخيرة في إحياء الأساليب الطبقية والماركسية كمنهجية جدية في انتقاد الرأسمالية العالمية – **المترجم**

التنظيم العالمية، وبالأخص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وقد تصاعد تطبيقه في تسعينيات القرن العشرين. وحجتي هنا أن المفتاح، فيما يتعدى الأمر المعروف للغاية وهو استخراج مليارات الدولارات من بلدان الجنوب في العالم على شكل خدمة ديون، هو العمل الذي جرى لخلق حالة "تَعَوّد منهجي". فخدمة الديون هي الأداة المستخدمة للتأديب. والحالة الثانية هي أزمة الرهونات دون الممتازة التي بدأت في بداية العام ٢٠٠٠، وانفجرت في العام ٢٠٠٧. لقد أولي غالب الإهتمام، وعن حق، إلى الخسائر الهائلة التي تكبدها الأفراد والعائلات الذين تم بيع هذه الرهونات لهم؛ وستستمر هذه الخسائرخلال العام ٢٠١١. وفي هذه الحالة أيضاً فإن حجتي هي أنه بوسعنا هنا أيضاً أن نكتشف في ما هو وراء منطق "الإستخراج" على شكل "دفعات رهونات" وأتعاب وكلاء الرهونات، ديناميكية تأسيسية على شكل تعميق منهجي أكثر لرأسمالية متقدمة / متحللة، وأيضاً أن الأداة هي أداة قابلة للتوسع إلى السوق العالمي من خلال مليارين تقريباً من العائلات التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة في العالم.

التراكم البدائي اليوم: توسيع مجال عمل الرأسمالية المتقدمة

إن المقولة الماركسية ، مقولة "التراكم البدائي" تشير ليس فقط إلى منطق الإستخراج الذي يمكن له الإستملاك والإفقار، بل أيضاً، وهو الأهم، إلى نمط دمج الإقتصاديات غير الرأسمالية في علاقات الإنتاج الرأسمالية. وفي هذا السياق يكون التراكم البدائي جزءاً من التوسع التاريخي لتوسيع العلاقات الرأسمالية. وهذا يوحي للوهلة الأولى أن المقولة غير قابلة للتطبيق اليوم، بما أن غالبية العالم قد جرى دمجه عملياً بعلاقات الإنتاج الرأسمالية.[٢١].

بالنسبة لماركس، كان التراكم البدائي يتوقف على أن تصبح أنماط إنتاج سابقة عوامل في صناعة علاقات الإنتاج الرأسمالية. وفي تعريف ماركس للتراكم البدائي فيما يتعلق بنظرية الرأسمالية، نجد أن النقطة المحورية فيه هي فكرة العملية التاريخية التي تفصل

٢١) هذا الأمر صحيح بشكل خاص إذا أخذنا تعريفاً بسيطاً ومباشراً مثل «. . . التراكم البدائي سابق للتراكم الرأسمالي؛ تراكم ليس نتاجاً لنمط الإنتاج الرأسمالي، بل هو نقطة بدايته» (ماركس، ١٩٩٢، ص ٨٧٣)

الناس عن الوسائل التي تتيح لهم العيش والإنتاج.[٢٢] ويذكر (سمير) أمين فكرة أن التراكم البدائي ليس شيئاً محصوراً في المرحلة الأولى للرأسمالية أو مرحلة ما قبل تاريخها. وكتب هارفي يقول إن استخدام ماركس لتعبير التراكم "البدائي" أو"الأصلي" مضلل، بما أن تاريخ الرأسمالية يحتوي على حالات متكررة من هذا النوع من التراكم. ويعيد صياغة التعبير إلى "التراكم بالإستملاك"، ويتوصل إلى حالته المتعددة الجوانب، بما في ذلك كصمام أمان من أزمات الإفراط في التراكم، بما أنها تتيح تخفيض أسعار السلع الإستهلاكية (وبالتالي تزيد من الميل إلى التراكم العام)، الذي يصبح بدوره ممكناً بالتخفيض الكبير في أسعار مدخلات الإنتاج. ويُقدِّم هارفي مساهمة نقدية لفهم الحقبة الراهنة بتأكيده على التخصيص الجاري في الإقتصاديات غير الرأسمالية ودمجها في علاقات الإنتاج الرأسمالي. يقول:

"لذا فإن التوصل إلى مُدخلات أرخص هو أمر مهم قدر أهمية الدخول إلى أسواق أوسع، في المحافظة على إمكانيات الربح مفتوحة. والمعنى الضمني لذلك هو أن المناطق غير الرأسمالية يجب أن تُفتح عنوة ليس فقط للتجارة (التي قد تُساعد)، بل أيضاً من أجل أن تتيح لرأس المال الإستثمار في الإنتاج في مشاريع مُربِحَة، مستخدِماً يد عاملة وموارد خام أولية أرخص، وأراضٍ ذات تكلفة أدنى، وما شابه ذلك. والإندفاع العام لأي منطق رأسمالي متعلق بالسلطة هو أنه يجب عدم إعاقة تلك المناطق من التطور الرأسمالي، بل يجب أن يجري فتحها باستمرار." (هارفي، العام ٢٠٠٣، ص ١٣٩)

ويقوم هارفي بفتح المفهوم إلى سلسلة عمليات أوسع. يقول:

"يشمل هذا تحويل الأرض إلى سلعة، وكذلك خصخصتها، وأيضاً طرد

٢٢) «يفترض النظام الرأسمالي الفصل التام بين العمال وبين ملكية الوسائل التي يستطيعون بها إنجاز عملهم. وعندما يقف الإنتاج الرأسمالي على قدميه، فإنه لا يحافظ فقط على هذا الفصل، بل يعيد أيضاً إنتاجه على مستوى دائب التوسع. وبالتالي، فإن العملية التي تمهد الطريق للنظام الرأسمالي لا يمكن أن تكون سوى سلب العامل ما يملك من وسائل إنتاجه، وهي، من ناحية، عملية تحول وسائل الحياة الإجتماعية ووسائل الإنتاج إلى رأس مال، ومن الناحية الأخرى تحول المنتجين المباشرين إلى كسبة أجور. ومن ثم فإن ما يُسمى «التراكم البدائي» لا يتعدى كونه العملية التاريخية لفصل الشخص الذي يُنتِج عن وسائل الإنتاج. ويبدو التراكم بدائياً لأنه يُشكل مرحلة ما قبل التاريخ لرأس المال ونمط الإنتاج المطابق لها» (ماركس، ١٩٩٢، صفحات ٨٧٤– ٨٧٥)

السكان من الفلاحين بالقوة؛ وتحويل الأشكال المختلفة للملكية (العامة، والتعاونية، وملكية الدولة، إلخ.) إلى حقوق ملكية خاصة حصرية؛ إلغاء الحقوق في الأراضي المشاع؛ وتحويل قوة العمل إلى سلعة، وإلغاء أشكال الإنتاج والإستهلاك (الأصلية) البديلة؛ وتبني عمليات خصخصة الأصول والموجودات (بما في ذلك الموارد الطبيعية) وفق عمليات كولونيالية ونيوكولونيالية وإمبريالية؛ وجعل النقود أساس التبادل والضرائب، لا سيما فيما يتعلق بالأرض؛ تجارة العبيد (التي ما تزال بالأخص مستمرة في مجال "صناعة" الجنس)؛ والربا؛ والدين الوطني، وفي النهاية نظام الإئتمان كوسيلة راديكالية للتراكم البدائي. وتلعب الدولة، باحتكارها للعنف وتعريف الشرعية، دوراً حاسماً في كل من دعم هذه العمليات وتشجيعها."

ومن الأمور الأساسية والجوهرية بالنسبة لتحليلي هو أننا نستطيع أن نميِّز علاقة الرأسمالية المتقدمة بالرأسمالية التقليدية من خلال كون الأولى تتسم بالتراكم البدائي.[٢٣] وفي الحالة الأكثر تطرفاً يمكن لهذا أن يعني افقار أو استبعاد عدد متزايد من الناس الذين لم يعد لهم قيمة كعمال ومستهلكين. ولكنه يعني أيضاً أن البرجوازية الصغيرة التقليدية والبرجوازية الوطنية التقليدية لن يعود لهما قيمة. هذا جزء من التعميق المنهجي الراهن للعلاقات الرأسمالية. وإحدى الطرق القاسية الموجعة للتعبيرعن ذلك هي القول إن الموارد الطبيعية العائدة لأجزاء واسعة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية لها قيمة أكثر من قيمة الناس كمستهلكين وعمال والموجودين على تلك الأرض. إنني أرى ذلك كجزء من هذا التعميق المنهجي لعلاقات إنتاج الرأسمالية المتقدمة. لقد تركنا خلفنا الحقبة الكينزية التي ازدهرت ونمت بفضل التوسع السريع لطبقة العمال والطبقة المتوسطة المزدهرتين. لقد كانت زيادة استهلاك العائلات إلى أقصى حد دينامية حاسمة في تلك الحقبة، وهي كذلك اليوم في ما يسمى الإقتصاديات النامية في العالم. كانت الكينزية تتسم بتقدير الناس كعمال ومستهلكين – فكلاهما كان له أهميته بالنسبة لتعميق الرأسمالية.

٢٣) منذ مدة طويلة وأنا أهتم بتوسيع أرضية التحليل الذي نفهم به بعض المقولات الكلاسيكية، ابتداءاً بالمواطنة وانتهاءاً بالتراكم البدائي، وذلك كوسيلة: (أ) لجعل هذه المقولات القديمة تعمل لتوضيح الظروف الجديدة؛ و(ب) وفي النهاية لتعريف حدود هذه المقولات القديمة في تفسير الظروف الراهنة، وبالتالي تبيان الحاجة إلى مقولات جديدة.

ونجد[٢٤] في قراءتي، أننا دخلنا طوراً جديداً يتسم بدينامية لولبية مزدوجة. من ناحية هناك استخدام للناس يحط من القدر والقيمة – كعمال في مجال الجنس، ، وكعمال يتم استخدامهم ثم يجري التخلص منهم، وكـ"موردي" أعضاء بشرية. ومن ناحية أخرى، هنالك فائض في الناس ينمو بسرعة – على شكل مجموعات من السكان ذات سمات خاصة – الأشخاص المهجرون جراء الحروب الأهلية المنتشرة في إفريقيا جنوب الصحراء، والسجناء في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد متزايد من بلدان الشمال في العالم، والمهجرون من كافة الأنواع الذين جرى تجميعهم في مخيمات للاجئين يديرها النظام الإنساني الدولي، والتي يموِّلها (في أحسن الأحوال) دافعو الضرائب في العالم. وتجري في الواقع إعادة موضعة الأراضي بشكل منتظم في عدد متنامٍ من بلدان الجنوب، فتمثل ليس دولاً قومية، بل موارد "ثمة حاجة لها". وأقوم في مكان آخر بتوسيع هذه الحجة إلى سلسلة من المواقع الأرضية أيضاً في الشمال، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية (على سبيل المثال المناطق التي تم تدميرها جراء حبس دين المساكن، في وسط ديترويت الذي دُمِّر جراء تفكيك الإنتاج الصناعي، إلخ.)

إنني أؤكد على التفسير البرغماتي: قيام علاقات الإنتاج الرأسمالي هذه، أكانت تلك الخاصة بالرأسمالية الأولى أو الرأسمالية المتقدمة. في هذه الورقة وفي المشاريع الأكبر التي تستند إليها هذه الحالات، أقوم بالتركيز على حالتين يمكن وصفهما بسهولة بأنهما منطق الإستخراج. والإستخراج، في الواقع، هو سمة رئيسية، وأقوم بوصف ذلك. ولكنني أعتقد أنه من الضروري للغاية تخطي منطق الإستخراج لإستعادة التحول المنهجي – إلى أي مدى يجري تدمير المزيد من الإقتصاديات الرأسمالية التقليدية كي يتم توسيع مجال العمل للرأسمالية المتقدمة.[٢٥] باختصار، إن الحالتين اللتين أصفهما تتخطيان

٢٤) قمت في عمل بحثي سابق (ساسن، ١٩٨٨، و١٩٩١، و٢٠٠٦) بإضفاء مدلولات على هذه الأنواع من العمليات في الشمال – مزيج من خليط تنظيمي وعوز/ وتجريد من التمكين – «كتهميش في المركز». واستحوذ هذا المفهوم بطرق عديدة على خصوصية التاريخ القصير والقاسي للنوع الخاص من الرهن دون الممتاز..

٢٥) غالباً ما يجري، على سبيل المثال، وصف العمل غير الرسمي المتزايد في مدن رئيسية في الشمال منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، بأنه آلية لتخفيض تكاليف الإنتاج. إنه فعلاً كذلك، ولكنه أيضاً دينامية أكثر تعقيداً من ذلك، تساهم في تعميق الرأسمالية المتقدمة. لقد وجدت خلال بحثي أن بعض (وليس كل) مكونات هذا

الإستخراج، والممارسات والمشاريع التي تسعى إلى تغيير النظام.[٢٦]

عندما يقوم منطق الإستخراج بتوسيع مجال الرأسمالية المتقدمة

إن استخراج القيمة من الجنوب في العالم ، وبالأخص تطبيق برامج الإصلاح البنيوي على يد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، قد كان له تأثير "إعادة تكييف" الأرضية التي تُمثِّلها هذه البلدان من أجل توسع الرأسمالية المتقدمة، بما في ذلك أشكالها الإجرامية الواضحة. وجانب التراكم البدائي في العالم المعاصر الذي يهمُني هنا هو قبل أي شيء آخر التعميق المنهجي أكثر من الإستخراج.

بتحديد أكثر، إن العديد من البلدان الفقيرة التي تخضع لهذا النظام لديها الآن أجزاء أكبر من سكانها في حالة فقر مدقع، واحتمال دخولها الدورة الرأسمالية من خلال الإستهلاك، هو أقل مما كان عليه قبل عشرين عاماً. كان لدى العديد من البلدان الواقعة دون الصحراء الكبرى أنظمة صحية وتعليمية واقتصاديات تعمل وعوز وحرمان أقل مما لديها اليوم. ولكن جرى إضعاف الحكومات وإفسادها بشكل منهجي؛ وحتى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية – وتشكل نيجيريا المثال الأكثر وضوحاً– قد شهدت توسعاً كبيراً في الجزء الفقير والمحروم من سكانها؛ وهذا هو إلى حد كبير نقيض التقييم الكينزي للناس كعمال ومستهلكين. وهذا الإقصاء وفَّر مجالاً أوسع للشبكات الإجرامية، كما وفَّر الفرصة للأجانب، من شركات وحكومات، لشراء الأراضي والموارد المائية الجوفية. وهكذا، تحوَّل بشكل منهجي أيضاً دور الدول الغنية المانحة، فأصبحت بشكل عام تمنح

العمل «غير الرسمي» يعادل بشكل منهجي إلغاء الأنظمة والقوانين في القطاعات الإقتصادية المتقدمة الرئيسية، وبالأخص القطاعين المالي والإتصالات. ويضيف أشكالاً محددة من «المرونة»، أي مكونات ثمة حاجة إليها من إنتاج وعمل في قطاعات متقدمة التي يجب ألاَّ تعمل/ وتتواجد بشكل رسمي.

٢٦) أقوم في أماكن أخرى بدراسة هاتين الحالتين من خلال منظار خاص: تجميع عمليات ومؤسسات ومناطق خاصة تجري تعبأتها خلال هذا التحول/ التوسع/ التدعيم المنهجي. وبمقارنة عملية التجميع الراهن للعناصر التي تُمكِّن عمليات التراكم البدائي كتعميق منهجي، بالعمليات الأصلية الواردة عند ماركس هي أيضاً طريق لتحديد الاختلافات – الإختلافات التاريخية والمنهجية المحددة. فالتركيز على تجميع العناصر ذات الصلة في هذه التحولات، بدلاً من إثبات دينامية مقررة أكثر يُمكِّن أيضاً العوامل في حالة الطواريء. وهنا لا يمكن تطبيق مفهوم ماركس بشكل دقيق عن التراكم البدائي، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى الإحتجاج على استخدام المقولة ليفوز ببعض التحولات المحددة الراهنة.

مساعدات أجنبية للتنمية أقل مما كانت تمنحه قبل ثلاثين عاماً. ونتيجة لذلك أصبحت الأموال التي يحوِّلها المهاجرون ذوي الدخل المتدني أكثر من المساعدات الخارجية. وبذلك أصبحت الأعمال الخيرية تدخل الآن إلى المجال الذي كان حِكراً على الحكومات تقريباً.

تساهم هذه التحولات في تفسير الإختلاف المعقد الذي يمكن الاطلاع عليه من خلال أرقام بسيطة. عموماً يقوم صندوق النقد الدولي بالطلب إلى البلدان ذات المديونية العالية بدفع ما بين ٢٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة من عائدات التصدير لخدمة الديون. بالمقابل، قام الحلفاء في العام ١٩٥٣ بإلغاء ٨٠ في المائة من ديون الحرب الألمانية، وأصروا فقط بأن تدفع ألمانيا من ٣ إلى ٥ في المائة من عائدات التصدير كخدمة للديون. وطلبوا في تسعينيات القرن العشرين من بلدان أوروبا الوسطى دفع ٨ في المائة فقط. وبالمقارنة فإن خدمة ديون البلدان الفقيرة اليوم هي في غاية التطرف، كما سأناقش فيما يلي. ويوحي هذا بأن الهدف بالنسبة لأوروبا كان عندئذ إعادة دمج ألمانيا في اقتصاد العالم الرأسمالي، وإعادة دمج أوروبا الوسطى اليوم في الرأسمالية المتقدمة. أما الهدف بالنسبة لبلدان الجنوب في العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين فكان شبيهاً بنظام تدريب وتأديب لها، يبدأ بقبولها لبرامج الإصلاح البنيوي مفروضة فرضاً ولتلقي قروضاً من النظام الدولي. وبعد ٢٠ عاماً من هذا النظام، أصبح من الواضح بأنه لم يوفر المكونات الأساسية لتنمية صحية. لقد أُعطِيَ نظام تسديد خدمات الديون الأولويَة على الإهتمام بالبنية التحتية وبالمستشفيات والمدارس وغيرها من أهداف التنمية التي تخدم الناس. وأولوية هذا المنطق "الإستخراجي" أصبحت آلية للتحول المنهجي الذي تخطى خدمة الديون – تدمير قطاعات واسعة من الإقتصاديات التقليدية، وفي الغالب تدمير جزء كبير من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة، وإفقار السكان بشكل حاد، وفي العديد من الحالات إفقار الدولة أيضاً.

كانت الديون وخدمتها لفترة طويلة سمة منهجية من سمات العالم النامي. ولكن ما يُهمني هنا هو هذه السمة المحددة من الديون التي يتم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي، أكثر من الديون نفسها. والسمة الثانية التي تهمني هنا هي كيف

مهد هذا التدمير التدريجي للإقتصاديات التقليدية الطريق فعلياً لبعض الإحتياجات الجديدة الخاصة للرأسمالية المتقدمة، ومن بينها استملاك مساحات شاسعة من الأراضي – من أجل الزراعة والمياه الجوفية والتعدين. وبالتحديد في وقت غاية في الممولنة والأزمات المنهجية ارتفعت أهمية هذه الموارد المادية وازداد الشعور بها. والجانب الثالث الذي يهمني هنا هو إقتصاديات البقاء الجديدة للطبقات الوسطى التي أصابها الفقر وللطبقات الفقيرة. ومع أن كل واحد من هذه المكونات الثلاثة مألوف وحدث في السابق، فإن حجتي هي أنها الآن أصبحت جزءاً من منطق مُنَظِّم جديد الذي يُغيِّر من تكافؤها وتفاعلها. ويوجد هنا الكثير من الإحتمالات والمصادفة، ولكن أيضاً تشكيل منطق مُنظِّم جديد.[٢٧]

الدين كنظام تدريب وتأديب

حتى قبل الأزمات الإقتصادية في منتصف تسعينيات القرن العشرين التي أصابت عدداً كبيراً من البلدان عندما طبَّقَت سياسات نيوليبرالية، كانت مديونية بلدان الجنوب في العالم قد ارتفعت من ٥٠٧ مليار دولار أمريكي في العام ١٩٨٠ إلى ١ر٤ تريليون دولار في العام ١٩٩٢,[٢٨] وزادت المبالغ التي تُدفع كخدمة للدين فقط إلى ١ر٦ تريليون دولار، أي أكثر من الدين الفعلي. فخلال الفترة ما بين ١٩٨٢ و١٩٩٨ قامت البلدان المدينة بدفع ما قيمته أربعة أضعاف الدين الفعلي، وفي الوقت ذاته ارتفع حجم ديونها أربعة أضعاف. وتعين على هذه البلدان استخدام جزء كبير من إجمالي وارداتها لخدمة هذه الديون. فعلى سبيل المثال، بلغت مدفوعات إفريقيا ٥ مليار دولار في العام ١٩٩٨، الأمر الذي يعني أن البلدان الإفريقية دفعت مقابل كل دولار واحد تلقته كمساعدة مبلغ ١ر٤٠ دولار خدمة للدين في العام ١٩٩٨. وكانت نسبة الدين لإجمالي الناتج الوطني مرتفعة للغاية، بالأخص في إفريقيا، حيث كانت ١٢٣ في المائة في أواخر تسعينيات القرن العشرين، إذا ما جرت مقارنتها بـ ٤٢ في المائة في أمريكا اللاتينية و٢٨ في المائة

٢٧) راجع ساسن (٢٠٠٨ ، الفصل ١، ٨، و٩) من أجل تطوير النواحي النظرية والمنهجية والتاريخية.

٢٨) يستند هذا الجزء إلى مشروع بحثي أكبر (ساسن، ٢٠٠٨ ب) يسعى إلى تبيان كيف أن نضالات الأفراد والعائلات ورجال الأعمال، وحتى الحكومات هي أحداث على المستوى الجزئي لعمليات أكبر من إعادة الهيكلة الإقتصادية في البلدان النامية دشنتها برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك تطبيق قانون منظمة التجارة العالمية في تسعينيات القرن العشرين وما بعد.

في آسيا. ومع حلول العام ٢٠٠٣ كان نصيب خدمة الديون من الصادرات فقط (وليس من إجمالي إيرادات الحكومة) يتراوح ما بين مستويات عالية للغاية بالنسبة لزامبيا (٦ر٢٩ في المائة) وموريتانيا (٧ر٢٧ في المائة)، ومستويات متدنية جداً إذا ما قورنت بمستويات تسعينيات القرن العشرين لأوغندا (التي هبطت من ٨ر١٩ في المائة في العام ١٩٩٥ إلى ١ر٧ في المائة في ٢٠٠٣)، وموزامبيق (من ٥ر٣٤ في المائة في ١٩٩٥ إلى ٩ر٦ في المائة في ٢٠٠٣). وابتداءاً من العام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي ديون البلدان الـ ٤٩ الأكثر فقراً (أي البلدان ذات الدخل المتدني التي يحصل الفرد فيها على أقل من ٩٣٥ دولاراً سنوياً) ٣٧٥ مليار دولار. وإذا أضفنا إلى هذه البلدان التسعة والأربعين الفقيرة "البلدان النامية"، سيصبح لدينا ما مجموعه ١٤٤ بلداً لديها ديون تفوق ٩ر٢ تريليون دولار، تم دفع ٥٧٣ مليار دولار خدمة لديونها في العام ٢٠٠٦. (Jubilee Debt Campaign, UK, 2009).

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من البرامج المماثلة تقوم بوضع المعايير وتعالج هذه الديون، وبالتالي تعمل كنظام تدريب وتأديب عالمي. لقد تم تشكيل مبادرة البلدان الأكثر مديونية في العام ١٩٩٦ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لـ"مساعدة" البلدان التي لديها ديون تعادل مرة ونصف المرة أكثر من واردها السنوي من الصادرات، وتطبق جزءاً من برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[٢٩] ويتعين على البلدان، كي تكون جديرة بذلك أن تكون قد أذعنت لصندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات على الأقل. وتبدأ عملية البلدان الفقيرة الأكثر مديونية بما يسمى وثيقة "نقطة القرار"، التي تحدد متطلبات الجدارة والأهلية، والتي من ضمنها

٢٩) تخطت منذ فترة طويلة نسبة خدمة الديون إجمالي الناتج الوطني في العديد من البلدان الأكثر مديونية الحدود المعقولة التي يمكن المحافظة عليها: العديد من هذه النسب خلال أزمة الديون الأمريكية اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين (أوكسفام الدولية، ١٩٩٩) أصبحت متطرفة للغاية وأكثر مما كان يُعتقد أنه يمكن التحكم به. ٣٣ بلداً من ٤١ بلداً من البلدان الأكثر مديونية دفعوا ٣ دولارات خدمة للديون لبلدان الشمال عن كل دولار واحد تلقوه كمساعدة تنموية. وطلب صندوق النقد الدولي من البلدان الأكثر مديونية أن تدفع ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من إيراداتها من الصادرات لخدمة الديون. وفي العام ٢٠٠٥، أي قبل عملية إلغاء الديون في أوائل ٢٠٠٦ كانت مستويات خدمة الديون عالية مقارنة بنسبتها من إجمالي الناتج المحلي فيما يخص غالبية تلك البلدان. ومع حلول نهاية العام ٢٠٠٦ انخفضت مستويات الخدمة، ولكنها ظلت مرتفعة جداً مقارنة مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

إعداد ورقة خاصة باستراتيجية لتخفيض الفقر تحل محل برامج الإصلاح البنيوية السابقة. وتصف الورقة الخاصة باستراتيجية تخفيض الفقر السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والبنيوية والإجتماعية التي يتعين على البلد المعني اتباعها حتى يكون جديراً بالمساعدة من الديون (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩) ومنذ الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ أتم ٢٦ بلداً متطلبات البلدان الفقيرة الأكثر مديونية[٣٠]، واجتازت ٩ بلدان "نقطة القرار" (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩). وأخيراً، دخلت "المبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون" حيز التنفيذ الكامل في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ,[٣١]وكان المنوي منها معالجة العديد من الإنتقادات الموجهة إلى مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية.[٣٢] وعدت المبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون بإلغاء الديون الخاصة بالبنك الدولي (وتمت قبل ٢٠٠٣)، ولصندوق النقد الدولي (التي تمت قبل ٢٠٠٤) ولصندوق التنمية الإفريقي (التي تمت قبل ٢٠٠٤) وذلك بالنسبة للبلدان التي أنجزت متطلبات مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية. ووفق إحدى التقديرات فإن خطط الإلغاء الرئيسية (بما في ذلك مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية والمبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون ونادي باريس) فإنه تم حتى الآن إلغاء ٨٨ مليار دولار من الديون. (Jubilee Debt Campaign, UK, 2009).

٣٠)البلدان الستة والعشرون التي اجتازت نقطة الإنجاز هي بنين وغيانا والنيجر وبوليفيا وهايتي ورواندا وبركينا فاسو وهندوراس وساو تومي وبرنسيب وبروندي ومدغشقر والسنغال، والكاميرون، ومالاوي، وسيرا ليون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وتنزانيا، وإثيوبيا، وموريتانيا، وأوغندا، وجامبيا، وموزامبيق، وزامبيا، وغانا، ونيكاراغوا

٣١) وعدت المبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون بإلغاء الديون المستحقة للبنك الدولي (التي تمت قبل العام ٢٠٠٣. والتي تمت أيضاً بالنسبة لصندوق النقد الدولي قبل العام ٢٠٠٤، والتي تمت مع بنك التنمية الإفريقي قبل ٢٠٠٤) وذلك بالنسبة للبلدان التي أنجزت متطلبات مبادرة البلدان الفقيرة الأكثر مديونية. وتجب الملاحظة هنا أن العديد من بلدان الجنوب في العالم لم تنجز متطلبات تلك المبادرة، وبالتالي لم تحصل على المساعدة وفق المبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون.

٣٢) مع ذلك، فإن المساعدة في أعباء الديون لا تتم دائماً وفق ما هو منوي لها، فعلى سبيل المثال تسببت إعادة تنظيم الديون مؤخراَ في غيانا بأن يخسر البلد ٥ ملايين دولار إضافية. وتعود غالبية ديون غيانا إلى بنك التنمية في الأمريكيتين. وقد تم التوصل إلى صفقة في بداية ٢٠٠٧ يتم فيها إلغاء ديون غيانا، ولكن ما جرى هو إلغاء الديون القديمة على ألاَّ تتلقى غيانا أية مساعدات.

كان لأعباء الديون التي تراكمت في ثمانينيات القرن العشرين، وبالأخص في التسعينيات من القرن ذاته ، عواقب كبيرة على مكونات إنفاق الدولة. فزامبيا وغانا وأوغندا، هذه البلدان الثلاثة التي رأى المشرفون العالميون (وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أنها متعاونة ومسؤولة وناجحة في تطبيق برامج الإصلاح البنيوي تمثل بعض المشاكل، حتى وإن كانت تحظى بتقديرعالٍ من المشرفين العالميين. وترسم بعض الأمثلة الخاصة بمستويات الإنفاق صورة مزعجة لكيفية حصولها على هذا التقدير العالي من المشرفين العالميين. ففي قمة هذه البرامج في بداية وحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين دفعت الحكومة الزامبية ٣ر١ مليار دولار سدادا للديون، وأنفقت ٣٧ مليون دولار من أجل التعليم الإبتدائي. وفي غانا بلغت النفقات الإجتماعية ٧٥ مليون دولار، أو ما يمثل ٢٠ في المائة من خدمة ديونها. أما أوغندا فقد دفعت ٩ دولارات عن كل فرد من سكانها للديون ودولاراً واحداً للرعاية الصحية. وفي العام ١٩٩٤ وحده حوَّلَت البلدان الثلاثة ٧ر٢ مليار دولار للبنوك في بلدان الشمال. وعندما أصبحت البرامج الجديدة خياراً استفادت البلدان الثلاثة من برامج البلدان الفقيرة الأكثر مديونية والمبادرة المتعددة الأطراف للمساعدة في الديون وأذعنت لمتطلبات ورقة استراتيجية تخفيض الفقر المرافقة لذلك. وهكذا، فإن زامبيا التي أنفقت في العام ١٩٩٧ ١٨ر٣ في المائة من دخلها من صادرات السلع والخدمات على خدمة الديون، فإن هذه النسبة أصبحت مع حلول العام ٢٠٠٧ ١ر٣ في المائة. أما بالنسبة لغانا فإن الأرقام كانت ٢٧ر١ في المائة، و٣ر١ قي المائة على التوالي. وبالنسبة لأوغندا فالأرقام هي ١٩ر٧ في المائة و١ر٢ في المائة.

وعموماً، بالإمكان إثبات أن سياسات إدارة الديون الخاصة بصندوق النقد الدولي منذ ثمانينيات القرن العشرين والمستمرة حتى الآن قد زادت الوضع سوءاً بالنسبة للعاطلين عن العمل والفقراء، وفق تقرير للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. فالعديد من الأبحاث حول البلدان الفقيرة توثِّق الصلة بين الحكومات ذات المديونية الخيالية وتخفيض البرامج الإجتماعية. وتميل هذه التخفيضات إلى المساس بالنساء والأطفال، بالأخص في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وهما استثمارات

ضرورية لتأمين مستقبل أفضل. (راجع من أجل البيانات الشاملة تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، وتقارير البنك الدولي لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦). وتتوفر الآن أدبيات كثيرة بلغات متعددة حول الموضوع، بما في ذلك تقارير عديدة محدودة التوزيع أعدها نشطاء مختلفون ومنظمات دعم. وثمة أدبيات أقدم حول النساء والديون توثِّق العبء غير المتوازن الذي تلقي به هذه البرامج على كاهل النساء في فترة الجيل الأول من برامج الإصلاح البنيوي في ثمانينيات القرن العشرين في عدد من البلدان النامية، وذلك استجابة لتنامي مديونية الحكومات. فبطالة النساء أنفسهن، وكذلك، وبشكل عام، بطالة الرجال في العائلة، أضافت ضغوطاً على النساء كي يجدن طرقاً لتأمين معيشة العائلة. وقد أصبح إنتاج الطعام من أجل البقاء، والعمل غير الرسمي وغير المنظم والهجرة والبغاء، أصبحت كلها خيارات لتأمين المعيشة بالنسبة للنساء، وبالتالي بالنسبة لعائلاتهن في الغالب. على سبيل المثال عندما يكون هنالك نقص في الرعاية الصحية تقوم النساء في العادة بتحمل العبء الإضافي الخاص بالعناية بالمرضى. وعندما يجري فرض رسوم مدرسية أو يتم تخفيض النفقات على التعليم، تُعطى الأولوية لتعليم الأبناء على حساب البنات. ويمكن لخصخصة المياه أن تقلل من إمكانية الحصول على الماء، وبالتالي تلقى عملية تجميع المياه ونقلها على كاهل النساء. وعندما تقوم العائلات بزراعة محاصيل نقدية للتصدير، يقوم عمل النساء بإنتاج المال، الذي يسيطرالرجال عليه في العادة، بدلاً من إنتاج مواد غذائية.

وثمة قضية معينة تتعلق بخيار ألاَّ يصبح البلد المعني جزءاً من نظام صندوق النقد الدولي الخاص بخدمة الديون وأن يتخلى عن المساعدة التي من المفروض أن يوفرها. فما يُسمى ببرامج الإصلاح التي كانت متوفرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أدَّت إلى تدمير العديد من الإقتصاديات التقليدية، وتركت العديد من البلدان تعاني من ديون كبيرة. وعند نقطة كهذه يكون على الأرجح من الأفضل أن يصبح البلد المعني جزءاً من برنامج إلغاء الديون الذي دُشِّن في العام ٢٠٠٦ . ولكن الأدلة توحي بأنه ما دام أي بلد قد دُفع إلى الدين والإقتراض، فإن إلغاء الديون، من حيث المبدأ، يمكن أن يساعد البلد على تخصيص إيرادات حكومية أكثر للقضايا الإجتماعية ولمشاكل التنمية.

كان ذلك هو حال غانا وأوغندا وعدد قليل من البلدان الأخرى التي شهدت نمو الطبقات الوسطى – جنباً إلى جنب مع استمرار الفقر المدقع. ومن الناحية الأخرى، فإن أنجولا التي لم تجر الموافقة على إلغاء ديونها، أنفقت ٦ر٨ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي على تسديد خدمات الديون، و١ر٥ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي على الصحة خلال العام ٢٠٠٥. وما تزال مستمرة في إنفاق نحو ٢ر٢ مليار دولار سنوياً من أجل الديون الخارجية.

بيد أن الحالة الأنجولية تشير أيضاً إلى مجموعة عناصر. فالنخب الأنجولية أصبحت ثرية من موارد التعدين الهائلة، والتي هي في الغالب للتصدير. ويمكن لهذا الترتيب أن يستمر دون أي تدخل. ويستمر الفقر المنتشر، وكذلك أيضاً التعدين من أجل التصدير. ولا يسع المرء إلاَّ أن يسأل مَن هم المستفيدون الآخرون من هذا الوضع ؟

إن تاريخاً أوسع وأكبر تجري "صناعته". ووفق قراءتي فهو يحتوي على عنصر رئيسي وهو إعادة موضعة الكثير من إفريقيا وأجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى في إقتصاد معولم جرت إعادة بنائه على قدر هائل. فالحكومات التي جرى إضعافها والإقتصاديات التقليدية التي دُمِّرَت قد دشنت طوراً جديداً من "اقتصاديات البقاء". وأنا أُرَكِّز قليلاً هنا على جانبين من هذه الجوانب؛ أحدها هو أن إعادة البناء قد أعادت موضعة "الأراضي والمساحات" في مناطق واسعة من العالم كمواقع للموارد بدلاً من مساحات وطنية. والآخر هو بروز سلسلة موسعة من إقتصاديات البقاء، بعضها قديم ولكنه يعمل الآن على المستوى العولمي.

إعادة موضعة المناطق في التقسيم العولمي للوظائف

إن حجم الأراضي التي استملكتها خلال السنوات القليلة الماضية الشركات المتعددة الجنسيات وحكومات البلدان الغنية في الجنوب في العالم يشكل معلماً على وجود طور جديد. وهذه ليست المرة الأولى في الأزمنة الحديثة التي يحدث فيها مثل هذا الأمر؛ فهذه دنامية متكررة هي جزء من الترتيبات الإمبراطورية. فحصول الصين على مناجم في إفريقيا أمر يرتبط بنهوضها كقوة عالمية. لقد فعلت بريطانيا وفرنسا والولايات

المتحدة الأمريكية وغيرها الشيء نفسه خلال أطوارها الإمبريالية الأولى، واستملكت لمئات السنين، في حالات عديدة، مساحات شاسعة من الأراضي في بلدان أجنبية. ولكن لكل طور سماته الخاصة. إحدى السمات الرئيسية للمرحلة الراهنة هي أنه خلافاً للإمبراطوريات السابقة، يتكون عالم اليوم إلى حد كبير من دول قومية معترف بسيادتها، بغض النظر عن مدى ضعف هذه القوة القومية في العديد من الحالات. وبدلاً من اللجوء إلى الإغتصاب الإمبريالي، فإن الآلية اليوم (ضمن آليات أخرى) هي الإستثمار الأجنبي المباشر.

وجد المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء أن ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون هيكتار من الأراضي الزراعية في البلدان الفقيرة كانت محل صفقات أو مفاوضات مع أجانب في العام ٢٠٠٦,[٣٣] وهذا يعادل خُمس جميع الأراضي الزراعية في الإتحاد الأوروبي. وقد قَدَّر المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء بشكل محافظ قيمة الأرض فتوصَّل إلى حقيقة أن هذه الصفقات تساوي ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار. وهذا أكثر عشرة أضعاف من "رزمة" الطوارىء للزراعة التي أعلن عنها مؤخراً البنك الدولي، و١٥ ضعفاً أكثر من الصندوق الجديد من أجل الأمن الغذائي الذي أسسته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم عدم توفر بيانات شاملة، فإن هناك عدد من الدراسات حول الموضوع (وقد تكون بيانات المعهد الدولي لأبحاث سياسة الغذاء الأكثر تفصيلا). وتشكل الأشكال التعاقدية التي يتم بموجبها الحصول على الأراض، الإستملاك المباشر والإيجار. وتشير بعض الأمثلة إلى نوعية ومستوى المشترين، والمناطق التي تتم فيها عمليات الشراء والإيجار. إفريقيا هي الوجهة الرئيسية لإستملاك الأراضي. وقعت كوريا الجنوبية صفقات تتعلق بستمائة وتسعين ألف هيكتار، كما أن الإمارات العربية المتحدة وقعت صفقات تتعلق بأربعمائة ألف هيكتار، في السودان، وينفق المستثمرون السعوديون مائة مليون دولار لزراعة القمح والشعير والأرز في أراض استأجروها من الحكومة الإثيوبية، وقد حصلوا على إعفاء من الضرائب، وأخذوا يُصدرون المحصول

٣٣) جدير بالملاحظة هنا أن هذا الأمر يجري في وقت ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية (مجلة «الإيكونومست» البريطانية، ٢٠٠٩). وبالإضافة إلى الأسعار تُشكل المقاطعة التجارية والأزمات خطراً حتى بالنسبة للبلدان الغنية التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية.

إلى المملكة العربية السعودية.[٣٤] وحصلت الصين على الحق في زراعة زيت النخيل من أجل إنتاج الوقود الحيوي في ٢ر٨ مليون هيكتار في الكونغو، و ستكون تلك هي أكبر مزرعة لزيت النخيل في العالم. وتتفاوض الصين الآن مع زامبيا لزراعة ٢ مليون هيكتار لإنتاج الوقود الحيوي. ولعل الأمر غير المعروف كثيراً، ولم يحظ باهتمام مثل الحالة الإفريقية، هو حقيقة أن الأراضي التي تمت خصخصتها في مناطق الإتحاد السوفييتي السابق، لا سيما في روسيا وأوكرانيا، أخذت تخضع لإستملاك أجنبي كبير. ففي العام ٢٠٠٨ وحده كان من ضمن من استملكوا الشركة السويدية ألبكوت أجرو التي اشترت ١٢٨ ألف هيكتار في روسيا، ودفعت شركة هيونداي للصناعات الثقيلة من كوريا الجنوبية مبلغ٥ر٦ مليون دولار لتحصل على نصيب الأغلبية في شركة خورول زرنو، وهي شركة تملك ١٠ آلاف هيكتار في شرق سيبيريا. واشترت شركة مورجان ستانلي ٤٠ ألف هيكتار في أوكرانيا. ويخطط مستثمرون من الخليج لإمتلاك "بافا" وهي أول شركة روسية لصناعة الحبوب سيجري تداولها في الأسواق المالية لبيع أربعين في المائة من القسم الخاص بامتلاك الأراضي، مما سيضع بين أيديهم ٥٠٠ ألف هيكتار من الأراضي. والأمر الذي لم يلق اهتماماً مثل الحالة الإفريقية، هو الباكستان، التي تَعْرض نصف مليون هيكتارمن الأراضي على المستثمرين الخليجيين مع الوعد بتوفير قوات أمنية قوامها مائة ألف شخص لحراسة الأرض.

إن هذه التطورات هي جزء من مجموعة أوسع من التوجهات. أولاً، هنالك الحقيقة الآنية وهي كيف أن الطلب على الغذاء عالمياً، الذي حفَّزه نصف مليون شخص من الطبقة الوسطى الجديدة في آسيا، أصبح يعني وجود أرباح يمكن جنيها من الغذاء ومن الأرض.[٣٥] إن لدينا الآن سوقاً عالمياً للأراضي والمواد الغذائية تسيطر عليه شركات

٣٤) من الناحية الأخرى أنفق برنامج الغذاء العالمي ١١٦ مليون دولار من أجل أن يوفر ٢٣٠ ألف طن من المساعدات الغذائية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ لـ٤ر٦ مليون إثيوبي يُقدِّر أنهم مهددون بالجوع وسوء التغذية. وهذا التعايش في بلد يحقق مكاسباً من إنتاج الغذاء للتصدير والجوع، وحتى المجاعة، مع قيام دافعي الضريبة في العالم بتوفير مساعدات غذائية، هو مثلث كرر نفسه طيلة عقود من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية.

٣٥) في الفترة ما بين بداية ٢٠٠٧ ومنتصف ٢٠٠٨ ارتفع مؤشر مجلة «الإكونومست» البريطانية لأسعار المواد الغذائية ٧٨ في المائة، بما في ذلك أكثر من ١٣٠ في المائة لحبوب الصويا والأرز. وهذا الإرتفاع هو أعلى كثيراً من الإنخفاض ١١ في المائة (من المعدل لعشر سنوات البالغ ١٥ في المائة) بالقياس لنسبة المخزون والإستهلاك

كبرى وبعض الحكومات، وهو قطاع دائب النمو طيلة فترة الأزمة المالية. وفي ظل هذه الظروف أصبح تحديد الأسعار قضية خاضعة للسيطرة. وثانياً، هنالك طلب متواصل على المعادن التي لم تُستغل كثيراً، ويأتي الطلب عليها من التطورات الأكثر حداثة في قطاع الإلكترونيات. وأصبحت إفريقيا، الأقل كثافة سكانية والأقل عمراناً من أجزاء أخرى من العالم، وجهة رئيسية للإستثمارات في مجال التعدين. وثالثاً، هنالك طلب متنامي على المياه، ونفاذ المياه الجوفية في عدة مناطق من العالم. ورابعاً، ولعله الأمر الأقل حظوة بالإنتباه، الإنخفاض الحاد في الإستثمارات المباشرة الأجنبية في الصناعة في إفريقيا، الأمر الذي يشير إلى إعادة موضعة المنطقة. ففي جنوب إفريقيا ونيجيريا، وهما أكبر متلقي الإستثمارات المباشرة الأجنبية في إفريقيا حصلتا في العام ٢٠٠٦ على ٣٧ في المائة من إجمالي الإستثمارات المباشرة الأجنبية في القارة، كما حصل ارتفاع حاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المواد الأولية، وانخفاض حاد في القطاع الصناعي.[٣٦] وينطبق الأمر ذاته على نيجيريا أيضاً، حيث الاستثمار الأجنبي في البترول كان هو العامل الرئيسي لفترة طويلة. فنصيب قطاع المواد الأولية من الاستثمار المباشر الأجنبي كان ٧٥ في المائة في العام ٢٠٠٥، مرتفعاً عما كان عليه في العام ١٩٩٠ (٤٣ في المائة). وشهدت بلدان إفريقية أخرى تحولات مماثلة (راجع الجدول ٢ فيما بعد). وحتى في مدغشقر، وهي من البلدان القليلة، وأغلبها بلدان صغيرة، حيث تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الصناعة زادت في تسعينيات القرن العشرين، كانت تلك الزيادة أقل بكثير من الزيادة في قطاع المواد الأولية.[٣٧]

جغرافيات البقاء المضادة

الحالة الثانية التي أريد مناقشتها باختصار هي إقتصاديات البقاء الخاصة بالفقراء

مضافا إلى ذلك التصدير في العام ٢٠٠٩ لأكبر خمسة مصدري حبوب.

٣٦) ارتفع نصيب قطاع المواد الأولية (والتي تشمل بشكل بارز التعدين والزراعة) من الإستثمارات المباشرة الأجنبية إلى ٤١ في المائة في العام ٢٠٠٦، وذلك من ٥ في المائة في العام ١٩٩٦. وبالمقارنة هبط نصيب القطاع الصناعي إلى النصف تقريباً، أي إلى ٢٧ في المائة من ٤٠ في المائة خلال تلك الفترة.

٣٧) راجع من أجل بيانات أشمل وأكثر نفصيلاً: United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Directory Volume X Africa (UNCTAD,2008)

والذين جرى إفقارهم حديثاً. جلبت المديونية الكبيرة للحكومات والبطالة المتفاقمة في بلدان الجنوب في العالم، جلبت معها الحاجة إلى بدائل للبقاء، ليس فقط بالنسبة للناس العاديين، بل أيضاً بالنسبة للحكومات والشركات. وأدى انكماش الإقتصاد العادي في عدد متزايد من هذه البلدان إلى قيام الشركات والمنظمات باستخدام أوسع لطرق تحقيق أرباح بشكل غير قانوني وغير شرعي. ولعبت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للثلاثين عاماً الماضية، بمساهمتها الضخمة في عبء الديون، دوراً مهماً في تشكيل جغرافيات البقاء المضادة، وفي السعي لتحقيق أرباح، وفي تعزيز إيرادات الحكومات. بالإضافة إلى ذلك وفَّرَت العولمة بنية تحتية مؤسساتية لتدفق الأموال عبر الحدود وأسواقاً عالمية، وبالتالي سهَّلَت عمل هذه الجغرافيات المضادة على مستوى العالم. وما أن توفرت البنية التحتية المؤسساتية للعولمة، حتى أصبح بإمكان العمليات التي كانت تتم على المستوى الوطني أوالإقليمي، أن ترتفع إلى المستوى العالمي ولو لم تكن هناك ضرورة لذلك بالنسبة لعملياتها. وهذا يختلف عن العمليات التي هي بطبيعتها عالمية، مثل شبكات المراكز المالية التي تكمن في تشكيل سوق رأس مال عالمي. وأخيراً، إن هذا النمط يشير أيضاً إلى مسار مختلف عن مسار البلدان الصناعية القديمة. فبدلاً من اتباع طريق الإتحادات والحقوق السياسية للإنتقال من حالة اللصوصية والنهب إلى الحالة المنظمة في الجنوب في العالم، يصبح الطريق هو محور الإجرام والتضحية المتناهية من قبل الفقراء والعائلات التي جرى إفقارها .

تبرز في هذا السياق دوائر البقاء البديلة. ويمكن تحديد السياق كحالة منهجية تشمل سلسلة من التفاعلات، من ضمنها بطالة مرتفعة، وفقر، وإفلاسات على نطاق واسع وانكماش مخصصات موارد الدولة للتنمية التي تخدم الناس. إننا نرى تشكُّل السعي لتحقيق أرباح وإمكانيات تحقيق إيرادات للحكومة على أكتاف المهاجرين، وبالأخص النساء المهاجرات. وهكذا، فإن دراسة قضية تحويلات المهاجرين توفر رؤية قيمة لموضوع أوسع، وهو تشكيل اقتصاديات سياسية بديلة، وكيف تؤدي هذه إلى زعزعة أفكار قديمة عن تقسيم العمل الدولي.

يدخل المهاجرون إلى المستوى الكلي لإسترتيجيات التنمية من خلال التحويلات

التي يرسلونها إلى أوطانهم.[٣٨] فهذه التحويلات تشكل مصدراً رئيسياً للإحتياطيات من العملات الأجنبية التي تتوفر لدى الحكومات في عدد كبير من البلدان. وعلى الرغم من أن تدفق التحويلات قد يكون قليلاً مقارنة بتدفقات رأس المال الهائلة اليومية في الأسواق المالية العالمية، إلاَّ أنها مهمة ولها تأثيرها الكبير بالنسبة للإقتصاديات النامية أو التي تكافح. ويُقدِّر البنك الدولي أن التحويلات في العالم أجمع وصلت إلى ٣١٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، بعد أن كانت ٢٣٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٥، و٧٠ مليار دولار في العام ١٩٩٨؛ وقد ذهب مبلغ ٢٤٠ مليار دولار من الإجمالي إلى البلدان النامية، بينما كان المبلغ في العام ٢٠٠٥، ١٦٨ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٧٣ في المائة عن العام ٢٠٠١,[٣٩]

ووجد بنك التنمية للأمريكيتين أيضاً أنه بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ككل، فاقت هذه التحويلات تدفق جميع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي المساعدات الرسمية للتنمية في العام ٢٠٠٣.

ولفهم أهمية هذه الأرقام، يجب النظر إليها في إطار إجمالي الناتج المحلي والإحتياطيات من العملات الأجنبية في البلد المعني بعينه، بدلاً من مقارنتها مع تدفق رأس المال عالمياً. فعلى سبيل المثال كانت التحويلات ثالث أكبر مصدر للعملات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة بالنسبة للفلبين، وهي البلد الرئيسي الذي يوفر مهاجرين، بشكل عام، ونساء بشكل خاص، للعمل في صناعة الترفيه وكممرضات. وفي بنغلاديش، وهي بلد آخر لديه جزء كبير من العمال في الشرق الأوسط واليابان وعدة بلدان أوروبية، تشكل التحويلات نحو ثُلث القطع الأجنبي. وفي المكسيك تُشكِّل التحويلات منذ فترة طويلة المصدر الثاني للقطع الأجنبي، أدنى من البترول، وأعلى من السياحة، وهي أكبر

٣٨) المصدر الأساسي للتحويلات هو البنك المركزي لكل بلد يتلقى تحويلات. ولا تحتوي الأرقام على التحويلات غير الرسمية. ودراسة هذه المواضيع هي دراسة واسعة، وبالتالي ليس من الممكن توفير كل المراجع المتعلقة بالأمر.

٣٩) يمكن لشركات وول ستريت أن تستفيد وتحقق أرباحاً. بنك التنمية للأمريكيتين أنتج سلسلة من الدراسات المفصلة تُبَيِّن أنه في العام ٢٠٠٣، ولَّدَت تحويلات المهاجرين ٢ مليار دولار كرسوم تعامل للقطاع المالي والبنكي عن ٣٥ مليار دولار جرى تحويلها من أشخاص لاتينيين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوطانهم – هذه عمليات أولية بالنسبة للقطاع المالي والبنكي.

من الإستثمارات المباشرة الأجنبية، على الرغم من أن أوائل العام ٢٠٠٨ شهد انخفاضاً في إجمالي تدفق الأموال بسبب الأزمة الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقدم الجداول الثلاثة التالية خلاصة معلومات عن التحويلات: الجدول رقم ١ يبيِّن وزن التحويلات في إجمالي الناتج المحلي لعدد من البلدان – ٤٩ في المائة بالنسبة لطاجيكستان، و٣٧ في المائة بالنسبة لتونجا، وإلى ما غير ذلك. ويُبيِّن الجدول رقم ٢ الوجه الآخر "للعملة"، البلدان الرئيسية التي يجري منها التحويل، والتي تقف الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها، ونهوض روسيا الإتحادية غير العادي كبلد رئيسي تتم منه التحويلات، والذي انتقل من ٣ر٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٨. ويُبيِّن الجدول رقم ٣ أكبر البلدان المُتلقِّية للتحويلات، وتقف على رأس القائمة الصين والهند، وكلا البلدين يتسمان بشكل متزايد بالهجرة ذات الطابع المزدوج – المهنيين ذوي الرواتب العالية والعمال المتدني الأجور. ويتبين، بشكل أكثر عمومية، وبوضوح أنه إن عمدنا إلى تقييم البلدان وفق إجمالي قيمة التحويلات، فإن الصورة ستختلف بشكل حاد. والبلدان الرئيسية التي تتلقى تحويلات تشمل بلدانا غنية مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة، الأمر الذي يشير إلى حقيقة وجود طبقة من المهنيين ما فوق القومية.

باختصار، إن إفقار الحكومات والإقتصاديات الجاري في الجنوب من العالم يُطلِق طوراً جديداً من الهجرة العالمية والتجارة بالبشر، وهي استراتيجيات تعمل كآليات بقاء وأنشطة لتحقيق أرباح. وهذه العمليات هي أقدم إلى حد ما وكانت تجري على صعيد وطني أو إقليمي، ولكنها أصبحت اليوم تعمل على أصعدة عولمية. والبنية التحتية التي تسهل عملية تدفق رأس المال والمعلومات والتجارة عير الحدود هي أيضاً التي تجعل من الممكن حدوث تدفق سلسلة من الأشياء عبر الحدود لم يكن ينوي عليها مزارعو ومصممو عولمة اقتصاديات الشركات الراهنة. إن عدداً متزايداً من المهربين والمتاجرين يحققون أموالا من استغلال الرجال والنساء والأطفال، وقد أصبح العديد من الحكومات يعتمدون بشكل متزايد على تحويلاتهم. وأحد الجوانب الأساسية هنا، أن المهاجرين يقومون من خلال تحويلاتهم وعملهم، بتعزيز إيرادات الحكومات في البلدان المدينة

للغاية. والحاجة للمتاجرين والمهربين للمساعدة في جهود الهجرة توفر أيضاً إمكانيات تحقيق المزيد من الأرباح الجديدة من قبل أرباب العمل الذين رأوا اختفاء الفرص الأخرى مع دخول الشركات المعولمة إلى بلدانهم وأسواقهم، وكذلك فهي تساعد المجرمين القادرين على القيام بأعمالهم التجارية بشكل غير قانوني على النطاق العالمي. ودوائر البقاء هذه هي في العادة معقدة.

الجدول رقم ١: البلدان الرئيسية المتلقية تحويلات المهاجرين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩

تحويلات العمال، تعويضات الموظفين، تحويلات المهاجرين (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	التحويلات كجزء من إجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٨ (٪)
طاجيكستان	١٠١٩	١٦٩١	٢٥٤٤	١٨١٥	٤٩ر٦ ٪
تونجا	٧٢	١٠٠	١٠٠	٩٦	٣٧ر٧ ٪
مولدافيا	١١٨٢	١٤٩٨	١٨٩٧	١٤٩١	٣١ر٤ ٪
جمهورية قيرغيزيا	٤٨١	٧١٥	١٢٣٢	١٠١١	٢٧ر٩ ٪
ليسوتو	١٠٨	١٢٠	١٣٥	١٣١	٢٥ر٨ ٪
لبنان	٥٢٠٢	٥٧٦٩	٧١٨٠	٧٠٠٠	٢٥ر١ ٪
غيانا	٢١٨	٢٨٣	٢٧٨	٢٦٦	٢٤ر٠ ٪
نيبال	١٤٥٣	١٧٣٤	٢٧٢٧	٣٠١٠	٢٠ر١ ٪
هندوراس	٢٣٩١	٢٦٢٥	٢٨٢٤	٢٥٢٥	٢٠ر١ ٪
الأردن	٢٨٨٣	٣٤٣٤	٣٧٩٤	٣٦٥٠	١٩ر٠ ٪
هايتي	١٠٦٣	١٢٢٢	١٣٠٠	١٢٢٠	١٨ر٧ ٪
السلفادور	٣٤٨٥	٣٧١١	٣٨٠٤	٣٤٦٠	١٧ر٢ ٪
البوسنة والهرسك	٢١٥٧	٢٧٠٠	٢٧٣٥	٢٦٢٧	١٤ر٨ ٪
جاميكا	١٩٤٦	٢١٤٤	٢١٨٠	١٩٢١	١٤ر٥ ٪
نيكاراغوا	٦٩٨	٧٤٠	٨١٨	٧٨٤	١٢ر٤ ٪

ألبانيا	١٣٥٩	١٤٦٨	١٤٩٥	١٤٩٥	٪ ١٢ر٢
غواتيمالا	٣٧٠٠	٤٢٣٦	٤٤٥١	٤٠٦٥	٪ ١١ر٤
بنجلاديش	٢٨٤٥	٦٥٦٢	٨٩٩٥	١٠٤٣١	٪ ١١ر٤
الفلبين	١٥٢٥١	١٦٣٠٢	١٨٦٤٣	١٩٤١١	٪ ١١ر٢

وتشمل مواقع متعددة وأنواع مختلفة من اللاعبين ، يشكلون بشكل متزايد سلسلة عالمية من التجار والمهربين والضحايا والعمال .

والجانب الآخر لهذه الدينامية هو انتشار المواقع التي تُركِّز على طلب متنامي لنوع محدد من إمدادات العمال . والشيء الإستراتيجي بين هذه الأمور هو المدن العالمية ، وما لها من طلب كبير على المهنيين ما فوق القومية ذوي المستوى العالي جدا ، والعمال متدني الأجور ، في الغالب نساء من بلدان الجنوب في العالم . وهذه أماكن تتركز فيها بعض المهن والموارد الرئيسية من أجل إدارة وتنسيق العمليات الإقتصادية العالمية . وقد أنتج نمو هذه الأنشطة ، بدوره ، تمواً كبيراً في الطلب على مهنيين ذوي رواتب مرتفعة ، من خلال كلٍ من مجال الإنتاج (القطاع المالي ، الخدمات المتخصصة للشركات ، وإلى ما غير ذلك) ومجال إعادة الإنتاج الإجتماعي (لكل من المهنيين ذوي الرواتب العالية ، وقوة العمل المتدنية الأجور التي هي أيضاً جزء من القطاعات الجديدة المتقدمة) . وهكذا فإن المدن العالمية هي أيضاً مواقع لدمج أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي الأجور المتدنية في قطاعات إقتصادية استراتيجية . ويحدث هذا الدمج مباشرة من خلال الطلب في الغالب لموظفين كتبة برواتب متدنية ، وعمال ياقات زرقاء للخدمات مثل بوابين وحُجَّاب وعمال تصليحات . ويحدث أيضاً بشكل غير مباشر من خلال الممارسات الإستهلاكية للمهنيين ذوي الرواتب العالية في مكاتبهم وفي منازلهم ، وهي ممارسات تولِّد الطلب على العمال ذوي الأجور المتدنية في المطاعم والحوانيت الغالية ، وتُولِّد الطلب على خادمات ومربيات أطفال في المنازل . وبهذه الطريقة يتم دمج العمال ذوي الأجور المتدنية في القطاعات الرئيسية ، ولكن ذلك يحدث في ظروف تجعل منهم غير مرئيين ، وبالتالي يجري تقويض ما كان يعمل تاريخياً كمصدر لتمكين العمال – العمل في قطاعات تؤدي إلى النمو .

إن هذا المزيج من العرض والطلب على العمال متداخل بعمق مع ديناميات أخرى

للعولمة: تشكيل أسواق عالمية، وتكثيف الشبكات ما فوق القومية وما فوق المحلية في سلسلة متنامية من المجالات

الجدول ٢ : البلدان الأهم التي تقوم بتحويلات المهاجرن، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

تحويلات العمال، تعويضات الموظفين، تحويلات المهاجرين (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦٥٤٥	٣٩٣٤٧	٤٠٦٣٥	٤٣٩٢٢	٤٥٦٤٣	٤٧١٨٢
روسيا الإتحادية	٣٢٣٣	٥١٨٨	٧٠٠٨	١١٤٦٧	١٧٧٦٣	٢٦١٤٥
سويسرا	١١٤١١	١٢٩٢١	١٣٣٢٤	١٤٣٧٧	١٦٢٧٣	١٨٩٥٤
العربية السعودية	١٤٧٨٣	١٣٥٥٥	١٣٩٦٦	١٥٦١١	١٦٠٦٨	١٨٩٥٤
ألمانيا	١١١٩٠	١٢٠٦٩	١٢٤٩٩	١٢٤٥٤	١٣٦٨٩	١٤٩٧٦
إسبانيا	٥١٤٠	٦٩٧٧	٨١٣٦	١١٣٢٦	١٥١٨٣	١٤٦٥٦
إيطاليا	٤٣٦٨	٥٥١٢	٧٦٢٠	٨٤٣٧	١١٨٢٧	١٢٧١٨
لوكسمبورج	٥٠٧٧	٦٠٠٠	٦٦٢٧	٧٥٦١	٩٢٨٠	١٠٩٢٢
هولندا	٤٢٣٨	٥٠٣٢	٥٩٢٨	٦٨٣١	٧٨٣٠	٨٤٣١
ماليزيا	٣٤٦٤	٥٠٦٤	٥٦٧٩	٥٥٦٠	٦٣٨٥	٦٣٨٥
الصين	١٦٤٥	٢٠٦٧	٢٦٠٣	٣٠٢٥	٤٣٧٢	٥٧٣٧
عُمان	١٦٧٢	١٨٢٦	٢٢٥٧	٢٧٨٨	٣٦٧٠	٥١٨١
المملكة المتحدة	٢٦٢٤	٢٩٥٧	٣٨٧٧	٤٥٦٠	٥٠٤٨	٥٠٤٨
النرويج	١٤٣٠	١٧٤٩	٢١٧٤	٢٦٢٠	٣٦٤٢	٤٧٧٦
اليابان	١٧٧٣	١٤١١	١٢٨١	٣٤٧٦	٤٠٣٧	٤٧٤٣
فرنسا	٤٣٨٨	٤٢٦٢	٤١٨٢	٤٢١٧	٤٣٨٠	٤٥٤١
الجمهورية التشيكية	١١٠٢	١٤٣١	١٦٧٧	٢٠٣٠	٢٦٢٥	٣٨٢٠
الكويت	٢١٤٤	٢٤٠٣	٢٦٤٨	٣١٨٣	٣٨٢٤	٣٨٢٤
بلجيكا	٢٣٢٩	٢٦١٧	٢٧٥٤	٢٦٩٨	٣١٦١	٣٦٨٩
كازاخستان	٨٠٢	١٣٥٤	٢٠٠٠	٣٠٣٣	٤٣٠٣	٣٥٥٩

وإعادة التوزيع الجغرافي لسلسلة من العمليات الإقتصادية والمالية المتنامية. فتعزيز، وفي

بعض من هذه الحالات تشكيل دوائر عمالية عالمية جديدة، أمر هو جزء لا يتجزأ من النظام الإقتصادي العولمي وما يرافقه من تطوير لمختلف أشكال الدعم المؤسساتي للأسواق عبر الحدود ولتدفق الأموال. وهذه الدوائر هي دوائر حيوية ومتغيِّرة فيما يتعلق بمواقعها. فبعض هذه الدوائر هي جزء من اقتصاد الظل، ولكنها تستخدم البنى التحتية المؤسساتية للإقتصاد العادي. وغالبية هذه الدوائر هي جزء من الإقتصاد الرسمي، وتخدم قطاعات اقتصادية وأماكن رئيسية في جميع أنحاء العالم. وهذا المزيج من دوائر العرض والطلب على العمال هو مزيج ديناميكي ويوجد في أماكن ومواقع متعددة.

الجدول ٣ – أهم البلدان المتلقية لتحويلات المهاجرين، ٢٠٠٧

أهم البلدان المتلقية لتحويلات المهاجرين (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢٠٠٧
الهند	٢٧ر٠
الصين	٢٥ر٧
المكسيك	٢٥ر٠
الفليبين	٢٥ر٠
الفليبين	١٧ر٠
فرنسا	١٢ر٥
إسبانيا	٨ر٩
بلجيكا	٧ر٢
ألمانيا	٧ر٠
المملكة المتحدة	٧ر٠
رومانيا	٦ر٨
بنغلاديش	٦ر٤
الباكستان	٦ر١

ومن جميع البلدان المتقدمة جداً، تبدو التوجهات البنيوية العميقة هذه أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة الأمريكية. فبيانات المستوى الوطني للولايات المتحدة

الأمريكية تُظهِر نمواً حاداً في اللامساواة. على سبيل المثال ، كان النمو الإقتصادي خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥ مرتفعاً، ولكن توزيعه لم يكن متساوياً. فغالبيته ذهبت إلى العشرة في المائة العليا من المجتمع ، وبالأخص إلى الواحد في المائة من العائلات التي في القمة. أما الباقي، أي التسعين في المائة من العائلات فقد شهدت ٢ر٤ في المائة **انخفاضاً** في مدخولها وفق السوق. وإذا قمنا بتفكيك هذه التسعين في المائة، سنجد أن حجم الخسارة سيزداد كلما تدرجنا إلى أسفل في سلم الدخل. ومنذ بداية ما يسمى ببداية الإنتعاش الإقتصادي في ٢٠٠١، ارتفع نصيب الواحد في المائة الذين هم في القمة في الدخل بنسبة ٣ر٦ في المائة بحيث أصبح ٢١ر٨ في المائة في العام ٢٠٠٥، محققا مكسبا مقداره ٢٦٨ مليار دولار من إجمالي دخل العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل هبط نصيب الخمسين في المائة من العائلات الأدنى في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١ر٤ في المائة فأصبح ١٦ في المائة في العام ٢٠٠٥، وبلغت الخسارة ٢٧٢ مليار دولار أمريكي من الدخل منذ ٢٠٠١. وإذا تتبعنا هذه المسيرة لمدة أطول ، من العام ١٩١٧، ستظهر بوضوح عودة اللامساواة المتطرفة بعد عقود من فترة الكينزية.

الرهونات دون الممتازة – حدود عالمية جديدة للتمويل

فتحت ثمانينيات القرن العشرين طوراُ مالياً جديداً أصبح بحد ذاته آلية "تأديبية" وتدريبية أخرى. هنا لم يكن الأمر برامج إصلاح بنيوية، بل إصلاح أزمات مالية. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين حدثت عدة أزمات مالية، البعض منها اكتسب شهرة، مثل أزمة سوق الأسهم المالية في نيويورك، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧، كما حدثت أزمات ظلَّت غامضة وغير مشهورة، مثل الأزمات المالية الفردية في عدد من البلدان. حدثت في أكثر من ٧٠ بلداً في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، عندما قامت تلك البلدان منفردة بإلغاء الضوابط المتعلقة بأنظمتها المالية بضغط، في غالب الأحيان، من المشرفين العالميين الذين يهدفون إلى تسهيل عولمة الأسواق المالية.

تُظهِر البيانات التقليدية الأزمة المالية في أعقاب فترة العام ١٩٩٧ على أنها أزمة

مستقرة إلى حد ما، حتى حدثت الأزمة الراهنة. وأحد العناصر في هذه الصورة هو أنه بعد أن يمر بلد ما بأزمة "التعديل" أو "الإصلاح" سيحدث "الإستقرار" (والإزدهار !) وسيولِّد هذا بعد ذلك حالة استقرار مالي كبير، فيما عدا القليل من الأزمات العالمية الكبيرة، مثل أزمة "الدوت كوم" (dot com.crisis). وثمة حقيقة كثُر الحديث عنها بشأن الأزمة الراهنة، أزمة ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ والتي تهدف إلى إظهار أن النظام في حالة جيدة، وهذه الحقيقة هي أنه في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهد ١٢٤ بلداً نسبة نمو في إجمالي الناتج المحلي هي ٤ في المائة سنوياً، وهي نسبة أعلى كثيراً من نسبة النمو في العقود السابقة. والهدف من هذا القول هو الإيحاء بأن أزمة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ هي حدث قاس وجيز، ولكن النظام في حالة جيدة للغاية.

ولكن كان يكمن خلف هذا الإستقرار فرز وحشي بين الفائزين والخاسرين. وحقيقة أنه من الأسهل تتبع الفائزين من تتبع الغرق ببطء في الفقر الذي راحت تتعرض له عائلات وشركات صغيرة ووكالات حكومية (مثل وكالات الصحة والتعليم)، التي هي ليست جزءاً من القطاعات الجديدة الساحرة (قطاعا المال والتجارة). إن البؤس الذي جلبته أزمات "الإصلاح"هذه للقطاعات الوسطى في كل بلد من البلدان، وفي الغالب تدمير القطاعات الإقتصادية التي كانت تعمل بنجاح هي في الواقع التاريخ غير المرئي بالنسبة للعين العالمية؛ فأزمات الإصلاح هذه الخاصة بالبلدان منفردة تقاطعت مع الأزمة المكسيكية في ١٩٩٤، والأزمة الأرجنتينية في ٢٠٠١. بالإضافة إلى ذلك أصبح هذا البؤس مرئياً عندما لجأ أبناء الطبقة الوسطى التقليدية في الأرجنتين إلى الإضطرابات في بيونس أيريس (وأماكن أخرى) طلباً للطعام في منتصف تسعينيات القرن العشرين – بعد الإصلاح ! وهو أمر غير مألوف في الأرجنتين، وقد فاجأ الكثيرين من الناس.

بالإضافة إلى الطابع المتحيِّز لإستقرار ما بعد "الإصلاح" و"الإزدهار" الجديد الذي كال له المديح المشرفون العالميون ووسائل الإعلام العالمية، هنالك الحقيقة الأعمق بأن الأزمة هي سمة بنيوية للأسواق المالية الإليكترونية المترابطة والتي تم إلغاء الضوابط منها. وهذه السمات نفسها قامت أيضاً بتغذية النمو الحاد بالمال، والقائم جزئياً على مولنة القطاعات الإقتصادية غير المالية، الأمر الذي أدى إلى تعميق مالي شديد بشكل

عام. وهكذا، إذا كانت الأزمة سمة بنيوية للأسواق المالية الراهنة، عندئذ تصبح الأزمة سمة من سمات القطاعات الإقتصادية غير المالية من خلال مولنتها، وهو الموضوع الذي تعرضت له بإسهاب في مكان آخر. والنتيجة الكلية هي احتمالات عدم استقرار كبيرة للغاية حتى في القطاعات الإقتصادية (الرأسمالية) القوية والصحية، وبالأخص في البلدان التي لديها أنظمة مالية متطورة جداً ومستويات عالية من الممولنة، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

إن ما يبرز في هذا الطور الذي بدأ في ثمانينيات القرن العشرين هو أن الأزمات العالمية وأزمات الإصلاح كان لها أثر تأمين الظروف للأسواق المالية العالمية المترابطة وتصاعد منطق مالي ينظم قطاعات أكبر وأكبر من الإقتصاد في الشمال من العالم. وفي هذه العملية جرى تدمير مكونات أكبر من الإقتصاد غير المالي في هذه البلدان.[٤٠] وفي وجود هذه الخلفية، تكون الأزمة المالية الحالية قد خطت خطوة أخرى في هذا المسار. وثمة سؤال واحد: هل هي تُعبِّر عن تعب هذا المسار وإنهاكه، أم أنها بداية تحلله وتفسخه.

إنني أناقش فيما يلي بأن الطريقة المحددة التي جري فيها استخدام الرهونات دون الممتازة في فترة ٢٠٠١– ٢٠٠٧ تجعل منها أداة خطرة من المحتمل أن تُستخدَم على نطاق العالم أجمع في العقد القادم من الزمن. إن من الخطأ رؤية هذه الأداة على أن لها صلة بتوفير سكن للعائلات ذات الدخل المتواضع. إنها مرتبطة، بدلاً من ذلك، بحالة بنيوية للتمويل الكبير تتسم بمزيج من طلب متنامي لسندات تدعمها أصول في وجود مستويات عالية من الإستثمارات المضاربة. وهذه الحالة البنيوية هي في قلب الحدث الفعلي، الذي أوصل النظام حالياً إلى التوقف (جزئياً) – أزمة تبادل الإئتمان – العجز في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ – التي توحي من جانبها باهتمام أكبر بسندات تدعمها أصول، وبالتالي بالإستخدام المضارب للرهونات دون الممتازة. إنني أرى في ذلك حدوداً عالمية

٤٠) رأينا هذا أيضاً خلال الأزمة المالية الآسيوية في العام ١٩٩٧ التي دمَّرَت الآلاف من الشركات الصناعية المتعافية في كوريا الجنوبية. وكانت هذه الشركات تحظى بطلب عالمي على منتجاتها بما لديها من قوى عاملة وآلات. ومع ذلك اضطرت إلى إغلاق أبوابها لأن فرص الإئتمان نضبت، فحالت بينها وبين دفع تكاليف الإنتاج مقدماً، مما تسبب في بطالة أكثر من مليون عامل من عمال المصانع.

جديدة للتمويل، بالأخص للمليارين من العائلات ذات الدخل المتواضع في العالم أجمع. ويمكن أن يصبح تأثير ذلك عملية فرز وحشية أخرى يجري فيها اقصاء من اقتصاديات أكثر تقليدية، لا تختلف عن عواقب أزمات الإصلاح البنيوية في الجنوب من العالم التي تمت مناقشتها في الجزء الأول من هذه الورقة.

لقد بدأت بمقارنة سريعة بين الأزمات العالمية الرئيسية منذ بداية الطور الحالي في ثمانينيات القرن العشرين، وذلك من أجل التأكيد على مدى تسبب الفعالية المالية في الحدة الأشد للأزمة الراهنة مقارنة مع الأزمات العالمية الرئيسية الثلاث منذ تسعينيات القرن العشرين. تُبيِّن الإحصائيات أن الفعالية المالية أضافت ٢٠ في المائة أخرى إلى أزمة البنوك الكامنة، وبالتالي زادت من مستوى الأزمة المالية الراهنة إلى ما يُعادل ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي عالمياً، مقارنة مع الأزمات السابقة التي نادراً ما كانت تتجاوز العشرين في المائة.

وتُبيِّن بيانات صندوق النقد الدولي أيضاً المدى الذي يختلف فيه وضع آسيا عن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فالأزمة الذي أخذت تبرز وتنمو هي أزمة إقتصادية وليست مالية. ولكن في وجود الأسواق العالمية المترابطة، فإن الأزمة التي تمت صناعتها إلى حد كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى حد أقل في الإتحاد الأوروبي، أخذت تصل إلى آسيا.

لقد جرى الحديث كثيرا عن أزمة الرهونات دون الممتازة، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها سبب الأزمة الأكبر. فهذه العائلات ذات الدخل المتواضع التي لم تستطع سداد رهوناتها، جرى في العادة تصويرها بأنها غير مسؤولة لأنها قامت بهذه الرهونات. ولكن الحقائق تُظهِر نمطاً آخر. فالقيمة الإجمالية لخسائر الرهونات دون الممتازة كانت أصغر كثيراً من أن تتسبب في انهيار هذا النظام المالي القوي. إن ما فجَّر الأزمة كان ابتكاراً مالياً أكثر تعقيداً. وكان المفتاح هو طلب المستثمرين المتنامي على سندات تدعمها أصول في سوق كانت قيمة المشتقات المستحقة فيه تبلغ ٦٣٠ تريليون دولار، او ١٤ ضعفاً لقيمة إجمالي الناتج المحلي العالمي. وكان مجموع قيمة

ألأصول المالية (التي هي شكل من أشكال الدين) في الولايات المتحدة الأمريكية هو خمسة أضعاف (٤٥٠ في المائة) قيمة إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٦ في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تتضح الأزمة وتبدو للعيان. وكان لدى المملكة المتحدة، واليابان وهولندا جميعها النسبة ذاتها.[٤١] ومنذ العام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٦ نما مجموع قيمة الأصول المالية في العالم بنسبة ١٧ في المائة (القيمة الإسمية، و ١٣ في المائة وفق سعر الصرف الثابت)، فوصل إلى ١٦٧ تريليون دولار. وهذه ليست أعلى قيمة في كل الأوقات فقط، بل تعكس أيضاً ارتفاع نسبة النمو في العام ٢٠٠٦ عن المعدل السنوي البالغ ٩ز١ في المائة منذ العام ١٩٨٠. وهذا يُشير إلى تنامي عملية التعميق المالي. كانت قيمة إجمالي الأصول المالية تبلغ ١٢ تريليون دولار في العام ١٩٨٠، و٩٤ تريليون دولار في العام ٢٠٠٠، و١٤٢ تريليون دولار في العام ٢٠٠٥,[٤٢]

٤١) أصبح تعميق الطابع المالي للإقتصاديات أحد الديناميات الرئيسية التي تميِّز الإقتصاديات المتقدمة. وهذه النسبة للأصول المالية العالمية لإجمالي الإنتاج المحلي عالمياً كانت ٣٥٠ في المائة في العام ٢٠٠٦. وعدد البلدان التي كانت قيمة الأصول المالية فيها تفوق قيمة إجمالي إنتاجها الوطني قد تجاوز الضعف، وذلك من ٣٣ بلداً في ١٩٩٠ إلى ٧٢ في العام ٢٠٠٦. وكانت الوسيلة الرئيسية لعملية التعميق المالي هذه تحويل سلسلة واسعة من أنواع الدين إلى سندات قابلة للتسويق. والتوسع في عملية التحويل هذه إلى ديون المستهلكين، بما في ذلك الرهونات، قد انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن العشرين. وأنتج النمو الحاد في الرهونات لانعاش بناء المساكن الهائل في البلدان المتقدمة في العقود التي تبعت نهاية الحرب العالمية الثانية. . . تجميع مبالغ طائلة من الأموال التي أصبحت هدفاً رئيسياً في تسعينيات القرن العشرين. وأصبح إلغاء الأنظمة الخطوة الحاسمة في عملية التحويل إلى سندات هذه: كان لا بد من إخراج الرهونات من مكانها الآمن – أي إخراجها من ملايين من اتحادات الإئتمان الصغيرة ومن مئات من البنوك الخاضعة لأنظمة مشددة. وقد قمت في كتابي «المدينة الذهبية» (١٩٩١) بدراسة كيف أدى ذلك إلى سلسلة من الإبتكارات – أنواع جديدة من أدوات الرهن التي كان آخرها ما يُسمى بالجيل الحاضر من أدوات الإستثمار البنيوي. وكانت النتيجة الشاملة هي توسع هائل في الإئتمان لقطاع الرهونات.

٤٢) تشير التوجهات في العولمة المالية إلى التحولات الجيوسياسية. ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المالية الأكبر بما لديها من أصول تبلغ ١ر٥٦ تريليون دولار، أي تقريباً ثُلث الأصول المالية في العالم. وتبلغ الأسواق المالية لمنطقة اليورو في أوروبا ٤٠ تريليون دولار تقريباً، وهي تشمل أيضاً ١٠ تريليون دولار للمملكة المتحدة و٤ر١ تريليون دولار لأوروبا الشرقية، مما يجعل أوروبا متقاربة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أخذ اليورو يصبح عملة عالمية= = بديلة قوية للدولار، مع كون قيمة عملة اليورو المتداولة في منتصف العام ٢٠٠٧ تفوق الدولار. وهو أيضاً العملة الأولى لإصدار السندات الدولية. وأخذت اليابان والصين والهند وعدد من البلدان الآسيوية الأخرى تصبح بشكل متنامي، كتلة مالية ثالثة. وتتباين بشكل حاد مكونات الأصول المالية لهذه الأسواق الوطنية والإقليمية الرئيسية. وأكبر المكونات في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأوراق المالية، والأوراق المالية الخاصة بالدين الخاص التي تصل إلى ٧٠ في المائة من السوق المالي. وبالمقابل تبلغ حسابات الإيداعات في البنوك ٥٥ في المائة من الأصول المالية.

هذا هو السياق الذي أصبح فيه الطلب شديداً على أوراق مالية تسندها أصول. وأصبحت حتى الرهونات دون الممتازة من الممكن استخدامها كأصول لمعالجة هذا الطلب. وبالتالي أصبح باعة هذه الرهونات في حاجة إلى كمية كبيرة منها حتى يمكن أن تسير الأمور بالنسبة لرأس المال الكبير. وكان الحد الأدنى هو ٥٠٠ من هذه الرهونات دون الممتازة. ومع نمو الطلب على أورواق مالية تسندها أصول، راح باعة الرهونات دون الممتازة يزيدون من ضغوطاتهم لجذب المشترين، بغض النظر عن قدراتهم على تغطية قيمة الرهونات. وكان هذا المزيج من الطلب والأصول المتدنية النوعية المتزايد يعني مزج شرائح رهونات ذات مديونية عالية. وبرزت أيضا أداة معقدة للغاية كانت غامضة جداً: لم يكن بوسع أحد أن يتتبع كل ما فيها. وعندما وقعت ملايين حالات العجز عن السداد في العام ٢٠٠٧، أصبح لدى المستثمرين أزمة ثقة، وأصبح من المستحيل تحديد العنصر المسموم في استثماراتهم.

يمكن للرهونات غير الممتازة أن تكون أدوات قيِّمَة من أجل أن تُمَكِّن العائلات ذات الدخل المتواضع من شراء مسكن. ولكن ما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية هو إساءة استخدام هذا المفهوم. فالمدخرات الصغيرة أو المكاسب المستقبلية للعائلات ذات الدخل المتواضع لم تتمكن في النهاية من تغطية الرهونات، وبالتالي خسرت كل من مسكنها ومدخراتها ومكاسبها المستقبلية التي وضعتها في العملية – وهو حدث مأساوي غيَّر حياة ملايين من هذه العائلات. ويتضح هذا الأمر في العالم الصغير الذي يُعرف باسم مدينة نيويورك. يُبيِّن الجدول رقم ٤ كيف أن البيض ، الذين لديهم معدل دخل أعلى كثيراً من جميع المجموعات الأخرى في المدينة، كانوا أقل احتمالاً للجوء إلى الرهونات دون الممتازة من كل المجموعات الأخرى. وبالتالي، فإن ٩ر١ في المائة من كل البيض الذي لجأوا إلى الرهن، كانت لديهم رهونات غير ممتازة في العام ٢٠٠٦ ، مقارنة مع ١٣ر٦ في المائة من الآسيويين، و٢٨ر٦ في المائة من ذوي الأصول اللاتينية، و٤٠ر٧ في المائة من السود. ويُبيِّن الجدول رقم ٤ أيضاً أن كل المجموعات، بغض النظر عن التقسيم العرقي، شهدت نمواً عالياً في الاستدانة غير الممتازة من العام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦. وإذا أخذنا في الحسبان الفترة الأكثر حرجاً،

وهي من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٥ ، فإن الإستدانة غير الممتازة قد تضاعفت بالنسبة للبيض ، وزادت ثلاثة أضعاف بالأساس بالنسبة للآسيويين وذوي الأصول اللاتينية ، وزادت أربعة أضعاف بالنسبة للسود .

الجدول رقم ٤: نسبة الإستدانة التقليدية غير الممتازة وفق العرق في مدينة نيويرك، ٢٠٠٢-٢٠٠٦

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
البيض	٤ر٦ ٪	٦ر٢ ٪	٧ر٢ ٪	١١ر٢٪	٩ر١ ٪
السود	١٣ر٤ ٪	٢٠ر٥٪	٣٥ر٢٪	٤٧ر١٪	٤٠ر٧٪
ذوي الأصول اللاتينية	١١ر٩ ٪	١٨ر١ ٪	٢٧ر٦ ٪	٣٩ر٣ ٪	٢٨ر٦٪
الآسيويين	٤ر٢ ٪	٦ر٢ ٪	٩ر٤ ٪	١٨ر٣ ٪	١٣ ر٦ ٪

وهكذا ، كانت هناك أزمتان منفلصلتان كلية: أزمة الناس الذين عليهم هذه الرهونات ، وأزمة الثقة بين أوساط المستثمرين . وكانت الملايين من حوادث العجز عن تسديد قيمة المساكن إشارة على وجود شيء غلط ، ولكنها لم تكن ، بحد ذاتها ، قادرة على الإطاحة بالنظام المالي . ثمة سخرية كبيرة في أزمة الثقة هذه: فذكاء وألمعية أولئك الذين يصنعون الأدوات المالية هذه قد أصبحوا السبب في خراب عدد كبير من المستثمرين (بالإضافة إلى خراب العائلات ذات الدخل المتواضع التي تم بيع هذه الرهونات لها) . وكانت الصلة السامة هي أن تعمل هذه الرهونات كأصول بالنسبة للمستثمرين ، وقد جرى بيع عدد من هذه الرهونات بغض النظر إن كان مشترو المساكن قادرين على دفع الرسوم الشهرية المترتبة عليهم أم لا . وبقدر السرعة التي يتم فيها بيع هذه الرهونات كان يجري إعدادها في حزم أدوات استثمار وبيعها إلى المستثمرين . وبشكل عام تضاعفت الرهونات دون الممتازة ثلاثة مرات في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ ، وأصبحت تُشكل ٢٠ في المائة من إجمالي الرهونات في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٦ . وهذه "العلاوة الإضافية" والتأكيد على السرعة كان يؤمن أيضاً الرسوم التي يتقاضاها باعة الرهونات دون الممتازة ، وتُقلل من تأثير تخلف الرهونات على الأرباح التي يجنيها

باعة الرهونات دون الممتازة. وفي الحقيقة، أفلس في نهاية الأمر باعة الرهونات دون الممتازة الذين لم يتمكنوا من بيع هذه الرهونات كجزء من أدوات استثمار، ولكن ليس قبل أن يتقاضوا رسومهم.

باختصار، اخترع القطاع المالي بعض أدواته المالية الأكثر تعقيدا كي يستولي على المدخرات الهزيلة للعائلات المتواضعة من أجل أن يُنتج "أصولاً" – رهن السكن. وكان تعقيد الإبتكار المالي هو سلسلة منتجات تفصل صلة باعة الرهونات دون الممتازة وأرباح المستثمرين عن الجدارة بالتسليف لمستهلكي شراء رهونات المساكن. فكون الرهن قد تمت تغطيته هو أمر أقل أهمية من الحصول على عدد من القروض التي يمكن أن تولَّف كحزم "منتجات استثمار". فأزمة مشتري المساكن لم تكن أزمة بالنسبة للمستثمرين الماليين، على الرغم من أن ملايين من عائلات الطبقة المتوسطة وطبقة العمال يعيشون الآن في خيام في الولايات المتحدة الأمريكية، بل كانت بالنسبة لرأس المال أزمة ثقة. ولكنها أظهرت أهمية أنظمة الثقة التي تصنع السرعة والحجم والطلب الهائل من هذا النظام المالي. إن أزمة مُلاَّك المنازل (التي تُقدَّر بعدة مئات من المليارات من الدولارات) كانت هي الذَنَب الصغير الذي "أعاق كلب الثقة الهائل في النظام المالي". بكلام آخر، إن هذا النوع من النظام المالي فيه جانب اجتماعي أكثر مما يوحي به التعقيد التكنيكي لأدواته ومنابره الإليكترونية.

إن العنصر المكون الحاسم الذي تسبب في توقف النظام المالي بشكل مؤقت كان مضاربة من الطراز القديم أخطأت وفشلت: فأزمة تبادل الإئتمان بالعجز بمبلغ ٦٢ تريليون دولار، تلك الأزمة التي انفجرت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، أي بعد عام واحد من الرهونات دون الممتازة في آب (أغسطس) ٢٠٠٧. كان أكثر من مجموع الناتج المحلي كله لجميع البلدان في العالم، أي ٥٤ تريليون دولار، وهذا نمو كبير جداً خلال فترة قصيرة للغاية من الزمن، من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧. وفي الوقت الذي جرى فيه إيلاء اهتمام كبير للرهونات دون الممتازة باعتبارها سبب الأزمة المالية، فإن تبادل الستين تريليون دولار الذي تم في منتصف ثمانينيات القرن العشرين هو، في الواقع، ما حفَّز الأزمة المالية. فهبوط أسعار المنازل، وارتفاع نسب العجز، وتراجع التجارة العالمية

وارتفاع نسب البطالة، كلها نبَّهت المستثمرين بأن شيئاً ما لم يعد سليماً. وهذا بدوره، دفع بأولئك الذين اشتروا "سندات" تبادل إئتمان وعجز كنوع من "التأمين" إلى الرغبة في صرف هذه السندات. ولكن باعة "سندات التبادل" هذه لم يتوقعوا هذا التحول، أو الطلب على النقود ممن باعوا لهم "السندات". فلم يكونوا مستعدين، وبالتالي ألقوا بالكثير من القطاع المالي في أزمة. لم يخسر الجميع. فمن بين الذين كسبوا كان أولئك الذين لم يكن لديهم "سندات" الرهونات دون الممتازة عند إبرام الصفقة، ولكن كانوا يأملون بأن يسلِّموها عند هبوط الأسعار. ومرة أخرى كان جورج سوروس[٤٣] اللاعب الرمز في هذه الدائرة المتوازية، فحقق أكثر من ٣ مليار دولار من أزمة الرهونات غير الممتازة، تماماً كما حقق من خروج الجنيه البريطاني من آلية سعر الصرف الأوروبية.

"سندات التبادل هذه بين الإئتمان والعجز" هي جزء مما أصبح يُشار إليه بنظام الظل المصرفي. فوفق بعض المحللين كان نظام الظل المصرفي يُمثِّل ٧٠ في المائة من النشاط المصرفي عندما انفجرت الأزمة. ونظام الظل المصرفي هذا ليس نظاماً غير رسمي، وغير قانوني أو نظاماً سرياً. أنه ليس كذلك على الإطلاق. هو نظام علني، ولكنه ازدهر نتيجة لغموض أدوات الإستثمار. فتعقيد العديد من الأدوات المالية يصل إلى حد أن لا أحد يستطيع عملياً تتبع ما هو "مُولَّف" في بعض الأدوات المالية هذه. وفي نهاية الأمر فإن ذلك يعني أن لا أحد يعرف بالضبط أو يفهم تركيبة إستثماراته ومكوناتها، بما في ذلك أولئك الذين باعوا تلك الأدوات.

لقد نما نظام الظل المصرفي هذا بقوة وازدهر على تسجيل الأدوات، الأمر الذي سمح، في تطرفه، بانتعاش الممارسات غير القانونية. على سبيل المثال، أصبح الآن من الواضح أن "سندات تبادل الإئتمان – العجز" كانت تباع كنوع من التأمين؛ ولكنها كانت في الواقع من المشتقات. فإذا كانت تباع كتأمين يتطلب القانون أن تكون مستندة إلى إحتياطي رأسمال، وأن تكون خاضعة للكثير من الأنظمة. وجعلها كمشتقات كان عملية إخراجها عملياً من الأنظمة والقوانين وإلغاء متطلبات احتياطي رأس المال. ولم يكن

٤٣) **جورج سوروس**: المستثمر والمضارب المالي العالمي الأمريكي الجنسية المجري الأصل، ومدير صندوق سوروس للإستثمار والإدارة، ورئيس معهد العالم المفتوح – **المترجم**

بالإمكان أن تنمو "سندات تبادل الإئتمان – العجز" بهذه السرعة وأن تصل إلى قيمة غاية في العلو لو أنه جرى بيعها كتأمين، وهو الطريقة القانونية. لم يكن لدى الشركات المالية الإحتياطي المالي الذي كانت ستحتاجه لإسناد ٦٠ تريليون دولار من التأمينات. ولكن بما أنها كانت مسجلة كمشتقات، كان لديها الإمكانية للنمو وفق رسم بيان عمودي منذ بداية ٢٠٠١.

إن من المهم التأكيد أن العدوى الفيروسية للرهونات دون الممتازة بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها انتشرت إلى بلدان أخرى عن طريق عولمة الأسواق المالية. وقد ساعد في هذا الإنتشار إلى بلدان أخرى حقيقة أن مستثمرين من غير أهالي البلاد، هم، كمجموعة، كانوا أكبر المشترين لبعض أضعف أنواع أدوات الرهونات. ويُشكل المشترون من غير أهل البلاد، مع البنوك، أكثر من ثُلث جميع مالكي الرهونات دون الممتازة. فالملكية الأجنبية تقوِّي من إمكانية اندلاق وتناثر التأثير إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

وتُظهِر مقارنة جميع ديون الرهونات السكنية (من أعلى الرهونات إلى أدناها) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة تبايناً حاداً.[٤٤] وهذا التباين في هذه القيمة هو إلى حد ما من صنع التوقيت. في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا، كان سوق المساكن منذ فترة طويلة هو سوق خاص، كما أن – وهو المهم – لأن النظام المالي متطور للغاية على مستوى عدد من الجبهات. وهكذا، فإن حالات الرهونات عالية ومنتشرة فيما يتعلق بعدد من الدوائر المالية المتنوعة التي تشملها. والأمر المركزي بالنسبة لهذه القصة هو الفرق بين قيمة ديون المساكن كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة نمو مثل هذه الديون. وبالتالي فإن الأول متدن للغاية في بلدان ذات أسواق إسكان حديثة، مثل الهند والصين، حيث تصل إلى ١٠ في المائة.[٤٥]، وبالمقابل من

٤٤) إن صندوق النقد الدولي الذي يورد هذه القياسات، يعتمدها على أساس عدة مصادر: بيانات الحسابات الوطنية التي لدى صندوق النقد الدولي، والإتحاد الأوروبي للرهونات، وجداول إحصائية مجردة، وصندوق الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، والقاعدة البيانية التحليلية لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، وإحصائيات كندا، وحسابات العاملين في صندوق النقد الدولي.

٤٥) في الصين القيمة الإجمالية لرهونات التمويل هي أعلى مما تورده بيانات ديون رهونات الإسكان وحدها، وذلك

الممكن أن تكون القيمة أعلى بكثير في الأسواق الآسيوية الأكثر نضوجاً – تصل إلى ٦٠ في المائة في سنغافورة، و٤٠ في المائة في هونج كونج وتايوان – ولكن وتيرة النمو أدنى بكثير. في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٦، كان معدل النمو السنوي لقروض الإسكان في الهند والصين عالياً جداً، وبالتأكيد أعلى من نمو أنواع القروض الأخرى. لدى البلدان أسواق إسكان تنمو بسرعة، وبالتالي، فإنها في بداية طور جديد من التنمية الإقتصادية. وفي الوقت الذي لم تَخبُر فيه غالبية البلدان الآسيوية نسب نمو مشابهة للهند والصين في أسواق الرهونات، فإنها شهدت مضاعفة مثل هذه القروض خلال تلك الفترة. وإذا أخذنا في الحسبان الإبتكارات المالية الجديدة التي تحظى باهتمامنا في هذه الورقة – رهونات العائلات المتوسطة وذات الدخل المتدني والرهونات دون الممتازة – يمكننا عندئذ رؤية مدى جاذبية سوق رهونات الإسكان الهندية والصينية بوجود ملايين العائلات ذات الدخل المتدني.

يقدم الجدولان التاليان (جدول ٥ وجدول ٦) بيانات مقارنة عن حالات قروض الإسكان وإجمالي القروض في عدد من اسواق البلدان المتقدمة جداً وما يسمى ببلدان الأسواق الناشئة. ويُساعد هذان الجدولان في تحديد موقع الرهونات السكنية في عالم القروض المالية السريع النمو والتنوع. فالبلدان المتقدمة بما فيها من دوائر مالية متعددة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، تُظهِر بوضوح بأن الرهونات ذات نصيب صغير نسبياً من جميع الديون، إذا ما تمت مقارنتها بأنواع أخرى من الديون، حتى وإن كان لدى غالبية العائلات رهونات. إن من المهم ملاحظة أن المستوى المتدني ذاته من قروض الرهونات بالنسبة لمجمل القروض في إقتصاديات تتسم بنخبة صغيرة من الأشخاص الأغنياء للغاية، له معنى مختلف في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ وبالتالي، فإن المستوى المتدني للغاية لحالات ديون الإسكان بالنسبة لمجمل الديون في الإقتصاد في روسيا هو مؤشر على ضيق سوق الرهونات (بالأساس للأغنياء والأغنياء للغاية)، وحقيقة وجود دوائر مالية واسعة تُركِّز على هذه المصادر.

لأن القروض التي تقدم لأصحاب مشاريع الإسكان غير مسجلة بشكل جيد، ومن المحتمل أن تكون تلك القروض كبيرة.

جدول ٥ : نصيب قروض الإسكان العقاري بالنسبة لمجمل الديون ، الأسواق المتقدمة

البلد	قروض الإسكان العقاري بالنسبة لمجمل القروض (٪)
أستراليا	٥٦٫٤٦
النمسا	١٣٫١١
كندا	٥٨٫٩٤
فنلندا	٣٣٫٧٩
فرنسا	٤٢٫٠٠
ألمانيا	١٧٫٨٢
إيرلندا	١٣٫٨٧
إيطاليا	١٧٫٣٧
هولندا	٢٨٫٦٢
النرويج	٦١٫٥٣
البرتغال	٢٨٫٢٥
سنغافورة	٢٢٫٠١
إسبانيا	٢٥٫٨٥
السويد	٣٤٫٤٨
المملكة المتحدة	٢٠٫٠٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٩٫٤٦
المعدل	**٣٢٫١٠**

في الوقت الذي ينمو فيه رأس مال رهونات الإسكان ، فإنه يحتاج لأن يكون في مساحة مالية أوسع . وهكذا ، فإنه حتى وإن كان تمويل الرهونات إذا ما تم قياسه بنسبته لإجمالي الناتج المحلي عالياً في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، فإن إجمالي قيمة الأصول المالية أعلى بكثير . وكما أشرنا إليه سابقاً فإن نسبة رأس المال ككل لإجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية هي ٤٥٠ في المائة ، وهي النسبة ذاتها بالنسبة للمملكة المتحدة . ومن ثم فإن القصة الأخرى هي المدى

الذي وجد فيه رأس المال الآليات لزيادة الإيرادات التي لها صلة مباشرة أقل مع الإقتصاد المادي للبلاد. وفي هذا الصدد فإن تحويل رهونات الإسكان إلى سندات وأوراق مالية بهدف إيجاد سيولة نقدية يمكن النظر إليه على أنه أداة قوية من أجل مزيداً من التعميق المالي للإقتصاديات. وأخيراً، ثمة طريق أخر لفهم رأس المال الرهني وهو نصيبه في مجمل القروض. ويُبيِّن الجدولان ٥ و ٦ هذا النصيب بالنسبة لإقتصاديات السوق المتقدمة والناشئة. ثمة تباين كبير في إطار كل مجموعة من البلدان. ولكن الحقيقة العامة هي أن هناك مجال كبير لنمو رهونات الإسكان في المجموعتين. وقد يتخذ بعض هذا النمو شكل الرهونات دون الممتازة، بكل ما لها من أخطار بالنسبة للعائلات ذات الدخل المتواضع، والقوة الإضافية التي تجلبها للنظام المالي.

وثمة قضية هامة تثيرها هذه التطورات، وهي المدى الذي ستتبع فيه البلدان المتقدمة والنامية طريق هذا "التطور" المثير للمشاكل. لقد أصبح طريقاً آخر لإستخراج القيمة من الأفراد. وفي هذه الحالة، ومن خلال رهونات الإسكان التي يُدعى لشرائها حتى العائلات الفقيرة جداً، جزئياً لأن البائعين يسعون فقط وراء العقد الذي يمثل أصولاً من أجل توليفها وبيع الحزمة إلى المستثمر، وبالتالي ينقلون الخطر إلى غيرهم ويزيلون حافزاً للإهتمام إن كان مالك المنزل قادر على دفع قيمة الرهن. ويُظهر الجدول رقم ٧ النمو السريع خلال فترة زمنية قصيرة في نسبة القروض السكنية بالنسبة للدخل الشخصي المخصص للإنفاق، وثانياً، يُبيِّن حقيقة أنه في بعض من هذه البلدان، الكثير من القروض تعود ملكيتها لأجانب – وهذا مؤشر على وجود سوق مالي عالمي ناشيء.

وأخيراً، عندما نقوم بمقارنة نسبة دين رهونات الإسكان بإجمالي الناتج المحلي في مناطق مختلفة من العالم، يمكننا أن نستنتج إمكانيات النمو في تلك البلدان التي ما زال فيها ذلك الدين بسيطاً. إن ما يُشير إلى إمكانية النمو الهائل لهذا الإبتكار هو حالات رأس مال الرهونات المنخفضة في غالبية البلدان حول العالم. إن النسبة الكلية لرأس مال رهونات الإسكان – كلتا الرهونات العالية والمتدنية النوعية – لإجمالي الناتج المحلي تجنح لأن تكون أعلى لدى ما يُسمى إقتصاديات السوق الناضجة، ولكن حتى هنا تتباين هذه النسبة كثيراً. والمعدل بالنسبة للفترة ما بين العام ٢٠٠١ والعام ٢٠٠٦ كان يقف

عند نحو ٢٠ في المائة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في إيطاليا والنمسا، وقريب من ٣٠ في المائة في فرنسا وبلجيكا، و٤٠ في المائة في فنلندا والسويد وألمانيا، و٦٠ في المائة في إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، و٨٠ في المائة في المملكة المتحدة وهولندا، وإلى ما غير ذلك.

جدول رقم ٦: قروض عقارية للإسكان بالنسبة لمجمل القروض – البلدان الناشئة

البلد	القروض العقارية للإسكان بالنسبة لمجمل القروض (٪)
جنوب إفريقيا	١٩ر٩٢
روسيا الإتحادية	٩ر١٥
بولندا	١٢ر٩١
لاتفيا	١٨ر٨١
كرواتيا	١٧ر٤٧
جنوب إفريقيا	١٩ر٩٢
المعدل	**١٤ر١٦**

إن أنواع الرهونات دون الممتازة التي تم بيعها على نطاق واسع في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ أمكن جمعها وتعبئتها بشكل منهجي كأصول فقط من خلال الفصل بين الأموال الكبيرة وخصائص المنزل، والمقترض، والحي. وقد جرى القيام بهذا الفصل من خلال أدوات غاية في التعقيد، والتي بدورها رفعت بشكل ملحوظ من مستوى المضاربة في النظام، بدلاً من تلطيفها بأوراق مالية تسندها أصول (خيالية). ويكمن وراء هذه الأدوات المالية المعقدة للغاية التي خلقها خبراء ماليون ألمعيون ومهندسو برامج كمبيوتر، شكل أولي من العنف وإستخراج فائدة ضيقة محددة، وتجاهل وحشي لكل شيء آخر كان له صلة.

جدول رقم ٧: نسبة الدين العائلي بالنسبة للدخل الشخصي المخصص للإنفاق (٪)

الأسواق الناشئة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الجمهورية التشيكية	٨ر٥	١٠ر١	١٢ر٩	١٦ر٤	٢١ر٣	٢٧ر١
المجر	١١ر٢	١٤ر٤	٢٠ ر٩	٢٩ر٥	٣٣ر٩	٣٩ر٣
بولندا	١٠ر١	١٠ر٣	١٠ر٩	١٢ر٦	١٤ر٥	١٨ر٢
الهند	٤ر٧	٥ر٤	٦ر٤	٧ر٤	٩ر٧	--
كوريا	٣٣ر٠	٤٣ر٩	٥٧ر٣	٦٢ر٦	٦٤ر٥	٦٨ر٩
الفلبين	١ر٧	٤ر٦	٥ر٥	٥ر٥	٥ر٦	--
تايوان	٧٥ر١	٧٢ر٧	٧٦ر٠	٨٣ر٠	٩٥ر٥	--
تايلند	٢٦ر٠	٢٥ر٦	٢٨ر٦	٣٤ر٣	٣٦ر٤	--

الأسواق الناضجة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أستراليا	٨٣ر٣	٨٦ر٧	٩٥ر٦	١٠٩ر٠	١١٩ر٠	١٢٤ر٥
فرنسا	٥٧ر٨	٥٧ر٥	٥٨ر٢	٥٩ر٨	٦٤ر٢	٦٩ر٢
ألمانيا	٧٠ر٤	٧٠ر١	٦٩ر١	٧٠ر٣	٧٠ر٥	٧٠ر٠
إيطاليا	٢٥ر٠	٢٥ر٨	٢٧ر٠	٢٨ر٧	٣١ر٨	٣٤ر٨
اليابان	٧٣ر٦	٧٥ر٧	٧٧ر٦	٧٧ر٣	٧٧ر٩	٧٧ر٨
إسبانيا	٦٥ر٢	٧٠ر٤	٧٦ر٩	٨٦ر٤	٩٨ر٨	١١٢ر٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٤ر٠	١٠٥ر١	١١٠ر٨	١١٨ر٢	١٢٦ر٠	١٣٢ر٧

الخاتمة: طرد الناس ودمج الأرض

إن إمكانية الرد العالمي على الإبتكار المالي الذي دمَّر أكثر من ١٥ مليون عائلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأدّى بالتالي إلى تدمير أحياء بأكملها، يعادل في الواقع، وإن كان على مستوى أقل بكثير، تدمير بلدان الجنوب في العالم بفعل الدين المفروض ونظام خدمة الديون الذي اتخذ أولوية على كل النفقات الأخرى للدولة. وهاتان

القضيتان هما تعبير عن تعميق منهجي للرأسمالية المتقدمة. تتسم إحداها بإمكانية الإنتشار عالمياً، وتتسم الأخرى بالمحاكاة وتطبيقها الكامل في بلدان الجنوب في العالم.

ويمكن النظر إلى الحالتين على أنهما جزء من عملية أكبربكثير للتعميق المالي، وهي إحدى ديناميكيات اليوم الرئيسية التي تُميِّز الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. ويتطلب التعميق المالي آليات محددة، يمكن أن تكون غاية في التعقيد، كما هو الحال مع نوع الرهونات دون الممتازة الذي تعرضنا له في هذا المقال، أو يمكن أن تكون تلك الآليات أولية للغاية، كما كان عليه نظام خدمة الديون الذي انطلق في تسعينيات القرن العشرين. . لقد درست هاتين الحالتين من خلال عدسة خاصة: العملية التحويلية التي توسع قاعدة الرأسمالية المتقدمة الراهنة. وقد وجه انتباه خاص إلى تجميع عمليات ومؤسسات ومنطق ومفاهيم محددة يمكن تعبئتها في هذا التحويل/ التوسع/ التدعيم المنهجي.

إن إحدى الطرق للتفكير بهذا التعميق المنهجي هي أنه توسيع لمجال عمل الرأسمالية المتقدمة – إنها تطرد الناس في كل من الجنوب والشمال في العالم، حتى في الوقت الذي تقوم به بدمج الفضاء. ويجري الآن دمج إقتصاديات الجنوب المدمرة التي جرى إخضاعها لعقد كامل أو عقدين من الزمن لخدمة الديون، في دائرة الرأسمالية المتقدمة من خلال إستملاك المستثمرين الأجانب السريع لملايين الهيكتارات من الأراضي – لزراعة المواد الغذائية واستخراج المياه والمعادن، وكل ذلك من أجل البلدان المستثمرة لرأس المال. وهذا ينطبق أيضاً على حالة تختلف بشكل راديكالي مثل أزمة الرهونات دون الممتازة، وهي إلى حد كبير دينامية خاصة بالشمال في العالم. إنني أرى أن الرهونات دون الممتازة توسِّع المجال للأموال الكبيرة، ولكن بطريقة تفصل الدائرة المالية عن الكيان المادي الفعلي، أي المنزل، ؛ وبالتالي عن الحي وعن الناس الذين حصلوا على الرهن. وكل هذه الماديات يتم استثناؤها من هذا النوع من الارتباط بالأموال الكبيرة – الأمر الذي يعني أن الأحياء المدمرة يجري، بكلام محدد، طردها أيضاً من الدوائر التقليدية لرأس المال. وهذا يشبه الرغبة في الحصول على قرون وحيد القرن فقط، ورمي بقية الحيوان وإلغاء قيمته، بغض النظر عن فوائده المتعددة، أو استخدام جسم الإنسان للحصول على بعض الأعضاء، وعدم رؤية أية فائدة في بقية الأعضاء الأخرى، دعك

عن الكائن الحي الكامل – الذي يمكن رميه والتخلص منه. ولكن خلافاً للتغيير الواضح الذي نراه في مساحات واسعة من الجنوب في العالم، فإن من غير الواضح كيف سيجري دمج المساحات المدمرة المدنية في الشمال في دوائر الرأسمالية المتقدمة.

إن هذا التحول المنهجي يشير إلى أن الزيادة الكبيرة في الأشخاص المشردين، وفي الفقر، والموت من أمراض قابلة للعلاج، هي كلها جزء من هذا الطور الجديد. فالسمات الأساسية للتراكم البدائي نشطة في العمل، ولكن من الضروري لرؤية ذلك أن نتخطى منطق الإستخراج، والإعتراف بحقيقة التحول المنهجي، بممارساته ومشاريعه التي تغيِّر النظام – طرد الناس الذين يُغيِّرون المجال إلى أرض، بكل إمكانياتها المختلفة.

العولمة والأزمة والإقتصاد السياسي للنظام (الفوضى) النقدي الدولي

أنكي هوجفلت

من دائرة الدراسات السوسيولوجية سابقاً، جامعة شيفلد، المملكة المتحدة

الخلاصة: تقول هذه الدراسة أن أصل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ يكمن في ظروف العولمة الإقتصادية في سياق نظام نقدي عالمي منقوص. وهي تصف في البداية ظهور العولمة بعد "وفاة" نظام بريتون وودز[٤٦] النقدي كـ"بنية تاريخية" أصبحت فيه المولنة[٤٧] هي النمط المهيمن لتراكم رأس المال. وتُلخص الدراسة بعد ذلك فترة "الفراغ" التي كان فيها الدولار كعملة احتياطية مدعوما بالبترول يساند ويُعزز لفترة من الزمن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وتدرس الأجزاء الختامية عواقب الأزمة

٤٦) **نظام بريتون وودز:** نظام مالي ونقدي عالمي تأسس قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لينظم السياسات المالية والإقتصادية للدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب. كان نتاجاً لمؤتمر مالي ونقدي عالمي عُقِد في بريتون وودز في ولاية نيو هامشير في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز (يوليو) ١٩٤٤، وأسفر عن اتفاق من أهم نقاطه: جعل كافة العملات قابلة للتحويل دون قيود وتشجيع التجارة المتعددة الأطراف، وتثبيت سعر صرف العملات المختلفة. أسفر المؤتمر كذلك عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية. وكان الإتفاق حلاً وسطاً بين مشروعين، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي. وقد أصبح الدولار نتيجة للإتفاق العملة الأساسية في العالم، مما ضمن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إقتصاديات العالم – **المترجم**

٤٧) **المولنة:** مصطلح مشتق من كلمة «مال»، وهي Financialization باللغة الإنجليزية، وتعني تحويل رأس المال إلى رأس مال مالي يعمل في المضاربات في أسواق الأوراق المالية (البورصات)، بدلاً من العمل في الإنتاج في الإقتصاد الحقيقي – **المترجم**

الحالية، وضعف الدولار الأمريكي وانحطاطه، والسناريوهات البديلة للنظام النقدي العالمي.

> "إنني أومن بأن المؤسسات البنكية هي أكثر خطورة على حرياتنا من الجيوش الجاهزة. وإذا حدث في يوم من الأيام أن سمح الشعب الأمريكي للبنوك الخاصة بأن تسيطر على قضية عملته، أولاً من خلال التضخم المالي، وثانياً، من خلال الإنكماش، فإن البنوك والشركات التي ستنشأ حول البنوك، ستجرد الشعب من كل ممتلكاته فيستيقظ أبناؤه ليجدوا أنفسهم بلا مأوى في القارة التي قام أباؤهم بغزوها." **(توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، في العام ١٨٠٢، كما أورد القول ترمبلاي في العام ٢٠٠٩)**

ثمة تحليلات عديدة ومتنوعة للأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ . ففي الوقت الذي سعى فيه كثيرون للوصول إلى تفسيرات من خلال طمع الأفراد[٤٨] وجشعهم، أو التصرف غير العقلاني للأسواق المالية[٤٩]. ونأتي في التقاليد الماركسية فقط على معالجات تبحث عن أجوبة في تفتح ديالكتيك الرأسمالية **كنظام**، مع وجود أطواق مختلفة تعطي الأهمية للتناقضات المختلفة التي تنبع إما من نسبة الأرباح الآخذة في الإنخفاض، أو الإفتقار إلى تحقيق فائض قيمة بسبب الإنتاج الزائد، أو تكثيف أو تمركز رأس المال، أو بسبب واحد أو اثنين منها أو ثلاثتها كلها. ومهما كان السبب الذي يفضله ويتبناه المرء، يبدو أن التوافق هو أنه منذ الأزمة الرئيسية الأخيرة في سبعينيات القرن العشرين، تمكن النظام

٤٨) هنالك وجهة نظر نيوليبرالية منتشرة تؤيد فرضية كفاءة السوق التي عبر عنها لأول مرة أوجين فاما من جامعة شيكاغو، تزعم أن الأسواق المالية تقوم بتحديد أسعار الأصول وفق قيمتها الحقيقية، بناء على كل المعلومات العامة المتوفرة، وبالتالي فإن الأسواق، وفق وجهة النظرهذه، لا تُخطيء أبداً، وعندما يحدث خطأ، تقع اللائمة على التصرف= =الفردي. وثمة ملاحظة جانبية ممتعة لألان جرينسبان، رئيس صندوق الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي السابق، في حديث تليفزيوني في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩، لخّص الأمر ببلاغة ووضوح، قال: «سنشهد أزمات أخرى، ولكن لا تكون أي منها شبيهة بهذه، وذلك لأنه لا يوجد ما هو مشترك في أزمتين، سوى طبيعة الإنسان.»

٤٩) وجد عدد قليل نسبياً من الإقتصاديين لديهم إدراك وفهم لحدود العقلانية البشرية، ولتصرف الجماهير ولقصور الأسواق، وإن كانوا لا يتحدون الرأسمالية كنظام متناقض بشكل متأصل.

الرأسمالي العالمي بشكل مؤقت من التغلب على تناقضاته، وذلك بتغيير صورته تدريجيا والإنتقال إلى مرحلة جديدة أو نمط جديد، مرحلة الممولنة المعولمة. ليس من السهل تحديد الممولنة كمفهوم، سوى القول إنها تتعلق بتحقيق أموال من خلال تداول الأموال، بدلاً من خلال استثمارها في الإنتاج والتجارة. وخلال هذه العملية يجري سحب الأموال من الإقتصاد الحقيقي و"وضعها" في "فضاء" المال البحت. وسنأتي على هذا فيما بعد.

ولكن رغم وجود هذا التنوع الواسع من الآراء، لقد فوجئت ببعض التماثل. وهذه التشابهات ليست من آثام المشيئة والرغبة، بل هي من آثام الإغفال. وهذه هي التي أريد مناقشتها. أولاً، رغم أن نمو وتوسع الأسواق المالية يُنظَر إليه على نطاق واسع بأنه بدأ مع العولمة في وقت ما من سبعينيات القرن العشرين، عقب "وفاة" نظام بريتون وودز، كان هناك اهتمام قليل نسبياً في تحديد كون "العولمة" نفسها **سبب** في "الممولنة" هذه. ثانياً، كان هناك تركيز زائد على سوق الرهونات دون الممتازة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكبر على سوق المشتقات ذات الصلة. وفي الوقت الذي أقر فيه العديد، وبالتأكيد من اليساريين، بأن هذه ليست أسباب الأزمة، بل مجرد أعراض مرض أعمق، جرى نقاش قليل نسبياً حول الإقتصاد السياسي لنظام (لفوضى) النقد الدولي، وبالأخص أهمية **أسواق النقد وتقلباتها**، وحجمها وتصرفها " المنظم" **ودورها** في تمهيد السبيل إلى الأزمة الحالية. لقد تجاهلت أيضاً مجموعة العشرين في البيان الذي صدر عنها بعد اجتماع بتسبرج في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩، أسواق العملة، وظلت حاسمة في حديثها عن فوائد العولمة.

وفي الربط الذي أقوم به بين العولمة والإقتصاد السياسي لنظام (فوضى)، النظام النقدي الدولي، فإن الحجة التي استخدمها في هذه الورقة هي أن **الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ هي أزمة عولمة في عالم لا توجد فيه قوة نقد واحد**. وفي الجزء الختامي أقوم بدراسة الآفاق بالنسبة لوضع الدولار كعملة احتياطية، و"موته"، واحتمال استبداله بعملة عالمية جديدة.

ملاحظة منهجية: البنية التاريخية

سيأتي القاريء فيما يلي على أحجية منهجية: من ناحية سأقدم تعريفاً للعولمة يمنح الإمتياز للبنية التحتية التكنولوجية لثورة المعلومات، وبالتالي يُرجِع ظهور العولمة إلى بداية ثمانينيات القرن العشرين. ومن الجانب الآخر، سأحاجج بأن عدم الإستقرار والتذبذبات في النظام النقدي الدولي التي اندلعت في أعقاب تفكك نظام بريتون وودز في العام ١٩٧١ خلق الفرص لتوسع الأسواق المالية الدولية ودشن بداية توسعها، كما أدى إلى اختراع أدوات مُراجَحَة المجازفات المالية التي – أزعم أنها – أدَّت في نهاية الأمر إلى الأزمة المالية الحالية. باختصار، إنها تنافش أحجية قضية أيهما وجِد الأول: البيضة أم الدجاجة – أهي العولمة أم الممولنة ؟

وتمشياً مع روبرت كوكس،[٥٠] فإنني أومن بأننا لا نهتم كثيراً في دراستنا للتحولات الإجتماعية بتتابع الجدول الزمني الدقيق، قدر اهتمامنا **بالترابط المنطقي** للبنى التاريخية. وقد عرَّف كوكس "البنية التاريخية" على أنها "ترتيب محدد بين الأفكار والمؤسسات والقوى المادية". وحاجج بأن فترة ما مستقرة نسبياً من النظام العالمي هي فترة يوجد فيها " اقتران مترابط منطقياً" بين الأفكار (الصورة السائدة للنظام العالمي، بما في ذلك معايير محددة) والمؤسسات التي تدير النظام بشكل شبيه بعض الشيء بالعالمية، والقوى المادية التي تشمل القدرات المالية والقوى الإجتماعية التي تولِّدها عملية الإنتاج. وفي تخليه عن المادية التاريخية ، فيما يتعلق بالصلة الأحادية التوجه المفترضة بين القاعدة المادية والبنية الفوقية التى كانت تُرى فيها القوى المادية دائماً تتغيَّر أولاً، وكذلك فيما يتعلق بحتميتها الغائية، فإنه احتفظ بحزم بمبدأ **الديالكتيك** كأساس للتغيير التحولي. إن مهمة عالم الإجتماع الإنتقادي هي دراسة التناقضات في الحياة الإجتماعية باعتبارها "الزنبرك" الأساسي في التغيير الإجتماعي، والبحث عن مستقبل بديل مقبول.

---

٥٠) **روبرت كوكس (Robert Cox) ١٩٢٦** – من كبار مفكري مدرسة الإقتصاد السياسي الدولي البريطانية. عمل أستاذا جامعياً لفترة طويلة وانضم إلى منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، وأصبح خلال عمله فيها مديراً لمعهد الدراسات العمالية التابع للمنظمة. وبعد تقاعده من المنظمة عمل أستاذاً جامعياً في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم في جامعة يورك بكندا. يشغل الآن، رغم تقدم سنه منصب أستاذ فخري للعلوم السياسية والفكر الإجتماعي والسياسي في جامعة يورك – **المترجم**

وفي تطلعي من خلال عدسة المنهجية هذه، أحاجج بأنه مع انهيار نظام بريتون وودز النقدي، انتهت فترة استقرار نسبي في النظام العالمي، وأعقبتها سنوات مثقلة بالأزمات في سبعينيات القرن العشرين ، برزت فيها براعم تجديد الرأسمالية، التي شملت ترتيبات وممارسات مالية دولية جديدة. ولكنها لم تتمكن من تثبيت نفسها وضرب جذورها في الأرض إلاَّ باختراع قدرات مادية جديدة على شكل ثورة المعلومات في ثمانينيات القرن العشرين. وقد تمت، في الوقت المناسب، تكملتها بمعايير وممارسات مؤسساتية جديدة (تحرير الإقتصاد، والخصخصة وإلغاء الأنظمة والقوانين)، وإطار أيديولوجي مؤيد يضفي عليها شرعية (النيوليبرالية). وهكذا ظهرت بنية تاريخية متماسكة إلى حد ما. وحقيقة أن سمة معينة واحدة من ترتيب معقد تبرز على أنها السمة المهيمنة التي تحدد المميزات، لا يعني أنها يجب أن تظهر أولاً في تسلسل الأحداث التاريخي.

العولمة والممولنة

إن تعريفات العولمة المتوسطة المستوى تتحدث بشكل معتاد عن زيادة التجارة الدولية في السلع والخدمات، وتدوبل الإنتاج والإستثمارات الحقيقية، وزيادة تكامل الأسواق المالية، والنسبة العالية لتلاقي السياسات بين البلدان. وجميع هذه الأمور تعود في الواقع إلى "البنية التاريخية" المعقدة للعولمة. ولكن تعريفات كهذه لا تميِّز بين التراكم والجوانب المُنظِمَة للعولمة، وفي أحسن حالاتها تصف جوانب منها فقط. ولكن ما هي العولمة في الحقيقة ؟ ما هو جوهرها ؟

يجب علي، تمشياً مع مانويل كاستلس وغيره من السوسيولوجيين أن أحاجج بأن العولمة هي بالأساس مرتبطة بسطوة الزمن الحقيقي على زمن الساعات، أو الزمن/ ضغط المجال. فالإبتكارات التكنولوجية التي حفزت الزمن/ ضغط المجال كانت اندماج الإتصالات بتكنولوجيا المعلومات، التي يُشار إليها في العادة بالأحرف اللاتينية ICT . ويمكن تحديد زمن هذا الإندماج بالضبط في بداية ثمانينيات القرن العشرين. لقد قامت ثورة المعلومات بتحطيم الحواجز بين الأسواق المنتشرة جغرافياً، وبالتالي أدت عملياً إلى نشوء تجارة إليكترونية فورية في الأسواق المالية. وكما سنرى فيما بعد أثبتت

ثورة المعلومات أيضاً أنها حافز هام بالنسبة لتحويل الأشياء إلى أوراق مالية يتم تسويقها في الأسواق المالية (حيث يجري تجميع الديون وبيعها إلى طرف ثالث)، وذلك لأنها قللت من العلاقة المباشرة بين مقترض ومُقرِض، وقللت التعامل المنهجي مع كميات هائلة من البيانات حول جدارة شركة ما بالإئتمان، مما مكَّن المزيد من المقترضين والمنتشرين منهم جغرافياً من دخول السوق.

إن هيمنة الزمن الحقيقي على زمن الساعة يعني أن الإنقسام الجوهري بين رأس المال والعمال قد تغيَّر من حيث الأساس، مع كون رأس المال يعمل في الزمن الحقيقي، والعمال يواصلون العمل في زمن الساعة. وكما عبر كاستلز عن الأمر فإن رأس المال كان بوسعه أن يهرب إلى المجال المفرط، مجال التداول البحت، بينما العمال أذابوا كيانهم المشترك في تنوعات لا متناهية من الوجود الفردي. بكلام آخر، لقد اختفوا كقوة اجتماعية. ففي ظروف اقتصاد المعلوماتية المعولمة أصبح رأس المال منسقاً عولمياً، بينما أصبح العمال يتميزون بالفردية.

بالإضافة إلى ذلك، لقد تقدم القطاع المالي أكثر في إطار رأس المال فيما يتعلق بصفقات "الزمن الحقيقي"، (أو إن شئت الإليكترونية). فسرعة تدفق الأموال المحمومة في أسواق القطع الأجنبي وحدها كانت بمعدل ٣ تريليون دولار تقريباً في اليوم الواحد، لتبلغ قاعدة مجملها السنوي نحو عشرين ضعف إجمالي الناتج المحلي العالمي. يقول هوارد ديفيس وديفيد جرين في كتابهما الذي لقي تقريظاً كبيرا، وعنوانه "التنظيم المالي الكوني: دليل" إن نسبة **جميع** الأصول المالية لإجمالي الناتج المحلي في العالم تضاعفت ثلاث مرات، من ١٠٩ تريليون في العام ١٩٨٠ إلى ٣١٦ تريليون في العام ٢٠٠٥.

لقد أخذ القطاع المالي المتضخم للغاية في الهيمنة، وراح يوجِّه كل القطاعات الأخرى، فامتص فعلاً دم الحياة منها كأرباح تحققت في القطاعات الأدنى من التجارة في زمن الساعة، وجرى سحب الإستثمارات إلى المجال الفوقي للتداول البحت. إنني أذكر كيف كنت في غاية الرهبة والخوف عندما قيل لأول مرة في وقت ما من الجزء الأخير من ثمانينيات القرن العشري، أولاً، إن شركة بورشيه لإنتاج السيارات، وبالتالي كل

شركة صناعية تقريباً (بعد بضعة سنوات) ، راحت تُحقِّق أموالاً أكثر في أسواق المال مما تحققه من إنتاج السيارات، أو الأدوات الميكانيكية أو غيرها. وفي العام ٢٠٠٦، تم تحقيق ٤٠ في المائة من أرباح جميع الشركات من القطاع المالي.

وفيما يتعلق بالتوجه إلى استخراج الفائض من "الإقتصاد الحقيقي" بالمقارنة مع المجال الفوقي للتداول البحت، يُقدِّم تشارلس موريس هذه الأرقام المذهلة المتعلقة بالإقتصاد الأمريكي: من العام ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠٠٧، انخفض إجمالي تعويضات العمال، بما في ذلك الفوائد والإمتيازات، من ١ر٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي إلى ٣ر٥٦ في المائة؛ وانخفضت إلى النصف نسبة الإستثمارات لأرباح الشركات، ولكن نصيب إجمالي الناتج المحلي الذي تم تخصيصه نقداً لأرباح الأسهم ارتفع ثلاثة أضعاف تقريباً.

ويعزز هذه الصورة توجه الأرقام الخاصة بالامساواة في الولايات المتحدة الأمريكية: ففي الفترة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٦ ارتفع نصيب العُشُر من السكان الذي في القمة من إجمالي الدخل الخاضع للضرائب من ١٥ في المائة إلى ٤٩ في المائة، أي بزيادة نحو الثُلث. ولكن كل نصيب مكاسب العُشر الذي في القمة تقريباً ذهب إلى الواحد في المائة ممن في القمة الذين ضاعفوا، بل أكثر من ضاعفوا، نصيبهم من الدخل الوطني النقدي، أي من ٩ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وبما أنه يوجد هذا القدر فقط، فإن حتى الأشخاص الأغنى ، والأكثر جشعاً وفسقاً لا يستطيعون إنفاقه على الإستهلاك، وبالتالي، فإن غالبية هذه الزيادة في الدخل عادت لتتدفق على الأصول المالية، ومن ثم زادت مجدداً من الأموال المتوفرة في أسواق المال، فأدت في نهاية المطاف إلى عدم استقرار تلك الأسواق في الوقت الذي كانت فيه ضرورة لاختراع أدوات مالية مهزوزة وفيها الكثير من المجازفة، لإمتصاص هذه السيولة.

وهكذا، كما سبق وحذر كاستلس بشيء من البصيرة في العام ١٩٩٦، فإن القضاء على الزمن والتلاعب به عن طريق أسواق رأس المال العالمية التي تُدار إليكترونياً، يُصبح مصدر أشكال جديدة لأزمات إقتصادية مدمرة.

الأسواق المالية، انتعاش وانهيار

كيف وصلنا إلى هذه النقطة، حيث تُميِّل الأموالُ الأمورَ في أرجاء العالم نحو نوبة جنونية متضخمة لخلق أموال ؟

يصف إدوارد شانسلور، في كتاب شيق للغاية عنوانه "كيف استولى الشيطان على الطرف الخلفي الأقصى"، كيف أن كل صفقة تقريباً نشهدها اليوم في أسواق المال، بغض النظر عن مدى المضاربة والفساد والإحتيال فيها، كانت معروفة منذ الأيام التي ظهرت فيها البورصة في القرن السابع عشر في أمستردام. وتشمل هذه الممارسات المشتقات والعقود الآجلة.

يأخذنا شانسلور في جولة عبر تاريخ كل حالات الإنتعاش والإنهيار التي لطَّخت مجال تقدم الرأسمالية عبر القرون. من "حمى التوليب في أمستردام"[٥١] في منتصف ثلاثينيات القرن السابع عشر، وفقاعة بحر الجنوب في لندن[٥٢] في عشرينيات القرن الثامن عشر، إلى أزمة الديون الأمريكية اللاتينية الأولى (عشرينات القرن التاسع عشر)، وعبر كل أنواع الهوس في القرن التاسع عشر، هوس القنال، وهوس السكك الحديدية، وهوس التعدين والمناجم، ومن ثم انهيار ١٩٢٩ وما تلاه، وحتى انهيارات السوق في أواخر القرن العشرين. وبما أن تشانسلور لا يمل من الإشارة، فالأمر المُلفِت للنظ هو التشابيات الواضحة في دوائر الانتعاش والإنهيار تلك، رغم الإختلافات البسيطة التي هي محددة تاريخياً؛ وينقل عن كيندلبرجر قوله أن "التفاصيل تنتشر، والبنى تبقى". وتعقب فترات هوس المضاربات دائماً أنظمة مضادة للمضاربات عندما تستيقظ الحكومات وتكبح جماح أي هوس مالي أو وسيلة تحايل مالية يُرى أنها تسببت في التجاوزات.

وهكذا، إذا أعاد التاريخ نفسه، سيبرز السؤال: لماذا يجب أن تكون هذه الأزمة مختلفة؟ مختلفة، ليس فقط من حيث الحجم، بل ولأنها عالمية، ولكن مختلفة

٥١) رواية باللغة الإنجليزية تتحدث عن الجشع والخداع، وتدور حوادثها الرومانسية الطابع في أمستردام في ثلاثينيات القرن السابع عشر – **المترجم**

٥٢) أكبر كارثة مالية في القرن الثامن عشر في بريطانيا العظمى، سببها الإفراط في المضاربات في ذلك الزمن. دفعت بالبلاد إلى حالة انكماش كبير، وأثَّرت على الإقتصاد والمجتمع لسنوات عديدة– **المترجم**

من حيث المنهجية؟ منهجية بطريقة لا يمكن أن يتم وضعها في المسار الصحيح بأنظمة حكومية وحتى إن – وهي "إن" كبيرة – نجح التعاون بين الحكومات، كما يجري حالياً بجد، في مؤتمرات القمم الإقتصادية العالمية، في الأهداف المحدودة التي تمت صياغتها، كالمراقبة والتنسيق ؟

إن الجواب الذي أطرحه يتعلق بظروف أن العولمة المالية ومراجحة المجازفة تحدث اليوم في أسواق لم يعد يوجد فيها قوة نقدية واحدة.

الجغرافية السياسية للمجازفة

إن أحد الأمور الدائمة في الرواية الرئيسية عن الأزمات الرأسمالية هو الرفض العنيد للأخذ بالحسبان المسرح السياسي حيث تحدث هذه الأزمات. يجري على الدوام تصوير المجال الإقتصادي بأنه مجال مستقل يمضي فيه الأشخاص ساعين وراء منطق مصالحهم الخاصة دون تدخل من السلطات السياسية ، أو اهتمام مشترك بالأهداف السياسية. بكل تأكيد هنالك في الغالب الكثير من الإنتقاد والإدانة للحالات الفردية من الفساد والتلاعب والقابلية للرشوة من أبناء الطبقة السياسية، ولكن نادراً ما يجد المرء مفهوماً لطريقة أهمية بناء المسرح الإقتصادي من قبل المصالح السياسية للطبقات أو الجماعات من الناس، وبناؤه في المسرح الدولي من قِبل **علاقات القوة بين الدول**.

وحتى إن قام المرء بالمحاججة بأنه في الماضي، على الأقل، حدثت غالبية الصفقات المالية والتجارية في إطار الأراضي الوطنية (رغم أن هذا أمر خاضع للنقاش) فإن ما يثير الدهشة هو أنه في الوقت المعاصر حيث من الواضح أن الأسواق الأسرع نمواً هي أسواق النقد الدولية، يجري إلى حد كبير تجاهل الأرضية السياسية لمنافسة العملات بين الدول. ومع ذلك فإن الحق في طباعة العملة وتحديد نسب الفائدة ربما هي آخر الحقوق السيادية لدولة ذات سيادة. وتنقيحاُ مني لمبدأ كاستلس المهم القائل بأنه في عصر العولمة، تتخطى قوة التدفق تدفق القوة، فإنني أحاجج بأن أسواق العملية الدولية هي اليوم الأرضية حيث قوة التدفق لا تتخطى تدفق القوة بل **تصطدم بها**.

لنلقي نظرة أدق على أصول الإئتمان الدولي وأسواق العملات.

إن تدفق الإئتمان الدولي على هيئة استثمارات دولية مباشرة ومَحافظ إقراض (إقراض مصرفي وإصدار سندات) وجِد منذ فترة طويلة. وشهدت فترة الكولونيالية الرسمية، لا سيما بين العام ١٨٧٥ والعام ١٩١٤، عملية تدويل لرأس المال استثنائية لَفَّت العالم، عندما أصبحت حفنة من الدول في أوروبا بالإشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولة عن ٨٥ في المائة من كل الإقراض الدولي، الذي وصل في العام ١٩١٣ إلى ٤٤ مليار دولار. وكما قال المؤرخ الإقتصادي البارز أليكس كيرنكروس "لقد كان من سمات المرحلة أن أوروبا الغربية استثمرت في الخارج تقريباً ما يُعادل مجمل الثروة الوطنية لبريطانيا العظمى، البلد الصناعي الرئيسي، وأكثر بكثير من قيمة الرأس مال الموجود فعلاً في بريطانيا العظمى."

ويعني الإئتمان الآن بالطبع، كما يُذكِّرنا أصل الكلمة، الإيمان. فمن أين أتى الإيمان والثقة الضروريان لهذه الصفقات الدولية المترامية ؟ إنهما جاءا، إلى حد ليس بالقليل، من السلطة والقوة السياسية اللتين رافقتاه. ذلك كان هو جوهر ديلوماسية السفن الحربية في الفترة الأولى التي سبقت الكولونيالية (الشركة الهولندية للهند الشرقية للتجارة كان لديها جيش خاص قوامه ١٠ آلاف رجل)، وكذلك ما تبع ذلك من الإستيلاء والضم الكولونيالي للأراضي في الفترة الكولونيالية. كان الأمر يتعلق بإقامة علاقات إقتصادية ومالية بالقوة في العالم أجمع. بالإضافة إلى ذلك، أقامت البلدان "الأم" خلال الفترة الكولونيالية "مناطق نقد" (منطقة الإسترليني، ومنطقة الفرنك) في البلدان التابعة لها، حيث كانت قيمة العملة مرتبطة بقيمة العملة الأم، وجرى الإحتفاظ باحتياطيات عملات المستعمرات في البنك المركزي للوطن "الأم". وبالتالي لم تكن هناك حاجة كبيرة للتحوط من الأخطار التجارية أو مخاطر العملة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها منتصرين من الحرب، تم تفكيك النظام الكولونيالي؛ وعشية انتهاء الحرب أنشأ مؤتمر دولي في بريتون وودز في العام ١٩٤٤ نظاما نقدياً لتحديد أسعار الصرف. والقصة

معروفة جيداً. والشخصيتان المثقفتان اللتان صاغتا بيان المؤتمر، البريطاني جون مايناردكينز، والأمريكي هاري ديكستر وايت، اتفقا على العديد من الأمور، ولكنهما اختلفا حول بعض النقاط المهمة: ففي الوقت الذي أراد فيه كينز إيجاد عملة عالمية تسمى البانكور (Bancor) يمكن تحويل كل العملات الوطنية إليها وفق أسعار صرف محددة، وكذلك إقامة إتحاد مقاصة دولي، أي نوع من البنك المركزي العالمي، اقترح وايت استخدام الدولار – مقابل تعادل محدد مع الذهب – وإنشاء صندوق النقد الدولي كصندوق استقرار وتثبيت. وساد الرأي الأمريكي. ومضت التجارة والإستثمار الدوليين، وتوسعا في الواقع بسهولة نسبية، تحت رعاية هذا النظام الإمبريالي الأمريكي. ولكن مع مرور الزمن انهارت هذه التسوية التاريخية بفعل تناقضاتها. فقد أدت "قاعدة الدولار" الفعلية مع الزمن إلى المغالاة في تقدير قيمة الدولار وإلى خروج (تصدير) هائل لرأس المال الأمريكي. وهكذا أصبح العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي طالت مدته مصدراً أساسياً للسيولة الدولية، وأدى إلى نشوء أسواق "عبر الشاطيء"، أو أسواق "اليورودولار". والإستحالة العملية لتحويل هذه "الدولارات التي هي عبر الشاطيء" إلى دولارات "وطنية"، بسبب القيود التي فرضتها اتفاقية بريتون وودز، التي استبعدت إعادة تقييم قيمة الدولار، والضغوط السياسية/الدبلوماسية التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على البنوك المركزية في أوروبا، أدت إلى استثمارات مضاربة على الدولار في هذه الأسواق. وبحلول العام ١٩٧١، كانت هذه المضاربات قد وصلت إلى مستوي أزمات إلى الحد الذي قامت معه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في آب (أغسطس) ١٩٧١، في عهد نيكسون، بالإعلان أن الدولار لم يعد قابلاً للتحويل إلى ذهب، وبالتالي أنهت نظام صرف بريتون وودز. وأعقب ذلك تخفيض قيمة الدولار بنسبة عشرة في المائة.

كانت النتائج المترتبة على ذلك ذات شقين: من ناحية زيادة هائلة في حركة أسواق العملات الدولية، ومن الناحية الأخرى، وهي بشكل أعم، زيادة هائلة في مخاطر الإئتمان الدولي. فالشركات أو البنوك التي تستثمر في الخارج كان عليها مواصلة المسيرة الكاملة لتحركات العملات وتذبذبها، وكذلك المخاطر التجارية للتعامل مع

نظراء قد ينهارون أو يعجزون في بلدان حيث قد لا توجد إمكانيات قانونية فعالة لمعالجة الأمور. وهذه الزيادة في الأخطار مع مرور الزمن، أدت إلى اختراع **طبقة كاملة من الأدوات المالية الجديدة، لتوزيع المخاطر، وتقليل التعرض لها، وللتأمين ضد المخاطر.** والأهم من بينها ، بالإضافة إلى العقود الآجلة، هي اتفاقيات الخيار الآجل، وتبادل العملات، وتبادل الإئتمان والعجز، والديون المعززة بضمانات إضافية. إن ما بدأ كمحاولة "تحوط" جادة من المخاطر سرعان ما تحولت إلى مصدر مضاربة ومقامرة لا متناهية.[٥٣]

أولاً جاءت مبادلة العملات وعقود العملات الآجلة (جرى افتتاح أول سوق لعقود العملات الآجلة في العام ١٩٧٢ في شيكاغو)، وبعد ذلك، في ثمانينيات القرن العشرين عندما أصبحت سياسات التحرير الإقتصادي وإلغاء أنظمة الأسواق المالية سائدة في أرجاء العالم، نشأت وتطورت أعمال سحر هائلة من المشتقات المالية الجديدة. والمشتق المالي هو سند ضمان يتم إنشاؤه بعقد، ويستمد قيمته من أصول كامنة. على سبيل المثال، تقوم بالتعاقد الآجل على سلعة ما، كالبترول، ويقول العقد بأنك تتعهد باستلام هذا البنرول في تاريخ محدد بسعر محدد. فإذا كان السعر أعلى من السعر الذي اتفقت عليه، ستكون حينها رابحاً، وإذا كان السعر أدنى ستخسر. وبما أنه عليك أن تدفع مقدما لنَقُل ما يعادل ٥ في المائة من قيمة العقد، فإنك تقامر بأن تكون محظوظاً (وتصبح خلال العملية جزءاً من عملية إنشاء إئتمان). في الماضي كان هناك فارق قانوني بين المقامرة البحتة (حيث تكون التسوية دائما نقداً) والمشتقات، حيث كان من المفروض دائماً أن تتسلم السلعة المحددة. ولكن كجزء من عملية إلغاء الأنظمة والقيود، كان من الضروري التخلي عن هذا الفارق القانوني.[٥٤] وهكذا، يمكنك الآن التوصل إلى عقد

---

٥٣) هذه هي وجهة نظر البروفسور مارتن ميلر، الحائز على جائزة نوبل، والذي حاجج بأن المشتقات قد تم خلقها في الأساس من أجل التغلب على عدم الإستقرار والتحركات المالية بعد انتهاء بريتون وودز ، وأزمة البترول في العام ١٩٧٤.

٥٤) في العام ١٩٨١ أعلن رئيس لجنة التجارة الآجلة بالسلع بأن التفكير بتسليم السلع لم يعدد ضرورياً بالنسبة للصفقات الآجلة، وبأن التسوية نقداً أصبحت بديلاً مقبولاً؛ وهكذا اكتسبت عقود نسبة فائدة اليورودولار الآجلة التي جرى بيعها في السوق في السابق لمدة خمس سنوات ماضية، شرعية. وفتح هذا الأبواب على مصراعيها لوفرة من مؤشرات جديدة للعقود الآجلة في عدد من البورصات.

آجل حول نسبة الفائدة (التي من المستحيل عملياً تسليمها بأية حال من الأحوال)، أو السعر في المستقبل للوحة للرسام الفرنسي رينوار؛ وفي الواقع لن تستلم سعر الفائدة أو لوحة رينوار. توجد هنا تسوية نقدية في نهاية الأمر، بدلاً من تسليم الأصول. وبالتالي يبدو أنه لم يعد هناك فارق بين المقامرة وتجارة المشتقات.

كان التطور اللاحق هو تحويل أصول، وبالأخص ديون، إلى أوراق مالية تباع وتُشترى. وتحويل الأصول إلى أوراق مالية يعني ببساطة بيع الديون؛ وهذا يتعلق في الواقع بتحويل الديون إلى أصول، وبيع الدخل المحدد (دفعات الفائدة الناجمة عن تلك الديون) إلى طرف ثالث. والفكرة الأنيقة التي تكمن وراء ذلك هي أنه بتجميع الديون، كالرهونات أو ديون السيارات وبطاقات الإئتمان وديون الشركات، وتحويلها إلى سندات، ثم تقسيمها إلى حزم صغيرة، بإمكان المرء أن يفصل المقترضين عن مانحي القروض، وتوزيع أخطار كل هذه الديون على جغرافية سياسية واسعة. ويمكن بهذا موازنة المجازفات الضعيفة بقروض حسنة الأداء. هذه هي أصول إلتزامات القروض المضمونة التي تتعرض لكثير من الإنتقاد القاسي.[٥٥] لقد أصبحت بالفعل كبيرة جداً في تسعينيات القرن العشرين، ويُقدر حجم السوق العالمي لإلتزامات القروض المضمونة خلال ذروة كارثة الرهونات دون الممتازة ما بين ٥٠٠ مليار و٢ تريليون دولار.

الإقتصاد السياسي لأسواق العملات

والآن لنجلب قوة الدول إلى هذا "الحساء" من تدفق الإئتمان العالمي. في أعقاب نهاية عصر بريتون وودز مباشرة حدثت صدمة البترول لعام ١٩٧٣، عندما شكَّلَت الأوبك (منظمة البلدان المصدرة للبترول) كارتلاً ناجحاً من البلدان المصدرة للبترول، ورفعت السعر أربعة أضعاف. ولكن لماذا فعلت ذلك في هذا الوقت بالضبط ؟ لا يستطيع الخطاب الإقتصادي الرئيسي السائد، الذي غالباً ما يُقلل من أهمية السياق

٥٥) تختلف التزامات القروض المضمونة من حيث البنية والأصول الكامنة، ولكنها بالأساس هي كيان شركة تم بناؤها من أجل أن يكون لديها أصول كضمانات وأن تبيع للمستثمرين حِزم من تدفق النقد. وتختلف هذه الحزم من حيث مجموعات الأخطار والعائدات (التي تُسمى شرائح). من الناحية النظرية فإن الذين يشترون إلتزامات القروض المضمونة يشترون احتمالات «معروفة» ويراهنون على كون العجز في الجانب الأدنى من الإمكانية في إطار الإحتمال؛ ولكن هذه التوقعات في الإحتمالات تنهار عندما يصبح مجمل النظام غير مستقر.

السياسي، أن يُقدِّم تفسيراً مرضياً. ولكن الدليل الوثائقي الذي اكتشفه الكتاب من التقليد الماركسي الإنتقادي، والذين هم أكثر تناسقاً مع التداخل بين السياسة والإقتصاد، جاء بصيغة معقولة كلية للأحداث، **لا تضع اللوم** على الأوبك، بل على إدارة نيكسون، التي كانت مستميتة لإستعادة سيطرتها على أسواق المال العالمية، وحماية مصالح رأس المال الأمريكي.

عند انهيار بريتون وودز، كان يجري تداول كميات من الدولارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من داخلها. وكان لا بد من فعل شيء ما بشأن هذه "الدولارات المتحفزة" كما كانت تُسمى، ولمنعها من العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإحداث تضخم مالي في البلاد غير محتمل. كان الحل هو إعطاء هذه الدولارات "الغريبة" شيئاً تفعله ويخلق طلباً عليها، ويرغم كل الدول على الإحتفاظ بالدولار كعملة احتياطية، حتى مع عدم وجود نظام بريتون وودز المالي، الذي انهار. كانت إدارة نيكسون تخطط قبل سنتين مما حدث لأن تحمل الأوبك على زيادة أسعار بترولها زيادة كبيرة، وأن تقوم البنوك الخاصة الأمريكية بإعادة تدوير دولارات البترول عندما تأخذ الأوبك في النهاية بنصيحة الولايات المتحدة الأمريكية وترفع أسعار البترول. وقد أعد هنري كيسنجر الخطة بعبقرية، وكان في حينها وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وصديق جيد لشاه إيران (الذي كان في حينها رئيساً للأوبك). وخطة كيسبجر لم تكن لتضرب عصفوراً واحداً أو عصفورين، بل ضربت ثلاثة، لا بل أربعة عصافير بحجر واحد. أولاً، كانت ستحل مشكلة "الدولار المتوعد"، لأن صفقات البترول كانت دائماً تجري تسويتها بالدولار. وضمنت صفقة جرى توقيعها في العام ١٩٧٤ عندما قام كيسنجر بإنشاء اللجنة الأمريكية – السعودية حول التعاون الأوروبي، تقضي بأن لا يفعل السعوديون ذلك في المستقبل فقط، بل أن أي فائض من زيادة أسعار البترول سيجري استثماره في سندات الخزينة الأمريكية، وأسهم وصناديق شركات استثمار بالوحدات. ثانياً، من المرجو أن توجه ضربة مميتة إلى تحديات الدول الأوروبية واليابان للإمبريالية الأمريكية. فقد كانت تلك الدول تُشكِّل تحدياً منافساً جدياً، ولكنها كانت تعتمد على البترول المستورد أكثر من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليه في

ذلك الحين. وثالثاً، ستوفر لبلدان الأوبك الفائض اللازم من الدولارات لشراء المعدات العسكرية الأمريكية بلا حدود (وقد فعلت ذلك على نحو واف – وقد شكّلت حرب يوم الغفران في ١٩٧٣ عذراً مناسباً). وأخيراً، ستساعد في ذلك الوقت شركات البترول الأمريكية المسيطرة التي كانت في حاجة إلى زيادة إيراداتها بشكل فوري. وهكذا، كانت الخطة، خطة ذكية وألمعية، وثمة دلائل كافية اليوم توحي بأن ما حدث هو بالضبط ما ورد في الخطة. يقول الكاتب ويليام إنجدال أن ما يثبت ذلك قد ورد في حديث منذ سنوات قليلة ماضية مع الشيخ زكي اليماني، الذي كان وزير البترول السعودي في ذلك الحين. قال اليماني: "أرسلني الملك فيصل إلى شاه إيران الذي قال "لماذا تعارضون رفع أسعار البترول؟ إن هذا هو ما يريدونه. اسألوا هنري كيسنجر – إنه من يريد رفع أسعار البترول".

وهكذا، انبثقت من زوال بريتون وودز استراتيجية أمريكية لإستعادة مكانة "عملة الإحتياط" الدولار، ولإستعادة الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي العالمي. وكما عبَّر بإحكام الكاتب "جوان" فإن الإدارة الأمريكية فهِمَت الطريقة التي يجب على الدولة الأمريكية أن تستخدمها لتوسيع الأسواق المالية الخاصة (في أعقاب بريتون وودز)، وذلك "كمُضاعف سياسي لتأثير تحريك الخزينة الأمريكية للدولار". هكذا وُلِد ما يُطلق عليه "الدولار – نظام وول ستريت". وأصبحت العولمة وتحرير الأسواق المالية الدولية من "الكبت والقمع المالي"، كما كانت تسميه إدارة نيكسون، مفتاح الحفاظ على الموقع العالمي المميَّز للولايات المتحدة الأمريكية. ولخص هيلينر التغيير الذي حدث بأنه تحول من السلطة المباشرة على الدول الأخرى إلى شكل يستند أكثر إلى السوق أو شكل "بنيوي" من السلطة. وأعتقد أن الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٨ هي مثال جيد على كيف كان يعمل نظام الدولار – وول ستريت هذا.

صناديق التحوط: أدوات الحرب المالية ؟

صناديق التحوط هي صناديق ثروات خاصة تَستَثمر ليس في الأسهم والسندات مباشرة، بل أساساً في كافة أنواع المشتقات المالية، مثل عقود العملات الآجلة ومبادلات

نسب أسعار الفائدة، ومبادلات الإئتمان – العجز. وحتى لو ظن المرء بشيء من الكرم والبراءة بأن صناديق التحوط عندما ظهرت لأول مرة على المسرح في أيام أوج التحركات السريعة للعملات في سبعينيات القرن العشرين، وفَّرت مهمة مفيدة في مجال مراجحة الأخطار في أسواق العملات، فإن نموه الأُسي اللاحق حولها بشكل سريع إلى مؤسسة رهان للأغنياء المفرطين في ثرائهم.

إن كمية الأموال التي يتعاملون بها تُذهِل العقول، لأنهم يستطيعون بالأموال التي تحت تصرفهم أن يحركوا ويحصلوا على أموال أكثر أخرى من البنوك والمؤسسات المالية لأنشطتهم في مجال المضاربات. وتوصلت دراسة لصندوق النقد الدولي في منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى تقدير بأن صناديق التحوط في سوق مشتقات القطع الأجنبي يمكنها تعبأة تريليون دولار للمراهنات على العملات في هجوم خلال المضاربات. وهذا يكفي لتدحطيم العملات والأسواق المالية وإقتصاديات غالبية البلدان، كما حدث خلال الأزمة الآسيوية في فترة ١٩٩٧– ١٩٩٨. يوجد اليوم حول العالم نحو عشرة آلاف صندوق تحوط لديها أصولاً تتم إدارتها، ومجموعها ٢ر٥ تريليون دولار. تتاجر صناديق التحوط بالأخطار، وهي لا تخضع إطلاقاً لأية أنظمة، وذلك جزئياً لأن المشرفين ، مثل سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، وهيئة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تفهم، بإدارتها، هذه الصناديق، وجزئياً أيضاً لأن المشرفين قرروا، لأسباب سياسية، التواطؤ مع "الحدود الضارية" للمال الحديث.[٥٦] إن القول بأن صناديق التحوط يمكن استخدامها – وبالفعل تم استخدامها في

٥٦) كشف إنجدال عن حقيقة مشوقة جرى طرحها خلال جلسة استماع في الكونجرس الأمريكي تشير إلى عملية خداع سياسية: في شهادته المشفوعة بالقسم مؤخراً، قال السيد لين تيرنر، كبير المحاسبين في هيئة الأوراق المالية والبورصة بأن مكتب الهيئة الخاص بإدارة الأخطار، يملك صلاحية الإشراف على سوق مبادلة الإئتمان – العجز، وهو سوق دخيل وغريب، تبلغ قيمته الإسمية ٦٢ تريليون دولار، وقد تم تقليصه في ميزانية الإدارة من مائة موظف إلى موظف واحد. لم يكن ذلك من قبيل الخطأ. واستفسر عضو الكونجرس الديمقراطي بيتر ويلش (الذي يمثل ولاية فيرمونت) «. . . هل هنالك نهج لتقليص القوى المشرفة حتى يصبح من المستحيل عملياً قيام إشراف إذا كان هناك شخص واحد في ذلك المكتب. عندئذ أفهم لماذا جرى التخلص من ١٤٦ شخصاً في قسم الرقابة والتنفيذ في هيئة الأوراق المالية والبورصة. أليس هذا ما شهدت به أيضاً ؟» فأجاب تيرنر: «نعم، إنني أعتقد أنه كان هناك تقليص منهجي، أو اطلق عليه من المسلمات ما تشاء، في قدرات الهيئة من خلال تخفيض عدد الموظفين.»

الماضي القريب (على سبيل المثال إبان الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٨) كأدوات في إدارة شؤون الدولة، يثير ثلاثة أسئلة مهمة، وبالأخص فيما يتعلق بالتواطؤ والتنسيق السياسي والتصرف المتعمد.

كان الإجماع النيوليبرالي الرسمي على الدوام هو أن مضارباً واحداً لا يستطيع بمفرده إحداث تحول أو نقلة في أسعارالأسواق المالية، لأن هنالك العديد من اللاعبين وكلهم يتصرفون بعقلانية لصالحهم ويلعبون مع بعضهم البعض في لعبة حصيلتها الإجمالية هي صفر. في البداية، إن قولاً كهذا يتجاهل تأثير عدوى أو زخم التجارة ، كما يُطلق عليها الآن، عندما يقوم مضارب كبير، على سبيل المثال، بطرح كميات كبيرة من الين الياباني، مما يدفع اللاعبين الآخرين الأصغر إلى الحذو حذوه، مما يحمل سعر الين على الهبوط أكثر، فيتيح للمضارب الأول الإنسحاب من موقعه محققاً ربحاً. ولكن الأمر الأهم، هو أن هذا التصرف يتجاهل تمركز قوة النار المالية في إطارمجموعة صناديق التحوط. ووفق دراسة أعدَّها صندوق النقد الدولي في العام ١٩٩٧ قامت ١٠ صناديق تحوط فقط في ذلك الوقت بالتعامل بخمس وسبعين في المائة من الأعمال في المراكز المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا (حيث، على كل حال، يجري كل نشاط صناديق التحوط في العالم). وتعمل هذه الصناديق العشرة سوية بشكل وثيق جداً، وكانت تهيمن عليها الصناديق الأمريكية. وفي وجود واضح لموظفين مشتركين ووسط إجتماعي من قمة النُخب السياسية والإقتصادية (كان وزير الخزينة السابق في الولايات المتحدة الأمريكية هانك بولسون في وقت من الأوقات المدير التنفيذي لجولدمان ساكس) ليس ثمة ما يناقض الإعتقاد بأن الأشخاص الأعلى والأقوى لن يناقشوا مصالح سياسية / إقتصادية عادية. قد يقول المرء كحد أدنى من الرفق ولتفادي نظرية التآمر، بأنهم يشكلون، ما يُطلق عليه في بعض الأحيان، بـ"مجموعة للتفكير"، او "التفكير الموحد".

ولكن ماهي بالضبط المصالح المشتركة؟ في أعقاب الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧، كان بوسع المرء أن يظن بأن إدارة كلينتون شعرت بأنها مهددة من التحدي التنافسي للإقتصاديات الآسيوية الناشئة، وأنها انزعجت بما فيه الكفاية من الأنظمة المالية المُطبقة في

هذه البلدان إلى الحد الذي أرادت معه إطلاق القوة المدمرة لصناديق التحوط ، وتقوم بعد ذلك بهندسة حزمة إنقاذ ينفذها بالتالي صندوق النقد الدولي الذي أرفق بها أجندة إصلاح بنيوي تفتح القطاعات المالية والإقتصادية المغلقة في السابق ، للرأسمال الدولي . وكذا تم تمرير الخطة . ليست القضية هل كان هناك تخطيط إستراتيجي من جانب إدارة كلينتون قبل الأزمة ، أو مجرد تعامل إستراتيجي مع الأزمة لصالح تعميق العولمة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتدعيمها . إن ما يُهم هو أن انهيار شرق آسيا جرى استغلاله من ناحية الفرصة والإستراتيجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل مجدداً المكانة العالية إقتصادياً ، وأنه جرى إلغاء سيناريو بديل جرى اقتراحه بإقامة صندوق نقد آسيوي بقيادة اليابان ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على الدولارات التي لدى اليابان وبقية بلدان شرق آسيا الأخرى ، التي كان من المحتمل أن تباع لتمويل مثل صندوق النقد هذا . وجرى التخلص أيضاً من تدعيم التكامل الإقليمي الذي كان سيحققه مثل هذا الصندوق .

إن مشكلة المستقبل الآني هي هل ستستطيع الإدارة الأمريكية أو ستلعب اللعبة المالية الإستراتيجية ذاتها فيما يتعلق بالصين ، التي أسواقها النقدية والمالية محمية نسبياً مما يتساقط من الإنهيار المالي العالمي ، وذلك بفضل سيطرة الحكومة الصينية على عملتها وعلى أسواق رأس المال . هل يمكن للتعاون الإمبريالي بين صناديق التحوط وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن ينجح مرة أخرى ؟ هل ستستطيع الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أن تستخدم أيضاً الأسواق المالية الخاصة "كمضاعف سياسي لقيام خزينة الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك الدولار" كما قال جوان ؟ باختصار ، هل ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تملك "القوة البنيوية" ؟ سأدرس في الأجزاء التالية الحدود الداخلية والخارجية لهذه القوة البنيوية .

من عملة احتياط إلى عملة تمويل : الدولار يحمل التجارة

سيحاجج المؤرخون الإقتصاديون في المستقبل بلا شك حول التاريخ بالضبط والأعمال المحددة عندما فقدت الإدارة الأمريكية بشكل نهائي وقاطع السيطرة على

الأسواق المالية، بما في ذلك قدرتها على تحديد قيمة الدولار. في العام ١٩٩٨ هزم كلينتون هزيمة كبيرة على يد أسواق السندات الدولية عندما حاول زيادة العجز في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، وأُرغِم على التخلي عن تلك الإستراتيجية، وعلى موازنة الميزانية بدلاً من ذلك.

إن صندوق الإحتياطي الفيدرالي الذي أنشيء بموجب قانون الإحتياطي الفيدرالي لعام ١٩١٣ هو نظام مصرفي شبه عام، يضم ١٢ بنكاً احتياطياً في الأقاليم ملكية خاص، والعديد من البنوك الأمريكية الخاصة العضوة، وكذلك مجلس حكام يُعيِّن الرئيس أعضاءه، وهو يعمل كوكالة حكومية. وخلافا للبنوك المركزية الأخرى حول العالم لا يقوم بإصدار العملة، الأمر الذي هو من اختصاص الخزينة الأمريكية، ولكنه يتحكم بالأموال المتداولة وذلك من خلال تحديد سعر الفائدة والقيام بما يُسمى "عمليات سوق مفتوح"، أي شراء وبيع سندات حكومية إلى القطاع البنكي. وتاريخ صندوق الإحتياطي الفيدرالي مليء بانتقادات قاسية ونظريات المؤامرة بحيث أنه أبعد من أن يكون قد انتزع السيطرة الديمقراطية على المال من وول ستريت، بل إنه قد أعاد بالمجاريف تلك السيطرة إلى "محتكري المال". ويسود الإعتقاد بأن الرئيس ويدرو ويلسون الذي عمِل على تمرير القانون قد تأسَّف وندم على عمله ذلك.[٥٧]

إن سياسات ما بعد انهيار العام ٢٠٠٨ التي اتبعتها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لكفالة وإنقاذ البنوك وغيرها من المؤسسات المالية التي كان يُعتقد "بأنها كبيرة جداً فيجب ألاَّ تنهار"، قد تثبت أنها المسمار الأخير في نعش الدولار. لقد وصف ترمبلي، في تقرير حيوي ولكنه مقتضب للغاية، التسهيلات والبرامج المختلفة التي قام البنك الإحتياطي الفيدرالي وخزينة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها بإيصال

٥٧) حزن ويدرو ويلسون، كما يبدو من تعليق غالباً ما يُنسب إليه، لتركيز الإئتمان الذي نجم جراء التشريعات الجديدة، إذ قال:»إن أمة صناعية عظيمة قد جرت السيطرة عليها من خلال نظام الإئتمان لديها. فنظام الإئتمان لدينا متركز في أيد خاصة، ولذا، فإن نمو الأمة، وكل أنشطتنا هي في أيدي عدد قليل من الأشخاص الذين، حتى وإن كانت أعمالهم أمينة ويراد بها مصلحة الجماهير، هي بالضرورة متركزة على الأعمال العظيمة حيث أموالهم مشاركة، والذين هم بالضرورة وبسبب محدوديتهم، يجمدون ويعيقون ويدمرون الحرية الإقتصادية الحقيقية.«

الأموال "الرخيصة" إلى البنوك والسماسرة، الذين استخدموا، بدورهم، هذه الأموال "المجانية" تقريباً، كدعم، "من خلال أنشطتهم المشابهة لصناديق التحوط ، لشراء أصول تدفع فائدة في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الخارج." وكانت النتيجة، بالإضافة إلى تحقيق ارتفاع في سوق الأسهم، هي حدوث ظاهرة جديدة، هي "الدولار بحمل تجارة". [٥٨]

"حمل التجارة" هو ببساطة اسم "حركي" أو "كود" لإستراتيجية الإقتراض (أو شراء) عملات ذات مردود متدني من أجل تمويل شراء أصول أكثر مجازفة ولكنها ذات مردود أعلى. ففي السنوات المؤدية إلى الأزمة، كان الين الياباني هو الذي جرى استخدامه بالأساس في هذه التجارة التي شوَّهَت السوق بشكل كبير. واليوم يجري استخدام الدولار كمصدر تمويل لهذه التجارة. ومع أن الين ليس –ولم يكن في يوم من الأيام – عملة احتياطية، فإن الدولار **هو عملة إحتياطية**. مجمل القضية الخاصة بالعملة الإحتياطية هي أن الهدف منها هو توفير بعض الإستقرار للصفقات المالية الدولية. ولكنها أصبحت بدلاً من ذلك، مع هذه الوظيفة الجديدة، **مصدر** عدم استقرار وتحركات سريعة في الأسواق المالية، وهذا سيشجع كلاً من الحكومات والأسواق الخاصة على التخلص من الدولار. وقد لا يكون "إفساد" الدولار بحد ذاته من قبل إدارة أوباما كافياً لتقويض مكانة الدولار المتميزة كعملة إحتياطية. ولكن إذا ما اقترنت بدوافع أخرى جيوسياسية ، قد تؤدي إلى تحول عميق في السيطرة المهيمنة على الإقتصاد العالمي.

التراث الديالكتيكي للأزمة الآسيوية

لم تترك الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧– ١٩٩٨ للحكومات الآسيوية، بما في ذلك الحكومة الصينية، أي خيار آخر سوى مراكمة احتياطي من الدولارات كوسيلة

٥٨)هنالك لغو في أوساط الأعمال متزايد على الإنترنيت بشأن هذا «الدولار يحمل تجارة»، مع كون ثقل الآراء يلوم سياسات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بكفالة البنوك بدون أية فوائد تقريباً، وتشير إلى احتمال انتهاء الدولار. ففي مقال أخير في صحيفة «الفايننشال تايمس» (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩) أشار عالم الإقتصاد المشهور نوريل روبيني إلى الدولار يحمل تجارة على أنه أصل كل المفاهيم الخاصة بحمل التجارة، وأصل كل فقاعات الأصول ذات الفعالية المالية العالية.

للتحوط من أية محاولة في المستقبل للتلاعب بأموال ساخنة[٥٩]. كان ذلك ردا منطقيا، ولكن في سياق اختلال التوازن التجاري المتنامي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، كان له تأثير عكسي بأن قام بتمويل العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أخَّر التكاليف الحقيقية للتكيُّف مع الدولار الأمريكي، وجعل الإئتمان رخيصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وغذّى الإنتعاش السريع في مجال الإسكان والإستهلاك فيها.[٦٠] وقام أيضاً بتحويل غالبية أو كل ارتفاع السعر إلى اليورو والعملات الأخرى العائمة بحرية. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ خسر الدولار ما بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من قيمته أمام العملات الرئيسية العائمة، بما في ذلك اليورو.[٦١] في الوقت ذاته أضاف التحفظ بين الولايات المتحدة الأمريكية والمقرضين الآسيويين كثيراً إلى التقلبات في أسواق العملات، مما زاد من حجم الصفقات بأدوات القطع الأجنبي التقليدية بنسبة ٧١ في المائة في العام ٢٠٠٧ وحده، وخلق الفرصة لإرتفاع هائل في "الين يحمل التجارة".

لم يتمكن سعر "الرينمينبي" الصيني (العملة الصينية) من الإرتفاع مقابل الدولار بسبب اتباع الصين سياسة تحديد سعر الدولار، على الرغم من طوفان الدولارات المتدفقة للإستثمار والمضاربة. كان بنك الشعب الصيني يشتري العملات الأجنبية بالعملة الصينية للمحافظة على السعر المحدد، ثم يسحب كل العملة المحلية الزائدة بإصدار أوراق مالية وسندات (وهذه سياسة يطلق عليها اسم التعقيم). وكان الدولار الصيني، بدوره، يجري استثماره في الغالب في سندات خزينة وأوراق مالية أمريكية. وقد تعرضت سياسة الحكومة الصينية هذه إلى إدانة واسعة، بالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية،

٥٩) **الأموال الساخنة**: هي الأموال التي تنتقل بسرعة من مركز مالي إلى مركز آخر للإستفادة من مزايا الفروق في معدلات الفائدة قصيرة الأمد أو للتخلص من العواقب المالية لانخفاض العملة – **المترجم**

٦٠) قال بن برنانك (خليفة جرينسبان كمدير صندوق الإحتياطي الفيدرالي) إن العجز المستمر والمتنامي في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن نتيجة العادات الأمريكية اللا أبالية، عادات الإقتراض والإنفاق الإستهلاكية، بل إنه نتيجة «تخمة توفير عالمية»، وبالتالي وَضَع اللوم بشكل ملائم على الصين والبلدان الآسيوية الأخرى التي لديها فائض، بالنسبة للأزمة التي كانت ستحدث فيما بعد.

٦١) يقول موريس إن هبوط قيمة الدولار قبل الأزمة كان يعود إلى تنوع اقتصادي تجاري حقيقي، مع هبوط نصيب أمريكا من الصادرات الصينية إلى أكثر من ٢٠ في المائة بقليل، واسواق المواد الأولية لمنتجات بترول الشرق الأوسط، لكل من التصدير والإستيراد في آسيا، مما جعل تثبيت سعر اسيوي بالتالي أمراً زائداً عن الحاجة.

باعتبارها "تلاعب في العملة"؛ وفي السنوات المؤدية إلى الأزمة تسببت هذه السياسة في ممارسة ضغط هائل على الصين لإلغاء السعر المفروض، ولإعادة تقييم عملتها، الأمر الذي فعلته في العام ٢٠٠٥، وإن كان بطريقة رمزية ومحدودة، أكثر منها مؤثرة، وأبعد من أن تكون كافية لإسكات المنتقدين.

هل من عملة عالمية ؟

كانت هناك خلال التوجه نحو إنهيار العام ٢٠٠٨ وبعده جوقة من الأصوات التي تنادي بسبل مختلفة للوصول إلى نظام نقدي جديد ذو عملة عالمية واحدة، أو – كخطوة أولي – وحدة محاسبة واحدة، تعمل كبديل للدولار كعملة إحتياطية، تترافق مع تحركات نحو نظام حكومة عالمية، أو نوع من بنك مركزي عالمي. وقد تبنى أكاديميون بارزون، مثل جوزيف ستيجلتس، وروبرت موندل وجيمس توبن، قضية إصدار عملة عالمية واحدة. ودعت دول البريك (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) في اجتماع القمة الذي عقدته في يكاترينبورج في شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ إلى إيجاد عملة إحتياطية عالمية جديدة، بعد أن كان رئيس بنك الشعب الصيني، جو شياوتشوان، قد طالب سابقاً بإعطاء دور أكبر لحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وذلك كسبيل لإستبدال عملات الإحتياطي الحالية بشكل تدريجي بنوع من العملة الفوقية الأعلى تستند إلى حقوق السحب الخاصة. إن بلدان البريك تملك سندات خزينة أمريكية قيمتها الإجمالية ١٫٧١١ تريليون دولار تعادل ٣٣ في المائة من إجمالي الدين الأمريكي الخارجي البالغ ٣٫٢٧ تريليون دولار. راحت البرازيل وروسيا والصين مؤخراً في وضع أموالها حيث أفواهها، وأخذت في تنويع ما في حوزتها من دولارات، وذلك بشراء سندات حقوق السحب الخاصة التي يُصدرها صندوق النقد الدولي. وفي الوقت ذاته بدأت الهند في الخروج من الدولار بطريقة كبيرة، وذلك من خلال شراء كميات هائلة من الذهب.

هذه ليست إلاَّ خطوات صغيرة مبدأية على طريق لا بد أنه سيكون بالضرورة طريق طويل وبطيء، وذلك للسبب البسيط وهو أن قيمة الممتلكات الأجنبية من الدولارات

ستهبط بالترادف مع بيعها. ومن الواضح أن الصين لا تريد للدولار الأمريكي أن ينهار بين ليلة وضحاها، بالأخص ليس في الوقت الذي هي مشغولة فيه بشراء سلع وأراض في مناطق الأطراف الواقعة تحت السيطرة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة الدولارات الإمبريالية نفسها. ومع ذلك، فإنني أقول بأنه لدينا هنا المؤشرات الأولى على وجود حدود خارجية **حقيقية** للسلطة البنيوية للولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق المالية.

وبينما العولمة، وما رافقها من سياسات إلغاء الأنظمة وتحرير الأسواق المالية، لم تضع الأسواق المالية الدولية في قمة الرأسمالية العالميةوحسب، بل إنها أيضاً زادت بشكل كبير جداً التجارة الدولية والإستثمارات الأجنبية في مناطق من العالم لم يكن الدخول إليها متاحاً من قبل، بما في ذلك الصين. ليس ثمة شك في أنه على مستوى الأساسيات الإقتصادية، كانت العولمة ناجحة في تحفيز النمو في شرق آسيا والصين، وبالتالي وفَّرت فترة حياة جديدة للرأسمالية العالمية التي كانت على وشك الموت – وخلقت الأساس أيضاً لعمود هيمنة مضادة، أي مركز منافس سيتحدى في نهاية الأمر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة: ماذا بعد ؟

كان الهدف من هذه الورقة هو التفكير في أهمية الإقتصاد السياسي للنظام النقدي الدولي بالعلاقة مع العولمة الراهنة. فبدون وجود نظام نقد دولي مستقر، ستخلق العولمة السياسية مجال مجازفات وأخطار واسع، بحيث أن الحاجة إلى تخفيض هذه الأخطار والتحوط منها ونشرها وتوزيعها سيدفع رأس المال حتماً إلى مجال الأجواء العليا من التداول البحت. وكما حاججت في هذه الورقة فإن هذه هي بوتقة الأزمات المالية والإقتصادية.

إن فائدة العملة العالمية تبدو واضحة. فإن اختفت أسواق القطع الأجنبي ستوفر سنوياً للشركات وللأشخاص مئات المليارات من الدولارات بالعملات الأجنبية وتكاليف التحوط، وستؤدي إلى استقرار الأعمال (البيزنس) الدولية. لن تكون هناك بعد ذلك

أزمات عملات وطنية، أو حاجة إلى الإحتفاظ باحتياطات كبيرة من الأصول الأجنبية لمواجهة التقلبات الدراماتيكية في الأسواق.[٦٢] ولكن الأموال لا توجد في فراغ سياسي. فعملة عالمية تتطلب نظاماً سياسياً عالمياً موحداً تقوم فيه كل الأمم بالتخلي عما تبقى من بقايا سيادتها الوطنية. ولن تكون أية أمة قادرة على تعديل سياستها النقدية المحلية لإصلاح وضع إقتصادي محلي محدد، أو مساعدة الفاعلين الإقتصاديين لديها على الحصول على ميزة تنافسية في الإقتصاد المعولم. إن عالم الحلم هذا بعيد جداً، وحقيقة أن قمة العشرين الكبار في لندن في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩ وفَّر ٢٥٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة يتولى صندوق النقد الدولي توزيعها، هي خطوة صغيرة في الواقع لا تتعدى كونها لا تزيد عن ٤ في المائة من نصيب حقوق السحب الخاصة في إجمالي الإحتياطيات العالمية. فجعل حقوق السحب الخاصة هي الأصول الأساسية للإحتياطيات عن طريق التخصيص والتوزيع سيتطلب خلق ٣ تريليون دولار تقريباً من حقوق السحب الخاصة. وقمة العشرين الكبار في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ لم تهتم حتى بمناقشة هذه القضية، الأمر الذي يؤكد استحالة مثل هذا السيناريو في المستقبل القريب أو المتوسط.

السيناريو البديل، وهوأن يحل الـ"رينمينبي" الصيني محل الدولار، هو أيضاً سيناريو بعيد للغاية. فمع أن الصين قامت مؤخراً بمبادرات لدعم الـ"رينمينبي" كعملة إقليمية (وفق ما قالته مجلة "بيزنيس ويك" الأمريكية في العام ٢٠٠٩) إلاَّ أن إجماع أدبيات الأعمال المالية يؤكد كما يبدو على أن الصين تفتقر إلى كل من عُمق الأسواق المالية الذي يُمكِّنها من دعم مكانة عملة إحتياطية، والإرادة للمضي في هذا الطريق بسرعة، لأن ذلك سيتطلب تغييرات جوهرية في طراز نموها.[٦٣] وبما أنه يوجد الآن نمو سريع تلقائي

٦٢) طرح ستيجليتس الحجة المفحمة القائلة بأنه نتيجة لكون الدول النامية تشعر بالحاجة إلى الإحتفاظ بإحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية كوسيلتها الوحيدة للدفاع في عالم يتسم بعدم استقرار مالي حاد وعدم استقرار في شروط التجارة، فإنها تنتهي عملياً بإقراض البلدان المتقدمة مبالغ هائلة من المال بسعر فائدة متدني. ووفق ما يعتقده قدمت البلدان النامية قرضاً للبلدان المتقدمة في العام ٢٠٠٧ وحده مجموعه ٣ر٧ تريليون دولار. وهذا هو الفرق بين نسبة الإقراض وسعر الفائدة الذي تدفعه تلك البلدان للبلدان النامية عندما يقترضون منها.

٦٣) إن رفع قيمة الرينمينبي الصيني ستؤدي إلى إبطاء النمو الإقتصادي في الصين، لأنه سيضر بصادراتها، ويجعل من عملتها أقل جاذبية بالنسبة للإستثمارات الأجنبية. وثم هناك أيضا معضلة تريفين المعروفة للغاية – سُمِّيَت على اسم الإقتصادي البلجيكي الذي حذر الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٦٠ أن مكانة العملة الإحتياطية في اقتصاد عالمي سريع النهوض سيستلزم عجز دائم في الحساب الجاري لبلد العملة الإحتياطية،

في الآراء بأن الرينمينبي سيتخطى **في نهاية الأمر** الدولار كعملة احتياطية، فإن الحدود الزمنية لذلك تختلف من العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٥٠. ولكن تكون حتى العشر سنوات في الإقتصاد السياسي فترة طويلة. فماذا من المحتمل أن يحدث في فترة الفراغ ؟

يتوقع بعض المعلقين، وقد لاحظوا الإحباط الذي أصاب اقتصاديات السوق الناشئة من "امتيازات أمريكا المفرطة"، كما أطلق عليها الجنرال ديجول قبل سنوات عديدة، أننا نتجه نحو نظام عملات متشظي، حيث ستعمل البلدان على الإحتفاظ باحتياطيات مكونة من عدد من العملات المتنافسة (بما في ذلك الدولار، والين الياباني، واليورو والرينمينبي) والذهب. ونظام كهذا لن يؤدي إلى إزالة مشكلة عدم الإستقرار والتحركات السريعة في الأسواق المالية، وسيذكرنا، كما يقول كوهين، بالمرة الأخيرة التي خَبُر العالم فيها مثل ذلك خلال فترة ما بين الحربين، وكانت النتيجة كئيبة ومخيفة.

يعتمد الكثير على مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة الفترة الإنتقالية وكيف ستفعل ذلك. وحتى في الوقت الذي سيكون فيه لهبوط منظم في سيادة الدولار فوائد جمة بالنسبة للسوق الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، فهنالك أيضاً تكاليف هائلة. أولا، خسارة ما يسمى الريع "السيادي" الذي هو دخل الفائدة الصافي العائد إلى الصندوق الإحتاطي الأمريكي من إصدار العملة. و بلغ في العام ٢٠٠٨ ما لا يقل عن ٤٣ مليار دولار.[٦٤] ثانياً، القدرة على تمويل العجزبعملتها ذاتها. ولكن الأهم هو الهيمنة الجيوسياسية التي تساعد مكانة الدولار على تدعيمها.

وهنا تكمن العقدة. حتى وقت قريب، كما ناقشت في هذه الورقة، كان الدولار المسنود بترولياً يدعم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في السنوات العشر الماضية قرر عدد متزايد من البلدان المنتجة للبترول ترك الدولار كفئة تسوية حسابات البترول، لصالح إما اليورو أو سلة من العملات. بالأخص فنزويلا، وإيران

وذلك للحاجة إلى الحفاظ على سيولة في النظام الدولي.

٦٤) هذا ليس بالمبلغ القليل الذي لا أهمية له، إذا ما قورن، على سبيل المثال بإجمالي صادرات السلاح الأمريكية التي بلغت قيمتها مجرد ٣٧٫٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٨؛ وهنا يجب عدم نسيان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد المصدر الرئيسي للأسلحة ، فهي تسيطر على ثُلثي سوق السلاح في العالم.

وأخيراً جداً مجموعة من دول الخليج العربي. ووفق بعض المراقبين أدى قرار العراق في العام ٢٠٠٠ باتباع الطريق نفسه إلى غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لذا يبدو، كما يقول إنجدال، إنه لا يوجد الآن ما يسناد مكانة الإحتياطي الأمريكي سوى القوة العسكرية المجردة. بكلام آخر، فإن الدور الوحيد المتبقي للدولار هو عملة "الملاذ الآمن". ولكن هذا الدور يستدعي اتخاذ مواقف عسكرية وخلق أزمات دائمة. لقد فهمت الزمرة المحافظة الجديدة التي كانت تدير إدارة بوش هذا الأمر فهماً جيداً، واختارت اتباع استراتيجية توسيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم أجمع بشكل هائل، بما في ذلك تطويق الصين عسكرياً. وقامت وثيقة الدفاع الإستراتيجية الجديدة للبنتاجون لعام ٢٠٠٥ بتوجيه أصابيع الإتهام بوضوح إلى الصين باعتبارها العدو الكامن.

أي وجهة ستتجه إدارة أوباما ؟ هل ستتمكن من، أو ستريد، إدارة الإنتقال إلى عملة عالمية بشكل سلمي، أم ستستعد لصدام حروب عملات ومنافسات إمبريالية ؟ الدلائل تدعو كما يبدو إلى التشاؤم. ففي الوقت الذي يسمح فيه أوباما للدولار بالهبوط كثيراً، يواصل الإستعداد للحرب. لقد قرر أوباما، وإن كان قد نال جائزة نوبل للسلام، زيادة القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك زيادة ميزانية البنتاجون، بدلاً من تقليص أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً. لعله لا يستطيع التحكم بذلك:. وكما عبر توم إنجلهاردت عن ذلك في استعراض واضح وشامل للدولة والإقتصاد الأمريكيين اللذين تُسيطر عليهما العسكرية، حين قال "الحرب هي الآن الطريقة الأمريكية."

ما الذي سيأتي ؟ تفسير للهبوط في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩، وسيناريوهان لشكل الأشياء التي ستأتي

هايكي باتوماكي

استاذ في جامعة ميلبورن، وفي جامعة هلسينكي

الخلاصة: لا نحتاج لبناء سيناريوهات المستقبل المحتمل وفهم الإلتزامات البنيوية وتوجهات الأسواق المالية، إلى قياس.تمثيل تاريخي لأزمات وانهيارات ماضية فقط، بل أيضاً إلى نموذج مفاهيمي نظري يُفسر الآليات المتميزة للأسواق المالية. أولاً، أقوم بتلخيص الفهم النيوكلاسيكي للأسواق المالية وتأثيراته المتميزة. فهذا الفهم اضفى مشروعية محققة على إعادة ظهور التمويل العالمي في أوائل سبعينيات القرن العشرين، ومن ثم برر وشجع نهوضها إلى درجة السيطرة على الإقتصاد العالمي. وأقدم أسباباً للشك في أن الروايات الأرثوذكسية هي روايات مُضلِّلة ، ليس فقط لأنها لم تتمكن من توقع أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ (أو أية أزمة كبرى أخرى)، بل، وعلى نحو أكثر جوهرية، لأنها تفتقر إلى البصيرة حتى فيما يتعلق بالعمليات الأساسية لأسواق المال. وثانياً، إنني أرسم نموذجاً تفسيرياً للأزمة المالية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ يستند إلى كينز ومينسكي، وكذلك إلى مفاهيم مستوحاة من شومبيتر[٦٥]، نظرية الفوضى ونظرية

٦٥) **جوزيف شومبيتر (١٨٨٣ – ١٩٥٠)**: عالم اقتصاد وسياسة نمساوي – مجري – أمريكي، يعود الفضل له في انتشار مصطلح «التدمير الخلاق» في الإقتصاد. عمل أستاذاً في عدد من الجامعات، من بينها جامعات هارفارد وبون. عُرف عنه معارضته الشديدة لكينز وماركس. تتلخص أفكاره الأساسية في المقولة: «يمكن فهم

العمل المشترك والعقلانية. يوفر هذا التفسير الأساس لسيناريوهان قصيران للتطورات في المستقبل،يشملان إحتمال وقوع انهيار رئيسي في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أو حوالي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. (وايضاً التعلم الباثولوجي)، وظهور سياسات ومؤسسات كينزية عالمية خضراء. وأختتم بالقول إن عصر النيوكولونيالية قد ينتهي بحلول العام ٢٠٣٠ ، بعد أن دام نحو نصف قرن من الزمن.

مقدمة

بما أن التاريخ لا يعيد نفسه فإن جوانب محدودة فقط من العمليات التاريخية قد تكون متشابهة بما فيه الكفاية لتوفر رؤية للإحتمالات المستقبلية. والقضية هنا هي ليست البحث عن أحداث أو تسلسلات متشابهة بالضبط ، بل البحث عن إلتزامات وتوجهات بنيوية مقارنة قد تُعطي ، بطريقة ما ، نتائج متشابهة جزئياً. وبالتالي فإننا لا نحتاج كي نُدرك الإلتزامات البنيوية والتوجهات للأسواق المالية العالمية إلى مجرد تناظر تاريخي مع أزمات وانهيارات سابقة ، بل نحتاج إلى نموذج مفاهيمي يُفسِّر الآليات المميزة للأسواق المالية. هنالك بالفعل مجموعة غنية من الدراسات حول أسباب الأزمة المالية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ – العديد منها ينتقد بشدة الأرثوذكسية النيوكلاسيكية ، وتعتمد ، في الغالب ، بدلاً من تلك الأرثوذكسية ، على مفاهيم وأفكار كينزية ومنسكية – ولكن إلى أن يجري تحديد الهياكل ذات الصلة والآليات والتوجهات والإلتزامات بالضبط ، فإن من غير الممكن بناء سيناريوهات مقبولة للمستقبل.

لقد جرى تجاهل هيمان مينسكي منذ فترة طويلة ، ولكن الآن وفجأة أخذت دراسات شهيرة حول آليات الأسواق المالية تدور حول السؤال : هل يمكن لإنهيار ثلاثينيات القرن العشرين أن يحدث مرة أخرى ؟ كان مينسكي قد حاجج بأن الإنهيار لا يحتاج أن يحدث مرة أخرى. حقاً ، في بداية ثلاثينيات القرن العشرين حدث عدد من التغييرات المؤسساتية والإبتكارات المالية التي عكست تراث الإصلاحات في ثلاثينيات

الرأسمالية فقط كعملية تطور ابتكارات مستمرة وتدمير خلاق» – **المترجم**

وأربعينيات القرن العشرين وتمويل الحرب. ومع ذلك فإن العديد من الإختلافات النوعية كانت موجودة في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩، وما تزال موجودة. فالحكومات أكبر بكثير، الأمر الذي يعني عجزاً مالياً أضخم إذا ما حدث هبوط. ففي زمن العجز المالي، تزداد بسرعة ديون الحكومات الكبيرة، وتدعى البنوك المركزية إلى التدخل السريع باعتبارها الملاذ الأخير للقروض. ويسمح للأسواق أن تنهار بحرية، مع أنها قد تفعل ذلك.

هل كانت عوامل الإستقرار الأوتوماتيكية هذه وأدوات السياسة كافية لعكس تأثيرات الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ ؟ هل انقضى الأسوأ في الربع الأول من العام ٢٠١٠ ؟ فمن بين المائتان أو أكثر من الأزمات المالية التي وقعت منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين حدثت أكثرها شدة وتأثيراً خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة. أصاب العالم في أعقاب الأزمة المكسيكية (١٩٩٤– ١٩٩٥) وعواقبها المزيد من الخوف نتيجة للأزمة الآسيوية (١٩٩٧) – التي انتشرت إلى روسيا والبرازيل (١٩٩٨) – وانهيار دوت. كوم (Dot-com bust) (٢٠٠١). والأزمة الجارية هي أكثر مركزية وخطورة من أي من الأزمات السابقة. فابتداءاً من أزمات الرهونات دون الممتازة في ٢٠٠٧ والإنهيار اللاحق لمؤسسات مالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى، تطورت أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ بشكل سريع إلى أزمة إئتمان عالمية، وإلى انكماش وانخفاض في التجارة الدولية. انهار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٢٢ بنكاً في العام ٢٠٠٨، كما انهار ٧٧ أخرين مع حلول شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٩ . وشملت الأزمة أيضاً انهيار صناديق استثمار رئيسية، وانخفاض حاد في مؤشرات الأسهم، وتخفيضات كبيرة في القيمة السوقية للسلع والمساكن في العالم أجمع.[٦٦]

ومن المتوقع، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩ أن ينخفض إجمالي الإنتاج العالمي في ٢٠٠٩ بنسبة ٣ر١ في المائة إذا ما تم قياسه بلغة تكافؤ القوة الشرائية، بينما من المتوقع أيضاً أن ينخفض الإنتاج بالنسبة للفرد انخفاضا كبيراً

٦٦) لإعطاء بعض الأمثلة القليلة على انخفاض مؤشرات الأسهم: هبط مؤشر نيكي لسوق الأسهم من ١٨٠٠٠ في ٢٠٠٧ إلى ٨٠٠٠ في أواخر العام ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩؛ مؤشر المعدل الصناعي لداو جونز من ١٤٠٠٠ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ إلى نحو ٨٠٠٠، ومؤشر CAC باريس ٤٠ من أكثر من ٦٠٠٠ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ إلى نحو ٣٠٠٠.

نسبتة ٢ر٥٠ في المائة بلغة تكافؤ القوة الشرائية، و٣ر٦٨ في المائة بلغة أسعار السوق. علاوة على ذلك، فإن هذه التطورات غير متساوية. فمن الناحية الإجمالية، من المتوقع أن تتقلص كثيراً الإقتصاديات المتقدمة، كما أن نمواً سلبياً سيميِّز بلدان وسط وشرق أوروبا، بينما البلدان "الناشئة" والنامية قد تحقق نمواً بنسبة متواضعة تبلغ ١ر٦ في المائة (مجمل نمو السكان يتمركز في هذه المناطق). وفي بعض المناطق الفقيرة حيث نمو السكان يكون أسرع كثيراً من نمو الإقتصاد، يمكن أن يعني ذلك نمواً سلبياً بالنسبة للفرد. فالبطالة في ازدياد هائل في كل مكان، مؤدية إلى المزيد من التأثيرات غير المُضاعِفة، حتى عندما تكون أسواق الأسهم قد بدأت في الإنتعاش.

ومع ذلك يبدو أن تقرير صندوق النقد الدولي "الدليل المستقبلي لإقتصاد العالم" الذي صدر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، أكثر تفاؤلاً نوعاً ما، ويتنبأ بنمو يبلغ ٣ في المائة في العام ٢٠١٠. ورغم مؤشرات الإنتعاش التدريجي – الذي يعود بالأساس إلى عناصر الإستقرار الأوتوماتيكية عن طريق الدولة وحِزم الإنقاذ والتحفيز الكبيرة – يظل، كما يبدو، احتمال الأسوأ، من حيث المبدأ، ما يزال أمامنا. بدأت الأزمة الكبرى بانهيار البورصة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩، ولكن الإنحدار الأعمق جاء في أعقاب الإنهيار المالي في شتاء ١٩٣٢– ١٩٣٣ في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى. فإذا لم تكن عناصر الإستقرار الأوتوماتيكية وأدوات السياسة المتوفرة كافية لتفادي تعمُق الأزمة، وبالأخص مع وجود مستويات الدين العام الحالية في العديد من البلدان، قد تكون النتيجة أن يستمر سريان النمط الجاري.

أُلخِّص في هذه الورقة نظرية المالية النيوكلاسيكية القياسية، مؤكداً على مشاركتها في ممولنة الإقتصاد السياسي العالمي ودورها العرضي في إحداث أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩. لقد أضفى الفهم النيوكلاسيكي القياسي مشروعية محققة لإعادة ظهور التمويل العالمي في أوائل سبعينيات القرن العشرين، ومن ثم برَّر وشجع نهوضه إلى مستوى الهيمنة على الإقتصاد العالمي. وأُقَدِّم الأسباب التي تدفع إلى التفكير بأن الرواية النيوكلاسيكية هي رواية خاطئة إلى حد كبير – ليس فقط لأنها لم تتمكن من توقع حدوث أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ (أو أية أزمة كبيرة أخرى)، ولكن لأنها تفتقر أيضا إلى بصيرة لرؤية حتى بعض

العمليات الأساسية للأسواق المالية. وثانياً، أرسم تفسيراً كينزياً – مينسكياً ذا مستوى عام (مع بعض العناصر الجديدة) للأزمة. وأخيراً، فإن الهدف من هذا التفسير العرضي هو تقديم أساس لإعداد سيناريوهات للتطورات في المستقبل. والسيناريوهان القصيرا المدى الرئيسان لدي يشكلان طريقاً بديلاً في التطورات المتوسطة والطويلة المدى، وأقوم أيضاً برسم صورة ومناقشة موجزة للطريقين. كيف وبأي طريقة ومتى سيأتي العصر النيوليبرالي إلى نهايته ؟ إن الإعتبار الرئيسي في هذا هو كون التطورات الجغرافية التاريخية للإقتصاد السياسي والتغييرات في أنماط استجابة اللاعبين، وثيق الصلة.

نظرية المالية النيوكلاسيكية القياسية

كانت النزعة الطويلة الأمد في التمويل العالمي هي نزعة نحو إلغاء الأنظمة وتحرير دخول الأموال. ويُظهِر مؤشر الإنفتاح أنه تم بالفعل بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين إختفاء نهائي تقريباً للقيود المفروضة على الصفقات المالية في البلدان الصناعية وخَفَّت في بلدان الجنوب في العالم. وأصبح جرينسبان، الذي كان على رأس صندوق الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ١٩٨٧– ٢٠٠٦، رمزاً لطريق تحرير الأسواق. وكما قال رئيس مورجان ستانلي آسيا في أوج أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ "إن دعاة تحرير الأسواق أشاحوا بنظرهم ببساطة إلى الجانب الآخر عندما ترنحت الولايات المتحدة الأمريكية بتهور من فقاعة إلى أخرى." فإلغاء الأنظمة، وتحرير الإقتصاد، والتفاؤل بالنمو الناجم عن نظام النشاط الإقتصادي الحر المزدهر، ليست خيارات سياسة إعتباطية، بل تنجم عن النظرية النيوكلاسيكية.

إن العديد من المقالات في المجلات الإقتصادية هي مقالات فنية ولا توفر المعاني الواضحة للسيلسة أو النتائج الضمنية ذات الصلة . لقد جرى إعداد النظرية المالية النيوكلاسيكية، أو تم افتراض أسسها المنهجية والنظرية فقط من قبل بعض المصممين النظريين. فجزء كبير من الإقتصاد المالي يتعلق بدراسات الإقتصاد القياسي الخاصة – المحددة والتكنيكية في الغالب – المتعلقة بجوانب من المالية. فبينما تتمكن الدراسات الإقتصادية القياسية في بعض الأحيان من إلقاء ضوء انتقادي على بعض الفرضيات ، مثل

العقلانية البالغة حد الكمال أو البصيرة والحكمة، وبينما أنها حتى تُركِّز على مُحدِّدات الأزمات الإقتصادية، فإنها في غالب الأحيان تتطابق بشكل معقول مع النظرية المالية النيوكلاسيكية القياسية.

يوجد تأثير عملي أقل للنظرية المالية النيوكلاسيكية عن طريق الأبحاث الفنية الجارية، من التأثير عن طريق الكتب الإقتصادية الدراسية. عندما يُطلب إلى علماء الإقتصاد السائد الرئيسيين تقديم النُصح والمشورة حول السياسة يميلون إلى اللجوء إلى المعتقدات الأساسية لنظرية المالية النيوكلاسيكية. فمجمل خبرات أو قدرات الإقتصاديين – نظام تصرفات وهياكل معرفة ودوافع، ومهارات عملية في إصدار أحكام معيارية – يجري اكتسابها خلال مسيرة تدريبهم الطويلة، وتستقر عميقاً في ممارساتهم المهنية اليومية في مجال الإقتصاد. والصفة المميزة للإقتصادي النيوكلاسيكي تشمل الإستعداد للميل إلى تحبيذ الأسواق الحرة، وإلغاء الأنظمة وتحرير الإقتصاد.

تقوم النظرية النبوكلاسيكية القياسية على مجموعة من الإفتراضات البسيطة نسبياً، والتي يجري تقديمها على أنها حقائق بديهية، تستند إليها نظريات ونتائج وبراهينها الرياضية. وتُعطي هذه مظهر المعرفة الراسخة والجيدة الإلمام بالقوانين التي تمكن مقارنتها بقوانين الفيزياء القياسية. وبما أن الطلاب لا تهمهم الأفكار غير التقليدية وغير المألوفة، تبدو الإختلافات المتبقية اختلافات صغيرة نسبياً. ويُفترض أن المفتاح يكمن في إدراك كيف تعمل آلية السعر في اقتصاد يوجد فيه العديد من المستهلكين، والمنتجين، والسلع. وبالتالي، يمكن تحليل كل التطورات الإقتصادية في إطار كيفية التقاء العرض والطلب. ومن بين الأسئلة التي تُطرَح: كيف لآلية السعر أن تضمن التوزيع الأفضل لموارد معينة؟ وفي أية ظروف يمكن للنظام أن يحظى بتوازن فريد ومستقر؟

تتم دراسة آلية السعر بإستخدام أساليب رسمية مستنبطة من الميكانيكا، والمعادلا ت الميدانية وحساب التفاضل. وتعني النماذج الرسمية الأساسية أن الأسعار، كما يجري تقريرها بحرية في الأسواق المفتوحة، يمكنها أن تضمن، وغالباً ما تضمن، التصالح بين

العرض والطلب.[٦٧] والمصطلح الفني لوصف هذا التصالح هو "التوازن". والزعم المعتاد هو أن بالإمكان تحقيق التوازن في الأسواق الحرة المفتوحة. ومع أن نماذج مختلفة رفيعة قد أهَّلَت هذا الإدعاء الأساسي بطرق مختلفة ، دون أن ترفض، في العادة، الإعتقاد الأساسي بتسوية السوق، فإنه يُفترض أيضاً بأن التوازن يزيد الكفاءة إلى أقصى حد، ومن ثم يزيد من مجمل رفاهية المجتمع ككل. بكلام آخر إن مجموع الأفراد الذين سيزيدون إلى أقصى حد فائدتهم واستهلاكهم ، والشركات التي ستزيد إلى أقصى حد أرباحها، يمكن أن يكون الأفضل بالنسبة للجميع بشرط ألاَّ يُسمح بأية إعادة توزيع للثروة. يجري تصور الرفاهية في إطار الفهم القائل: لا يمكن لأية ترتيبات أن تُحسِّن مكانة أي شخص دون أن تجعل مكانة شخص آخر أسوأ. ومعنى خلفية هذه الفرضية هي أن الأسواق تقوم بتوزيع الثروة بطريقة عادلة. فالأكثر مساهمة هم الأكثر مكافأة.

يُفترض عموماً بأن ما يُسمى بالنظرية الأولى لإقتصاد الرخاء تنطبق على كافة الحالات التي تدخل فيها آلية السعر. إذا كانت النقود هي مجرد سلعة كبقية السلع فإن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يجب أن ترشِد أيضا التجارة الحرة بالنقود. وهكذا فإن الإقتصاد الحقيقي يُقرِّر أسعار النقود والأصول المالية. لذا، تفتَرض النظرية النيوكلاسيكي القياسية، أو على الأقل تشجع المرء على التفكير بأن الأسواق المالية وغيرها من الأسواق تميل إلى التلاحم والتماسك. يمكن للنقود، على سبيل المثال، أن تُمثَّل ببساطة كتحول رتيب لوظيفة مفيدة كامنة في إطار حزمة من السلع. وفي نظرية التوازن العامة إما أن تكون الأسواق المالية وغيرها من الأسواق في حالة التوازن الأفضل المتزامن، أي تطبيق مبدأ عدم إمكانية عمل أية ترتيبات لتحسين مكانة شخص ما دون جعل مكانة شخص آخر أسوأ، أو التوجه نحو توازن من هذا القبيل لو حدثت اضطرابات أو حركات لتصحيح الأمور. إن الإقتصاديين يتعلمون حصر نصائحهم في إطار إدعاء

٦٧) يعترف الطرف النيوكينزي من الحلقة اليسارية– اليمينية في إطار الفكر الرئيسي السائد (بعض التدخل الحكومي في مواجهة الأسواق الحرة) بأن الأسواق يمكن أن تفشل في تحقيق كفاءة كاملة. «ويعود جزء من المشكلة إلى الإفتقار إلى منافسة ممتازة، وجزء آخر إلى وجود تأثيرات خارجية، وجزء إلى حقيقة أن الأسواق قد تأخذ وقتاً طويلاً لإصلاح أي عدم توازن، هذا إذا أخذنا في الإعتبار عدم الحراك، القصير جداً في الغالب، للعوامل. بيد أن هذا التحليل يعني على= = = المدى البعيد بأن بالإمكان جعل المنافسة ممتازة، والتغلب على العوامل الخارجية من خلال الخصخصة ، ووضع سعر لكل شيء. ويمكن جعل العوامل أكثر حراكاً ومرونة.

الكفاءة هذا أو ما يشبهه، المستمد من نماذجهم الرياضية الرسمية، ويتفادون أي نوع آخر من الخطاب المعياري الواضح.

قد تشرح الروايات النيوكلاسيكية الرفيعة بإسهاب – خلافاً إلى حد ما لدعوة ميلتون فريدمان المطلقة (في ١٩٥٣) إلى أسعار صرف متقلبة للعملة وللأسواق الحرة بشكل أكثر عمومية – التناوب بين أسعار الصرف المتقلبة وأهداف ممكنة أخرى، والإقرار بأن الأسواق تميل إلى التطرف. وتفترض فكرة "التطرف" وجود توازن معروف وحيد. والمشكلة، من وجهة النظر هذه، هي أن الأسواق تجنح إلى خلق حوافز للتجار كي يرفعوا الأسعار كثيراً بحيث تصبح بعيدة عن التوازن، عندما تكون تلك الأسعار دون أو أعلى من الأسعار التي تبررها الأساسيات الإقتصادية. التجارة السائلة هي تجارة عقلانية وستعزز كفاءة الأسواق، بينما بعض أنواع التجارة يمكن أن تتسم بخلق حالة عدم استقرار، أو وصفها بأنها " ضجة" في أسواق كفوءة (يعود التشبيه بـ"الضجة" إلى جزء من بيانات السعر التي تشوه صورة التوجه الحقيقي الكامن، الذي لولا ذلك سيكون واضحاً للجميع). مرة أخرى يفترض الإختلاف وجود التوازن القائم على فكرة عدم إمكانية اتخاذ ترتيبات لتحسين حالة شخص ما دون جعل مكانة شخص آخر أسوأ، التي يجري الحكم على التجارة بموجبها إن كانت تجارة عقلانية أو تسبب عدم استقرار.

المشكلة هي أن فكرة التوازن الكفوء هي فكرة نظرية بحتة بالمعنى الكلمة في مجال المضاربة. فمُنَظِّرو التوازن لا يعرفون ما الذي يعنية بالتحديد "التوازن الكفوء" في العالم الحقيقي الملموس (خارج نماذجهم الرياضية المجردة). لنأخذ مثالاً حيث سعر صرف الدولار الأمريكي/ الجنيه الإسترليني الذي تبرره الأسس الإقتصادية هو ١ر٥، عندما يصل السعر إلى ١ر٦، يصبح من الممكن تبيان كيف يكون لدى التجار، في إطار نموذج التطرف، الحافز لرفع السعر أكثر. ولكن في العالم الحقيقي لا يمكن تقرير بأي معنى موضوعي، "السعر الذي تبرره الأسس الإقتصلدية". ما **لا تمكن معرفته** يجب أن يجري افتراضه. ومن ثم يُبنى التحليل على أسس خيالية. إن الوضوح الظاهر والدقة اللذين جاءت بهما الأدوات الرياضية لا يمكن أن يكونا بديلاً لفهم الواقع. وكما قال توني لاوسون: يمكن تحقيق الوضوح والدقة بطرق مختلفة، وعلى كل حال، لا تكفيان

لفهم الظواهر الإجتماعية. يقول دورنبوش:

> يستطيع أي مزارع بوضوح كبير، كأي "مُنَظِّر" أن يفترض بأن ما لديه من الخنازير يمكنها أن تطير في اتجاه محدد وبسرعة محددة. ولكن عمليته هذه من غير المحتمل أن تُساعد المزارع على فهم طبيعة وسرعة وتكلفة، إلخ. اية عملية يمكن بها جلب الخنازير بالفعل إلى السوق، إلاَّ إذا كانت الخنازير الطائرة احتمال حقيقي. وبالتالي فإن البصيرة الممتازة ليست أمراً واقعيا، مثل الإفتراض بان الخنازير تستطيع الطيران. غير أنه وبحركة مماثلة: يمكن الإفتراض بأن سعر الصرف على المدى الطويل معروف. . . ونشير أيضاً إلى أنه في الوقت الذي يمكن فيه أن تظهر بشكل عرضي تشكيلة توقعات، فإنها ستكون عملياً منسجمة مع البصيرة الممتازة.

إن البصيرة الممتازة هي شيء يفتقر إليه حتى أكثر الإقتصاديين شهرة. فالعديد من الإقتصاديين المعروفين على نطاق العالم قد خسروا ثروات في انهيارات مالية. وإذا سُئلوا لتحديد أي "توازن" بالضبط في أية أسواق مالية، أو، لنقل، أي توازن طويل الأَمد لأسعار صرف عملات فعلية في العالم التاريخي الحقيقي، فإما سيتفادى الإقتصاديون السؤال أو يلجأون إلى شيء مثل فكرة تعادل القوة الشرائية. ففي إطار أسواق القطع الأجنبي، على سبيل المثال، المشكلة المتعلقة بفكرة تعادل القوة الشرائية كـ"توازن" هي أنها عملياً لا تتطابق أبداً مع نسب الأسعار الفعلية. وقد تنحرف أيضاً القوة الشرائية في المدى البعيد بشكل منهجي ومتزايد عن أسعار الصرف. وثمة حقيقة معروفة جيداً وهي أن مستوى الأسعار في البلدان الأقل رفاهية هو أقل من مستوى الأسعار في البلدان الأكثر رفاهية، وأن الفجوة تجنح إلى الإزدياد مع مرور الزمن (عند تحويل القيمة إلى دولار أو يورو تبدو تلك البلدان أفقر مما هي فعلاً). وقد كان الفارق مذهلاً في حالات مثل الهند والصين خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية.

بالطبع هنالك اعتبارات كثيرة لها صلة عند تقييم صحة التوقعات المختلفة للقيمة الحقيقية لأسعار الصرف. فالقوة الشرائية المقارنة للعملات المختلفة، والميزان الخارجي

للبلدان، وتنافسية شركاتها يمكن استخدامها عند تشكيل **آراء** مختلفة عن، على سبيل المثال، ما **يجب** أن يكون عليه سعر صرف "ص" من العملات، أو من المحتمل أن يكون. في بعض الأحيان تتطابق هذه الآراء خلال فترة معينة من الزمن (لنقل أسبوعاً، أو ثلاثة أشهر). ولكنها تختلف في العادة، على الأقل فيما يتعلق في بعض فترات من الزمن في المستقبل. وبالتحديد، فإن الغموض والتعارض بين تقديرات وتوقعات مختلفة التي تجعل من المعقول أن يقوم تاجر ببيع سند إلتزام بسعر معين، وأن يقوم تاجر آخر بشرائه، وكلاهما يتوقع أن تكون الصفقة مربحة. لن توجد غالبية أسواق القطع الأجنبي، والمضاربة في أية أسواق، أو أسواق المشتقات دون وجود غموض وعدم تيقن حول التطورات. لا بد، بالدرجة الأولى، من وجود كثرة من التقديرات المتناقضة للتطورات في المستقبل كي يوجد هذا النوع من الأسواق.

وجد ريتشارد ميس وكينيث روجوف خلال دراستهم التجريبية حول أسعار الصرف والمباديء الأساسية أن تنبؤات المسيرات العشوائية تتفوق على نحو نموذجي على التنبؤات المبنية على نموذج دورنبوش والنماذج القياسية الأخرى الخاصة بأسعار صرف العملات الرئيسية. إن هذا خروج رئيسي عن القياس للنظرية القياسية. وثمة خروج آخر عن القياس، يبدو على الأقل بالقدر نفسه من الجدية: منذ بدء نظام سعر الصرف المتقلب، ازدادت بشكل دراماتيكي تقلبات أسعار الصرف. كان هناك نوعان من رد الفعل على هذا الخروج عن القياس. فأصبحت النماذج تُصنع أكثر تعقيداً، إما بالسماح بمُعاملين غير ثابتين تتغير نتيجة للتشويش الدراسي الكامن ولتغيُّر سياسة الأنظمة؛ أو بإدخال عناصر غير مستقيمة على النموذج. في الحالتين، الفكرة هي أن بالإمكان إصلاح المشكلة من خلال صناعة نماذج أكثر تعقيداً، مع المحافظة في الوقت ذاته على مفهوم التوازن. وهكذا، يبدو أن ليس ثمة ضرورة للعودة إلى الإدراك المفاهيمي للنظرية القياسية، وخاصة فكرة التوجه نحو التوازن والتماسك الشامل للمالية والأسواق الأخرى.

ومع ذلك فإن فكرة التوازن جرت استعارتها من علم الفيزياء، حيث تُستخدم للتقرير بشكل دقيق إن كان نظام قوة مُعادلات ميدانية يمكن أن يُحل أم لا. ففي الإقتصاد النيوكلاسيكي المشكلة الوحيدة هي ليست أن التوازن لا يشير إلى شيء يمكن تحديده

بوضوح في الإقتصاد السياسي. هناك افتقار إلى إجماع حول ما يعنيه. بالإضافة إلى ذلك حتى لو كان هناك مفهوم توازن لا يمكن تحسين وضع شخص ما دون الإضرار بوضع شخص آخر، بمعنى محدد بشكل جيد في سوق محدد. لدى النماذج النيوكلاسيكية، القليل الواقعي لتقوله حول الوصول إلى هناك، هذا إن كان لديها ما تقوله. إذا كانت مواصفات مقبولة لسوق ما تسمح بمواصفات ما واحدة، فسوف تسمح بمواصفات كثيرة. وحتى إذا كانت مواصفات السوق قائمة على فرضيات واقعية؛ وحتى إذا كانت أية واحدة من هذه التوازنات هي فكرة لا يمكن تحسين حال شخص ما دون الإضرار بحال شخص آخر؛ وحتى لو كان هناك طريق واضح محدد للوصول إلى هناك (لعله لا يمكن أبداً تحقيق أياً من هذه الشروط) فإن هذه النماذج لا يمكنها قول شيء عما إذا كانت "الكفاءة" الضيقة في الأسواق المالية ستعزز فعلاً كفاءة الإقتصاد ككل. حتى المالية "الكفؤءة" يمكنها بسهولة أن تعرِّض الكفاءة والرفاهية أو العدالة للخطر في الإقتصاد السياسي الوطني والعالمي ككل.

تفسير كينزي – مينسكي للأزمة المالية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩

إن ما يوحِّد أولئك الذين تنبأوا فعلاً بحدوث أزمة مالية كبيرة هو رفض الإعتماد فقط، أو كلية، على النماذج النيوكلاسيكية القياسية. وبدلاً من الإعتماد على مفهوم التوازن أو توجهات الإستمرارية التجريبية[٦٨] قام منتقدو الأرثوذكسية باستخدام واسع لمزيج من النظريات الكينزية والمنسكية القائمة على فرضيات تبدو واقعية، ونظائر تاريخية ومقارنات للتطورات في الإقتصاد العالمي، وأية دلائل يمكن الحصول عليها بشأن التطورات الجارية، بما في ذلك الإحصائيات الرسمية وتقارير الصحف والأحاديث التي أُجريت. وبالتالي، تم تشكيل صورة منهجية ورواية تفسيرية غير رسمية للعملية الجارية، وكذلك تم التوصل إلى أحكام بشأن السيناريوهات القصيرة الأمد المحتملة. كان من الواضح، بالنسبة لهؤلاء العلماء، أن "فقاعات المضاربة"، التي بدأت مع فقاعة أسعار

٦٨) إن منتقدي النظرية النيوكلاسيكية القياسية هؤلاء تفادوا أيضاً الإعتماد كثيراً، أو الاعتماد بالمطلق، على نماذج الإقتصاد القياسي التي يجب أن تفترض إستمرارية التوجهات القصيرة الأمد نسبياً السائدة التي تُعبِّر عنها البيانات المتوفرة، بما أن افتراضية سير الأمور كالمعتاد تجري ترجمتها إلى قصر نظر.

المساكن في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أمكن تكوينها من خلال سياسة نشطة لإلغاء الأنظمة في الأسواق المالية على نطاق العالم. وكان توقعهم هو أن احتمال وقوع انهيار وأزمة هو أكبر بكثير من استمرارية نزعة الصعود السائدة حينذاك (غير أن الكثير منهم كانوا يتوقعون حدوث أزمة في وقت أسرع).

كيف تعمل الأسواق المالية الرأسمالية من وجهة النظر الكينزية– المينسكية ؟[٦٩] في محاولة لتفسير الدورة الإقتصادية، أكد كينز على دور التوقعات بشأن المستقبل غير المؤكد والمشكوك فيه. على سبيل المثال، تفضيل الجمهور للنقود السائلة – رغبة الناس بالتمسك بالنقود بدلاً من استهلاك نقودهم أو استثمارها، سببه ليس فقط استخدام النقد السائل كوسيلة للتبادل، بل أيضاً عدم الثقة في المستقبل. عندما تكون هناك ثقة في المستقبل يشعر الناس بأمان فيما يتعلق بالإستهلاك والإستثمار، وغالباً ما يراكمون الديون، وبالأخص إذا توفرت نقود رخيصة. وكذلك تعتمد الإستثمارات (لا سيما الطويلة الأمد) على سعر الفائدة وآفاق توقعات مَن يتخذون قرارات الاستثمار.

عدم إمكانية التنبؤ بالمستقبل وعدم التيقن منه أمور حاسمة للتطورات في اقتصاد السوق. لقد حاجج كينز، متتبعاً التمييز المبكر الذي جاء به الإقتصادي فرانك نايت، بين الخطر الذي يمكن حسابه، وعدم التيقن الذي لا يمكن حسابه، حاجج بأنه لا يمكن أن تتوفر قاعدة علمية للتنبؤات بالعديد من الأحداث التاريخية، ونتائجها أو التطورات الكبيرة. فعند تقدير الإحتمالات المستقبلية يكون عدم اليقين في الغالب أكثر جوهرية وأهمية من الخطر. ولكن الإطار الكينزي يعترف بوجود درجات من عدم التيقن. قد تتوفر بعض المعلومات التي لها صلة بتقرير احتمال وقوع حدث ما في المستقبل، ولكن هذا الإحتمال يصبح معتمداً على وزن الحجة، أي من نسبة الأشياء التي يمكن معرفتها

٦٩)هنالك العديد من التحليلات الكينزية– المينسكية للأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ (التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٧ كأزمة الرهونات دون الممتازة). ولعل أكثرها جدارة بالملاحظة تدعي بأن «لحظة مينسكية» لم يكن لها صلة في أزمة الرهونات دون الممتازة. ، وأن هكذا قول هو قائم على تصنيف ضيق لنظرية مينسكي. ولكن، وبشكل أعم، تمكن قراءة مينسكي من حيث قوله بأن في الأسواق المالية نزعة لإبتكار أدوات جديدة وللإنغماس في أنشطة تزيد من الأخطار وكمية الإلتزامات تجاه المداخيل، وبالتالي جعل مختلف (وليس بالضرورة جميع) اللاعبين أكثر اعتماداً على السيولة القصيرة الأمد. وكما سيجري تحديده لاحقاً، كلما ذهبت العملية بعيداً، كلما أصبح النظام المالي أكثر فوضوية – أي اضطرابات حساسة إلى صغيرة .

ظاهر للجهل.

الأنظمة الإجتماعية أنظمة مفتوحة ولا تتكرر وتشمل تغيُّرات نوعية، وبالتالي فإن العديد من الأحداث والقرارات هي فريدة. لذا فإن وزن البرهان ونِسَب عدم التيقن يجري تقريرها بلغة الأحكام النوعية القائمة على براهين مفاهيمية نظرية وبراهين ظرفية (التماثل التاريخي والمقارنات بين العمليات والفهم والأفكار السائدة، إلخ.) معرفة جعل الأمور مقبولة وجديرة – ومع ذلك عرضة للخطأ – والأحكام المتداخلة بين المواضيع، تمكن تربيتها وذلك بالحصول على معرفة مفاهيمية وتاريخية شاملة، وفهم المسببات الإجتماعية، والتجربة العملية الخاصة ببناء النماذج والسيناريوهات المستقبلية.

آخذاً في الحسبان شرط عدم التيقن، ميَّز كينز بين طريقين للإستثمار وتحقيق الأرباح في اقتصاد السوق الرأسمالي: المشاريع والمضاربات. المشاريع هي "أنشطة التنبؤ بالعائدات المتوقعة للأصول طوال فترة وجودها كلها"؛ بينما المضاربة هي نشاط التنبؤ بسيكولوجية السوق". كان كينز يحاجج بأنه "مع تحسن تنظيم أسواق الإستثمار، سيزداد خطر هيمنة وغلبة المضاربة". وادعى، استناداً إلى خبرته في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، بأنه في نيويورك، على سبيل المثال، "تأثير المضاربات هائل"، وذلك لأن الإستثمارات السائلة – "مراكمة النقود أو إقراضها" – تحقق، في الغالب، عائدات أفضل، على الأقل في المدى القصير من الإستثمارات المُنتِجَة الطويلة الأمد. وقال أيضاً إن هذه "نتيجة حتمية لسوق استثمار منظم" بطريقة تجعل الإستثمار سائلاً.

ورَبَط كينز بين تصرف المستثمرين في الأسواق المالية و "منافسة الصحف التي يتعين على المتنافسين فيها اختيار أجمل ستة وجوه من بين مائة صورة، ومنح الجائزة إلى المنافس الذي يتطابق اختياره تقريباً مع معدل اختيارات المتنافسين ككل. "ولكن الجميع، في هذه اللعبة الإستراتيجية، يعرف بأن الجميع ينظرون إلى القضية من وجهة النظر ذاتها. "إنها ليست قضية اختيار، وفق أفضل اجتهادات المرء، أي الأجمل حقاً، أو حتى الوجوه التي يعتقد الرأي المتوسط بأنها الأجمل. لقد وصلنا إلى الدرجة الثالثة، حيث نُكرِّس ذكاءنا لتوقع ما الذي يتوقعه الرأي المتوسط أن يكون عليه. وأعتقد أن هناك

البعض الذين يمارسون الدرجات الرابعة، والخامسة، والأعلى. إن ما يورده كينز يلقي ضوءاً على النزعة نحو عمليات تقوية الذات في الأسواق المالية.[٧٠]

إن الحاجة إلى آليات اجتماعية تتوسط بين الإحتمالات الحقيقية، ولكن غير الأكيدة، لشركة ما ولإستثمارات مالية تستلزم إمكانية الفصل النسبي للتطورات النقدية والمالية عن التطورات الإقتصادية الأخرى، حتى دون أن تسود المضاربات. ومع ذلك، فإن التطورات المنتجة والتطورات المالية مرتبطة مفاهيمياً وعرضياً ببعضها البعض بطريقة معقدة وانعكاسية. ويمكن للتقييمات المالية بحد ذاتها أن تؤثر على العوامل الإقتصادية التي من المقروض أن تعكسها، بالأخص من خلال الفاعلية المالية لحقوق المساهمين وللدين. وقد يؤدي هذا الترابط والتداخل إلى نشوء حلقات تغذية استرجاعية إيجابية تولِّد انتعاشاً يدوم مدة دوام التوقعات المتفائلة والمحافظة على تلك التوقعات – التي تولِّدها إلى حد كبير حلقات التغذية الإسترجاعية نفسها.

وعلى الرغم من الفصل النسبي، هنالك علاقات إجتماعية متعددة الجوانب وحلقات تغذية استرجاعية غير مباشرة وعرضية تربط التمويل ببقية الإقتصاد السياسي. فالنقود ليست مجرد سلعة احتساب محايدة، بل هي مرتبطة داخلياً وخارجياً، كجزء نشط بشكل غير رسمي، بعملية ديناميات الوكالة/ البناء في مجتمع السوق الرأسمالي. إن الحسابات المتوفرة لممارسات أسواق المال العالمية تشير، على الأقل، إلى الصلات والآليات وحلقات التغذية الإسترجاعية المعاصرة التالية:

(١) **جميع القرارات تقوم على توقع المستقبل في سياق خط غير واضح بين الخطر الممكن حسابه وعدم التيقن الكامل الكينزي**. يتعين على صانعي القرار، مع وجود تقديرات متناقضة للتطورات في المستقبل أن يحصلوا على معلومات من أي مكان يستطيعون الوصول إليه. بالنسبة للتجار والمستثمرين فإن ما يحدث بالنسبة لأسعار

٧٠) لكن كينز لم يذهب بعيداً في دراسة التنبؤات الخاصة بتحقيق الذات ونكران الذات، أو في إطار التوقعات الأطول أمداً، عمليات تقوية الذات التي تتميز بحلقات تغذية استرجاعية إيجابية. أما بالنسبة لجورج سوروس فإن التوقعات المتحيزة، والتي هي داعمة للذات في البداية، ولكنها في نهاية الأمر هي عمليات تتسبب في هزيمة الذات، هي المفتاح لفهم كيف تعمل الأموال في العالم. وتشكل هذه جزءاً من النقاش الذي أخوضه في هذه الورقة، ولكن المناقشة المنهجية المفاهيمية والنظرية لهذه الظاهرة هو أمر يتعدى محال هذه الورقة

الأصول على المدى القصير، مهما يكون السبب، هو شيء حقيقي للغاية، ويجب عليهم أن يتصرفوا وفقه. فالثروات قد تأتي أو تذهب مع هذه التذبذبات. الأمزجة المشتركة حول مجمل الوضع، التحليلات المشتركة جزئياً، والتحليلات الخاصة جزئياً للأوضاع السياسية المشكوك في أمرها، الإشاعات حول التطورات السياسية والإقتصادية وغيرها من قرارات المستثمرين، وأيضاً التقديرات حول إمكانية هجمات مضاربة والتنبؤات التي في خدمة الذات، هي أمور كلها حقيقية للغاية ولها عواقب بعيدة الغور. لذا، فإن توقع تحركات اللاعبين الآخرين في الأسواق المالية هو اعتبار أساسي في القرارات المالية.

(٢) **الصلة بين الإقتصاد المُنتِج والإقتصاد المالي يتم التوسط فيها عن طريق الوكالة**. هنالك صلة غير مباشرة بالإقتصاد المادي، اقتصاد العمل والإنتاج والإستهلاك والتجارة وميزانيات الدول من خلال تقييمات صندوق النقد الدولي، أو الوكالات التي تقيِّم هذه الأمور، مثل ستاندرد وبور وخدمات مودي للمستثمرين. وكذلك فإن تقارير صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تلعب دوراً. وتعتمد أنظمة الخبراء الخاصة والعامة هذه على نماذج رياضية محددة جرى بناؤها اجتماعياً وتستخدم اقتصاداً نيوكلاسيكي، وبيانات إحصائية متوفرة وأنظمة كومبيوتر. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تعتمد على أخبار ومعلومات نوعية أخرى، وعلى أحكام عملية تقوم على أساسها. وباستثناء موجز عريض لتطور عدد ضئيل من المتغيرات في ظروف "عادية" لا يمكن لأنظمة الخبراء أن تتنبأ أكثر مما تتنبأ به النظرية الإقتصادية. فنماذج تلك الأنظمة مبنية على فرضيات غير واقعية.

(٣) **الكل يحاول تقدير وتخمين الإتجاه خلال فترات زمنية مختلفة، وذلك لأنه من الأفضل أن تتقدم خطوة على الآخرين – ولكن ليس كثيراً، لأنك ستخسر أيضاً إذا تقدمت كثيراً**. إن اللعبة الإستراتيجية هي لعبة تأملية، وجزئياً تواصلية، وغالباً أيضاً ما تكون مرجعية ذاتية (انعكاسية). مع ذلك فإن القصص التي يرويها اللاعبون تواصل الإشارة إلى العالم غير المالي (إلى التوقعات الإقتصادية لـ "ص"؛ التغيُّرات في السياسة الإقتصادية لـ"ص"، وإلى ما غير ذلك). لذا فإن عملية خارجية – كما يتصورها ويترجمها كبار اللاعبين – قد تُطلِق عملية هبوط، خاصة بعد النقطة الحرجة عندما لا

تعود التوقعات، كما يبدو ذاتياً، قادرة على الإستدامة: توقع حدوث تغييرات – لا سيما إذا تبع الكثيرون تصرفات زعماء السوق – يمكن أن تساهم في إحداث هذه التغيُّرات. إن هذه هي ظاهرة التنبؤات التي تُحقق الذات جزئياً أو كلياً. ومهما سيحدث، على الأقل وفق الموافقة الجزئية للمرء، هو، في العديد من الحالات، مُربحاً في كل الإحتمالات، وبالتأكيد مربحاً أكثر من مجرد رد الفعل، مثل الآخرين، للأحداث والتطورات التي تكون قد جرت. أما بالنسبة للقادمين المتأخرين تكون الأسعار قد تغيَّرت، وفي بعض الأحيان بعواقب دراماتيكية.

(٤) **يميل دعم الأسهم والدين إلى التأثير على التقييمات المالية الكامنة، وبالتالي يُمكِّن مزيد من الدعم من خلال تأثير الثروة، فيزيد من قيمة التفاؤل الإضافي والمستدام**. يجنح التوفيرالكبير في جزء من النظام العالمي إلى الإنجذاب نحو أجزاء أو مناطق من الأسواق المالية تُبدي انتعاشاً مُربحاً، وبالتالي تزيد من تغذية هذا الإنتعاش. إن مولنة الأشياء والممارسات (على سبيل المثال من خلال صناديق رواتب التقاعد الخاصة أو أسواق السلع الآجلة) وتحويل الديون إلى أوراق مالية يتم تسويقها بهدف توفير أموال سائلة، كلها ذات تأثير مماثل، وذلك بزيادة السيولة من أجل تعزيز الدعم والمضاربة. وقد تساهم أنشطة البنك المركزي والحكومة بشكل أكبر في هذه العملية، وتشمل احتمال شيء مشابه للدورة الإقتصادية السياسية، بما أن الدعم والمضاربة في الأسواق المالية يمكن أن يعوضا، بشكل مؤقت، عن الإفتقار إلى القوة الشرائية لدى الفئات الأدنى في المجتمعات غير المتساوية (بشكل متزايد)، وبالتالي يحدث نمو قصير الأمد.

(٥) **يتبع الفقاعة في نهاية الأمر انهيار لأسباب هي إلى حد كبير كامنة في الأسواق المالية ذاتها**. إن عملية مضاعفة الأموال – أو بالمصطلحات القياسية العواقب المشتركة لبناء الدعم والمديونية المتبادلة والتضخيم السريع لأسعار الأصول – يمكن أن تنمو وتصبح فقاعة في أماكن وأسواق معينة، بمعنى أن العملية لا يمكن استدامتها، وستتحول إلى الهبوط إلى أسفل إن عاجلاً أم آجلاً. والتأكد من أن عملية تضخم مالي قد شكَّلَت فقاعة يمكن تقريرها فقط خلال فترة محددة، أي بعد أن تنفجر، على الرغم من أن المؤشرات المتوقعة والنظائر التاريخية يمكن أخذها على أنها موثوقة بما فيه الكفاية

للعديد من الأغراض العملية.

(٦) **إن الإنغماس المتنامي في الديون يجعل النظام تدريجيا أكثر عرضة للإضطرابات الصغيرة، وبالتالي أكثر فوضوية**. إذا تلاشت الثقة بآفاق "ص"، فإن الإختيار المنطقي الفردي، هو اختيار"إلجأ إلى البيع بأسرع ما تستطيع" يساوي مأساة كارثية جماعية هي انهيار قيمة الأصول، على الرغم من أن غالبية المستثمرين سيكونون عموماً في وضع أفضل إن لم يبعوا في تلك الفترة. ولكن بالنسبة للاعب منفرد فإن النتيجة الأسوأ هي أن يظل متمسكاً بما لديه، بينما يبيع غالبية الآخرين. فبعدم البيع بأسرع ما يمكن سيجد المستثمرون أنفسهم ببساطة لا يملكون شيئاً. هكذا تحدث فورات الخوف والإنهيار بين الحين والآخر، التي تكون لها عواقب عرضية بعيدة الغور بالنسبة للإنتاج والعمالة والرفاهية.

يوَلِّد اقتصاد السوق الرأسمالي ابتكارات أيضاً في المالية، وليس فقط في الإنتاج والتبادل. . وتفترض الأدوات المالية الجديدة وغيرها من الإبتكارات المالية مُقدماً إلغاء الأنظمة وإعادة فرضها. وتقوم الإبتكارات المالية على سعي شبيه بالتأثيرات الشومبترية (نسبة لشومبتر) التي ترمي إلى تأمين شيء نظير للأرباح الإحتكارية لأطول مدة ممكنة. ويمكن تحسين هذه الآفاق، وجعل تحمل مركز الإحتكار أطول عن طريق "سرية الإنتاج ، والعلامات المسجلة الفارقة، وتمييز المنتجات قانونياً والدعاية". تتعلق الإبتكارات في مجال الأسواق المالية، أولاً وقبل كل شيء، بالدعم وإدارة الخطر والمجازفة. وبالتالي فإن السرية الجزئية على الأقل، أو عدم الشفافية هي أمور أساسية في إخفاء عدم التيقن، وفي جعل عدم التيقن يبدو أخطاراً محسوبة، ومن أجل تحويل الأخطار وجمعها بشكل مربح. وغالباً ما تكون الابتكارات المالية أيضاً تتعلق بزيادة الدعم أوتخفيض زمن الإستثمارات أو المتطلبات المالية، وكلاهما يعني أخطاراً جديدة وعدم تيقن. وفي بعض الأحيان تكون الإبتكارات ضرورية لتفادي الأنظمة.

تخلق البنوك المال عندما تمنح القروض مقابل عائدات وأرباح في المستقبل. ويجب أن تُبنى القرارات بشأن القروض على توقعات المستقبل في ظروف عدم التيقن

الكينزية. ويكون النظام النقدي مستقراً فقط ما دام تدفق العائدات والأرباح يُمكِّن الشركات من تلبية إلتزاماتها المالية. والأشكال الجديدة المربحة للتمويل تزيد من سرعة تداول المال وتقلل من السيولة، وذلك في الغالب بإخفاء عدم التيقن والأخطار. وحتى تجاهل محاولات إخفاء الأخطار وتحويل الأخطار المخفية إلى الآخرين، فيها مغالطة في التكوين متصلة بـ"ابتكار نشر الأخطار". إن ما هو ممكن بالنسبة للاعب واحد في وقت محدد هو في الغالب غير ممكن بالنسبة لكل اللاعبين في وقت واحد.[٧١]

لقد تم شراء العديد من السلع الإنتاجية وأيضاً العقارات والإستثمارات المالية، على الأقل جزئياً، بالدين. وهذا يجعل من قيمتها (وقيمة الضمانات) تعتمد أيضاً على التطورات في الأسواق المالية التي تعتمد بدورها على توقعات اللاعبين بشأن المستقبل، وعلى انتشار التوجهات المضاربة، والدرجة العامة للإنغماس في الدين. إن الأنشطة المضاربة تجعل اللاعبين حساسين للتغيُّرات في التوقعات بالنسبة للمستقبل، مع أن لا أحد يستطيع التنبؤ بالمستقبل. فتطور قيَّم الأصول هو غير مؤكد دائماً في السوق المفتوح ، ويتقرر إلى حد كبير بتوقعات اللاعبين وتخمينهم.

كلما ارتفعت الإلتزامات بالنسبة للعائدات والسيولة، كلما أصبح النظام المالي أقل استقراراً. التغييرات الصغيرة نسبياً في سعر الفائدة، أو العائدات، أو السيولة، قد تجعل اللاعبين غير قادرين على الدفع، وتعرض للخطر قدرة أولئك اللاعبين على السداد للذين ينتظرون دفعات مستحقة منهم. وقد يضطر الكثيرون، وسط هذه المصاعب المتزايدة، للجوء إلى ما يُسمى "تمويل بونزي" (Ponzi Finance)[٧٢] الشبيه بخطة

٧١) إن صناع السياسة النيوليبراليين وقد أخطأوا في اعتبار النماذج النبوكلاسيكية المجردة القائمة على فرضيات مثل البصيرة الممتازة والمنافسة ، بأنها الواقع ، قاموا أولاً بتحويل الأنشطة والمسؤوليات المالية من لاعبين عامين إلى لاعبين خاصين ، ثم شجعوا تحويل الأصول إلى أوراق مالية وذلك بتحويل الإئتمان من أشكال في إطار البنوك إلى أشكال تقوم على الأسهم وقابلة للبيع والشراء. وأدت هذه الإجراءات إلى أزمة الرهونات دون الممتازة في ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ . وفكرة أن الأسواق المتنافسة تملك بصيرة بأن كل لاعب منفرد يفتقر إلى الكميات التي تجعل الأمور مادية. وتتخذ «الأسواق الحرة» المشتركة صفات سحرية ، لا يمكن لأي إنسان أن يملكها، على الرغم من أن التجارة تعتمد على اللاعبين البشر ، وأن قرارات الإستثمار لا يمكن أن تُتخذ إلاَّ من قبلهم (بروتوكولات التجارة الأوتوماتيكية تعتمد على البشر الذين يصممونها ويسمحون لها بالعمل نيابة عنهم).

٧٢) **تمويل بونزي**: عملية استثمار تتسم بالتحايل والخداع، تعد المستثمرين (المودعين) بعائدات مجزية، تكون في العادة مرتفعة جداً خلال فترات زمنية قصيرة. تُدفع العائدات أو الفائدة من أموال المودعين أنفسهم، وليس من

الهرم، أي أن عليهم أخذ قروض قصيرة الأمد عالية التكلفة فقط من أجل أن يفوا بإلتزاماتهم المالية الفورية. وتشير الزيادة السريعة في "تمويل بونزي" إلى أزمة في المستقبل القريب. وهكذا فإن تغيُّرات مطلقة صغيرة نسبيا في أسعار الفائدة، وتدفق الإيرادات والثروة يمكن أن تفجر أزمة مالية. بكلام آخر فإن الإبتكارات المالية وزيادة الإنغماس بالدين يجعل النظام المالي أكثر تشويشاً، رغم محاولات السلطات المُنظِّمَة، بين الحين والآخر، إغلاق بعض المنافذ، والتحذير من أخطار المضاربة. وبالتالي فإن التوجهات المالية المتأصلة تخلق آلية لجعل النظام ككل أكثر حساسية لظروف أجزائه الضعيفة أو العرضة للخطر، بينما ضعفها هو جزئياً نتاج الإنغماس في الدين.

ومع ذلك فإن العديد من اللاعبين يميلون من حيث البنية إلى تدعيم الوهم المشترك، وهم التفاؤل الرسمي. فالحكومات والبنوك المركزية والهيئات الرسمية الأخرى لا تريد أن تُفجِّر عملية هبوط (وكل ما زاد تشوش النظام، كل ما أصبح احتمال أن يحدث ذلك أكبر). وبالتالي، يواصلون بالتفاؤل الرسمي، المشروط فقط ببعض التصرفات والكلمات التي تدعو أحياناً إلى الحذر والحيطة. أما أولئك الذين يغامرون بأموالهم فيجب عليهم أن يؤمنوا بأن الحقبة الجديدة باقية بشكل دائم، بينما البعض الآخر يستخدم التكهنات المتفائلة للتلاعب بأسعار الأسهم. كما أن التوافق على نطاق واسع في وسائل الإعلام يُقوّي ذلك ويدعمه. وهكذا، فإن النظام يحافظ ذاتياً على التوقعات الوهمية التي تثبت في نهاية الأمر بأنها ضارة – ولكن عندما تبدأ الحقيقة في التكشُف يكون الوقت قد أصبح متأخراً للغاية.

السياسة الدولية للمالية العالمية

إن التوجهات المتأصلة في التمويل الرأسمالي إلى حالة الفوضى هو جزء ضروري، ولكن ليس جزءاً كافياً من مُركَّب يكفي بحد ذاته، ولكنه ليس ضرورياً، لتوليد هبوط مالي سريع، أي إنهيار. فعلى سبيل المثال، إن حدوث انهيار يُصيب الآخرين في العالم

أرباح تحققها استثمارات، وهلمجرا. وتحتاج العملية إلى مودعين جدد كي تستمر في الدفع. وتغري المودعين برفع سعر الفائدة باستمرار حتى تتوفر لها الأموال لتدفع للمودعين القدامى والجدد. وحين يتوقف المودعون، تنهار العملية – **المترجم**

بأسره بالعدوى أمر ممكن فقط في ظروف وجود شبكات عالمية من الإعتماد المتبادل. في فترة ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ كانت الأسواق المالية العالمية أكثر تكاملاً وثيقا من أي وقت مضى. وعلى الرغم من أن الإنهيار المالي ضرب أمريكا الشمالية وأوروبا بجدية أكثر من أجزاء أخرى من العالم، فإن الطريقة التي تفاعلت بها الأسواق المالية في الأجزاء الأخرى من العالم مع التغييرات كانت متزامنة إلى درجة مذهلة.

من الناحية الأخرى كانت أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ نتاج آليات ثابتة نسبياً للإقتصاد السياسي الدولي والإختيارات السياسية ذات الصلة. فالإقتصاد العالمي يتألف من دول هي نفسها تعمل في الأنشطة المالية وتمنح قروضاً وتأخذها. وتعتمد حالتها المالية الآنية على ميزان (او عدم توازن) الحسابات الجارية وحسابات رأس المال. فمنذ ١٩٧١– ١٩٧٣ اصبحت العملات عائمة، وسوق القطع الأجنبي نمت بحيث أصبحت جزءاً أساسياً من النظام المالي العالمي. فعودة التمويل العالمي إلى الظهورقد عنى في الواقع عودة بعض السمات الرئيسية الخاصة بقاعدة الذهب وعصر المالية العالية – عصر ١٨٧٠– ١٩١٤ – مما يشمل تكاملا غير مسبوق وسرعة متزايدة في التقلب.

من وجهة النظر السياسية الدولية، عاد التمويل العالمي إلى الظهور كرد فعل للضعف النسبي لمقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنافسة، بينما كان البريطانيون أيضاً تواقين لإستعادة التفوق السابق لمدينة لندن. فنظام ما بعد بريتون وودز منح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية الكثير من النفوذ، وكذلك الأسواق المالية الأنجلو – أمريكية والعاملين من خلالها (حاولت دول أخرى جراء ذلك جني فوائد[٧٣] التمويل العالمي، وذلك بالليونة والإسترخاء في فرض الأنظمة، وأيضاً بإنشاء مراكز عبر الشاطيء ومراكز ملاذ من الضرائب). بيد أن مكانة الدولار الأمريكي في الإقتصاد العالمي كانت تحابي بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية. ولفترة طويلة

٧٣) هذه الفوائد، بالطبع، هي فوائد فردية وذات صلة. ولكن من وجهة نظر نمو الإقتصاد العالمي ككل، ومن منظور اقتصاد سياسي عالمي مستدام بشكل كاف وعادل، كانت تأثيرات الممولنة وسيطرة التمويل العالمي إشكالية. وقد تم خلق إطار ترتيبات مؤسساتية على نطاق العالم، يحول، ضمن أمور أخرى، دون التحول إلى طور صعود حقيقي جديد في اقتصاد العالم. ومع نهوض المالية العالمية، فإن النمو بالنسبة للفرد قد هبط، وتمت إعادة توزيع الثروة لصالح الأغنياء؛ كما تم عمل القليل لضمان الإستدامة الإيكولوجية.

بعد ١٩٧١– ١٩٧٣ (وربما تكون هذه الفترة قد انتهت الآن في ٢٠٠٩) كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع **بسيادة أكبر** في سياستها الإقتصادية.

يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل تمويل عجزها بالدولار وبشهادات "إني مدين لك" (IOU)، ويمكنها لوحدها من الحكومات ، أن تحرِّك سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأخرى دون أن تعاني من عواقب اقتصادية قد تواجه دولا أخرى تحاول فعل الشيء ذاته. ولكن هناك حدود أيضاً لمستوى مديونية الولايات المتحدة الأمريكية. فمع ظهور اليورو ونهوض الصين انعكس عدم التوازن المستمر في تغيُّر مستويات الثقة وأسعار الصرف. ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين أخذت الصين تُراكم جزءاً متزايداً من الفائض العالمي في إحتياطياتها الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح اليورو منذ إطلاقه في تسعينيات القرن العشرين، ثاني أكثر عملة يتم الإحتفاظ بها كعملة إحتياطية دولية، بعد الدولار الأمريكي، وأصبح بذلك يشكل بديلاً للدولار (مهما كان ضعف اليورو وتناقض قاعدته السياسية – الإقتصادية). لقد تخطى اليورو الدولار فيما يتعلق بالقيمة المجتمعة للنقد المتداول (أكثر من ٦١٠ مليار يورو متداول في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ الذي يعادل ٨٠٢ مليار دولار بسعر الصرف في ذلك الو قت).

من وجهة نظر عالمية، لقد تم إغلاق نظام سعر الصرف. فإرتفاع أو هبوط أية قيمة محددة هو دائم الإرتباط بقيمة العملات الأخرى. وبشكل عام، فإن النظام هو ما مجموعه صفر تقريبا: التغييرات في الأسعار تلغي بعضها البعض. وحيث واجهت جميع الدول (بما في ذلك الإتحاد الأوروبي) بشكل متزامن أزمة بنكية ، فجرها انهيار فقاعة سوق الإسكان والإنهيار في قيمة الأسهم، لم تشمل الأزمة على الأرجح أية مشاكل حادة في أسواق القطع الأجنبي. ولكن مع ذلك كانت هناك تحركات كثيرة وسريعة في أسواق القطع الأجنبي قبل أزمة ٢٠٠٨– ٢٠٠٩. وأثرت تلك التحركات على مكانة الدولار الأمريكي، التي تعتمد إلى حد كبير على قرارات سياسية لمختلف البنوك المركزية والحكومات، بالإضافة إلى قرارات خاصة، ولا سيما قرارات مستثمرين آسيويين. في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ ، كان سعر صرف اليورو/ الدولار ١ر٢٢، ومستقر فوق

١٫٣٤ في أيار/ مايو ٢٠٠٧، و ١٫٤١ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، و١٫٤٩ بعد عام من ذلك. وبين الصعود والهبوط كان التوجه بشكل عام هو نحو الصعود.

كانت الصين وبلدان آسيوية أخرى تصدر رأس المال الفائض لديها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تجعل من الممكن إبقاء سعر الفائدة متدنياً على الرغم من كون نسب التوفير متدنية وفي هبوط. وجود المولنة وتحويل الأصول إلى أوراق مالية للتسويق، وبناء الدعم من خلال الإبتكارات المالية والمؤسسات المالية غير البنكية، كان ظرفاً مُمَكناً ومساعداً خلال فقاعة سوق الإسكان، وما زال يسمح بوجود سعر فائدة متدن في النصف الأول من العام ٢٠٠٩. ومن وجهة نظر العديد من البنوك المركزية إن القرار بالإحتفاظ بالدولار في احتياطياتهم يقوم على قيامهم بموازنة اعتمادهم على اسواق الإستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية مع التحوط ضد الأخطار التي تحتويها أية عملة، بما في ذلك الدولار الأمريكي، ومنافسه وبديله الرئيسي اليورو. لم تكن الصين مستعدة للمجازفة بنشوب نزاع تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية (أو مع الإتحاد الأوروبي)، أو احتمال أن تعاني من مشكلة مهمة منهجية من خلال انهيار الدولار، وبالتالي انهيار قيمة ما تملكه من عملات أجنبية وسندات. ولكن مع نمو القدرة الفائضة وازدياد المشاكل الإقتصادية الداخلية يشعر زعماء الدولة الصينية بالإغراء لتصدير مشاكل الصين الإقتصادية إلى الخارج، بما في ذلك مساعدة تخفيض قيمة الرينمينبي. ويعزز هذا الإغراء الأمثلة الماضية الخاصة بالتصرفات التفردية للولايات المتحدة الأمريكية.

القضية هي أن الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩، تسبب فيها إلى درجة كبيرة عدم تَعَلُّم الدروس واستنتاجها من ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، وأيضاً المحاولات القصيرة النظر من لاعبي الدولة المختلفين لإستخدام الخيارات التي يوفرها النظام المالي العالمي لفائدتهم الضيقة القصيرة الأمد. ومع تورط الدول بالأسواق الحرة للمالية العالمية، ومع وجود تناوب بين الدول في المنافسة النسبية والإستقرار المالي، وجد المنظمون وصناع القوانين من الصعب جداً السيطرة على النظام في تناغم وانسجام. إن هناك افتقار واضح للغاية لحكومة رشيدة في العلاقات النقدية والمالية الدولية. فالحد

الأدنى من متطلبات رأس المال لإتفاقيات بازل واحد وبازل اثنين[٧٤]، على سبيل المثال، قد عادلتها بسهولة الإبتكارات المالية التي سمحت بها، وحتى شجعتها السلطات.

شكل الأشياء القادمة

هل ستبلغ التجارب السلبية من الأزمة حد توليد زخم جديد للقيام بإصلاحات أنظمة ومؤسسات رئيسية ؟ أو أن الدرس الرئيسي سيكون فقط أن بعض التفصيلات في الحكومة كانت حلقة ضعيفة في السلسلة : "أصلحوا تلك التفصيلات وستكون الرأسمالية في حالة رائعة". إنني أؤكد أن من المحتمل أن يكون الأمر كذلك إذا (أ) بقيت ذروة نسبة النمو العالمي لدخل الفرد الحقيقي السلبي في المعدل عند المستوى السنوي الذي لا يزيد عن اثنين في المائة تقريباً؛ و(ب) إذا أمكن الآن احتواء الأزمة وبدأ الإنتعاش بحلول العام ٢٠١٠، أو ٢٠١٠– ٢٠١١ كحد أقصى سنشهد جولة أخرى من إصلاحات الأعمال (البيزنيس) "كالمعتاد" النيوليبرالية والتكنيكية.

إن الفكرة الوهمية حول إمكانية الأسواق المالية عمل ثروة من لا شيء قد تعرَّضت لنكسة كبيرة، ولكن ذاكرة الناس قصيرة، وعقولهم مفتوحة للتلاعب، بالأخص من قبل وسال الإعلام العالمية. رغم ذلك، هنالك بعض البوادر التي تشير إلى التَعلُّم التدريجي في قمة النظام المالي. ولعل الأهم هو أدير تيرنر، رئيس سلطة الخدمات المالية، التي مقرها في لندن، فقد اقترح في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ إجراءات بعيدة المدى ابتداءاً من فرض ضريبة على الصفقات المالية الشاملة إلى أنظمة مختلفة جديدة للحد من التدفقات ومن سلطة الأسواق المالية العالمية. جرت مناقشة هذه المقترحات في اجتماع للعشرين الكبار بتاريخ ٢٤– ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وجرى تخويل صندوق النقد الدولي إعداد تقرير حول الآليات لإجتماع القمة التالي من أجل جعل "الصناعة المالية" "مساهمة عادلة وكبيرة نحو تحمل أعباء مرتبطة بتدخلات الحكومة لإصلاح النظام

٧٤) **اتفاقيات بازل واحد وبازل اثنين:** هي اتفاقيات عالمية لتنظيم الإشراف على البنوك في العالم، جرت في إطار لجنة بازل للإشراف على البنوك. وتضم اللجنة، منذ العام ٢٠٠٩، أقتصاديين من الدول العشرين الكبيرة بالإضافة إلى لكسمبورج وإسبانيا، وممثلين عن بنوك محلية في هونج كونج وسنغافورة. تقدم اللجنة توصيات، وليس لديها أية سلطة لتطبيق تلك التوصيات – **المترجم**

البنكي". سنرى ماذا سينجم عن التقرير، ولكن الأمور المشوقة أيضاً هي اقتراحات الصينيين الخاصة بزيادة استخدام حقوق السحب الخاصة، أو حتى خلق عملة إحتياطية عالمية. هذه اقتراحات لتقوية المؤسسات القائمة أو لخلق مؤسسات جديدة مشتركة كسبيل للتغلب على التناقضات بين العقلانية الفردية والمشتركة في النظام الدولي للدول. :

> "العملة الإحتياطية الدولية يجب أن تكون أولاً مستندة إلى دعامة مستقرة، ويجري إصدارها وفق مجموعة قواعد واضحة، وذلك لضمان عرض مُنَظَّم؛ ثانياً، يجب أن يكون عرضها مرناً بما فيه الكفاية ليتيح التعديل في الوقت المناسب وفق الطلب المتغيِّر؛ وثالثاً يجب أن تكون هكذا تعديلات منفصلة عن الظروف الإقتصادية والمصالح السيادية لأي بلد من البلدان" (إقتراح الصين في ٢٠٠٩)

رغم مؤشرات التَعَلُّم التدريجي هذه، فإن هياكل الإقتصاد السياسي العالمي ما زالت متماسكة في غالبيتها مع بداية العام ٢٠١٠. يلوح في الأفق انتعاش غامض. لذا، يبدو أنه من المحتمل بعد حدوث انتعاش إقتصادي جزئي، سيعود العديد من الحكومات والبنوك المركزية وشركات وسائل الإعلام وغيرها من الهيئات الرسمية إلى تفاؤلهم الرسمي، الذي يستند إلى النظرية النيوكلاسيكية القياسية، حتى وإن كان قد جرى تعديلها أو تقييدها بشكل بسيط. يمكن لمجمل المنظمين وصناع القوانين، في مثل هذه الظروف، أن يواصلوا اتباع التنافسية النسبية بين الدول على حساب الإستقرار لفترة طويلة والتنمية المشتركة، وذلك لأنهم لا يرون أيضاً أي بديل آخر.

وكما حاجج سوروس فإن الأزمات الدورية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين كانت جزءاً من عملية انتعاش – انهيار أكبر. إذاً "الإنتعاش الذي يتبعه سيناريو الأعمال كالمعتاد النيوليبرالي، يثبت صحته، فإن الفقاعة الضخمة الضمنية التي دامت حتى الآن ثلاثة عقود، ستستمر في النمو، وتُجمِّع تدريجياً الظروف لوقوع إنهيار أكبر على الأرجح في أواخر فترة ٢٠١٠، وفي الحد الأقصى في أوائل عشرينيات القرن الحادي والعشرين. إن الأزمة الجارية قد تكون أكثر قوة وعالمية من أي من الأزمات

السابقة، ولكن سيُنظر إليها عند استعادة الأحداث والتأمل فيها بأنها أقل خطورة من الأزمة الرئيسية التالية التي ستضرب على الأرجح في العام ٢٠٢٠.

مع ذلك فإنه في السيناريو غير المحتمل – رغم أنه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ ما زال ممكناً – إذا أثبتت الأزمة الراهنة أنها أعمق وأطول ، من المحتمل أن يحدث شيئان:

- سيصبح ميل الدول إلى سياسة أحادية الجانب وقصيرة النظر أقوى، وسيعزز المنافسة النيو إمبريالية الجارية على الموارد والأسواق، وسيُسرِّع سباق التسلح الجاري؛
- ستصبح المطالبة بإصلاحات عالمية أقوى وأكثر راديكالية ، وربما تشمل المطالبة بإصلاحات تنظيمية ومؤسساتية.

إن هذا يعني جدالية بين اتجاهين متعارضين: (١) اتجاه عام نحو تكرار أخطاء عقدي ١٨٧١– ١٩١٤، وعشرينيات القرن العشرين؛ (٢) توجه نحو تصور أخلاقي– سياسي عالمي – من خلالل تَعَلُّم النُخَب وأنشطة الحركات – يُركِّز على الإستدامة العالمية والعدالة والديمقراطية. التوجه إلى السياسات الأحادية الجانب والتي تخدم الذات لها علاقة أيضاً بدور الدولار الأمريكي في الإقتصاد العالمي. إن من الممكن أن يتم الوصول إلى نقطة تحول بالنسبة للدولار الأمريكي في علاقته بالعملات الرئيسية الأخرى، رغم التعاون الذي يتسم بالحساسية بين البنوك المركزية وعزمهم على تنويع الإحتياطيات بحذر، ورغم محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإستخدام الدعم السياسي– العسكري في الدفاع عن مكانة الدولار كالعملة الرئيسية في الإقتصاد العالمي (لقد تمت تقوية الدولار الأمريكي واليورو والين في المعاني الحقيقية الفعالة مقابل العملات الأخرى، وذلك لأسباب تتعلق بالأمان وعودة التحَيُّز الوطني) وسيشكل انهيار الدولار الأمريكي أزمة عملات عالمية وستكون له أيضاً عواقب بعيدة الغور بالنسبة للأمن والسلام العالميين.

في الوقت ذاته، إذا أثبت الإنكماش في العالم بأسره بعد انهيار ٢٠٠٨– ٢٠٠٩

أنه عميق أو طويل الأمد بشكل خاص ، وحدث هبوط في ٢٠١٠– ٢٠١١ ، فإن الدعوات لإجراء إصلاحات جوهرية ستصبح أقوى. ستنشأ حركات عالمية وأحزاب ، وستعيد بعض الأحزاب القائمة كتابة برامجها. وإذا تحققت المنحنيات الأساسية لهذا السيناريو الفرعي غير المحتمل وهي "انكماش عميق تعقبه حالة تسيطر فيها الدعوات لإحداث إصلاحات تحولية (بدلاً من التوجهات نحو الأزمات وكارثة ممكنة) ، وإذا ساد التَعَلُّم المهم ونشأت حركات إصلاح ، سنشهد إصلاحات تنظيمية ومؤسساتية بعيدة الغور خلال مسيرة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أنه في بعض أبعاد الحكومة قد تستمر الحقبة النيوليبرالية إلى جزء مهم من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وربما إلى ما بعد من زاوية الأفق العالمي ، فإنها ستكون خاضعة على نحو أكبر للأنظمة وإلى شكل نيوليبرالية أكثر تنظيماُ.

كيف سيبدومستقبل العالم مع حدوث السيناريو الأكثر احتمالاً ، سيناريو الإنتعاش الذي يعقبه وضع "الأعمال كالمعتاد" النيوليبرالي ؟ ستظل بقايا التَعَلُّم المشترك في مكانها مثل الأنظمة المالية الجديدة ، وربما حتى ضريبة على الصفقات المالية عبر الحدود. ومع ذلك فإن تجدد العودة لاحقاً إلى التفاؤل الرسمي يعني جولة جديدة من توسيع الإئتمان والمضاعفة المالية ، بينما في غالبية أبعاد السياسة ستستمر النيوليبرالية بكامل قوتها في غالبية البلدان. وفي الفترة القصيرة اللاحقة سيكون النمو الإقتصادي غير مستقيم ومتقطع وغامض المعالم. وسيكون النمو ككل بطيء بسبب ، إلى حد كبير ، عدم الإستقرار المالي وإجمالي الطلب العالمي غير الكافي ، والنتائج الفرعية للنيوليبرالية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة. بالإضافة إلى ذلك ، أصبحت الحدود المادية والإيكولوجية والإجتماعية للنمو الإقتصادي بحساب صفقات السوق واضحة. سيتم الوصول إلى ذروة إنتاج البترول قبل العام ٢٠٢٠ ، حينما يصبح التأثير المباشر وغير المباشر للإنحباس الحراري في العالم ملموساً.

ستسفر الفقاعة الضخمة عن أكبر انهيار مالي حتى الآن في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (أو في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين) ، وسيعقبه انكماش عالمي عميق. وسيجرى إضعاف الدول أيضاً من خلال انغماسها في الدين ،

ولن تتمكن من تكرار النجاح الهش الذي حدث في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩. وستأتي ردود الفعل البعيدة الغور من تلك الأجيال التي هي صغيرة جداً وليس لديها تجارب مع حقبة بريتون وودز، أو حقبة الحرب الباردة، أي أولئك الذين ولدوا في منتصف سبعينيات القرن العشرين وما بعد. فهذه الأجيال ستكون قد شاهدت فقط الحقبة النيوليبرالية، وستُحَوِّل إحباطاتها وانتقاداتها الأخلاقية بشكل متزايد ضد طقوس فوائد الأسواق الحرة والمنافسة الفارغة، ولكن الكثير يعتمد على إدراكها وفهمها للعمليات. فتجارب فترة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين قد تكون كافية لإزالة العقبات من الطريق إلى بناء المؤسسات المشتركة من أجل التغلب على المغالطات والتناقضات بين العقلانية الفردية والمشتركة؛ ومع ذلك قد يكون هناك المزيد من المعاناة أمامنا.

في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سيؤدي الإنهيار المالي والإنكماش العميق اللاحق إلى تكثيف الجدلية بين النزعات المتعارضة، نزعات التَعلُّم الباثولوجي والتَعلُّم التقدمي. فالمؤسسات الكينزية الخضراء العالمية والمسؤولة ديمقراطياً ستضع القرن الحادي والعشرين على طريق أكثر صحية من الطريق الحالي. ولكن حتى لو تسود أشكال التعلُّم الباثولوجي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لن يكون ممكناً تفادي التغييرات. وهكذا، فإن من المحتمل أن يصل عصر النيوليبرالية إلى نهايته في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، بعد أن يكون قد دام نحو نصف قرن.

عواقب الأنظمة العالمية لأزمة لاعقلانية:
دراسة "أرواح الحيوانات" و"الإمتلاء بالحيوية" الزائدة

جراهام ف. تومسون

الجامعة المفتوحة ومدرسة كوبنهاجن للأعمال

الخلاصة: ماذا يعني أن تصف النظام المالي بأنه "لا عقلاني" ؟ وما هي تأثيرات الأنظمة العالمية وعواقبها بالنسبة للنظام العالمي لو كان "لا عقلانياً" بالكلية ؟هذه هي القضايا التي ستجري دراستها في هذا المقال. يباشر المقال بدراسة طبيعة كل من النظام المالي والنماذج الإقتصادية المنتشرة لوضع أسعار للمنتجات الرئيسية التي تجري التجارة بها في إطار النظام، مثل الخيارات، والمشتقات وإلتزامات الديون ذات الضمانات ألإضافية. يجري تفحص الفرضيات الكامنة المرتبطة بهذه النماذج الإقتصادية، وكذلك فشل الأسواق في تتبع الأخطار التي جرى تقييمها. ثم ينتقل المقال لاستعراض عدة معالجات بديلة وراديكالية تلفت الإنتباه إلى الطبيعة اللاعقلانية المحتملة في الأسواق واتخاذ القرارات في المجال المالي، مثل "الإمتلاء بالحيوية الزائدة" و "أرواح الحيوانات". وأخيراً يُقيّم المقال عواقب مثل هذا التحليل بالنسبة للتنظيم وفرض الأنظمة. ثمة إدعاء رئيسي وهو أنه قد يكون من الأفيد، على الأرجح، اعتبار أن النظام المالي يعمل بطريقة مشابهة للكوارث الطبيعية ، مثل الزلازل، والتسونامي والبراكين. لذا فإن تخطيط الكوارث الطبيعية هو مصدر فكري يجب اللجوء إليه

لإدارة وتنظيم النظام المالي. وهذا يرتبط بشكل مباشر بقضية "اللاعقلانية" في شكلها الوجودي كما أبرزتها الأدبيات الفلسفية الراديكالية. وبالتالي، فإنه يجري اقتراح إطار جديد كلية ومختلفاً لدراسة الأنظمة المالية، يختلف عن التأكيد الحالي على المبادرات العقلانية من أعلى إلى أسفل التي تنبثق عن مركز عالمي حذر مثل بنك التسويات الدولية أو منتدى الإستقرار المالي التابع لصندوق النقد الدولي أو العشرين الكبار.

"لا شيء يُسَكِّن عقلانياً أكثر من جرعات كبيرة من الأموال التي تأتي دون جهد."

(وارن بوفيت، مدير شركة بركشاير هاثاواي)

"عندما يصل الأمر إلى المشكلة التي من صنع البشر، مشكلة الإنكماش والركود، يتعين على الإقتصاديين أن يتخلوا عن الحل الصافي ولكن الخاطيء، الذي يفترض أن الجميع عقلانيون وأن الأسواق تعمل بشكل ممتاز."

(بول كروجمان، الحائز على جائزة نوبل في العام ٢٠٠٨)

المقدمة

أخذت تظهر تفسيرات عديدة للأزمة المالية في ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ ولِما يجب عمله بشأنها. عموماَ، قدَّم هذه التفسيرات الإقتصاد التقليدي الذي استعاد بشكل سريع الكثير من هدوئه التحليلي (على الرغم من التحذيرات من أشخاص من أمثال كروجمان، الذي أتينا على ذكره آنفاً) وعلى الرغم من عيوبه الكثيرة أثناء المسيرة التي أدَّت إلى الأزمة. إن السمة التي ستؤثر أكثر من سواها في القاريء فيما يتعلق بهذه الروايات التقليدية هي الفرضية الضمنية بأن الأزمة يمكن تفسيرها – وإصلاحها ووضعها على الطريق الصحيح – بالفرضيات وصناعة السياسة العقلانية المعتادة للتحليل الإقتصادي التقليدي (مثل تحقيق

الحد الأقصى من المنفعة، والتوقعات العقلانية وأطروحة السوق الكفؤ).[٧٥] كانت الأزمة من هذا المنظور مجرد خطأ عرضي. هنالك بعض الإستثناءات بالطبع. لقد أتاحت الأزمة مجالاً لمعالجات غير تقليدية كي تجري دراستها بجدية أكثر، ووفرت لها صوتاً، كانت، لولا تلك المعالجات لما توفر لها ذلك. فالمدرسة السلوكية، على سبيل المثال، كان لديها "أزمة حسنة" نسبياً، وعاد كينز ومنسكي مرة أخرى إلى واجهة الإستحسان وألى شاشة الرادار الفكري، أو هكذا يبدو.

بالإضافة إلى ذلك أتاحت الأزمة للصحفيين المتخصصين في شؤون المال فرصة قد تكون غير متوقعة ليعرضوا مهاراتهم في الحديث عن الأزمة من زاوايا مختلفة. وفي الواقع، فإن روايات هؤلاء الصحفيين هي التي خرجت بقوة عن الإطار التحليلي للإقتصاد التقليدي وفرضياته العقلانية، لتتبنى موقفاً أكثر لا أرثوذكسية في محاولة للكشف عن كل من نواقص النماذج الإقتصادية التقليدية والطريق المحتمل للتقدم إلى الأمام بمعنى الإصلاح التنظيمي المعقول.

إن هذا المقال يقبل التحدي لتقييم تحليلي لأسباب الأزمة المرتبطة بهذه النماذج الإقتصادية، ويُقدِّم مفهوماً بديلاً لعمل النظام المالي، ويتتبع عواقب هذا التحليل لتحديد معالم نهج للتنظيم يمكن أن يُقام على المستوى العالمي يختلف عن وصفات السياسة الراهنة. ويفعل ذلك في ثلاث مراحل.

أولا، إنه يتفحص الفرضية الكامنة للنماذج المستخدمة في تحديد سعر الأدوات المالية – بالأخص عقود الخيار، والمشتقات وإلتزامات الديون ذات الضمانات الإضافية التي مثَّلَت الإبتكارات المالية الرئيسية خلال الثلاثين عاماً الأخيرة.[٧٦] يكمن في قلب هذه النماذج سلسلة من الفرضيات العقلانية المفرطة التي أثبتت باستمرار أنها غير مناسبة لمهمة تقييم الأخطار المرتبطة بتلك الأسواق بشكل فعال. وقد قيل أن هذه الأخطاء كانت

٧٥) يمثل وودفورد الرضا عن الذات في إطار الفكر الأرثوذكسي الذي يقول إن هناك الآن اتفاق عام بين الإقتصاديين الكليين بأن نماذج التوازن العام الديناميكية أصبحت القاعدة المقبولة.

٧٦) إن هدف النقد هنا هو ليس الإقتصاد النيوكلاسيكي ككل، بل فقط تلك النماذج الخاصة بتحديد أسعار المنتج المالي التي كانت في واجهة الأندفاع الأخير في مُولنة النشاط الإقتصادي.

عنصراً رئيسياً في تطور الأزمة – في الواقع ، كانت مسؤولة بشكل مركزي عن طابعه الكارثي .

ثانياً ، يتفحص المقال عدة مصطلحات مركزية كانت مرتبطة بالوصف غير الأرثوذكسي للأزمة . ومن بين أهمها فكرة أن النظام المالي تُسَيِّره "أرواح حيوانية" و "امتلاء زائد بالحيوية" ، بدلاً من منطق عقلاني يحسب الأمور . إن هاتين الفئتين تبدوان كجزء من إطار مصطلحات بديلة لوصف النظام المالي وتطرحان السؤال إن كان النظام هو نظام وجودي أكثر مما اُعتُبِر حتى الآن . والهدف هو تحديد مصادر الأرواح الحيوانية والحيوية الزائدة هذه في سياق إطار مفاهيمي راديكالي بديل لصناعة القرارات المالية .

يدرس المقال بعد تفحص هذه المصطلحات عواقب التنظيم العالمي . إذا كان النظام المالي ، في الواقع ، فوضويا وكارثياً كما يقول التحليل السابق ، فما الذي يمكن عمله من حيث التنظيم ، وإذا كان النظام المالي يميل بشكل مزمن ومتأصل إلى الفقاعات ، وخطط بونزي ، والإنحياز إلى صاحب الحظ الأوفر ، وسلوك القطيع ، و"التنصت" ، وتبني أدوات مالية غريبة لا يفهم عواقبها أحد بالمطلق ، هذا إن فهم ؟ الجزء الرئيسي الأخير من المقال يدرس العواقب المسلكية والتنظيمية لفهم النظام المالي على أنه مصاب بفيروس بدلاً من أن يعمل كآلة . إن هذا ينظر إلى النظام المالي على أنه عرضة لأحداث شبيهة بتسونامي ، بإعصار أو زلزال؛ عرضة لكوارث طبيعية مأساوية لا يمكن التنبؤ بها كلية أو بشكل محسوب بدقة ، ولكن يبدو أنها عرضة حتماً لإعادة الظهور بشكل أو بآخر . إذا كان النظام "لا عقلاني" بالمطلق فلماذا يجب أن يكون للجولة الأخرى من الوصفات السياسية العقلانية من اعلى إلى أسفل التي تجري على المستوى العالمي ، أي تأثير إيجابي طويل الأمد ؟

المصطلحات العقلانية لخيارات صناعة النماذج والمشتقات وإلتزامات الديون ذات الضمانات الإضافية

إن أي شخص يرغب في تقييم وفهم مجال وتعقيد الآليات المالية الحديثة مثل الخيارات والمشتقات والمبادلات والعمليات الآجلة وغيرها ، يمكنه أن يفعل ما هو أسوأ

من الرجوع إلى دراسة ساتياجيت داس الضخمة المؤلفة من أربعة مجلدات. إنها تُمثِّل على الأرجح النقطة العليا من كتب التوجيه والتعليم التي تتعاطى مع كيفية ممارسة لعبة "الهندسة المالية". إنه ليس كتاباً للقاريء العادي – بل موجه إلى الأكاديميين والمحترفين – وحتى هؤلاء سيجدون أنفسهم ربما مذهولين من مجرد حجم وتفاصيل وعدد الآلات الجديدة الغريبة التي تم اختراعها خلال السنوات الأخيرة. (توسع الكتاب من ثلاثة مجلدات وثلاثة آلاف صفحة في الطبعة الثانية في العام ٢٠٠٤ إلى أربعة مجلدات تحتوي على ٤٧٠٠ صفحة في الطبعة الثالثة في العام ٢٠٠٦)[٧٧]. ليس ثمة ما يثير الدهشة في أن المسؤولين عن إدارة وتنظيم الأخطار المتعلقة بكل هذه التطورات الجديدة كانوا مرتبكين ومذهولين بالكامل من مهمتهم. ولكن ما يتحاشاه هذا الكتاب (والمنتجات المماثلة) هو أية دراسة جدية للفرضيات الضمنية الخاصة بالنماذج التي يُعدها ويطرحها. والحجة هي أن هذه النماذج لا تقترب أبداً من مواجهة إحتمال كون النظام المالي هو نظام "وجودي".[٧٨] فإذا كانت سمات النظام المالي "لا عقلانية" بالمطلق بعد الوصول إلى حد معين من النشاط – لكونها مدفوعة بـ"حيوية مفرطة" و"أرواح حيوانية" و"تأثيرات الإنحياز إلى من لديه النصيب الأوفر"، و"الفقاعات"، وخطط بونزي، وتكنولوجيات غريبة تحسب الأمور، وأمثالها – عندئذ يجب علينا أن نُعِد أنفسنا للأزمة التالية بطريقة مختلفة كلياً عما يجري الآن، لأن أزمة ستقع. وفي الوقت الذي يعترف فيه الإقتصاد (ما بعد) الكينزي ببعض هذه السمات الخاصة بالنظام المالي، فإنه ما زال يتمسك بموقف عقلاني ضمني من قبل الفاعلين الإقتصاديين، ومن ثم يكون من الممكن حدوث ردود فعل محسوبة على اللا عقلانية المؤقتة. وتقترب المدرسة السلوكية أكثر من غيرها من الإعتراف بالطبيعة الوجودية الضمنية للنظام المالي وأحداث أزماته، ولكنها لم تطور حتى الآن رداً على ذلك على شكل حكومي أو مبادرات تنظيمية.

---

٧٧) كان هناك في العام ٢٠٠٠، ١٠٤ ألف فئة من الخيارات يجري تداولها في بورصة شيكاغو للخيارات.

٧٨) وُضِع مصطلح وجودي بين علامتي اقتباس للإشارة إلى طابع وصفي مختصر. وسيجري لاحقاً تفسير ما يعنيه ذلك.. ولكن كوصف مختصر يُراد به الإشارة إلى أن النظام يفتقر إلى هدف عام ومعنى وإضفاء شرعية، مما يؤدي إلى نوع من القلق، وفقدان الإتجاه والتشوش أمام العشوائية والسخف وسرعة حركة الأحداث.

الخيارات والمشتقات

يحتاج المرء لتفحص هذه الفرضية للعودة إلى مقالات الأسماء المؤسِّسَة في لعبة الخيارات المالية والمشتقات مثل روبرت س. مرتون، وفيشر بلاك ومايرون شولس، أو إلى واحد أو آخر من المعلقين الإنتقاديين مثل ماكنزي، أو إلى تقريظات أخرى مثل تقريظات مرهلينج. إننا لا نتعرض هنا إلى أي من هذه الفرضيات بإسهاب، بل ننتقد أهم بعضها من أجل تتبع الفرضيات المفاهيمية الأساسية التي تكمن وراء نتائج تحديد أسعار الخيارات.

إننا نبدأ بالمقال الشهير لبلاك وشولس في العام ١٩٧٣. إن هذا النموذج لسوق الخيارات للإستثمار في الأسهم العادية يطرح الفرضيات الصريحة التالية:

(١) من الممكن الإستدانة والإقراض نقداً بسعر فائدة ثابت خالياً من الأخطار والمجازفة؛

(٢) السعر يتبع حركة "براونية" هندسية [٧٩] مع إنجراف دائم وتذبذب دائم أيضاً؛

(٣) ليس هناك تكاليف صفقات؛

(٤) لا يدفع السهم أية أرباح؛

(٥) جميع الأوراق المالية قابلة للقِسمَة الكاملة؛

(٦) لا توجد أية قيود على البيع على المكشوف.

وبينما أدت التطورات اللاحقة إلى التراخي في العديد من هذه الفرضيات – والتي سنناقش لاحقاً بعضاً من هذه التطورات – فإن نموذج بلاك – شولس أصبح علامة الإهتداء فيما يتعلق بالتجارة بالخيارات والمشتقات. [٨٠] وفي الوقت الذي تبدو فيه

---

٧٩) **حركة «براونية « هندسية (Geometric Brownian Motion)** حركة في علم الرياضيات لها تطبيقات عديدة في العالم الحقيقي؛ سميت "براونية" نسبة إلى مكتشفها عالم النباتات روبرت براون الذي لاحظها خلال تجاربه في مجال الفيزياء. غالباً ما يأتي المرء على ذكرها عند وصف تذبذبات أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية ؛ وهي تعني "تذبذبات ذات احتمالات توزع عشوائي، أو نمط يمكن تحليله إحصائياً، ولكن لا يمكن التنبؤ به بدقة" – **المترجم**

٨٠) إنني أركِّز هنا على بلاك – شولس بينما النموذج الكلاسيكي غالباً ما يُشار إليه على أنه نموذج بلاك – شولس –

التطورات اللاحقة بأنها ربما حلَّت العديد من المشاكل المرتبطة بالنموذج، فإنني أقول بأن الأمور ليست واضحة كما يبدو لأول وهلة. إنني أُركِّز على قضية الحراك وسرعة التقلب، بما أن هذه القضية هي عنصر رئيسي في النموذج وفي الأسواق التي تسعى إلى فهمها.[٨١]

يَفتَرض النموذج الأساسي وجود **سرعة تقلب دائمة**، كما أشرنا آنفاً. وكرد على الإنتقاد بأن أمراً كهذا غير واقعي بالمطلق، تقول القصة المعتادة بأن بالإمكان توسيع النموذج بحيث يسيطرعلى سرعة التقلبات (وأسعار الفائدة). ويعود جزء من "شعبية" النموذج إلى رؤيته بأنه قوي وحيوي ويمكن تعديله لمعالجة هذه القضايا. على سبيل المثال، يمكن اعتبار سرعة تقلب أسعار الأسهم (وأسعار الفائدة) **كمتغيِّرات**، بدلاً من اعتبارها ثابتة، وبالتالي إضافة مصادر أخطار. وينعكس هذا في تحوط تلك الأمور لتخفيف الخطر الذي تسببه الطبيعة غير الدائمة للمؤشرات. وبدلاً من ذلك، ومن **افتراض** سرعة التقلب مقدماً وحساب الأسعار على أساسها، يمكن استخدام النموذج لحل سرعة التقلب، الأمر الذي يُعطي لسرعة التقلب الضمنية لعقود الخيار بأسعار واردة وخلال آجال معينة وأسعار ممارسة، بحيث يتم تحقيق الإنتقال من مجال الأسعار إلى مجال سرعة التقلب. وبدلاً من وضع أسعار الخيارات بالعملة، بالنسبة للوحدة، يمكن هكذا الحديث بأسعار الخيارات بلغة سرعة التقلب الكامنة، الأمر الذي يؤدي إلى التعامل بسرعة التقلب في أسواق الخيارات. وفي الواقع، هذا هو ما أصبحت عليه التجارة بالخيارات، أي التجارة

ميرتون، وذلك للتأكيد على أهمية مساهمة ميرتون في العام ١٩٧٣، ففي تلك المساهمة عمَّم ميرتون نموذج بلاك– شولس إلى حد ما، وذلك بالجمع بين النوعين الأمريكي والأوروبي من عقود الخيارات، وعالج توزيع أرباح الأسهم قبل نضوج العقد، وأدخل تنوع أسعار الفائدة على العقد. ولكنه – حسب مقدرتي على الحكم – لا يتعامل بشكل مباشر مع القضية الأساسية التي تُعالج، والتي هي حركة أسعار الأصول بأشكالها المختلفة. في الواقع، إنه يُقر بفكرة استقرار تلك الحركة: وعندما يناقش المتغيرات التي يعتمد عليها سعر الخيار، يُعلِّق بالقول: «إنه يعتمد على سعر الفائدة (الأمر الذي تمكن= = = رؤييته ومراقبته) **وإجمالي** الإختلاف في العائد من الأسهم العادية الذي **هو في العادة رقم ثابت**، وبالتالي فإن التقديرات الدقيقة ممكنة من بيانات التسلسل الزمني.

٨١) ثمة اختلاف لا بد أن يتذكره المرء، وهو الإختلاف الواضح بين الأسواق نفسها وتصميم نماذج المنتجات التي يجري تداولها. والقضية الأساسية هي كيفية ارتباط هذين الأمرين (إن كان هناك ارتباط بينهما). وهذا أمر سنناقشه لاحقاً في النص نفسه.

بسرعة التقلب في الأصول، وليس بالأصول بحد ذاتها.

يبدو هذا مريحاً من وجهة النظر الخاصة بكيفية التعامل مع سرعة التقلب في النموذج، ولكن تبقى هناك بعض القضايا الهامة. وثمة فرضية رئيسية أخرى وهي مهما كانت سرعة التقلب التي تُعتبر موجودة في النموذج، فإنها تظل "جبرية". بالتالي هنالك دائماً بعض الزعم بوجود نمط محدد لسرعة التقلب التي يمكن إدماجها عقلانياً في النموذج – إن لم يكن تقريرها "مقدماً"، ومن ثم ليس "تعيينها مسبقاً". لنأخذ فكرة "الحل من أجل سرعة التقلب" في نموذج التطورات اللاحقة. إن هذا الأمر ينطوي على وضع فكرة "سرعة التقلب" الضمنية موضع "التشغيل" – المُعرَّفة كسرعة التشغيل التي عندما يجري استخدامها في نموذج تسعير معين، تسفر عن قيمة نظرية لعقد الخيار تساوي سعر السوق الجاري لعقد الخيار. وبالتالي، فإن سرعة التقلب الضمنية، عند مستوى محدد، تكون إجراء قياس يتطلع إلى المستقبل – إنها تجسد الآن ما يمكن توقعه من المستقبل – وبالتالي فإنها تختلف عن سرعة التقلب التاريخية لأن الأخيرة يجري حسابها من أسعار معروفة سابقاً. ولكن، ومرة أخرى، فإن كل هذا يقوم على توقعات وتطلعات – إنها قائمة على هاجس يتعلق بنمط التقلبات السريعة في المستقبل. تبدو هذه سمة ضرورية لأي نموذج أساسي "لتوقعات عقلانية". ولا يؤدي رد الفعل الأول الذي ذكرناه للتو – اللجوء إلى التحوط – إلى زيادة الثقة بما أن هذا ينقل المشكلة إلى عمليات التحوط التي تتوازى مع المشاكل التي جرى تحديدها.

وثمة طريقة أخرى لمحاولة التعامل مع مشكلة سرعة التقلبات وهي مقاربة الأمر من خلال فكرة سرعة التقلبات العشوائية التوزيع. وفي هذه الحالة فإن سرعة التقلبات الكامنة للأوراق المالية يتم التعامل معها على أنها عملية عشوائية تحكمها "متغيِّرات أساسية مُقرِّرَة" (تُسمى "متغيِّرات حالة") مثل مستوى سعر الأصول الكامنة، ونزعة سرعة تقلبات يمكن التفكير بأنها تلجأ إلى معدل قيمة طويل الأمد. ولكن هنا أيضاً لدينا فرضية ليست مختلفة عن فكرة "سرعة التقلب الدائمة": في هذه الحالة تلجأ سرعة التقلب الكامنة للأوراق المالية إلى معدل قيمة على المدى الطويل ("مستقر"). ويبدو أن لا مفر من ذلك.

وهكذا، تظل المشكلة: يتطلب تسعير عقد الخيار الآن **فرضيات** بشأن مستقبل سرعة التقلبات ، التي، بالطبع قد لا تكون النتيجة الفعلية على الإطلاق. وهنا تكمن المشكلة ، لأننا لا نستطيع على الإطلاق توقع نتيجة التقلبات السريعة للأوراق المالية ، أو أية نتيجة لعقد الخيار نفسه. إننا لن نعرف ما هي التقلبات السريعة **الفعلية** إلاَّ بعد الحدث، إي إلى أن ينضج عقد الخيار. وهذه المشكلة الأساسية سيُعاد إنتاجها في حالة مؤشرات الخيارات التي تصبح واحدة من التطورات الأساسية في الأسواق المالية، بما أن الصياغة الأصلية لنماذج بلاك – شولس تتعامل مع سند واحد. ومرة أخرى فإن سلسلة من الفرضيات غير المختلفة تحتاج لأن يتم عملها هكذا، تلك هي سرعة تقلبات الأوراق المالية الكامنة متخذة شكل سجل عادي – إنها توزيع "جاوسيان"[٨٢].

إذا كانت هذه الفرضيات الضمنية والصريحة المبنية في داخل النماذج، فإن ذلك يُقرر بالطبع نتائج القيمة. ولكن الأحداث الفعلية تدحض باستمرار التنبؤات بما أن الأصول المنفردة هي سريعة التقلب على غير توقع، وسرعة تقلب المؤشرات غير موزعة وفق السجل العادي، لأن المجموعات الفعلية للأحداث غير المتوقعة تشوش ذلك باستمرار. وينجم عن ذلك عاقبتان مهمتان محتملتان لهما أهمية في تفسير – على الأقل إلى حد كبير – أسباب الأزمات المالية الدورية والتوقعات الضرورية بأن المزيد من الأزمات ستظهر في المستقبل إذا استمر الحفاظ على فرضيات هكذا نماذج.

العاقبة الأولى ستكون أن "السعر الصحيح" لعقود الخيارات لا يمكن تحديد قيمتها بشكل سليم قبل نضوجها الفعلي. وهكذا، إذا كانت هذه هي الحالة ، ستكون الأسعار بالضرورة خاطئة إلى حد ما، بما أنه لا يمكن تقريرها "مقدماً". يمكننا فقط ، بأثر رجعي، إعادة بناء الأسعار الصحيحة بعد الحدث، عندما نعرف النمط الفعلي لسرعة التقلب. ومن الواضح أن هذا يخلق "مشكلة" من وجهة نظر الحسابات العقلانية والمحاولات للسيطرة على الأسواق الفعلية. إن مؤشرات السعر هي بالضرورة دائماً

٨٢) **توزيع جاوسيان (Gaussian Distribution)**: هو توزيع عادي للأحداث على شكل جرس، يُفترَض أنه مستقر للغاية، بحيث أنه لا يستطيع أي عنصر منفرد مما يجري قياسه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على المعدل. وهذا ممزوج مع فكرة المسيرة العشوائية؛ كل حدث متحفظ ولا يتأثر بما جرى سابقاً. وهذا المزيج من هاتين السمتين لا يسمح بتنوع قابل للتسلق، أو زيادة نسب الخطأ، الشيء الذي توحي به الفقاعات وسلوك القطيع.

"خاطئة"، وفق بعض المعاني .[٨٣]

ولكن الإمكانية الأخرى هي القول – كما تفعل بعض تلك النظريات التي تؤكد على "أداء" الأسواق، وبالأخص الأسواق المالية – بأن هذه المشكلة "مُقَنَّعة"، أو تصبح فائضة بفعل حقيقة أن الأسعار التي يتم التنبؤ بها وتنجم عن هذه النماذج تصبح هي الأسعار الحقيقية التي تعمل في إطار الأسواق نفسها. **إن النماذج لا تنظم الأسواق التي تخلقها**. وهذ "الحل" المحتمل لمشكلة سرعة التقلب له جاذبيته المعقولة. ورغم كونه جذاباً، فإنه، مع ذلك، يترك النظام المالي حيث كان بالضبط في حالة الإحتمال الأول الذي ناقشناه للتو. إنه "غير محدد وغامض" في وجه عدم التيقن الراديكالي المرتبط بمستقبل سريع التقلب فعلاً. وإذا أخذنا "الأسعار" التي تنجم عن منتوج النماذج من نوع نماذج بلاك– شولس وفق قيمتها الإسمية باعتبارها "الأسعار الفعلية" فإننا لا نزال أسرى – أو "تحت رحمة" – تلك النماذج و"عدم وضوحها" الأساسي. ويصبح النظام المالي تقريباً نظام وجود – بعيداً عن الفهم والمعنى العقلاني .

ما هي الحلول الأخرى الممكنة لهذه المشكلة التي تبدو أنها مشكلة وجود ؟ المعالجة المشوقة – ولكنها في نهاية الأمر خاطئة – هي استخدام صنع النماذج بالمعرفة ونظريات مُركَّبة كطريق لتشغيل المشكلة. يُعلق أورلان آماله على صناعة نماذج عقلانية ذات شكل مختلف: "عقلانية محبة للمحاكاة"، مرتبطة بالتقليد، بحيث يأخذ العاملون في الأسواق في تقليد نظرائهم[٨٤]. هذا يؤدي إلى سلوك القطيع من قبل المشاركين في السوق، وإلى ظهور فقاعات مضاربة في أسعار الأصول. وأيضاً يبدو هذا بديلاً مغرياً لمعالجات "التوقعات العقلانية" التقليدية التي ناقشناها للتو. ولكن تفحصاً دقيقاً لإستراتيجيتها الخاصة بصناعة النماذج يكشف أنها مرة أخرى أسيرة لمجموعة من الفرضيات العقلانية المشابهة – وفعلاً تمكن مقارنتها بشكل مباشر – بالمعالجة التقليدية التي انتقدناها للتو . (هذه الفقاعات التي تولدها التوقعات العقلانية سيطلق عليها اسم **الفقاعات العقلانية**).

٨٣) هذا أمر معقد لأنه عند نقطة «نضوج» عقد الخيار يجب أن يكون سعر العقد صفراً ولكن الأمر الذي تجري الإشارة إليه هنا هو إن المشكلة هي إنهاء عقد الخيار «قبل» النضوج.

٨٤) إن هكذا لجوء إلى مفاهيم المحاكاة العقلانية هو سمة مركزية في بعض المعالجات شبه الماركسية في تفسير الأزمة المالية.

إن المحاكاة والتقليد أمر عقلاني. وهذا ينطبق على محاولة سورنت ذات الصلة لتفسير الأزمة المالية باستخدام آليات التغذية الإرتدادية المعقدة المستقاة من طريقة نظر محددة للكوارث الطبيعية. وحجة سورنت هي أن الإنهيارات المالية هي "أمور بعيدة وغريبة" لها صفاتها الإحصائية. وهذا يخرج عن رؤية نظرية التمويل القياسية القائلة بأن الزيادات الكبيرة في الأسعار هي مجرد أشياء صغيرة قياساً بأمر كبير دون أن تكون لها أية سمات مميِّزة أو سمات يمكن التنبؤ بها. ويعني الطابع الإحصائي المحدد للإنهيارات أنه يجب تحليلها بشكل منفصل عن أية تطورات أخرى في الأسواق، ولكنها تعني أيضاً أنه يمكن تتبعها، وإلى حد ما التنبؤ بها. وقبل الإنهيارات يمكن وصف تحركات السوق تقريباً من خلال عملية تُسمَّى **دورية السجل**. وبكلام عريض دورية السجل هي سلسلة تذبذبات تصبح أسرع فأسرع قبل الإنهيار. ودورية السجل مهمة لأنها، كما يبدو، تظهر فقط على أبواب الإنهيار، وليس في أوقات أخرى؛ وبالتالي، فإن وجودها علامة مهمة على إمكانية قرب حدوث انهيار، ومن ثم يصبح الإنهيار قابلاً للتنبؤ.

ولكن كيف تتم بالضبط صناعة هذا النموذج؟ تكمن الصعوبة في كون سورنت يستخدم وضع "المسيرة العشوائية" القياسية لقياس سرعة التقلب، حتى بعد أن يُبيِّن أن التغييرات الكبيرة في الأسعار تحدث كثيراً للغاية بالنسبة لحركة السوق حتى تكون حقاً عشوائية في وجود معدل عائدات السوق والإنحراف القياسي. هكذا فالمشكلة مع طريقة سورنت هي أنه من المفروض أن الأسعار العشوائية هي علامة على كفاءة السوق – والعشوائية هي إحدى أسس البرهان على استخدام كفاءة السوق – عندما نعرف أن هكذا عشوائية يتم تبيانها بشكل غير واقعي من خلال البرهان التجريبي الذي يُقدِّمَه سورنت. بالإضافة إلى ذلك فإن لسورنت رغبة في الدعوة لفكرة أن الفقاعات المالية، كما جرى تحليلها هنا، قابلة للتنبؤ. ولكنه يستخدم بشكل متسرع نموذجه، نموذج دورة السجل ليقول بأن الإقتصاد العالمي، وكذلك السوق المالية، قد يتوقفا عن النمو، أو ربما يهبطان بشدة في منتصف هذا القرن: نهاية "عصر النمو" ستكون حوالي ٢٠٥٠. إنها في الواقع نبوءة محفوفة بالأخطار، وعلى ما يبدو لقد أخطأ بنحو أربعين عاماً. ويجب أن يقوِّض هذا أية ثقة ممكنة بالسمات التنبؤية لطريقة دورية السجل.

ويرتبط أسلوب سورنت بسمة أخرى من سمات الردود على هذه المصاعب المعترف بها بتحليل سرعة التقلب التقليدي. وهذا لإعادة التفكير بأن العشوائية (وسرعة التقلبات) هي "متوحشة" و"تلقائية"، وبالتالي ليست "معتدلة" وعادية. إن أول من جاء بها هو بنويت ماندلبروت، وشكَّلَت إحدى الأسس لفكرة "الفوضى" كإطار لصناعة النماذج للنظام المالي المرتبط بتكرر تغييرات عديدة غالباً لا تكون متوقعة. ولكن كما أثبت ماكنزي، فقد تجاهل التحليل الإقتصادي التقليدي ومصممو نماذج تسعير عقود الخيارات، هذا الأسلوب إلى حد كبير. ولكنه، مع ذلك، يشكل الأساس لتحليل "الأخطار الطبيعية". وهو أمر سنعود إليه بعد لحظات.

إلتزامات الديون بضمانات إضافية

الأداة الأخيرة التي تجب دراستها هي التزامات الديون بضمانات إضافية[٨٥] التي تُعرف باللغة الإنجليزية بـ Collateralized Debt Obligations (CDOs) التي تكمن في جوهرها قضية الإرتباط الصعبة. فالإرتباط الواطيء بين أخطار العجز المرتبطة بإئتمان المشتقات يعني أن العجز هو بالأساس أحداث شاذة السلوك، ذات عواقب تتعرض لأخطارها الجدية الشرائح التي في القاع فقط. ومن الناحية الأخرى فإن الإرتباط العالي يعني أنه لو حدثت حالات عجز فإنها تجنح إلى التجمع، وتجمع حالات العجز يُعرِّض المستثمرين في الشرائح الأعلى التي تبدو أنها أكثرأماناً، وهي أعلى مرتبة، إلى خطر الخسارة. والطريقة التي تتم فيها صناعة هذه النماذج في الأسواق المالية هي في العادة من خلال تكنيك يُعرف باسم "العنصر الأحادي ذو الإرتباط الجوسياني". ومصطلح "الإرتباط" يشير هنا إلى إرتباط أخطار العجز، ويشير مصطلح "العنصر الأحادي" إلى فكرة أن كل واحد من مانحي القروض يخضع إلى المُتَغيِّر الأحادي الضمني ذاته (مثل حالة الإقتصاد) في تقرير مدى تعرضهم للأخطار؛ وأخيراً مصطلح "الجوسياني" الذي يعود إلى فكرة أن الإرتباط نفسه يتخذ شكل منحنى متعدد الأبعاد على هيئة جرس

٨٥) إلتزامات الديون بضمانات إضافية هي منتجات مالية تتم صناعتها من سندات سابقة كحزم رهونات تدعمها أوراق مالية أو إلتزامات بطاقات إئتمان، ويذهب انسياب الدخل منها إلى إلتزامات الديون بضمانات إضافية. ويجري تقسيمها إلى شرائح من أسفل إلى القمة، حيث ستكون الشرائح السفلى أول من يشعر بأي عجز. ويجري أيضاً التعامل بإلتزامات الديون بضمانات إضافية كمشتقات لإلتزامات الديون تلك (بمختلف حالاتها)

قياسي. وهكذا، فإن الأمر مرة أخرى هو منطق توزيع عادي تقليدي للأخطار الذي يزود أسلوب المعالجة هذا بالمعلومات. في العادة كانت تُستخدم ارتباطات متواضعة من ٣ر٠ في الأسواق المالية قبل الأزمة. ولكن على ما يبدو أن هذا قد أبخس بشكل بائس تقدير الإرتباط "الفعلي" (المُتَحقِّق) الذي من الممكن أن يكون ١ر٠ في حالة تجلي الأحداث. وبالتالي فإن اللاعبين الماليين يكونون قد أقدموا مرة أخرى على دعوة خاطئة: ثقتهم ورغبتهم في أخطار أقل وأدنى تغمر وتتغلب على المنطق "العقلاني" الذي يحسب الأمور لنماذجهم.

والسؤال الذي يطرحه كل هذا التحليل هو أي أسلوب تحليلي يمكن تبنيه ويكون أفضل للتفكير بالنظام المالي الدولي وإعادة تنظيمه ؟ إذا كانت أطر صناعة النماذج التقليدية التي ناقشناها آنفاً غائبة، فما هي الأطر البديلة الأكثر ملاءمة للمهمة ؟ لمعالجة هذه القضايا يطرح الجزء التالي بعض شروط وأنماط التحليل التي يقال أنها ضرورية للغاية من أجل عملية إعادة تقييم كهذه.

التعامل مع مصادر أرواح الحيوانات والامتلاء بالحيوية اللاعقلانية

عرَّف كينز "أرواح الحيوانات" بأنها "دافع تلقائي للعمل، بدلا من عدم العمل، وليس كنتاج لمعدل مُرَجَّح لفوائد كمية تجري مضاعفتها باحتمالات كمية"، بحيث أن "نسبة كبيرة من نشاطنا الإيجابي تعتمد على التفاؤل التلقائي."

ويشير أكيرلوف وشيلر إلى أن أرواح الحيوانات لها أصول تعود إلى فترات زمنية طويلة، ترتبط في الأساس بنظريات حول الطاقة الذهنية وقوة الحياة التي تعود إلى العصور الوسطى مرفقة بمفاهيم حول تدفقات دورية في الأجسام والحركات تُنتِج حافزاً على العمل التلقائي والحدسي. ولكن في ما يتعلق بالإقتصاد الحديث فقد اكتسب معنى مختلفاً بعض الشيء، يُشير إلى عنصر قلق وتقلب في السلوك البشري يرتبط بالغموض وعدم التيقن والتردد.

وهذا يرتبط، بدوره، بالإمتلاء بحيوية اللاعقلاني الذي هو، بالنسبة لشيلر،

تجارب "من نوع التفكير الرَغْبي من المستثمر الذي يُعمي نفسه ويُعمينا عن حقيقة الوضع الحقيقي"، الأمر الذي يمكن أن يقود بسهولة إلى "**فقاعة مضاربة**": حالة تتم فيها إلى حد كبير المحافظة على إرتفاع الأسعار المؤقت بحماس المستثمر، بدلاً من تقديرات متماسكة للقيمة الحقيقية". وهذا يرتبط، بدوره، "بسرعة التقلبات المفرطة: أي تحركات أسعار الأسهم بشكل غير عادي ومستمر ودون أن يكون لها ارتباط بأية طريقة مرئية بالقيمة الضمنية للأصول.

قد تكون هذه التعريفات رائعة بالقدر الذي تذهب إليه، ولكنها لا تؤكد على القضية بما فيه الكفاية. إننا في حاجة لتفسير أكثر حيوية لاستمرار وجود هذه "الدوافع التلقائية"، و"النزعة إلى الغموض" و "التفكير الرغْبي"، إلخ. في مجال اتخاذ القرارات البشرية. تحاول الأجزاء الثلاثة التالية أن تتوصل إلى تفسير من خلال تفحص عدة أساليب معالجة ذات أبعاد نظرية تدخل إلى المصادر السيكولوجية لصناعة القرار البشري. إن ما نسعى إليه هنا هو مجموعة من المصادر النظرية البديلة للمساعدة في فهم اللا عقلانية الأساسية للنظام المالي، ولماذا هنالك سوء فهم مستمر لذلك.

الإقتصاد الزائد لجورج باتاي

إن أحد المصادر الممكنة هي فكرة جورج باتاي عن "الإقتصاد الزائد". يُقارن باتاي بين ما يُطلق عليه "اقتصاد المنفعة المحدود"– نوع الإقتصاد الذي تمت مناقشته حتى الآن ويُعنى بالرفاهية، بـ"السلع"، بالسعادة، بالإنتاجية و بالربح، وإلى ما غير ذلك – وفكرة "الإقتصاد العام الزائد". فهذا الإقتصاد يُعنى بالمأساوي، بالتبذير، بالإستسلام والتخلي، بتدمير الثروات، بالنفقات غير المنتجة، بالتبادل غير المربح، بالأنشطة الطقوسية والمقدسة والرمزية. ففي الوقت الذي يُركز فيه الإقتصاد المحدود على آلية الأسعار والتبادل في السوق، يُركِّز الإقتصاد العام على الموهبة والصفقات الرمزية والتجسيدات العامة للثروة. يمكن في الإقتصاد المحدود قياس النشاط الإقتصادي وهو خاضع للحسابات. و يشمل عقوداً محددة ومعدة إعداداً جيداً. بينما نشاط الإقتصاد العام الزائد، لا يمكن بالمقابل قياسه بهذه الطريقة أو إخضاعه لعقلانية الحسابات. فليس

هنالك في إطار الإقتصاد العام أية عقود (أو هنالك ، في أحسن الأحوال عقود ضمنية فضفاضة) . وبينما تدفع النُدرَة الإقتصاد المحدود ، فإن الذي يدفع الإقتصاد العام هو التضحية – نوع من الطاقة التي لا هدف لها . وهكذا ، قد يكون النظام المالي تعبيراً ملموساً عن هذا الإقتصاد العام الزائد في حالة الأداء . إن ما يُقدِّمه باتاي هو آلية إقتصادية مزدوجة يجب اعتبارها تعمل في تواز: إحداها تعمل كاقتصاد حذر ومحدود يحسب الأمور؛ والثانية تعمل كاقتصاد عام "لا عقلاني" وزائد (أو يُجسد نوعاً بديلاً من العقلانية) .

"الروح الجبارة (البرومثية)" لفلاهولت ؟ [٨٦]

المصدر الثاني المحتمل هو دراسة أفكار فرانسوا فلاهولت حول الصفات الكامنة الجبارة (البرومثية) للفعل الإنساني: فكرة أنه بإرادة كافية وألمعية يمكن فعل أي شيء . يعمل فلاهولت في مجال يقع على الحدود بين ما هو فلسفي وما هو إجتماعي ، بين ما هو سيكولوجي وما يصلح أساساً للعمل؛ يعمل عند التقاطع بين ما يمكن حسابه وما هو لا عقلاني . وهذا يجعل منه شخصية جديرة بالإهتمام من وجهة نظر محاولة التوصل إلى تلك اللحظة "الوجودية" في العلاقة بعمل النظام المالي . ونعرض هنا حججه في محاولة للكشف عما قد تعنيه "روح الحيوانات" ولماذا تمكن رؤية "الزيادة" أو "الإسراف" كصفة ضرورية من صفات كل النشاط البشري . وقد جرى فِعل ذلك فيما يتعلق بكتابين له هما "المكر" أو "الحِقد" (Malice) ، (٢٠٠٣) و "غروب البرومثية" (نسبة للشخصية الخرافية بروميثيوس) (Le crepuscule de Promethee) (٢٠٠٨) . الكتاب الأول يُلَخِّص موقفه الأساسي ، بينما الثاني يمكن أن يُستخدَم للتعامل مع تبعات موقفه بالنسبة لطبيعة النظام المالي الذي يلتقطه في الكتاب الأخير . من الواضح أن النظام المالي كيان معقد ، لا يمكن اختزال أفعاله إلى تجاوز منفرد سهل الهضم ، أو إلى "فشل بشري" – وهي المشاكل التي يعمل فلاهولت عليها . ولكنني أحاجج بأن فلاهولت يوفر موارد للتفكير بحدود المساعي التي تحسب الأمور والموجبة للعمل في النظام المالي (وفي

٨٦) **فرانسوا فلاهولت (Francois Flahault)**: فيلسوف وأنثروبولوجست فرنسي ، عَمِل كبير الباحثين ، ومن بعد الرئيس الفخري ، في المركز الوطني للأبحاث العلمية في باريس . له عدة مؤلفات تبحث في طبيعة الإنسان وسلوكه –**المترجم**

الحقيقة في الإقتصاد بشكل أعم). وكما سنرى فإن المشكلة هي كيف وأين نضع الحد عند نقطة من نقاط التقاطع بحيث يمكن أن تكون الجوانب "السيكولوجية" و"البنيوية" للنظام المالي قابلة للتصالح.

يحاجج فلاهولت بأن "الكائنات" "شريرة" بشكل محتوم وكذلك قادرة على "الخير" (عقلانية ومتنورة). وهذان الجانبان التوأمان للكائنات يعزو فلاهولت لهما كونهما مواضيع شكلين متصلين للحياة: ما يطلق عليه اسم "مواضيع المعرفة" التي تُمَكِّن التمييز، وأيضاً الحكم على الحياة والموت. إن هذا الشكل من الذاتية يبرز لأن البشر هم كائنات محدودة ومتناهية. ويحاجج أيضاً بأن الأشياء، غير الكائنات، فقط هي غير متناهية، وهي مطلقة ولا حدود لها (أي بروميثية). ونتيجة لذلك، وعلى الأقل بهذه الكلمات، فإن غير الكائنات فقط يمكن أن تكون في الوقت ذاته ممتازة بشكل مطلق، وعادلة إلى ما لا نهاية، تضمن في الوقت ذاته التزاماً تاماً بالنظام، وتتصرف أيضاً كالسيد القوي للغاية. أما الكائنات، من الناحية الأخرى، فتوجد على حساب تعريف، أو فاصل:إنها موضوعات التمفصل المزدوج الذي ذكرناه للتو وهي ليست مطلقة، لا نهاية ولا حدود لها. **ولكنها تتمنى بأن تكون كذلك!** وهنا تبرز "مشكلة التجاوز"، أي الرغبة في تجاوز هذه الحالة البشرية هي رغبة متأصلة في الحالة البشرية نفسها.

ويقول فلاهولت بأن الإدعاء بالخلود هو إدعاء زائد ومسرف بالنسبة للكائنات البشرية. فهو يشمل الإعتماد على شيء غير كائن يتجاوز نفسه. ولكن محاولة التجاوز – أن يكون المرء خاضعاً للمحاسبة والمساءلة أمام النظام العالمي – يقاوم موقف النزعة إلى الإسراف دون القدرة على ترويض ذلك الموقف كلية. كي "نعيش" يتطلب منا أن نناضل ضد وأن نتخلى بالدرجة الأولى عن شعور اللامحدودية واللانهائية. وهذا بدوره يمكننا بالطبع من "تصور" حال الوجود "خارج الحدود". ولكن من أجل دعم شعور الوجود هذا يتطلب من الآخرين أن يتجاوبوا مع وضع الأحوال هذا، أن يعيشوا معه وبينه. وبالتالي فهناك مجتمعية محتومة مرتبطة بـ"الوجود". (وهكذا يوجد الإرتباط الضروري عند فرانسوا فلاهولت باللحظة التاريخية في تحليل النظام السياسي والإقتصادي – إنه ببساطة ليس فردياً عارياً).

إن لدينا بالتالي تذبذب بين المحدود، والمفروز والمميَّز، من ناحية، وغير المحدود، وغير المُعرَّف، التشويش والتدمير والفوضى، من الناحية الأخرى. ولكن هذا يثير مشكلة في عمل فلاهولت بشأن كيفية الإنتقال من معنى نفساني يبدو فردياً بالمطلق لتقرير الذات الداخلية إلى حقيقة العالم الخارجي – هل هو عالم شرير أم جيد ؟ جوابه على ذلك أن **القصص والروايات** هي التي توفر الوسيلة إلى الإنتقال. وهكذا قصص وروايات – التي غالباً ما توفر موقعاً متميزاً للرواية بالنسبة لمشاهد أخلاقي داخلي في داخل النص – تؤكد قدرتنا على تصور اللامحدود والوجود المطلق الذي يسمح لنا "المطالبة بكل شيء"، الأمر الذي يغرينا بممارسة هذه السلطات بإسراف (الشعور بالطمأنينة والإعتداد بالنفس). وهو يوفر لنا القدرة على العمل بشعور بالعدل المطلق، من ناحية، ومن ناحية أخرى الإمتناع عن هذا الإذعان في العالم الحقيقي، وكلاهما في الوقت نفسه. وهكذا تدخل القصص التي يجري تصورها إلى العالم الحقيقي، الأمر الذي يوفر مكاناً لإمتحان أدائنا في مواجهة العالم المُتخيَّل – وذلك من أجل تحقيق الإكتمال. هذه الصياغات تتواصل بشكل جيد مع الإهتمام الراهن بدور "القصص المقنعة" في الحفاظ على رؤية مبالغ فيها لمستقبل النظام المالي في الفقاعة التي تُمهد لأية أزمة، وأهمية الفئة الخاصة للأداء في كيفية عمل تلك الآلة.

بالنسبة لفلاهولت هذا هو ما تقدمه "الروح البروميثية" – تأكيد غير مشروط، إمكانيات مطلقة، غير محدودية العمل المستقل. وهو يربط هذا في كتابه الذي أصدره في ٢٠٠٨ بفكرة الإقتصاد الإنساني والإسراف في التبادل: الخير المشترك الإيجابي اللامحدود يتأتى من التبادل في الأسواق. فبدلاً من علاقة المُفتَرس والمفترس سنرى فقط تبادلاً عادلاً: مساواة فقط وليس لا مساواة. والنكران البروميثي للإعتماد المتبادل يتبدى بالنسبة لفلاهولت في سجلين مختلفين: معرفي ووجودي – بالتالي هذا يتواصل مع الطبيعة الوجودية الكامنة للنظام المالي، أو جوانب منه.

أما فيما يتعلق بالوهم الوجودي – في وجود الإهتمامات المذكورة آنفاً والتي هي ذات اهتمام أكبر هنا – فإن فلاهولت يحاجج بأن جان بول سارتر يتبنى في كتابه " الوجود واللاشيء" رأياً بروميثياً مماثلاً بالنسبة للإنسان كما عبَّر عنه في مجمل تعريفه

للحرية: الحرية هي بالتحديد الفراغ الذي يجبر الواقع الإنساني **على الفعل** (أو ربما بدلاً منه) **أن يكون**. وفي تطويره لهذا الموقف يلجأ فلاهولت إلى تعرج بسيط لمناقشة طبيعة الأملاك المشتركة في الإقتصاد. من الناحية التقليدية تشتمل "السلع العامة البحتة" على شرطين: عدم المنافسة (استهلاك طرف واحد لا يقِّل باستهلاك الطرف الآخر)، وعدم الإقصاء أو الإستبعاد (الدخول مجاناً إذا كانت التكاليف الهامشية هي صفر). ويضيف فلاهولت لهذه المعايير معيارين آخرين: بجب أن يجري **الإستمتاع** بهذا المِلك، أي أن تتم تجربته، وتجربته هذه يجب أن تسفر عن **نتيجة**، أي شعوراً غير ملموس. هذان المعياران يصلان "أن تعمل" بـ"أن تكون" من جوانب الوهم الوجودي. والممتلكات الجماعية ليست مجرد شيء موجود، بل يجب أيضاً أن تتم تجربتها: يجب أن تكون كل من "أن توجد" (يكون لها وجود) و"أن تعمل" (التجربة) للتغلب على الفراغ. ومن ثم فإن فلاهولت سيركز، أنه في حالة الإيعاز بأن كل القرارات الإقتصادية تُتخذ بالإرتباط بمنطق يحسب الأمور، سيركز على الحاجة إلى عدم المبالغة بدور النوايا في مواجهة التجارب الفعلية. فبالنسبة له إن أول هذه الأمور (النوايا) يستدعي منطق معرفة الظاهرة (العقلانية التي تحسب الأمور – وهي تتطلع إلى الأمام)، بينما الثانية (التجارب الفعلية) تستدعي منطق التفاعلات، كانت إجتماعية أو مادية (وإمكانية "غير العقلاني" فيما يتعلق بتلك التفاعلات – وهي تتطلع إلى الوراء)، وفي عمله هذا يعود فلاهولت إلى توحيد موضوع المعرفة بموضوع التجارب، الذي بدأنا به هذا الملخص لتفحص موقفه.

تؤدي اللحظة البروميثية في الطبيعة البشرية إلى صورة "بلاستيكية" لإمكانيات التجاوز: إننا نصبح خالقين شبه مائعين نستطيع تشكيل أنفسنا متحررين من أية قيود مستمدة من صفات طبيعية معطاة سابقاً. إن هكذا "انجراف" بأنفسنا في تطرفه يؤدي إلى استقلال ذاتي ميتافيزيقي، يؤدي على ما يبدو إلى أعمال وجودية ذات طابع اتخاذ قرارات بحتة لا يعيقه العقل أو العواقب. تلك هي تركة فلاهولت الخاصة بتحليل النظام المالي، والتي سنعود إليها بعد لحظة.

"وقت المشروع" والتنظيم المالي

لنفترض أننا قلنا كأول فرضية أن "لا مفر" من أزمة مالية أخرى: أن لا عقلانية النظام المالي تعني بأنها تؤمن بأسلوب يُسفِر عن شيء شبيه بالأحداث الكارثية الشبيهة بالكارثة الطبيعية – وأنها تبدو كأن هذا المصير سيكرر نفسه إلى الأبد. ألا يؤدي هذا إلى "نزع سلاحنا"، ومنعنا من فعل أي شيء لتغيير هذا الإحتمال؟ هل المصير يتناقض بالضرورة مع "الفعل الحر" ؟

إن أحد ردود الفعل على هذا الإستفزاز– وهو رد الفعل التقليدي– هو قول "كلا. . . إنه ليس محتوماً لا مفر منه. فالمستقبل ما يزال مفتوحاً، وسيكون لدينا وقت للعمل للحيلولة دون تكرار حدوث الأسوأ". لا يوجد هناك ما هو مصير مقرر سلفاً. بوسعنا أن نُقيِّم بشكل واقعي احتمالات حدوث هكذا كارثة، ومن ثم نعمل لمنع حدوثها. وهكذا أسلوب هو أسلوب مريح للنفس لأنه لا يقبل بأن "المحتوم" سيقع – ليس هناك ما هو محتوم – إنه يسكننا و يُهدئنا ويدفعنا نتيجة لذلك إلى الشعور العميق بالأمان (ولكن الخاطيء بالأساس). ويصبح الأمر كله قضية تقييم عقلاني للإمكانيات وتقرير العمل أو عدمه – أو أي طريق آخر – نتيجة لذلك ، اعتمادا على حساب الإحتمالات.

من الناحية الأخرى يمكننا – وبراديكالية أكبر – أن نقبل بأن الكارثة محتومة لا مفر منها، ولكن أن نعمل بأثر رجعي لـ"إبطالها"، كما يُقال. وهذا يعني القبول والإقرار بها على أنها محتومة في المستقبل، وذلك كي نتمكن من مواجهتها في الوقت الراهن. وربما يمكننا بهذه الطريقة فقط أن نطلب عملاً حقيقياً لمقاومة هذه النتيجة في الوقت الحالي. وقد نحتاج إلى تنبؤ متشائم بشكل راديكالي على مستوى الإحتمالات في المستقبل وذلك من أجل أن نعبيء أنفسنا لمقاومته في الوقت الحاضر – في ما عدا ذلك ستصبح الكارثة فعلاً محتومة وستقع.

وهذا يعني فكرة جديدة عن الوقت: "وقت المشروع". ويشمل هذا المفهوم عن الوقت "دائرة مغلقة بين الماضي والمستقبل: والمستقبل تنتجه عرضاً أفعالنا في الماضي، بينما

الطريقة التي نعمل بها تقررها توقعاتنا عن المستقبل، ورد فعلنا على هذه التوقعات". هكذا يمكننا مواجهة احتمال الأزمة الكارثية: أولاً استيعابها كمصير من غير الممكن تفاديه، ومن ثم عكس أنفسنا فيه، وتبني وجهة نظره، وحتمية أن نُدخِل عليه بأثر رجعي ماضي الإمكانيات المخالفة للحقيقة (ماضي المستقبل) وثم نعمل عليها اليوم. (لو أننا فعلنا هذا وذاك لما حدثت الكارثة التي نحن فيها الآن). هنا تكمن معادلة دوبوي المعضلة: يجب علينا أن نقبل ذلك على مستوى الإحتمالات، ومستقبلنا محكوم عليه بالفشل، وستقع الكارثة، إنه مصيرنا – ومن ثم يجب علينا، على خلفية هذا القبول أن نعبيء أنفسنا للقيام بأعمال ستُغيِّر مصيرنا نفسه، وبالتالي تُدخِل احتمالاً جديداً على الماضي.

إن بقية هذا التحليل موجه إلى صياغة "وقت المشروع". والمشروع هو الضغط للقيام بأعمال في الحاضر بحيث تُغيِّر مصير المحتوم، أولاً بالإقرار بذلك المحتوم. وقد أحاجج أنه بعمل ذلك فقط – الإنغماس بهذا النوع من "تتابع الأحداث" التي تتقدم على أزمة مالية أخرى ككارثة محتومة – يمكن تفادي مثل هذا الحدث (على الأقل من حيث الإمكانية). بالطبع عندما يفعل المرء ذلك، تكرر العملية كلها نفسها، ولكن في سجل آخر. إنها ليست على الإطلاق عملية تنتهي، ولكن الأعمال التالية تتطلب مشروعاً مختلفاً للتعامل مع المشكلة "الجديدة" / الحدث الكارثي المحتمل الذي برز من الحدث الحالي.

ما هو نوع الردود التنظيمية العالمية ؟

لنفترض أن النظام المالي هو كذلك عرضة لأحداث كارثية مثل الزلازل والتسونامي. ولكل الأسباب الواردة فيما سبق فإننا نعرف أن المزيد من هذه الأحداث ستحدث في وقت ما، ولكننا لا نعرف بالضبط متى وأين، أو كيف ستضرب. إن التخطيط للكوارث يواجه هذه المشكلة في هيئته التنظيمية، الذي سنتعرض له خلال لحظة.

ولكن من الضروري التأكيد أن الخطة المقترحة التالية ليس الهدف منها أن تكون بديلاً لحسابات أكثر أرثوذكسية، خاصة بإصلاح تنظيمي – دراسة الأنظمة التي تحكم

وكالات التقييم: القيود على تعويضات المدراء التنفيذيين، الأنظمة الخاصة بتحديد قيمة الأصول في بيانات الميزانية، بناء نسب رأس المال المُنظِّم، تخفيض مدى الدعم، إجراءات ضد الدورة (بدلاً من إجراءات لصالح الدورة)، شفافية أكثر، وإلى ما غير ذلك. كل هذه الإجراءات هي إجراءات معقولة وحسنة. ولكن إن حاولنا ببساطة تفادي إعادة خلق الظروف الأولية التي أدَّت إلى الأزمة، فعلى الأرجح ألاَّ ينجح هذا الأمر. فالمرء يخامره شعور بأن العديد من هذه الشروط وجِدَت لتبقى (تحويل الأشياء إلى أوراق مالية للتداول، التداول بالمشتقات، مواقف كبيرة عبر الحدود)، مما يعني أن الأخطار المنسقة ستستمر ، وسيستمر التقليل من أهميتها. إن ما نقترحه هنا يجب النظر إليه على أنه مكمل ضروري لأساليب المعالجة هذه.

لقد لفَتُ الإنتباه في مكان آخر إلى الحاجة للتفكير مجدداً بهذا الأمر على ضوء الطبيعة الوجودية للنظام المالي ولا عقلانيته الأساسية. وهو شيء جرى تبريره بوضوح أكثر في التحليل السابق. قلت في تومبسون (٢٠١٠) إن ثمة حاجة إلى إعداد نظام إشراف وضبط غاية في المرونة خاص "باستعداد موزع للتحمل"، نظام لا يفترض وجود مركز واحد يصدر عنه نظام إشراف وضبط مفصل جديد. هنا يجب إدخال الدروس المستقاة من التخطيط للكوارث الطبيعية. إنها توفر، من حيث المبدأ، أداة مفاهيمية بديلة مهمة للتفكير في إدارة الأزمات. وأسلوب كهذا ليس مثل صناعة نماذج لسرعة التقلب في الأسواق التي تشبه الكوارث الطبيعية على طريقة نظرية سورنت التي جرت مناقشتها آنفاً، ولكن استخدام بعض أدواتها الفكرية للتفكير في **الردود** على الكوارث، وهذا يحبذ النظر إلى الكوارث المالية على أنها شبيهة بـ"التوقعات المجهولة"، بدلاً من تلك الممكن حسابها: إننا نعرف أن زلزالاً آخر سيقع على طول منطقة سان أندرياس في كاليفورنيا، وأن تسونامي سيضرب المحيط الهادي، ولكننا لا نعرف بالضبط متى وأين ستضرب هذه الأحداث، أو مدى شدتها، ومن ثم علينا أن نستعد بأقصى قدراتنا لهذه الأمور[٨٧] "المتوقعة المجهولة." سيتعين على هذا الأسلوب أن يولي اهتماماً خاصاً للطبيعة

٨٧) هذا القول ترديد لما قاله دونالد رامسفيلد، عندما كان وزيراً للدفاع الأمريكي، الذي قال في شباط/ فبراير ٢٠٠٢: «هنالك أشياء معروفة نعرفها. هنالك أسياء نعرف أننا نعرفها. وهنالك أشياء معروفة لا نعرفها. أي أن هنالك أشياء نعرف الآن أننا لا نعرفها. ولكن هنالك أيضاً أشياء غير معروفة لا نعرفها. وهنالك أشياء لا

المتشرذمة بالضرورة للأنظمة المالية، وذلك في محاولة لإجهاض أي استغلال للفجوات التي فيها. ولكن ذلك سيحتاج إلى الإقرار بأن الأزمة تمثل فقط وحدة اختلافات موزعة **ومؤقتة**، وليست دائمية، بحيث أن توزيع الخلافات سيستمر. وهذه خلافات توجد بالدرجة الأولى بين التشريعات الوطنية. ومعالجة هذا الأمر سيتطلب الكثير من التخطيط للطواريء ومحاولات للتنسيق بين الإصطفاف المتفرق من المبادرات "المحلية" التنظيمية والجزئية، مما يتطلب تطبيق مهارات ارتجالية وبراعة وإبداع. وهذا الأسلوب، الذي يُطلق عليه كولير اسم **التشريع القائم على التقييم**، تجري مقارنته بالأسلوب الإرشيفي – الإحصائي التقليدي الذي يعتمد على تجميع المعرفة من أخطار أصبحت معروفة وأنماط أحداث من الماضي. وستكون المهمة هي رسم وتحديد نقاط الضعف، وإقامة شبكة علاقات بينها. وسيحتاج العمل التنظيمي دائماً توَقُع غير المتوقع. إنه يعتمد على صورة غير مثالية لما هو غير كامل، فهو يتتبع الخيوط الدقيقة الرقيقة بين الفاعلين في مجال التنظيم.

في سياق هذا الرسم والتحديد لنقاط الضعف وربط علاقاتها في شبكة يمكن بناء مفهوم لمفهوم بديل من نوع المجال العام الدولي الذي يمكن إعداده لمعالجة هذه المشكلة. وهذا يعني تطوير فكرة شبكات أكثر، كنوع جديد من المجال العام العالمي (مجال لا يكون بالضرورة سوقاً أو يتركز على الدولة).

إن إحدى الطرق الرئيسية التي ركَّزَت الأزمة المالية بالأصل فيها على البنوك التي تعمل بالدرجة الأولى في بلدان تمتد عبر شمال الأطلسي، تبدو أنها تغيَّرت إلى انكماش اقتصادي عالمي ولها صلة "بالعدوى" بين الأسواق في مجالات مختلفة من الإقتصاد في بلدان مختلفة. تُعبر "العدوى" عن ترجمة سرعة تقلب الأسعار في سوق ما إلى سرعة تقلب في سوق آخر.

لقد كانت هناك عدوى على نطاق واسع خلال الأزمة ، وثمة قليل من الشك

نعرف أننا لا نعرفها.» ورغم أن الصحافة السائرة طنطنت لهذا القول فإنه ليس قولاً غبياً كما تم الإيحاء به. إن الأمور المتوقعة غير المعروفة كما جرى التعبير عنها هنا هي شبيهة بالأشياء «المجهولة المعروفة» التي تحدث عنها رامسفيلد.

في أن الإقتصاد الدولي في حالة انكماش شديد (ربما حتى يتحرك نحو ركود). ولكن العدوى – بين الأسواق المختلفة ، وبين البلدان المختلفة – كانت سمة من سمات جميع الأزمات المالية منذ فقاعة التوليب في العام ١٦٣٧. ليس هنالك ما هو جديد في ذلك. بيد أن قياس درجة العدوى خلال الأزمات الإقتصادية أمر معقد وخلافي. هنالك عدة أساليب. الكل يُقدِّر معاملي الإرتباط بين الأسواق المختلفة في البلدان المختلفة. ولكن معاملي الإرتباط لا تقول بالضرورة شيئاً عن المسببات، وبالتالي ثمة حاجة لمزيد من التحليل لعزل صدمة الإرسال المرتبطة باضطراب دولي عن اضطرابات داخلية محضة (لتقرير درجة "العدوى الدولية" فقط). ولكن من الممكن أن يكون سببها وجود "متغيرات" اقتصادية كلية"[٨٨] كامنة بين البلدان، أو اضطرابات في التجارة، أو ببساطة "صدمات جديدة". وبالتالي فإن العدوى – نقل الصدمات – يجب ألاَّ يجري خلطه بالإعتماد المتبادل – أي وجود ارتباطات عالية .

ولكن كيف حدثت مثل هذه الإرتباطات ؟ باستطاعة المرء أن ينظر نحو "الشبكات المالية" للتعامل مع هذا السؤال. إن الشبكات المالية هي بناء "صلات" تزيد من العرضة للصدمات المنسقة، على الرغم من أنها تستطيع أيضاً تخفيض الإحساس بها إذا نُشِرَت الأخطار وشُتِّت الخطر الأولي (كما يتوقع الرأي التقليدي بشأن إدارة الأخطار – وكما ترددها أدبيات الكوارث الطبيعية). ولكن برونماير قد بيَّن في ٢٠٠٩ أن تأثيرات شبكات ما يُسمَّى اقتسام الأخطار لا تعمل في شبكات النظام المالي، بل إنها يمكن أن تفاقم الأمور.[٨٩] وهكذا فإن المرء يحتاج إلى تحديد هذه الشبكات وتقدير نقاط الضعف الموجودة في داخلها.

---

٨٨) **الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي(Micro-economics and Macro-Economics)**: نوعان من التحليل الإقتصادي، الأول يُعالج تحليل سلوك الفرد المستهلك والمُنتِج، وكيف تجري زيادة الربح وتشكيل الأسعار في الأسواق المختلفة. .إلخ. أما الثاني فيُعالج مجموع الإقتصاد الوطني وعلى مستوى القطاعات الكبرى، مثل العمالة والبطالة والإدخار والإستثمار والدخل القومي والدورة الإقتصادية. .إلخ. – **المترجم**

٨٩) يقترح برنرماير إجراءاً مشوقاً للتعامل مع «العدوى» في هذه الأوضاع، مصمم لكي يشير إلى «القيمة العُرضَة للخطر» في بيان ميزانية أية منظمة التي ترتبط مع منظمات أخرى في الشبكة . «إن هذا مصمم كجزء من تقدير أفضل لضغط الشبكة».

الخاتمة

ما هي عواقب مبادرات التنظيم العالمية لإعتبار النظام المالي لا عقلاني كلية ؟ هذه المشكلة هي التي يواجهها هذا المقال. إذا كنا لا نستطيع الإعتماد على التحليل الإقتصادي التقليدي وإطاره الخاص بصنع النماذج لتوفير أجوبة حيوية على هذا السؤال ، قد يكون من الضروري استخدام إسلوب تحليل مختلف. لقد ناقشنا هنا أساس هذا بلغة الحاجة إلى فهم معنى الحيوية الزائدة وأرواح الحيوانات ، والأهم من كل هذا من أين تأتي هذه الأشياء في الأصل في نفسية صنع القرار البشرية ؟ وفي وجود هذا التحليل فإن المعنى والتبعات ليست القيام بطرح مبادرة تنظيم عالمية أخرى منظمة عقلانياً من القمة ، من قبل هيئات كمجموعة العشرين ، أوبنك التسويات الدولية أو منتدى الإستقرار العالمي التابع لصندوق النقد الدولي (كما هو الحال في الوقت الحاضر). بل ثمة حاجة لإيلاء اهتمام إلى عملية من"أسفل إلى أعلى" ، تقوم على جمع ولأم أنظمة الإشراف المحلية والوطنية بشكل فضفاض ، وخلق شبكات لنقاط الضعف الخاصة بها من أجل خلق نظام تدبري لإستعدادات لا مركزية تعيد الحيوية في وجه حتمية كارثة مالية أخرى. إن مواجهة هذا الإحتمال في الوقت الحاضر هي الطريقة الوحيدة لمواجهتها في المستقبل.

الأزمة الإقتصادية، الرأسمالية والإسلام
إنشاء نظام إقتصادي جديد ؟

وزير جاهان كريم

أكاديمية الأبحاث والتحليل الإجتماعي – الإقتصادي

الخلاصة: على الرغم من أن الإقتصاد الإسلامي يتلاءم مع الرأسمالية الحديثة في تأييده للأسواق الحرة، والعولمة الإقتصادية والربح، فإن لديه مع ذلك قوانين أساسية واضحة تتعلق بالأخلاق ومباديء السلوك في العمليات التجارية – إنه يُحرِّم الربا، مبدأ" تحقيق نقود من نقود"، ويمنع نقل الخطر من الممول إلى المتعهد. يجب أن يكون هناك تقدير مشترك للأصول الحقيقية من خلال بيعها أو إيجارها، وكذلك لا يُسمح بمبادلة الإئتمان والعجز. وهنالك أيضاً أنظمة أخرى للإشراف والمحاسبة (الزواجر والضوابط) التي تمنع حدوث أزمة إقتصادية ذات حجم وبائي، كما أن العلاقات التعاقدية في مجال الأعمال أو المال أوالتجارة يجب أن تقوم على الثقة والمعرفة بشبكات التجارب المشتركة (التكافل)، الأمر الذي يعني أنه لا تجوز إعادة تعبئتها وإعادة بيعها عالمياً كأصول لمستثمرين مجهولين، بينما الأرباح يجب أن يعاد توزيعها مباشرة على الفقراء (زكاة) في شهر رمضان لبناء وتدعيم شبكات الأمان الإجتماعي من خلال الجمعيات الخيرية والتعليمية. في العادة، يناقش الإقتصاديون الغربيون أن تنظيم الدولة لمجالات البنوك والتأمين تدعمه إدارة جيدة للشركات تتحلى بالمسؤولية

و نظام ضرائب تصاعدي يمكن له أن يمنع حدوث كوارث اقتصادية في المستقبل، دون الحاجة إلى البحث عن أنظمة بديلة للرأسمالية. بيد أنه يوجد بشكل متناسق في قوانين اقتصاد التحرير التحرر من الأنظمة – أي أن الأنظمة الأخلاقية وقواعد السلوك هي أشياء غير ضرورية. بالمقابل ينشيء الإقتصاد الإسلامي من داخله الأنظمة الأخلاقية للدولة وللأشخاص – وهي موجهة كشرط أو حالة من حالات المشروع الرأسمالي. إن هذه الورقة تُركِّز على النمو الكبير في التمويل الخاضع للشريعة في ماليزيا وبورنيو ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتطرح بأن الأنظمة الأخلاقية في التمويل الإسلامي تفتقر إلى التواصل مع الأنظمة السابقة لرأسمالية الرفاه التي كانت موجودة في هذه المناطق عند نهاية الحكم الكولونيالي. فالتمويل وفق أحكام الشريعة يمكن أن يُكمِّل أشكال رأسمالية الرفاه والرعاية التي وجِدَت في أعقاب المرحلة الكولونيالية، لو أنظمة الدولة الخاصة بالأصول الوطنية والعائدة للشركات والأشخاص في العالم الإسلامي تم تطبيقها على نطاق أوسع وبشفافية أكبر. ولكن لدى الأمم الإسلامية الغنية بالبترول انقسام اقتصادي متنامي، وشباب متعلمين وعاطلين عن العمل بشكل متزايد؛ ولا بد لآليات إعادة التوزيع وفق المباديء الإسلامية أن تتخطى القبلية السياسية والنخبوية وإقتصاد التحرير. وبالتالي فإن عملية التحول إلى نظام اقتصادي جديد تظل تحدياً بالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بإعادة ولادة الرأسمالية أخلاقياً بأية وسيلة.

الأحداث العالمية التي أدَّت إلى نهوض التمويل وفق الشريعة

منذ العام ٢٠٠٠– ٢٠٠١ لفت التمويل وفق الشريعة انتباه المؤسسات الأوروبية والأمريكية، مع كون دولارات البترول المتزايدة قد نقلت المصادر الممكنة لرأس المال المالي إلى الشرق الأوسط. فالبلدان المنتجة للبترول التي كانت تتاجر بالعملة الأمريكية توفَّرت لديها مليارات الدولارات الفائضة كي تستثمرها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي داخل منطقة الشرق الأوسط. ومع وجود هذه الخلفية من احتكار النقد أصبح العراق ضحية "الولايات المتحدة الأمريكية المُتَفرِّدة التي تستخدم إمبريالية عدوانية تسعى إلى السيطرة على إمدادات الطاقة في العالم، وتنكر حق تقرير المصير للأمم ذات السيادة فيما يتعلق بالعملة التي تشاء تقاضيها مقابل صادراتها من البترول. ومع غزو العراق في

آذار/ مارس ٢٠٠٣ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية عملياً على تداول دولارات البترول (الكثيرون يطلقون على ذلك إعادة تدوير). وكانت إيران، الخاضعة للحظر والمعزولة، هي البلد الوحيد المنتج للبترول الذي يتمتع بشيء من الإستقلال الذاتي عن السياسة الأمريكية النقدية العالمية فيما يتعلق باستثمارات البترو دولار العالمية. . ويضيف "كلارك" في العام ٢٠٠٥ بأن التوترات الجيوسياسية الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران تتعدى الإهتمامات والأمور المعلن عنها المتعلقة بنوايا إيران النووية ، وعلى الأرجح أنها تشمل إقتراحاً إيرانياً بشأن "يوروبترولي" لتجارة البترول".

كذلك، أدّى ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كذلك والمخاوف من أن الأموال العربية في الخارج استخدمت لتمويل الإرهابيين إلى تجميد حسابات العرب البنكية، الشخصية والعائدة للشركات، مما أسفر عن سحب استثمارات هائلة من الولايات المتحدة الأمريكية. ارتفع خلال هذه الفترة سعر البترول إلى ٦٧ دولاراً للبرميل، مما رفع عائدات البترول في البلدان الستة في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، قطر والعربية السعودية) إلى ٣٠٠ مليار دولار، مقارنة مع ٦١ مليار دولار في العام ١٩٩٨. ومنذ العام ٢٠٠١ خفض المستثمرون العرب استثماراتهم في الولايات المتحدة الأمريكية، بخمسة وعشرين مليار دولار سنوياً (وذلك حتى العام ٢٠٠٥) عندما عادت الإستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضعها العادي في العام ٢٠٠٣، بعد نحو عام واحد من احتلال العراق.

كانت الأزمات الإقتصادية العالمية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ نتيجة لإقتصاد عالمي تَضَخُّمي راكباً على موجة الثقة التي تملَّكَت وول ستريت باحتكارٍ أمريكي عالمي للبترو دولار. وساد الإعتقاد بأن المنتجات والخدمات المالية الأمريكية تُشكِّل استثمارات سليمة عالمياً، وجرى نشر آلاف الوكلاء لوكالات الإستثمارات الأمريكية حول العالم لبيع الأسهم والمشتقات الأمريكية. ودون وجود أنظمة نقدية ، محلية أو عالمية، راح التفاؤل السياسي والأقتصاد ذو الخيارات يدعوان إلى إطلاق الإئتمان والقروض دون الممتازة ولحلحتها، مما أدى في نهاية الأمر إلى عجز وتقصير في سداد قروض الإسكان من الذين فقدوا وظائفهم وفرص عملهم في الصناعة والخدمات التي أصبحت تعاني من ارتفاع

تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع اسعار البترول. ورغم التأثير السلبي للأزمات الإقتصادية على النمو الإقتصادي لغالبية البلدان النامية ، فإن السعي وراء البترو دولار ما زال قائماً. فعلى سبيل المثال، إن شركة ميريل لينش (المالية) التي جَنَحَت نتيجة وضع الديون الحرج في ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ (الذي تم الآن استيعابه في إطار بنك أوف أميركا كوربوريشين)، كان لديها، وما يزال، "إدارة الثروات العالمية" لخدمات الإستثمار، التي لها ٧٠٠ مكتب في العالم، و١٥ ألف مستشار مالي، وأصول للزبائن تبلغ قيمتها نحو ١ر٢ تريليون دولار منذ ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ .

إن إضافة التمويل وفق الشريعة خلال العقد الماضي من الزمن، كبديل للتعاملات الرأسمالية العادية، لم يلفت في البداية انتباه قطاع البنوك والتأمين العادي. كان التمويل وفق الشريعة مدعوماً بأصول، وأخطاره متدنية – وبالتالي فهو محدود ومحافظ. بينما الصفقات النقدية العادية وغير الخاضعة لأية أنظمة تؤدي إلى أرباح من التجارة بالنقود، والفائدة من التمويل وإعادة التمويل، مثل إعادة تعبئة الديون وجعلها ديون دون الممتازة، ومن المضاربة المالية على المشتقات والعقود الآجلة وغيرها من الأمور. وكل هذه الأمور غير مسموح بها في الصفقات وفق الشريعة. لقد ظلت الخدمات المالية وفق الشريعة مستقرة نسبياً خلال فترة الأزمة الإقتصادية في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩، في الغالب نتيجة لارتفاع أسعار البترول وزيادة سعر الفائدة للإستثمار في المنطقة الآسيوية. وفي شهر أيار/ مايو ٢٠٠٨ ارتفعت أسعار البترول إلى ذروتها، فوصلت إلى ١٣٥ دولاراً أمريكياً للبرميل (من ٦٥ دولار للبرميل في العام السابق)، وذلك في فترة زادت أسعار البترول من السيولة في الشرق الأوسط، وأطلقت مبالغ مهمة من المال للمنتجات والخدمات وفق الشريعة. في الواقع لقد غَذَّت البترودولارات الإقتصاد الإسلامي ليس في الشرق الأوسط فقط، بل في العالم أيضاً. سيواجه استقرار الصناعة المالية الإسلامية امتحانه الأكبر إذا انخفضت أسعار البترول انخفاضاً كبيراً خلال السنوات القليلة القادمة، وهذا وضع يبدو غير محتمل مع وجود الطلب القوي على البترول من الصين، وانتعاش الإقتصاد العالمي والأسواق المالية ، وعقود الطاقة الآجلة في نهاية العام ٢٠٠٩[٩٠].

٩٠) تمت الإشارة إلى أن الأزمة الإقتصادية ستنتهي عند الذكرى السنوية لإفلاس بنك ليهمان براذرز في أيلول/

كان الإخصائيون بالتمويل الإسلامي المُتمَثلين بحكام البنوك المركزية والمدراء التنفيذيين للبنوك الإسلامية والعلماء، قد حاججوا منذ العام ٢٠٠٥ مطالبين بفرض أنظمة أكبر وأشد على الأسواق المالية، ولكن باستخدام مباديء الإستثمار الإسلامية. واليوم كذلك فهم يقولون بضرورة فرض الأنظمة بأية طريقة من الطرق، من خلال أنظمة دائمة توجهها الدولة للسيطرة على الآليات المتأصلة في الصفقات التي تتم وجهاً لوجه ومتدنية الأخطار وليس عليها فائدة وتقوم على أساس الثقة كما ينص عليها التمويل الإسلامي. وتعتقد الغالبية منهم بأن الأزمات الإقتصادية العالمية التي اندلعت جرَّاء إعادة تغليف الديون دون الممتازة في وول ستريت، وأدت إلى زيادة الإتجار بالعملات عالمياً من خلال البنوك وغيرها من مؤسسات الإستثمار، الأمر الذي كان سيتوقف لو وجِدَت في الولايات المتحدة الأمريكية آليات تنظيم مناسبة مماثلة للتمويل الإسلامي. لقد شهدت الأصول والمشتقات "المسمومة" خسائر بلغت ٦٥٠ مليار دولار أمريكي فيما بين البنوك التقليدية في العام ٢٠٠٨– ٢٠٠٩. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، شارك عدد من العلماء المسلمين أثناء انعقاد المؤتمر المصرفي الإسلامي العالمي في البحرين في منتدى مفتوح أُطلق عليه اسم "منتدى الشريعة المفتوح: الكشف عن فرص السوق: التمكين والإبتكارات والنمو". كان التركيز في المنتدى على نمو بنوك التجزئة والشركات والإستثمار؛ وشارك في النقاش حول الإلتزام والإبتكار في التمويل الإسلامي كل من الدكتور محمد الجاري، مستشار الشريعة وأستاذ الإقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، والدكتور حسين حامد حسن، رئيس مجلس الإفتاء والإشراف على الشريعة في بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، والشيخ نظام يعقوبي، عالم الشريعة في مملكة البحرين. كان هناك اهتمام عام بضرورة وجود تغييرات تنظيمية (شبيهة باقتراحات باراك أوباما في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩، بعد عام بالضبط من اجتياح عاصفة مالية لوول ستريت والعالم ، التي كان إفلاس واندثار بنك ليهمان براذرز، أحد البنوك العملاقة في وول ستريت، علامة اندلاعها) – ومع ذلك فقد جرى اقتراح هذه التغييرات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. وقال المدير

سبتمبر ٢٠٠٩، الأمر الذي يُثبته استخدام الرئيس براك أوباما كلمات تحذير قوية مطالباً بتنظيم سليم للتمويل العالمي.

التنفيذي لبنك نوريبا، محمد توفيق كنفاني، في حديثه أمام المؤتمر الإسلامي العالمي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ ، إن كمية الإستثمارات في التمويل الإسلامي قد زادت بنسبة ٣٥ في المائة خلال هذه الفترة، وتديرها ٢٦٥ مؤسسة مالية إسلامية، وتُدِر ٤٠٠ مليار دولار من الإستثمارات. وهذا يتجاوز كثيرا مبلغ الـ ٢٥ مليار دولار المُستثمَرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أسهم وسندات عادية ليس وفق الشريعة.

وفي ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٨ في غمرة الأزمة الإقتصادية العالمية، عُقِدت في طوكيو ندوة نيكي للتمويل الإسلامي تحت عنوان "التمويل الإسلامي : تطور مستمر وفرص ناشئة"، وتوصلت إلى أن الصناعة المالية الإسلامية ظلَّت مستقرة رغم أزمة الإئتمان في العالم، وأنه يجب إيلاء اهتمام أكبر إلى سندات الصكوك الخاضعة للشريعة وذلك للتخفيف من أزمة الإئتمان. وأشار توشيهيكي فوكوي، حاكم بنك اليابان، في الندوة، إلى أن الصناعة المالية لم تواجه الضغوطات العادية للأسواق المالية في السنة الماضية وفي عام ٢٠٠٨. وقال:

"لقد تطور التمويل الإسلامي بشكل مذهل في السنوات الأخيرة. لا توجد هناك أرقام محددة تبيِّن حجم سوق الصناعة المالية الإسلامية، ولكن حسب تقديرات بنك التمويل الإسلامي والمؤسسات الإسلامية الأخرى عند نهاية العام ٢٠٠٥ ، كان هناك أكثر من ٣٠٠ مؤسسة مالية في أكثر من ٦٥ بلداً تدير أصولاً مالية وفق الشريعة يبلغ مجموع قيمتها ما بين ٧٠٠ مليار إلى تريليون دولار أمريكي. واستناداً إلى هذه الأرقام يتضح أن التمويل الإسلامي متواضع ويُمثِّل واحد في المائة من إجمالي الأصول المالية في العالم، ولكن نموه في السنوات الأخيرة كان مذهلا بحق."

وأضاف توشيهيكي فوكو أن الهدف هو أن ينمو التمويل الإسلامي بنسبة ما بين ١٠ و١٥ في المائة، رغم أن تقدير النمو هذا قد يكون أكبر عندما ينطلق في أوروبا.[٩١] وقد انطلقت في السنوات الأخيرة منتجات وفق الشريعة في اتجاهات مختلفة ، من "بنك

٩١) أكَّدَت وزارة الخزانة في المملكة المتحدة وجود «زخم قوي» خلف هذه الخطة، التي تم الكشف عنها لأول مرة في نيسان / إبريل ٢٠٠٧، لإصدار صكوك، أو سندات وفق الشريعة.

الطاقة" في البحرين إلى سندات الحكومة في المملكة المتحدة، وصدرت أول الصكوك المستقلة عن مجموعة الثماني الكبار عند نهاية أزمة الإئتمان في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩. وسيفتح أول بنك إسلامي في إيطاليا أبوابه في أواخر العام ٢٠٠٩ وسيكون جزءاً من بنك الإستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB) الذي يوجد مقره الرئيسي في لندن.[٩٢]

ويمكن للتمويل الإسلامي إذا جرت إدارته بشكل سليم أن يُخفِّض الإعتماد على المُمَوِّل على المدى الطويل، ويُخفض الدين على المستوى الوطني، أو الإعتماد المالي على البنوك ومؤسسات الإئتمان التي تسعى للربح. ويقول أسفورد وشكسبير، وأيضاً شكسبير وكالن إن التمويل الإسلامي لا يشجع على الكولونيالية المالية، ويُشجع على الحرية السياسية، ويُمَكِّن الأمم من السيطرة على مصائرها بتشجيع خلق الثروات بطريقة فيها مساواة أكثر. وتعتمد مدى قدرته على زيادة قدرة الناس الإنتاجية، ونشر الثروة بمساواة أكبر، وتخفيض الإعتماد على المؤسسات المالية الخارجية التي تدعو إلى دين وطني طويل الأمد، تعتمد على كيفية قيام الأمم، بدورها، بإدارة التحول الإجتماعي المرتبط بالتغيُّرات الديموغرافية، والمنافسة العالمية في الصناعة والخدمات وخلق فرص عمل. بكلام آخر، إلى أي مدى سيتم تحويل هذه الجهود الخاصة بخلق الثروة إلى رأس مال أجتماعي وعام؟ هل ستؤدي إلى إغناء البنية التحتية والخدمات الإجتماعية ذات الصلة التي يُمكِنُها أن توَلِّد نمواً كفؤاً في التعليم الصناعي، والكفاءة التكنيكية والعمل، وتمكّن الناس من الأستمتاع بزيادة غير مسبوقة في التنمية البشرية ؟ إن هذه الجهود تعكس تحولات في استراتيجيات الإستثمار في أوروبا – تأثير وجاذبية البترودولارات بدلاً من نمو الثقة في الإقتصاد الإسلامي، أو الإهتمام بآفاق بديلة للرأسمالية العالمية من خلال أيديولوجية الإسلام. لا تزال الممارسات المالية التقليدية تسيطر على الصفقات العالمية على الرغم من إمكانية أن تدفع القروض بدون فوائد المزيد من الأموال إلى الإقتصاد من أجل رأس المال العام – لا سيما لمشاريع البنية التحتية التي يمكن لها أن تولد فرص عمل كثيرة.

٩٢) بريطانيا هي البلد الوحيد في أوروبا الذي أنشأ بنوكاً إسلامية، إذ يوجد في لندن ٢١ بنكاً تقليدياً يقدم منتجات بنكية إسلامية. وبنك هونج كونج وشانغهاي (HSBC) هو من البنوك الرئيسية في التعامل بالمنتجات والخدمات وفق الشريعة.

المباديء الأساسية للتمويل وفق الشريعة

لا تسمح الصفقات المالية الإسلامية بالربا أو الفائدة، وتسمح فقط بمنح القروض أو إصدار السندات مقابل أصول حقيقية أو أصول مُنتِجَة، مثل الأرض والمنازل ومخزون المحاصيل الغذائية وغيرها من الأصول المادية حيث يمكن تقدير القيمة عند النقطة التي تتم فيها الصفقة – المالك أو المدير والممول يشتركان في تقدير قيمة الأملاك أو المحاصيل، وأيضاً في تقرير نسبة دفعات السداد على أساس حساب نسبة تقدير المِلك وارتفاع سعره بدلاً من فوائد تفرض على القرض. بكلام آخر، إن التمويل الإسلامي لا يسمح "بصناعة" أموال من أموال، ولكن الأصول التي تشملها الصفقة. إنه يُركِّز على القدرة الإنتاجية للعمل ورأس المال، لا سيما على القدرة البشرية للعمل الشاق والإبتكار لإنتاج قيمة لها تقديرها من الأملاك أو المحاصيل المخزونة. ويدعو التمويل وفق الشريعة، ومن غير أية فوائد، إلى ترتيبات الإستئجار من أجل الشراء، وخطط دفع عربون ثم الإستلام فيما بعد، واتفاقيات الشراء والبيع المشترك، أو الشراكة. وفي الوقت ذاته لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن تتلقى أموالاً أو توفرها لمشاريع متعلقة بالكحول أو لها صلة بها، أو بالقمار، أو الأمور الإباحية، أو التبغ، أو السلاح أو الخنازير.

وفي تجميع رأس المال توجد السندات وفق الشريعة بدون فوائد، ولكنها توفر نصيباً في الأصول التي يجري تمويلها، أو إنتاجها. وبالتالي فإن الصكوك هي شهادات تدعمها الأصول التي توفر حق الملكية أو حق الإنتفاع بالأصول التي يجري تمويلها. وتوفر المؤسسة التي تُصدِر الصكوك شهادات تملك أو شهادات انتفاع، مثل دخل من الإيجار، أو تراكم العائدات من صكوك مختلفة تقوم على أساس المضاربة، أو المشاركة، أو المرابحة، أو السلام، أو الإستثناء، أو الإيجار، أو أي إجراء هجين مكون من مزيج من هذه الأمور. والفارق بين السندات التقليدية (أو إلتزامات الدين التعاقدية التي تُدفع الفوائد فيها عند نضوجها في تواريخ محددة) والصكوك، هو أن الأخيرة توفر نصيب مِلكِية من الأصول التي يجري تمويلها، أو دخلاً تُوَلِّده أصول الصكوك. ويكمن التشابه بينهما في أن كليهما قابل للتسويق وللتقييم والتعزيز (علاوة من أجل تعزيز الإئتمان)، والضمانات القانونية والضريبية (عقود يمكن أن يتممها محامون)، وتنوع (أكثر من ٢٧

نوع من بُنى الصكوك). وتعمل البنوك والمؤسسات المالية بشكل وثيق مع مستشارين قانونيين متخصصين في الشريعة لتطبيق الشروط الصحيحة للصكوك وفق الشريعة وأنواع القروض الأخرى،[٩٣]

قروض المضاربة تحصل عليها مجموعة من الناس أو مُمَوِّل وحيد، بينما قروض المشاركة يمكن الحصول عليها من عدد من الممولين من خلال شهادات تملك الأصول موثقة ومضمونة. يناقش مولانا تقي عثماني الإختلاف بين المذهبين الشافعي والحنفي فيما يتعلق بالأصول السائلة وغير السائلة – إذا كانت تلك الشهادات قابلة للتداول. المذهب الشافعي لا يسمح بتداول هذه الشهادات إلاَّ إذا تم فصل الأصول غير السائلة، بينما المذهب الحنفي يسمح بتداول هذه الشهادات – يمكن أن تُباع الأصول السائلة بسعر أعلى من سعر الشهادة عند إصدارها بشرط أن يُعاد ضخ الفائض أو الربح في الأصول غير السائلة. والإسلام لا يسمح بالحصول على قروض مقابل منتجات أو أصول لم يتم بعد إنتاجها أو صناعتها، ولكنه يسمح باستثناء في حالة "سلام" ، أي البيع نقداً بدلاً من إنتاج السلع المُصنَّعَة، أو حصاد المحصول. سمح النبي محمد بـ"سلام" للفلاحين الفقراء الذين كانوا في حاجة إلى أموال نقدية فوراً، قبل حصاد محاصيلهم. الإستثناء هو قرض من أجل إنتاج أصول أو بناء حيث الصانع أوالبناء ليس هو بالضرورة المَدين، ويُسمح بمبلغ معين إضافي للمدِين أن يكسبه كفائض من الصفقة إذا كان بمقدوره تخفيض تكاليف الصناعة أو البناء. والإختلافات بين "سلام" و"الإستثناء" هي اختلافات كبيرة. فإتفاقية "السلام" لا تقوم على أساس الإنتاج الفعلى لأصول، ولكن على إيصال وتسليم المنتجات. زمن التسليم في حالة"السلام" محدد، ولكنه قابل للتفاوض في حالة "الإستثناء". بالإضافة إلى ذلك، السعر في حالة "السلام" يجري تحديده عند عقد الصفقة، وهو في العادة أدنى من قيمة المنتجات عند تسليمها، ولكن بالنسبة للإستثناء فإن السعر يتم تحديده على أساس العائدات المتوقعة للمُنتَج التي هي في العادة أعلى من القيمة الجارية للمواد والعمل قبل التصنيع والبناء. وقروض الإستثناء يمكن أن تُدفع بالتقسيط، ولكن قروض سلام يجب أن تُدفع كاملة. ويُشير مصطلح

٩٣) غالباً ما تُوظِّف الشركات القانونية علماء في الشريعة يُصدرون فتاوى بشأن منتج معين قبل تداوله وتسويقه.

"الأجرى" إلى تشغيل البشر لغرض محدد، أو هدف معين، أو استئجار أصول لها قيمة نفعية، مثل المنازل والأدوات والآلات.[٩٤] والأخيرهوالطريق المضمون للحصول على قرض من غير التخلي عن حقوق الملكية وتحويلها للأخرين.

المنافسة الماليزية للحصول على نصيب من سوق المعاملات وفق الشريعة العالمي

إن ماليزيا التي يبلغ عدد سكانها ٢٥ مليون نسمة، ٥١ في المائة (٥ر١٢مليون نسمة) منهم من المسلمين الملاويين، هي واحدة من أكثر اللاعبين عحيوية في تطبيق التمويل وفق الشريعة. فجميع البنوك المحلية والأجنبية تقريباً لديها منتجات وخدمات مالية وفق الشريعة، وتُقدّم للمسلمين حسابات توفير وحسابات جارية في البنوك دون أن يطلبوا.[٩٥] ويُعطى أصحاب حسابات الإيداع المحددة العائدات المحسوبة سلفاً على نقودهم المودعة للتوفير حال قبول حساباتهم. وجميع خطط وحدة الإئتمان لأكبر ذراع استثماري للحكومة وهي "شركة الإستثمار الوطنية" تعمل وفق الشريعة، كما أن الضرائب تفرض وفق مبدأ الزكاة الإسلامي، فتُخصم الضرائب أتوماتيكياً من الأرباح التي يُحققها أصحاب الأسهم سنوياً.[٩٦] وتتنافس البنوك التجارية أيضاً للحصول على نصيب من السوق الإسلامي، وذلك من خلال إصدار وحدات تأمين وفق الشريعة وذات أخطار متدنية. ويدفع المسلمون كذلك ضريبة دخل، ولكن بإمكانهم أن يختاروا إرفاق إيصالات الزكاة التي يدفعونها لخصمها من ضريبة الدخل التي يدفعونها، أو أن يدفعوا الضريبة مرتين إن كانوا يعتقدون بأن النظامين لا يتطابقان. وهنالك أيضاً حملة هائلة من أجل حمل المواطنين المسلمين على دفع الزكاة إلى الدولة، ورغم ان هذا الأمر لم يتم فرضه بالقوانين الشرعية من قبل المجالس الدينية الإسلامية، فإنه يبدو ناجحاً،

---

٩٤) يطلق على المُستَخدِم لقب»المستأجر»، ويُطلق على العامل لقب «أجير»

٩٥) يتعين على المسلمين أن يطلبوا بالتحديد حسابات بنكية عادية، حسابات توفير أو حسابات جارية، إذا كانوا لا يريدون خدمات بنكية إسلامية. يجعل بنك CIMB في ماليزيا إجبارياً على كل مسلم يطلب الحصول على قرض لشراء سيارة أن يستخدم خطة المضاربة.

٩٦) تُصدر شركة الإستثمار الوطنية وحدات تأمين بأسعار محددة للوحدة، أو بأسعار السوق، وتستثمر الأموال في الصناعة، مثل صناعة زيت النخيل، وفي السلع والعقارات وبعائدات أعلى من تلك التي تقدمها البنوك التقليدية من خلال الإيداعات المحددة و حسابات التوفير، إلخ.

إذا حكمنا من نسبة الزيادة العادية لعدد دافعي الزكاة وكمية الأموال التي يجري جمعها كل سنة في شهر رمضان. لقد ازداد جمع الزكاة في ماليزيا سبعة أضعاف من ١٧ر٩ مليون دولار في العام ١٩٩١ إلى ١٣٩ر١ مليون في العام ٢٠٠٤ . وجرى جمع غالبية المبالغ من ولايتي سلانجور والمنطقة الفيدرالية. وتنطبق النسبة المحددة وهي ٢ر٥ في المائة من الفائض تدفع للزكاة فقط على الأموال السائلة والذهب والفضة والأشياء التجارية. وهنالك نِسَب أخرى بالنسبة للمنتجات الزراعية وللتعدين والحيوانات.

إن المبالغ التي تُدفع للزكاة بالتراضي هي، مع ذلك، جزء صغير جداً من العائدات من ضريبة الدخل التي لا تتم بالتراضي . ومع ذلك هنالك زيادة كبيرة في عدد المسلمين الذين يدفعون الزكاة مباشرة إلى الفقراء من خلال مؤسسات الأعمال الخيرية التي تُدار بشكل مستقل عن الدولة، أو من خلال شبكات عائلات ترتبط بالقربى والصداقة. وقد إغتنى هذا الرأسمال الإجتماعي من خلال شبكات إسلامية التي يمكن أن يبلغ ما تجمعه آلاف الدولارات خلال شهر رمضان فقط. وبالإضافة إلى الزكاة يدفع جميع المسلمين ضريبة العُشر أو صدقة الفطر للفقراء[٩٧] خلال شهر رمضان، إمَّا من خلال مراكز الجمع التابعة للدولة، أو كمساهمات مباشرة إلى الفقراء. وهنالك توجه في المناطق الريفية إلى معرفة العائلات المعدمة والعجزة في تلك المناطق من الولاية حيث يقيمون، التي تفتقر إلى عناية كافية.[٩٨]

كانت استراتيجية ماليزيا الخاصة بتقليل الفوارق بين المداخيل تقوم على السياسة الإقتصادية الجديدة التي استهدفت بشكل خاص الفقر في الريف خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠. وبسبب النمو الإقتصادي الثابت وسياسات الحكومة الخاصة بتخفيض

٩٧) دفعات صدقة الفطر هي اصغر كثيراً، هي في العادة دولارين عن كل عائلة، وهي إجبارية، وتدفع في العادة من قبل رب العائلة عن كل التابعين له، بما في ذلك الخدم غير المتزوجين. هنالك مكاتب مركزية لجمع صدقة الفطر في رمضان ، وهي توجد في المساجد في العادة. ويسدد المسلمون صدقة الفطر حيث يصلون في العادة. وثمة عدد متزايد من المسلمين يفضل دفعها مباشرة إلى الفقراء في محيطهم.

٩٨) في إحدى حملات الجمع، واشترك المؤلف فيها في ولاية بيننانج، بلغ ما تم جمعه ٣٢٠٠ دولار. كان هناك نحو ٢٠ مجموعة تقوم بجمع الزكاة وتتلقى مبالغ مماثلة من المال خلال شهر رمضان. تقوم الجمعيات الخيرية الإسلامية بجمع مبالغ كبيرة، نحو ٢٩٤٠٠ ألف دولار أمريكي. ويُعتقد أن تبرعات من هذا القبيل تزيد من ثواب الشخص سبعة أضعاف.

الفقر، ازداد إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد أكثر من الضعف، من ١٧٥٠ دولار أمريكي في العام ١٩٧٥ إلى نحو ٤٣٠٠ دولار أمريكي في العام ٢٠٠٣. وتقلصت حالات الفقر بشكل مستمر خلال السنين، فتغيَّرت من ٤٩ر٣ في المائة في العام ١٩٧٠ إلى نحو ٥ في المائة في الوقت الحاضر. بيد أن تقريراً لبنك التنمية الآسيوي أشار في العام ٢٠٠٧ إلى أن الفرق بين المداخيل بدأ يتسع من جديد في تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على حالات الفقر في الريف. يبدو أن اللامساواة في الدخل كما يجري قياسها وفق مُعامِل جيني[٩٩] قد ساءت بين الملاويين المسلمين، سكان البلاد الأصليين الذين يشكلون ٥١ في المائة من مجموع السكان. إن معامل جيني الخاص بماليزيا – وهو قياس للامساواة المداخيل حيث الصفر يعبِّر عن مساواة ممتازة، و١ر٠ يمثل لا مساواة تامة، يكشف أن ماليزيا تظل من بين الأكثر لا مساواة في شرق آسيا، ولديها أعلى سادس فارق في الدخل في منطقة آسيا – المحيط الهادي (راجع الجدول ١). ويوعز هذا الفارق الكبير إلى الإنقسام الريفي – المدني، وإلى الفوارق الإقليمية والإثنية. وتختلف نسب الفقر بين المجموعات الإثنية. وعلى الرغم من وجود دلائل على أن هذه الفوارق قد أخذت تضيق مع مرور الزمن، فإن غالبية الفقراء هم من الملاويين المسلمين الذين يشكلون المجموعة الأكبر من بين المجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث في البلاد.

الجدول ١ – معامل جيني لبنك التنمية الآسيوي الخاص بالبلدان النامية الأعضاء (توزيع النفقات والمداخيل لعام ٢٠٠٧) السبعة الأكثر لامساواة في المنطقة

البلد	معامل جيني
نيبال	٤ر٧
الصين	٤ر٧
الفليبين	٤ر٤

٩٩) **مُعامِل جيني (Gini Coefficient)**: يُعرف أيضاً باسم مؤشر جيني، وهو قياس توزع إحصائي من وضع رجل الإحصاء والسوسيولوجي الإيطالي كورادو جيني في العام ١٩١٢. يقيس اللامساواة بين قيم (مجموع قيمة) تواتر التوزيع. عندما يكون معامل جيني صفراً فهذا يعبر عن مساواة ممتازة بين المداخيل، ويعني أن مداخيل الجميع متساوية. – **المترجم**

تركمنستان	٤ر٣
تايلاند	٤ر٣
ماليزيا	٤ر٠
سري لانكا	٤ر٠

ويُبيِّن الجدول ٢ التغيير في التكاليف بالنسبة للفرد بين أعوام تسعينيات القرن العشرين وأعوام العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بأدنى السلم وبالعشرين في المائة الذين في القمة، وذلك استناداً إلى تعادل قوة الشراء، ويُبيِّن أيضاً بأن أداء ماليزيا هو أداء غير مهم وضئيل . فالعشرون في المائة الذين في القمة حققوا مكاسب أقل من ٢٣ر٢ في المائة من العشرين في المائة الذين في القاع (٢٦ر٢ في المائة). وبالتالي لم يحدث تقليص في التباينات التي تفصل بين الطرفين . وكان أداء فيتنام والصين أفضل نسبياً، وباستثناء حالة الصين فإن التباينات اتسعت مع تحقيق مكاسب مهمة للعشرين في المائة الذين في القمة (١ر٧ في المائة)، ومكاسب أقل كثيراً (٤ر٣ في المائة) بالنسبة للعشرين في المائة الذين في القاع. ويمكن القول إن أداء ماليزيا افضل من أداء باكستان، وبنغلاديش، والهند، والفلبين، وكمبوديا، وسري لانكا، ونيبال. وشهدت إندونيسيا، البلد الإسلامي في أكثريته في آسيا، مكاسب مماثلة لماليزيا بالنسبة للعشرين في المائة الذين في القاع، على الرغم (أو لعله بسبب) كونها بلداً مصدراً للعمالة ، على عكس ماليزيا. ومن الواضح أن العمالة الرخيصة من إندونيسيا قد أفادت كثيراً صناعات الخدمات وقطاع المزارع في ماليزيا، بينما أبقت أجور العمال الماليزيين متدنية نسبياً. إن المزارعين الماليزيين والمزارعين المحليين الذين هاجروا إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل جديدة، وغالبيتهم من الملاويين المسلمين، لم يحققوا مكاسب من سياسات الخصخصة أو العولمة – على الأرجح أن تأثيرات العولمة للرشح إلى أسفل لم تعمل لصالح العمال الأجانب في البلدان التي تعتمد عليهم، مثل ماليزيا. ولكنها قد تكون عادت بالفائدة على كسبة الأجور المتدنية والمتوسطة، وخريجي الجامعات الذين أتوا بالأصل من المناطق الريفية، وأصبحوا الآن يعملون في الخدمات والإدارة والمجالات التكنيكية والمهنية في المدن الماليزية.

جدول ٢: التغيير في الإنفاق بالنسبة للفرد في تسعينيات القرن العشرين وسنوات القرن الحادي والعشرين، العشرين في المائة التي في القمة وفي القاع

البلد	الـ٢٠ ٪ في القاع	الـ٢٠ ٪ في القمة
الباكستان	-٠ر٠٧	٠ر٣٩
تايلاند	٢ر٣٥	٠ر٣٨
بنغلاديش	٠ر٠٧	١ر٦٠
الهند	٠ر٨٥	٢ر٠٣
إندونيسيا	٢ر٠٩	١ر٩٣
لاوس (ج.د.ش)	١ر٤٧	٣ر٨٢
الفلبين	١ر٢٨	٢ر٢٧
كمبوديا	٠ر٦٩	٣ر٣٨
سري لانكا	٠ر٦٤	٤ر١٤
فيتنام	٣ر٣٧	٤ر٥٩
نيبال	١ر٩٢	٧ر٢٣
ماليزيا	٢ر٢٦	٢ر٢٣
جمهورية الصين الشعبية	٣ر٤٠	٧ر١٠

الطبقات الوسطى الملاييه المسلمة والمنتجات والخدمات وفق الشريعة

إن الإندفاع نحو المنتجات والخدمات وفق الشريعة ، بما في ذلك الضرائب (الزكاة) موجه على الدوام إلى الطبقات الوسطى الملاييه الإسلامية النامية – المهنيين ، والموظفين الإداريين ، والمدراء ومجتمع رجال الأعمال. فالمسلمون ذو الدخل المتوسط يختلفون عن العشرين في المائة من المسلمين وغير المسلمين ذوي الدخل المرتفع من حيث أن الشريحة الأخيرة (العشرين في المائة من ذوي الدخل المرتفع) لها شراكات أعمال

مع غير الماليزيين، أو مع أشخاص ذوي دخل مرتفع، دافعهم هو الربح فقط. إن التباين في الثروة من حيث الدخل الحقيقي كبير في ماليزيا – في الوقت الذي قد يتقاضى فيه المهني المتوسط راتباً يتراوح ما بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف دولار أمريكي سنوياً قبل خصم الضريبة، فإن أصحاب الدخل العالي قد يتقاضون قبل خصم الضريبة ما بين ٥٠ ألف و ٧٥ ألف دولار أمريكي، حسب مستوى كفاءاتهم، وتجربتهم وحصصهم في الشركات التي يعملون بها أو يملكونها. أما ذوى الدخل الأكثر تدنياً، بما في ذلك الطبقات العاملة، فيكسبون ما يتراوح بين ألف و ٢٥ ألف دولار أمريكي سنوياً. إن نحو ١٠ في المائة من السكان يكسبون أقل من ٤٨٠٠ دولار أمريكي سنوياً، وهؤلاء يشملون في الغالب المتقدمين في السن في المناطق الريفية والحضرية، ومجموعات السكان الأصليين (الأورانج أصلي، وصيادو السمك الملاويون، أحد الوالدين الذي يعتني لوحده بالأطفال، وأمهات وحيدات، ومطلقات في المناطق الريفية)، و٨٠ في المائة منهم من المسلمين.

وتوجه الطبقات الوسطى الإسلامية في ماليزيا بشكل مثابر إلى "فعل الشيء الصحيح"، من خلال المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام الدينية والتعليم الإجتماعي الإسلامي، وذلك في إطار وعي نام بضرورة عمل الخير تجاه الفقراء والعجزة، ليس المسلمين الماليزيين وحسب، بل الفقراء عموماً. ولكن لا أحد يعرف في الواقع إلى أين توَجَّه أرباح الأكثر ثراء من المسلمين وغير المسلمين، وذلك لأن الشركات التي حافزها الربح على المستوى الإقليمي أو العالمي ليس دافعها عمل الخير كما هو الحال مع مداخيل الطبقات الوسطى. أما فيما يتعلق بالطبقات العاملة، والتي هي القسم الأكبر من العمال الذين يعملون في مجالات قطاعي الخدمات والصناعة المتدنية الدخل فإنهم من المسلمين والتاميل الذين يكسبون أجوراً تصل إلى خط الفقر أو تحته، أي إلى ٤٨٠٠ دولار أمريكي سنوياً. ودفع الزكاة من قبل الدولة أو الأشخاص فهو موجه إلى المسلمين من أرباب العائلات الذين يكسبون دولاراً واحداً أو دولارين في اليوم، أو أقل من ٤٨٠٠ دولاراً أمريكياً سنوياً، ويجري دفعها خلال شهر رمضان. ويُستثنى من أداء الزكاة والحصول عليها غير المسلمين؛ ولكن الأموال النقدية التي يتم دفعها بمناسبة انتهاء الصيام

في شهر رمضان، أو للإحتفال بالعيد فتُعطى إلى كل الأطفال من جميع المجموعات الإثنية، وإلى أولئك الذين لا يعملون أو العاطلين عن العمل.

من الواضح أن الفقراء المسلمين من فئات ذوي دخل ٤٨٠٠ دولار أمريكي فأقل لا يمكنهم الإعتماد على مبالغ الزكاة التي تُدفع مرة في السنة فقط. فمبالغ الزكاة تُنفق بسرعة لسداد الديون المستحقة، أو لشراء الأكل واللوازم الأخرى الضرورية للإحتفال بنهاية شهر رمضان. وتلجأ الطبقات العاملة المسلمة إلى أساليب أخرى لسداد الديون، وأحد الإجراءات الشائعة للغاية، رغم كونه إجراءً يائساً هو اللجوء إلى المرابين، الذين يلقبون محلياً باسم "أه لونغ" (وهو اسم صيني شائع ويُستخدم عموماً للحديث عن المرابين غير المرخصين). وانتشرت أيضاً محلات الإقراض بالرهن في المناطق الحضرية الفقيرة حيث يسكن العاطلون عن العمل والذين يعملون جزئياً. وأدى الإنكماش الإقتصادي إلى انتشار الإقراض بالرهن، على الأخص بين الذين فقدوا عملهم أو فرص الحصول على أجور لأوقات عمل إضافي. وتقع العائلات الصينية والتاميلية الفقيرة ضحية هؤلاء المرابين الذين يتقاضون سعر فائدة مرتفع يصل إلى ٥ في المائة اسبوعياً أو ٢٠ في المائة شهرياً. وأي تقصير في تسديد المستحقات يؤدي إلى التهديد بالإيذاء الجسدي، وفي الحالات المتطرفة إلى محاولات الإختطاف أو الهجوم المميت على أفراد العائلة. ويتقاضى المرابون المرخصون الذين هم في الغالب من الصينيين والشيوخ والشتيارأسعار فائدة مماثلة، ويؤدي التأخر في السداد أو التخلف عنه إلى خسارة ما يملكه المدين من أصول مثل الأراضي والمجوهرات والموتسكيلات والدراجات، التي يضعها المدين كضمانات. بالإضافة إلى ذلك فإن رهن أشياء لدى محلات الرهن الصينية هو عمل شائع بين أفراد طبقات العمال. وأشياء مثل المجوهرات الذهبية والساعات تُقبل بسهولة في محلات الرهن في جميع أرجاء البلاد. وتستخدم طبقات العمال المسلمة الرهن للحصول على الأموال النقدية بسهولة في أوقات الطوارىء، كالمرض، والإصابات والوفاة، ومع ذلك فإن شراء الملابس والحقائب المدرسية والأحذية مع مطلع كل سنة دراسية قد يُجبر أيضاً على رهن الأشياء الثمينة.

خلال السنوات القليلة الماضية انتشرت حالات من الفقر المدقع في وقت أزمة

اقتصادية (بطالة مفاجئة بسبب الاستغناء عن العاملين أو التأخير في دفع أجورهم) مما خلق مجموعات من الفقراء الجدد بين طبقات العمال المسلمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، نسب الفوائد العالية التي يجري دفعها للمرابين غير المُرَخَّصين ولمقرضي الأموال المُرخَّصين، جعل المؤسسات البنكية الوطنية التي تقدم خدماتها للتجمعات الريفية الفقيرة أن تُحوِّل خدماتها إلى أسواق الرهونات، أو سوق الرهن الإسلامي. وتقدم حالياً أربع مؤسسات مالية اسلامية مثل هذه الخدمات إلى طبقات العمال الريفية والحضرية، وهي بنك الشعب، ومؤسسة التنمية الإقتصادية الإسلامية – ماليزيا، وشركة كيلانتان للإستثمار، والبنك الزراعي. ويسيطر بنك الشعب، من بين هذه المؤسسات، على ٢٥ في المائة من السوق الإسلامي، وينوي السيطرة على ٥٠ في المائة من ذلك السوق على الأقل، والذي يُقدَّر حجمه بنحو ٦ر٠ مليار دولار أمريكي. وقد أنشأ امتياز شبكة رهن تنوي تقديم امتيازات رهن في جميع أرجاء البلاد تديرها تعاونيات حسنة السمعة من الطبقات العاملة. لقد بلغ حجم القروض التي توزع حالياً ٢ر١ مليار رينجيت (العملة الماليزية) سنوياً. ومع اعتماد الطبقات العاملة على الأموال النقدية في أوقات الطوارىء، والفوائد العالية في أسواق الرهن العادية، يبدو أن الخيارات قليلة، باستثناء توسيع سوق الرهونات بين المسلمين وغير المسلمين وتقاضي ما يسمى "رسوم الحماية" من الفقراء بدلاً من الفوائد. إن القروض التي يمنحها سنوياً بنك الشعب وحده قد بلغت ٢ر١ مليار رينجيت، أي ٣٦ر٠ مليار دولار أمريكي)، وهي من بين الخدمات التي ساهمت في نجاح بنك الشعب المذهل والشهرة التي اكتسبها كتعاونية وطنية ناجحة، يصرف أرباحاً لحملة أسهمه أعلى من الأرباح العادية للأسهم. إن المرابين يضعون عملياً مكاتب أمام شقق وعمارات الفقراء المسلمين في المدن والبلدات يعرضون أموالاً نقدية وتسهيلات على الفقراء الذين تقطعت بهم السبل. ويسرد هذا السوق المُربح مجلدات عن تفاقم الفقر المدقع بين أولئك الذين يعيشون عند خط الفقر أو دونه، وعن عدم كفاية الزكاة وما يُوزع منها، وعن الإعتماد الكبير لذوي الدخل العادي من الطبقات الوسطى على الخدمات والمنتجات الخيرية، وعن الطبيعة الغامضة وغير الشفافة للثروات المتزايدة للطبقات العليا من المسلمين وغير المسلمين في ماليزيا.

إذا كانت الأعمال الخيرية وفق المباديء الخيرية هي ظاهرة خاصة بالطبقات الوسطى المُتعلمة، وغير مُثبتة مؤسساتياً بشكل مطلق لذوي الدخل العالي في البلاد، فإن إعادة توزيع الثروة والمشاركة في الثروة قد لا تتطابق مع مباديء المساوة الإجتماعية والعدالة الإقتصادية الإسلامية. إن الطبقات الوسطى المسلمة مثقلة كواهلها بالتبرعات، والمنح الخيرية للمسلمين الفقراء، التي تُعوَّض بأفكار ونظريات عن "الحظ السعيد" و"بركات الله". مع ذلك فإنها تساعد، إلى حد كبير، في الحفاظ على الوضع القائم للطبقات، دون السماح للفقراء للغاية أن يصلوا إلى مستويات يائسة من الفقر المدقع التي يسببها الفقر المتنامي في أوقات الأزمة الإقتصادية. إن إغناء الرأسمال الإجتماعي الإسلامي يحول أيضاً دون الطبقات الوسطى والوصول إلى خط الفقر أو دونه، كما هو الحال في أثناء الأزمات الإقتصادية عندما يفقد المهنيون أيضاً وظائفهم عند التأخر في دفع المستحقات وتقليص عدد القوى العاملة. هنالك نوع من آليات إعادة التدوير مشوقة في تطبيقها، حيث الطبقات الوسطى تحصل على أرباح تُكتَسَب من الرهونات والإئتمان الجزئي من خلال كونها مالكة لحصص في المؤسسات المالية الإسلامية التي تُدار وفق مباديء الملكية التعاونية، وفي الوقت ذاته، تزيد الطبقات الوسطى، بدورها، مساهماتها الخيرية من خلال تبرعاتها المالية السنوية ومن ما تدفعه كزكاة. ومع ذلك فإنه لا يبدو أن تلك الآليات قادرة على انتشال الغالبية من الفقر، وتمكين تلك الغالبية من الإستمتاع بالحراك الإجتماعي – الإقتصادي، وذلك جزئياً لأن عوامل أخرى تتدخل وتمنعهم من الاستمتاع بالتعليم المجاني والفوائد الصحية التي يتم الحصول عليها من خلال مساهمات ضريبة الدخل والزكاة. إن بعض هذه العوامل المساهمة في "الفقر القديم" هي الحجم الكبير للعائلات، واعتماد الشباب على المداخيل المجتمعة للعائلة بسبب عدم العمالة الكاملة، والتحصيل الأكاديمي الضعيف، والبنية التحتية غير الجيدة في المناطق الريفية البعيدة. يجري في ماليزيا التأكيد بشكل كبير على تعليم التدريب الصناعي، والمؤسسات التي تتعاطاه تتلقى أكبر دعم مالي من بين مؤسسات التعليم في آسيا النامية، ولكن وجود تعليم لفترة طويلة في مدارس ذات بنية تحتية ضعيفة ، والتزامات العائلات المالية في المناطق الريفية والحضرية يجعل من الصعب على الفقراء للغاية تحقيق مستويات أكاديمية تمكنهم من المنافسة على أماكن في الجامعات المحلية.

إن المؤسسات المالية التي تقوم على أساس إسلامي تستهدف الطبقات الوسطى كطبقات حريصة على التوفير ، ولا تشجعهم على الإنغماس في الإستهلاك لأجل الوضع الإجتماعي – مثل ملابس من تصميم مصممين ذات علامات مسجلة عالمياً – وتدعوهم إلى تحويل الفائض من دخلهم إلى استثمارات في مشاريع وحدات تأمين ، التي تضمنها الحكومة بالكامل . وقامت شركة الإستثمار الوطنية Permodalan Nasional Berhad خلال العشرين عاماً الأخيرة ، بإنشاء تسعة صناديق تجزئة موجهة نحو المجموعات ذات الدخل المتوسط والأدنى ، وكلها طبق الشريعة بالنسبة للمسلمين ، وذلك من أجل زيادة نصيب المسلمين في الثروة الوطنية . الأرباح التي تحققها الأسهم تخضع أتوماتيكيا لحسم الزكاة . وتقدم مشاريع وحدات التأمين أرباحاً ومكافآت جذابة للمستثمرين ، هي في الغالب ضعف ما تقدمه البنوك التجارية ، وذلك كطريقة لتشجيع المستثمرين على إعادة استثمار الأرباح والمكافآت من أجل بناء رأس مال شخصي . وسجلت الشركة المذكورة نمواً نسبته ٢١ في المائة مقارنة مع ما سجلته الصناعة (وحدات التأمين) من نمو ، والذي بلغ معدله ١٣ في المائة . وتتمتع الشركة بثقة المسلمين بفضل الأخطار المتدنية لديها (والعائدات المضمونة لديها هي بين ٥ إلى ٧ر٥ في المائة سنوياً) ودعم الحكومة . بيد أنه من المشكوك فيه أن يقوم المستثمرون ذوو المداخيل المتدنية بإعادة استثمار أرباحهم ومكافأتهم ، كما تفعل الطبقات المتوسطة ، بما أنهم يعتمدون على مشاريع مثل الرهن والإئتمان الجزئي التي تعكس تدفق أموال نقدية قليلة . عامل المواساة الوحيد هو أن الأصول المادية التي يرهنها المسلمون الفقراء يجري إعادة تدويرها على هيئة أرباح ومكافآت لحملة الأسهم من المسلمين في بنك الشعب وغيره من البنوك التي تعمل في توزيع عائدات الرهونات على المسلمين من ذوي الدخل الثابت وعلى الطبقة الوسطى . وبما أن هذه الأرباح والمكافآت يجري حسم الضريبة منها مقدماً فيما يتعلق بالزكاة ، فإن هناك ، على الأقل ، شريحة أخرى من إعادة التوزيع من خلال عمل الخير الذي يتم بين الفقراء للغاية الذين يرهنون في العادة الأصول المادية ، لا سيما (المجوهرات) الذهبية لتسديد تكاليف الإحتياجات الطارئة .

دولة الرفاه في بروناي والإسلام

بروناي هي أصغر بلد في شمال شرقي ساحل جزيرة بورنيو، ومساحته تعادل مساحة نورفولك تقريباً، ويبلغ عدد سكانها ٣٨٥ ألف نسمة فقط. وقد عاشت تقليدياً على احتياطيات النفط والغاز التي لديها، والتي تساهم بخمسين في المائة من إجمالي إنتاجها المحلي، وتُشكِّل نحو تسعين في المائة من صادراتها، ونحو ٨٠ في المائة من إيرادات الحكومة. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد ٣٧٠٥٣ دولار أمريكي. وتقوم حالياً بتنويع إقتصادها من خلال إنشاء صندوق ثروة مستقل يشمل تمويل إسلامي عن طريق "التكافل" وغيره من المنتجات.[١٠٠] وتسيطر على البلد وتديره عائلة ملكية على رأسها السلطان الحج حسن البولقية (١٩٦٣ –) الذي هو في الوقت ذاته رئيس الوزراء. ورغم أن التعليم في كل مراحله مجاناً وكذلك الرعاية الصحية والعناية الطبية، وعدم وجود ضريبة دخل، فإن هناك فوارق كبيرة في الثراء بين النُخبَة الملكية ومواطني بروناي. ويعني قيام دولة الرفاه التي يُشار إليها على أنها "رأسمالية الرفاه"، وجود القليل من الفقر، وأن العمال النازحين من المناطق الريفية يستطيعون أيضاً أن يستمتعوا بحياة جيدة كريمة شبيهة بحياة عائلة متوسطة من الطبقة العاملة في أوروبا الغربية. وفي هذه الظروف فإن المجتمع المدني في بروناي هو في حالة جنينية، وهناك مبادرات قليلة للإنغماس في عمليات ديمقراطية مشاركة، مع وجود فوائد العيش في ظل سلطة مركزية تستخدم الرفاهية كاستراتيجية للإحتواء السياسي. وتستخدم الدولة كذلك الإسلام كأسلوب للإحتواء السياسي، ولتوحيد سكانها المسلمين من الملايي، الذين يشكلون ٧٥ في المائة من مجموع السكان.[١٠١] ومع ذلك، هنالك تأكيد متزايد على التنويع الإقتصادي والتعليم المهني والتدريب من أجل إيجاد قوة عاملة تستطيع المنافسة على نطاق العالم.

---

١٠٠) في أواخر العام ٢٠٠٨ تم إقرار النظام البنكي الإسلامي ونظام التكافل (فيما يتعلق بالتأمين الإسلامي أو الضمانات المشتركة). وكان هذان النظامان أول محاولة لجعل البلد يتماشى مع المعايير الدولية، ولجذب المزيد من المشاركة الأجنبية في خدماتها عَبر الشاطيء وفي داخل البلد. وتسعى التشريعات الجديدة أيضاً إلى استدامة أنشطة الإئتمان الجزئي والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠١) ١٥ في المائة من السكان هم صينيون ولدوا في بروناي ويعملون في الغالب في القطاع التجاري.

إن بنية التمويل الإسلامي في بروناي ، بالمقارنةمع ماليزيا ، ليست متطورة جيداً ، ولكن نظام الرفاهية العلماني لديها هو الأفضل تطوراً في آسيا . وأيضاً كما هوالحال في ماليزيا ، فإن التمويل الإسلامي يجري إعداده وتطويره من أجل خلق ثروة للبلاد ، ولكن تظل النسبة التي تذهب إلى الرأسمال العام من الثروة التي يجري خلقها غير معروفة .[١٠٢] ويبلغ ما لدى صندوق الإحتياطي العام لسلطة استثمار بروناي ٣٠ مليار دولار ، يقع استخدام غالبيتها تحت سيطرة السلطات المركزية . وكما هو الحال أيضاً في ماليزيا ، فإن الصلة بين عمل الخير والتمويل الإسلامي هي صلة واضحة في إطار المعنى الأكاديمي في آليات إعادة التوزيع القائمة على الزكاة التي يتم توفيرها للناس العاديين وفق القانون الإسلامي . وتظل النسبة من الإستثمارات العامة التي تجري إعادة تدويرها كزكاة ، غير معروفة .[١٠٣]

ومع ذلك فإن جزءاً كبيراً من المبالغ الإضافية التي يتم جمعها لصندوق الزكاة يجري تحويلها إلى أعمال الخير في بروناي خلال شهر رمضان . ذكرت صحيفة "بروناي تايمس" في العام ٢٠٠٩ أن أموالاً للزكاة وكذلك وثائق وزَّعَها السلطان على ٤٠٨٤ عائلة فقيرة ومعدمة في العاصمة بندر سري بيجاوان ، وكان من بين تلك العائلات ١٩٠ شخصاً غارقين في الديون . وقرر المجلس الديني الإسلامي في بروناي ، وهو السلطة الوحيدة المسؤولة عن جمع الزكاة وإدارتها وتوزيعها ، حجم المبلغ الذي تستلمه العائلة أو الفرد ونسبته الشهرية .[١٠٤] تودع الزكاة في الحسابات البنكية للأشخاص الذين يتلقونها ، ويمكنهم سحب١٢/١ ، أو ٣٦/١ ، ٤٥/١ ، أو ٦٠/١ من إجمالي المبلغ كل شهر ، وذلك وفقاً للفئة الفرعية التي تقع العائلة ضمنها . وهذا يعني أن هذه العائلات

١٠٢) أُقرَّت التشريعات الخاصة بمؤسسات عَبرَ الشاطيء في العام ٢٠٠٠ ، وأنشيء المركز المالي الدولي لبروناي من أجَل جذب الإستثمارات عبر الشاطيء .

١٠٣) في حالة ماليزيا يتم جمع الزكاة من الملاويين المسلمين فقط ، ولكن في بروناي تقوم السلطات بسحب الفائض من الإستثمارات العامة لأغراض الزكاة .

١٠٤) جاء في مقال الصحيفة أن كل شخص يقع ضمن فئة «فقير» و«مسكين» سيستلم مساعدة مالية شهرية تغطي تكاليف أكله وشربه ، وتكاليف الحياة اليومية ، وتكاليف مدارس الأطفال ومساعدات لدفع إيجار السكن . رب العائلة سيتلقى ٢٠ ألف دولار ، وكل شخص يعتمد على رب العائلة سيتلقى ١٠ آلاف دولار . .وفي نهاية شهر رمضان استلم كل رب عائلة فقيرة ومعدمة مبلغ ٣ آلاف دولار ، وكل شخص يعيله في العائلة مبلغ ٢ ألف دولار كزكاة خاصة .

الـ ٤٠٨٤ جرى استثناؤها من قائمة الأشخاص الذين يتلقون الزكاة من المجلس الديني الإسلامي في بروناي ، وذلك لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات عندما ستجري إعادة النظر في الحالة المالية لهذه العائلات. ويستلم المدينون مبالغ مختلفة من صندوق الزكاة اعتماداً على المبالغ التي ما تزال مستحقة عليهم لسداد قيمة مساكنهم التي تقدموا بطلبات للحصول عليها من دائرة الإسكان التابعة لوزارة التنمية ، او مؤسسة السلطان الحج حسن البولقية. وابتداءاً من ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ كان إجمالي ديون المساكن المترتبة عليهم هو ١٣٦٧٨٢١ دولار أمريكي.[١٠٥] بالإضافة إلى ٥٢٫٩ مليون دولار أمريكي مخصصة للزكاة ، جرى تخصيص ٣٩٫٤ مليون دولار أمريكي لتغطية التزامات المجلس الأخرى ، والتي تشمل ٢٠٫٦ مليون دولار أمريكي لبناء مساكن للفقراء وللأقل حظاً. ويوضع جانباً كذلك مبلغ ٢٫١ مليون دولار أمريكي لغرض تطوير القدرة الإنتاجية للفقراء. ورغم أن المفهوم الإسلامي للزكاة ينص على أن جميع المبالغ التي يتم جمعها خلال عام واحد يجب أن يجري توزيعها على الفقراء خلال شهر رمضان ، فإن بروناي قامت باستثمار ما جمعته من زكاة خلال الفترة ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٨ في البنك الإسلامي الوطني المسمى "بنك الإسلام بروناي دار السلام" ، وصندوق الإئتمان الإسلامي التابع له والمسمى "تابونج أماناه إسلام بروناي". وبلغت الأرباح المتأتية من المبالغ المودعة في المؤسستين الماليتين خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ٥٧٫٦ مليون دولار أمريكي. وستعتمد الإستدامة الإجتماعية لنظام الرفاه المدني والإسلامي على مدى تنويعها للثروة الوطنية من خلال إقامة نظام بنكي ومالي سليم يشبه تلك الأنظمة التي أقيمت في الشرق الأوسط.

إن مكاسب بروناي من ارتفاع أسعار البترول المتوقعة في ٢٠١٠ يجعلها مكاناً مناسباً لكي تصبح قطب الرحى بالنسبة للتمويل الإسلامي. لقد حفزت علاقات ماليزيا الوثيقة ببروناي نمو المنتجات والخدمات وفق الشريعة الإسلامية التي يمكن أن تكون الحاجز أمام الأزمات الإقتصادية العالمية التي من الحجم المشابه لأزمات ٢٠٠٧– ٢٠٠٩. وكما

١٠٥) المبلغ المتبقي من الزكاة بعد توزيع ٩٠ مليون دولار سيجري توزيعه على المستحقين الواردة أسماؤهم في قائمة المجلس الديني الإسلامي (التي يجب الموافقة عليها) ، بعد أن تمت الموافقة على الـ ٤٠٨٤ عائلة في ٣١ تموز / يوليو ٢٠٠٩.

سبق وفسرنا فإن من الملاحظ بشكل متزايد أن نظام المنتجات والخدمات وفق الشريعة يشكل ملاذاً آمناً في أعقاب الفشل الأخير في المشتقات التي تداولتها المؤسسات المالية العادية. لقد دفع الإنكماش الإقتصادي في بروناي الحكومة خلال الأزمة الإقتصادية في العام ٢٠٠٩ [١٠٦] إلى إصدار "صكوك الإيجارة" (سندات إسلامية) في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. تحتاج السندات وفق الشريعة إلى دعم مكون من أصول؛ وهذه الصكوك يدعمها بيع وشراء وتأجير ممتلكات عقارية، مما جعل مجمل إصدارها يساوي أكثر من ٧٦ر٠ مليار دولار أمريكي. إصدارات بروناي ما زالت صغيرة مقارنة مع بلدان مثل ماليزيا والبحرين، وكلاهما انطلق بأقصى سرعة في إصدار الصكوك. [١٠٧] ومن الواضح أنه ستحدث زيادة كبيرة في التعامل بالمنتجات المالية والخدمات وفق الشريعة في بروناي، وبأن إعادة توزيع الثروة الوطنية عن طريق الفوائد النقدية سيتخذ، بشكل متزايد، شكل الزكاة في بلد لا يلجأ إلى فرض ضريبة دخل كي يجمع أموالاً للشأن العام. والقضية المهمة هي استدامة دولة الرفاه مع نفاد الإحتياطيات من البترول والغاز خلال العقدين القادمين من الزمن.

هل تستطيع بروناي توسيع ثروتها الوطنية من خلال خلق أصول عالمياً، وما مدى قدرة شعبها على المنافسة عالمياً، وهو شعب أصبح يعتمد على الرفاه الذي توفره الدولة ؟ يؤكد دليل المكتب العالمي لصحيفة فايننشال تايمس (The Financial Times World Desk Reference) لعام ٢٠٠٤ أن عائدات بروناي من استثماراتها الهائلة في الخارج قد تجاوزت عائداتها من البترول والغاز. وثمة إدراك متزايد بين النخبة السياسية في بروناي بأنه يجب إيلاء اهتمام أكبر لموضوع الرأسمال البشري – قدرة الناس الإنتاجية على خلق ثروة لأنفسهم. وفي الواقع، فإن نماذج الإقتصاد الإسلامي تدعو إلى إعادة إنتاج الثروة عن طريق قيام الأفراد، بدلاً من الدولة، بإعادة خلق الأصول الفعلية. وتشجع الدولة الأفراد على تطوير قدراتهم على تنظيم العمل، بينما تظل الدولة هي المسؤولة عن عملية إعادة التوزيع. وهكذا، فإن الرفاه قابل للإستدامة إذا تم تحويل بناء

١٠٦) حدث انكماش نسبته ٥ر١ في المائة في العام ٢٠٠٩

١٠٧) ترمي بروناي إلى إصدار صكوك على الأقل مرة كل أسبوعين في ٢٠٠٩، ذات مدة نضوج واستحقاق بعد ثلاثة أشهر، أو سنة، أو سنتين وأكثر من تاريخ الإصدار.

القدرات إلى الناس العاديين ليعملوا بنشاط في الإنتاج الإقتصادي على كل المستويات وفي قطاعات النمو.

التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط

زادت العولمة الإقتصادية من أهمية الصكوك أو السندات الحكومية كأسلوب لإستدانة المال أو للإستثمار في مشاريع كبيرة في المناطق الإسلامية من الشرق الأوسط وآسيا الإسلامية. وحفَّزت كذلك نمو الإستثمار في البنوك في الشرق الأوسط وآسيا الإسلامية التي هدفها الرئيسي هو إقراض الأموال لمشاريع تعمل وفق الشريعة، وذلك بنسبة يجري حسابها على أساس ارتفاع قيمة هذه المشاريع. فعلى سبيل المثال استثمر بنك "خزنة ناسيونال بيرهارد ماليزيا" ١٥٠ مليون دولار أمريكي في شركة استثمارات في دبي تُسمى "شركة الفجر لرأس المال، ليمتد". وقامت "خزنة" أيضاً بالإلتزام بمبلغ ٥٨٨ مليون دولار أمريكي لشركة "فجر" من خلال جلب مشتري أسهم من أسواق إسلامية بارزة. وتضم قائمة حملة الأسهم الآخرين "مازك" (وهي عضو في مجموعة السباعي في المملكة العربية السعودية)، ووكالات استثمارات بارزة، مثل وكالة استثمارات بروناي ومجلس استثمار أبو ظبي. وتتوقع شركة فجر، بدورها، أن تنمو بتوفير منتجات وخدمات وتكنولوجيات وفق الشريعة، وقادرة على المنافسة في المنطقة الإسلامية. وأخذ بنك "خزنة" في إنشاء صندوق استثمار مشترك مع سلطة الإستثمارات القطرية لطرح رأسمال قيمته مليار دولار أمريكي في استثمارات مشتركة في ماليزيا وقطر. وستولد هذه الإستثمارات الضخمة رأسمالاً يكفي لمشاريع بنى تحتية للفقراء في المناطق المتخلفة مع وجود التوفير في الفوائد على الأموال. ولكن الإستثمار في الصكوك ليس الهدف منه بالضرورة إنهاء الفقر من خلال وعي إجتماعي إسلامي جامع – بل يؤدي إلى زيادة الرأسمال البشري، أو خلق فرص عمل للفقراء في العالم الإسلامي. فعلى سبيل المثال، استثمارات قطر في ماليزيا شملت حالياً نصيباً نسبته ٧٠ في المائة في بنك التمويل الآسيوي، ونصيب نسبته ٤٩ في المائة في "مول بافيلون" في كوالا لامبور، الذي هو أرقى مجمع محلات ودكاكين للتسوق في ماليزيا، يتردد عليه الأغنياء الماليزيين والسواح.

يقول تقرير للبنك الدولي في العام ٢٠٠٣ ، إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديا خاصاً بالعمالة غير مسبوق . فثمة حاجة لمائة مليون فرصة عمل أخرى مع حلول العام ٢٠٢٠ وذلك للحد من البطالة المتزايدة بين الشباب وخريجي الجامعات . فالنمو السكاني بمعدل ٢ في المائة ، وزيادة سنوية تبلغ ستة ملايين شخص ، وارتفاع مستوى التحصيل العلمي بين الخريجيين قد أدى إلى نمو نسبته ٣ في المائة في سوق العمل ، وخلق في الوقت ذاته سوق عمل متوتر ، معدل البطالة فيه يبلغ ١٥ في المائة .[١٠٨] والتقرير الذي عنوانه "تحرير قدرات العمالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد" هو الرابع والأخير في سلسلة تقاريرتُركِّز على تحديات التنمية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .[١٠٩] في العام ٢٠٠٠ بلغ عدد القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو ١٠٤ مليون عامل – وهو رقم من المتوقع أن يصل إلى ١٤٦ مليوناً في العام ٢٠١٠ ، و١٨٥ مليوناً مع حلول عام ٢٠٢٠ . وسيحتاج الذين يبحثون عن فرص عمل للمرة الأولى إلى ما يقارب ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين . وهذا أكثر بكثير من عدد فرص العمل التي جرى خلقها في المنطقة خلال الخمسين عاماً الماضية . ويجد حالياً نصف شباب المنطقة أنفسهم بلاعمل ، وتتراوح نسبة البطالة بين الشباب بين ٣٧ في المائة في المغرب ، و٧٣ في المائة في سوريا . ونسبة البطالة متدنية بين أولئك الذين لم يُحَصِّلوا تعليماً أساسياً أو ليس لديهم أية مهارات ، على الرغم من أن فرص العمل في هذا المجال يحصل عليها عمال مهاجرون من بنغلاديش ، وباكستان وإندونيسيا . وما زالت أيضاً فرص تبوأ مراكز متوسطة أو في القمة في الوظائف بالنسبة للنساء في القطاعين العام والخاص محدودة . وتبلغ نسبة البطالة بين النساء في المنطقة ٥٠ في المائة أعلى من الرجال . وتُمَكِّن البلدان المنتجة للبترول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الآلاف من العمل من خلال ما يسمى عمل الرعاية الإجتماعية ، ولكن إنتاجية مَن يعملون بموجب هذا المنطق متدنية بشكل عام –

١٠٨) نسبة نمو العمال ، بالأساس العمال المهاجرين ، كانت غير مسبوقة خلال الخمسين عاماً الماضية .

١٠٩) جرى إعداد الدراسات للإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢٣– ٢٤ أيلول / سبتمبر في دبي ، وهو أول اجتماع من هذا القبيل يُعقد في العالم العربي . وقد جمع وزراء المالية ووزراء التنمية من ١٨٤ بلدا . وناقش الإجتماع وضع الإقتصاد العالمي وناقش التحديات التي تواجه العالم النامي . وكان المؤلف الرئيسي للتقرير هو طارق يوسف .

ثقافة العمل هي عموما ثقافة غير تنافسية، وثمة تفضيل لاستخدام خريجين أجانب من بلدان أخرى. وكما هو الحال في ماليزيا وبروناي وآسيا الإسلامية، يؤدي دور الحكومة الأساسي كمُستَخدم، إلى هيكلة أجور قديمة متخلفة تُشَوِّه حوافز سوق العمل، وتخلق فوارق مهمة في الأَجور بين القطاعين العام والخاص. وقد ناقش هاسرت بينار في العام ٢٠٠٧ الفوارق في الدخل فيما يتعلق بالتعقيدات المتزايدة للعولمة الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويعود جزء من هذه المشكلة إلى الشعور في ما بعد الفترة الكولونيالية الخاص بضرورة إعادة الثروة إلى الشعب من خلال إقتصاديات أبوية، يقررها زعماء إقطاعيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة ما بعد الكولونيالية. فخلال العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، حفَّز العقد الإجتماعي "القديم" – الذي يؤكد على إعادة توزيع الثروة وعلى المساواة، وعلى الدولة قبل الأسواق – النمو الإقتصادي وحافظ، في الوقت ذاته، على عدم مساواة متدنية. وانخفضت نسبة الوفيات بشكل دراماتيكي، وارتفع متوسط العمر المتوقع، وارتفع عدد التلاميذ المسجلين في المدارس، وارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة. ولكن بقيت البنية الإقطاعية للسياسة وسيطرت على إقتصاديات هذه الأمم، فأدَّت إلى نشوء اقتصاد سياسي لا يختلف كثيراً عن الإقتصاد السياسي السابق الذي كان سائداً تحت الحكم الكولونيالي. وأدى الإعتماد على الخبرة والمعرفة والتكنولوجيات الأوروبية والأمريكية إلى بنية فوقية من المغتربين الأجانب الأغنياء الذين يعملون بشكل وثيق مع النُخَب السياسية والزعماء المحليين. فاتسعت الهوة بين القوانين المؤسساتية الإسلامية الخاصة بالرفاهية وعمل الخير وشبكات الأمان. ونمت التوقعات الخاصة بأنظمة تحقيق الرفاه وشبكات الأمان بين المواطنين. ومع حلول بدايات ثمانينيات القرن العشرين أصبح من الواضح عدم قدرة العقد الإجتماعي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المحافظة على المكاسب الإقتصادية التي تم تحقيقها في العقود السابقة، ومع حلول نهايات ثمانينيات القرن العشرين ازداد التوتر وتحول إلى أزمة إقتصادية رئيسية. وأدت الأزمة الإقتصادية في ٢٠٠٧– ٢٠٠٨ إلى انخفاض أسعار البترول، وانكماش الطلب على العمال المهاجرين، وقللت من تدفق تحويلات عائدات

العمال المهاجرين ، كما أدت إلى تدهور الإنتاجية . وأدى تدخل الحكومة عن طريق خلق فرص عمل إلى تخفيض مستويات الدين ، وكذلك تخفيض التضخم المالي ، ولكنه أعاد إنتاج قطاع عام غير تنافسي .

إن الصورة الديموغرافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تهدد أيضاً النمو الإقتصادي على المدى الطويل . فعلى الرغم من أن النمو السكاني السنوي في المنطقة قد تباطأ بنسبة ٢ في المائة ، فإن عدد السكان في المنطقة ما زال يزيد بنحو ٦ ملايين نسمة سنوياً . لذا ، فإن من الصحيح الإستنتاج بأن فترة النمو السكاني الكبيرقد انتهت ، وبأن نسبة النمو السكاني ستستمر في التباطؤ . وكما يقول طارق يوسف ، مؤلف التقرير الرئيسي ، "إن نضوج البنية العمرية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضع المنطقة ، نتيجة لذلك ، في موضع فريد مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين . " خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ ، فإن نمو السكان النشيطين اقتصادياً – الذين تقع أعمارهم بين ١٥ و٦٤ سنة – ستزيد نسبته كثيراً عن السكان الذين يعتمدون على غيرهم اقتصادياً الذين يعيشون في مناطق أخرى . وكما أظهرت تجربة شرقي آسيا ، فإن هذا الفارق – الذي يُدعى الهبة اليموغرافية – يوفر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة لتسريع عملية النمو الإقتصادي . " ويقول التقرير أيضاً إن تحدي مشكلة العمالة الذي تواجهه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتطلب معالجة شاملة للإصلاح . فهو يؤكد أن أولويات الإصلاح وتسلسل عناصره ستختلف من بلد لآخر – اعتماداً على الظروف الخاصة لكل بلد ، مثل ما لديه من مصادر ثروة ، ومستوى تنافسيته عالمياً بالنسبة للرأسمال البشري ، ونوعية ومستوى كفاءة بيروقراطيته ومؤسساته الإجتماعية– الإقتصادية .

ويضيف التقرير أن من الواضح وجود حاجة إلى إدخال إصلاحات على سوق العمل . فرص العمل في القطاع الخاص قليلة وبعيدة المنال . والحكومة ما زالت تسيطر على أسواق العمل . ومع أن العمل في الحكومة فعال إلى حد ما في تقليل حالات الفقر ، إلاَّ أنه يُشكل شبكة أمان غير كفوءة بما أن غالبية المكاسب تذهب إلى العمال المتعلمين الذين هم غير فقراء في العادة . إن بوسع الحكومات أن تجعل الوظائف في الحكومة أقل جاذبية ، وذلك بإلغاء الحوافز ، وتشجيع عملية خلق وظائف في القطاع

الخاص. وعلى الرغم من الحاجة إلى إدخال إصلاحات على سوق العمل، إلاَّ أنها لا تكفي بحد ذاتها. فالتقرير بالإضافة إلى التقارير الثلاثة المرفقة، تقارير البنك الدولي عن التجارة والإستثمار، والحكم والجندر، تقول أن من أجل زيادة خلق فرص عمل وتحقيق نمو يتعين على بلدان المنطقة أن تعالج السياسة التي مضى عليها وقت طويل والتحديات المؤسساتية التي تهدف إلى تحفيز ثلاثة تغييرات جوهرية ومترابطة في اقتصادياتها. وهي كما يلي:

١- التحول من سيطرة القطاع العام إلى سيطرة القطاع الخاص، وذلك بتخفيض الحواجز أمام النشاط الخاص، وإقامة إطار مُنظم، في الوقت ذاته، لضمان أن تعزز المصالح الخاصة والإجتماعية بعضها البعض.

٢- التحول من أسواق مغلقة إلى أسواق أكثر انفتاحاً وذات تكامل أفضل مع الأسواق العالمية ولها ضمانات ضد تذبذب الطلب، وذلك من أجل ضمان الإستقرار المالي والحماية الإجتماعية.

٣ - التحول من صناعات يسيطر عليها البترول متقلبة إلى صناعات أكثر استقراراً وتنوعاً، وذلك من خلال إعادة هيكلة مؤسساتية في إدارة موارد البترول وخدماتها الوسيطية.

ويقول التقرير إن إصلاح اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد على مصداقية الحكومة وقدرة مؤسسات الدولة على إدارة عملية تغيير معقدة وطويلة الأمد. وبالتالي فإن إصلاحات حكومية أوسع هي المفتاح الذي يسمح لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعداد وتحقيق رؤية جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع. ويقول التقرير أنه على الحكومات كي تتقدم أن تربط بين الأداء الإقتصادي ونوعية الحكم.

يحتاج دور الحكومة في الإقتصاد إلى إعادة تعريف. فهو يجب أن يدعم القطاع الخاص في قيامه بخلق فرص عمل والحفاظ عليها. وعلى الرغم من أن دور الدولة النشط في تحسين الخدمات الإجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية والتعليم والضمان الإجتماعي،

هو أمر ضروري لتوفير الظروف التي تسمح للعمال بالإنتعاش وللإقتصاديات بالنمو بوتيرة صحية، فإن بلدان دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجب عليها أن تُبسِّط وتُنظِّم برامجها الإجتماعية وذلك من أجل التغلب على الإختلال الوظيفي في أسواق العمل، ومن أجل حماية العمال خلال فترة الإنتقال الإقتصادي. ولهذه الأسباب يطالب التقرير بأجندة إصلاح إجتماعي ويدعو إلى "عقد اجتماعي" جديد يمكنه أن يُلهِم عملية الإصلاح ويدفعها إلى الأمام.

إن تطبيق هذه الإصلاحات كان غير متواز، ومتردد وناقص، حسبما يقول مصطفى نابلي، كبير اقتصاديي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي. ويضيف بأنه "بسبب ذلك جزئياً كان الإنتعاش الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضعيفاً عموماً خلال تسعينيات القرن العشرين. وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية ظلت إنتاجية العمال متدنية، ونسبة البطالة مرتفعة، ونمو إجمالي الإنتاج المحلي بالنسبة للفرد كان بالمعدل واحد في المائة سنوياً. فالجوانب الإقصائية والجامدة وغير الكفوءة للعقد الإجتماعي "القديم" تحتاج إلى إعادة هيكلة، كما قال نابلي في العام ٢٠٠٣.

يجب أن يشمل العقد الإجتماعي الجديد الإصلاحات السياسية والإقتصادية، كما يقول التقرير. فالأسلوب الإنتقائي الذي يتسم بطريقة من أعلى إلى أسفل فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي الذي يتجاهل الحاجة إلى تغيير سياسي من أجل ضمان شرعية الإصلاح ومصداقية إلتزامات الحكومة، لم يعد كافياً. فالحكومات ستحتاج كي تنتقل بعملية الإصلاح إلى ما وراء حدودها الحالية، إلى بعث الروح في حوار وطني حول إصلاح السوق، وإعادة هيكلة برامج الرعاية الإجتماعية، وحول إعادة تعريف وتحديد شروط العقد الإجتماعي. ويقترح التقرير أيضاً أنه من الممكن في وجود طبقات وسطى كبيرة وواسعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إعادة إحياء الحياة السياسية وإقامة مؤسسات ديمقراطية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ولن تكون الإصلاحات ذات مصداقية إلاَّ إذا أخذت بالحسبان الإحتياجات

الإجتماعية للعمال وضمنت أن تكون النتائج الإقتصادية مقبولة اجتماعياً بين مواطني الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفق ما يقوله طارق يوسف. "وهذا يتطلب إلتزام سياسي متجدد بالسياسات الإجتماعية التي تحظى باحترام على نطاق واسع – عقد اجتماعي جديد يربط الإصلاح بمباديء تقليص الفقر، وبتحقيق مساواة في الدخل والأمن، تلك المباديء التي كانت تهدي الإقتصاديات السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمدة خمسين عاماً تقريباً." ويقترح التقرير أيضاً أن بإمكان الشركاء الخارجيين أن يساعدوا عن طريق دعم الأسواق العالمية بالنسبة للمنتجات المحلية من المنطقة، وأيضاً حل النزاعات التي ما زالت تُفسِد حدوث نمو إقتصادي سليم وازدهار طويل الأمد.

حل التناقضات بين التمويل الإسلامي والرعاية الإجتماعية

التمويل الإسلامي هو جزء من النظام الإقتصادي الرأسمالي، وهو آخذ في اكتساب شعبية بشكل سريع، وذلك للإعتقاد بأنه أكثر إنسانية – لا يشجع الكسب من خلال أسعار الفائدة.. ولكن "الإنسانية" في إطار الصفقات الإنتاجية تختلف أيديولوجياً عن أنظمة إعادة التوزيع العادية من خلال الضرائب التصاعدية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وأوروبا. فالأخيرة تسمح بانتعاش أشكال "متحررة" (Libertarian) من الرأسمالية، ولكن مع وجود عقوبات من الدولة تفرض على تراكم الثروة لدى القلة. ولكن هذا يُطَبَّق فقط عندما تحدد قوانين الدولة وأنظمتها إجراءات رقابة قوية على التَرَبُّح، بما في ذلك قضايا العلاوات وأرباح الأسهم. يمكن للتمويل الإسلامي إذا ما تمت إدارته بشكل سليم أن يعود بمكاسب مهمة للأموال التي تحرر كرأس مال عام وبنية تحتية. إن آليات إعادة توزيع الفائض موجودة في الرعاية التي تستند إلى مؤسسات، مثل التعليم المجاني أو المدعوم مالياً، وفي رعاية الأطفال، وفي التعليم، وحتى في عملية التوظيف الموجهة بشكل علني. وقد تختلف مبادئها عن اقتصاد الرعاية الحديثة، باستثناء المكاسب التي تتوفر عند نهاية آلية إعادة التوزيع والتي يتشابه توجهها نحو الفقراء. إن توجهات السياسة الإقتصادية الجديدة في ماليزيا، ودولة الرفاه والرعاية في بروناي، أو فرص العمل التي تخلقها الدولة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي إسلامية أكثر من السياسات الإقتصادية العادية، غير أنها جزء من السياسات "الإصلاحية" التي

أعقبت الفترة الكولونيالية للدول الإسلامية التي سبقت الإندفاع المتفائل نحو التمويل وفق الشريعة. ولكن التمويل الإسلامي لم يثبت وجود أي صلة واضحة بعدالة إعادة التوزيع كما كان الحال في الاقتصاد السياسي لِما بعد الكولونيالية، باستثناء وجود حسميات الزكاة من أرباح الأسهم العائدة لحملة الأسهم. والأرباح من الإئتمان أو أرباح الشركات المالية لا تتم إعادة توزيعها بالضرورة من خلال الزكاة. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمقترضين، فإن قيمة الأصول والخدمات التي تزيد وفق ما جرى التنبوء به، وتم بناؤه كأنظمة ونِسب سداد، قد تتساوى مع النسب العادية التي يتم عموماً تحديدها مقدماً خلافاً لأسعار الفائدة العادية التي هي أكثر مرونة، وتختلف وفق ظروف السوق. ولكنها تسمح بتحرير رأس مال أكثرليُستخدم في المشاريع على الفور، مما يسمح بإنتاج كميات أكثر بكثير من المنتجات والخدمات دون أي قلق بشأن خدمة الديون. ولكن على المرء أن يضمن إنتاجية كبيرة حتى في المراحل الأولى للقرض؛ ولكن دفعات الزكاة التي تنجم عن استثمار ناجح، من الممول، أو الإنتاج، أو المُقتَرض فهي ثابتة ومحددة بنسبة متدنية هي ٢ر٥ في المائة، وهي أيضاً توافقية بدلاً من أن تكون إجبارية (كما هو الحال مع ضريبة الدخل). والبلدان الإسلامية عموماً تتبع سياسة تحصيل ضريبة الدخل باعتبارها أهم مصدر للدخل الوطني.

عموماً، هنالك نظامان متفاوتان يجري تطبيقهما في البلدان الإسلامية – التمويل الإسلامي، واقتصاديات الرعاية لما بعد فترة الكولونيالية. ومُدخَلات الرعاية في البلدان الإسلامية التي تُطبَّق الآن تتم بغض النظر عن وجود مؤسسات تمويل إسلامي أو عدمه في تلك البلدان. في ماليزيا وبروناي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تجري مناقشتها في هذه الورقة، فإن مكونات إقتصاديات الرعاية في الدعم الكبير للتعليم وللرعاية الصحية وللإسكان وللزراعة وللعناية بالفقراء، هي جزء من تركة ما بعد الكولونيالية الخاصة بالإصلاح الإجتماعي من أجل إيجاد مساواة اقتصادية بين المجموعات والطبقات. ففي هذه البلدان الإسلامية، لعب القطاع العام دوراً مهماً في خلق فرص عمل للمواطنين من المسلمين والسكان الأصليين، وغالباً ما كان يتصرف كشبكة أمان في أوقات الأزمات الإقتصادية. بيد أن سياسات الرعاية هذه تتعرض لكثير

من الإنتقاد لأنها تنحاز إلى الفقراء، وتشجع وجود انتاجية متدنية، وقطاعاً عاماً غير تنافسي.

ومع كون مؤسسات الرعاية الإسلامية تلحق بالتعليم الإجتماعي التقدمي من خلال وسائل الإعلام والشبكات، وتصبح نظام رعاية بديل للمسلمين الأكثر فقراً عن طريق الزكاة والمساهمات الأخرى، فإن الرعاية تصبح بشكل متزايد مسؤولية إجتماعية تقع على عاتق الطبقات الوسطى. بالكاد توجد أية بيانات وإحصائيات عن كيفية دخول الأرباح فعلاً التي تحققها الشركات الكبرى للتمويل الإسلامي إلى نظام اقتصاديات الرعاية الموجود في الإسلام. إن العلاقة بين المؤسسات الإقتصادية التي تديرها الدولة، بما في ذلك الشركات المرتبطة بالحكومة والرعاية الإسلامية، تظل غير واضحة. والموارد الوطنية الموجودة في الأرض، والمعادن والبترول والغابات والمياه تتم عموماً خصخصتها، ويمكن إدخال، بدرجة متواضعة، الأرباح العائدة من "ثروة الأمة" التي تشكل جزءاً من إجمالي الناتج المحلي للأمم، إلى مشاريع وخدمات البنية التحتية للفقراء. في الديمقراطيات ذات التاريخ الإقطاعي (وهي غالبية البلدان الإسلامية الحالية)، قد يجري حتى توجيهها بشكل غير متساوٍ إلى استثمارات صناديق خاصة للنُخَب السياسية، أو في صناديق وطنية تُسيطر عليها تلك النُخب. ولكن في نظام مؤسساتي سليم لإعادة التوزيع من خلال الأجور والرواتب ودعم التعليم والرعاية الصحية وغيرها، يجب أن يكون هناك فارق قليل للغاية في الثروة بين مالكي رأس المال السياسي والمواطنين. بيد أن الفوارق الإقتصادية كبيرة في هذه البلدان الإسلامية، وقد تبيَّن أن مكاسب العشرين في المائة الذين هم في القاع ربما تجري موازنتها بمكاسب أعلى أو معادلة في دخل العشرين في المائة الذين هم في القمة في هذه البلدان.

إن إنتاجية الطبقات الوسطى المهنية الثابتة في هذه البلدان قد أدَّت إلى إغناء الرأسمال الإجتماعي ومؤسسات إعادة التوزيع التي دافعها الرعاية من خلال الشبكات الإجتماعية، ولكن الوعي الإسلامي يُحرِّك في بعض الأحيان هذا "المكسب الروحي" كواقع موضوعي. إن الإيمان بـ"العبادة" أو "فعل الخير" قد يتغلب على الدعوة إلى شفافية

أكثر فيما يتعلق باستخدام ما يتم جمعه وطنياً من زكاة، وإلى ما غير ذلك.[١١٠] إن العديد من المسلمين في ماليزيا يدفعون ضريبة دخل ويدفعون أيضاً زكاة، ولا يطلبون الإعفاء من ضريبة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك يتبرعون بأموالهم الخاصة إلى المنظمات الطوعية الخيرية، كما يتبرعون للمساجد والجمعيات الخيرية، ويتبرعون بالأطعمة بلا حدود لليتامى والفقراء. توجد معلومات قليلة وشحيحة للغاية عن المبالغ الفعلية التي يتم دفعها بشكل خاص، أو بدون ذكر أسماء المتبرعين. والمبالغ التي تدفعها الدولة، على الرغم من ازديادها، لا تعكس في الواقع المساهمات الإجتماعية التي تدفعها الطبقات الوسطى إلى المؤسسات الخيرية الإسلامية.[١١١] من الناحية الأخرى، فإن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية غامضة بالنسبة لمسؤوليتها الإجتماعية تجاه الفقراء، بما في ذلك زبائنها الذين قد يكونون ضحايا فقر مدقع خلال فترات الأزمات الإقتصادية.[١١٢] وختاماً، إن مؤسسات الصناديق الإسلامية التي توجهها الدولة، أو التي تتم إدارتها بشكل خاص من البنوك ووكالات الإئتمان تحتوي على مبادىء استثمار وإعادة توزيع أرباح أكثر إنسانية، على الرغم من أنها تفتقرإلى عنصر مكون واحد – بين مبادىء إعادة توزيع الفائض أو الأرباح في التمويل الإسلامي، والآلية الفعلية لتوفير الرعاية للناس الذين هم ليسوا أصحاب أسهم أو لهم نصيب. في ماليزيا وبروناي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتولى وكالات الدولة المسؤولية بالنسبة لجمع الأموال الإجبارية مثل الزكاة، ولكن ليس لديها آليات مؤسساتية لتفرض على الشركات الخاصة، المحلية أو الأجنبية، أن تقدم تبرعات من أجل رعاية الفقراء.

---

١١٠) في ماليزيا من الشائع بالنسبة للمسلمين من الطبقة الوسطى الذين تثقفوا بمبادىء «العبادة» أن يقولوا بأنه ما دام ضميرهم مرتاح ليس لهم أن يتساءلوا كيف يتم جمع الزكاة وكيف تُستخدم. ولكن غالبية المسلمين المتعلمين يؤمنون بالسر بضرورة ممارسة الشفافية فيما يتعلق بالصناديق الإسلامية مثل الزكاة.

١١١) مسؤولية الشركات الإجتماعية التي تمارسها بشكل عام الشركات الأجنبية تتبع المبادىء ذاتها الخاصة بإعادة التوزيع الإجتماعي كما في الإسلام، باستثناء أنه لا يمكنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على القضايا الطويلة الأمد، مثل الفقر أو الكوارث البيئية. إنها أيضاً مكون من مكونات العلاقات العامة، وهي ليست جزءاً من نظام إعادة توزيع الأرباح لمالكي الأسهم، أي خصميات رعاية إجتماعية من أرباح الأسهم. ويتم حسم الزكاة بشكل أتوماتيكي بالنسبة للأسهم وفق الشريعة.

١١٢) الإجراءات المصرفية الإسلامية تستخدم التأمين كحاجز ضد الأخطار، كما هو الحال مع المصارف العادية، وهي لا تُغطي الرعاية بالعملاء كجزء من مسؤولية الشركات الإجتماعية.

أفكار مفصلية في أوقات الأزمة: إعادة النظر في سميث، وماركس وكينز وهاييك

م. سكوت سولومون

جامعة جنوب فلوريدا (الولايات المتحدة الأمريكية)

الخلاصة: عُزِيَت الأسباب الآنية للأزمة الإقتصادية الراهنة إلى مجموعة متعددة من اللاعبين الخاصين، تتراوح بين البنوك وصناديق التحوط. وجرى أيضاً انتقاد صنَّاع السياسة والمسؤولين المنتخبين لتطبيقهم أنظمة رقابة بيئية متهاونة. بيد أن الأفكار التي كانت تستند إليها السياسات التي أدَّت إلى الأزمة لم تلق اهتماماً كبيراً. إن هذه الورقة تحاجج بأن النظرة الانتقادية لهذه الأفكار متوفرة من خلال أربعة من الإقتصاديين السياسيين هم: آدم سميث، وكارل ماركس وجون مايناردكينز وفريدريش هاييك. ومع أن كل واحد من هؤلاء العلماء كان مهتماً بسياقه التاريخي المعين، فإن تأثيرهم على التفكير الإقتصادي والسياسي الحديث يظل تأثيراً عميقاً. وفي نهاية الأمر، فإن كل واحد من هؤلاء العلماء لعب دوراً في الدورة الأيديولوجية، ابتداءاً من التوافق الكينزي في ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى الإنتصار الأيديولوجي الريجاني– التاتشري للسوق على الدولة، الذي أحاجج بأنه أوجد الشروط للأزمة الراهنة. وتُختَتَم الورقة بملاحظات حول صعوبة العودة إلى السياسات الكينزية في الإقتصاد المعوَلم، وحول مشكلة السلطة المترسخة في "الأوليغاركية المالية" الأمريكية.

في الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ أعلن بنك ليهمان براذرز إفلاسه. كان هذا الحدث ملفتاً للنظر لسببين. ففي الوقت الذي كان فيه أكبر حادث إفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية، كان أيضاً بمثابة مؤشر غير رسمي على بداية لأزمة إقتصادية عالمية وعميقة. ويبرز إفلاس ليهمان براذرز بسبب أنه لم يتمكن من الحصول على عون مالي فيدرالي يُخرجه من أزمته، أو العثور على مؤسسة مالية تقبل بامتصاص خسائره، كما سبق وأن فعل العديد من المؤسسات المالية الكبرى الأخرى. لقد عُزيَ اللوم للأزمة الراهنة إلى أسباب وجهات مختلفة، من بينها سياسات الإقراض السهلة في سوق الرهونات دون الممتازة، وإلى فقاعة العقارات عموماً و/أو فقاعة الأصول التي تسببت فيها الأموال المُقتَرضَة بفادة منخفضة. (ويمكنك في هذا المجال اختيار المذنب الذي تشاء، ابتداءاً من رئيس هيئة الإحتياطي الفيدرالي أو الحكومة الصينية)، بالإضافة إلى الطبيعة غير الواضحة للمشتقات المعقدة، و/أو غياب الأنظمة في الأسواق المالية. قال مؤخراً العالم روبرت سكيدلسكي، المتخصص في كينز، (٢٠٠٩): "عندما يحدث ما هو خطأ للغاية، فإن ردة فعلنا الأولي هي أن نلقي اللوم على المسؤولين – في هذه الحالة، المصرفيين، ووكالات الإئتمان، والمشرفين، والبنوك المركزية والحكومات. ونتحول إلى إلقاء اللوم على الأفكارفقط عندما يتضح أن المسؤولين لم يكونوا فاسدين وجشعين وغير كفؤين بشكل استثنائي، بل كانوا يتصرفون وفق ما كانوا يعتقدون بأنه مباديء سليمة".

ومع أن "القضاة" ما زالوا يتحدثون عن الجشع وعدم الكفاءة وكونها الأسباب التقريبية للأزمة، فإن سيكدلسكي على حق في محاججته ومطالبته بتقييم دقيق **للأفكار** التي كانت أساس تلك السياسات التي أدَّت إلى أعمق أزمة إقتصادية شهدها العالم منذ الأزمة العالمية الكبرى. تسعى هذه الورقة إلى النظر إلى الماضي البعيد في تاريخ الفكر الإقتصادي في محاولة إلى النظر إلى الأزمة من زاوية أربعة من كبار الإقتصاديين السياسيين: آدم سميث، وكارل ماركس وجون مانيارد كينز وفريدريش هاييك. ودعوني أوضح: إن هذه الورقة ليست محاولة لتلخيص أفكار هؤلاء المؤلفين، أو استعراض العناصر المختلفة من فكرهم والتمحيص فيها لتقرير ما هو الذي ما يزال مناسباً اليوم. سيكون المنحى

الأخير خطأ أحمق لأن كل واحد من هؤلاء المؤلفين كان يكتب في سياق تاريخي محدد مضى منذ فترة طويلة.

ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار أن كل واحد من هؤلاء المؤلفين حظي بعدم تقدير، أو عدم تقدير كاف لعناصر من عمله تخاطب الأزمة، وبالأخص للوسط الأيديولوجي المحدد الذي شكَّل الشروط التي ولَّدت الأزمة. لقد حدثت الأزمة بعد ٣٠ عاماً تقريباً من الصراع الأيديولوجي الأنجلو– أمريكي حيث كان دعاة حلول السوق للمشاكل الإجتماعية يَهزم باستمرار وانتظام أولئك الذين يطالبون بالمزيد من تنظيم الدولة للإقتصاد. ومع أن "ثورة" ريجان– تاتشر في بداية ثمانينيات القرن العشرين كانت لحظة رئيسية في هذه المعركة، إلاَّ أن أقوى دليل على التأثير المستدام للأيديولوجية (النيو) ليبرالية يكمن في ابتعاد حزب العمال الجديد [في المملكة المتحدة]، والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية عن مواقفهما التقليدية ومعانقتهما (في الغالب بشكل شيزوفريني) للسوق، بالإضافة إلى إلتزام متدن للغاية بسياسات الرعاية الإجتماعية. وفيما يتعلق بالأنظمة المالية كان ذلك يعني المزيد من التوجه نحو إلغاء الأنظمة والقوانين، الأمر الذي جرى بشكل مثابر ابتداءاً من ثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. وحتى بعد تنصيب الرئيس أوباما في العام ٢٠٠٩ ووجود أغلبيات متينة للحزب الديمقراطي في مجلسي الكونجرس، لا يلوح في الأفق أي سبيل لحدوث إصلاح في مجال الأنظمة والقوانين. ويجب ألاَّ تخفي العودة إلى شيء من اللغة الكينزية والإجراءات المُحفِّزة حقيقة أن القبضة الأيديولوجية لرؤى السوق الليبرالي مخفية بعناية ومن غير المحتمل اقتلاعها بسهولة، هذا إن أمكن اقتلاعها على الإطلاق.

كانت أيديويلوجية السوق الليبرالية في غاية الأهمية لتبرير الهياكل المالية التي تزداد تعقيداً وتنتج تحويل الرهونات وإلتزامات الديون المعززة بضمانات إضافية ومبادلة الإئتمان – العجز، والتعتيم على الأخطار من خلال وكالات التقييم التي يمكن لها أن تحقق مكاسب من وراء إعلانها عن موافقتها على الكثير من الأعمال التي يجري عرضها عليها. إن الأيادي الخفية التي يجري الحديث مجازياً عنها فيما يتعلق بالأسواق، والدلاَّل الخفي أكَّدوا أن السوق غير القسري يعني وجود مشترين وبائعين تتحسن أوضاعهم مع

كل صفقة من الصفقات (وإلاَّ لما وجدت الأسواق)، كما أكدوا أن آلية الأسعار تتفادى الحاجة إلى أنظمة وتنظيم (بما أن الأسعار ستعكس بالضرورة الأخطار). وقد اعترف ألان جرينسبان، الرئيس السابق لهيئة الإحتياطي الأمريكي، بهذا القدر من الحقائق خلال شهادته أمام الكونجرس في العام ٢٠٠٨. وجرينسبان الذي كِيلت له المدائح لفترة طويلة باعتباره اليد الثابتة التي قادت السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية لفترة نمو طويلة، اعترف بأنه كان يعتمد على أيديولوجية لم تعد تصلح. وعندما سأله عضو الكونجرس هنري واكسمان إن كانت تلك الأيديولوجية هي التي قادت إلى اتخاذ قرارات غير سليمة وهشة، أجاب جرينسبان:

"نعم. لقد كانت هناك أخطاءً؛ لا أعرف مدى أهميتها أو تأثيرها الدائم. ولكن كنت حزينا ومتألماً للغاية بسبب ذلك. . . ونموذج إدارة الأزمات الحديث هذا قد تحكم لعقود من الزمن. ولكن الوجهة الفكرية كلها انهارت في صيف هذا العام (٢٠٠٧)."

في نهاية الأمر، كانت فكرة "السوق هو الذي ينظم نفسه" – التي أصبحت الآن حكمة تقليدية – هي التي أتاحت ضياع الكثير. ومن أجل أن نعرف ما الذي يمكن أن يقوله لنا آدم سميث عن هذه الأزمة، يمكننا الرجوع إلى كينز وإلى إحدى مقتطفاته الأكثر شهرة الواردة في "النظرية العامة" (The General Theory):

"إن أفكار الإقتصاديين والفلاسفة السياسيين، عندما يكونوا على صواب وأيضاً على خطأ، هي أكثر قوة مما يُعتقد عموماً. في الواقع إن العالم يُحكم بما هو أقل من ذلك. والعمليون من الرجال، الذين يعتقدون بأنهم معفيون من أي تأثير فكري، هم في الواقع عبيد لرجل إقتصاد عفى الدهر عنه. والمجانين من الرجال الذين هم في السلطة يستلهمون سعارهم من مؤلف أكاديمي تافه عاش قبل سنوات قليلة."

ومع أن كينز كان يتحدث عن تأثير الأكاديميين على صُنَّاع السياسة، فإنه يؤكد على أهمية الأفكار. ولعله ليست هناك أفكاراً لها أهميتها فيما يتعلق بمفهوم "السوق الذي ينظم نفسه" أكثر من أفكار آدم سميث.

إن كتاب آدم سميث "دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" مشهور بأنه أعطانا التعبير المجازي عن "اليد الخفية" عند الحديث عن المصلحة الذاتية والمنافسة وآلية الأسعار، كما أعطانا أيضاً المفاهيم الأولى الهامة عن "تقسيم العمل" و "فوائد التجارة". ولكن الأمر الذي لم يلق تقديراً كافيا فيما يتعلق بآدم سميث هو أن عمله كان أول مناقشة منهجية تتعلق بـ"النظام التلقائي"، حيث ينشأ النظام نتيجة لأعمال البشر، وليس نتيجة لنواياهم. وعلى الرغم من أن جوانب من هذه الحجج يمكن أن يتم العثور عليها في فترات زمنية سابقة، إلاَّ أن مفكرين من حركة التنوير الأسكتلندية في القرن الثامن عشر – سميث، وهيوم، ودوجالد سستيوارت وتوماس رايد – كانوا الأكثر نجاحاً في دمج كل هذه الإشارات المهمة الخاصة بمبدأ "النظام التلقائي" في فلسفة إجتماعية عامة. . . في الواقع، يمكن اعتبار آدم سميث بأنه 'نيوتن العلوم الإجتماعية" في محاولته تفسير العملية الطبيعية للنظام الإجتماعي بلغة المباديء العالمية. وهذا أمر ليس غير دقيق."

ويحتاج جانبان من "النظام التلقائي" لآدم سميث إلى تقييم. أولاً، إن هذا "النظام" هو نتاج **غير مقصود** لتصرف أناني من قبل الإنسان كفرد. أكان البشر منهمكون في "ميلهم الطبيعي للمقايضة والتبادل"، (وهي بالأساس طبيعة بشرية في أن تحاجج)، أو يشاركون بتصرف واع يُسَهِلُه غياب مراقب أو مشرف، فإن "النظام التلقائي هو النتاج غير المقصود لهذا التصرف. ثانياً، إن من المهم الإقرار بمدى ما كان عليه مفهوم "النظام التلقائي" من ثورية، ففي فترة كانت فيها مختلف مباديء التنوير تحتكم إلى العقل، وكانت تحل ذلك محل التبرير التقليدي للسلطة السياسية، كان آدم سميث يقترح بأن الإقتصاد يستطيع العمل، بل ويعمل أفضل ما يمكن، **دون** سلطة سياسية تنظم الإنتاج وتوزيع الثروة (ومع ذلك اعترف سميث بداهة بالحاجة إلى الحد الأدنى من "الدولة" لضمان العقود والملكية الخاصة والدفاع المشترك). وهكذا أمكن جعل مصالح الأفراد متناغمة مع المصالح الإجتماعية للتجمعات السياسية، ومع العالم، إذا ما أُخِذت في إطارها المنطقي. إن قيام سميث بجعل "النظام التلقائي" نظرية يكون قد أرسى الأسس للفصل (المزعوم) بين الإقتصاد والسياسة، والتنافس بين منطق الخاص ومنطق العام، وبين السوق والدولة. إن مفهومنا الحديث عن ألأسواق التي تُنظِّم نفسها

ينبع من فكرة آدم سميث عن "النظام التلقائي"، كما أن فكرة التنظيم الذاتي هي جزء من الأيديولوجية التي أدَّت إلى الأزمة الراهنة.

وجدير أيضاً بالملاحظة أن فكرة "النظام التلقائي" تدعم وتُعزِّز فرضيات حرية التجارة وحرية العمل في مواجهة التنظيم المالي. ومع أنه من الواضح أن سميث كان مهتماً بهزيمة المصالح الخاصة التي كانت تجد في "الميركانتلية" مبدأً مربحاً، فإن الدرس العام من كتاب "ثروة الأمم" هو واضح للغاية – إن التنظيم الإقتصادي سيميل إلى أن يصبح عائقاً أمام الأداء السلس للسوق. بالتأكيد لا يستطيع المرء أن يُخطِيء آدم سميث لأنه لم يتوقع التعقيدات المالية لإقتصاديات السوق الراهنة، ولكن الفشل الراديكالي لتلك الشركات التي ينحصر عملها في تقييم الأخطار يُبيِّن أن العامل الرئيسي للمشكلة قد يكون أعمق من الجمع بين مصالح الطرفين.

حيث رأى آدم سميث "نظاماً تلقايًا" رأى كارل ماركس مجالاً فوضوياً يجنح إلى حدوث أزمة متكررة. ولكن ليس تأكيد ماركس فقط على الأزمة، أو انتقاده المثابر للرأسمالية، هو ما يجعل من عمله ذا صلة بالنسبة للإنحدار الراهن. فمع كون ماركس كان بالتأكيد مكرساً جهده لرؤية ثورية ترى أن الرأسمالية يتفوق عليها ويتخطاها نظام تنظيم إجتماعي أعلى يقوم على ثروة مشتركة، فإن الغالبية العظمى من عمله كانت تُركِّز على انتقاد الرأسمالية. ومن بين العناصر المركزية لهذا الإنتقاد كان هناك تقييم لطبيعة الرأسمالية الديناميكية. فقراءة "بيان الحزب الشيوعي" اليوم تُذكِّرُنا بمدى عمق البصيرة التي كانت لدى ماركس حتى توصَّل إلى أن المنافسة الرأسمالية ستؤدي إلى ما نُطلِق عليه اليوم اسم "العولمة". إن ماركس (وإنجلز) قالا إن "البرجوازية لا يمكن أن تعيش دون أن تقوم باستمرار بـ'تثوير' أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج، ومعها مجمل العلاقات في المجتمع."

عندما كان ماركس منهمكاً في كتاباته كانت العملة عبارة عن عملة مسكوكة من الذهب والفضة وغيرهما مقابل النقود المجازة اليوم للتعامل. وكانت الغالبية العظمى من الأنشطة الإقتصادية تستند إلى "الإقتصاد الحقيقي". ، بينما في المسيرة إلى الأزمة

الحالية كانت نسبة أرباح الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية التي حققها القطاع المالي وصلت إلى حد عالٍ هو ٤١ في المائة. لم يكن بوسع ماركس أن يتوقع الطبيعة المضبوطة للأزمة، ولكنه بكل تأكيد **توقع** تكرار حدوث أزمات مع تطور الرأسمالية؛ وبالفعل كان لدى ماركس تقييم للخداع والحيل والمضاربات التي يولدها "نظام الإئتمان". ففي الجزء الثالث من كتاب "رأس المال" لماركس أشار إلى أنها "تنمي حافز الإنتاج الرأسمالي، والإثراء من خلال استغلال عمل الآخرين وتدفع بذلك إلى أنقى أنظمة المقامرة والخداع والسلب، بل وأكثرها ضخامة." وإذا تركنا جانباً نظرية قيمة العمل، فإنه يبدو أن "المقامرة والسلب والخداع" يستحوذان على بعض تجاوزات النظام المالي.

اعتقد ماركس أن إنتاجية الرأسمالية سترغم في النهاية كل البلدان "على تبني نمط الإنتاج الرأسمالي"، وأعلن " بكلمة واحدة، "إنها ستخلق عالماً على صورتها". مَن يستطيع إنكار أن هذا الجزء من نبوءة ماركس، على الأقل، قد تحقق إلى حد كبير ؟ فمن منظورنا نحن في القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح أيضاً مدى صدق عملية "خلق عالم على صورتها". فمع وجود "توافق واشنطن" كدليل هادٍ شجَّعَت الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، بالإشتراك مع الديمقراطيات الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية الحكومية (كشركاء صغار) تحرير التجارة والتمويل بشكل سريع. فأصبح الإقتصاد المعولم أكثر ترابطاً واعتماداً متبادلاً، وأخذ المستثمرون يحركون الأموال – دخولاً وخروجاً – بشكل أسرع من البلدان والمناطق، وفق ما يمليه سعيهم وراء الأرباح. وستوفرهذه البيئة الإقتصادية الجديدة أيضاً غطاءاً (متكرراً) للأزمة الإقتصادية التي كانت تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية وعالمها. فإزمة البيسو المكسيكي في العام ١٩٩٤، والأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧– ١٩٩٨، وأزمة البيسو الأرجنتيني في ٢٠٠١– ٢٠٠٢ تُبيِّن أن آلان جرينسبان اعترف متأخراً بأن نماذج الأسواق ، والنماذج المجازية والأيديولوجيات تَصلُح للعمل إلى أن تفقد صلاحيتها. ومع أن أسباب كل واحدة من هذه الأزمات تختلف عن الأخرى، فإنه في كل حالة من الحالات تدهورت بسرعة قيمة الأصول، وانهارت بسرعة ثقة المستثمرين، وهربت مبالغ كبيرة من رأس المال إلى بيئات يُعتقد أنها أكثر أمناً. وعند إلقاء نظرة إلى الوراء

نجد أن كل واحدة من هذه الأزمات هي صيغة صغيرة لما سيحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وجزء كبير من العالم في الأزمة الإقتصادية الراهنة.

من بين العلماء الأربعة الذين نناقشهم في هذه الورقة، كان ماركس الوحيد من بينهم الذي جعل الطبقة الإقتصادية عنصراً مركزياً في تحليله. وبكل تأكيد لعبت الطبقة دوراً في الإجابة على الأزمات السابقة الذكر والراهنة، خاصة السلطة الإجتماعية العالمية للمستثمرين. إننا نسارع إلى التفكير عند الحديث عن التصنيف الطبقي لماركس كما جرى تعريفه بالأدوار في مكان العمل، ولكن فهم الأزمة الراهنة لن يكتمل من غير الإقرار بالسلطة الإجتماعية لطبقة المستثمرين التي بوسعها أن تقرر بسرعة سياسات أو تلغيها، وأن تحيل رأياً سياسياً إلى أمر غير أهمية عملية. في كل الأزمات التي جرت مناقشتها هنا، ربما باستثناء الأزمة الأرجنتينية، كان يُنظر إلى ضخ الأموال العامة على أنه أمر حاسم للخروج من الأزمة. وفي كل حالة أصبح "الخطر الأخلاقي" مشكلة حقيقية. عموماً، إن "الخطر الأخلاقي" هو مشكلة تغطية العاملين الإقتصاديين من نتائج تصرفاتهم. وهذا ينطبق على الحالة الراهنة عندما تجري حماية المستثمرين و/ أو عملاء البنوك الخاصة من العجز والتقصير بضخ أموال عامة. ورغم كل النقاش حول الأخطار ووضع أسعار مناسبة للأخطار، لم يجر إلاَّ القليل نسبياً من النقاش بشأن النتيجة النهائية لعملية الإنقاذ هذه – مكاسب خاصة للمستثمرين عندما تكون الأوقات جيدة، وأخطار بالنسبة للمجتمع خلال الأزمة. من منظور ماركس الطبقي، فإن هكذا عمل يُعزِّز ويُقوِّي مؤسسات السوق بحد ذاتها التي تكُرِّس اللامساواة في الثروة والسلطة.

لعل جون ماينارد كينز هو العالم الذي يجب التحول إليه بحثاً عن رؤية خلال هذه الأزمة بالذات. فمساهمته المركزية في الإقتصاد كانت انتقاده للتزمت والأرثوذكسية، لا سيما فكرة أن الأسواق تصحح ذاتها. فكتابه "النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود" ينتقد كلاً من المدرسة الأرثوذكسية (النيوكلاسيكية)، ويُقدِّم نظرية منافسة. يقول كينز بالأساس إن السوق لا يقوم دائماً بتصحيح نفسه، وأنه من الممكن جداً أن تكون هناك مستويات عالية من البطالة غير الطوعية. ففي وجود مستويات عالية من البطالة يفتقر الإقتصاد إلى طلب فعال، ولن تستطيع أية كمية من التسهيلات المالية أن

تعيد ذلك الطلب، بما أن المستثمرين (منطقياً) لن يستثمروا في اقتصاد ينكمش ومستقبله غير واضح، أو، على الأقل ستستغرق العملية وقتاً طويلاً للغاية. مساهمة كينز الكبرى كانت في تبيانه كيف يمكن للحكومة أن تعيد الطلب الفعال من خلال وضع الأموال في يد الناس الذين سينفقون تلك الأموال. بـ"تزيين المضخة" يمكن للحكومة أن تحفز البدء في دورة التعزيز الذاتي للتوسع الإقتصادي. بالطبع، كان لدى كينز ما هو أكثر ليقدمه، ولكن هذا التلخيص البسيط يوفر فقط نقطة انطلاق للتفكير كيف يخاطب كينز الأزمة الراهنة. ولكن قبل عمل ذلك، فإن من غير العدل بالنسبة لكينز تجاهل كيف أن تراثه جعل الأزمة الراهنة ربما أكثر ضحالة مما كانت ستكون عليه.

إن الجانب المهم من تأثير كينز هو الطريقة التي أصبحت فيها مشاركة الحكومة في إدارة الأقتصاد جزءاً من الحِكمَة التقليدية والثقافة الشعبية، على الأقل حتى ثورة ريجان– تاتشر في أوائل ثمانينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن إدارة ريجان هاجمت أيديولوجية كينز الخاصة في التدخل الحكومي في السوق، فإن من الصعب التغاضي عن العجز المالي الضخم في أوائل ثمانينيات القرن العشرين كشكل كينزي (عسكري ؟) الذي ساعد على انتشال الولايات المتحدة الأمريكية من انكماش عميق سببته "صدمة" فولكر الخاصة برفع سعر الفائدة من أجل هزيمة التضخم المالي.

عندما وقعت الأزمة الراهنة أصبح من السائد أن نسمع الساسة والزعماء يتحدثون عن أسوأ أزمة إقتصادية منذ الأزمة الكبرى، وهم في الواقع محقون في ذلك على أصعدة كثيرة. فإنكماش إقتصادي، وبطالة مرتفعة، وثقة مستثمرين ضعيفة، وانخفاض في أسعار الأصول، وبالأخص الأوراق المالية، كلها توحي بأزمة إقتصادية عميقة للغاية، ولكن الأمر الذي لم يجر فهمه وتقديره هو مدى ما كانت ستكون عليه الأزمة من عُمق أكبر لولا السياسات التي أوحى بها كينز. على سبيل المثال، كانت الأزمة الكبرى تتسم بهرولة على البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدَّى إلى إغلاق وإفلاس مئات البنوك. ولكن هذه الأزمة الإقتصادية، مع أنها شهدت بنوكاً خاصة تُغلق أبوابها، إلاَّ أنها لم تسفر عن خسارة أية أموال لمودعين، باستثناء قيام هيئة تأمين الودائع الفيدرالية مؤخراً برفع الحد إلى ربع مليون دولار. كانت الهيئة جزءاً من جلاس – ستيجال في

١٩٣٣[١١٣] التي فصلت بين المصرفية التجارية والمصرفية الإستثمارية. إن الجزء الأخير من جلاس – ستيجال تم إلغاؤه في ١٩٩٩، وثمة قول بأنه مرتبط بانتشار وسائل الرهونات الغريبة غير المألوفة التي تعرضها البنوك، والتي أدَّت، ولو جزئياً على الأقل، إلى الأزمة الراهنة.

ويمكن رؤية تأثير كينزفي زيادة حجم القطاع العام. في العام ١٩٢٩ كان ١١ في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية جراء الإنفاق الحكومي، بينما في العام ٢٠٠٤ أصبح هذا الرقم ٣٨ في المائة تقريباً. إن القطاع العام يتأثر بدورات الهبوط، ولكن ليس بسرعة وعمق تأثر القطاع الخاص. وبكلام كينزي فإن القطاع العام هو مثل "الأرضية" بالنسبة للطلب الفعال. وجدير بالملاحظة أيضاً أن ذروة ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من الإنكماش الإقتصادي لم يُقارب ٥ في المائة، وقد يظل دون ٤ في المائة إذا ما تحرَّك الإقتصاد نحو نمو إيجابي خلال الأشهر القليلة القادمة. قارنوا هذا بذروة الهبوط التي تزيد على الخمسة والعشرين في المائة من إجمالي الناتج المحلي الذي حدث خلال الأزمة الإقتصادية الكبرى. إن نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية مخيفة وتصل إلى ما هو أكثر من ١٠ في المائة، ولكن لا تقارب بأي حال من الأحوال ذروة نسبة البطالة خلال الأزمة الكبرى التي وصلت إلى ٢٥ في المائة. ويجب أن يعود بعض الفضل في منع حدوث انكماش أسوأ بكثير إلى حزمة التحفيز الإقتصادي البالغة ٧٨٧ مليار دولار. ولكن يجب الآَّ تغيب عن أعيننا أهمية السياسات التي ألهمتها الكينزية وجرى اتخاذها قبل الأزمة.

إن إحدى مساهمات كينز في النظرية الإقتصادية التي لم تلق التقدير الكافي تتعلق مباشرة بالأزمة، وتنظيره لعدم التيقن وللأخطار. وإذا طرحنا جانباً الكثير من

---

١١٣) **قانون جلاس– ستيجال (Glass-Steagall Act)**: قانون أقَّره الكونجرس الأمريكي في العام ١٩٣٣ لتنظيم المعاملات البنكية وتحسينها، عقب سلسلة من الفضائح في القطاع البنكي. يُحرِّم القانون على البنوك التجارية وشركات الإئتمان ممارسة النشاط الإستثماري. وأنشأ هيئة تأمين الودائع الفيدرالية مهمتها تأمين الودائع في البنوك، وبالتالي حماية المودعين من الخسارة في حالة انهيار البنوك المؤمنة أو توقفها عن الدفع للمودعين. وجاء تبني هذا القانون في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى التي بدأت في العام ١٩٢٩، وأدت إلى انهيار سوق الأوراق المالية والعديد من الشركات والمؤسسات المالية في أمريكا والعالم – **المترجم**

التجديدات والإبتكارات الأخرى التي أتى بها كينز، سنجد أن الكثير من أعماله تستند إلى فكرته الخاصة بعدم التيقن. لماذا لا يظل "قانون سي"[١١٤] قابل للتطبيق، لماذا الناس لا ينفقون في بعض الأحيان، لماذا الشركات تمتنع عن الإستثمار؟ الجواب بكلمة واحدة هو "عدم التيقن". فعلى خلاف الإقتصاد الأرثوذكسي، لا سيما مدرسة التوقعات المنطقية وفرضيات السوق الكفوءة ذات الصلة، لم يكن كينز يؤمن بأن الأسعار تعكس كل المعلومات المتوفرة، وبأن بالإمكان وضع "أسعار" دقيقة للأخطار. وأقر كينز بأن تعقيد الأنظمة الإقتصادية الحديثة تتطلب بأن نروض أنفسنا إلى حد ما على قبول عدم التيقن. فالمستقبل بالأساس، بالنسبة لكينز، لا تمكن معرفته، وبالتالي علينا أن نبني مؤسساتنا ونظرياتنا وفق هذا الوضع. ويعني قبول عدم التيقن أن العنصر البشري الذي لا يمكن اختزاله موجود في قلب السوق – السيكولوجية البشرية أو "أرواح الحيوانات، كما يُعبِّر عنها في "النظرية العامة".

إذا كانت "روح الحيوانات" هي في الغالب الدليل لقرارات يتخذها الفاعلون الإقتصاديون، فقد أقر كينز أيضاً بأن الطبيعة البشرية ستقود الناس إلى محاولة التعامل مع عدم التيقن بتقديرما قد يقدم على عمله الفاعلون الإقتصاديون الآخرون. والعنصر المهم هنا هو أن القرارات الإقتصادية، بالنسبة لكينز، ليس مصدرها حسابات المرء العقلانية فقط، بل تشمل أيضاً تقدير تصرفات الآخرين. إن من الصعب تفسير فقاعات الأصول باستخدام النظرية الإقتصادية الأرثوذكسية، وذلك لأن مفهوم الفقاعة بحد ذاته هو مفهوم غامض في وجود العقلانية المفترضة والكفاءة في السوق ككل. ولكن كينز يأتي بتفسير أبسط كثيراً مما يستطيع أن يوفره أي نموذج من الإقتصاد القياسي. إن الفقاعات تتكون لأن الفاعلين الإقتصاديين مقتنعون بأن الآخرين سيواصلون رفع قيمة الأصول. وتفسر بصيرة كينز كيف أنه عندما تنفجر الفقاعة سيكون الإنهيار سريعاً للغاية والإنتعاش غير مؤكد. وهذا يُفسر أيضاً لماذا أدرك كينز أن (السيولة وتشكيل رؤوس المال) يعود بالفائدة على أسواق الأوراق المالية، ولكن القلق انتابه أيضا بشأن قيام ذلك بتوفير الفرصة للمضاربة، فهو يقول:

---

١١٤) **قانون سي (Say›s Law)**: قانون التَّصريف؛ قانون العرض يخلق الطلب – **المترجم**

"إن المضاربين لا يتسببون بأضرار في انسياب ثابت للعمل مثل الفقاعات. ولكن الوضع يصبح خطيراً عندما يصبح العمل فقاعة في دوامة من المضاربة. وعندما يصبح نمو رأس المال لبلد ما نتاجاً جانبياً لأنشطة الكازينو، فإن من المحتمل أن تكون العملية قد جرت بشكل سيء."

في الوقت الذي يتحدث فيه كينز عن أسواق الأوراق المالية، فإن الأمر قد ينطبق بالسهولة ذاتها على أية طبقة أصول حيث الفقاعات المضاربة تزداد علواً اعتماداً بالأساس على فرضية أن أسعار الأصول ستستمر في الإرتفاع. إن الإقتباس من كينز له صلة خاصة بسوق العقار، حيث ليس ثمة شك في أن سوق المساكن قد أصبح "نتاجاً جانبياً لأنشطة الكازينو".

في نهاية الأمر، يجب أن يتم فهم كينزعلى أنه اقتصادي من عصره وزمنه، وقد عاش في زمن دراماتيكي. لقد تأثر عمله عميقاً بالأزمة الكبرى، وإمكانية تخفيف تأثير هكذا كوارث في المستقبل. وعلى الرغم من أن كينز والسياسات الكينزية غالباً ما يُطلق عليها صفة "الإشتراكية" من قبل غير العارفين، و/أو سياسات مغالية، فإن من المهم أن نتذكر أن أهم عمل لكينزأُنجز في ثلاثينيات القرن العشرين، في وقت كان استمرار وجود الرأسمالية موضع شك وتساؤل. لم يكن كينز "جمعياً" أو اشتراكياً، ولكنه كان يؤمن برأسمالية أفضل وتُدار بشكل أحسن. والمشكلة التي نواجهها اليوم هي كم من سياسته ما زال ذو صلاحية بالنسبة لإقتصاد متداخل عالمي؟ وذروة الهيمنة الكينزية كانت في "العصر الذهبي" للرأسمالية، حيث كانت القيود على رأس المال، وأسعار الفائدة المحددة والسياسة الصناعية تسمح كلها بتحديد الإقتصاد الوطني والتلاعب به (مهما كان ذلك ناجحاً). ولكننا نعيش اليوم في عالم مختلف بشكل راديكالي، وتأرجح الرقاص الأيديولوجي متحركاً إلى الوراء نحو كينز له معنى غير محدد وغامض.

إن تأرجح الرقاص نحو كينز يعني الإبتعاد عن ليبرالية هاييك. فهاييك كان ينتمي إلى مدرسة الإقتصاد النمساوية، وربما أكثر دعاتها تأثيراً. وصلة هاييك بالأزمة الإقتصادية الراهنة هي صلة غامضة. ومن ناحية أخرى كانت فلسفته الإقتصادية

والسياسية ذات تأثير عميق على صعود ريجان – تاتشر ، كما أنها كانت جزءاً من التبرير الفكري لهجمات ذلك العصر على السياسات الكينزية ولتحرير الأسواق . فدعوة هاييك إلى حكومة محدودة واتباع سياسة إقتصادية ليبرالية ، كانت جزءاً مهماً من الدعائم الأيديولوجية لإصلاحات السياسة التي أدَّت إلى الأزمة الراهنة . ومن الناحية الأخرى ، فإن غالبية النماذج الإقتصادية التي استخدمَت لتبرير أقصى ما يمكن من الدعم وتسعير الأخطار (غير الصحيح) الذي أدى إلى الأزمة ، كانت بالتحديد ذلك النوع من النماذج الإقتصادية وتحليل التوازن الذي حاجج هاييك والمدرسة النمساوية بشدة ضده . ففي الوقت الذي تستحق فيه ليبرالية هاييك المفرطة وريبته وشكه العميق من سلطة الدولة الإنتقاد في ضوء هذه الأزمة ، يجب علينا أيضاً أن نتذكر أن المدرسة النمساوية اختلفت عن الإقتصاد السائد (النيوكلاسيكي) بطرق مهمة ، وبالأساس فإن الإختلافات هي حول صناعة النماذج والتوازن . فهاييك في رفضه للإدعاءات العلمية للنيوكلاسيكيين ، كان يؤمن أن هكذا دقة علمية غير موجودة في العلوم الإجتماعية ، واعتمد أكثر ، بدلاً عن ذلك ، على منطق استنتاجي بخصوص التصرف البشري . وبسبب تلك الشكوكية في صناعة النماذج والإقتصاد القياسي لم يصنع هاييك نموذجاً للإقتصاد كما هو في حالة متوازنة ، بل توقع دينامية وعدم توازن ، الأمر الذي رأيناه بالتأكيد بكثرة مؤخراً . وفي الوقت الذي نعطي فيه هاييك حقه بإبعاده عن أولئك الذين يستخدمون نماذج رفيعة معقدة من أجل أن يُلطِّفوا الأخطار ، فإن المرء لا يستطيع أن يمنحه البعد ذاته عن الأفكار التي أدَّت إلى الأزمة الحالية .

ومع أن هاييك كتب الكثير حول النظرية الإقتصادية ، إلاَّ أن عمله الأكثر انتشاراً وتأثيراً هو "الطريق إلى القِنانة" الذي نشره في العام ١٩٤٤ ، وحاجج فيه بأن الإنحراف عن ليبرالية السوق ستؤدي بعناد إلى استبداد "قنانة" الفاشية أو الشيوعية . وكان الكتاب الأصلي يستند إلى حجج معقدة حول قضية المعرفة في مجتمع معقد؛ ويحاجج هاييك بأن ليس ثمة طريق لجعل احتياجات ورغبات مختلف الأفراد مركزية إلاَّ من خلال نظام الأسعار؛ وهذا بالأساس هو كلام عن النظام التلقائي . وجرى نشر الكتاب على نطاق واسع وجعله في متناول الجمهور من خلال صِيَغ مبسطة ومختصرة ، بما في ذلك نسخة

أعدتها مجلة "المختار" (Reader's Digest)، ونسخة هزلية مبسطة للغاية. وأصبحت أفكار هاييك جزءاً من الصراع الأيديولوجي للحرب الباردة، وأيضاً جزءاً من القتال الطويل ضد السيطرة الكينزية، الأمر الذي أوتي في النهاية ثماره بانتصار مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة في العام ١٩٧٩، ورونالد ريجان في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٨٠.

حدَّدَت مارجريت تاتشر علناً بأن هاييك كان المُلهِم لما أصبح يُعرَف بـ"التاتشرية"، وعملت مع سياسيين آخرين يستمدون إلهامهم من المصدر ذاته، مثل كيث جوزيف، الذي أسس مع تاتشر مركز دراسات السياسة، وهو مركزأفكار مكرَّس لبناء القضية الفكرية الخاصة بسياسات السوق الحرة. وتأثر كذلك رونالد ريجان والعديد من المسؤولين في إدارته، مثل ديفيد ستوكمان، بهاييك وغيره من المثقفين المؤمنين بالأسواق الحرة، ولكنهم لم يكونوا مرتبطين علناً بهاييك مثل تاتشر. لقد بدأت "ثورة ريجان– تاتشر" بشكل متوافق عندما كان البلدان (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) يكافحان للخروج من الإنكماش الذي حدث في أوائل ثمانينيات القرن العشرين؛ ولكن النتيجة النهائية لكلا الإدارتين كانت الإنتقال الأيديولوجي الواضح للعالم ألأنجلو– أمريكي الذي جنح نحو أيديولوجية السوق الحرة لهاييك. وعلى الرغم من أن هاييك لم ينتج على الإطلاق نماذج اقتصادية قامت بتحويل أرضية موضوع الإقتصاد، إلاَّ أن أفكاره كان لها تأثير عميق على نتائج السياسة. فالأفكار لها أهميتها في نقاشات السياسة. والمشكلة التي نواجهها اليوم هي أية أفكار ستخرج منتصرة في أعقاب الأزمة الراهنة ؟

إنه لأمر مغر أن نقول إن كينز أخذ في العودة في وجود الأداء الهزيل لنموذج السوق الحرة، على الأقل للسوق المالي مؤخراً. آخر كتب سكيدلسكي المسمى "كينز: عودة السيد" الذي صدر في العام ٢٠٠٩ يقترح بالتأكيد عودة مُظَفَّرة. بيد أننا نعيش في عالم يختلف كثيراً عن العالم الذي كتب عنه كينز. يمكن للمرء رؤية ذلك بوضوح في محاولات "اشتروا منتجات أمريكية" التي يجري إعدادها لخطة أوباما الخاصة بالتحفيز. فالخوف هو أن يتسرب بعض تحفيز الطلب إلى الخارج فيحفِّز بلدان أخرى؛ وبالتأكيد

سيحدث ذلك. إن مستويات الترابط والإعتماد المتبادل قد وصلت إلى حد أصبح معه التحفيز الكينزي الفعال يتطلب تنسيقاً، على الأقل بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين، الذي كان غائباً في الماضي. ومما يُعقِّد القضية أكثر أن كينز كتب في عالم كان فيه رأس المال ثابتاً إلى حد كبير، ووجدت فيه رقابة على رأس المال وكانت أسعار الصرف محددة، كل الأمور التي لم يعد لها وجود اليوم. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثورة ريجان– تاتشر الأيديولوجية قد تغلغلت عميقاً، وانعكست على الأحزاب السياسية في البلدين، الأمر الذي يوحي بأن التحول الأيديولوجي بعيداً عن السوق سيكون معركة طويلة ومتعددة الأوجه (تماماً مثل صعود أيديولوجية السوق الحرة في سبعينيات القرن العشرين). إن سميث، وماركس وكينز وهاييك ساهموا جميعهم في الإقتصاد السياسي بشكل يلقي الضوء بطرق هامة على الأزمة الراهنة. ومع أنه يبدو بالتأكيد أن النظام التلقائي، الذي دعا له سميث وهاييك، يمكن أن يؤدي إلى أزمة إقتصادية، فسنُحسن العمل لو تذكرنا أن المقارنات بالأزمة الكبرى لا داعي لها، على الأقل الآن، والفضل في هذا يعود إلى حد ليس بالقليل إلى كينز. وفيما يتعلق بماركس فإن تأكيده على الطبقة واللامساواة في الثروة والسلطة الملازمة لذلك، هو أمر نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت في الماضي. لقد كتب سايمون جونسون، الذي كان كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، وأستاذ تنظيم العمل في مدرسة سلون للأعمال التابعة لصندوق النقد الدولي، كتب مؤخراً عن "الأوليغاركية المالية" التي أخذت تسيطرعلى الإقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية (واغتَنَت)، وهي مسؤولة بشكل مباشر عن العديد من القرارات التي أدت إلى الأزمة. يقول جونسون إن "الأوليغاركية المالية" في الولايات المتحدة الأمريكية قد أتت إلى السلطة ليس من خلال القوة أو الفساد، بل من خلال قوة الأفكار مثل "ما هو جيد لوول ستريت هو جيد للشارع الرئيسي (للبلد)." والعلاج الذي يصفه علاج سهل وهو "حطموا الأوليغاركية". إن قول هذا أسهل من فعله، لا سيما عندما تكون تلك الأوليغاركية قد حققت مركزها من خلال أفكار السوق الحرة المتمترسة في الثقافة السياسية الشعبية. وتحطيم الأوليغاركية سيتطلب على الأرجح أكثر من إصلاح السياسة: إنه سيستلزم بالضرورة إعادة نظر في أفكار السوق الحرة التي أتت بهم إلى السلطة.

تحدٍ راديكالي للنظام العالمي: معالجة التغيير المناخي الكوني وخطر الأسلحة النووية

ريتشارد فالك

الأستاذ الزائر الممتاز لمادة الدراسات الكونية والدولية،
جامعة كاليفورنيا، سانتا باربارة، الولايات المتحدة الأمريكة

الخلاصة: يحاول هذا المقال أن يستكشف القيود المفروضة على النظام العالمي التي تحد من الردود على التحدي الرئيسي على النطاق الكوني، وتدرس بشكل خاص تجربة الأسلحة النووية والتغيير المناخي. والإستنتاج الرئيسي الذي تم التوصل إليه هو أن نظام الدولة سيء التجهيز كي يتمكن من إنتاج ردود لمثل التحديات الكونية، ردوداً تخدم مصالح الجمهور الكوني. وهذا العجز والقصور ينجم جزئياً عن الأولوية المعطاة لما هو وطني بدلاً من المصلحة الكونية، كما ينجم عن مدى كون السياسة الوطنية تحرِّكها دورات قصيرة من المحاسبة السياسية، وإلى تأثير الإنحياز للمصالح الإقتصادية والبيروقراطية الخاصة.

تحديد موقع تحدي النظام العالمي

إن طبيعة النظام العالمي بحد ذاته، الذي خدم جيداً في البداية النُخَب إبان مشروع التحديث والكولونيالية في أوروبا، ومن ثم بعد تصفية الإستعمار والتنمية المفرطة في آسيا،

أصبح الآن في حالة اختلال وظيفي فيما يتعلق بخدمة الإحتياجات البشرية الأساسية. الطبيعة الإشكالية للنظام العالمي تفترض تفاعل السيادة الوطنية والهيمنة الجيوسياسية (أي جانبها القانوني الأفقي للمساواة بين الدول، وجانبها العمودي الخاص بالسيطرة التي تُمارس من قبل ممارسات الدولة الرئيسة) وهي غير قادرة أن تعالج بشكل مرضٍ أياً من التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه البشرية: التغيير المناخي، والأسلحة النووية، والفقر في العالم، والإقتصاد غير المنظم في العالم، والأوبئة، والهندسة الجينية.

يمكن تلخيص نواقص النظام العالمي، إذا ما جرى اختزالها إلى الأساسيات، بتجزئة المعالجة الموحدة لحل المشكلة وذلك بالسماح لدول ليست في مواقع متساوية باتباع مصالحها الوطنية الخاصة على حساب المصلحة الإنسانية بأجملها. وفيما عدا ذلك فإن الحياة السياسية لكوكبنا مشغولة بأولويات قصيرة الأمد عاجزة عن معالجة اهتمامات تتطلب التخطيط لفترات أطول مما هو ممكن الآن، وهو أمر يدعو إلى التشاؤم فيما يتعلق بقدرة النظام الدولي الحكومي، بما في ذلك الأمم المتحدة، على توفير حلول. ويبرز سبب آخر للقلق مما يبدو أنه الطبيعة غير القابلة للإصلاح للنظام العالمي الويستفالي،[١١٥] بما أن اللاعبين في تلك الدول الذين هم في مواقع مريحة يرفضون التكيُّف مع الواقع المتغيِّر، وحتى اللاعبون المسيطرون يواصلون كونهم انتقائيين في احترام سيادة الدول الخاضعة لهم. هنالك هوة تتسع بين ما هو ممكن، في وجود القيود على حل المشاكل الكونية، وبين ما هو ضروري لحماية صحة وخير شعوب العالم في المستقبل. أو كما عبَّر وينستون تشيرشل عن الفكرة نفسها بقوله: "لا يكفي أن نعمل أفضل ما لدينا، بل علينا في بعض الأحيان أن نعمل ما هو مطلوب." في الماضي كانت هكذا نداءات توجه إلى ساسة معينين، أو في أقصى الحالات إلى حضارات مهددة أو مشابهة، ولكن منذ ظهور الأسلحة النووية أصبح مجال ما هو مطلوب **منهجي** في طابعه. فالواقع السياسي

١١٥) **النظام العالمي الويستفالي (The Westphalian World Order)**: يستخدم العلماء هذه التسمية لوصف نظام الدول الذي يتكون منه العالم اليوم. وتعود هذه التسمية إلى سلام ويستفاليا الذي تحقق في العام ١٦٤٨ والذي بموجبه تعهدت البلدان الأوروبية الرئيسية باحترام وحدة أراضي البلدان، وباحترام الأهداف والمصالح الوطنية للدول. ووفق هذا النظام أصبحت الدول هي العناصر المؤسساتية الرئيسية في نظام العلاقات بين الدول – **المترجم**.

الويستفالي، وقد أظهر درجة مذهلة من المرونة في معالجة التحديات التي تطرأ داخل النظام، يبدي رفضاً كرفض اللاموس[١١٦] للإقرار بالأمر، دعك عن التكيُّف بتبني نظام طواريء، حتى وإن كان الأمر يُهدد الوجود البشري.

ليس ثمة أفق في الوقت الحاضر لإمكانية حمل الدول، مجتمعة أومن خلال قيادة تسيطر بلُطف، على العمل بشكل مسؤول فيما يتعلق بالمصلحة الإنسانية الطويلة الأمد، أو بالإعتماد على الإرشاد المعياري للتضامن الإنساني. إن أفضل ما يُمكن أن نأمل فيه هو متابعة المصلحة الوطنية بشكل هامشي باستنارة أكثر، كما يراها ممثلون حكوميون، ولكن حتى هذا العمل المُسكِّن غير مضمون. . إن الولايات المتحدة الأمريكية التي ما تزال تدعي بأنها ذات مكانة مهيمنة، تتأرجح بين متابعة الطمع، واتخاذ موقف إنكار الحاجة إلى إجراء تعديل إلى أسفل (تخفيض) في ما يتعلق بمطالبتها المغالية بقدرات العالم من الطاقة، وأيضاً إجمالي مساهمتها بالنسبة للفرد في انبعاثات غازات الدفيئة في الجو، واعتمادها الخاطيء المُدمِّر ذاتياً على المغامرة العسكرية من أجل تحقيق الأمن في القرن الحادي والعشرين. فضرب هكذا مثال لبقية العالم هو بمثابة دليل مذهل على قيادة غير مسؤولة، قد تصبح أساليب عمل معتادة بالنسبة للعديد من اللاعبين الذين هم أقل تأثيراً في النظام، إلاَّ إذا قامت بتغيير ذلك قوى موازية تسعى إلى إصلاحات منهجية. إن من المنطقي توقع، مع زيادة وعي الجمهور جراء حدة الأزمة المتعددة الجوانب، نشوء نوع من الضغوطات القوية من أسفل تُغيِّر الحساب السياسي للنُخَب التي تُمثِّل الدول.

هكذا احتمال يوجه الإنتباه نحو السيناريو الوحيد الذي يحمل أملاً بقيام حكم إنساني في عالم معولم في فترة ما بعد المفهوم الويستفالي – بالأخص المزيد من يقظة المجتمع المدني الكوني للأخطار التي تكمن في الطريق الذي هو أمامنا. فتعبئة القوى ما فوق القومية، أي العولمة من أسفل كتعبير أولي عن المعارضة للسياسة والإخفاقات المعيارية لإطار ويستفالي انتهى زمنه، هي وحدها التي تستطيع خلق وعي جماهيري جديد سيتغلغل تدريجيا ويعيد بناء تفكير النُخبة وعملها. وسنرى إن كانت قوى السوق، التي تشكل الرأسمالية، قادرة على رؤى تهتم بالمصلحة الذاتية طويلة الأمد وتمارس

١١٦ **اللاموس (Lemming)**: ضرب من القوارض قصير الذيل – **المترجم**.

ضغوطاً على الحكومات كي تعمل المزيد مما هو مطلوب من أجل الإستقرار، إن لم يكن من أجل العدالة. ولكن يجب أن يتحمل مناضلو المجتمع المدني المسؤولية الأساسية للمبادرات الإنتقالية المنظمة، فهم يدعون للتضامن الإنساني والمصالح العامة الكونية، حتى على حساب بعض المصالح الوطنية. وسيعود للمجتمع المدني أن يخلق توازناً جديداً بين المحلي والإقليمي والكوني والعام، وكذلك بين المُلِح، والمتوسط والبعيد الأمد. في الواقع، إن منطق النظام العالمي الويستفالي ذا التعددية الدولانية والتجزئة، الذي يمنح مكانة مميزة **لجزء** فقط من الكل يجب أن يتراجع أمام إطار ناشيء خلفاً للويستفالية يعترف بالحاجة الملحة لإعادة تكييف السياسة بحيث تنادي بخير الكل. ومن أجل دراسة هذه القضايا العامة من زاوية ازدياد تعمق الأزمة الكونية، سيقوم هذا المقال بإيلاء اهتمام خاص إلى بُعدَين بارزين: ما يبدو أنه نضال عبثي للتخلص من الأسلحة النووية الذي بدأ منذ العام ١٩٤٥، والنضال الآخر الذي يبدو أنه عبثي أيضاً، وهو النضال من أجل وضع حد لارتفاع حرارة الكون المأساوية. وكما جاء في هذه المقدمة فإن العبثية هذه هي تعبير عن عدم كفاءة النظام العالمي المترسخ التي تنطوي على مفارقة تاريخية، مما يُعِد المسرح لانفجار ثوري للطاقات المجتمعية يبدل الأوضاع مع نمو الوعي بحلول حالة من الطواريء بالنسبة للنظام العالمي.

تصور تحديات النظام العالمي

إن أعظم تحديان بنيويا الطبيعة للنظام العالمي خلال الخمس وسبعين عاماً الماضية كانا: أولاً الأسلحة النووية، والتغيير المناخي الكوني منذ فترة أكثر حداثة.[١١٧] بالنسبة للأسلحة النووية يمكن القول إن التحدي قد تمت مواجهته بنجاح (حتى الآن)، لأنه لم يجر استخدام أسلحة نووية ضد مدن أو أهداف معادية منذ إلقاء القنبلة الذرية في العام

١١٧) أعطي هذا الإهتمام لهاتين المشكلتين بسبب مقاومتهما البنيوية لإعداد رد ملائم في إطار دولاني للنظام العالمي، وبالتالي تشكيلهما تهديداً شاملاً للإستقرار المنهجي وللوجود. ومن زاوية منظور مقارنة معيارية للقيم الإنسانية، فإن النظام الويستفالي منذ قيامه احتوى على تحديات كبيرة للكرامة الإنسانية، بما في ذلك الفقر والحروب والإضطهاد وحتى الإبادة. وقد أصبحت هذه التحديات في ظروف الحداثة بمعزل عن الإهتمامات الأوسع، وذلك بسبب احترام سيادة الدول، بما في ذلك توسعاتها الإمبراطورية.

١٩٤٥,[١١٨] ويبدو أن هذا لم يعد مقنعاً مع مرور الزمن، إذ أن حيازة هذه الأسلحة وتوزيعها وإنتاجها وانتشارها والإستعداد المبدئي لإستخدامها يوحي بوجود جدار من النار محفوف بالأخطار يحمي البشرية من حرب تُستخدَم فيها الأسلحة النووية. كان القبول الأساسي بالأسلحة النووية يقوم على فرضية احتواء انتشار تلك الأسلحة قدر الإمكان من خلال نظام يشمل صفقة تقوم الدول غير النووية في إطارها بالتخلي عن خيار الحصول على تلك الأسلحة مقابل ضمانات تعود عليها بالفائدة بحصولها على الطاقة النووية للأغراض السلمية، وعهد من الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن تتفاوض بإخلاص من أجل نزع الأسلحة النووية.

وتؤيد أحداث العقود الماضية أيضا النتيجة التي تم التوصل إليها، وهي أن التحدي الذي يشكله وجود الأسلحة النووية لم تتم مواجهته.[١١٩] لقد حدثت زيادة بطيئة ولكن مثابرة في عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية والتي لديها معرفة وقدرة تكنولوجية بصناعة الأسلحة النووية. لم يتمكن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية من منع الدول المصممة من تخطي ذلك المنع والحصول على الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، كانت جهود منع الوصول إلى الأسلحة النووية أو فرض عقوبات على انتشار الأسلحة النووية انتقائية وتمييزية، ودوافعها أولويات جيوسياسية أكثر من كونها ذات أهداف معارضة الإنتشار. فقبول الغرب الصامت بحصول إسرائيل بالسر على أسلحة نووية كان تعبير عن ازدواجية المعايير، بينما غزو العراق في العام ٢٠٠٣ كان دليلاً على استخدام خطاب مناهض لإنتشار الأسلحة النووية لإخفاء دوافع استراتيجية أخرى. ثم مكافأة الهند بالحصول على التكنولوجيا النووية بعد أن تخطت عتبة صناعة الأسلحة ما هو إلاَّ تعبير متآكل عن نظام تطبيق انتقائي لروح النظام. ورغم أن انتشار الأسلحة النووية هو مشكلة اشتقاقية برزت

١١٨) حتى هذا الزعم يتجاهل «استخدام» الأسلحة النووية في العديد من التفجيرات التجريبية التي حدثت في الفضاء، والمحيطات وتحت الأرض منذ خمسينيات القرن العشرين، بما في ذلك تفجيرات حجمها أكبر بكثير من القنابل التي ألقيت على المدن اليابانية، وتسببت في سقوط درجات مختلفة من الإشعاعات الذرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأسلحة، مثل الرؤوس الحربية المكسوة باليورانيوم المنضب قد جرى استخدامها في نزاعات مختلفة، وقيل إنه كان لها بعض التأثير الضار على الصحة.

١١٩) في ٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٩ ، ألقى الرئيس باراك أوباما خطاباً في براغ أعلن فيه التزامه بالسعي لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ولكنه قال إن تحقيق ذلك الهدف من المحتمل ان لا يتم خلال فترة حياته.

من عدم استعداد الدول المالكة للأسلحة النووية للقضاء على أسلحة الدمار الجماعي، فإنها مع ذلك إضافة إلى الأخطار الكامنة في النظام العالمي الحالي. إن الدول الأوتوقراطية وتلك التي تحرِّكها أيديولوجيات متطرفة، مثل كوريا الشمالية وإيران، يبدو أن لديها القدرات، وستقوم، على الأرجح في ظل ظروف معينة، بإشعال حروب تُستخدم فيها الأسلحة النووية. وفيما عدا ذلك، فإن بلداناً مثل باكستان، التي يمكن أن تصبح بسهولة أسيرة قيادة متطرفة – وفي نهاية الأمر مخيفة بالنسبة لجيرانها الهنود – يمكنها أن تشعل حرباً إقليمية نووية تتسبب في دمار هائل، تشعر بتأثيرها، نتيجة لتساقط الإشعاعات النووية والإضطرابات الإقتصادية، مناطق أبعد من حدود المتخاصمين.

هنالك أيضاً – لا بل يقول العديد من الناس – خطر متزايد وملح بأن القيود الحالية على الأسلحة النووية آخذة في الإهتراء. ومما يثير القلق بشكل خاص هو الجهود الواضحة للشبكات السياسية المتطرفة للحصول على مثل هذه الأسلحة.[١٢٠] فمنظمة مثل القاعدة لا يمكن ثنيها عن التهديدات الإنتقامية، فهي لا توفر أهدافاً مناسبة لأسلحة تُستخدم في مناطق واسعة. إن وضعاً كهذا قد أثار دعوات إلى حروب استباقية ووقائية، وكذلك إلى ممارسات من ذلك القبيل، بإعتبارها السبيل الوحيد للحماية من أي هجوم، كما أدى في الوقت ذاته إلى إحياء الهدف البعيد النظر الداعي إلى عالم بدون أسلحة نووية؛ وهذا الهدف كان قد انتشر على الفور بعد الهجوم الذري على المدن اليابانية، ومن ثم في المراحل الأولى للحرب الباردة.

مع ذلك، فإن الفشل الذي يكشف عن الكثيريتعلق بعدم استعداد الدول التي تمتلك أسلحة نووية على الدخول في مفاوضات بنوايا مخلصة، في الوقت الذي كانت فيه "ترسانات" الأسلحة النووية ما تزال صغيرة، للتوصل إلى أهداف يُتفق عليها لنزع

١٢٠) استند الرئيس جورج دابليو بوش في المنطق الوقائي للحرب على العراق على مثل هذه الصلة المفترضة بين أسلحة الدمار الشامل وتصميم الإرهابيين العالميين على الحصول عليها. راجع خطاب بوش في كلية ويست بوينت (العام ٢٠٠٢) بشأن الإستعراض الأولي لهذا الرد على هجمات ١١ تشرين الثاني / نوفمبر، وراجع أيضاً وفي تعبير أكثر قوة ورقة البيت الأبيض «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٢»، لا سيما الفصول ٥، و١٣ إلى ١٦، ومن أجل تطبيق هذا المبدأ على مفهوم واسع للأمن الأمريكي في إطار كوني متأثر بالتحدي الإرهابي.

الأسلحة النووية. ويبدوعند النظر إلى الوراء أن الدول الرئيسية التي لديها أسلحة نووية لم يكن لديهاعلى الإطلاق الإستعداد السياسي لنزع سلاحها ذلك إلاّ ربما وفق شروط من الواضح أنها ليست لصالح خصومها، وذلك رغم وجود بعض الإستعداد في البداية لدى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي للتعبير بشكل دبلوماسي بأن تبينهما المشترك لأهداف "نزع السلاح الشامل والكامل". [١٢١] وكان من المُخيب للآمال بشكل خاص أنه بعد نهاية الحرب الباردة عندما تبخر منطق الردع الخاص بهذا النوع من الأسلحة، لم يجر أي تحرك من أي نوع نحو البحث عن طريق لتحقيق تدمير الأسلحة النووية. ورافق الإحتفالات بسقوط جدار برلين وبإنهيار الإتحاد السوفييتي غياب يرثى له لقيادة أمريكية فيما يتعلق بالإستقرار والأمن لفترة طويلة الأمد. لقد وجدت نافذة لفرصة أكيدة لتحقيق نزع السلاح، وكذلك لوجود منظمة أمم متحدة قوية في الفترة ما بين ١٩٨٩ و٢٠٠١، ولكنها لم تُستغل. كانت القيادة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين تُركِّز على توسيع الإقتصاد العالمي وتدعيم شكل مفترس قليل الأنظمة من العولمة النيو ليبرالية.

على العكس، كانت تلك الدول، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل دائماً وبشكل متواصل على إجراء تجارب وتطوير أنواع جديدة أكثر تقدماُ من أسلحة الدمار الجماعي، وقامت أخيراً باستنباط استخدامات متعددة الأنواع لهذه الأسلحة، وكذلك واصلت الإعتماد على دور هذه الأسلحة كرادع وأسلوب إنتقام. في الحقيقة إن الدول التي تملك أسلحة نووية تفتقر إلى الإرادة السياسية لإزالة الأسلحة النووية من ترساناتها العسكرية، وهذا يُشكل عدم إلتزام بالمادة السادسة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية؛ والأمر الأكثر جوهرية إنه يشكل تفسيراً لتحدي الأسلحة النووية في النظام العالمي مفاده أن إلغاء الأسلحة النووية أمراً ليس مطلوباً، أو – وفق بعض الصّيَغ – أن إلغاءها عمل غير حكيم وطائش بسبب خطر الغش، أو أنه عمل مستحيل لأن معرفة صناعة الأسلحة النووية متوفرة، ومن ثم لا يمكن الغاؤها بشكل آمن. إن من

١٢١) في المراحل الأولية جرت المصادقة على أهداف نزع السلاح الشامل والكامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وقد جرت المصادقة رسمياً على ذلك من الطرفين الرئيسيين في الحرب الباردة؛ وجرت المصادقة بشكل واضح للغاية على ذلك في ما عُرِف بـ «بيان ماكوي – زورين»، الشخصيتان اللتان أدارتا المفاوضات. ولكن أطلق على الإتفاق بشكل رسمي اسم «البيان المشترك حول المباديء المتفق عليها بشأن مفاوضات نزع السلاح».

المهم التعامل مع هذه الحجج على أنها تبريرات لصالح الأسلحة النووية غير مقبولة من النواحي الأخلاقية والقانونية والسياسية. لا توجد أية أسباب قاهرة تحملنا على الإفتراض بأن عملية نزع الأسلحة النووية المؤكدة على مراحل والخاضعة للرقابة ، هي عملية غير ممكنة التحقيق ، وأنها ليست أكثر أمناً ، وكذلك أقل إنسانية ، في نتائجها بالنسبة لسياسة الأمن من مواصلة اسنهداف أكبر المدن في العالم الخاضعة لاحتمال شن هجوم جماعي .

ما الذي نتعلمه عن النظام العالمي من هذا الفشل في معالجة الأسلحة النووية بطريقة أفضل ؟ بشكل أساسي ، يوجد لدى النُخب الحاكمة التصاق عميق بالقوة العسكرية ، تُعززها مصالح اقتصادية وبيروقراطية ، ترافقها ممانعة قوية بالتخلي عن الأسلحة الأقوى تدميراً التي جرى اختراعها. هنالك شعور شعبوي مرتبط ارتباطا وثيقاً بذلك وهو أن امتلاك تلك الأسلحة هو رمز على ارتفاع منزلة المالك؛ في نهاية الأمر ، إن الخمسة الأوائل في عضوية نادي الأسلحة النووية كانوا أيضاً الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. فيما عدا ذلك ، توجد في داخل الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، مؤسسات تدعم الأسلحة النووية ، وهي جزء لا يتجزأ من "المجمع الصناعي العسكري" الذي يعارض اتخاذ خطوات للتخلي عن الأسلحة النووية ، وتتواجد في داخل البنى الحكومية للدول ذات السيادة.[١٢٢] وأيضاً عندما يصل الأمر إلى الحرب واستخدام القوة ، فإن الحكومات كلاعب سياسي ، هي غير أخلاقية بالأساس ، وعلى استعداد كما يبدو للتضحية بحياة ملايين المواطنين وهي تستعد لشن هجوم يؤدي بحياة ملايين البشر من أجل أن تحقق إما سلامتها الخاصة ، أو هدف استراتيجي آخر ، مثل إعاقة منافس عالمي بشكل دائم .

إن هذا التقييم مقلق بشكل خاص ، لا سيمل عندما يتم الإدراك أن الأخلاق والعقل والأمن تعزز كلها بالأساس القلق من أنه دون تحقيق نزع السلاح النووي ستقع عند نقطة ما مأساة إنسانية. وهذا القلق هو الذي دفع المراقبين إلى الإفتراض على الفور

١٢٢) إن العقبات المحلية أمام نزع السلاح النووي هي عقبات هائلة ، بما في ذلك بيروقراطية نووية متمترسة ذات جذور في الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي اقتصاد السوق ، والمؤسسات العلمية والأكاديمية ، ووسائل الإعلام الأساسية ومؤسسات الأبحاث المحافظة. رأجع الدراسات المختلفة حول الدعم الإجتماعي والحكومي (الأمر الذي نادراً ما يجري نقاشه علناً) لقضية الأسلحة النووية ، وبشكل أعم لقضية العسكرتاريا .

بعد هيروشيما وناجازاكي بأن الحكومات ستدرك جميعها أن وجودها سيعتمد الآن على التخلص كلية من هذه الأسلحة والتبرؤ منها. فلم يكن هناك أي شيء في **بنية** العلاقات الدولية الذي يحول دون تحقيق نزع كامل للأسلحة النووية. فالحكومات التي تمثل الدول كان بإمكانها التفاوض حول اتفاقيات حقيقية وإنشاء آلية يُثَق بها للإلتزام، لو توفرت الإرادة السياسية، الأمر الذي كان سيعني التخلي عن وإلغاء المنطق والعادات التي سادت لعدة قرون من الزمن في فن إدارة الدولة.

وعندما يصل الأمر إلى التحدي الآخر للنظام العالمي ، أي معالجة التغيّر المناخي الكوني، تبدو الآفاق على الفور أفضل وأسوأ في الوقت نفسه. إنها أسوأ لأنه من الصعب على التصور السياسي أن يُدرك الأخطار التي يُشكلها التغيير المناخي. الأسباب مخفية بشكل أكبر، كما أنه لا يوجد نموذج لكارثة إيكولوجية تمكن مقارنتها بالأراضي الحضرية الواسعة المحترقة للمدينتين اليابانيتن اللتين ألقيت عليهما القنابل الذرية. فيما عدا ذلك، سيتعين على غالبية حكومات العالم أن تعمل سوية لمواجهة هذا التحدي، مستبدلة توجيه السياسة على أساس المصلحة العامة الكونية بما تتوصل إليه من مصلحة وطنية ضيقة. الأمر الأصعب هو أن الحكومات المعتادة على دورات قصيرة للغاية من المحاسبة، غالباً ما تكون مراحل انتخابية من ٣ إلى ٦ سنوات، سيتعين عليها أن تبني سياستها، وتخصيص المصادر الأساسية والأنظمة المحلية على أساس دورات أطول زمناً من ١٠ إلى ٥٠ سنة أو أكثر. وأيضاً ثمة صعوبة أخرى وهي الإستثمار في مستقبل السعادة والخير بطرق تفرض أعباء مالية ضخمة على ميزانيات الحكومات الحالية، مما يتطلب زيادة الضرائب، ووضع قيود على عمليات السوق، مما يؤدي على الأرجح إلى زيادة العجز في الميزانيات. وسينمو بكل تأكيد حجم العبء مع مرور الزمن، ولكن عند أي نقطة، فيما عدا التأثيرات الملموسة على الصحة والرفاهية في البلدان القوية، فإن من المحتمل أن تكاليف التعديل من أجل المستقبل لن يُنظر إليها على أنها مقبولة سياسياً. وهذه المقاومة السياسية الخاصة بدفع التكاليف الآن لتفادي وقوع ضرر كبير فيما بعد تزداد وتتعزز جراء الأزمة الإقتصادية الكونية الراهنة التي يمارس فيها مزيج من البطالة العالية النسبة والنمو الراكد ضغوطاً على السياسة الضرائبية دون الأخذ في الإعتبارالنتائج الإقتصادية غير الملائمة لتخفيض نسبة

انبعاث غازات الدفيئة بشك سريع . ويزداد هذا الضغط بسبب حقيقة أن المنافسة والنمو في الأسواق العالمية يمكن أن يتأثرا سلباً جراء وضع أعباء إضافية على الأنشطة الصناعية والإستهلاكية .[١٢٣]

يبدو في الوقت ذاته أن للتغيُّر المناخي آفاق أفضل قليلاً من الأسلحة النووية ، وذلك لعدة أسباب . الأنظمة والقوانين تعني وضع قيود على الأنشطة الصناعية والإجتماعية ، ولكنها لا تتدخل مباشرة في مجال الأمن الذي بقي يقاوم المحاسبة العامة حتى في أكثر الدول ذات السيادة الديمقراطية . علاوة على ذلك ، إن من الممكن قياس تعديل المسؤوليات وإخضاعها لمستويات يتم التفاوض حولها ، آخذين في الحسبان القدرات المتفاوتة والمصادر ومستويات الإنبعاثات ، أي تحديد وتوزيع إلتزامات بأسلوب مرن . وهنالك أيضاً الشعور بأن تخفيض هذه الإنبعاثات ليس له أي تأثير سلبي ، وفي الواقع لا مجال للمقارنة مع الخوف المزعوم من الغُش في إطار نزع الأسلحة النووية . لقد بيَّن المجتمع الدولي التزاماً قوياً بالعمل والتعاون سوية في مواجهة التحدي كما يبرهن بروتكول كيوتو في العام ١٩٩٧ والمؤتمرات اللاحقة التي أدَّت إلى اللقاءات التي دُعِيَ إليها كثيراً في كوبنهاجن في العام ٢٠٠٩ ، والتي تهدف إلى طرح معاهدة إطار حول التغيير المناخي من المفروض أن تُعِد المسرح إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون الضروري في المستقبل لمعالجة مثل هذا التهديد الجوهري للجميع في العالم . وكان من المتوقع أيضاً أن يُنشيء العالم الصناعي المتقدم صندوقاً لتمكين البلدان الأقل تطوراً والمعوزة من تخفيض انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكاربون . ورغم وجود اتفاق من حيث المبدأ ، فإن هناك الكثير من التشكك بأن المساهمات المالية ستسفر عن صندوق ذا حجم كافٍ لتحقيق هذه الأهداف . فالمجتمع العالمي قد أظهر في الماضي مثل هذه القدرة التعاونية ، رغم التفاوت في المصالح والقدرات ، وذلك فيما يتعلق بالقانون العام للمحيطات ، وأيضاً فيما يتعلق بحكم منطقة القطب الجنوبي المتجمدة (أنتاركتيكا) وحماية البيئة فيها ، وكذلك فيما يتعلق بمواجهة الخطر الذي يتهدد طبقة الأوزون الواقية الذي

١٢٣) هنالك نقاط خلاف متعددة؛ الأولى ، التكاليف الإقتصادية للتأخير في الحل ، الثانية ، الإختلاف بين الدول بالنسبة لتخصيص أهداف تخفيضات الإنبعاثات المناسبة ، والثالثة ، المقاومة المحلية في الدول الديمقراطية لتخفيض الإنبعاثات المتفق عليه .

يشكله الإعتماد على الكلوروفلوروكاربون (راجع بروتكول مونتريال حول المواد التي تستنزف طبقة الأوزون (١٩٨٧)؛ اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار (١٩٨٢)؛ معاهدة أنتاركتيكا (١٩٥٩). إنها أسبقيات إيجابية وذات صلة؛ ولكن في كل حالة من هذه الحالات كانت تغيّرات التكيف المطلوبة من الأطراف المختلفة أقل تكلفة.[١٢٤]

في كل حالة من هاتين الحالتين ، يبدو أن بنية النظام العالمي كانت غير قادرة على الإتيان بحل ملائم، على الأقل من غير أن يكون له تأثير تحولي ذا حدث مأساوي، أو نشوء حركة اجتماعية كونية يمكنها تغيير الجو السياسي بشكل دراماتيكي. فالفشل في معالجة تحدي الأسلحة النووية بطريقة مرضية مستمر منذ العام ١٩٤٥، ولكن بما أنه لم يجر استخدام أية أسلحة من هذا القبيل **في زمن الحرب** فإنه لا يُنظر في الوقت الراهن إلى التحدي على أنه حقاً خطير.[١٢٥] وكما إن غياب المنافسة الشديدة بين الدول من النوع الذي كان إبان الحرب الباردة، قد خفَّض تصور الخطر والإحساس به عند الجمهور. في الحقيقة، إن هذا التصور والفهم مضلل. هنالك الآن احتمال حقيقي، أكثر من أي وقت سابق، بإمكانية إستخدام الأسلحة النووية في حرب بين الهند وباكستان، أو في حرب في الشرق الأوسط. وهنالك أيضاً قلق من احتمال وجود سوق سوداء للأسلحة النووية (رؤوس نووية فقط) ينشط في العالم؛ وأخيراً هنالك قلق من الخطر الجديد، خطر حصول الشبكات المتطرفة على أسلحة نووية واللجوء إلى استخدامها. إن الوضع الراهن عالمياً قد أدى إلى نشوء بعض الإهتمام الجاد بتقصي إمكانيات التخلص من الأسلحة النووية. فإشارة الرئيس أوباما إلى هذا الهدف قد زاد من تشجيع الإعتقاد بأنه ربما لأول مرة سيحدث تحرك حقيقي نحو تحقيق نزع السلاح النووي خلال السنوات القليلة القادمة.

من منظور معين، أثبت النظام العالمي الحديث القائم على أساس الدول ذات

١٢٤) توجد معاهدات شاملة ومصادق عليها بشكل كبير تحرم دون قيد أو شرط تطوير واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ولكن ثمة شكوك حول مدى الإلتزام ، كما أنه لا توجد آليات تنفيذ لتتصدى للإنتهاكات.

١٢٥) تجدد القلق مؤخراً، لا سيما ارتباطاً بالقلق على تآكل نظام عدم الإنتشار، ولكن أيضا نتيجة لخطاب الرئيس أوباما في براغ. وقد استمرت مؤسسة السلام في العصر النووي في التركيز المثابرعلى خطر الأسلحة النووية في كل مظاهرها.

السيادة مرونة استثنائية. كانت المشاكل **العالمية**، إلى أن ظهر تحدي الأسلحة النووية، مشاكل إما عادية وتافهة أو تتم معالجتها من خلال آليات نشاط مشترك، وقوانين وأنظمة متفق عليها وانضباط مسيطر ذاتياً. النقائص الأساسية كانت الحروب والإضطهاد، ولكن إلى أن ظهرت الأسلحة النووية، لم يهدد أي منهما **النظام** كشيء مستقل عن **أجزائه**، رغم أن الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى أثار في أوساط المجتمع المدني قلقاً منهجياً واسعاً، تجاهلته بالفعل الدول ذات السيادة. أما فيما يتعلق بالإضطهاد، فإن الطاقات المعيارية المرتبطة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حق تقرير المصير، قد حققت انتصارات مذهلة: تصفية الكولونيالية، والقضاء على الأبرتايد، وتحرير أوروبا الشرقية. إن الأمر المميز بالنسبة للأسلحة النووية وتغيير المناخ الكوني هو أن النظام العالمي نفسه يواجه خطراً، وغير قادر على ما يبدو على إنتاج ردود دائمة ومقبولة أخلاقياً ضمن إطار تمثيله الحكومي الذي يعكس المصالح الأنانية للدولة. سأتفحص فيما تبقى من هذا المقال إن كان عدم القدرة الدولانية المفترضة هذا سيسطر على المصير الإنساني، أو هل لا يوجد طريق إلى الأمام يمكن أن يعتمد على المزيد من تعبأة المجتمع المدني العالمي، مما يؤدي إلى ظهور نموذج تفكير وعمل جديدين للنظام العالمي أكثر استجابة للتحديات على المستوى الكوني.

نقائص النظام العالمي في معالجة التغيير المناخي الكوني

هنالك عدة نقائص بنيوية في السياسات التكيُّفية التي تعتمد على العمل المهم القائم على التعاون لعدد كبير من الحكومات بالنسبة للتغيُّر المناخي. هنالك توافق قوي في المجتمع العلمي أن المستويات الخطرة لإرتفاع حرارة العالم قد تم الوصول إليها، وأن الأسوأ سيحدث، نتيجة لأنشطة البشر (بالأخص إحراق الوقود الحجري وتدمير الغابات). في الواقع، إن ارتفاع الحرارة المستمر، سيكون له، وفق التوافق العلمي، تأثيرات ضارة شديدة ومتزايدة بالنسبة لخير البشر، بما في ذلك ارتفاع منسوب البحار، وتقلبات في الطقس متطرفة، وحدوث جفاف وفيضانات متزايدة. وجزء من التوافق يحتوي على الإقرار بأن تكاليف التكيُّف ستكون أقل بكثير إذا جرى دفعها عاجلاً بدلاً من آجلاً، وأن عبء هذه التكاليف يجب أن يتم توزيعه أيضاً بالتساوي حتى يأخذ بالحسبان تفاوت

المسؤوليات في إحداث ارتفاع الحرارة كونياً، وكذلك الأخذ بالإعتبار القدرات المختلفة على معالجة التحدي بسبب اختلاف مراحل النمو، ومستويات الغنى ومدى التعرض للخطر. ومن ثم يبرز السؤال: لماذا، في ضوء هذا المستوى من التوافق، وجدت هكذا صعوبة في إقامة نظام أكثر استجابة للتحدي ؟ كما سبق وذكرنا آنفاً فإن النظام الدولي قد أثبت القدرة على العمل بشكل جماعي من أجل الخير المشترك عالمياً في عدد من المناسبات والظروف المختلفة. وجرى القول أن الفشل بالنسبة للأسلحة النووية يمكن تفسيره بدرجة تَشَكُّك التوافق الواقعي الذي سيطر على التفكير الحكومي للدول الرئيسية منذ الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالقيود المفروضة على القوة العسكرية؛ وهذا التشكك يعززه بشكل قوي، في الدول الرئيسية، المجمع الصناعي – العسكري المحلي الذي سيفقد مكانته، كما سيفقد مكاسب إقتصادية لو تحقق نزع السلاح النووي. ومقاومة كهذه لنزع السلاح هي الأقوى في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعززها أيضاً المزيد من رفض تبني الحجة الأخلاقية في ضوء الإعتماد الأمريكي على الأسلحة النووية في الحرب العالمية الثانية وطيلة الحرب الباردة. بلا شك إن أكبر عقبة في إطار السياسة المختلفة نوعاً ما التي تحكم التغيُّر المناخي هي سلطة وإرادة صناعة الوقود المستحائي الضخمة[١٢٦] في العالم أجمع، والتي تسعى إلى إطالة مدى الإعتماد على البترول والغاز، وبالتالي إطالة أمد ربحيتها إلى أقصى ما يمكن دون أدنى اعتبار لنتائج ذلك على البشر.

من نواحي عديدة، ورغم غياب بُعد الأمن، توجد هناك نواحي تشابه هامة في الحالتين اللتين اخترناهما كمحك لقدرة النظام العالمي.

الولايات المتحدة الأمريكية

إن من المستحيل في الحالتين التفكير في حل لا يستند إلى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي كلتي الحالتين قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تبنيها، بين الحين والآخر، لإلتزام خطابي بليغ، بسد الطريق أمام التقدم نحو أهداف أكثر طموحاً. والولايات المتحدة الأمريكية لم توقع على بروتكول كيوتو، وحتى لو كانت

١٢٦) **الوقود المستحائي (Fossil Fuel)**: الوقود الذي يُستخرج من باطن الأرض، كالفحم والبترول – **المترجم**

إدارة بوش قد وقعت على الإتفاقيه، فإنه من المؤكد تقريباً أنها لم تكن ستصادق على الإتفاقية أو تحترمها. وبالمثل بالنسبة إلى مسيرة مؤتمر كوبنهاجن، فقد بدا أن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ستعبر عن نفسها بتبني الحد المشترك الأدنى، بدلاً من ممارسة ضغط من أجل سياسات قد تُنعش الأمال بأن تخفيضات إجبارية في مستوى انبعاث غازات الدفيئة ستؤدي إلى استقرار المناخ الكوني خلال العقدين القادمين من الزمن. . فبالإضافة إلى الممانعة التقليدية لتخصيص موارد مهمة لمعالجة الأخطار التي يُعتقد أنها تقع خارج نطاق دائرة المحاسبة الإنتخابية ، هنالك موانع أيديولوجية ومعيارية تدفع القادة الأمريكيين نحو موقف ارتدادي بالنسبة للتغيير المناخي.

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية معارضة **أيديولوجية** قوية لفرض مزيد من الأنظمة والقوانين الحكومية وحمل الحكومة على مزيد من الإنفاق الذي يهدف إلى التأثير على تصرفات السوق. أما بالنسبة للتغيير المناخي فإن هناك جهد تشريعي ذو قيمة مشكوك فيها لتبني أسلوب ما يُعرف بـ "وضع حد ثم المُتاجرة" (Cap and Trade)، وهو أسلوب غير كاف، حتى ولو جرى تطبيقة بالكامل، لتفادي "التأثيرات الأسوأ لتغيُّر المناخ". فوفق الحسابات يتعين على الأطراف الموقعة على بروتكول كيوتو أن تتفق على التعهد باتخاذ خطوات يُتوَقَع أن تسفر في العام ٢٠٢٠ عن تخفيض شامل للإنبعاثات تتراوح نسبته الإجمالية بين ١٦ و٢٣ في المائة أقل مما كانت عليه في العام ١٩٩٠ . وإقحام الإلتزام التشريعي الأمريكي يعني "أن إجمالي التخفيضات، وفق أحد التقديرات، سيهبط إلى ١٠– ٢٣ في المائة، ويتحدث تقدير آخر عن هبوط نسبته ١١ إلى ١٨ في المائة". إن هذه ليست آفاقاً مشجعة ، بما أن الإعتقاد سائد بأن "تفادي وقوع التأثيرات الأسوأ لتغيير المناخ سيتطلب أن تتبنى البلدان المتقدمة استقرار المستويات عند ٤٥٠ جزءاً لكل ما يعادل مليون جزء من ثاني أكسيد الكاربون (of 450 ppm Levels CO2 eq) وهدف تخفيض من ٢٥– ٤٥ في المائة".[١٢٧] إن عدداً متزايداً

١٢٧) تقول التقديرات الأحدث أن حتى ٤٥٠ جزءاً لكل ما يعادل مليون جزء من ثاني أكسيد الكاربون هي عالية للغاية بالنسبة لتفادي حدوث اضطرابات جراء ارتفاع الحرارة الكونية، وبأن أقصى مستوى يمكن تحمله هو ٣٥٠ جزءاً لكل مليون جزء من ثاني أكسيد الكاربون. وهذا يمكن تحقيقه فقط إذا جرى فرض قيود أشد على الإنبعاثات.

من المتخصصين في شؤون المناخ يعتبرون الرقم ٣٥٠ هو المستوى الملائم، ويقولون إن المستوى الراهن لكثافة الكاربون في الجو أصبحت بالفعل ٣٨٧ جزءاً لكل مليون جزء من ثاني أكسيد الكاربون. وأفضل ما يمكن أن نصبو إليه الآن هو إمكانية حمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الإنضمام إلى الدفاع عن التوافق في كوبنهاجن. ولكن هكذا أمر سيكون ممكناً فقط إذا تراجع التوافق في تعامله مع تخفيض الإنبعاثات إلى نقطة حيث تكون أقل من متطلبات الإستقرار، حتى كما جرى تحديدها في مستويات انبعاثات ١٩٩٠؛ وحتى عندئذ لا يجري فرضها كواجبات، بل تكون وعود بأهداف طوعية. ومن ثم، وعلى فرض أن الوفد الأمريكي سيوافق ويتعاون، سيكون هناك خطر كبير، وهو مقاومة الكونجرس لهذه الإلتزامات غير الرسمية، وسيؤيد الجمهور مثل رد الفعل الإرتدادي هذا.

إن المعارضة الأيديولوجية لإدارة السوق للصالح العام تُعبِّر جزئياً عن تفاؤل اجتماعي متريث بأن الأخطار المزعومة ستعالجها خلال المسيرة والتقدم أساليب تكنولوجية تُجنِّب الحاجة إلى أية تضحيات اقتصادية. وفي الواقع فإن الأسلوب المُفضَّل للغاية هو الإعتماد على حلول قائمة على السوق تخلق عملياً فرصاً لتحويل تخفيض مستوى الكاربون إما إلى مصدر للربح أو كتكلفة يجري تحميلها إلى المستهلك. هذه بلا شك هي عقلية تناقض تلك التي يجسدها "المبدأ الوقائي"؛ إنها تحاجج بأن من الخطر إرجاء الردود بسبب الإيمان بإمكانيات الإنقاذ التكنولوجية التي تتعاون مع دعوات عدم ثقة مماثلة بالتحرك للعمل الآن، المرهق والقائم على توجه تحليلي متشائم. بالإضافة إلى ذلك فإن وضع الإقتصاد الأمريكي سيعمل ضد دور إيجابي للولايات المتحدة الأمريكية في دينامية صناعة السياسة بشأن تغيير المناخ. – نسبة بطالة عالية، عجز تجاري وعجز في الميزانية، دولار هابط القيمة، ومنافسة متعثرة: كلها تزيد من الضغوط للتقليل إلى أدنى حد أي نوع من أعباء الأنظمة والقوانين على الإقتصاد الأمريكي. وهذه العناصر موجودة في بلدان متقدمة أخرى، ولكن بتعزيزات أيديولوجية أقل نوعاً ما، رغم أن نزعة التوجه إلى اليمين في أوروبا توحي بأنه رغم القيادة الأوروبية الإيجابية في كيوتو، وكما يبدو أيضاً، بشكل عام، أن هنالك استعداد للسماح لقيادة الحد الأدنى الأمريكية بأن تحدد

وتيرة التكيُّف في كوبنهاجن. هنالك خلال هذه الفترة مجموعة هائلة من الفرص الضائعة لتسهيل الإنتقال إلى الإعتماد على تكنولوجيات خضراء أكثر، على سبيل المثال بالنسبة لصناعة السيارات الأمريكية المتدهورة، أو بالنسبة للإستثمار في المواصلات العامة في مدن العالم.

الدولانية

إن استمرار النظام الويستفالي للدول ذات السيادة يُعقِد كثيرا وبطرق واضحة لا شك فيها تشكيل ردود فعالة على التحديات السياسية **الكونية** التي تحتاج إلى مدى كبير من التعديل في الفكر والعمل وتخصيص الموارد. وإحدى السمات الرئيسية لترتيب هذا النظام العالمي هي هيمنة **الجزء** بالنسبة **للمجموع**، الأمر الذي في صالح المواقف التي تضع الدولة في المركز فيما يتعلق بحل المشاكل. ويُفاقم مثل هذه الظروف عدم الإستعداد للتحكم في التصرف الخارجي المتعلق بالأمن **الحيوي** والمصالح الإقتصادية باحترام إما اعتبارات القانون أو الأخلاق. أي أن هناك ثقة قليلة بالقيود القانونية، وكذلك استعداد محدود لإخضاع المصالح الوطنية لمتطلبات القانون الدولي الأوسع أو الأخلاقية الدولية. ويبدو هذا الموقف جزئياً في سيطرة التوافق الواقعي في الدوائر الحكومية، الأمر الذي يمكن تحديده بتشككه في متانة الصلة بالمنظور الأخلاقي والقانوني في رسم السياسة الخارجية. ويزداد هذا التشكك في الحالة الأمريكية، جراء مكانتها المهيمنة وتقاليد "الاستثناء" التي أضفيت عليها، أي أمريكا، منذ العام ١٩٤٥، وحتى أكثر من ذلك في العام ١٩٨٩ عندما أخذت تمارس دوراً إمبراطورياً أو مهيمناً.

إن المشاكل المرتبطة بالبحث عن أسلوب معياري مقبول للتغيير المناخي تصبح أكثر صعوبة جراء الأبعاد المتعددة غير المتوازية التي تُميِّز الـ ١٩٥ دولة أو نحوها الموجودة حالياً في العالم. ويعود عدم التوازي إلى ظروف موضوعية، وإلى مفاهيم، ويساعد على تفسير مجموعة من وجهات النظر بالنسبة إلى أي طريق عمل هو الطريق العقلاني والمنصف.

يثير عدم التوازي، في نهاية الأمر، مشاكل بالنسبة للعدالة التوزيعية والعدالة

التصحيحية، الأمر الذي يشمل التمييز بين القدرات ومستويات الإنبعاث الحالية، وأيضاً المسؤوليات غير المتساوية في الماضي بالنسبة لتراكم ثاني أكسيد الكاربون في الكون. فكيف يمكن أن ينعكس عدم التوازي هذا في الترتيبات الكونية ؟ من الذي يُقرر ؟ هنالك نقاش كثير حول ديمقراطية أصحاب المصلحة من أجل ضمان تمثيل ومشاركة من أولئك الذين يتأثرون بصناعة السياسة البيئية، بيد أن ديناميات اتخاذ القرار تظل تحت هيمنة الحكومات، ومقيَّدة بمصالح خاصة مثقلة بما يعود بالفائدة على سلطة الشركات والمؤسسات المالية على حساب رفاهية المجتمع وخيره، ومستقبل الأجيال والمصلحة العامة في العالم. إن إحدى السبل لفهم هذا الوضع البائس الذي يدعو للآسى هي التعامل معه على أنه علامة على وجود أزمة حكم عميقة في العالم، والسبيل الآخر لفهمه هو التأكيد على نقصان الديمقراطية في العالم. كانت هذه القضايا في قلب عدم الرضا عن عملية كوبنهاجن الخاصة بتشكيل السياسة العالمية حول التغير المناخي، ولفت الإنتباه إلى الفرص الكامنة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والحركة الإجتماعية في العالم أجمع من أجل تحقيق نظام عادل وفعَّال لضبط وتنظيم انبعاث الكاربون في ظروف إيكولوجية طارئة.

ربما كان عدم التوازي على أشده بالنسبة للدول الواطئة التي هي الأكثر تخلفاً وهي جُزُر، وتواجه تهديدات فصلية بالنسبة لوجودها. فمن منظورها هنالك ظرف ملح يدعو إلى السرعة، الأمر الذي يبرر مستوى أعلى لتخفيض عالمي لمستويات انبعاث الكاربون مما قد يبدو عقلانياً وممكناً من الناحية السياسية بالنسبة للعديد من الدول الأغنى والأكبر، بما في ذلك بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية وقسم كبير من أوروبا. البلدان الأقل عرضة للتهديد زمنياً وخطراً تميل إلى إرجاء أعباء التعديلات الكبيرة، وذلك جرياً وراء أمل عقيم بأن تؤدي الإبتكارات التكنولوجية إلى تخفيض تكاليف عملية المعالجة، أو أنه عند وقوع الضرر الأسوأ بسبب عدم التحرك الراهن لن يكونوا موجودين. لو وجِدَت إرادة أكثر مركزية، من حكم عالمي، عندئذٍ كانت التعديلات ستُعطى الأولوية في التطبيق، وستؤخذ في الحسبان الأماكن الجغرافية والإقتصادية "المحرومة" الأكثر عرضة للخطر. فرد واشنطن على "إعصار كاترينا" في العام ٢٠٠٥

كشف عن أنه حتى الحكومات الوطنية المركزية في بلد متقدم كثيراً يمكن أن تفشل في حماية أولئك الذين يتضررون من الكوارث البيئية ؛ وهذا الفشل قد برز في نيو أورلينز ليتفاقم جراء الكشف عن الهوية العرقية والطبقية للضحايا الرئيسيين. وهكذا تجربة قد زادت بشكل درامي الأبعاد العرقية والطبقية بالنسبة للعديد من الناس لما يمكن أن يُوصف بشكل مناسب "ظلم التغيير المناخي".

بالطبع ، تتعاون الدول مع بعضها البعض لدعم المصالح المشتركة ، وقد أبدت في ظروف معينة بعض الإستعداد لمعالجة جوانب مختلفة من عدم التوازي. فقانون معاهدة البحار وفَّر بعض التدابير الخاصة بالنسبة للبلدان التي ليس لها منفذ إلى البحار كي تضمن لها منفذ إلى المحيط. وبروتكول مونتريال الخاص بالأوزون موَّل عملية الإلغاء التدريجي للكلوروفلوروكاربون من قبل البلدان النامية؛ ومعاهدة الأنتارتيكا تغاضت عن مستويات مختلفة من الإحتلال لأراض في المنطقة وأوقفت مطالبة بعض الدول بالسيادة على المنطقة وذلك بالمفاوضات حول اتفاقية واسعة تنشيء نظام حماية. وفي كل هذه الحالات ، جرى إخضاع المصالح الوطنية بشكل محدود إلى المصالح المشتركة الأوسع. ولكن في كل حالة لم يجر أي تعدٍ على الدور الأمني للدولة ، كما لم يتم فرض أي عبء إقتصادي قد يُقلِّل من المستوى المعاشي للبلدان الأكثر ثراءً.

الميل إلى الوقت الحاضر

إن النزعة لصالح الوقت الحاضر بدلاً من المستقبل هي نزعة كامنة بعمق في النظرة الثقافية للبلدان المتقدمة. وتعكس هذه النظرة جزئياً الإيمان العميق المتأصل في النفس الحديثة القائلة بأن الإبتكارات التكنولوجية غالباً ما حدثت في الماضي من أجل تقليل ما يبدو أنها آفاق تهدد التوجهات الحالية. لعل المثال الأكثر صلة هو التنبؤات المالثوسية[١٢٨]

١٢٨) **التنبؤات المالثوسية**: نظرية تُنسب إلى القس والإقتصادي الإنجليزي توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦–١٨٣٤)، تضمَنَها بحث له وضعه عام ١٧٩٨ بعنوان «رسالة عن مباديء السكان»، تعالج «مشكلة زيادة السكان عن الحد الأنسب لإحتياجاتهم الضرورية من الغذاء، مما يؤدي إلى تدهور المجتمع الإنساني». تقوم النظرية على عدة افتراضات بناها على المشاهدات الإجتماعية في عصره، أولها أن السكان يتزايدون بنسبة تفوق زيادة موارد الرزق، وأن الزيادة الأولى ترتفع في صورة متواليه هندسية تقريباً، بينما زيادة موارد المعيشة ترتفع في صورة متوالية حسابية؛ هذا بينما موارد الرزق من الناحية الواقعية هي التي تحدد عدد السكان، بمعنى أن

الكئيبة المرتبطة بالتأثير السلبي المزعوم للزيادة الحسابية المتوقعة في واردات الغذاء مقارنة مع نمو هندسي متوقع في السكان. وفي وقت أحدث، في سبعينيات القرن العشرين اجتاحت المجتمع الصناعي الحديث موجة من المالثوسية الحديثة التي تثير المخاوف. وما يزال هناك مجموعة متنوعة من المتشككين في التغيير المناخي الذين يعتقدون بأن تحدي التغيير المناخي تجري أيضاً المبالغة فيه، وبأن جهود المعالجة يجب أن تكون معتدلة.

هذا الإنحياز إلى الوقت الحاضر يتجاهل آفاق الأجيال في المستقبل. إنه لا ينظر، باستثناء البعض القليل، إلى الحاضر على أنه يتحمل مسؤوليات تجاه المستقبل. ونتيجة لذلك فإن الآفاق القصيرة زمنياً المرتبطة بالمحاسبة السياسية لا يجري تعويضها في حالات كما في حالة التغيير المناخي حيث يجب التعامل مع فترات من ٢٠– ١٠٠ سنة على اعتبار أن لها صلة بتشكيل سياسة عامة عالمية. بكلام آخر، إن الإدراك القاصر حول ضرورة أو جدوى التضامن الإنساني يعود إلى **الزمن** نتيجة إلى التحيُّز للحاضر، كما أنه يعود إلى **الفضاء** بسبب التجزئة السياسية (أي الدولانية).

الأيديولوجيا

هنالك عناصر محددة داعمة متأصلة في النظرة الأيديويلوجية المهيمنة، والمرتبطة بشكل خاص بالعولمة الإقتصادية التي يدفعها السوق وأيضاً بالقومية المركزية للدولة. صعود السياسة النيو ليبرالية غير المتوقعة تاريخياً يعني أن السياسة الحكومية توجهها مجموعات مصالح خاصة، وأيضاً درجات الربح وليس المصالح العامة العالمية، أو الأخذ بالحسبان منظور التضامن الإنساني. سيكون من الممكن الأخذ في الحسبان ضغوطات ارتفاع الحرارة عالمياً فقط إذا توفر منظور طويل الأمد للغاية للسياسة والمعلومات والقرارات.

هناك عملية توازن تجري في المجتمع بواسطة عوامل تدميرية، منها الحروب والأوبئة والمجاعات تعمل بدورها للوصول إلى هذه النتيجة، كما يمكن أن تتم بتنظيم سلوك المجتمع بالحد الإرادي من النسل بتأجيل سن الزواج مثلاً. وتفترض النظرية استناداً إلى ذلك أن زيادة عدد السكان رهن بزيادة الموارد المعيشية دون تدخل الدولة في تشجيع الإكثار من النسل تحت ظروف سياسية خاصة، أي كلما وجد الغذاء =المناسب كلما ظهر مولود جديد. أتخذت النظرية من النموالمفرط للسكان حجة لتبرير التفاوت والجوع والبؤس في ظل الرأسمالية؛ وبالتالي يزعم مالثوس أنه ينبغي البحث عن سبب فقر العمال ليس في حياة المجتمع الإقتصادية، بل في نقص وسائل العيش على الأرض – **المترجم**

وهذا أمر من غير المحتمل أن يحدث إلاَّ إذا حدث ضرر ملموس وعلى نطاق واسع للبلدان الأكثرغِنى. إن أحد تأثيرات هذا النوع من العولمة هو جعل الإنتاج والإستثمار خارجياً وتلزيمه إلى آخرين في الخارج من أجل تخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى، وزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى. ، الأمر الذي يحمل على الإبقاء على الأجور متدنية، وأيضاً تفادي الأنظمة المُكلفَة، وذلك من أجل الصالح العام. أي ، في وجود الأمور الأخرى متساوية، فإن الأولوية التي تُعطى لمعيار السوق من قبل صُنَّاع السياسة تعمل ضد خدمة المصالح العامة عالمياً في ما يتعلق بمعالجة تغيُّر المناخ في العالم.

وفي الوقت ذاته فإن قوة المشاعر القومية تعني ممانعة في تحمل أعباء خير ورفاهية مَن هم خارج نطاق الأراضي الإقليمية لبلد ما. وتوفر هذه المشاعر تعزيزاً عاطفياً للدولانية، التي يمكن، وفق التنبؤات المثالية، أن تُنتج ثقافة سياسية شاملة تهتدي بروحية بوذية، وهي شفقة عامة شاملة. إن الدولانية (متحدة مع العلمانية، تتمة للدين كمصدر للتلاحم المجتمعي) قد غَذَّت تاريخياً القومية كقاعدة حصرية للولاء، ونظرت إلى الأجنبي كـ"غريب"، إن لم يكن كـ"عدو". إن نوع الثقافة السياسية التي تساعد على مواجهة التحديات العالمية الضخمة تنتج توازناً أفضل بين المسيرة الأنانية وراء الأهداف القومية والتبني المتعاطف مع التضامن الإنساني وأخذ آلام كل البشر (الماضية والآنية والمستقبلية) بجدية.

الإصلاح والتحويل استجابة للتحديات ذات المستوى الكوني

إن جزءاً من معضلة النظام العالمي التي تُشكِّلها التحديات الضخمة ذات المستوى الكوني يمكن التعبير عنها بقول إنها فجوة بين **الممكن** و**الضروري**.

تستبعد الأسباب التي تم طرحها في الجزء السابق والمتعلقة بحدود الإصلاح الممكن في الأخذ بالحسبان المصالح العامة الإقليمية والعالمية، تستبعد تبني ردود تكيفية في الإطار الويستفالي لرسم السياسة العالمية وحل المشاكل، لا سيما عندما تتعدى التعديلات المقترحة على المجال العسكري للأمن القومي، وعلى العادات الإستهلاكية للمجتمع، وعلى هامش أرباح الشركلت الكبرى والمؤسسات المالية. لا توجد أية استثناءات

لهذا التعميم الخاص بإمكانيات الإصلاح عبر التصرف بالتعاون بين الدول في العصر الويستفالي من النظام العالمي. والتحالفات في زمن الحرب هي الحالات الأكثر تأثيراً للتعاون بين الحكومات من أجل أهداف مشتركة، ولكن نادراً ما يكون في ذهن تلك الحكومات دوافع إصلاحية. قد يبدو أن إنشاء الأمم المتحدة، وعصبة الأمم من قبلها، هي استثناءات. ولكن الأهداف النبيلة التي وضِعَت لمثل هذه الإبتكارات لم يُماثله نقل ملائم للسلطة والحكم والموارد، أو توقعات عامة في الدول الرئيسية التي كان سيُطلب إليها في حالة قيام تحدٍ جدي للسيطرة التي تمارسها الدول ذات السيادة على استخدام القوة **بشكل شرعي** يخوله ميثاق الأمم المتحدة. في الواقع إن منح الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو)، والعزلة الجيوسياسية (بمعنى الحصانة) للدول المهيمنة من المحاسبة الدولية يؤكد الإستمرارية الكبيرة في عدم القدرة على إحداث إصلاحات على مستوى عالمي تتجاوز حدود ما هو ممكن كما وضعها التوافق الواقعي. إن هذا العجز لدى الحكومات على دعم المصالح العامة العالمية وحمايتها بشكل كافٍ هو مزيج معقد من الدولانية والرأسمالية النيوليبرالية والجيوسياسية المهيمنة والآنية والعسكرتاريا والروح القومية.

بكل تأكيد هنالك إمكانية إصلاحية متواضعة؛ وهي تشمل إصلاحات عالمية برغماتية وصغيرة، من الممكن القيام بها، وهي تعكس حقاً، وإن كان بشكل ضعيف، أهمية المصالح العامة العالمية والتضامن الإنساني. على سبيل المثال لقد أدى حدوث الكوارث الطبيعية التي تسببت فيها السونامي والعواصف والزلازل إلى ردود فعل متعاطفة من البلدان الغنية والقوية. وتُبيِّن إدارة نظام الحرب من خلال تحريم بعض أنظمة الأسلحة المعينة (الأسلحة البيولوجية والكيماوية) أو الحد من حجم ترسانات الأسلحة النووية، وجود إمكانيات لإتخاذ إجراءات للحيلولة دون تردي الأمور أكثر بالنسبة للعالم أجمع. عندما عَبَّر الرئيس أوباما مؤخراً عن تصوره لعالم بلا أسالحة نووية أشار إلى طابعه الطوباوي (أي غير الممكن)، وذلك عندما حدد موعد تحقيق تلك الأهداف "ليس في فترة حياتي"، ولكنه أثار مع ذلك ردود فعل غاضبة لدى بعض الواقعيين، الذين اعتقدوا بأنه قد تبنى مشروعاً سياسياً تحويلياً خطيراً يتماشى مع فهمه لما هو **ضروري ومرغوب**.

في مجال البيئة كانت بعض الأنظمة الإقليمية ضد التلوث ومن أجل المحافظة على البيئة فعالة لأن التكاليف الإقتصادية جرى إحالتها إلى قطاعات معينة من الإقتصاد دون أن يكون لها تأثير كافٍ كرافعة (مثل صيد الحيتان)، أو ليست ذات أعباء كبيرة بحيث تؤدي إلى ردود فعل سياسية عكسية.

التغيير المناخي يُشبِه الأسلحة النووية إلى حد يصعُب معه إنكار الأخطار الشديدة التي يُشكلها بالنسبة لكل الشعوب والمجتمعات، بما في ذلك الغنية والقوية منها. وهذه الأخطار هي فعلاً مسؤولة عن الضرر الكبير الحاصل، والأسوأ من ذلك أنه من المؤكد أنه سيحصل في المستقبل، إلاَّ إذا تم اتخاذ إجراءات جذرية يجري الآن رفضها من قبل الزعماء السياسيين ووسائل الإعلام باعتبارها غير ممكنة. ويوجد الآن، في هذا المجال، وعي عالٍ بشأن هذا التحدي يمارس بعض الضغط على الحكومات للعمل بشكل بناء أكثر. وانطلاقاً من قناعات لديها تبذل الحكومات التي يجري تحديها قصارى جهدها للتعامل مع هذه الضغوط بأن التعديلات اللازمة غير مقبولة سياسياً من جمهور ناخبيها الرئيسيين. وهذا الضغط يزداد وسيزداد أكثر في المستقبل من قبل لاعبي المجتمع المدني الذين تحركهم اعتبارات الضرورة، وأيضاً تحركهم الرغبة، إلى درجات متفاوتة، وكذلك بتبنيهم لقيّم عالمية مشتركة. ويبدو أن درجة تعبئة الضغط المجتمعي الحالية عاجزة عن دفع الإطار بين الحكومات بالقوة الكافية لإنتاج سياسات تتفوق على الأفكار السائدة الخاصة بالحدود الممكنة، بما في ذلك الحدود التي لدى مواطني البلدان الغنية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً لقبولها. لعل جورج دابليو بوش كان دقيقاً في عكسه للقيود السياسية، على الأقل في العام ١٩٩٢، عندما أعلن عشية قمة الأرض "إن طريقة الحياة الأمريكية غير قابلة للتفاوض". هنالك أساس نوعاً ما للإعتقاد بأن العام ٢٠١٠ ليس هو ١٩٩٢، وبأن الجماهير في العديد من الدول أصبحت أكثر قبولاً من الماضي لتقديم تضحيات مادية في سبيل تفادي ارتفاع حرارة كارثي في العالم. وهذا التطور المُشجع لا يُقابله استعداد مماثل من قبل مجموعة من المصالح الإقتصادية الخاصة، أو قوى السوق عامة (وحلفاؤهم الحكوميون العديدون). إن الساسة حذرون من دفع أجندة التغيير المناخي بشدة، إذا كان ذلك سيعني تحميل الإقتصاد الوطني أعباء

كبيرة. فالزعماء السياسيون ما زالوا قلقين على قدرتهم على الحكم، ويبدو أنه من المحتمل كثيراً أن لا يستمروا في الجو السياسي الحالي إذا ما تجاهلوا هذه الحدود لتحبيذهم لتخفيض كبير في انبعاثات الكاربون، أو فرض ضرائب على الأنشطة ذات الإنبعاثات العالية. إن الحدود الخارجية الخاصة بالأنظمة يضعها منظور النُخَب لما هو ممكن، والتي يمكنها، على الأقل، أن تُبطيْ إلى حد ما توجهاً إلى ارتفاع الحرارة عالمياً، وتؤجل أيام الحساب في المستقبل. ومن المؤكد تقريباً أن نتيجة كوبنهاجن ستكون أقل بكثير مما هو متوقع بالنسبة لقيود تخفيض الإنبعاثات وترتيبات التمويل التي تتطابق حتى مع الطرف الأسفل من التوافق العلمي الخاص بعمل ما هو ضروري لاستقرار مستويات ثاني أكسيد الكاربون مع حلول العام ٢٠٣٠ أو نحوه. صحيح أن هناك تنوعات ذاتية فيما يتعلق بتحديد طيف الممكن المسؤولة عن النقاشات الدائرة بين الإصلاحيين، وفيما يتعلق بطيف "الضرورة"، الأمر الذي يُفسِّر فقدان الرأي الموحد بالنسبة لدرجات خيبة الأمل من ردود الفعل الحكومي. ومن المحتمل أيضاً أن نتائج كوبنهاجن سيجري التهليل لها والترحيب بها في وسائل الإعلام الرئيسية باعتبارها خطوات عظيمة إلى الأمام على الرغم من منجزاتها غير المرضية للغاية إذا ما قيست بالخطورة المتزايدة للتغيير المناخي.

بالتالي، إن ما يمكن توقعه هو رضى إصلاحي إذا ما أسفرت كوبنهاجن عن إنتاج اتفاقيات تبدو قليلة جداً ومتأخرة جداً أيضاً. وكما يحدث غالباً في إطار التجمعات الدراماتيكية لحكومات العالم، يتم إدعاء أمور أكثر من فعلاً تحقيقها، وحتى القليل إذا ما جرى تحقيقه، لا يتم تطبيقه كليةً، مع التعامل مع القبول والإذعان على أنه أمر طوعي بالأساس. إن الفشل بالنسبة للتغيير المناخي يتأكد بالتحرك ببطء كبير نحو فرض تخفيض انبعاثات على البلدان وفق اختلافها من حيث الثروة ومرحلة التنمية، ومن خلال عدم إقامة صندوق كاف لتمويل الجهود لإبطاء نسبة إزالة الأحراج في البلدان النامية، ومن خلال عدم إيجاد أموال لتوفير مساعدات للبلدان الأفقر والأقل تنمية في جهودها للتعامل مع التحديات الأكثر إلحاحاً المرتبطة بالتغيير المناخي. وفي الوقت ذاته، واعتمادا على أين تقع هذه الجهود الإصلاحية وإن كان يُنظر إليها على أنها تقع في الطرف الأعلى أو الأسفل من طيف الممكن، من المحتمل أن تكون هناك تعبيرات بناءة عن خيبة الأمل،

وحتى الغضب، بين اللاعبين في المجتمع المدني المقتنعين بأن ما تم الإتفاق عليه هو أقل بشكل مخيف مما ضروري عمله. ونأمل أن توَلِّد خيبة الأمل هذه دورة جديدة من النشاط من أجل البيئة، بدلاً من اللجوء إلى قوقعات سلبية من اليأس. هنالك فرصة لتغيير جذري في الجهود التحويلية التي يمكن أن تبنى على إدراك أن المزيد من انتظار الضروري الذي ستفعله الحكومات سيسفر عن مأساة إنسانية. وهذا الإدراك يمكن أن يُشجع المواطنين في العالم أجمع على إدراك مسؤولياتهم للمشاركة في النضال من أجل سلسلة ردود فعل نشطة وعادلة على تحدي التغيير المناخي. إن هكذا حركة شعبوية من المحتمل أيضاً أن تُركِّز الإنتباه على القضايا المعقدة الخاصة بالعدالة البيئية الكامنة في تقسيم الواجبات الخاصة بالمعالجة الشاملة الكونية للتغيير المناخي التي تضع الناس في جوهر اهتماماتها، بدلاً من وضع الدولة في قلب اهتماماتها، وتكون مع التوجه للإعتماد على السوق.

هنالك أيضاً قضية ما هو المرغوب، بمعنى ما هو المفيد أصلاً. إن "المرغوب" يمتزج بسياسة "الممكن" و"الضرورة"، ويُثير أيضاً قضايا إضافية محددة. ويُسفر المزج هذا عن الحاجة إلى مشاركة عالمية، أو شبه عالمية لتحقيق السيطرة الإدارية التي يتطلبها الإصلاح الممكن. كان هذا الأمر واضحاً في محاولة هيكلة إلتزامات تخفيض الإنبعثات الواردة في بروتكول كيوتو المبني على فكرة معممة لـ"المساواة التمييزية". وهذا السعي لتحقيق توافق سياسي بشان تخصيص واجبات الإنبعاثات ستكون أيضاً واضحة في الترتيبات الناجمة عن كوبنهاجن. وإذا قمنا بصياغة هذه الأمور بلغة النظام العالمي، فإنه يعني أن الدولانية والمشاعر القومية ستفسح المجال لإعتبارات المساواة من أجل أن تحصل على مساهمة طوعية؛ فمن غير وجود درجات متفاوتة لتحمل العبء لن تشارك البلدان الفقيرة والنامية. إن احتمالات الضرورة لا تتجاوب بشكل مباشرمع اعتبارات العدالة العالمية، قدر انشغالها بإيجاد دعم لحلول تعالج المشكلة الكامنة على مستوى إلتزامات ملائمة، قد تعتمد أو لا تعتمد على إضافة حوافز للمجتمعات الأكثر فقراً للمساهمة بشكل أكبر، وتكون أيضاً على استعداد لتبني أساليب قسرية أو حتى تسلطية ومهيمنة من أجل التطبيق مع ارتفاع درجة الضغوطات. وكما سبق وقلنا فإن تماثل قضية الأسلحة النووية على ما يبدو يلقي الضوء على الوضع، في وجود انتقال خيار الرقابة من نزع السلاح إلى

عدم انتشار تلك الأسلحة، وبالتالي القبول بالأسلوب القسري في إدارة الأخطار. ، ومن ثم التخلي عن المسؤولية لحكومات تمارس الهيمنة، كما في اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على التدخلات العسكرية والتهديد من أجل احتواء انتشار الأسلحة النووية إلى دول تُعتبر معادية (على سبيل المثال إيران وكوريا الشمالية). هذه النظرة إلى الضرورة في إطار الأسلحة النووية تتداخل مع اعتبارات "الممكن". بالنسبة للتغيير المناخي في مرحلة ما في المستقبل قد تتحد الضرورات الإدارية للممكن مع المتطلبات التحويلية للضرورة، مما يؤدي إلى حدود مفروضة للإنبعاثات قد تكون حساسة لإعتبارات المساواة، أو قد لا تكون.

إن إحدى سمات دينامية التكييف في الإطار الويستفالي هي درجة فهم اعتبارات المساواة في اللغة الدولانية. هل قيام الدولة المعنية بتخصيص الأعباء **الداخلية** بالتساوي يتم التعامل معه على أنه قضية سياسة وطنية كلية. تُبيِّن التجارب السابقة فيما يتعلق بالأنظمة البيئية أن الفقراء والمهمشين يتم تحميلهم أعباء وأخطاراً غير مناسبة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمواقع التخلص من النفايات السامة. إن حماية هكذا مصالح أمنية إنسانية ستعتمد بالأساس على اليقظة والنشاط الإجتماعيين.

الخاتمة

إن الحجة الواردة في هذا المقال بشأن النظام العالمي هي أن تحدي تغيير المناخ العالمي لن يعالج بشكل فعال من خلال رد فعل الحكومات التي تسعى إلى التفاوض حول اتفاق يؤدي إلى استقرار مستويات غازات الدفيئة في الجو عند حدود يمكن تَحمُلُها. نتيجة لذلك ستُعاني المجتمعات البشرية نتائج ضارة متزايدة من استمرار الإنبعاثات، وكذلك من العواقب المختلفة لإرتفاع درجات الحرارة في الكون. لقد مضى على الجهود الخاصة المتواصلة للحكومات بإعداد رد أكثر من عقد من الزمن، وكانت أنشطة المواطنين والمنظمات غير الحكومية تشجعها وتدفعها. وهذه الدرجة من الوعي العالي قد أسفرت عن توسيع مشجع لآفاق ما هو ممكن فيما يتعلق بالسيطرة على الإنبعاثات، وتمويل المحافظة على الأحراج، وتمويل مبادرات تتعلق بتغيير المناخ في البلدان الأكثر فقراً؛

ولكنها مع ذلك لا تقترب من الحد الأدنى من الهدف كما تم التعبير عنه في إعتبارات الضرورة – الحد الأدنى لمستويات الإستقرار وهي ٣٥٠ – ٤٠٠ جزء لكل ما يُعادل مليون جزء من ثاني أكسيد الكاربون، وأهداف تخفيض تتراوح نسبتها بين ٢٥ و٤٠ في المائة من مستويات تسعينيات القرن العشرين بالنسبة للسبعة وثلاثين بلداً الأكثر تقدماً، على أن يتم الوصول إلى تلك النسبة مع حلول العام ٢٠٣٠، أو القضاء نهائياً مع حلول العام ٢٠٥٠ على انبعاثات الكاربون.

في الماضي كانت غالبية التعديلات الإجتماعية الرئيسية في داخل المجتمعات أو فيما بينها تتم نتيجة لصراعات مستدامة ضد النظام القائم ناتجة عن اتخاذ التعبئة المجتمعية أشكالاً متنوعة. فالنضال الطويل ضد العبودية، ودفاعاً عن حقوق المرأة هي نضالات رمزية. وعند التفكير في الفترة التي مرَّت منذ الحرب العالمية الثانية نجد أن القضاء على الكولونيالية ، وحركة مناهضة الفصل العنصري، وحركة الحقوق المدنية وبروز حقوق الإنسان قد نجحت رغم الصعاب نتيجة للضغوط الرمزية الجماهيرية المتزايدة التي تستند إلى القانون والأخلاق، وجرت ممارستها على اللاعبين الحكوميين. وأنا سأعتبر هذه النضالات المختلفة هي "حروباً شرعية"، تتنشط الحركة الإجتماعية فيها باستحواذها على "الأرضية الأخلاقية العليا". ومع مرور الزمن تكشف هذه "التلال الأخلاقية العالية"، حدود الهيمنة القسرية، وتُبيِّن أن اللاعنف والمقاومة، وإن كانا حتى أضعف من ناحية القدرات العسكرية، يمكن في الغالب، ولكن ليس دائماً، أن يسودا. لسوء الحظ، كانت الحركة المناهضة للأسلحة النووية تكسب حرب الشرعية لعقود من الزمن، دون أن تكون قادرة على تحقيق هدفها الأساسي وهو إلغاء الأسلحة النووية من الترسانات العسكرية. وبالمثل سادت التبت في حرب الشرعية التي خاضتها ضد الصين، ولكن يبدو أنه من غير المحتمل أن تحقق أهدافها الخاصة بتقرير المصير، أو حتى الحكم الذاتي في إطار الدولة الصينية. وفي الوقت الحاضر أخذ الفلسطينيون يكسبون حرب الشرعية التي يخوضونها ضد إسرائيل، ولكن يظل من غير الواضح متى، أوحتى هل سيؤتي مثل هذا الإنتصار نتائج سياسية مماثلة فيما يتعلق بتقرير الفلسطينيين لمصيرهم في دولة واحدة أو دولتين.

عندما يصل الأمر إلى تغيير المناخ تصبح هذه الخلفية ذات صلة، ولكن هنالك أيضاً اعتبارات أخرى ذات صلة. إن سلسلة من المشاكل المجتمعية الآنية الملحة تجعل من الصعب تركيزأنظار الجماهير بما فيه الكفاية على أجندة التغيير المناخي من منظور الضرورة أو العدالة. تُشكِّل الآنية والدولانية والمشاعر القومية عقبات عند السعي لتشكيل توافق فوق قومي في المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بما هو أفضل طريق للمضي في العمل. بالإضافة إلى ذلك تقوم قوى السوق والمعارضة الجيوسياسية والطبقية، التي تزداد قوة بوسائل إعلام رئيسية مؤيدة عموماً، بمزيد من تعقيد جهود النشطاء للتغلب على النزعة الراهنة لحصول التعديلات في مجال الممكن. ومع ذلك، فإن الصعوبات ليس الهدف منها توفير تبريرات للإستسلام أمام توجهات ونزعات سياسية كهذه تُنذر بالسوء. وحتى في إطار النظام العالمي المزدحم توجد إمكانيات إصلاح من الأسفل، يشجعه تعاون من أعلى. لنُفكِّر، على سبيل المثال، بالتحالف العالمي الذي تم بين مئات المنظمات غير الحكومية والحكومات المعتدلة (لا تلعب في الألعاب الكبرى للجيوسياسية) ذلك التحالف الذي أدى إلى إنشاء محكمة الجنايات الدولية بشكل مفاجيء في العام ٢٠٠٢. قبل أن يتم ذلك، كان مثل هذا العمل سيُرفض ويُعتبر طوباوياً، يتحدى أغلى صلاحيات الدولة ذات السيادة، وهو إضفاء حصانة على قادتها وزعمائها. إن هكذا عدم يقين بالنسبة للنتائج يجب أن يُشجع على تعطيل عدم الإيمان من قبل المواطنين في العالم أجمع، والتحلي بالإستعداد للنضال من أجل مناخ صحي مستدام رغم عدم وجود ضمانة بأن التقدم إلى الأمام سيكون مرضياً.

باختصار، وبالقدر الذي نستطيع استشفافه، يبدو أنه من غير المحتمل للغاية أن يجد النظام العالمي الحالي رداً مقبولاً لتحدي التغيير المناخي العالمي، حتى لو جرى دفعه بقوة من قبل النضالية المتنامية لأنشطة المجتمع المدني. لعل دينامية إصلاح شعبوي، بالأخص إذا تم تشجيعها ببعض التعاون الحكومي (كما ساعد في إنشاء محكمة الجنايات الدولية) سيُطيل الفترة الزمنية المطلوبة للتعديلات الضرورية. العنصر الذي يثير الخوف في إطار التغيير المناخي هو جهل الموقع المضبوط بالتحديد لمشارف اللاعودة الذي إذا ما جرى اجتيازه سيصبح استقرار مستويات الكاربون مستحيلاً، أو عملاً من الصعب جداً

تحقيقه. وفي الوقت ذاته، فإن النهايات السعيدة العديدة غير المتوقعة لحروب الشرعية خلال مسيرة الـ ٧٥ عاماً الماضية، تجعل من المنطقي تقديم أقصى ما يُمكن من الدعم لمناخ عالمي معزول عن أي ضرر تسببه أنشطة البشر. ومن المهم أيضاً التفكير بما يتخطى إصلاح كبير، والتفكير في قضية تحويل النظام العالمي، وذلك لتحقيق شكل حكم عالمي عادل وديمقراطي وفعال.

إن الحجة التي تنادي بتغيير نموذجي تنتج من ثلاثة اقتراحات متقاطعة. الأول، ان نظام الدولة، حتى ولو جرى دفعه إلى أقصى درجات القدرة على الإصلاح، من غير المحتمل على ما يبدو أن يقوم بالتعديل الضروري لتفادي مستويات الكاربون التي تنتج ارتفاع الحرارة عالمياً بما يزيد على ٢ في المائة – الأمر الذي يتوقع التوافق العلمي أن يُنتج أنواعاً متعددة من الأضرار الشديدة بالنسبة لخير ورفاهية البشر والمجتمع، وكذلك ضرراً كارثياً، بالأخص للتجمعات المكشوفة (على سبيل المثال، أماكن السكان المنخفضة عند الشواطيء والجزر). وكما سبق وقلنا، ثمة حاجة إلى إدراك أن المستويات الحالية من الكاربون، بالأخص كما يدعمها التخلف بين الإستخدام والتأثير في الفضاء، أصبحت مسؤولة عن مجموعة من التطورات الضارة الخطيرة في كوكبنا، بما في ذلك ذوبان الثلوج المجمدة في القطب، وارتفاع منسوب المياه في البحار، والجفاف، والتصحر، وانتقال البشر من أماكنها، واللاجئين البيئيين. ثانياً، حتى لو أمكن تحقيق هكذا امتناع وانضباط من خلال تعاون بين الحكومات، فذلك لن يكون على شكل عادل بالنسبة للمجتمعات أو التجمعات البشرية في داخل الدول الأكثر عرضة للخطر. ثالثاً، إن إمكانية قيام شكل بشري من الحكم العالمي ستعتمد على دمقرطة المشاركة والمحاسبة، وكذلك تخطي المشاعر القومية والدولانية، الأمر الذي يعني شكل من الحكم الكوني الذي يكون ما بعد النظام الويستفالي، يُميِّز ويُفضل الناس على السوق والدولة؛ وهذا يعني القول بظهور بنية جديدة وتخويل معياري لقيام نظام عالمي. إن منظور المستقبل يبدو متجسدا بشكل أكبر ومتزايد في آمال وأعمال وأحلام أنشطة المجتمع المدني في العالم أجمع.

شكر وعرفان

أود أن أشكر باري جيلز وتاريل ناكسون على ملاحظاتهما الإستثنائية التي أبدياها على صيغة سابقة لهذا المقال .

الأزمة والحكم الكوني : النقود والمعالجات والمؤسسات

جيمس هـ. ميتلمان

الجامعة الأمريكية، واشنطن، دي. سي.، وكوجيوم هلسينكي للدراسات العليا

الخلاصة: في زماننا المضطرب أدت الخطابات المهيمنة حول الأزمة إلى تشويش ديناميكاتها الأصلية. ومن أجل إعادة التركيز يقوم التحليل بشرح وتفسير التأثيرات الأيديولوجية للروايات التي تصاحب الفورات في عملية العسكرة وفي العملية المالية الخاصة بتحويل الأصول إلى سندات للتسويق. وتجري المحاججة بأن الأموال على هيئة إنفاق على الأمور العسكرية والمالية، تسود حولها قصص، وتعمل المؤسسات الدولية على تحصين هياكلها. وبينما مهمة الحكم العالمي هي صياغة ردود مشتركة وإعداد قوانين للتعامل مع هذه العمليات التي أخذت تبرز، فإن آلياتها، كما هو واضح من اجتماعات القمة إلى القاعدة، مثل منتديات مجموعة العشرين، قد أسكتت العديد من القضايا الرئيسية. ومن أبرز حالات الفشل هي الأجندة الضعيفة الخاصة بالتنمية، بالأخص فيما يتعلق بسكان العالم الأكثر عرضة للأخطار. فلم تعد تكفي الشعارات القديمة لدعاة التنمية. وهذا البحث سيتناول الأمور الضمنية المترتبة على عملية التحول في الحكم العالمي.

"إن أكثر التأثيرات الأيديولوجية نجاحاً هي تلك التي لا تحتاج إلى كلمات، ولكن باستثناء مبدأ عدم التدخل [الإقتصادي] والصمت المتآمر فقط . . .

> فإن ما يلزم من هذا أن أي تحليل لـ"الخطابات التي تُضفي شرعية" وتفشل في أن تشتمل على تحليل للآليات المؤسساتية المماثلة، يكون عرضة لأن لا يكون له مساهمة في فعالية هذه الأيديولوجيات." (بورديو – Bourdieu – ١٩٩٠).

رأسمالية بلا أزمات هو عملية جمع أضاد. وتماماً كما أن الأزمة متأصلة في الرأسمالية، فإن التأثيرات الأيديولوجية والإستطرادية هي أيضاً كذلك. وفي الطور الراهن للرأسمالية المعولمة تتداخل هذه التأثيرات في مجالات الإقتصاد والعمالة والطاقة والغذاء والبيئة. ومهمة الحكم العالمي هي وضع قوانين للتعامل مع هذه الأمور. ولكن أية قوانين، وقوانين مَن، وعلى أية أسس، ومن الذي يضعها ؟

إن مكان البدء في الإجابة على هذه الأسئلة يقع في "الخطابات التي تُضفي شرعية" على الأزمة. وكما سنرى، فإن بعض القصص المختلفة اختلافاً كبيراً المتعلقة بالأزمة تُبهم الديناميات المرتبطة. سنحاجج بأن ردود الفعل المشتركة من مؤسسات الحكم العالمي قد فشلت في إدراك التأثيرات الأيديويلوجية والمادية للفورات المتزامنة في تحويل الأصول العسكرية والمالية إلى سندات للتسويق. إن هذا الترتيب، الذي يمكن أن تعود أصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المركز الرئيسي للعولمة، له عواقب شديدة بالنسبة للسكان الأكثر عرضة للأخطار، والذين يزدادون تهميشاً في العالم النامي.

وتمضي المناقشة، من أجل تفسير هذه الظاهرة، عبر تخطيط بيير توردو للطريق، من أشكال الخطاب المهيمنة، بما في ذلك "الصمت المتآمر"، وحتى المؤسسات التي تُشكِّل مثل هذه المعايير والمصالح. وأطروحتي التي تربط كل هذه العناصر معاً، هي أن كل هذه العناصر – المال في هيئة نفقات عسكرية، والمالية، والروايات المتحكمة، وهياكل الحكم الكوني – تدعم بعضها البعض، كما تُدَعِّم تَمَتْرُس الأزمة، التي يتم فهمها هنا على أنها انفجار داخلي في العولمة. والجزء الختامي من هذا المقال يتعرض لتبعات ما هو آت.

مفاهيم غامضة

إن العبارة المستخدمة لتصدُّر هذا المقال تشير إلى ما قاله بورديو عن ضرورة العثور على القصة الخلفية التي تكمن وراء ما يُعرف بـ"الخطابات التي تُضفي شرعية"، وأيضاً البحث عن الصمت المُطبِق. وفي هذا السياق تركن كلمتي "الأزمة" و"تحويل الأصول إلى سندات للتسويق" إلى أخذ مهلة، وتتطلب توضيحاً

في الوقت الذي تكون فيه كلمة "الأزمة" طريقة للكلام عن ما حدث، فإن ما يُعتبر "أزمة" ليس واضحاً بحد ذاته، بل هو موضع خلاف. بالتأكيد يجب أن لا يفُهم التعبير على أنه توجه غير قابل للتغيير، على الأقل في ما يتعلق بفترة زمنية قصيرة. في بعض الأحيان يُستخدم التعبير في الأساس في مجال اقتصادي بحت، مثل التراكم، وقلة الإستهلاك، أو الإنتاج الزائد؛ ومنطق الأزمة قد يُعطي الإنطباع بأن الوضع مستمر إلى مرحلته النهائية. وبما أن الرأسمالية أبعد ما تكون عن الإنهيار فإنها تظل منفتحة على نتائج تكيفية وتحويلية. بالإضافة إلى ذلك فإن فترات الركود والإنحدار تختلف في حدتها. هنالك عدة أنواع من اللحظات المُعجِّلة. فأنطونيو غرامشي، ويورجن هابرماس، وماكس فيبر، من بين آخرين، كانوا يقولون بأن التدني في الشرعية و/ أو الهيمنة تمتزج مع الجوانب الأخرى للتنمية الرأسمالية.

إن ملاحظتي التحذيرية بأن من الممكن في الوقت الحاضر استخدام عبارة "الأزمة" السائدة بطريقة غير منضبطة، وهو أمر واضح وبديهي في أجزاء من العالم النامي، حيث كانت "الأزمة الإفريقية" و"أزمة الديون" سمات معتادة ومنتظمة من سمات الحياة منذ السنوات الأولى للإستقلال السياسي وحتى زماننا العصيب الحالي. وكذلك في أماكن أخرى كان تعبير "العقود الضائعة من الزمن" يصف عمل قوة السوق وسلطته. ومن ثم فإن مجموعات تهتم برسم السياسة أيضاً مثل مبادرة إدارة الأزمة (وهي منظمة غير حكومية تدعو إلى أمن مستدام، بالأخص في المناطق الساخنة في أرجاء العالم)، ومجموعة الأزمة الدولية (وهي منظمة لا تسعى إلى الربح تعمل في تحليل النزاعات وتدعو إلى حلِّها)، ومركز إدارة الأزمة (برنامج المنتدى الآسيوي والمحيط

الهادي الإقتصادي لصياغة استراتيجيات للأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم) قد ادعت لنفسها مجموعة الأسماء التعريفية هذه بحيث تشتمل على ظروف مختلفة للغاية.

وخلافاً لما كان لدى استُخدام تعبير "الأزمة" بمعنى "الدورات المنهجية" للتوسع والإنهيارات التي تتسم بالهيمنة، من غضب وفتور بكل جديد، فإن المصطلح غالباً ما يجري الخلط عند استخدامه، وتسلل إلى اللغة الشعبية كتعبير أضداد – أزمة أو انتعاش، استدامة أو عدم استدامة، وإلى ما غير ذلك – يموِّه ويصقل عمليات عميقة. من ثم لا عجب في وجود التشكك بين المثقفين الصينيين ذوي العقليات الإنتقادية بشأن التفكير المتعارف عليه حول "الأزمة المالية الكونية". إنهم يشككون في الخطابات على النمط النيوليبرالي "الأنجلو– ساكسوني" كإطار لتفحص "وباء غربي" أو "وباء السوق".

بلا شك إن قوة السوق أمر مركزي بالنسبة لأمراض متعددة يشعر بها مواطنون لا يعدون ولا يحصون في حياتهم اليومية، أكان في السكن، أو رواتب التقاعد، أو وسائل المعيشة، أو الأضرار التي تُلحَق بالبيئة. وعولمة الشؤون المالية هي مكون أساسي في أوضاع عدم الآمان هذه. ولكن عزو المشاكل إلى الرأسمالية المالية وحدها قد يُعطي الإنطباع بأن المال مجال ذو استقلال ذاتي.

من الواضح أن العملية المالية، عملية تحويل الأصول إلى سندات للتسويق قد أدت إلى تفجير فقاعات الرهونات والإسكان. بدأت أصولها في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العام ٢٠٠٧ وأشعلت تراجعاً هائلاً في الإئتمان العالمي. كان هناك القليل من الشفافية بشأن أبحر القروض. لقد أقدم رجال المال وبيوت الإستثمار على المزيد من المخاطرة، وكان المراقبون متراخين. وتصرفت وكالات التصنيف، مثل وكالة مودي (Moody) (التي من المفروض أن هيئة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية متأكدة منها وتضمنها) كمتواطئة، وكيانات يحفزها السوق ويدفعها لتسعى إلى زيادة دخلها المتأتي من مُصْدِري الأسهم والسندات أنفسهم. يضاف إلى ذلك أن الهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع التي أُنشئَت في العام ١٩٣٣ لزيادة الثقة وإيقاف الهرولة على البنوك لسحب الودائع، الأمر الذي ضاعف من الأزمة الكبرى،

أصبحت هي نفسها في حالة عجز مالي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. في ذلك الوقت، واجه أكثر من مائة بنك من ٨٢٠٠ بنك في الولايات المتحدة الأمريكية حالة عجز وإفلاس، مع وجود بنوك أخرى على حافة الإنهيار.

انتشر الضيق الذي في المجال المالي إلى الإقتصاد الحقيقي، اقتصاد السلع والخدمات، وساهم في انتشار الخوف. وقامت صناعة السيارات التي كانت على الدوام رمزاً لقوة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، رغم مرورها بالعديد من حالات الإنحدار، وأصبحت على شفى الإفلاس، قامت بمناشدة الحكومة أن تقدم لها "حِزَم إنقاذ حكومية". وبما أن صناعة السيارات ترتبط بفرصة عمل واحدة من كل عشرة فرص في الإقتصاد الوطني، فقد ارتفعت نسبة البطالة في القطاعات المختلفة. وأضعفت البطالة بحد ذاتها الإنفاق الإستهلاكي، وبالتالي الإستثمار في الأعمال، مما أسفر عن المزيد من اختفاء فرص العمل، ووقوع تأثيرات قاضية بالنسبة لحبس قروض الإسكان. بيد أن إشكالية تسوية المشكل هي أن الحسابات الفردية الخاصة بالحد من الإنفاق، وزيادة التوفير تتعارض مع المصالح المشتركة الساعية إلى زيادة السيولة في الإقتصاد. وفي وجود عمليات الإنقاذ، أكد المنتقدون الخطر الأخلاقي، بينما السلطات المسؤولة عن الخير العام تعتبر أن شركات معينة كبيرة جداً أو متداخلة للغاية، يجب ألاَّ تفلس. أما المدراء التنفيذيون لهذه الشركات فيستفيدون على الوجهين من هذه الحالة. فأرباحهم جرت خصخصتها، والأخطار التي تتعرض لها الشركات هي أخطار مجتمعية.

مع ذلك توقفت التعديلات في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ دون أن تصحح أفظع حالات إساءة الإستخدام. وعلى الرغم من حِزَم التحفيز، استمرت حثيثة عملية تحويل الأصول إلى سندات للتسويق. وبالكاد أثَّرَت الإجراءات التنظيمية في وول ستريت. في الواقع، تقوم البنوك الإستثمارية بتمهيد الطريق للعمل متجاوزة المضاربة في أوراق مالية تدعمها رهونات غريبة إلى بوالص تأمين على الحياة شاملة وغيرها من المنتجات الجديدة وإلى آليات مالية يعاد فيها تحويل الأصول إلى سندات للتسويق.

وكما يعتقد بورديو، إن جزءاً كبيراً من المشكلة يكمن في "الخطابات التي

تُضفي شرعية": والمقصود في هذه الحالة المعاني المختلفة لتحويل الأصول إلى سندات للتسويق. في صناعة بنوك الإستثمار نشأ تحويل الأصول إلى سندات للتسويق في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين. وكان تحويل الأصول إلى سندات للتسويق يعني أن بالإمكان شراء أنواع جديدة من القروض والإقتراض، وتجري إعادة تغليفها وبيعها. وجمع المصرفيون رأس مال من الرهونات، واستخدموا الأموال لإصدار سندات، وجعلوها حزماً للتجارة في قطاعات أخرى. وسرعان ما انتشرت طريقة المتاجرة بـ"التزامات القروض ذات الضمانات الإضافية" (المنتجات المعاد تغليفها) والأخطار الملازمة لها، في مناطق أخرى من العالم. وارتفع حجم الإقراض يالرهونات في الولايات المتحدة الأمريكية الممول بهذه الطريقة. وأسفر عن أصول "مسمومة" غمرت البنية التحتية لسوق غير منظم. وقد تفاقم وتضخَّم عدم الإستقرار هذا المرتبط بعملية تحويل أصول إلى سندات للتسويق متعلقة بقروض مدعومة.

ولم تقتصر عملية تحويل الأصول إلى سندات للتسويق على القروض، بل أيضاً امتدت إلى قضايا عسكرية واستراتيجية. وبالتأكيد، هناك أنواع مختلفة من الأمن. وعلى الرغم من أن الأمن كان يعني تقليدياً أن تتحرر من الخطر والتهديدات، فإن أمن شخص واحد أو مجموعة أشخاص يمكن النظر إليه على أنه عدم أمن شخص آخر أو آخرين. وعند النظرإلى الأمر من خلال النظرة الثانية هذه نجد أن الأمن وعدم الأمن هما حالات في العقل والمخيلة. إنهما مرتبطان بالخوف وبالهوس والوسواس والتعصب الذي يُقسِّم الناس إلى مجموعات من الأصدقاء والأعداء.

إن القول بأن قضية ما هي قضية أمنية هو أمر ذاتي، ولأنه أيضاً يتعامل مع بعض التهديدات على أنها أكثر أهمية من غيرها. والأسئلة هي: مَن الذي يقوم بتحويل مَن إلى سندات للتسويق ؟ أو ما هي الأرضية ؟ ولمصلحة مَن ؟ ومَن الذي سيتم تحديده كعدو؟ وأية أعمال سيتم تجريمها، واعتبارها خارجة على القانون، وتُعتبر أعمال إرهابية، كما في العام ١٩٨٦ إبان رئاسة رونالد ريجان عندما وضعت الإدارة الأمريكية المؤتمر الوطني الإفريقي الذي ينتمي إليه نيلسون مانديلا في قائمتها السرية الخاصة بمراقبة الإرهابيين ؟ فقط بعد ١٥ سنة، أي بعد أن نال نيلسون مانديلا جائزة نوبل للسلام، لانت الولايات

المتحدة الأمريكية وتوقفت عن ملاحقة المؤتمر الوطني الإفريقي.

إن المعنى المزدوج لتحويل الأصول إلى سندات للتسويق يسترعي الإنتباه. والفورات في عملية تحويل الأصول في المجالات المالية والعسكرية إلى سندات للتسويق قد تطابقت. ومع ذلك فإن التفاعل بين توسع الرأسمالية المضاربة والعولمة العسكرية نادراً ما تتم ملاحظته. لقد عيَّن الرئيس باراك أوباما "أيقونات" وول ستريت تيم جايثنر، سكرتيراً للخزانة، ولاري سامرز، مديراً للمجلس الإقتصادي الوطني، ، واحتفظ بروبرت جيتس، الذي كان سكرتير الدفاع لدى الرئيس جورج دابليو بوش، وألزم الإدارة الجديدة بتوسيع المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ودعا الرئيس أوباما في بياناته المختلفة، دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإستمرار في قيادة العالم الحر والعمل على نشر الحرية. ومن ثم راحت القوة الأمريكية والثروة الأمريكية يداً بيد تمتد إلى مناطق بعيدة تسيطر وتؤثر. بيد أن القضية موضع الإهتمام هي ليست الإتفاق في العولمة الإقتصادية والعولمة العسكرية، بل هي إدراك الطرق التي يرتبطا فيها معاً.

اقتصاد الحرب

النقطة التي أسعى إليها في دعوتي إلى تقييم مصطلح "الأزمة" يتطلب تحديد مصدر الإنفجار الداخلي في العولمة. إنني أقول إن المكان يمكن العثور عليه في مركزها الرئيسي: العقدة الأساسية هي الولايات المتحدة الأمريكية واقتصاد الحرب لديها. فالإنفاق العسكري الذي ارتفع خلال رئاسة أوباما وانهيار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مترابطان ارتباطاً وثيقاً. بيد أن الخطابات المهيمنة حول الأزمة تتكتم على هذه العلاقة وتطمسها.

توصَّل عدد من الباحثين (بما في ذلك باران وسويزي في ١٩٦٦؛ وكيدرون في ١٩٦٨؛ وماجدوف في ١٩٦٩؛ وكالدور في ١٩٩٩) إلى مفهوم اقتصاد التسلح الدائم. وقام سيمور ميلمان (في ١٩٧٠، و١٩٧١، و١٩٨٥) بعناية ودقة، في مجال الأبحاث هذه بتوثيق مَن الذي كان يستفيد من اقتصاد الحرب في أواخر القرن العشرين. وقدَّم ميلمان، الذي يعمل استاذاً للهندسة الصناعية، روايات تفصيلية تعتمد على التجربة

عن التقدم التكنولوجي في تصنيع الحرب والقتال، والمصالح الخاصة التي تخدمها. وحذَّر من نوع من "الكينزية العسكرية" التي يتم فيها استخلاص الدروس الخاطئة من الحرب العالمية الثانية، وبالأخص أن تلك الحرب انتشلت الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الكبرى. وعلى العكس، زعم أن الحرب تحول الموارد إلى مجالات لا تلبي طلب المستهلكين ولا تُنتج سلعاً إنتاجية للإحتياجات البشرية.

أظهرت بيانات ميلمان الخاصة بالموارد التي توجه وجهة خاطئة الطرق التي تُضيع فيها صناعة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية الإستثمار في نظام التعليم الأمريكي بتوظيف الخريجين في مجالات غير مُنتِجَة، وتُركِّز الموارد في المقاولين العسكريين كجزء من بيروقراطية هائلة عامة – خاصة. ونصح ميلمان بأن مصروفات الدفاع تُمثِّل فرصة ضائعة بالنسبة لنفقات القطاع العام على البنى التحتية المادية، مثل النقل العام، والجسور، وتوريد الطاقة والإبتكارات التكنولوجية. وأشار إلى تدهور أحوال منتجي السيارات في ديترويت في ثمانينيات القرن العشرين، معتبراً ذلك حالة من عدم الكفاءة الصناعية في إطار مجموعة من الأوضاع المعيبة. وتتلخص أطروحته في أن توجيه القدرات التكنيكية إلى الجهد الحربي لفترة طويلة، وبعيداً عن الصناعات المدنية "له تأثيرات مدمرة للغاية بالنسبة لبقية الإقتصاد والمجتمع". وحذر ميلمان من أن النتيجة هي "شبكة واسعة من الصناعات المُستنزفة، وهروب رأس المال من البلاد".

وعلى الرغم من أن كتاب ميلمان المُعنون "إقتصاد الحرب الدائم" (الذي نُشِر بالأساس في العام ١٩٧٤) ركَّز أكثر على الإقتصاد الحقيقي، من التركيز على الأسواق المالية، فإن المرء يستطيع أن يستنتج من تحليله للطرق التي يرتبط فيها الإنفاق العسكري بالديناميات الأساسية للإقتصاد السياسي. ولا يدع ما توصل إليه مجالاً للشك في أنه لا يمكن إلقاء اللوم في تكاليف فرصة اقتصاد الحرب على رئيس بعينه أو كونجرس معين في الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ بدء الحرب الباردة شارك الجميع في ذلك. ويبعث ميلمان أيضاً برسالة حول كيف يمكن للمحافظة على الحروب أن يُبدِّد القوة الإقتصادية.

لقد تطور اقتصاد الحرب بالطبع منذ أيام ميلمان. واختلف السياق عن زمنه مع

التحول في أماكن وحجم وديناميةالرأسمالية المعولمة. ففي عالم ما بعد التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ ومعارضة أسلحة الدمار الشامل، أصبح اقتصاد الحرب مجمع من (١) قضايا الطاقة، و(٢) تأثيرات مُضاعف إعادة تخصيص المصروفات، و(٣) استثناء الإستثمار المُنتِج والإستثمار في البنية التحتية؛ و(٤) التغيير في الإنفاق على الإبحاث وعمليات التطوير:

(١) لفت الرئيس جورج دابليو بوش انتباه الجمهور الأمريكي إلى "الإدمان على البترول". وكطريقة لمعالجة ذلك زعمت إدارته بأن البترول العراقي سيغطي تكاليف الحرب على العراق، وكذلك تكاليف إعادة البناء. في الواقع، فإن هذه المغامرة خَفَّضَت واردات البترول إلى أدنى من المستوى الذي كان سيبقى عليه لو لم يجر التدخل العسكري. وبدلاً من تأمين بترول بسعر رخيص، أدت الحرب على العراق إلى رفع أسعار الطاقة.

(٢) أشار جوزيف ستيجلتس وليندا بيلمز إلى أن التكاليف القصيرة للحرب يغطي عليها مجموع ما يُنفق في الإقتصاد الكلي خلال فترة طويلة على أمور مثل الرعاية الصحية للمحاربين القدامى، وأقساط الديون لإعادة تجهيز القوات المسلحة، والرسوم العالية التي يتم دفعها لكبار المسؤولين التنفيذيين لدى المتعهدين العسكريين. وبيَّنَت أبحاثهما أن السياسات المالية (أسعار الفائدة المتدنية التي يحددها البنك الإحتياطي الفيدرالي والإجراءات الأخرى التي تهدف إلى زيادة الإستهلاك العائلي) مع السياسات الضرائبية المنحازة إلى الفئات ذات الدخل العالي، قد حوَّلت تمويل الحرب على العراق وتغطية تكاليفها إلى الجيل القادم. ويبدو بوضوح وبشكل خاص تأثير الإنفاق على النزاعات المسلحة، في الإنتاجية، حيث جرى تجاهل الحاجة إلى مصانع ومعدات وتجهيزات، ومن ثم تضرر الإنتاج المحتمل. ويتضح أيضاً في "تحويل الإنفاق". فالإنفاق الحربي على أشياء مثل المقاولين الأجانب في العراق لا يحفزالإقتصاد بالطريقة ذاتها مثل الإستثمار المحلي في المدارس على سبيل المثال. بكلام آخر إن تأثير مُضاعِف[١٢٩] الإستثمار يختلف.

١٢٩) **مُضاعف الإستثمار (Investment Multiplier)**: نسبة تعبر عن الأثر الذي يُحدثه مقدار محدد من الإستثمار الرأسمالي العيني على إجمالي الدخل أو أجمالي الإستخدام. ويُبيِّن هذا المفهوم المهم كيف تكون

(٣) في حجة وثيقة الصلة يقول ستيجلتس وبيلمز إن الأموال العامة من أجل حرب العراق هي في الواقع إعادة تخصيص أموال، وهي "تستثني" الإستثمار الخاص وتؤدي إلى عجز أكبر ناجم عن تمويل خارجي لتمويل ما هو ناقص: زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في حجم الدين الوطني خلال فترة ثماني سنوات فقط، تريليون دولار تقريباً منها تُعزى إلى حرب العراق. في هذه الظروف فإن تمويل الحرب بالدين من الخارج يعني زيادة المنافسة بين القطاع الخاص في الولايات التحدة الأمريكية والحكومة، مع استبعاد بعض المستثمرين الخاصين الأمريكيين. والأحجية هنا هي أنه بقيام الإنفاق الحكومي بالحلول محل الإنفاق الخاص، يمكن لوتيرة دورة رأس المال أن تفشل في تحقيق زيادة، وبالتالي تخلق جواً غير موثوق.

(٤) يرتبط عدم اليقين والثقة في المستقبل بالبنية التحتية المادية والإجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. فتطوير البنية التحتية والمحافظة عليها يعكس أولويات قوة أو ضعف خير شعب ورفاهيته. وتجري ملاحظة ذلك في الإبتكارات في مجالات العلم والتكنولوجيا التي تقوم بها الأبحاث والتنمية. في الولايات المتحدة الأمريكية، بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٥ مع أخذ التضخم المالي في الحسبان، لم ترتفع المخصصات الفيدرالية للأبحاث والتنمية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق أكثر من أي بلد آخر على الأبحاث والتنمية، ونحو ثُلث ما يتم إنفاقه عالمياً على الإبحاث والتنمية، ولكنه يتراوح ما بين ٦ر٢ – ٨ر٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، وهو من ناحية النسبة المئوية أقل مما تنفقه بعض البلدان، مثل اليابان وكوريا الجنوبية. في الحقيقة إن بعض البلدان الآسيوية، بما في ذلك الصين وكوريا الجنوبية، أخذت تعزز استثماراتها الحكومية في مجال الأبحاث بنحو ١٠ في المائة أو أكثر سنوياً. في الوقت ذاته تضاءلت الأبحاث في المرافق التابعة للشركات مثل مختبرات بيل في موري هيل، بنيوجيرسي، التي أنتجت ست شخصيات حصلت على جوائز نوبل. وفي الواقع، أُغلِق عدد من

التقلبات الصغيرة في مقادير الإستثمار قادرة على توليد تقلبات أكبر بكثير من إجمالي الدخل والإستخدام. وأول من استخدم هذا المفهوم في النظرية الإقتصادية هو ريتشارد كاهن عام ١٩٣١، ثم أدخله كينز إلى نظريته. ولما كان المُضاعف نسبة بين الإستخدام أو الدخل وبين الإستثمار، فهو إذن مقلوب نسبة الإدخار إلى الدخل، أي مقلوب الميَل الحدي للإدخار – **المترجم**

المختبرات الكبرى المتخصصة في الأبحاث والتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني وجود نسبة أقل في إعادة الإستثمار في الجوانب الحيوية للعلم والتكنولوجيا. والتحول هذا هو من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من الربح.

تستدعي النقطة الأخيرة توضيحاً وتفصيلاً أكثر. ففي جو تنافس شديد كانت الشركات في منطقة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تؤكد بشكل متزايد على الأنشطة التنموية بدلاً من الأبحاث الأصلية. إن الشركات القائمة وقد أخذت تواجه منافسة أكبر من العناصر الجديدة التي أخذت تدخل السوق، اقتربت أكثر فأكثر من الروح التجارية، التي تربط بشكل مباشر المعرفة العلمية بالنتائج السريعة زمنياً. إن التأكيد على أنشطة التنمية يعني تطبيق المعرفة على منتجات معينة قابلة للتسويق. وفي الطرف الآخر من الطيف، تسعى الأبحاث الأساسية إلى التوصل إلى اختراعات وإلى توسيع العلم، ولكن نتائجها بالنسبة للإستخدام العملي قد تكون بعيدة عشرات السنين. وفي عملية إعادة الهيكلة هذه، تكون العولمة قد أثّرت على التحول من مراحل الأبحاث الأولى. وتتطلب عملية عولمة الأبحاث والتنمية زيادة تخصص الشركات والمناطق بشكا أكبر في السعي وراء الربح وهي تبحث عن مصادر خارجية للمعرفة والإبتكارات.

إن مجمل التوجه هو نحو الأبحاث والتنمية في المجال العسكري، وهو ما يُدَعِّم الإستراتيجية الأمنية الخاصة بمحاربة الإرهاب. فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسؤولة عن ٨٠ في المائة من الإنفاق الحكومي في العالم الصناعي على الأبحاث والتنمية في المجال العسكري. فخلال فترة منذ العام ١٩٧٦، عندما كانت النفقات غير الدفاعية دون زيادة أو نقصان، عكست الأرقام الأكثر حداثة زيادة كبيرة في الدعم الفيدرالي لتطوير أنظمة أسلحة.

بالتالي، فإن التأثير العسكري على الأبحاث والتنمية يطرد الأبحاث والتنمية التي يمكن لها أن تعالج عوامل مثل الفقر والأضرار التي تصيب البيئة وضعف العناية الصحية، التي يمكن لها كلها أن تشعل نزاعات عنيفة. إن تخصيص الأموال من أجل خوض الحروب يُحوِّل الموارد التي يمكن استخدامها في قضايا الأمن الإنساني ومنع النزاعات.

إن سياسات الرئيس أوباما توسع بشكل فعال هذا التأثير. في الحقيقة إن عسكرة السياسة الخارجية يُخفض دور وزارة الخارجية إلى مجرد مقاول من الباطن لمشاريع البنتاجون، مثل المساعدات الخارجية المباشرة. ومن ثم تقوم الأولويات العسكرية باستبعاد أهداف السياسة الخارجية الأخرى، مثل حماية حقوق الإنسان، مع وجود مضاعف الإنفاق ١٢– ١ بين البنتاجون ووزارة الخارجية. وقد أخذت التكاليف العسكرية للحربين في أفغانستان والعراق ترتفع وتزداد، وتغطي على فن إدارة الدولة.

في سنوات ما بعد جورج دابليو بوش قامت الخطابات حول تحويل الأصول إلى سندات للتسويق المزدوج، في المجالين الإقتصادي والعسكري بتغلُّب مشاكل أساسية بالضباب. فصناع السياسة والمثقفون العامون قد ركَّزوا، دون اهتمام كافٍ، على قضايا "هنا والآن"، وذلك من أجل تعميق وجود القوى التاريخية. بالتأكيد إن فشل السياسة هو جزئياً في مجال الأيديولوجية. وأُقَدِّم فيما يلي، تمشياً مع طريقة الاستقصاء الخاصة ببورديو، تعليقا انتقادياً على الكتب ذات التأثير، التي توفر "خطابات تضفي الشرعية" و"تأثيراتها الأيديولوجية".

الأيديولوجية

أكد كبار المسؤولين على شدة تعقيد السبل المتعددة، وادعوا بأنها صعبة الفهم للغاية. وكما عبر رئيس هيئة الإحتياطي الفيدرالي السابق آلان جرينسبان عن ذلك بقوله: "لقد أصبحت الأسواق أضخم للغاية وأعقد وأسرعة حركة من أن تخضع للإشراف والتنظيم في القرن العشرين. وليس ثمة ما يثير الدهشة في أن هذا الحيوان الضخم القوي المعولم أصبح يمتد إلى ما يتجاوز الفهم التام حتى لأكثر المشاركين في السوق حنكة". نعم، إن الأسواق في حالة فوضى؛ ولكن الإستغراب هو أمر آخر. إن المشكلة في طريقة تفكير جرينسبان التي تستطيع أن تُكوِّن عذراً لإشراف مَعيب وقيادة غير كفوءة. بكل تأكيد فإن العناصر الكامنة كانت تتشكل لفترة عقود من الزمن، أو لفترة أطول بكثير، وفق بعض الروايات.

لقد أكد مراراً حملة الراية مثل الرئيس جورج دابليو بوش، وسكرتير الخزانة

هانك بولسون، ورئيس هيئة الإحتياطي الفيدرالي آلان جرينسبان ، وفيما بعد خلفه بن برناكي، إعتقادهم بأنه إذا تركت الأسواق لطرقها وأساليبها الخاصة ستصحح نفسها بنفسها. لخص جرينسبان ، بعد أن أخذ بالحسبان مثل هذه التغيّرات الواسعة في الرأسمالية المعولمة، لخَّص تجربته ونظرته إلى العالم في كتابه "عصر الإضطرابات" (The Age of Turbulence)؛ وهو كتاب يُقدِّم نظرة متبصرة في كيفية ترابط الأيديولوجية والقوة. فخلال الثمانية عشر عاما ونصف العام التي قضاها يدير دفة هيئة الإحتياطي الفيدرالي وكمستشار كبير لرؤساء الدولة، دافع جرينسبان بقوة وحماس عن الأسواق الحرة، ولكنه كان مسؤولاً أيضاً عن آلية التنظيم الفيدرالية. كان ثابتاً في إيمانه بأن المنافسة هي "المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ومستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية." وأقر جرينسبان بأنه عارض بشدة غالبية القوانين والأنظمة، وهويقول "إن الأنظمة والقوانين الإقتصادية ستكون بكل وضوح خطوة إلى الوراء في سعينا من أجل مستقبل مزدهر". ويضيف ناصحاً بأن السياسة الحكيمة الوحيدة هي الإعتماد على اليد الخفية: "حافظوا على أقصى ما يمكن من المرونة في الأسواق – حرية العمل للمشاركين الأساسيين في السوق، مثل صناديق التحوط، صناديق الأسهم الخاصة والبنوك الإستثمارية". ويعترف جرينسبان بأنه رغم إمكانية حدوث صدمات إقتصادية فإن "الطبيعة البشرية لا تتغيَّر".

ومع ذلك وفي أقل من ثلاث سنوات منذ تخليه عن رئاسة هيئة الإحتياطي الفيدرالي، اعترف جرينسبان بأن إيمانه في آليات الإصلاح الذاتي للأسواق الحرة فشل في توقع القوة الذاتية التدميرية التي ينطوي عليها إقراض الرهونات "مما أدى به إلى حالة صدمة عدم تصديق". ولدى قيام عضو الكونجرس هنري واكسمان، الذي هو أيضاً رئيس لجنة مجلس النواب للإشراف على الحكومة وإصلاحها، باستجوابه في العام ٢٠٠٨، قال جرينسبان بأنه أخطأ عندما افترض بأن المنظمات المهتمة بمصالحها يمكنها أن تحمي على أحسن وجه حملة أسهمها. وقال في شهادته أيضاً بأن "الإطار المفاهيمي هو . . . الطريقة التي يتعامل فيها الناس مع الواقع. كل شخص لديه إطاراً مفاهيمياً. وأنت أيضاً لديك. تحتاج إلى أيديولوجية كي تعيش." ومع ذلك وجد جرينسبان أن

أيديولوجيته في تعريفها لكيفية عمل العالم "تنطوي على خطأ"؛ "لقد صُدمت، لأنني كنت أسير لمدة أربعين عاماً أو أكثر ولدي براهين كثيرة على أنها (أي الأيديولوجية) ناجحة نجاحاً استثنائياً." ولكن لسوء الحظ يتعين على عدد وفير من المواطنين أن يدفعوا ثمن هذه الأخطاء الخطيرة.

في هذه البيئة والمحيط قام المتبحرون بطرح منظور حول مأزق الولايات المتحدة الأمريكية. حذر المعلق السياسي ورجل الإستراتيجية السابق في الحزب الجمهوري الأمريكي كيفين فيليبس، في كتاب له بعنوان "المال السيء" (Bad Money) (٢٠٠٨)، حذر من أن "المباديء الأيديولوجية" يمكنها أن تحجب إدراك المولنة وعقلية الديون". ويربط فيليبس بين الشعور بالطمأنينة العسكرية وعدم كفاءة صُنَّاع السياسة بالنسبة لتوجهات الإقتصاد السياسي، وبالأخص خلال ربع القرن الذي بدأ في ثمانينيات القرن العشرين. ويتتبع توسع الديْن وسلسلة الفضائح: انهيار هيئات التوفير والإقراض الذي أدى إلى قيام الحكومة الفيدرالية بإنقاذها، والعملية المنسقة لقيام هيئة الإحتياطي الفيدرالي بإنقاذ سيتي بنك، وعملية هيئة الإحتياطي الفيدرالي الخاصة بكفالة السندات السيئة (ذات المردود العالي) في التسعينيات. لقد فاضت هذه المشاكل في القطاع المالي إلى قطاعات الطاقة والإتصالات غير المنظمة، وهي المشاكل التي تمثلها شركة إنرون، وورلدكوم، وجلوبال كروسينج. وبرزت فقاعات التكنولوجيا العالية، وسوق الأوراق المالية خلال سنوات رئاسة كلينتون. وتبع ذلك ثلاثية مالية متقاربة زمنياً – دولار ضعيف وفقاعة الإسكان وأزمة الإئتمان. حدث ذلك في وقت أصبحت الطاقة فيه نادرة، والتغيير المناخي العالمي ملموس.

إن رواية فيليبس قيمة، ولكنها لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية من أجل إحداث تحول أساسي في الرأسمالية. ويسعى المحللون الآخرون إلى رواية القصة الخلفية لهذا الإضطراب بأسلوب مختلف.

مثل فيليبس، يود نيال فيرجسون، وهو مؤرخ مالي في جامعتي هارفارد وأوكسفورد، أن ينظر إلى ما وراء الصدمات القريبة التي تجتاح الإقتصاد السياسي العالمي.

ويقدم كتاب فيرجسون "صعود النقود" (The Ascent of Money) (٢٠٠٨)، مقارنة مع كتاب فيليبس، نظرة أبعد. فهو يبحث في أصول إقراض النقود، ومن ثم يوسِّع روايته لتشمل الفترة المعاصرة.

يتناغم فيرجسون مع دينامية قوة الإمبراطورية والإمبريالية؛ وهو يحن بلا خجل إلى الأمن الذي وفرته الهيمنة، ويستخدم أفكار جوزيف شومبيتير[١٣٠] "التدمير الخلاَّق"، وذلك لتفسير اختفاء الشركات التي لا تستطيع التكيُّف في المجال المالي. فشومبيتر يؤكد على "الإندفاع المتميز الجلي" في التكنولوجيا ونماذج الأعمال، والأسواق التي تعمل بشكل متزايد على "تثوير" الرأسمالية. إن والنزعة إلى الركود هي قوة رئيسية لأنها تأتي بدوافع جديدة من أجل إحداث تحسينات راديكالية. وفي إبرازه لمدى وجود هذا النوع من التدمير في اقتصاد حديث يشير فيرجسون إلى أن واحدة من كل عشرة شركات في الولايات المتحدة الأمريكية تفشل في كل عام وفي مجال المالية. وحتى نسبة "الوفاة" بين الشركات أعلى في الأوقات المضطربة، مثل في فترة انهيار مؤسسات التوفير والإقراض في العام ١٩٨٩.

ويحذر فيرجسون، مستشهداً بالماضي، من أخطار التمدد المالي الزائد. لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من علاقة تكافلية مترابطة مع الصين، يُطلق عليها اسم "بلد صيمركا"، ولكي تحافظ على نظامها المالي عائماً تعتمد أمريكا على رأس المال الخارجي. ويقول فيرجسون "بدا الأمر لبعض الوقت وكأنه زواج صنع في الجنة. فالصيمركا الشرقية كانت تقوم بعملية التوفير، والصيمركا الغربية كانت تقوم بالإنفاق". ومنذ منتصف التسعينيات تمتعت الصين بنمو صادرات قوي، وراكمت مبالغ توفير ضخمة، وأعادت تدوير جزء من مكتسبات التجارة في الولايات المتحدة

١٣٠) **جوزيف ألويس شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter) ١٨٨٣– ١٩٥٠**: عالم اقتصاد وسوسيولوجيا مورافي– أمريكي؛ تلقى علومه في النمسا، ودرَّس في عدد من الجامعات الأوروبية قبل أن ينضم إلى جامعة هارفارد (١٩٣٣– ١٩٥٠). اشتهر بنظرياته حول التنمية الرأسمالية والدورة الإقتصادية. أشهر كتبه معنون "الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية" الصادر عام ١٩٤٢، طرح فيه فكرة اندثار الرأسمالية في نهاية الأمر بسبب نجاحها. صدر له بعد وفاته كتاب " تاريخ التحليل الإقتصادي" (١٩٥٤) وهو دراسة شاملة لتطور أساليب التحليل في الإقتصاد – **المترجم**

الأمريكية. واستثمرت بثقل في سندات الحكومة الأمريكية وديون الرهونات المدعومة من الحكومة، وبالتالي أدَّت إلى تخفيض سعر الفائدة ، وساعدت على تغذية الإستهلاك، مما أدَّى إلى زيادة عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وإلى تضَخُّم فقاعة الإسكان. وبالنسبة لفيرجسون فإن صيمركا هي "السبب الأصلي" في المشاكل التي بدت في إقراض البنوك – انفجار المشتقات الجديدة وصناديق التحوط، والمستوى العالي من الأموال السائلة التي غمرت سوق الرهونات في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٦. ولكن أتت بعد ذلك موجة من العجز في الرهونات وتقصير في تغطية الإلتزامات في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٧، وسقوط عمالقة ماليين وبيوت استثمار ضخمة في وول ستريت. ويعلق فيرجسون "لعل الصيمركا لا تتعدى كونها مجرد حلم لا يمكن تحقيقه".

إن قصصه التحذيرية ترمي بالتالي إلى تقديم دروس حول الطرق التي يتسبب فيها رأس المال المالي بفقدان الطمأنينة وعدم الإستقرار. بيد أن القصور في الإطار الذي يطرحه فيرجسون هو إغفال الحجج التي تبرز من الأمثلة المتنافسة التي يحتذى بها. فهو يتناقش مبتهجاً مع إقتصاديين من أمثال دابليو دابليو روستو، وهيرناندو دي سوتو، وبول كروجمان، وجوزيف ستيجلتس، ومحمد يونس. وعلى الرغم من أن هؤلاء الإقتصاديين ليسوا ذوي رأي واحد، إلاَّ أنهم علماء ليبراليون يستخدمون التكنيك النيوكلاسيكي. ولكن فيرجسون يُسكت الذين ينتقدون الأمثلة التقليدية نفسها من أمثال سمير أمين، ووالدن بيلو، ومارتن خور. والأمر هنا هو أن تحليل فيرجسون يعاني من مشكلة الصوت.

علاوة على ذلك، فإن محاججته بأن الضعف في المجال المالي يكمن في التعاون بن الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو عرضة للتحدي. هل صيمركا هي حقاً مصدر الصدمات التي أخذت تهز النظام المعاصر؟ إن الضرر بالكاد يصل إلى حد هذه المشكلة؛ فهذه ليست هي جوهر المشكلة. ففيرجسون يُخطيء في أنه لا يضع المشكلة في الظروف الجذرية التي خلقت حالة الذوبان بالأساس في ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ والعلاج لا يكمن في إعادة الوضع الراهن مسبقاً لما كان عليه. وهكذا، فإن الإستنتاج بأن "المسار"

الطويل الأمد للمال هو غير مستقيم، ولكنه "دون شك إلى أعلى"، يبدو خيالياً، في وجود نمط التصرف المدمر ذاتياً. في الواقع إن فيرجسون يلقي بنظرة أيديولوجياً وردية على أزمنة مضطربة.

الجذور

حذر جون مانيارد كينز خلال الأزمة الكبرى من نزعة الشركات لأن تصبح "فقاعة في دوامة مضاربة". وأشار أيضاً إلى أن التنمية الرأسمالية يمكن أن تكون مثل أنشطة الكازينو، حيث يكون فهم وول ستريت لمسؤوليته الإجتماعية هو توجيه استثمارات جديدة إلى أكثر العائدات ربحاً في المستقبل. وبعد نصف قرن حدد كتابان من تأليف سوزان سترينج المسميان "رأسمالية الكازينو" (Casino Capitalism) (١٩٨٦) و "المال المجنون" (Mad Money) (١٩٩٨) طُرقاً محددة يمكن لرجال المال من خلالها أن يستغلوا الضعف في نظام التنظيم الأمريكي. وشرحت سترينج، وعيناها على المضاربين في وول ستريت، قوة الأسواق المالية والإبتكارات في أعمال البنوك التي بدأت إلى حد كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في جميع أنحاء العالم. وقامت بربط أسواق المال بنفقات الدفاع العالية التي تجعل الحكومات أفقر وأقل قدرة على تلبية احتياجات رفاهية مواطنيها، ودعت إلى منظور تاريخي بشأن القوى المحركة والإبتكارات المالية. وكما تُعبر سترينج عن ذلك بالقول: "إن التاريخ، بما في ذلك التاريخ الإقتصادي، هو العلاج الضروري للطمأنينة والإعتداد بالنفس الفكري. أيها الإقتصاديين، الرجاء ملاحظة ذلك."

ولكن ما مدى عُمق جذور النكسة في الإقتصاد السياسي العالمي الذي ظهر في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ؟ يتتبع معلقون مثل روجر ألتمان – وهو نائب سكرتير الخزانة الأسبق في الولايات المتحدة الأمريكية، والمدير التنفيذي لشركة إيفركور بارتنرز (وهي شركة استثمارية تُقدِّم خدمات استشاارية للشركات ما فوق القومية) السبب الكامن وراء المحن الخاصة بالجمع بين "أسعار فائدة منخفضة للغاية ومستويات غير مسبوقة من الأموال السائلة". إن هذه البرهة الزمنية هي لحظة أزمة مبكرة

في الألفية الثالثة.

ينظر مراقبون آخرون إلى فترة نحو ٢٥ إلى ٣٠ عاماً. على سبيل المثال يجد مارتن وولف، أحد كتاب الأعمدة في صحيفة "الفايننشال تايمس"، أموراً موازية ومتشابهة في تعاقب الإنتفاضات، بما في ذلك في آسيا في ١٩٩٧– ١٩٩٨، والمكسيك في ١٩٨٢، عندما لم تتمكن الحكومات من خدمة الديون وعرَّضَت للخطر قدرة مُقرضي الأموال على البقاء في نيويورك ولندن. ويُشير وولف إلى تأثير سعر الفائدة المتدني في زمن النمو الإقتصادي السريع على المستوى العالمي: "إن النقود الرخيصة تشجع على الإفراط في الإنغماس بالإبتكارات المالية، والإستدانة والإنفاق".

وركَّز اقتصاديون أيضاً على أحداث سابقة، قبل ارتفاع الديون عالمياً وزيادة حالات العجزعن السداد في ثمانينيات القرن العشرين، أو العقبات في ثلاثينيات القرن العشرين التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وكان لها عواقب في أسواق المال في العالم أجمع. وتشمل الأمثلة الصدمة التي نشأت من لندن في العام ١٨٢٥، وانهيار أسواق الأوراق المالية الألمانية والنمساوية في العام ١٨٧١، والهرولة إلى بنك بارينج لسحب الودائع التي أدت إلى عدم قدرته على الدفع في العام ١٨٩٠. وفي الحقيقة، يُحدِّد مسح أجراه المكتب الوطني للأبحاث الإقتصادية لثمانية قرون من الهبوط في النشاط التجاري "صلة مذهلة بين حرية حركة رأس المال وحالات إصابة البنوك بأزمات". ومع الأخذ بعين الإعتبار بأن الإنهيارات المالية تختلف إحداها عن الأخرى، فإن المؤلفين يتحدثون عن نمط من الصلة، ويقولون: " إن فترات حركة رأس المال العالمي الكبيرة قد أنتجت تكراراً أزمات بنكية عالمية، ليس فقط الشهيرة منها كما حدث في تسعينيات القرن العشرين، بل تاريخياً".

ويُكَمِّل هذا المنظور التاريخي الواسع تفسيراً بنيوياً يؤكد على انفصال العولمة الإقتصادية عن النظام السياسي. بكلام آخر، تتطلب العولمة الإقتصادية التسريع في عملية التدفق عبر الحدود التي تعبر حدود الدول، بما في ذلك رأس المال المالي والخدمات. ولكن تسعى الدول ذات السيادة، وفق النموذج الويستفالي للتنظيم السياسي، إلى

السيطرة على هذه الصفقات والعمليات والتأكيد على منطق نظام الدول والعلاقة فيما بينها. ويُكوِّن الترابط الأفقي الذي تم تشكيله في الإقتصاد العالمي، والأبعاد العمودية لسياسات الدولة سبيلان مختلفان من النظام الإجتماعي، مع كون الأخير يسعى إلى التكيُّف مع الهياكل العالمية المُتغيِّرة. والمزيج من هذا التوتر البنيوي والعناصر المتزامنة التي أشرنا إليها آنفاً قد عجَّلَت بالإنفجار الداخلي في الرأسمالية المعولمة الذي نشهده في زمننا. وقد تحوَّل الذين يملكون بين أيديهم سلطة الدولة لمعالجة ذلك إلى الحكم العالمي، الذي بالكاد أن تكون جوانبه الأساسية جديدة اليوم.

الحكم العالمي

عند حديثه في إفريقيا في العام ١٩٨٠، ألقى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان خطابه الشهير "رياح التغيير"، الذي أعلن فيه نهاية الكولونيالية. ولكن في السنوات اللاحقة أدت العواقب التي نجمت عن تلك العملية إلى تغيير في الجو السياسي والإقتصادي في العديد من المستعمرات السابقة. وواجهت البلدان المتقدمة أيضاً عواصف عاتية في الإقتصاد السياسي العالمي وتأثير تلك العواصف على أوجه الحياة المختلفة.

ومن الجيد أن نتذكر أنه في إجتماع للأمم المتحدة في مدينة الجزائر في ١٩٧٣–١٩٧٤، دعت بلدان عدم الإنحياز (أي مجموعة السبعة والسبعين، وهي تحالف فضفاض من البلدان النامية أُنشئَت في العام ١٩٦٤) إلى مجموعة من الإصلاحات جرت مناقشتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن سرعان ما تحطمت هذه الآمال الخاصة بإيجاد نظام عالمي جديد. وأبرزت مؤتمرات عُقِدت تحت إشراف الأمم المتحدة قضايا حاسمة وملحة، مثل الغذاء والفقر في العالم. وسعت سلسلة من اللجان العالمية التي جمعت كبار الساسة والإقتصاديين – من بينها لجنة براندت، ولجنة بروندتلاند، ولجنة الأمم المتحدة حول الحكم العالمي – ومؤتمرات قمة لرؤساء الدول، سعت إلى معالجة المشاكل الأساسية في العالم. وخلال فترة أكثر حداثة حاولت اجتماعات مجموعة السبعة، ومجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، التصدي لبعض المشاكل العويصة الشائكة.

ولكن هل تعدد الأطراف هذا يتعامل مع ما يجري في حكم الأسواق، والبيئة، والمؤسسات؟ من الناحية المفاهيمية، تقع هذه الإهتمامات تحت عنوان "الحكم العالمي". إن أساليب مختلفة في التعامل مع هذا الحكمالعالمي تزود صُنَّاع السياسة بالمعلومات، وتطبع هذا المجال من المعرفة والمعلومات. والأسلوب المهيمن هو التحليل المؤسساتي الليبرالي الذي يُركِّز على منظمات العضوية، والإجراءات، وبشكل أوسع على العمليات. ثانياً، يُقدم الكوزموبليتيون من أمثال ديفيد هيلد على توسيع الموضوع الكانطي (Kantiam Theme) (نسبة للفيلسوف إيمانويل كانط)[١٣١] عن المواطنة العالمية، وهو مفهوم يسعى إلى الهوية الكونية، ليس بالضرورة كبديل للهويات المحلية والوطنية، بل مكملاً لها.

ثالثاً، هنالك أطروحات منظور القوى الإجتماعية الذي طرحه روبرت كوكس في العام ١٩٩٩، ودعاة النسوية من أمثال شيرين راي وجورجينا وايلن (في العام ٢٠٠٨، مع نظرة قيِّمَة على نظريات الحكم)، التي تسبر أفكاراً ومصالح ومراتبيات، يجري التأكيد فيها على البُنى الإجتماعية والقوة المادية والمؤسسات التي تكوِّنها. وأخيراً، يستشهد ما بعد البنيويون بنظرة ميشيل فوسول بشأن "الحكومية". باختصار، تتحدث "الحكومية" عن سيطرة المواطنين على هيئة أساليب مُنظِّمة ذاتياً عبر إقامة أنظمة إجتماعية تشكل الدولة فيها مجرد عنصر واحد. إن جزءاً من هذا المجمع هو بُنى تختص بالمعرفة في علاقتها بالقوة والسلطة، وتصبح منتشرة في عقليات الرعايا.

وهكذا، فإن الحكم العالمي يتعلق بقوانين النظام العالمي والحديث عنها؛ وبالفاعلين الذين يشاركون في صناعة تلك القوانين، أو المستثنيين من ذلك. ويتبع من ذلك أن الإعتبار الأساسي ليس العضوية الأفقية المتعلقة بتحويل مجموعة السبعة / مجموعة الثماني

---

١٣١) **عمانويل كانط (Emmanuel Kant) (١٧٢٤ – ١٨٠٤)**: رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، ومؤسس المثالية "النقدية" أو "المتعالية". كانت نظرته إلى الأخلاق نظرة مثالية. أما فيما يتعلق بالموضوع الكانطي عن المواطنة العالمية، فقد توصل. كانط في نهاية القرن الثامن عشر إلى مصطلح جديد أطلق عليه اسم "الكوزموبوليتية"، عبَّر فيه عن اعتقاده بأن "الهدف الأعلى للطبيعة" هو وجود عالم لا تخضع فيه الدول إلى قيود قانونية خارجية، ولكنها تتعايش والأفراد أيضاً "في علاقة خارجية ذات تأثيرات متبادلة. . . كمواطنين في دولة عالمية للبشرية كلها". وكانت هذه الكوزموبوليتية بالنسبة لكانط رد أخلاقي على قانون الأمم الذي تم وضعه في القرن السابع عشر وفق تقاليد التشريع الطبيعي، الذي برر استقلال الدول ومساواتها، ومنح حرية عمل واسعة للأقوى من بينها – **المترجم**

إلى مجموعة العشرين حتى تتم إضافة المزيد من البلدان النامية، وليس الأمر كذلك متعلق بحجم مجموعة الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومجموعة الإثنين (الولايات المتحدة الأمريكية والصين)، أو مجموعة الـ١٩٢ (الجمعية العامة للأمم المتحدة كلها)؛ بل الأمر يتعلق في ما هي المعايير التي يجري وضعها في أماكن النقاش هذه ؟ نعم، إن لمن في الداخل أهمية وكذلك لمن في الخارج. ولكن هل هذه "النوادي" التي تضم نُخبَة من الزعماء السياسيين ومساعديهم الإقتصاديين مشبَّعين بـ"حكومية" نيوليبرالية، أي بهيمنة معايير السوق ؟ من وجهة نظر نقدية إن ما يحتاج إلى تدقيق وتفحص هو ليس فقط توسيع التمثيل، بل تعميق الأجندة والإمساك بجذور "أمراض" العالم.

بتحديد أكبر، لقد أصبحت مجموعة العشرين منتدى دولياً رئيسياً لإدارة الأزمات. أصبحت هذه المجموعة، بعد أن تطورت من بداياتها المتواضعة في العام ١٩٩٩ في أعقاب الكارثة الإقتصادية في أسيا، والهبوط اللاحق في البرازيل وروسيا، أصبحت أداة لتنسيق الإستراتيجيات الخاصة بتصحيح عدم التوازنات، كما يحدث في الأسواق المالية. ولكن ما هي الخطة الشاملة لإعادة التوازن إلى عالم غير متوازن ؟

إن الأمر ببساطة، ليس هو دعوة كبار الزعماء إلى الإجتماع دون كثير من التفكير المُسبق. إن الكثير من رأس المال الفكري يجري استثماره في مؤتمرات القمة هذه وفي دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن سماسرة الخطب والكلام يشملون مفكرين معروفين، بما في ذلك حائزين على جائزة نوبل في الإقتصاد، ومن بينهم أعلام اقتصاديون مثل كروجمان، الأستاذ في جامعة برينستون وكاتب عمود في صحيفة "نيويورك تايمس"، شكلوا النقاشات ووجهوها؛ وستيجليتس، الأستاذ في جامعة كولومبيا، والذي عمل سابقا في البنك الدولي والبيت الأبيض إبان فترة رئاسة بيل كلينتون، وترأس لجنة خبراء أعدَّت تقريرا مسهباً عن الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. ولمكانة هذه المجموعة المكونة من ٢٠ شخصية ، تسرَّب تأثيرها على الأرجح ت إلى مناقشات الأمم المتحدة واجتماع القمة في بيتسبرج في العام ٢٠٠٩، على الرغم من أن المرء لا يستطيع قياس درجة تأثيرها.

يجب الترحيب بهذا التقريرالقوي لإعترافه الصريح بعدم المساواة في العالم، وبطرق ترابط مواضيع الغذاء والماء والطاقة والفقر والإستدامة. وفي الوقت الذي يجري فيه إلقاء اللوم في غالب الأحيان على الإقتصاديين ذوي الإتجاه السائد لنظرتهم اللاتاريخية والتقنوقراطية، فإن هذه الوثيقة بعيدة الغور وقوية في تبيان الفشل المنهجي. ومن بين أمور أخرى، تبرز الوثيقة الأخطاء في الآليات المؤسساتية والإفتقار إلى المحاسبة السياسية.

كما يشهد أعضاء لجنة ستيجلتس بإن العولمة غير متناسقة. فقد جرت إعادة توزيع كبيرة للثروة من أيدي دافعي الضريبة مما عاد بالفائدة على مؤسسات مالية تتمتع بدعم كبير؛ وذهبت أيضاً كإعانات مالية حكومية إلى النظام المصرفي، مما أضر بالبلدان الفقيرة التي لا تملك مواردا لتوفير مثل هذه الإعانات؛ بينما الأمراض الإجتماعية الحادة ما تزال تحتاج إلى تدخلات سياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير رأس المال والأسواق قد نشر أخطاراً لا يمكن التحكم فيها. وفي تأكيدهم على الحاجة إلى عمل عالمي مشترك، دعا الخبراء إلى إصلاحات في المؤسسات الدولية القائمة، وإلى إنشاء مجلس تنسيق اقتصادي عالمي، وهياكل إشراف وتنظيم فعالة.

ولكن تقرير لجنة الخبراء لا يتعامل مع روايات معارضة : اقتراحات بديلة تقدَّمَت بها مجموعات تنادي بالعدالة العالمية، مثل ATTAC والمنتدى الإجتماعي العالمي والمنتدى العالمي حول العولمة. بدلاً من ذلك ما زال أعضاء اللجنة عبيداً لأدوات الحرفة النيوكلاسيكية.

وعلى الرغم من أن ستيجلتس وشريكته في الكتابة بيلمز ساهما بشكل مهم في حساب تكاليف اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية في زمننا، فإن المرء يُترك لنفسه ليفكر لماذا خصصت لجنة ستيجلتس مجالاً صغيراً للطرق التي يرتبط بها الإنفاق العسكري بالنظام النقدي والمالي الدولي. فبعد أن كان رئيس اللجنة قد ألَّف كتاباً مهماً حول الموضوع، وعمل ككبير الإقتصاديين في البنك الدولي، لا بد أن لديه بكل تأكيد معرفة بهذه الصلة. ولذا يبدو من العدل السؤال: هل من المؤشرات السياسية لتقرير ترعاه الأمم المتحدة أن يُستبعد تفحُّص هذه القضية الأساسية ؟

وبما أن هدف أعضاء اللجنة هو إيجاد "توافق عالمي"، فإن العيب في هذه المحاولة هو أن التوافق يستبعد أصحاب المصلحة الذين لا يلتزمون بالموقف المهيمن. إذ ليس هناك مجال للإختلاف. فالخبراء يوصون مراراً وتكراراً بأن "علينا" إدارة الإقتصاد العالمي بطريقة محددة. ولكن مَن هم الـ"نحن" الذين يتحدث عنهم التقرير ؟ وما هو تبرير استخدام صيغة الجمع المَلَكية هذه ؟

وفي أعقاب ذلك مباشرة أجاب "مانفستو" الزعماء في قمة بيتسبرج على السؤال أعلاه، قال: "إننا نجتمع في خضم عملية انتقال حاسم من أزمة إلى انتعاش، وذلك لقلب صفحة عصر من اللامسؤولية، ومن أجل تبني سلسلة من السياسات، والأنظمة والإصلاحات نلبي احتياجات الإقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين." وفي إشارة إلى الإجراءات التي تبنوها منذ اجتماعهم الأول في العام ٢٠٠٩، أعلن رؤوساء الدول هؤلاء: "لقد نجحت". لقد هنأ أعضاء مجموعة العشرين أنفسهم لأنه "جرى تحقيق شعور بأن الحالة سوية". ودون التطرق إلى هدفهم بإعادة الأمور إلى حالة ما قبل ٢٠٠٨، تعهدوا "بالتعاون لتحسين إمكانيات الحصول على الغذاء والطاقة والمال للفقراء." ولكن هذا كان هو الهدف الرئيسي لتقرير لجنة براندت في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ حول التنمية الدولية، وبالأخص من أجل أن تتشارك الأطراف في الموارد. وكذلك دعت لجان عالمية أخرى إلى تخفيض مستويات الفقر. ولجنة توني بلير من أجل إفريقيا (٢٠٠٤– ٢٠٠٥) التي قدمت توصيات إلى مجموعة الثماني، هي أيضاً واحدة من اجتماعات القمة التي وضعت أهدافاً طموحة. بيد أن هذه التعهدات ما زالت تُشكِّل وعوداً لم يتم تحقيقها. وفي ضوء هذا السبيل كيف يمكن لمجموعة العشرين، التي تفتقر إلى آلية تنفيذية وإلى سكرتارية، أن تخفف من الأخطار المتزايدة والتعرض لها ؟ هل الأمور مشكلة كي يتم تغيير العولمة التي نشهدها، من الأسفل ؟

تسعى مؤتمرات القمة هذه، التي هي من القمة إلى أسفل، تسعى بامتياز إلى إعادة تثبيت النظام النيوليبرالي، وقد أحاطت بها مقاومة الحركات الشعبية. وهي محاولة إضافية لجعل النيوليبرالية متعددة الأطراف. وبغض النظر عن عدد الأعضاء فإن منتديات المجموعات هي جلسات وجهاً لوجه بين رجال دولة يعدون الخطب من أجل تحويل

الأصول إلى سندات للتسويق. إنها نوع من السلطة البنيوية التي لا تسمح بوجود مقعد حول المائدة لمجموعات المجتمع المدني أو للمفكرين غير التقليديين. وهذا "الصمت المتواطيء" يبدو بوضوح تام عندما يصل الأمر إلى أصوات السكان الأكثر عرضة للخطرفي البلدان النامية.

التنمية

إن غالبية بلدان العالم الأكثر فقراً والبالغ عددها ٤٣ بلداً، تقع في إفريقيا جنوب الصحراء. ولا يحصل الأفارقة على ما يرضيهم من تمثيل في مجموعة العشرين؛ فتمثيلهم يقتصر على دولة واحدة عضوة في المجموعة، هي جنوب إفريقيا.

عبَّر رئيس أوغندا يويري موسفيني عن رأي يشاركه فيه العديدون من القارة عندما وصف تغيير المناخ بأنه "آخر عدوان" من البلدان الغنية على إفريقيا. وأشار إلى الحقائق الكثيرة الموثَّقة بما فيه الكفاية بأن انبعاثات الغازات من البلدان الغنية ، وأيضاً من البلدان القريبة منها، على شكل غازات الدفيئة، وغيرها من الأضرار البيئية تتسبب في فشل المحاصيل وفي مجاعات، وانتشار التصحر، وانكماش البحيرات وتقلصها، واختفاء التنوع الحيوي. ونتيجة لذلك، ورغم أن إفريقيا تساهم بأربعة في المائة فقط من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، فإن سكانها الفقراء الذين يتعرضون للأخطار، هم مَن يجوع. ليس لديهم سوى القليل، إن كان لديهم ما يعتمدون عليه ويرجعون إليه من احتياطيات.

وكما الأمر مع تغيير المناخ، فإن الإنكماش الإقتصادي الكبير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حدث خارج إفريقيا، أي في مركز العولمة. ولكن يُطلب من العالم أجمع أن يدفع ثمن ما حدث هناك ويسدد فاتورته. ومع أن البلدان الإفريقية تحاول التغلب على الهبوط في تجارة السلع، والإستثمارات الأجنبية، والسياحة وعائدات المهاجرين، فإنها لا تملك المجال المالي لإعداد حزم تحفيز وبرامج انتعاش. وهكذا فإن رئيس غانا جون أتا ميلز يقول بأنه يشذب الإنفاق الحكومي لأنه يدعو إلى "دولة متواضعة".

وجدير بالملاحظة أن بلدانا كتنزانيا، عندما دشن الرئيس يوليوس نايريري برنامجاً ذا طموحات للمساواة، حاولت السيطرة على إقتصادياتها. ففي ١٩٦٧ قامت تنزانيا بتأميم بنكين محليين وسبعة بنوك أجنبية، بما في ذلك البنوك الكبيرة الثلاثة (باركليز، وستاندرد، وناشونال وجريندليز) وجمعتها في مؤسسة واحدة مملوكة كلية للدولة – البنك الوطني للتجارة. وقاومت الشركات البريطانية بعناد وقوة استيلاء الحكومة على البنوك. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية والحكومات الأخرى حول العالم أخذت باليات تتدخل في قطاعات البنوك لديها وتؤكد سيطرة الدولة. إن تانزانيا، على ما يبدو، كانت سابقة لعصرها في محاولتها منع أي تسرب من اقتصادها الوطني، والبدء بتنمية وطنية وإقامة نظام بنكي سليم. لذا فإن من دواعي السخرية أنه في زمن لاحق، في العام ٢٠٠٩، صنّف المنتدى الإقتصادي العالمي، الذي يتشكل من المديرين التنفيذيين لأكبر الشركات في العالم، ورؤساء الدول ونخبة من الصحفيين والأكاديميين، تانزانيا في المكانة ١٠٧ من أعلى (تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في المكانة ١٠٨)، أي أفضل من المملكة المتحدة التي احتلت المكانة ١٢٦، بالنسبة لسلامة البنوك في بلدانهم.

بالإضافة إلى ذلك، وبالأخص مع تبني إجراءات حمائية من بلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعو البلدان النامية إلى فتح اقتصادياتها، أصبحت القيود أكثر حدة. لنلقي نظرة كمثال على التعويض غير المتناسب للعمال وللسلع الرئيسية على المستوى العالمي: إن ما يكسبه مزارع القهوة في تانزانيا في عام واحد يعادل ما يكسبه العامل في مقهى ستاربوك في واشنطن دي. سي. في أسبوع. وكما سبق وناقشنا، قامت عدة لجان عالمية بتقييم هكذا عدم مساواة ووتائر للنمو الإقتصادي، ووضعت أهدافاً لتقليص الفقر. لعل الوقت قد حان لتقييم أداء هذه اللجان نفسها والتخلي عن العمل في مجال التنمية، لأن الحافز يجب أن يوجد بين القوى الإجتماعية الموجودة على الأرض. إن هذا أمر واضح بما فيه الكفاية في الإنفجار الداخلي الحالي في العولمة. لقد سارعت البلدان الغنية بتوفير المليارات لإنقاذ رجال البنوك الأغنياء والمستثمرين، ولكن ليس فقراء العالم.

وفي الوقت الذي تركز فيه أجندة مجموعة العشرين حتى الآن على الإصلاحات

المتعلقة بتحديد مكافآت المدراء التنفيذيين وإعادة رسملة البنوك (ابتداءاً من العام ٢٠١٢ على أساس الأرباح المتأتية خلال ثلاث سنوات)، فإنها لا تلقي بالاً ولا تهتم بالديون التي لا تطاق، وبالشروط التي ترافق الديون، وبالإجراءات الخاصة بتخفيف وطأة الفقر، والحماية الإجتماعية من التأثيرات القاسية لقوى السوق. إن القضايا الأخيرة المرافقة لعدم المساواة في السلطة والمكانة هي التي أعاقتها مجموعة العشرين حتى الآن، والتي يمكنها أن تجعل مؤسسات الحكم العالمية شاملة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة العشرين هي مجموعة عيَّنَت نفسها بنفسها، مثل مجموعتي الثماني والسبعة، وليس لها دستور، أو معايير انضمام واضحة، أو لوائح عمل مسجلة. وفي إثارته لهكذا أسئلة عن السلطة غير التمثيلية لمجموعة العشرين وافتقارها إلى الشرعية، ألقى أحد المراقبين (أسلوند) في العام ٢٠٠٩ ظلالاً من الشك على تخويل هذه المجموعة المكونة من ١٩ بلداً كبيراً بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي (وكانت إسبانيا قد قررت لوحدها حضور اجتماع واشنطن في العام ٢٠٠٩)، ولم يمنع أحد هولندا عندما أرادت الإنضمام. ويُشبِّه أسلوند هذا الشكل من الحكم المتعدد الأطراف إلى ممارسات الأمير ميترنيخ غير الديمقراطية وعقده اجتماعاً في فيينا للدول الكبرى في أعقاب الحروب النابوليونية في ١٨١٤– ١٨١٥.

منذ مؤتمر فيينا، ما تزال قضية دور البلدان الصغيرة في صناعة إعادة هيكلة العالم، مطروحة وشائعة. واليوم، إذ تدعو المؤسسات المالية الدولية إلى الشفافية في الإقتصاديات السياسية للبلدان النامية ، يبدو من العدل التساؤل حول الإفتقار إلى المحاسبة والشفافية في وكالات الحكم العالمي ومنتدياته نفسها. إن العجز الديمقراطي في الحكم الإقتصادي مرتبط، كما هو واضح، بروايات الأزمة التي تنشأ من جدول الحكم الخاص بعمليات الإنقاذ.

باختصار، إن القوى المُحرِّكَة في الأزمة المعاصرة هي مجموعة من عمليات تحويل الأصول العسكرية والمالية إلى سندات للتسويق، وخطابات مهيمنة حول هذه التوجهات، وسياسات مؤسسات الحكم العالمي التي تضيف إلى التأثيرات. وكما سبق

وأشرنا، إن الروايات الشائعة حول التدخل في الأزمة، وحول منع وقوع الأزمة تتجنب الإهتمامات الحاسمة الخاصة بتحول الرأسمالية الى العولمة. فالصورة يجري إنتاجها من قبل مثقفين عضويين ولاعبين في السلطة متواطئين في إسكات آليات الضم والإستبعاد التي تحوِّل الإهتمام عن اقتصاد الحرب، وبالتالي تزيد من العرضة للخطر. والعديد من الشعوب الأكثر عرضة للخطر في العالم يجري تركهم على هذا الحال ليفكروا بكيفية استرداد عافيتهم من الألم والحسرة التاريخيين، ويحققوا الخير والرفاهية، ويحافظوا على حياة كريمة إنسانية.

إن تحولاً حقيقياً في الحكم العالمي سيؤدي إلى تخفيض في ميزانيات الدفاع، وإلى إغلاق القواعد العسكرية، كما سيفصل بين العولمة والنيوليبرالية، وسيحقق ارتباطاً بين الإصلاح الإقتصادي والسياسة الإجتماعية. وإذا تمكنت هذه الأولويات من اللحاق بالحروب وعمليات الإنقاذ المالية التي وقعت في الجزء الأول من هذه الألفية، فإنها ستكون أكثر من مجرد تفكير متمني.

شكر وعرفان

إن فقرات في هذا المقال هي عبارة عن ترديد لما جاء في كتاب جيمس هـ، ميتلمان "النزاع المفرط: العولمة وانعدام الأمن" (Hyperconflict: G;obalization and Insecurity) الصادر عن مطبعة جامعة ستانفورد في العام ٢٠١٠. إنني مدين بالشكر للمطبعة للسماح لي باستخدام بعض المواد من الكتاب. وأود أن أتقدم بالشكر لكل من أندريس بيلر، وباري جيلز ولليندا يار لملاحظاتهم على مسودات هذا البحث. كما أشكر دانييل داي للمساعدة في الأبحات الرئيسية

في ظلال العولمة: أزمة حضارية، "الحداثة العالمية" و"العدمية الإسلامية"

مصطفى كمال باشا

جامعة أباردين، المملكة المتحدة

الخلاصة: يتفحص هذا المقال نقاط اتصال بين العنف النيو جهادي والعولمة كجزء من استراتيجية لجعل الطبيعة الأصلية الحالية للنقاشات الدائرة حول الأزمة، طبيعة محلية. إنه يسعى إلى توسيع الحقل الثقافي الذي تصبح فيه المشاريع النيو جهادية، وبالأخص التدميرية والإبادة الذاتية، مفهومة وواضحة. ويوجد ضمناً في هذا العمل الشك المُلِح بأن التركيز على الجوانب الحضارية للأزمة العامة توفر إمكانية دخول أكبر للسجلات المتباينة في داخل العولمة. إن عنف العولمة قد تحققه في ظهور آفاق ثقافية مُقَيِّدة تمنع توثيق الأشكال المختلفة للحياة. إن العدمية الإسلامية جانب مُكَوِّن للحداثة، وهي في ظل ظروف العولمة، جزء لا يتجزأ من المِمْحَاة الدينية. وإن إنهاك حداثة متمركزة حول الغرب باعتباره العالم الوحيد الشرعي الذي يُمكن تصوره، هو السمة الرئيسية لهذه الأزمة. وأما العنف العدمي فيكشف فقط الإقرار بموت السياسة المُتطبِعَة بما هو حديث عولمي.

مقدِّمة

إن طيف ما يُدعى العنف النيو جهادي[١٣٢] العدمي الذي يرتبط في الخطاب الشائع بالمعتقدات والممارسات الإسلامية يواصل إلقاء ظلال مظلمة على العولمة.[١٣٣] والقراءة الشائعة تشير إلى أن "العنف الإسلامي إما موجود في القرآن"، أو أنه مجرد رد على عدوان الغرب. الرأي الأول يُعيد تدوير أساليب تعامل استشراقية مألوفة مع الإسلام، فيربط الدين دون عناء بأمراض إفتراضية. في الحالة الثانية، يوفر المنطق الثنائي في الصيغ السائدة لنظرية العولمة تفسيراً غير معقد. إن التحليلات الحاذقة لمعين التقاليد الإسلامية مع قراءة غزيرة لفكرة الجهاد قد تم نسخها بروايات سلسة وسهلة مثيرة. وكذلك قلما دخلت إلى وعي الجماهير قراءات قليلة الإختلاف عن حداثة الجهاد، ومقدرة الجهاد الكامنة على محو السلطة الدينية الإسلامية التقليدية. لقد سلب التعلق بالعنف المجالات الحوارية. وقد وُضِع "نشوء العنف الديني عالمياً"، على عتبة التوحيد الإسلامي، ومنع التفحص العلمي لظاهرة **معولمة**، وأصبح الخطاب العام يَتَرَكَّز على العنف **الإسلامي**. الصورة المهيمنة التي يجري تداولها في الإقتصاد الثقافي العالمي ترى فقط صلة (طبيعية) بين العنف والإسلام، ويسبقها كمقدمة في العادة تنبيهات إجبارية تنفي أية إمكانية لتعميم هذه الصلة. إن الإسلام، المنيع على التأثر بالحداثة الليبرالية، "يرقص" على لحنه الخاص الفذ. فالإستثنائية الإسلامية هي الرد في كل الحالات على

---

١٣٢) يُستخدم مصطلح «نيوجهادي» على نطاق واسع في الأدبيات الراهنة شبه العلمية حول الإسلام، وذلك بأكثر المعاني «اختصاراً» وتبسيطاً. ويقتصر معنى الجهاد على «النضال المسلح»، لكن هكذا استخدام يَحْرم المفهوم من تعقيداته، بما في ذلك سياقه الروحي والتاريخي. بالتأكيد فالتأثير الخطابي الذي تحدثه هذه المعادلة على اقتصار الإسلام «السياسي» على مجرد العنف، لا يمكن تجاهله. يمكن مراجعة كتب بوني (٢٠٠٤) وبيترز (١٩٩٦) بشأن الفهم المختلف للإسلام. فمع الإقرار بهذه الكوابح، فإن الوصف الذاتي لبعض المجموعات الإسلامية بأنها نيوجهادية يمكن أن يُنظر إليه كتعبير عن صورة حديثة حصراً.

١٣٣) من المهم في البداية التأكيد هنا بأن «الإسلام» ليس وحدة واحدة، أو فئة أو مجموعة واحدة، بل إنه يتطلب (كالمسيحية، والهندوسية، والبوذية واليهودية) التمييز أكثر تحديداً، وبالأخص بطريقة تحليلية غير جمعية وتمييزية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التيارات السياسية والأيديولوجية التي تقع تحت عنوان الإسلام هي تيارات خارجة عن الدين وعِنادية فلسفياً. وهذا البحث لا يدعي بأنه يتحدث عن الإسلام، ولكن عن تعبير (عدمي) له صلة بعوالم الإسلام الثقافية والدينية. ففي وجود تداول واسع النطاق لهذا التعبير في إطار الإقتصاد الرمزي العالمي باعتباره ملتصق بإسلام اليوم، فإن الظاهرة تتطلب معالجة محددة، مع كون الأخيرة تدعو إلى تفحص مجال أوسع بكثير.

جميع الأمراض المرتبطة باليومية الإسلامية. وفي هذه الساعة الحديثة المتأخرة توحي الرواية بأن الإسلام قد تبنَّى عدمية تنبؤية تقع **خارج** حكم العقل والسياسة. وليس ثمة حاجة إلى رواية سوسيولوجية لتبرير هذا التحول الراديكالي، بما أن التأكيد يكفي لوجود مرض عداء الحداثة للإسلام المعادي للسياسة. وعند النظر بالإساس من موقع مفهوم الدين البروتستانتي ووجوده في العلمانية الحديثة، يبدو الإسلام قاصراً، غريباً ومعاد للحداثة. وظهور العدمية الإسلامية على الأفق العالمي، في هذه القراءة، يجب ألاَّ يكون مصدراً للإستغراب. إن القضايا المعقدة الخاصة بالعلاقة بين اللاهوت والسياسة، بين التسامي واللزوم، أو بين الدين والعنف يمكن تسويتها بإشارة عجلى في اتجاه الإستشراق وتعبيره الخاص بالإستثنائية الإسلامية. لقد عززت أحداث الإرهاب الدراماتيكية العالمية منذ التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر الطابع العدمي المفترض للإسلام الحديث في صورته الأخيرة. مع ذلك فالإسلام يقاوم التدجين المعرفي باستعارات إستشراقية مألوفة ذات تصنيف ثنائي – لها مراتبيات ثقافية ضمنية.

إن العدمية الإسلامية، التي تقع على الحدود غير الثابتة بين الحداثة وخارجها، تؤكد وتنفي أيضاً الروايات القائمة للعدمية الغربية. إنها تقدم للحداثة العالمية[١٣٤] تناقضاً غير قابل للحل: الإقرار به على أنه أحد "أبنائها"، أو طرحه جانباً باعتباره مدعٍ غير شرعي. الإعتراف سيُكرِّس الوجود البغيض للجانب المظلم من الحداثة العالمية. ستنتهي عالمية الحداثة العالمية لأن تكون موضع نزاع. لقد اختار التحليل الأكثر حداثة للعدمية الإسلامية خياراً أكثر قابلية للتنبؤ بوضع الإسلام – **بمجمله** – خارج البنية المؤقتة للحداثة العالمية. تضمن هذه الإستراتيجية كلاً من التدجين العالمي للإسلام، وأيضاً إخفاء الجانب المُظلم للعولمة.

١٣٤) تشير «الحداثة العالمية» طيلة هذا المقال إلى امتداد الحداثة من حيث المساحة، والأهم من ذلك إنتاج معرفة متأصلة ومجال اجتماعي لا مخرج له. أحد شروط وجود احتمال التسييس وعدم التسييس، يُشكل هذا المجال أحد شروط وجود احتمال التسييس وعدم التسييش لكل من مشاريع التنكر والهرب: الأولى تتخذ شكل التنمية والتحديث. أما مشاريع الهروب فتناضل من أجل التعبير عن أحلام كوزموبوليتية، أو حالة فيها جهد البلاء. الفشل في التعبير عن الروايات الوقتية – مشاريع بلا تاريخ أو مستقبل – تتحول بالتأكيد إلى عدمية. وكما يتم طرحه في هذا المقال، فإن الحداثة العالمية تصبح بشكل متزايد «إطاراً» مرجعياً **لكل** الأعمال السياسية.

هكذا، تتدفق صورة الإسلام بلا حدود باعتباره خطراً عالمياً يتطلب بالضرورة إعادة رسم الخارطة الجيوسياسة، وحروب تهدئة وتعبئة عامة للموارد المادية والرمزية في إطار أشكال جديدة مفصلة بوضوح من الهيمنة. وليس لهذا التوصيف سمات خاصة، أي صلة بالحداثة العالمية، باستثناء في نفيها الثقافي. اعتبار العنف النيوجهادي مقاومة لسعي الحداثة الذي لا يهدأ، يؤكد فقط قصور الإسلام على التحديث، وقد انفصل عن الجوانب العدمية للعولمة. ومما لا يثير الدهشة أن "المجموعات المؤتلفة" من الحداثة والإسلام تختلف، واندماجهم سيولد فقط حريقاً. والإحتمال البديل الخاص بقيام الحداثة العالمية بإنتاج ظروف محتملة للعدمية يظل احتمالاً غريباً بالنسبة للتحليل المتوفر.

يمضي هذا المقال في ثلاثة أجزاء قصيرة في محاولة للتعامل مع الموضوع العام للعدد الخاص من كتاب "العولمة". أولا، إنه يُقَيِّم بشكل مقتضب آخر التساؤلات حول الأزمة المالية من أجل تحديد بعض الخيوط والحدود المشتركة للخطابات الموجودة.[١٣٥]. ثانياً، ينقُل المقال النقاش إلى الأرضية الأرحب، أرضية الأزمة الحضارية[١٣٦] من أجل أن يضع ما يسمى بالعدمية الإسلامية في مكانها. وأخيراً، يستمد الجزء الثالث بعض الإستنتاجات العريضة التي توحي بطرق بديلة للإطلاع على الجانب المظلم من العولمة. الهدف الرئيسي للمقال هو تبيان نقاط الإتصال الرئيسية بين العنف النيوجهادي العدمي المفترض والعولمة كجزء من استراتيجية تحويل طابع النقاش الضمني القائم حول الأزمة المالية الراهنة إلى طابع محلي. ويسعى المقال إلى توسيع المجال الثقافي الذي تصبح فيه المشاريع النيوجهادية، وبالأخص التدميرية أو الخاصة بإبادة الذات، واضحة ومفهومة.[١٣٧] يوجد ضمناً في هذه الممارسة الشك في أن تركيزاً على الجوانب الحضارية

١٣٥) توجد الآن ذخيرة واسعة من التحاليل حول الأزمة المالية. للإطلاع راجع مجموعة التحاليل الأخيرة العدد الخاص من مجلة Critical Review (٢٠٠٩)

١٣٦) تعرض عدد من المساهمين في هذا العدد الخاص إلى مفهوم «الأزمة الحضارية». . يجري في هذا المقال استخدام تعبير «الأزمة الحضارية» وفق استخدام ابن خلدون له. إن أحد المفاهيم الأساسية لهذه الأزمة هو ضياع التلاحم الإجتماعي، وتقزيم منطقها المحرِّك، وانهيار المؤسسات التي تُجسِّد «روح العصر». المزيد من التفصيل متوفر في متن هذا الجزء من المقال.

١٣٧) إن التركيزعلى العنف العدمي لا يفترض كونه مركزياً بالنسبة للعقيدة الإسلامية أو الممارسة الإسلامية. إن من الواضح أن عدة فئات أو مجموعات إسلامية متسيسة تمارس أعمال عنف متطرف، في الغالب ضد مسلمين آخرين وفي مراكز دينية. بيد أن الخط الفاصل بين سياسة المقاومة و مقاومة السياسة أصبح خطاً مبهماً غير

للأزمة العامة، إذا ما وضع في مواجهة التساؤلات الراهنة حول الأزمة المالية، سيوفر دخولاً أكبر إلى السجلات المتباينة في إطار العولمة.

إن الأزمة العامة، لدى قراءة ابن خلدون، تشمل تغييراً أساسياً في الظروف التي تتسم بتبديل في العالم الذي خلقه البشر أنفسهم، ولكن أيضاً في نشوء عوالم جديدة ما زالت في طور التكوين التام. فاستنزاف الحداثة العالمية التي تدور حول الغرب باعتباره "العالم المتصوَّر" الشرعي الوحيد، هو السمة الرئيسية لهذه الأزمة. وتوفر هذه الخلفية شروط إدراك السمة **الكونية** للأزمة، كما توفر السياق للمساعدة في معرفة بعض "الشياطين" الداخلية للعولمة، وربما تحض على البحث في تواطؤ نظرية العولمة، دون أن تدري، في إنتاج مراتبيات في الإدعاء بالمعرفة بين التيارات العلمانية العالمية والمقاومة الدينية الخاصة، لا سيما في المجال المتصور المعترف به وغير المحدد بمكان لـ"الإسلام المعولم". بالإضافة إلى ذلك ، يوحى النقاش ضمناً بطريق بديل لتنظيم "عمليات انفصال" في إطار العولمة، وانشقاقات تُعطِّل عملياتها السلسة. يشمل هذا السبيل أفق فهم وإدراك الخرائط المشوهة التي تساعد في إنتاج انقسامات ثابتة بين **سياسة المقاومة ومقاومة السياسة**. واستناداً إلى هذة الفرضية (النيو) ليبرالية الخاصة بتسمية انتشار العنف بأنه نفي للسياسة، فإن هذه الإنقسامات تخفي بنية العنف التي تشد العلاقات الدولية الراهنة.

إن الأزمة الراهنة تبدو أساساً كأزمة هيمنة ثقافية للعولمة النيوليبرالية مستقاة من هدف محدد وخيالي، **ليس** كلحظة الأزمة الحضارية التي تتجمع حول مجرى الحداثة العالمية. فالأخيرة تعني إهتمامات أعمق، بما في ذلك بالأخص أسئلة عن (أ) التجنيس وتدعيم التبادل على النطاق العالمي كإجراء وجود اجتماعي؛ (ب) إغتراب الإقتصاد عن الطبيعة، ولكن أيضاً طمس الحدود بين مطالب البشر والمطالب الطبيعية؛ (ج) الإستلهام الإجتماعي للسيادة العامية باعتبارها الحكم الخاص بتشكيل جمعية سياسية دون اللجوء إلى أية مباديء عليا وراء نطاق الخبرة؛ (د) إجلاء الغيبية بالقوة من الوجود الإجتماعي ، وإحلال التكنيك محلها.

واضح. ونظراً لوجوده المهيمن في إطار الإقتصاد الثقافي العالمي، فإن وضع العنف في سياقه، لا سيما النوع العدمي منه، يمكن أن يُساعد في سبر غور الحصافة التي تستعرض نفسها على أنها حقائق متلقاة.

وفي سجل مماثل فإن الإعتقاد بأن ضغوطات العولمة تتعلق في النهاية بالمنافسة بين التجانس الثقافي والتعددية الثقافية، وعراك بين المحلي والعالمي، أو معارك بين التخصيصية أو الإسطفائية والكوزموبوليتية، هو اعتقاد مُضلِّل. فالمنطق الثنائي يمكن أن يُعيق فقط فهماً حقيقياً للإنفصال والخطوط الخاطئة، وأيضاً التعايش والتغلغل في الأمور الزمنية المتعددة في إطار "عوالم مُتَصَوَّرة" ضلالية. إن عدم سوية عمليات العولمة لا تعمل فقط في الأرضية "غير الحديثة"، الهامشية بالنسبة للعولمة، بل إنها صفتها المتأصلة. ومع ذلك، فإن العولمة في صيغتها النيوليبرالية قد اتخذت شكلا **ثقافياً** ضيقاً مبنياً حول الهيمنة الغربية فيما يتعلق بكل النواحي الرئيسية – التراكم، الحكم، والإقتصاد الثقافي العولمي. وكترديد لما هو معروف وواضح، فإن العولمة تحمي العمليات المجتمعية الضلالية إلى حد كبير. وهذه العمليات تحتوي على ضغط الفضاء والمساحة؛ زيادة الصلات الإجتماعية المتداخلة والإنقطاعات؛ التخلص من الوضع القطري، وإعادة الوضع القطري؛ إعادة تأكيد الحدود القائمة للهوية السياسية والثقافية، ولكن أيضاً تقويتها وتعزيزها تحت راية "التقاليد" أو "القيم الوطنية". لقد اختزلت الصيغة النيوليبرالية هذه العمليات المعقدة إلى مسارات ثنائية. بالإضافة إلى ذلك، جرى من طرف خفي امتصاص نظام الملاحظة النيوليبرالي في الروايات العامة للعولمة. فالتنظيم المزدوج يوفر سبلاً مناسبة للدراسة والتفحص، بما في ذلك الدخول إلى "عوالم متخيلة" أخرى، وهي تواجه العولمة. ومن ثم فإن حالة العنف العدمي الذي يقع تحت راية الإسلام السياسي، ليست حالة شاذة.

الأزمة والنقد

قبل تفحص ظاهرة العدمية الإسلامية، يستعرض هذا الجزء بعض الجوانب الجديرة بالذكر للشعور السائد. لقد عرَّت الأزمة المالية العالمية الراهنة بقوة هشاشة الهندسة الإجتماعية النيوليبرالية وأسس منطقها القصير النظر الخاص بهيكلة وتنظيم الشؤون البشرية على نطاق العالم. إن التساؤلات الشائعة والأكاديمية أيضاً حول الأزمة توحي بتحلل لا رجعة فيه لعالم الأحلام النيوليبرالي. وهذا التحلل الواضح يؤكد أيضاً مدى قدرة سرعة واتساع ضغط الزمن – الفضاء على تشجيع انتشار الأيديولوجية، وكذلك تقليص

انتشارها. وفي نهاية الأمر غالباً ما يجري إنزال المنصة، بطريقة مثيرة في غالب الأحيان مما يتيح إمكانيات جديدة لإعادة التفكير بالإقتصاد، والمجتمع و السياسة.

من المفترض أن تنتج الأزمات بدائل. ولكن من المفارقات أن الأزمات يمكنها أيضاً أن تُنتج وتعزز حدوداً للخيال والممارسة. والردود الرئيسية التقليدية التي أصبحت متوفرة تميل إلى تأييد الوضع الأخير. فالأزمة الراهنة قد أنتجت أساساً بدائل إصلاحية كارهة للأخطار: مناشدات للعودة إلى أشكال مخففة من الكينزية، ودعوات تعوزها الحماسة إلى "المزيد" من الحكم العولمي، واعتراضات تطالب بـ"رأسمالية إنسانية". كل واحد من هذه المقترحات جرى ترديده من قبل؛ والمظهر الجديد يُشبه القديم إلى حد يثير الإعجاب. ومن الناحية الأخرى، يَندُر أن توجد مقترحات بإيجاد "اقتصاد عادل"، ولا تظهر إلاَّ في الهوامش. فالمركز قانع بالترميم بدلاً من إعادة دراسة الأمور وتفحصها. لجأ عدد من المثقفين العضويين ومدراء العولمة النيوليبرالية بطرق مختلفة إلى اللورد كينز لتجديد الإقتصاد العالمي بإدارة يقِظة من الدولة، ولكن كينز يخلو من أي جانب راديكالي. وتم طرح وتقديم عدة خطط لتوسيع مجال ومدى وحدة الترابط العالمي، ولكن هذه الخطط تشتمل أساساً على آليات لإنتاج مواثيق سياسية جديدة ملزمة لمدراء رأس المال العالمي، بالأخص أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات العليا من الهرم. بيد أن التجانس على أي مستوى من الصعب تحقيقه عندما تتصادم الأجندات السياسية، ويستمر الخوف من الجماهير موزعاً بشكل متفاوت. واستحالة الإنتهاء من تطهير السياسة من العولمة النيوليبرالية بإقامة إدارة لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً.

في أعقاب الأزمة، حبَذَت القوى الإشتراكية الديمقراطية وجود "رأسمالية إنسانية"، تتسم بتعاطف أكبر وتقدم إعانة للقطاعات الإجتماعية ولمناطق الإقتصاد العولمي الأكثر تعرضاً للخطر، وكذلك ضرورة احترام البيئة المكنونة في فكرة عالم "أخضر". ولكن تقديم مساعدة إلى أولئك الذين يواجهون عدم أمان إنساني لا يمكن تصوره يقترب بشكل خاص غير عادي من قضية إعادة توزيع الدخل بشكل راديكالي، مما يعالج اللامساواة الهائلة والنامية – العلامة الفارقة للتسوية النيوليبرالية – أو اتخاذ خطوات نحو مساواة أكبر لمكافأة العمل في أرجاء الأقاليم. الإشتراكية الديمقراطية

تسعى إلى العدالة و**ليس** المساواة. وبالتأكيد، فإنها عدالة تظل مستكينة داخل إطار معايير المحافظة على أنظمة التراكم الكونية.

من الناحية الأخرى فإن التوسل والإبتهال من أجل وجود نظام إقتصادي متحرر من الكربون يصطدم بشكل مباشر بإملاءات الحفاظ على مستويات عالية من رفاهية العيش في الشمال العالمي بالنسبة لحالة البؤس والعوز الإنساني، أو الفقر في الجنوب. ضغوطات أسلوب الحياة تُلغي بشكل سريع حملات التخفيف من أجل إنقاذ الكوكب. لقد ترك قُصْر النظر النيوليبرالي أثراً ثابت لا يُمحى على الإيكولوجيا، وأيضاً على المجالات العقلية. ففي ظل الظروف النيوليبرالية تبدو البدائل لترويض الطبيعة في فترة ما بعد عصر التنوير بتمجيدها من خلال تحويلها إلى سلع، تبدو بعيدة قدر بُعد ورومانسية أحلام اليقظة.

أنتجت الردود غير التقليدية بدرجات ومستويات مختلفة سيناريوهات حول العوالم الممكنة، بما في ذلك نهاية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ("كما نعرفها")، وتوقعات وصول مجموعات جديدة من القوى الإقتصادية في آسيا، أو بروز مراكز متعددة تتواجد في مشاريع مجتمعية متعددة الأوجه تبتعد عن الفراغ القاتل للغرور النيوليبرالي. وفي كل حالة تقريباً، يمكن إدراك ضرورة وجود عقد أجتماعي جديد بين رأس المال والعمال. ويمكن أيضاً ملاحظة الضغط من أجل إعادة تعريف العلاقة بين البشر والبيئة.

غالباً ما يتطلع المرء إلى الماضي في أوقات الأزمة من أجل المشورة والنجدة. فالتأكد بأن المجتمع قد قطع ما يبدو أنها دروباً مشابهة لتفادي الفناء، هي استراتيجية عملية وتُدخل الطمأنينة إلى النفس. وليس هناك ما يثير الإستغراب في أن أشباح كينز وبولاني[١٣٨] دخلت إلى الصورة للتخفيف من الآلام المجتمعية، وأيضاً كي تعالج الذوبان. ولكن رغم تعبئة الأسبقيات التاريخية، كان المجال الإستطرادي آنياً على نحو استثنائي في أفقه

١٣٨) **كارولي بولاني** (**Karoly Polanyi**) **١٨٨٦– ١٩٦٤**: مؤرخ اقتصادي مجري، وفيلسوف اجتماعي اشتهر بمعارضته للفكر الإقتصادي التقليدي. انجذب في الفترات الأخيرة من حياته إلى المدرسة الفابية في بريطانيا، وأيضاً إلى ما يُعرف بـ"الإشتراكية المسيحية" – **المترجم**

المؤقت والغائي. لقد تركَّز الحديث بالأساس، إذ وقع في فخ التصريح والكلام، على صحة / مرض الإقتصاد العالمي دون تحليل كاف للحدود **الحضارية** للعولمة النيوليبرالية. ويتحمل هذا المنطق عقليات انتقادية محددة، نادراً ما تهرب من الأفق الذي يحدد الناجم عن التصور النيوليبرالي. إن شروط البحث قد تم توجهيها في الإتجاه النيوليبرالي إلى الحد الذي تبدو فيه الليبرالية الكلاسيكية القديمة بديلاً راديكالياً. وتؤكد هذا الشعور الردود القاسية على أصداء الكلام عن عودة سياسة الرعاية الصحية والضمان الإجتماعي، أو حماية العمال في المراكز الرأسمالية المتقدمة. فالشهية الجامحة التي ولدتها ثلاثة عقود من "الكيمياء" الإجتماعية النيوليبرالية قد جعلت الليبرالية الكلاسيكية "تجوع" بشكل عنيف إلى سبب وجودها.

وما أن يتم دمجها في اللاوعي الخطابي كمنطق سليم يجري إخلاء المصطلحات من محتواها التحليلي، وتصبح مجرد "شِفرات" لتوجهات محددة. وفي خضم ضجة عدم رضا العولمة، فإن سهولة تداول مصطلح "الأزمة" يمكن أن يتضمن ابتذالاً فقط. ومع ذلك، هنالك عاقبة أشد وأقوى للعقل السليم وقد جرت تعبئتها لإرجاء السياسة أو استبدالها بالأخلاق. ويُمثل هذا بشكل واضح، كما سبق وأشرنا، الإشارات الشعائرية التي رافقت الدعوات البليغة إلى "عولمة إنسانية" التي صدرت في أعقاب الذوبان. واختيار أفكار "الإقتصاد الأخضر" دون بذل أية جهود لمواجهة الكارثة الإيكولوجية الموشكة على الوقوع، ومن غير التخلص من اعتماد البشر على الوقود الأحفوري، هو حالة أخرى. ومن ناحيتها، تساعد الحملات الجارية من أجل "تجارة عادلة" في التحايل على إجراء إعادة هيكلة راديكالية للعلاقات عديمة التناظر بين الشمال والجنوب، بما في ذلك تقسيم العمل العالمي. وبالمثل فإن أفكار تخفيف عبء الديون تولِّد بالفعل تفادياً لقضايا توزيع الدخل الجدية. وثمة استراتيجية أخرى لتجنب منظور صورة ذهنية متكاملة، أي نظرة متكاملة لـ"الأجزاء" المختلفة وتفسيرها، وهي تصنيف الأزمات الحضارية (الإجتماعية، أو الثقافية، أو الدينية، أو الإيكولوجية أو السياسية – الإقتصادية) في مجالات محددة شبه مستقلة أو أحداث تُشغِل شعوباً معينة، على اعتبار أنها شيء كامن مزعج وبغيض، أو خطر يهدد الجميع.

تمكن قراءة الأزمة التي تورِّط العلاقة بين العولمة والإسلام بهذا المنطق؛ وتصنيفها على أنها مفارقات، انحرافات تتصل بأشياء إسلامية تبدو كأمراض محددة نشأت في الأصل داخل حاويات ثقافية / دينية مغلقة على نفسها. وبالتالي فإن العنف الذي هدفه الخلاص، والشهادة وتفجير النفس، والإرهاب بشكل عام، لها كلها عنوان بريدي واحد محدد؛ هو إما كتاب الإسلام المقدس، أو المرض النفسي الخاص بمحاربة الحداثة وجنون معاداة الغرب، وإلاَّ، فإنه كرغبة نبوئية مشتركة لتسريع عجلات التاريخ، يقع خارج حظيرة العقل، ويعني، بل ويجسد مقاومة السياسة، أو موتها.

ومع مزيد من تفحص المزاج السائد للتساؤلات حول الأزمة المالية الراهنة يصبح من الأسهل إدراك حدود المنطق الإقتصادوي للتعبير الكامن وراء تحليل العولمة. وأحد الجوانب الرئيسية لهذا المنطق هو إبعاد السياسة والثقافة بالنسبة لعملية حياة الإقتصاد (العالمي)، ولكن الفشل، على الأخص، في إدراك المجال الثقافي الأوسع تتحقق فيه التأثيرات المتباينة لأزمة أعمق. إن انتقادات أصولية السوق القائمة على إما الحاجة إلى إعادة إرساء الإقتصاد في المجتمع، أو إعادة تسجيل دور الدولة في تنظيم الحياة الإقتصادية، تعتمد عن غير قصد على هذا المنطق الذي يتسم بشكل حاد بانتشار نموذج ضمني لمجالات اجتماعية ذات شعبتين لها مستويات مختلفة من الأهمية. ويحتل السوق في النموذج مكاناً مركزياً، ويتضاءل آخذا بالزوال بشكل غامض المنطق الثقافي الذي يدعم العقليات النيوليبرالية والتقليل المفاجيء من قيمتها في كل من الإقتصاد الحقيقي والرمزي. وبشكل أوسع، فإن المجال الثقافي الذي تشكَّل تاريخياً، ويمكن للقوى الإجتماعية أن تنتج أو تنفي فيه مشاريع سياسية، يدخل إلى التحليلات بشكل متخلف فقط. وبالتحديد فإن تضييق الآفاق السياسية ومفاهيم نية أو قصد البشر تتمشى مع الخريطة الإقتصادوية. ويعتمد البحث والتقصي في الأزمة الراهنة على تلك الخريطة.

وفي هذه القراءة الإنتقادية، تقوم المظاهر **الإقتصادية** للإزمة الراهنة (مع كون الشؤون المالية هي الجانب الأهم) بإخفاء\ بنيتها الأعمق، بدلاً من الكشف عنها. وتظهر الأزمة بشكل رمزي فقط علامات ضغط وعدم استقرار وعدم تيقن الإقتصاد، ولكنها تخفي خطوط الخطأ في المشروع **الحضاري** العالمي العاجز الآن عن تجديد نفسه كما جرى

تشكيله تاريخياً. وتقييد التحليل أولاً في الجوانب المالية للأزمة الراهنة، وثانياً في النقائص في التبادل بين السوق والدولة، أو في الدور السليم للمؤسسات العالمية، يحجب قضايا أوسع تتعلق بدور الحداثة العالمية. وهذه القضايا تفلت من المجال المُقَيِّد نفسه الذي توفره الأنماط القائمة للإمساك بالأزمات.

إن هيمنة التبادل، إذا ما تم تحويلها تاريخياً، تبني مراتبيات حضارية مستمدة من إلفة مفترضة بين ثقافات وأمم محددة، من ناحية، ودرجة ضم التبادل إلى نسيج الحياة الإجتماعية، من الناحية الأخرى، وتقُّدم قصص التقدم تبريراً لصحة هذه العملية . ومع أن رؤيتها كفصل بين البشر والطبيعة ليس أمراً جديداً، فإن الحداثة العالمية قد مزَّقَت الإثنين إلى درجة بحيث تؤدي المصالحة وإصلاح ذات البين إلى إعادة تنظيم جوهرية للإقتصاد السياسي والحياة الإجتماعية. والأهم من ذلك، أن الجهود التي لا تكل لإختراق الطبيعة من خلال الهندسة الجينية لصالح رأس المال قد شوَّهَت بشكل متزايد استقلال الطبيعة النسبي. علاوة على ذلك فإن الحداثة العالمية لا تهرب من السيادة، كما يؤكد بعض محللي العولمة، بل إنها تعيد صياغتها فضائياً. فنزع الصفة القطرية لا ينفصل عن إعادة الصفة القطرية . إن الحدود ليست حيث اعتادت أن تكون، ولكنها ما زالت هناك، لأن أي عدوان سيقيم الشاهد بسرعة، وغالباً بتأثير عنيف. وأخيراً، فإن حياة الحداثة العالمية تسعى إلى تحقيق الذات من خلال تحسين التكنيك بثقة منقصة ومتناقصة في المباديء العليا التي تولد معان. وأولئك الذين يرغبون في تأكيد تلك المباديء يبدون غرباء بالتسية للحداثة العالمية، يستثيرون ضغوطات الإستيعاب، أو إحتمال الطمس القاسي.

إن طابع الحداثة العالمية الذي سبق وأشرنا إليه يُشكِّل الطبقة السفلى **لغالبية** الأشكال الراهنة للعولمة، حتى تلك التي تسعى إلى بدائل. وبالتالي، فإنه ليس هناك أية طرق مباشرة تربط الأزمات بالتفكير البديل. وليس هناك أية ضمانات بأن الأزمة المالية الراهنة ستُولِّد إعادة هيكلة راديكالية. إن المعرفة الأساسية والهندسة الفكرية للإقتصاد السياسي العالمي القائم على منطق حضاري يمكن أن يبقى ويستمر. وفي خلفية هذا اليقين يصبح العنف العدمي، لا سيما في حالته الفورية التوسطية، قابلاً للفهم والإدراك.

ويستمر هذا التخوف ليس فقط في المجالات الثقافية الإسلامية[١٣٩]، ولكن أيضاً في مواقع مختلفة، ذات صَدَع رئيسي بين آلام بشرية لا يمكن تصورها، من ناحية، وعنف هيكلي، واستمرار حكم كولونيالي، ومن الناحية الأخرى، أي استراتيجيات تهميش، وإسكات، وطمس متلقاة أخرى، وفقر المخيلة السياسية، واللامبالاة والسلبية العالمية. **إن سياسة المقاومة ومقاومة السياسة** تندمجان.

وكما يقول أكيلي مبمبي بشكل استفزازي إن موت السياسة قد حل محل القوة الحيوية. فانتشار **عوالم الموت** تفوق القوة على الإنتاج أو القوة على المحافظة على الحياة. وهذه الصورة تنتهك الحساسية الليبرالية والتوقعات المعيارية لوصول عصر كوزموبوليتي. ويولد أيضاً الوهم بوجود تسوية ما بعد سياسية. والعملية التي لا تنتهي الخاصة بإعادة إنتاج عالم ما بعد السياسة هي بحد ذاتها قضية **سياسية** إلى أبعد الحدود، تقوم على تفويض المرفقات والمستثنيات، على الحدود، وعلى الفصل المحدد بين الداخل والخارج. وكما عبر أكيلي مبمبي بأناقة عن ذلك، بقوله:

"إن أشكال الإخضاع المعاصرة للحياة إلى سلطة الموت تعيد ترتيب العلاقات بين المقاومة والتضحية والإرهاب. . . فكرة القوة الحيوية (ذلك المجال من الحياة الذي أصبحت السلطة تسيطر عليه) ليست كافية لتفسير الأشكال المعاصرة لإخضاع الحياة إلى سلطة الموت."

تجريد شعوب بعينها من ثقافتها وعقيدتها وإيمانها بالحياة المجردة تمكن رؤيته أيضاً على أنه ممارسة لموت السلطة. لقد اتخذ هذا في العالم المعاصر شكل تعميم استخدام الوجود الإنساني والتدمير المادي للأجساد البشرية والسكان. ويُعرِّف ميمبي، بعض طبوغرافيات الوحشية المقموعة' . والمعنى الضمني لهذا التحليل هو أنه 'في ظروف موت السلطة، تصبح الحدود الفاصلة بين المقاومة والإنتحار، التضحية والخلاص، الشهادة والحرية ضبابية.' وتصبح استحالة التمييز بين **سياسة المقاومة ومقاومة السياسة الشفافة** بما فيه الكفاية.

١٣٩) مصطلح المجالات الثقافية الإسلامية يجمع كلاً من سلاسة العقيدة والممارسة الإسلامية، وأيضاً الجوانب الجامعة في الموهومية الإسلامية المتبادلة.

إن وضع العولمة النيوليبرالية وفق السياق هو بالأساس مشروع **حضاري** تم تشكيله عبر الزمن ويعتمد على تفاعل العناصر المادية والرمزية والمعرفية. وتدحض هذه الصورة وجهة نظر الهيمنة ذاتها التي **يوفرها تعزيز ذلك المشروع على مستوى العالم. ومع زيادة تعمق الأزمة الإقتصادية (غير المقصورة) على الشؤون المالية**، أصبحت التصدعات في السيطرة الأيديولوجية على التصورات النيوليبرالية أكثر وضوحاً ورؤية. ولكن يبدو أيضاً أنه من المنطقي التفكير بنتيجة أقل تفاؤلاً. فالطابع الآني لمحاولات إصلاح الإقتصاد النيوليبرالي العالمي، وكذلك انتقادات أصولية السوق التي سبق ترديدها لديها الإمكانية لوقف طرح الأسئلة حول قضايا أعمق. والآنية لا توجد فقط في النزعة الخاصة بنكران التاريخ، أو الألفة بين الماضي والحاضر، بل هي تتضمن الإستعداد للنظر إلى الحاضر على أنه، إلى حد ما، تكرار للماضي. وبالتالي، كانت هناك الإشارة المتواصلة إلى الأزمة الكبرى، والدواء الكينزي، والتفكيك البولاني للسوق المُنَظِّم نفسه، ومن ثم القراءات الماركسية للأزمات الإقتصادية الناجمة عن قلة الإستهلاك، أو الكشف عن الهيمنة أو التحولات الآنية التاريخية في مركز القوة الإقتصادية (وفي هذه الأوقات من السلام الأمريكي وحتى آسيا). والصمت العام بشأن مصير الحداثة العالمية وعقلياتها المكونة الخاصة بإنتاج ثروة في إطار هياكل كائنات بشرية معينة تولِّد معان؛ أو تنفيها، وهي نادراً ما تتقدم إلى الصفوف الأمامية لإنتقاد القائم. ويغيب أيضاً التحليل العام لصدى الأزمة الحضارية في المناطق الثقافية المختلفة المميزة. فالأزمة المالية لا يمكن فصلها عن الأزمة العامة؛ ولكن لا يمكن أيضاً استخدامها كبديل للأخيرة.

إن الإقتناع بإعادة تركيز الإهتمام بعيداً عن الأزمة المالية الراهنة، بل وعلى الجانب الحضاري يجازف، كما هو واضح، باكتناف المضاربة بدلاً من التحليل النشط.[١٤٠] إنه يحتوي أيضاً على الإمكانية الخطرة الخاصة بجعل ظواهر الأزمة العامة نسبية مجدداً

١٤٠) توقع أن الإنتقاد بأن الأزمة الحضارية **العامة** لا يمكن أن توفر تفسيراً للظواهر **الخاصة**، بما في ذلك العدمية الإسلامية، لا بد عندئذ من تقرير نقطة بأنه لم يتم قطع وعد بتقديم تفسير «علمي» لهذه العدمية الإسلامية. بل إن التوجه الرئيسي لهذا المقال هو (أ) وضع الأطياف العدمية في عوالم الإسلام الثقافية المفترضة في إطار السياق الأوسع للحداثة العالمية، وتحدي هذه التعبيرات باعتبارها إما فريدة، أو تعبيرات نوع من منطق الخلاص؛ و (ب) تحدي فكرة أن العنف العدمي الإسلامي يمكن النظر إليه من منظور ديني بحت.

فيما يتعلق بالمناطق الثقافية المحددة. فتلك الظواهر ستبدوفريدة عندئذٍ على اعتبار أنها صانعة الإختلاف المميزة، بدلاً من كونها تعبيراً عن توجهات عامة شاملة. وبالتالي فإن من المهم، للتقليل من هذا الخطر، التأكيد على **عالمية** الحداثة العالمية، على الرغم من اختلاف مظهرها في أماكن محددة. إن مظاهر العولمة النيوليبرالية لا تُنتج بدائل. فهذه المظاهر يمكن في الواقع أن تخفي حدود الأشكال البديلة للعولمة، لا سيما الأشكال التي ولِدَت في ما قبل في رحم الحضارة الحالية. ودون التخلي عن الأهداف الغائية التي تم الحصول عليها بإلغاء التعالي من الهدف المجتمعي، تظل كل المشاريع مشاريع عدمية أصلاً. فشرط توفر إمكانية خلق طرق للمقاومة والقضاء على الذات – غالباً ما تُخفي في الوقت ذاته – التآلف الإختياري بين الحداثة العالمية و "العدمية الإسلامية".

الأزمة الحضارية، و"الحداثة العالمية" و"العدمية الإسلامية"

في الخطاب القائم المعترف به توفر الإستثنائية الإسلامية **وليس** العولمة مفاتيحاً لإندفاع الإسلام المفترض في التعلق بالتدمير الذاتي من خلال العنف. ويكون اختلاف الإسلام ومقاومته للإنصهار في الحداثة خلفية لغالبية المشاريع التحليلية. ومن المفارقات أن ظهور العنف الخلاصي أو العدمي قد تم إدراكه بأنه مشكلة المشاكل في زمننا، ولكنه يقع في طابع الإختلاف الإسلامي واغترابه عن مرجعيات الحداثة العالمية. فمعاداته للسياسة تقاوم الليبرالية، ولكن مصدر ذلك افترض وجود اختلال سياسي داخلي. والنظرة التي تتسم بالهيمنة ترى أزمة الإسلام بأنها أزمة **في داخل** الإسلام، نظام أشياء ناقص وفي خلل ذي طموح عالٍ من القرون الوسطى بعيداً عن دوافع التاريخ الراهنة التي لا تقاوم.

ويجري بسرعة تحت عنوان "العدمية الإسلامية" محو قضايا لاهوتية وسياسية معقدة، لا سيما قضية العلاقة بين إعادة إنتاج عوالم الموت والعنف العدمي عالمياً. وبدلاً من ذلك فإن وضع العدمية الإسلامية في إطار آنية **خاصة** لأزمة الحداثة العالمية لا يجعلها تظل فريدة، بل يوحي بحالات ألفة خيارية بين العنف والعولمة النيوليبرالية، مع كون الأخيرة تقع على خطوط الخلل للحداثة العالمية. ومثال "العدمية الإسلامية"هو مجرد أمر

توضيحي على خطورة الأزمة الحضارية. واختصارها إما إلى مرض حالة انحراف جنون توحيدي، أو "ثورة غضب" ضد الحضارة الغربية، فإن صفة "العدمية الإسلامية" تضلل الوضع **العام** للحداثة العالمية. يمكن التعرُّف فوراً على عدة سجلات لهذا الوضع العام: تعمُّق الأبرتايد العالمي بين القلة الغنية والمعوزين ، على الأخص الذين يعيشون على السياسة العمودية؛ فصل مناطق المحظوظين عن مناطق غير المحظوظين بالعنف؛ اقتصاد ثقافي عالمي يتسم بالإختلاف والإستثناء، بما في ذلك فصل قسري بين العلمانية الليبرالية والإفراط في التديُّن؛ إجلاء "المقدس" من الطبيعة وإحلال التكنولوجيا محلها. هذه مجرد بعض الأمثلة. وتفرض هذه السجلات مجتمعة حدوداً لا يمكن تصورها على أنشطة البشر. وتتخذ مقاومة هذه الحدود أشكالاً متعددة، بما في ذلك القضاء على الذات. يدحض والدن بيلو الإدعاء بأن العدمية هي مصدر النضالية أو العنف المرتبط بالإسلام. فليس "الرغبة في الموت" هي ما يفسر انتشار العنف، ولكن المقاومة. فبالنسبة لبيلو "إنها ليست الأنواع النضالية للبعث الإسلامي، ولكن الأنواع الأكثر ليبرالية" التي يجدها تقف "في وسط التيارات الحديثة". إن ما يبدو أنه نبوئي هو في الواقع الحالة البشرية نفسها دون إمكانية الهروب أو العلو. إن الإفتنان بالإقتصاد في الأساس باعتباره شرطاً للإمكانية – بالنسبة للحياة الإجتماعية أو الهدف، الإقتصاد السياسي أو السياسة، العائلة، إعادة الإنتاج الإجتماعي أو القيمة الثقافية والمعنى – هو حتماً عدمي.

قال لنا ابن خلدون منذ فترة طويلة إن الأزمة الحضارية ليست حول عدم الإستقرار السياسي، أو النقصان في القدرة على إنتاج الثروة، أو الإنحطاط في الأخلاق، بما أن هذه العناصر تتلاءم، بكل تأكيد، مع "ذخيرة" المتعصبين الثقافيين المعاصرين، و"متعهدي" القيم التقليدية، أو المبررين الدينيين الذين يسعون وراء مملكة السماء. فالسياسة والإقتصاد السياسي والثقافة هي كلها متورطة في إضعاف أو تقوية القدرة الإنسانية على مواجهة التحديات الإجتماعية، وتحديات البقاء والأمن، وخلق الثروة والرفاهية، أو الإبداع والتعبير الفني. ولكن الأزمة الحضارية، في التحليل النهائي، هي حول "العصبية" (Asabiyya). فالروحية الدينامية للمخالطة الإجتماعية تجمع بين الهدف الإنساني والوجود الهادف. إن تلك القوة هي التي تساعد على توليد الوعي

والمؤسسات كي تحقق المعنى **في** المجتمع عبر الحوار مع الطبيعة. وبهذه القراءة تجري بسهولة تعرية قيود العولمة النيوليبرالية: موت ما هو اجتماعي، تبخر الهدف الإنساني والإستعاضة عنه بالمادية، واغتراب المجتمع عن الطبيعة. وتتخذ هذه القيود في السياسة طابع ما يُسمى اليوم بوهم "ما بعد السياسة"؛ أي اللجوء إلى الإدارة بدلاً من المنافسة المتشككة والنقاش، والإخضاع والقهر بدلاً من التعامل مع الأشخاص كذوات اعتبارية. ووهم أن طور "ما بعد السياسة" في التاريخ الإنساني قد وصل إنما يكشف فقط عن دعائم افتنان بالمركزية الأوروبية، وهو وهم يأخذ العدمية الثقافية على أنها مرض الغياب السياسي. وإلى الحد الذي يستعمر فيه الغياب الحقل الثقافي فإنه يؤكد فقط الطبيعة السياسية العميقة لعملية المحو والسكوت أو العنف المجتمعي. ويصبح العنف، الذي يبدو وكأنه يُخدِّر الجسم السياسي، منقُوش بعمق على الجسم الإجتماعي، على الرغم من وجود مجالات استقلال ذاتي فردية، أو رخصة، عالم "خارج الخير والشر"، استهلاك غير محدود، أو موت "أخلاقيات المسؤولية". و"ما بعد السياسة" الواضحة ليست هي ببساطة دمج سجلات ثقافية وسياسية سوياً، بل هي انهيار الحدود، الإجتماعية والفردية.

إن المنطق الثقافي للحداثة العالمية والتعامل الآني معه على أنه عولمة نيوليبرالية هو منطق العدمية. فمقاومة العنف الذي يكرسه لا يمكن أن يهرب من العنف. وفي خلفية هذه الصورة، تكون عولمة العنف قد تآلفت بشكل لا تنفك عراه مع عنف العولمة (النيوليبرالية). العمل الأخير الخاص باستلام تآلفات اختيارية بين العنف والعقيدة الإسلامية تصبح أيضاً أكثر وضوحاً داخل هذا الإطار. ويجري تقديم سجل بديل للضغوطات الداخلية التي تُملي أعمال إرهاب عشوائية. وتحل تصدعات الحداثة العالمية محل ترجمة المستشرقين للإسلام كشرط لإمكانية تعدد المشاريع، مع أو بدون الإرهاب والعنف. وتبدو هذه التصدعات كعملية إغلاق، تهميش، إسكات، أو محو – وكلها أشكال عدم اعتراف. وعملية المحو أو الطمس تؤكد النفي التام للمماثلة. وعملية الإسكات تؤكد على القمع.

إن التهميش يؤكد على كل من السطحية السياسية والثقافية. والإغلاق يؤكد

وجود انسداد. وأشكال عدم الإعتراف هذه تعتمد إلى درجات متباينة على إعادة رسم الخرائط المادية والرمزية، والإحتلال، وإستخدام العنف دون تمييز – باختصار موت السياسة. ورغم أسطورة الحياد السياسي التي تطرحها هيمنة الإقتصاد البحت، فإن إنتاج الحدود – الحقيقية، والخيالية والرمزية – يظل شرطاً مُسبقاً للعمل السياسي، أو مظهره الخاطيء كعدمية نبوئية.

الخاتمة

وتلخيصاً، إن "عدمية العصر" تتصل عموماً بعدم الرضى والإفتقار إلى المعايير الإجتماعية والأخلاقية المعتادة، أو الإغتراب الذي تولده الحداثة[١٤١] وتبدو العدمية الإسلامية على هذه الخلفية وكأنها إدراك ذاتي بعدم قدرة المسلم عموماً على ترتيب وجود ذا معنى يُقره الكتاب المقدس. ووفق هذه القراءة يصبح واجب الطاعة غير قابل للنقاش والسمة المُعرِّفة للعقيدة الإسلامية. لا توجد هناك أنصاف حلول في الطريق إلى الجنة أو جهنم. فالعلمانية بالنسبة للمسلمين، وفق ما يصر عليه الخطاب السائد، تساوي الزندقة. وإعادة تفسير مفهوم الجاهلية، كما هو وارد عند سيد قطب[١٤٢] يأمر بدحض العلمانية كلية كالروح المنظمة لعقل المرء أو ثقافته. والإعتراف بأن العصر العلماني هو عالم بكل شيء – الواضح في الدلائل المزعومة على الإنحطاط الأخلاقي والثقافي – لا يَمكنه إلاَّ أن يدفع إلى العنف العدمي،[١٤٣] في وجود ميل الإسلام الطبيعي المتأصل إلى تجنب الأنماط السلمية لتحقيق الذات بشكل مشترك أو فردي. لا الإسلام التقليدي

١٤١) هذه قصة سوسيولوجية مألوفة مرتبطة بالأبحاث الرائدة للأباء المؤسسين للسوسيولوجيا الحديثة – دورخيم وماركس وفيبير كمجموعة أخيرة. والصيغ الأخيرة لهذه القصة يمكن أن توجد في مدرسة فرانكفورت وفي مؤلفات هابرماس الأولى. بالنسبة لهابرماس فإن النزعة المركزية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة هي زيادة في نشر العقلة التكنوقراطية والإعتماد على الأدوات من قبل الطبقة النخبوية التي تدير الدولة. فالسياسة تُسلم «للخبير» قيادة المجتمع مما يؤدي إلى عدم تسييس عميق وعدم أهمية السياسة «الديمقراطية».

١٤٢) لا يمكن المبالغة بأهمية سيد قطب (١٩٠٣– ١٩٦٦). فتجربة سيد قطب الشخصية خلال حياته في الغرب وردة فعله الشخصية والفلسفية هو ما توصل إليه عن افتقار الغرب إلى الشعور، وعن انحطاطه، وهي مواضيع تتكرر في عدة أوساط إسلامية تسعى إلى بديل للحداثة الغربية. إن المواقف تجاه سيد قطب متعددة وواسعة.

١٤٣) التمييز بين العنف الخلاصي والعنف العدمي أمر مهم. والروايات التي تؤكد على الأول إما أنها ترى في العنف الخلاصي كوعد للقضاء على الحداثة. أو كما يراه آخرون كهروب محتمل من عدمية عصرنا. ومن الناحية الأخرى فإن العنف العدمي هو عنف وشيك – إنه لا يسعى إلى نهاية.

ولا الإسلام الصوفي هو المكان النموذجي والمثالي لتقرير المواضيع الإسلامية. فوفق الخطابات السائدة فإن الخيار النيوجهادي هو النموذج في الإسلام.[١٤٤]

إن الفرضية البديلة بأن العدمية الإسلامية تصبح واضحة ومفهومة بالأساس كجانب مُكوِّن للحداثة، وفي الظروف المعولمة كجزء لا يتجزأ من عملية المحو والطمس الثقافي والديني المحسوس. وبالتالي فهي تحوِّل أرضية التحليل. وعلى مستوى الحداثة العالمية فإن الإدعاءات العليا بمكانة الإسلام المميزة كعقيدة، أو ثقافة، أو مجموعات سكانية، تتعرض لإختبارات شديدة. وهي تنتج أيضاً أشخاصاً حديثين (مودرن)، يرفضون بعناد ارتداء لباس العلمانية. وحدّة هذا الرفض ترتكز إلى دمج احتضان **محتوى** الحداثة مع **شكلها**. فالإرتباط بالشكل يمكن أن يظل قوياً وثابتاً نسبياً، على الرغم من أن الحلول الوسط الجزئية يمكن قبولها والسكوت عنها، ولكن المحتوى يُسمح له بإعادة تنظيم المنطق المعرفي والعملي. ومن المفارقات أن المواجهة هي التي قد تحدث.

إن الإقرار بأن الدينامية العالمية التي قد تتجاوز الإستراتيجيات التقليدية الوصفية والمفاهيمية يوحي بصعوبة إيجاد ملاذ تحليلي آمن للعدمية الإسلامية **خارج** الحداثة العالمية. وتتفاقم هذه الصعوبة جراء الإنكار العنيد (النيو) ليبرالي للقدرات التي تُدعِّم عنف العمليات الحضارية التي ترتبط الآن بالعولمة، وكذلك التبرؤ من المشاريع الثقافية التي تنجم عن عوالم أخرى تسعى إلى إعادة تشكيل العولمة. يصبح العنف بديل الغيْريَّة بمجملها. وتكمن أزمة الإسلام **الحقيقية** في انكماش المجال السياسي الذي يتم إنتاجه بشكل مشترك من عنف العولمة النيوليبرالية، والعنف الذي يُنتَج باسمها.

يتم الإمساك بعنف العولمة من خلال ظهور آفاق ثقافية مُقيِّدَة تمنع توثيق أشكال

١٤٤) إن أنواع التجربة الدينية في عوالم الإسلام الثقافية متباينة – تتعايش، وتتداخل، وتتصارع سوية فيما بينها وفقاً للظرف والسياق. ولا يمكن لأي تصنيف أساسي وثنائي بين الإسلام التقليدي أو الإسلام الحديث، الإسلام الصوفي والأصولي أو «الكتابي» و «الحي» أن يُساعد في الإمساك بسلاسة العقيدة أوالممارسة الإسلامية، أو المجال الإجتماعي المُكوِّن الذي تتنافس فيه التفسيرات البديلة وتتغذى من بعضها البعض. ورغم قوته النظرية الهائلة فإن كتاب جيلنر «المجتمع الإسلامي» الذي صدر في العام ١٩٨١ يعيد تدوير نظرة ثنائية للإسلام. وأية محاولة للإمساك «بجوهر» الإسلام إما من خلال تفسير مصدر للسلطة وحيد، أو مزاعم منتشرة عن بدع، فإنها تُنتِج «مطبات» قصر النظر الإستشراقي.

مختلفة للحياة. وهذه الأشكال المختلفة يمكنها فقط أن تظهر كبدائل أو كمقاومة، محرومة من ذاتها ومن عناصرها. وعلى العكس، فإن تعقد العنف – العنف الموجه ضد دعاة العقيدة "غير السليمين"؛ تدمير المساجد؛ استهداف النساء الساعيات إلى وسيلة تعبير خارج المعايير الإجتماعية المتعارف عليها دينياً؛ أو العدوانية القاتلة تجاه أولئك الذين يبدون أية إشارة أو دليل على الإنحطاط الأخلاقي (أو وجود شيطاني)، كلها تؤكد اعترافا ضمنياً بعدم القدرة على التخلص من الحداثة العالمية. ويكشف العنف العدمي فقط عن موت السياسة المشروط بالحداثة العالمية.

نظرة بعيدة المدى إلى العولمة والأزمة

ف. سبايك بترسون
جامعة أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية

الخلاصة: إن الأزمات التي نواجهها تثير أسئلة جوهرية: كيف يمكننا إعادة النظر في ما نهدف إليه ؟ ما الذي نفترض أنه "مُعطى" ويعترض الطريق ؟ إنني أتعاطى مع هذه الأسئلة من خلال اضطلاعي بـ "تاريخ طويل" من عمليات التراكم والمراتبيات الإجتماعيةً، والأيديولوجيات التبريرية والإستثمارات الذاتية التي تولدها. لقد أشار تشكيل الدول المبكر إلى نقطة تحول في درجات التراكم الممكنة، وشكلت 'الثورة الصناعية' وتكوين الدولة الأوروبية قفزة تالية مرتبطة بالرأسمالية الحديثة. واشتمل التراكم طيلة الوقت على عمليات إقتصادية وغير اقتصادية ومزيج من الإكراه والموافقة. إنني أحاجج بأن تاريخ هذه التحولات يُلقي ضوءاً على القضايا التي تعطي الأزمات الراهنة شكلها: على الأخص 'إعطاء' اللامساواة في داخل المجموعات وبينها (اي جعلها مطابقة لحالة معتادة)؛ أنظمة الإيمان التي تشجع التصنيف الطبقي والعلاقات العدوانية؛ محو إعادة الإنتاج الإجتماعي كالأساس الذي لا غنى عنه للإستدامة؛ تصوير "النمو" الذي يدعم عمليات التراكم، رغم أنه في حالة توتر مع ظروف المساواة والإستدامة، على أنه غاية الكمال.

"إن التحدي الحقيقي الذي تُشكِّله هذه الأزمة العالمية هو شق طريق جديد إلى

استقرار وعدالة وإنصاف اقتصادي أكبر ودائم، وبيئة لديها أسباب الحياة." (جيلز)

إنني أومن بأن ظروف الأزمة التي نواجهها تطرح تحديات كبيرة ذات عرض وطول إلى حد أنه من المناسب الإصرار على إعادة النظر في فرضياتها الأساسية – مدركين مدى قيام الأطر المفاهيمية بالحد من تفكيرنا، وهي غير كافية للتعامل مع التحديات الحالية وتَصَوّر مستقبل بديل. وهكذا فإن مقالي يُركِّز بشكل أقل على القضايا الراهنة الكبيرة، التي أفترض أن الآخرين سيتعرضون لها. إنه يُركِّز أكثر على التحدي الذي يطرحه جيلز. كيف يمكننا رسم وشق طريق جديد؟ ما الذي يعيق سعينا إلى العدالة والإنصاف وامتلاك البيئة لأسباب الحياة ؟ وعلى الأخص ما الذي نفترض أنه "مُعطى" ويعيق الطريق فعلاً ؟ إن هذه تثير بالطبع السؤال الأسبق: كيف وصلنا إلى ما نحن فيه ؟ ما هو تاريخ حاضرنا وأزمته ؟

إنني أصل إلى هذه الأسئلة عبر'تاريخ طويل' لعمليات التراكم، وتأثيراتها المراتبية والإستثمارات الذاتية التي تولِّدها، وكل ذلك وأنا أحاجج بأنها تُشكِّل ظروفاً ضرورية لتطور الرأسمالية (كما يجري استيعابها بشكل عريض)، وتشكِّل مع الزمن أنماط الرأسمالية الإجتماعية – الإقتصادية والسياسية، وهي أساسية بالنسبة للأزمات الراهنة والتحدي الخاص برسم طريق جديد. والبحث التاريخي المتداخل الإختصاصات الذي أقترحه يتفحص، بأسلوب تقليدي، كيف تنشأ الممارسات والمؤسسات من خلال عمليات تاريخية – تجريبية. ويأخذ البحث الذي أقترحه أيضاً بجدية، وبأسلوب بناء أكثر، دراسة كيف تُشكِّل الأفكار والأيديولوجيات الأفعال والمؤسسات، وكيف تتشكل بها. وبالتالي فهي تفترض بأن الأفكار والممارسات (الأيديولوجية والبنية، والثقافة والإقتصاد) تتكون بشكل متبادل وتولِّد كلاً من الإستمرارية والتغيير. بالإضافة إلى ذلك، وبطريقة أقل تقليدية، أدعو إلى إيلاء مزيد من الإهتمام إلى **الإستثمارات الإنفعالية أو العاطفية** في أساليب تحديد الهوية والتفسير والعمل. إنني أؤكد على هذا لأن علماء العولمة قد جنحوا لأسباب متعددة، إلى مقاومة / أو التقليل من البعد الذاتي

للعلاقات الإجتماعية.[١٤٥] ونتيجة 'عدم ظهور واختفاء' التأثير هو أمر إشكالي، على الأخص عندما نحاول رسم وجهات جديدة، ولدى الحاجة إلى رؤية ما الذي يُعيقنا، لا سيما ما هي الحدود المفاهيمية التي لا نرغب في تجاوزها وخرقها، أو تحويلها، و**لماذا** ؟ ولأغراض آنية فإنني ببساطة أفترض أهمية إدخال القوة العاطفية في تحليلنا لإستثماراتنا في هويات معينة (تعتمد على السياق)، والأيديولوجيات والمؤسسات. بالتالي فإن مقالي جمعي منهجياً: إنه يضم سمات تاريخية تجريبية مقروءة بسهولة للعالم 'هناك في الخارج'، وأقل وضوحا وقراءة، ولكن من السهل التعرف على سماتها الثقافية والأيديولوجية، ولكن أيضاً لم يجر تفحص الإستثمارات العاطفية والذاتية.

تكوين المراتبيات، 'الآخرون' والأزمات

> "إن ثنائية 'النفس' في مواجهة 'الآخر' تحدق بسياسة العالم وتُنتج عنفاً بالنسبة للجميع. وهذه الثنائية تقنع الذات بأن لا خيار لديها سوى إصدار إنذار إلى 'الآخر': اهتدي وإلاَّ واجه عملية التأديب" (أجاثانجلو ولينج)

من موقع الفترة الطويلة (ونشر تعريف موسع للتراكم البدائي) أحاجج بأن عمليات التراكم قد اتخذت تاريخياً، وما زالت تتخذ، مجموعة أشكال مباشرة وغير مباشرة من تخصيص الموارد واستغلالها، وأشركت بحكم الحاجة أيديولوجيات تبريرية تُخفي 'تكاليف' هذه الممارسات (بغض النظر عن فوائدها)، بما في ذلك التكاليف بالنسبة لأولئك الذين يصبحون 'آخرين' جراء تلك العمليات. فمأسسة الأيديولوجيات التبريرية (أي جعلها عادية) تشمل مواضيع استلهام متعددة والتماثل مع تثبيت قيمة تفاضلية للأرض والموارد والآخرين، مع وجود التأثير التاريخي لزيادة تركيز الموارد والسلطة في داخل تشكيلات إجتماعية وعبرها. وتشكِّل التكنولوجيات هذه العمليات، وقد قامت مع مرور الزمن بزيادة القدرات الإنتاجية، وزادت من درجات التراكم، ومَكَّنَت من عمليات تشكيلات اجتماعية أوسع. إن 'الثورة الحضرية' والتشكيل المبكر للدول كانا

١٤٥) يُفَضِّل علماء المعرفة (الإبستيمولوجي) التوجهات 'الموضوعية' التي تُحرِّكها جزئياً **استثمارات** (حديثة التوجه وعلمانية وعقلانية) على أشكال أبحاث تتفادى الشوائب، وعدم اليقين وعدم العقلانية الممكنة المرتبطة بالذاتية. وكون هذه الإلتزامات المحددة لها تاريخ ومفهوم سياسي ضمني، فهو أمر نبحثه في هذا المقال.

نقطة تحول في درجات التراكم الممكنة؛ و'الثورة الصناعية' وتكوين الدولة الأوروبية شكّلا قفزة تالية مرتبطة بالرأسمالية الحديثة (وتحويلها العمل إلى سلعة).[١٤٦] وطيلة هذا التاريخ اشتمل التراكم على عمليات إقتصادية وغير إقتصادية، ومزيجاً من الإكراه والموافقة. ومع أن العملية كانت غير سوية ، فإن ديناميتها المعولمة قد ضمت بشكل تدريجي غالبية الناس وغالبية الأماكن إلى أنظمة اقتصادية تقوم على أولويات تسعى إلى الربح وتتطلب 'نمواً' (المزيد من التراكم) كي يتم تحقيقها. وأحاجج أن تاريخ هذه التحولات يُلقي ضوءاً على قضايا تُشكّل الأزمات الراهنة: على الأخص 'إعطاء' (تحويل إلى أمر عادي) اللامساواة في داخل المجموعات وفي ما بينها؛ وأنظمة الإيمان التي تُشجِّع على التقسيم الطبقي والعلاقات العدائية؛ ومحوإعادة الإنتاج الإجتماعي باعتباره الأساس الذي لا غنى عنه للإستدامة؛ وتصوير 'النمو' على أنه غاية الكمال الذي يدعم عمليات التراكم، ولكنه في حالة توتر مع ألإنصاف والإستدامة.

تحذيرات ووضع في السياق

أولاً، إن محاولة التعامل مع 'تاريخ طويل' في مجال قصير هو إشكالية بحد ذاتها: إنها تستلزم تلخيص كمية كبيرة من الأدب، والمرور على سطح الأحداث المتداخلة والمعقدة، وتقديم ادعاءات متمددة تخفي تعقيداً وخصوصية. ولكن ليس هناك طريق آخر "لتغطية" المرحلة المؤقتة والسعة المفاهيمية لهذا البحث. لذا فإنني أحث القراء على أن يحذروا التبسيطات، ولكن أن يعوا أيضاً أن هدف البحث ليس تاريخاً معيناً، بل مساهمة في إعادة النظر في الأساسيات.[١٤٧] ثانياً، تَرد الإشارة إلى 'قواعد الجندر' في مجمل

١٤٦) باختصار إن موقفي منحاز إلى أولئك الذين يفترضون وجود تاريخ تراكم رأس المال مدته خمسة آلاف سنة؛ وأؤيد نقد المركزية الأوروبية الذي يأخذ نظرة أطول وذات توجه علاقات خارجية أكثر إلى التراكم، والرأسمالية وتاريخ العالم. ولكنني أؤيد أيضاً أولئك الذين ينظرون إلى 'القرن السادس عشر الطويل' على أنه تحول نوعي قامت فيه الرأسمالية بتحويل قوة العمل إلى سلعة، وعملت على مأسسة 'التراكم الذي لا يتوقف'، مع تأثير إخضاع العلاقات الإجتماعية بشكل أعم إلى حتمية السعي وراء الربح.

١٤٧) في الوقت الذي لا يستطيع فيه هذا البحث معالجة التعقيدات والنقاشات، فإنني أزعم أن الإدعاءات الواردة فيه هي ادعاءات تثبتها أبحاث مستفيضة، وهي لا تسيء تمثيل أنماط التمدد أو الحجج الحسنة الإعداد في الدراسات الأكاديمية ذات الصلة. للحصول على مرجعيات تؤيد الإدعاءات والحجج الواردة هنا – ومحاولاتي الخاصة بتعقيدهم – راجع على سبيل المثال بيتيرسون وبيترسون ورونيان.

المقال، ويبدأ المقال بتوضيح كيف ينتشر الجندر في المقال، وكيف أن قوته العاطفية والأيديولوجية هي بُعْد بنيوي للأنظمة الإجتماعية. ويعود ظهور الجندر في هذا المقال إلى دوره المكوِّن في عمليات التراكم (التقسيم الجنسي للعمل، ودور النساء في إعادة الإنتاج الإجتماعي) والأيديولوجيات التبريرية (ثنائيات المراتبية الذكورية – النسوية، الذات– الآخر). كما أن الجندر أساسي بالنسبة للعولمة والأزمة، لأن التراكم الرأسمالي وإعادة الهيكلة النيوليبرالية قد غيَّرت بشكل عميق هويات الجندر وأدواره وعلاقاته. وهذه التغييرات 'الجندرية' تُشَكِّل حياة غالبية الناس اليومية، وتأثيراتها التي تُحدِث عدم استقرار تُشكِّل آفاق الإستدامة في أرجاء العالم؛ ومع ذلك فإن علماء العولمة ذوي التفكير العادي السائد، أو حتى علماء العولمة الإنتقاديين نادراً ما يتعرضون لها. ثالثاً، إنني أؤكد هنا بأنني لا أدعي بأن الجندر هو عملية تعريف الهوية الوحيد الأكثر ظهوراً أو الأيديولوجية التي تجعل الأمور وفق القاعدة، ولكن تقوم – غالبا بشكل غير مرئي – بالعمل السياسي 'كشيفرة' تُطبِّع إخضاع 'آخرين' متعددين (تأنيث، جعل عِرقياً، ووصم). وأؤكد هنا سلطة الجندر الفريدة في تطبيع اللامساواة – واستغلالاتها الطبيعية، وعدم الأمان والأزمات – لأن العمل السياسي الذي يقوم به هذا يجري تجاهله إلى حد كبير في تحليل العولمة والأزمة.[١٤٨] وأخيراً، فإن الجزء الأكبر من المقال يحاول أن يُلقي نظرة منهجية على عمليات التراكم، وديناميكاتها التي تُقسِّم طبقياً وتطبيعاتها الأيديولوجية. والهدف هو نزع الصفة الطبيعية ومن ثم تسييس الهويات والأيديولوجيات والممارسات المؤسساتية التي جرى تثبيتها خلال تشكيل الدول المبكر، الذي أُخِذَ إلى حد كبير كأمر مُسَلَّم به في الإنتقال إلى الحداثة، وما زالت تواصل 'ترويض' وجودنا، وتفكيرنا وعملنا – كاستجابة – في الأزمات المعاصرة.

هويات الجندر والإستثمارات العاطفية

الجندر هو موقع كثيف بشكل خاص للإستثمارات العاطفية والأيديولوجية.

١٤٨) تشكل عرقية/ وعنصرة الآخر شيفرة لها صلة خاصة اليوم؛ وكل ما يجعل الجندر نقطة تركيز في هذا المقال هو طول حياته التاريخية من خلال عائلات ذات أبوية مختلفة وانتشارها كشيفرة أيديولوجية 'مُعطاة طبيعياً' – بالتالي غير مُسَيَّسة ومُسلَّم بها و'غير مرئية' نسبياً

وللوضوح، فإن الجندر لا يتعلق ببساطة بالذكور والإناث فقط، بل يتعلق، بشكل أقوى، بقواعد تَحَكُم تمنح امتيازات لكل ما يُصنَّف كذكر (ليس بالضرورة رجالاً) على حساب كل ما يوصم بأنه نسوي (ليس بالضرورة نساءً). وكقاعدة تَحَكُّم فإن الجندر يُطَبِّع بُنى 'الإختلاف' الإجتماعي على أنها مراتبية – الذات في مواجهة الآخر – في سجلات متعددة. وتدعم أبحاث واسعة الإدعاءات العامة التالية: أن التأنيث يُشكِّل تخفيضاً للقيمة (الرمزية والمادية)؛ أن 'الطبيعية' التي تبدو في الثنائية الجنسية ومراتبية الجندر تُطبِّع تقليل القيمة هذا كـأمر 'مُعطى' أساسي؛ وأن تطبيع (عدم تسييس) مراتبية الجندر تُشكل قاعدة تَحَكُّم تعمل أيديولوجياً من أجل التطبيع والتبرير – كأمر طبيعي – لجعل الآخرين الموصومين بأنهم إناث في قالب مادي محسوس، واستغلالهم وإخضاعهم.[١٤٩]

إن تمييز الجندر هو من نواحي هامة، الأمر المُسَلَّم به الأكثر من بين الثنائيات المترسخة، وهو يُشكِّل الأطول والأقل إمكانية للمناقشة والأكثر ثباتاً من بين أنظمة الإنضباط. في الواقع لا أحد يستطيع الهرب من المشاركة الجندرية. ومع أن الخاصية الثقافية للهويات والممارسات الجندرية تختلف وفق الزمان والمكان، فإن ثنائية الجنس والتشفير الجندري لقرون من الزمن (ولعلها آلاف السنين) كانت بالأساس تُعتَبَر جوهرية. إننا نُصنَّف اجتماعياً منذ لحظة ولادتنا في التمييز الجندري المناسب، ولا يمكننا، على

١٤٩)تشير الذكورية إلى نظام / بنية ذات امتيازات ذكورية و/ أو قواعد أيديولوجية تطبِّع المراتبية الجندرية. وتشمل المراتبية الجندرية بُنى سلطات ذكورية لها مؤسساتها (أي هيمنة الرجال الإقتصادية والسياسية والعسكرية والدينية) وتضفي شرعية / عدم تسييس لعدم التناظر هذا عبر طرق تعريف ذكورية (أي ذاتيات متعددة المعيارية، وعلاقات الذات – الآخر) وطرق تفكير (أي انفصالات مراتبية أساسية؛ مباديء دينية أصولية؛ والأمثلة العقلانية / العلمية). وقواعد الجندر هي تقييماً تفاضلياً لرمزية الذكورية – الإنوثية الظاهرة (أي تقليل القيمة المفاهيمية للرموز والأفكار والخطابات الأنوثية) ومادياً (أي تقليل القيمة الإقتصادية للمهارات والأجسام والعمل الأنوثي). ويعمل الجندر بين الأجزاء متخطيا بطرق متعددة ومعقدة الهويات المرتبطة بالعرق/ العنصر، والطبقة، والجنس والجنسية وغيرها من المحاور المؤسساتية الخاصة بـ'الإختلاف' (أي أن العرق تجري 'جندرته' والجندر تضفى عليه عنصرية). وبالتالي، فإن هناك جندرات متعددة، وبينما الذكورية هي المميزة عموماً على الأنوثية، فإن ذكوريات محددة يمكن في السياق أن يتم تقليل قيمتها بالنسبة للذكوريات المهيمنة. إن التأنيث هي واحدة فقط من بين مجموعة من أيديولوجيات التطبيع، ولكن تاريخها الطويل (والمتأصل) وتشفيرها السريع الإنتشار يضفيا عليها سلطة إضفاء شرعية فريدة. إنني أفهم النسوية كجهود نظرية/ عملية لتحويل كل المراتبيات الهيكلية (أي العنصرية، والمغايرة الجنسية، والجيوسياسية الإمبريالية) تتداخل وتصبح عادية من خلال تأنيث (التقليل من قيمة، وتأديب وإنضباط) الآخر.

الأخص ، كأطفال صغار إلاَّ أن نُكرَّس في هويات تعتقد ثقافتنا بأنها ملائمة ، و'ضرورية' وجديرة بالإحترام الذاتي؛ ولأن التماسك الروحي مكمل بالنسبة لرفاهية الرعية وأمنها ، غالبا ما يبدو تحدي الوضع والتصنيف الجندري بأنه يهدد الهوية الشخصية و/أو المعايير الثقافية التي ننغمس فيها بعمق . وفي الوقت الذي تجري فيه مقاومة التصنيف الجندري وإعادة حسابه بطرق مختلفة ، تظل الضغوط من أجل الإمتثال قوية لا تلين ، وتبدو واضحة في كل مكان تكاليف عدم الإمتثال[١٥٠] . وهذا لا يعني القول بأننا مقيدين بنص لا يسمح بالتغيير ، أو نص مونولوجي . ولكن لمعرفة كيف **الإستثمارات** في الإختلاف الجنسي الطبيعي والتصنيف الجندري تضفي على 'الأمور كما هي' سلطة مفرطة لعرقلة الإنتقاد والتحويل .

كيف إذاً تم تحويل الثنائية الجنسية والمراتبية الجندرية وفرضية أن الإختلافات 'الطبيعية' أصبحت تُشكِّل لا مساواة عادية وطبيعية ، إلى أمر عادي ؟ كيف أخذت 'الغَيْرِيَّة' و حتميات انضباطها تبدو طبيعية ، دون تاريخ أو سياسة ؟

الدول المبكرة ، والذاتيات وديناميات التقسيم

"هنالك طرق متعددة لإقامة دولة . . . التي تنتج تأثيرات متشابهة . . . فما أن يبدأ مجتمع في أن يصبح أكثر مركزية ولديه هياكل سلطة دائمة ، يصبح المجال السياسي نفسه عنصراً مقرراً قوياً بشكل متزايد للتغيير في الإقتصاد والمجتمع وثقافة النظام . . . ويصبح البناء المراتبي نفسه مقرراً انتقائياً يغذي كل السمات الإجتماعية– الثقافية لجعلها تتلاءم بمزيد من الإلتصاق في مجمل نمطها . " (كو هين)

إن حلقة التغذية الإسترجاعية الإيجابية التي وسَّعَت السلطة المركزية هي التي جعلت التشكيل المبكر للدول نقطة تحول حاسمة إلى حد كبير . والإنتقال إلى 'الحضارة'

١٥٠) لأن الهويات الجندرية هي بناء طارىء وليس مستمدة من اختلاف الجنس ، فإنه يجب إعادة خلقها باستمرار في التشكيلات الإجتماعية ، وأن تؤدى من قبل أشخاص كأفراد . والمصالح هي مصالح عالية بشكل خاص بالنسبة للذكور الذين يتعرضون للضغوط بلا هوادة 'لإثبات' رجولتهم ، لا سيما من خلال الحط باستمرار (ولكن ليس بالضرورة عن وعي) من مكانة الإناث ، والإبتعاد بأنفسهم عن التفكير والعمل الأنوثي .

يجري وصفه بشكل ملائم بأنه استقرار الناس (تَحَضُّر)، مستويات جديدة من التنظيم المجتمعي، تخصص عمل أكبر، وفي تطور الكتابة، بإعتباره بداية التاريخ. وما تطلبه هذا الإنتقال أيضاً هو تمركز فعَّال لعمليات التراكم والسلطة السياسية والأعمال العسكرية، وتنظيم مركزي للعلاقات الإجتماعية من خلال قوانين رسمية: مأسسة تقسيم العمل المصنَّف وتشكيلات عائلية مختلفة الأبوية؛ إعادة ترتيب الهويات الخاصة والمشتركة؛ إضفاء شرعية أيديولوجية على هذه التحولات، التي تستقر من خلال 'الكلمة المكتوبة' التي تحمَّلت واستمرت عبر الزمان والمكان.[١٥١] وهذه التحولات الثورية لم تكن بأي حال من الأحوال تحولات حتمية لا مناص منها. لقد جرت مقاومتها على نطاق واسع – ربما لآلاف السنين – وتحققت في النهاية من خلال أشكال إكراه وموافقة عرضية. وتجاهل هذا التاريخ يقوم بالعمل السياسي الخاص بمحو علاقات السلطة وتحويل التأثيرات إلى أمر عادي.

كيف يمكن للجماعات الإجتماعية (خارج إطار علاقة الأم– الإبن الرضيع) أن تتشكل ويُعاد إنتاجها لأجيال، هو أمر ليس صغيراً. فوفق كلمات جيل فيكرز: 'إن المجموعات الذكورية لا تستطيع إعادة إنتاج نفسها من غير أن تكون 'نساؤهم' ملتزمات بإعادة إنتاج المجموعة مادياً وإجتماعياً'. ووفق وجهة النظر هذه فإن تشكيل الدولة المبكر يمكن تفسيره على أنه طريقة لتنظيم إعادة إنتاج المجموعة ذات التوجه الذكوري. ونجاح هذه الإستراتيجية في النهاية شمل استقرار السيطرة المُنظِّمة على إعادة الإنتاج البيولوجي لدى النساء (الأطفال هم أطفالهن، في أية ظروف)، وعلى إعادة الإنتاج الإجتماعي (الذي هو 'الثقافة' والهوية وأنظمة الإيمان). وتطلبت أيضاً الحد من استقلال النساء الذاتي وتضامنهن، وأيضاً تقويض سلطة النساء (على قدر ما كانت مُنَظَّمَة في التعبير عن الرغبة الجنسية والولاء، ونكران مكانة 'البلوغ الجنسي' المرتبط بصناعة القرار من قبل المجموعة).

١٥١) إن النظرة العامة الواردة هنا تتطابق مع الروايات التقليدية عن المركزية في إمبراطوريات الشرق الأدنى والمدن الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط. وهي تستمد من مزيج من الأبحاث في الآثار، والإنثروبولوجيا والدراسات الكلاسيكية، والفلسفة الغربية، والإقتصاد السياسي ونظريات الدولة والدراسات النسوية.

يقوم أتباع النسوية بدراسة الدول المبكرة كنقطة تحول في الإنتاج وأخيراً استقرار العائلات المتعددة الأبوية وعلم الكون/ الأيديولوجيات الذكورية. لقد وضعت الوثائق المدونة قواعد لهذه التغييرات، وتقترح أيضاً ما الذي يجب أن تحل محله. وفي الإنتقال إلى دول فقدت النساء المطالبة بالمكانة والأملاك، وأصبحن ناقلات أملاك، وتحولن في الواقع إلى مِلك لـ'رجالهن'. وإنشاء العائلة ذات الأبوية المختلفة (الذي هو تحول هام عن صلة القربى الموسعة / التشكيل العشائري) أكَّد على دور النساء الجنسي/ التناسلي، على حساب أبعاد أخرى كان لها سابقاً قيمتها، مثل مكانة النساء وأنشطتهن. وكون العائلة تُشكِّل الوحدة الإجتماعية – الإقتصادية فقد أوجدت المطالبة بـ'المواطنة' وسهَّلَت عملية استخراج الموارد، والتجنيد العسكري وتنظيم المِلكيَّة (بما في ذلك النساء) وجعلت السيطرة أكثر مركزية.[١٥٢] وأهمية المطالبة بالأملاك والمشاركة السياسية الموروثة لإي أنها حفَّزَت قيام الدولة بتنظيم أنشطة النساء التناسلية.[١٥٣] التأكيد الشديد على دور النساء التناسلي المرتبط بشكل خاص بمجال العائلة (المجال'الخاص') الذي يختلف عن المجال ('العام') لسلطة الذكور وحكمهم، ولكنه ضروري بالنسبة للمجال الأخير. فبتنظيم النساء داخل المجموعة، وإبقاء النساء خارج المجموعة جرى تخصيص (تراكم) مساهمات النساء التناسلية والإنتاجية تأييداً للنُخب غير المُنتِجة، ومشاريع الدولة، واستمرارية الحكم المركزي (الذي عاد بالفائدة على بعض النساء – والرجال – أكثر من غيرهم).

إن تلاقي الحكم/ السلطة المركزية، واستغلال العمل الذي يعيد الإنتاج/ المُنتِج،

١٥٢) المصطلحات المعاصرة (العائلة، الطبقة، المواطنة) تؤكد بشكل زائد على الرسميات في مثل هذه الفئات في التشكيلات الإجتماعية الأولية، أو التشكيلات الزراعية أساساً. وهي تظهر هنا بهدف الإيجاز ومن أجل أن تُعزز التباين بين شبكات صلة القرابة (دون تقسيم جامد) والدول (بما فيها من تقسيمات هيكلية وقاعدة 'العائلة' الجديدة).

١٥٣) إن للدولة بالضرورة مصلحة في ضمان إعادة إنتاج المجموعة وولائها – من أجل الحفاظ على تراكم الموارد وعلى السلطة مركزية. لهذا فإن الدول تضبط العلاقات الجنسية (تاريخياً واليوم) وذلك كي تفرض سلطة مركزية على أنماط وتيرة الولادة، وانتقال الملكيَّة، وإعادة إنتاج أعضاء العائلة الملائمين إجتماعياً، عمالاً ومواطنين. ومع أن المعايير الجنسية للعلاقات مع الجنس الآخر قد تُسهِّل التجانس والتلاحم واستمرارية المجموعات، فإنها تستبعد شرعية الجندر البديل والترتيبات الجماعية جنسياً. و'الأثمان' الواردة هنا تشمل ثنائية جنس/ جندر، ومراتبية جندرية، باعتبارها القاعدة الحاكمة.

وتكنولوجية الكتابة، قد مكَّنَت الحكم المركزي من تحويل قوة الإكراه إلى تأثير جديد تاريخياً من خلال السيطرة المنهجية المُدَعَّمَة. فالقوة للتحكم بما هو مكتوب (وبالتالي جعله معتمداً وطويل البقاء) والذي كان له، وفق منظوره، تأثيرات طويلة البقاء، ليس فقط في تطبيع الكوزمولوجية الذكورية والأيديولوجيات. والمنظرون السياسيون الغربيون يعرفون جيداً القواعد الخاصة بالمجالين العام والخاص التي تواصل تأطير كيفية تكويننا للسلطة والسياسة والعمل الذي له قيمة اقتصادية (في مواجهة العلاقات 'الخاصة' وعمل إعادة الإنتاج 'غير الماهر'. الحجج المتعلقة بالكائنات هي أقل ألفة، ولكن ليس أقل أهمية وواردة في الفلسفة الغربية. فميتافزيقيا الهوية (التركيزعلى الذكورية) تدعم الفكر الغربي التي تحوَّلَت الآن إلى إبتهالات مألوفة ذات تقسيمات مراتبية (الذات – الآخر؛ العام – الخاص؛ السبب – الأثر؛ الثقافة – الطبيعة؛ التمدن – البدائية)، تقوم على ثنائية الذكر – الأنثى، وتجسدت في تقسيم السلطة ، والحكم، والعمل، والموارد.

هل قاومت النساء وكيف، أو تبنَّت هذه التطورات؛ يُفترض أنهن استفدن، ولكن ليس بشكل متناسق عندما ازدهرت 'مجموعتهن'. ودون إنكار التنوعات التاريخية الخاصة بكيفية تكوين الدول المبكرة، والتنوعات في علاقات القوة والسلطة التي سُمِح بها، فإن النمط السائد الذي دام كان تركيز السلطة والقوة تحت سيطرة النُخب الذكورية. وأُبرز هنا عدة نقاط رئيسية: أولاً، الأنشطة التي تشكل إعادة الإنتاج الإجتماعي (متميزة عن المجال العام) هي الأسس التي لا غنى عنها لوجود وحياة الفرد والمجموعة، والتي يعتمد عليها كل شيءآخر. وعلاقات القوة التي تعمل في هذا المجال 'الخاص' هي التي تُقرِّر مَن 'نحن' (كأفراد لديهم رغبات جنسية، والهويات الجندرية وغيرها) وكيف تتم الدعاية لأنظمة الثقافة والإيمان، وكيف تصطف المجموعات (تأتلف) في طرق تعاونية ومتنازعة. فوفق هذه المعاني، يصبح المجال 'الخاص' للعائلة موقع سلطة وسياسة حاسم، ونحن نتجاهله، رغم ما يشكله ذلك من خطر علينا، بما أن بقاء واستدامة الأنظمة الإجتماعية – الإقتصادية (والبيئية أيضاً) تعتمد عليه.

ثانياً، إن تأثيرات زيادة قيمة المجال العام (زيادة قيمة الأنشطة المُنتجَة والسياسية) وتهميش المجال الخاص (انشطة إعادة الإنتاج والأنشطة 'الطبيعية') تمتد بعيداً إلى ما وراء

التقسيم اللامتساوي للعمل. وبما أن الأنشطة تختلف وفق الجندر، فإن التقليل من قيمة إعادة الإنتاج الإجتماعي يجري تعميمه إلى تقليل قيمة الهويات النسوية والهيئات المرتبطة بالعمل الضروري، والذي يجري التقليل من قيمته بشكل متزايد (الأعمال الوضيعة، واليدوية، وأعمال الصيانة). وبمعنى واضح فإن هذا الأمر يُشكل لا مساواة جندرية **في داخل المجموعات**، فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها غالبية النساء، ويجري التقليل من مكانة الهويات المرتبطة بهذه الأعمال بالنسبة للأنشطة 'العامة' التي يسيطر عايها الذكور. والنقطة الثالثة والحاسمة هي أنه، بمعنى أقل وضوحاً، ولكنه معنى قوي منهجياً، فإن التقليل من قيمة الهويات والأنشطة الأنوثية هو أمر أساسي للتشفير الثنائي والعلاقات المراتبية **بين** المجموعات. وتغذي العلاقات العدائية بين المجموعات تأويلات داخلية – خارجية تصور 'الآخر' على أنه أدنى وأقل قدراً من حيث الصفات القيِّمَة للمجموعة وهويتها، أو أنه يهددها. إن الخصوصيات تختلف من ناحية التاريخ والسياق، ولكنها تشمل تصنيفات أيديولوجية تجعل من 'نحن' فاعلين، ومن 'هم' 'مفعول به' ليس ثمة حاجة لإحترامهم وعدم الإعتداء عليهم كما تقضي قواعد المجموعة. إن ما يبدو بشكل متكرر طيلة التاريخ، وفي النزاعات المعاصرة، هي توصيفات لـ'هم' بالشكل المؤنث: ضعفاء، غير منطقيين، غير متحضرين، غير منظمين، لا يوقف لهم على حال، محتالين، مخنثين، يفتقرون إلى التحكم الذاتي، يبدون كأطفال، و/ أو غير كفوئين سياسياً. القضية هي ليست أن تشويه السمعة الأيديولوجية يتيح تفسيرات كافية للتعبئة، أو الإنشغال في النزاعات الداخلية للمجموعة، بل القضية هي أن دورهم ليس دوراً تافهاً في'تبرير' العنف المباشر وغير المباشر ضد الآخرين. وإذا جرى التعبير عن ذلك بشكل مختلف، فإن قابلية إنتشار قاعدة المراتبية الجندرية تجعل منها 'متوفرة' على الدوام، كما أن رفع قيمتها المُسلَّم به يجعل منها دائماً موثوق بها للإنتشار في تصوير العدو على أنه شيطان (أي جعله آخرين) وتبرير العمل التأديبي ضده. وهذا يوضح كيف تقوم قاعدة الجندر بعمل سياسي في كل الأزمات – تاريخياً واليوم – المرتبطة بالعلاقات الإجتماعية غير المتساوية والعدائية أو التي تتفاقم جراءها.

عمل الدول الحديثة، والقواعد والأيديولوجيات

إنني أتقدم سريعاً إلى 'القرن السادس عشر الطويل' (١٤٥٠– ١٦٤٠ ميلادياً) كنقطة تحول أخرى في تاريخ العالم. ففي الوقت الذي كانت تتشكل فيه الهيمنة الذكورية والأيديولوجيات الجندرية في تكوين الدول المبكرة، فإنها (أي الهيمنة الذكورية والأيديولوجيات الجندرية) أُخِذت كأمر مسلم به في تكوين الدول الأوروبية، والعلاقات بين الدول التي كانت تشكلها، والممارسات الكولونيالية التي فرضتها. وشهدت القرون التي تقع في ما بين، المزيد من تطبيع السلطة الأبوية (البطريركية) من خلال انتشار الأديان التوحيدية وقواعد الجندر والهويات التي شكَّلَتها أنظمة الإيمان تلك. وأدى الإحتفال بالعلوم المنطقية في العصر الحديث إلى تعقيد كيفية إضفاء شرعية على السلطة، ولكن ليس كيف تم إضفاء جندرية عليها.

الإنتقال من العصور الوسطى إلى الزمن الحديث في أوروبا (المدينة بالكثير لتبني أفكار وتكنولوجيات تنحدر أصلاً من أماكن أخرى) كان يتسم بالعلمانية والعقلانية من خلال انحطاط وتدني 'الوحدة' المسيحية، ونمو العلم؛ وتفتح تعبير الأفراد والإنجازات الفنية؛ وزيادة الأموال في الإقتصاد ومركزية السلطة السياسية؛ وحدوث ثروة في التجارة مع إتاحة التكنولوجيات الجديدة القيام باكتشافات في العالم، وتراكم الموارد بالنسبة للأوروبيين التي سهَّلَت أكثر فأكثر تمركزالسلطة والقوة. كررت صناعة الدول، من حيث التعريف، العمليات الأولية: تمركز الموارد والسلطة، تنظيم القدرة العسكرية، وتدعيم أيديولوجي تحت سيطرة النُخَب. ولكن الشكل والأيديولوجيات التي اتخذتها في العصر الحديث كانت تدين لحد كبير إلى تراث الدول الأولية، على الأخص في أوروبا حيث السياسة المدنية / الليبرالية استدعت (استدعت مجدداً) انقساماً بين العام – الخاص. وفي دمج العمليات، قام تطور الرأسمالية الصناعية والحضرية (دون أي انفصال عن التنقلات الديموغرافية، وتطبيقات العقلانية الناجمة عن الأدوات والتطورات في مجال التكنولوجيا) والإلتزام بالفردية الليبرالية (التي لا تنفصم عن التطورات في التفكير المعياري، والعلاقات الرأسمالية وتقسيم العمل الجديد)، قام بالبناء على وإعادة تصور الجندر والعلاقات المراتبية الأخرى. و'لخيطين' اثنين أهمية خاصة، ويصوران تعقيد

الأمور.

أولاً، بتحويل العمل/ الإنتاج خارج العائلة إلى سلعة (إنتاج 'حاجة' إلى موارد مالية) غيَّرَت الرأسمالية الصناعية الدور'الإقتصادي' للعائلات ورفعت من قيمة العمل الذي يجري في داخلها. وشكَّلَت فرضيات الأبوية المختلفة كيف كان يجري تشفير إعادة الإنتاج في العائلة على أنه 'عمل النساء' (الطبيعي وغير مدفوع الأجر)، والإنتاج خارج المنزل على اعتبار أنه 'عمل الرجال' (عمل ماهر ومدفوع الأجر). وتحولت عملياً الحدود بين العام والخاص فخلقت مجالاً ثالثا، مجال السوقً/ الإقتصاد – أصبحت له قيمة متزايدة مع تطور الرأسمالية – يتميز عن مجال الحكومة / السياسة ومجال العائلة/ الخاص. واتخذ الرجال والهوية الذكورية، بطرق متعددة، المكانة القيمة ذاتها المرتبطة بالمجالات السياسية والإقتصادية، بينما اتخذت النساء مسؤولية متزايدة للعناية العاطفية وإعادة إنتاج العائلة، إعادة الإنتاج الإجتماعي، وفقدن بذلك المكانة والمنزلة – بغض النظر إن كن يعملن أيضاً خارج المنزل. وتم إخفاء عدم التناظر الجندري والطبقي أيديولوجياً بإضفاء رومانسية على العائلة المختلفة الأبوية: إفراط في أو ثقافة العناية بالنساء وبألفة الحياة العائلية، وملجأ من الكد في الإنتاج الصناعي بالنسبة للرجال. كان يجري تقييم تقسيم العمل والسلطة مراتبياً (ووفق الجندر): مُنتِج – تناسل، عقلي أو ذهني – عضلي، حرية– ضرورة، عمل – وقت فراغ، نمو – الصيانة. الجميع كانوا يؤدون العمل السياسي الخاص بدعم التراكم (واللامساواة)، بينما يخفون تكاليف التنمية الرأسمالية (بغض النظر عما يؤول من فوائد).

ثانياً، إن ظهور الليبرالية وتحقيقها – على الأخص مبدأها المتعلق بالمساواة السياسية – قدَّم تأييداً أيديولوجياً لمقاومة النساء (والآخرين) للمراتبيات الإجتماعية المنهجية. وما أن أصبحت المواطنة تقوم على حقوق الفرد (المجرد) أصرَّت النساء على أن يتم شملهن في فئة 'الأفراد المتساوون'. وهكذا فإن المباديء الليبرالية غذَّت الحركات المبكرة من أجل 'مساواة الأشخاص' – وما زالت مركزية بالنسبة للحركات المعاصرة. ولكن احتفاء الليبرالية، في الوقت ذاته، بالمصالح الفردية على حساب المصالح المشتركة قد عطَّل التنظيم الإجتماعي/ تنظيم الدولة للأسواق ومكَّن التراكم الرأسمالي وتمركز

الثروة، ومن ثم السلطة السياسية بطرق أدَّت إلى تآكل 'المساواة' الديمقراطية، والمحاسبة (وقد يقول البعض) والبقاء والمثابرة الإقتصادية. وأخيراً، فإن الليبرالية لا يمكن فصلها عن العقلانية الذكورية التي تُغذّي علم مركزية الذكور– غالباً كراهية النساء – الذي ميَّز ضد النساء مادياً (اضطهاد الساحرات، إضفاء الذكورية على المداواة / الطب)، ورمزياً (تعريف النساء / الأنوثة بالطبيعة التي على صورة مادية محسوسة، والضرورة، وعدم العقلانية).

الأزمات المعاصرة

إن تأثيرات هذه الأنظمة الديناميكية والمتفاعلة للسلطة – ذكورية، حصر الإهتمام في المحسوسات، الليبرالية، الرأسمالية الصناعية، ومركزية الدولة – تتراوح من دعم متبادل إلى تناقض بنيوي. وبعض التناقضات البنيوية قد تعمقت أكثر مع مرور الزمن وأخذت تُشَكِّل أزمات اليوم. أركِّز هنا على كيف غيَّرت التنمية الرأسمالية القاعدة المادية للعائلة المختلفة الأبوية، وولَّدَت الليبرالية تعبيرات متعددة عن المساواة (الرسمية). وفي كلتي الحالتين وبشكل متبادل جرى تحدي الهيمنة الذكورية والإفراط في الذكورية التي استمرت فترة طويلة. وسيتعرض باقي المقال بإسهاب إلى هذا القول وما يعنيه بالنسبة لتحليل الأزمات الراهنة والرد عليها.

إنني أبدأ بالممارسات المتأصلة واللامساواة المتعمقة في الإقتصاد العالمي. ففي العقود، الأخيرة من الزمن شجعت إستراتيجيات التراكم التي كانت تُحبِّذها النُخب الجيوسياسية سياسات نيوليبرالية قللت من قدرات غالبية الدول على/ أو إلتزامها توفير الرفاهية العامة، حتى وهي تُغذي عملية المرونة في الإنتاج (نقله إلى الخارج، والتعهدات من الباطن، والإنتاج غير الرسمي)، وأدى ذلك إلى تآكل قوة العمال، وفاقمت البطالة والعمالة غير الكاملة، لا سيما بين الرجال. وشكَّل تأنيث العمل توجهاً جديداً، مع السعي للحصول على مصادر عمال أرخص من أي وقت سابق؛ وقد كانت النساء يتواجدن بنيوياً – وثقافيا جاهزات – كعاملات ذات أجور رخيصة، يُعتمد عليهن ومَرنات. تكتسب النساء مواردا وغالباً منزلة جراء العمالة، وتؤثر هذه بالتأكد على

هويتهن الذاتية؛ ولكن غالبية النساء كن يدخلن إلى العمل في ظروف سيئة هيكلياً ويحصلن على وظائف ذات رواتب سيئة، وغير آمنة، وفي الغالب غاية في الإستغلال. وتؤكد البيانات الآن أن استراتيجيات التراكم هذه لم 'ترفع كل القوارب'[كما يُقال]، بل فاقمت اللامساواة بين الأمم. المراتبيات المألوفة الخاصة بالأصول الإثنية / العنصر، الطبقة، الجندر والأمة كانت تُشّكِل إلى أين على الأرجح سينتهي الأمر، أو ستُهَمَّش أو سيجري 'التخلص' من المجموعات التي يتم التقليل من قيمتها (تؤنث). يتحدث النقاد **عن أزمة لامساواة بنيوية** مع استمرار الفجوة في الإتساع بين النخبة العالمية الصغيرة (التي تملك الثروة والسلطة السياسية الواسعة) والغالبية في العالم (التي تتضاءل إمكانيات حصولها على 'عمل كريم'). [١٥٤]

إن القاعدة المادية للعائلة ذات الأبوية المختلفة يجري تغييرها جراء تآكل قدرة الرجال على الكسب، تدني 'القيمة الحقيقية' للأجور و'نسونة' العمالة. ومع ذلك فإن قواعد الجندر تواصل إعتبار الرجال بأنهم معيلو العائلة الأساسيون، وأن النساء المسؤولات عن رعاية المنزل والعناية بشؤونه، ومهما تكون الظروف الإقتصادية، فإنهن مسؤولات بشكل غير متناسب عن إعادة الإنتاج الإجتماعي وخير العائلة ورفاهيتها. وبالتالي عندما يتم تقليص مجموع موارد العائلة بسبب خسارة دخل مالي (جراء البطالة، أو عمالة غير كاملة، أوعمل غير رسمي) و / أو من خلال تدني أشكال الدعم الأخرى (خدمات إجتماعية مقلصة، أو تقليص تحويلات الضمان الإجتماعي) يزداد الضغط على النساء كي يضمن بقاء العائلة، أو المحافظة على مستويات دخل العائلة. وتتحدث الداعيات للنسوية عن **أزمة إعادة إنتاج إجتماعي** عندما تأخذ النساء في الكفاح 'لملء الهوة' بين حاجات التوسع (العاطفية، المادية، الإقتصادية) وتقليص الدخل المالي والدعم العام. وتعمل غالبية نساء العالم بجد أكثر داخل المنزل وخارجه من أجل مواجهة هذه التوقعات (بتأثير من قاعدة الجندر واستثمارات الهوية). ولكن هناك حدود للعناية وللوقت وللطاقة؛ وعندما تتجاوز التوقعات قدرات الإنسان، وتتيح لها الظروف البنيوية، تقوم بتهديد

١٥٤) أحاجج في مكان آخر بأن التحول إلى 'اللا رسمية' يتطلب اهتماماً اكبر بكثير من علماء العولمة، لأنه يُشكِّل صلة بين العمليات الإقتصادية، واللامساواة البنيوية الآخذة في الإتساع، و'الفجوة في الحكم' وعدم الآمان العالمي الذي تزداد عسكرته؛ وبالتالي فإن له مضامين متعددة بالنسبة لأزمات اليوم.

إعادة الإنتاج الإجتماعي – استمراريته – الذي يعتمد عليه كل شيء آخر.

وتتفاقم الهوة بين الإحتياجات والموارد بانسحاب الدولة من الخدمات الإجتماعية (بتأثير تهميش احتياجات العائلة)، الدعم غير الكافي للعناية بالأطفال وعُطلات الوالدين (بتأثير من الأولويات الذكورية)، وامتناع الرجال عن القيام بـ'أعمال نسائية' في المنزل (بتأثير من قواعد الجندر واستثمارات الهوية). وعندما تقوم النساء بعمل أكثر من نصيبهن في ضمان إعادة الإنتاج، والإنتاج ورفاهية العائلة، فإنهن يُريِّحن الرجال والدولة من القيام بنصيبهم من المهام، ويخفين هذا الإحلال من خلال تصوير النساء بأنهن قويات، مضحيات بأنفسهن، وحسنات التنشئة. إن جعل إعادة الإنتاج الإجتماعي امر 'فردي' يتفاقم عندما تزيد النساء من أعباء العمل عليهن، أو عندما تقوم مَن إمكانها باستئجار أخريات لتأمين رفاهية العائلة. وهذه الحلول 'الخاصة' تؤخر التعبئة السياسة دعماً لشروط مساواة أكثر ومستدامة. ومما يزيد الإشكالية أن أزمة إعادة الإنتاج الإجتماعي تصبح غير مرئية من خلال الإنعزال في إطار العلاقات العائلية، وكأنها ليست متأصلة في السياقات الإجتماعية وليس لها تأثيرات منهجية. وأخيراً، فإن ظروف الأزمة هذه تكون صارخة بشكل خاص وشديدة حيث تكون البرامج الممولة من الدولة محدودة، والبطالة والعمالة غير الكافية واسعة، و'العمل الكريم' نادراً، والعائلات تعتمد على الموارد الطبيعية (المياه والوقود) ذات النوعية المتدنية، وتوفر هذه الموارد قليل بشكل متزايد.

ولا تقتصر الهوة بين احتياجات الرعاية والموارد المطلوبة لتلبيتها على العائلات الفردية. 'فاقتصاد الرعاية العالمي' يُمثل مظهر الأزمات المحلية والوطنية في إعادة الإنتاج الإجتماعي وخير البشر وسعادتهم، والإدعاء بتخفيف تلك الأزمات. وتشكِّل النساء نصف مَن يخففون دوليا آثار تلك الأزمات، كمعيلات رئيسيات، وغالبيتهن يقمن بالتخفيف من خلال العمل بالرعاية (المحدد جندرياً). وتزداد أحوالهن الإقتصادية (وغيرها) سوءاً في جنوب العالم عندما يبحثن عن عمل مربح في الشمال، حيث هناك 'نقص في الرعاية'. والأمر الأخير هو نتيجة للحاجات المتزايدة للرعاية والخدمات الصحية (التي تمت خصخصتها، ومع دخول المزيد من النساء إلى قوة العمل المأجور وتقدم سكان بلدان الشمال في السن مما يستدعي مزيداً من الرعاية الصحية ومدة طويلة

من العناية)، وفي الوقت ذاته مع تخفيض الدول الإنفاق العام دعماً للخدمات الإجتماعية (الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال، والعناية بالمتقدمين في السن)، وتفادى غالبية الرجال القيام بأعمال إعادة الإنتاج. ويتحدث النقاد عن **أزمة رعاية في العالم**: فبالإضافة إلى التفكك العائلي وغيره من أنواع التفكك المرتبط بهجرة العاملين/ العاملات في البيوت (على الأخص النساء اللواتي هن أمهات) فإن هجرة عمال الرعاية الصحية يفاقم من هجرة العقول التي تعاني منها التنمية في الجنوب. فالبلدان الغنية تُحَسِّن من توفير الرعاية بالحد الأدنى من التكاليف، وهي أيضاً تتخلص من الضغوط المطالبة بتوفير برامج تمولها الحكومة. إن الرعاية الصحية ليست فقط مستنزفة حيث ثمة حاجة ماسة إليها نسبياً، بل هنالك أيضاً تكاليف منهجية: عندما يتم التقليل من قيمة عمل الرعاية (النسوي) فإن ذلك يُكَرِّس المكانة المتدنية لكل مَن يؤدي عملاً نسائياً وكذلك تهميش مكانة الرعاية عموماً – على الرغم من كون الرعاية مركزية بالنسبة للبشر وللأنظمة المحافظة عليهم.[١٥٥]

تظل العائلة هي الموقع الأساسي للمؤانسة والإيلاف – حيث نتعلم أكثر ما يمكن عن الجندر (وهويات الآخر)، وعن المراتبيات الإجتماعية، ومواقعنا فيها، وعن الأيديولوجيات الدينية والثقافية، وكيف نتناسل، ونعيد التصور، ومقاومة كل ذلك. ولكن التغييرات الإقتصادية وغيرها تبدل بنية العائلات والأنشطة في داخلها، والتي تغيِّر بشكل مختلف محتوى المؤانسة والإيلاف – بما في ذلك الهويات وتقسيم العمل والسلطة. وقد أصبحت فرضية العائلات التي على رأسها ذكور (المختلفة الأبوية) على الأخص أقل استقراراً في كل مكان، ومتآكلة بشكل كبير في العديد من الأماكن. قد

١٥٥) يشير فولبر في كتاب له صدر في العام ٢٠٠١ إلى أن تأنيث العمالة – العمل خارج المنزل – قد أدى إلى تآكل السلطة الأبوية، وزاد أيضاً (إشكالية) 'تكاليف' توفير العناية (وتحويل ذلك إلى سلعة). باختصار، مع توسع فرص العمل، وعلى الأخص العمل ذو الأجر الجيد، بالنسبة للنساء، فإن المكاسب التي ستخسرها فيما يتعلق بالوقت الذي سيخصص لتوفير العناية (بالمنزل غير مدفوعة الأجر) ستزداد؛ وهكذا سيقل استعدادهن للقيام بأنشطة 'ذات عائد ضئيل'. ومع زيادة تكاليف العناية، سيزداد عدد الناس الذين يحتاجونها ولكن لا يستطيعون تحمل تكاليفها. وتؤدي الضغوط الإقتصادية من أجل تخفيض التكاليف عموماً إلى تخفيض نوعي في العناية التي تُقدَّم (كما تمكن مشاهدته في المدارس، والمستشفيات، ودور رعاية المسنين)، ولعل الأمر الأسوأ هو أن رعاية أناس لا يستطيعون دفع أسعار السوق. . . . وتبدأ تبدو غير عملية، وحتى 'دون كيشوتية'. والتطورات الراهنة – والأزمات – يبدو أنها تؤكد أنه في اقتصاد تنافسي يُركِّز على المكافآت النقدية فإن توفير رعاية (غير مدفوعة الأجر) يؤدي إلى التقليل من قيمتها وإلى تدهور توفير الرعاية بشكل منهجي.

يشير المرء إلى **أزمة العائلات المختلفة الأبوية**، مثل الزواج، والعمل والترتيبات العائلية، بأنها آخذة في التحول في العالم أجمع: يُقدر بأن النساء يقفن على رأس رُبع العائلات في بعض البلدان، كما أن الحركات من أجل الزواج بين أشخاص من الجنس نفسه راحت تكتسب قوة وزخماً، بينما هجرة العمال والزواج عبر الحدود والإنتقال بسبب الحرب قد زادت من عدد العائلات 'ما فوق القومية' وما يرافقها من جندر وتعقيدات في المواطنة. وتكشف هذه النقاط عن كيفية ارتباط العائلات والأسواق والدول، وكيف تعمل في إطار عولمي؛ وتكشف أيضاً عن مركزية 'الخاص' – العلاقات الجنسية، الهويات الجندرية، الأنشطة العائلية – في التغييرات الراهنة والأزمات على المستوى الكوني. إن ما أوكد عليه هنا هو أن العائلات هي مراكز سلطة وقوة هامة – ذات تأثيرات متبادلة مع الدول والإقتصاديات العالمية – وهي تمر بتحولات عميقة.

الأزمات الحالية والردود

كيف يقوم هذا 'التاريخ الطويل' بإلقاء ضوء الحاضر ؟ لقد حاججت بأن عمليات التراكم تجعل تمركز السلطة ممكناً، وفي الفترة الطويلة فقد قامت بمأسسة اللامساواة في داخل المجموعات وفيما بينها. وتطلبت استمرارية هكذا ترتيبات تبريرات أيديولوجية. في التاريخ الغربي اشتمل ذلك على عوالم ذكورية (تتسم بآلهة ذكر وخضوع الإناث) وميتافزيقيا مفعولية (تفضيل السبب الذكوري، واحتقار التأثير الأنثوي)، والأيديولوجيات السياسية (إعطاء الأولوية إلى مجال العام الذي يرتبط بالذكر على حساب مجال 'الخاص' المرتبط بالمرأة)، ونظريات اقتصادية (تُركِّز على العمل 'المُنتِج' وتقلل من قيمة عمل إعادة الإنتاج). وكي تكون الأيديولوجيات ناجحة، يجب على الفاعلين أن يستلهموا القيم، والمعايير والأنظمة التي يُكونُوها (يقبلوا ويؤمنوا بها) وأن يتبنوها (يتحلوا ببعض الولاء لها ويصبحوا منغمسين عاطفياً فيها). إن الإيلاف والمؤانسة في الطفولة يتسمان بالقوة بشكل خاص في تحقيق استلهام القواعد الثقافية (الأيديولوجية) المهيمنة وتبنيها، وإضفاء الصفة الجنسية (الجندر) على الأشخاص والهيئات والهويات والأنشطة الأساسية التي تحددها. لقد أقامت صناعة الدول المبكرة العائلات المختلفة الأبوية ودشَّنَت التقليل من قيمة الهويات والأنشطة المؤنثة. وفي الإنتقال إلى الحداثة أعتبر

'الإختلاف الجندري' والسلطة الأبوية بأنهما مُعطيان ومفروض مقدماً وجودهما في طرق التفكير والعمل الناشئة. ومن الناحية الأخرى، فإن التمييز الفئوي (الثنائي) بين الحقيقة والقيمة، الموضوعية والذاتية، قد دعم (بالتخلي عن التأثير) اليقين و'التقدم' اللذين وعد بهما العلم الغربي. ومن الناحية الأخرى، فإن كون اللامساواة الجندرية أمر طبيعي قد جرى نشرها من قبل النُخَب (الأوروبية، ذكور) لتطبيع (من خلال نكران الإعتماد المتبادل) علاقات السيطرة الناشئة: على الطبيعة، وعلى 'السكان المحليين' وكل الكائنات 'الأدنى' (المؤنثة).

إن أنماط الوجود والتفكير هذه التي جرى تصنيفها جنسياً تُشكِّل بطرق مختلفة أزماتنا الحالية. لقد جرى استلهام قواعد الجندر وتمت مأسستها، الأمر الذي يضمن استثمارات عاطفية في 'اختلاف الجندر' وفي ترتيب جندر الوضع القائم. إن تطبيع 'الإختلاف' على أنه مراتبي قد غذّى اللامساواة – وفاقم عدم الأمان – داخل الأمم وفي ما بينها، وإن التقليل من أهمية الإنتاج/ إعادة الإنتاج العائلي إلى حد جعله تافهاً قد أخفى قضايا البقاء والإستدامة وولَّد أزمة حسن الحال عالمياً. فالعلم في خدمة التراكم الرأسمالي قد أوجد وفرة مادية، ولكن مع التأثير التاريخي الخاص بتمركز السلطة والإنتقاص من إعادة توزيع [الثروة]. وأدت العقلانية التي تم إدراكها بشكل ضيق إلى امتصاص وسد التأثير والإلتزام، الذي يسوي قدرتنا على فهم الرغبة في مقاومة التغيير.

وبينما تبدو هذه العمليات المتداخلة في حدوث الأزمات الراهنة، فإننا نعرف أن الجندر كموقع هوية ونشاط يمر بتحولات. وهذا أمر واضح بشكل خاص فيما يتعلق بتأنيث العمالة واختلال العائلات المختلفة الأبوية. وبمعان هامة، يمكننا بشكل تجريبي أن نلاحظ، وأن 'نحسب' موضوعيا هذه التغييرات في أنشطة العمال، وتقييم العمل، والهويات اللازمة. والقيام بذلك يوحي بأهمية العائلات: كمواقع تراكم، استمرارية وتغيير العلاقات بين الجندر، والإستدامة الإجتماعية والإقتصادية. ومع ذلك فإن العائلات تواصل في كونها مهمشة في التحليلات التي تؤكد على 'الإنتاجية' (الذكورية)؛ وعموما نادراً ما يجري التعرض للزيادة العالمية في العمل الذي تُقلَّل قيمته (يؤنث). لقد انتقدت المدافعات عن النسوية هذا الخفاء، ليس فقط كإحتجاج على 'تجاهل النساء'، بل كإنتقاد

قوي للتحليل الإقتصادي وللسياسة الإقتصادية. وأنا أطرح هنا أن الفشل في 'رؤية' هذا العمل – واختلالات الجندر الذي تطرحه –هو أحد العقبات أمام رسم طريق جديد وشقه.

في الوقت ذاته، كنت أناقش طيلة الوقت من أجل الإقرار ليس بالأنشطة فقط، بل بالعمل السياسي الذي تقوم به الفرضيات الكامنة والإستثمارات المؤثرة. ولكن قد يكون أكثر صعوبة 'حساب' كيفية قيام هذه الأمور بتشكيل العولمة والأزمات الحالية؛ بيد أن الأهم هوملاحظة ذلك. وأختم المقال بالتفكير 'بالقوة' الذاتية للقواعد التي لا شك فيها والمشاعر التي غالباً لا يتم الإعتراف بها.

من ناحية، فإن من الصعب 'رؤية' تحديد الجندر لأنه تم تطبيعه من قبل المؤسسات والأيديولوجيات الذكورية لفترة طويلة. والأمر الجدير بالملاحظة بشكل خاص هو مقاومة تفكيك ذكورية الميتافزيقيا الموضوعية والعلم الغربي، كاستثمارات عاطفية بتعهدهم بترتيب فئوي، والسيطرة على الأدوات، والإنتاجية، والتفوق، وعلى الأخص 'التقدم' الذي يسري عميقاً. ولكن الموضوعية تُغَذِّي علاقات إجتماعية إشكالية: فهي تزدري الإعتماد المتبادل، وتقمع الإرتباط والمودة العاطفية، وتقلل من الذاتية إلى الحد الأدنى، وتُكرِّس التعامل من أعلى إلى أسف، والتعامل التقنوقراطي، والتعامل وفق 'إما – أو' والتعامل المراتبي للمشاكل الإنسانية – والأزمات. فالمشاعر لا ترى من هذا الموقع العالي: توق البشر للذة، والرعاية، والحميمية؛ حالات القلق التي يولدها عدم الأمان؛ والألم المبرح، والنقمة التي تُحفِّزُها الخسارة، والمخاوف والعدوانية التي يولدها العنف. لايمكننا التعلم من، وتَقبُّل ما هو وراء ما نرفض رؤيته. إن تشكيلة عقلنا مشلولة إلى حد لا نستطيع معه التفكير في بدائل، أو التفكير متجاوزين منطق 'أو' و'إما'. إننا نفضل نمواً عديم العقل على إعادة توزيع [للثروة] راديكالي، واستعمار الفضاء، على الحفاظ على الكوكب. وبدلاً من التفكير بشكل انتقادي كيف وصلنا إلى هنا، فإننا نُعمِّق من إلتزامنا بالعلم، ونبني قلاعاً لنعيش فيها، وننكر أية حاجة لإعادة التفكير في كيف نفكر.

من الناحية الأخرى، فإن الجندر يقاوم الرؤية والوضوح والإنتقاد بسبب عمومية

وجوده واستثماراتنا المستلهمة: إنه ليس 'هناك بعيدا' فقط يتمُ إعداد أنشطة ومؤسسات، وإعداد فكر 'في رؤوسنا' وأيديولوجيات. إنه أيضاً 'هنا' – في عقولنا وأجسادنا – نبني رغباتنا الحميمة، مشاعرنا الجنسية، واحترامنا الذاتي، واشتياقنا وحنيننا. وهكذا، ليس ثمة ما يثير الدهشة في أن استثماراتنا في النفوس 'المجندرة' تولِّد أعمالاً بطولية وتضحيات بالذات، وأيضاً أعمالاً استبدادية وأنانية. ومن هذا الموقع المناسب من الصعب رؤية الجندر وانتقاده لأنه يأمر على 'كل شيء'، وينظمه، والإخلال بذلك النظام سيبدو مُهَدِداً: ليس فقط على 'مستوى' المؤسسات وتقسيمات العمل، بل فيما يتعلق أيضاً بتجارب الهوية الشخصية الحميمة المطبوعة عميقاً في الذاكرة. ولكننا نعلم أن الجندر يجري الإخلال به – على كل مستوى وبكل طريقة شخصية. وإذا كانت الحجج هنا مُقنعَة فإن التشويش أوالإخلال يحمل في طياته 'قوة' معينة تُشكِّل بعمق حياتنا، ومن المفترض أيضاً ردودنا على الأزمة.

لقد ناقشت هنا بأن الجندر هو موقع كثيف للإستثمارات العاطفية والأيديولوجية، وبأن العائلة هي موقع كثيف للحميمية العاطفية، وإعادة الإنتاج الإجتماعي والجنسي، والإيلاف الجندري المبكر والإنضباط المراتبي. هناك هو المكان الأول الذي نتعلم فيه القواعد الثقافية واستلهام الهويات (الجندر، العنصر، إلخ.). وبغض النظر عن الإحترام والتقدير اللذين نكنهما لهم، فإن هذه المرتكزات الشخصية والثقافية لم تعُد مستقرة، ذلك أن التوقعات الجندرية لا يمكن أن تكون مستقرة عندما لا يستطيع الرجال توفير سبل المعيشة وتأمين الحماية، ويكون الأمر أسوأ عندما يجري تحويل بويضة المرأة والسائل المنوي إلى سلعة، واللذات الحميمة تصبح أموراً تجارية، وتصبح إعادة الإنتاج البيولوجي ممكنة آلياً، والأجساد الجنسية يجري تحويلها جراحياً. إن من الصعب للغاية إعادة ترتيب هوية الجندر بسبب مركزيتها بالنسبة للإحترام الذاتي والإملاءات الثقافية (على الأخص بالنسبة للرجال)، إنها ليست شيئاً نستطيع تعديله وفق مشيئتنا. لذا، ليس هناك ما يثير الدهشة في أن عمليات الإخلال بالجندر مقلقة للغاية (على الأخص بالنسبة للرجال)، ومن غير المحتمل أن يجري الإقرار بها لأسباب مماثلة (ولأن الذكورية تنكر العواطف). ولهذا فإن عدم إرساء واستقرار الجندر يولد مقاومة، ربما بشكل خاص من

أولئك الذين لديهم البدائل الأقل، وهم أكبر الخاسرين.

لقد وصلنا إلى حاضر العولمة والأزمة. ووفق معنى ما فإن الفرضيات الذكورية المتأصلة في الميتافزيقيا الموضوعية والعلم الغربي تولد وتغذي مجموعة من الردود: 'الأدواتية'، إما – أو، من أعلى إلى أسفل، وفي غالبية الأحيان ردوداً مذهولة ومتصلبة. وبمعنى ثان آخر، فإن استثمارات الهويات الذكورية تُكَثِّف العواطف في الوقت الذي تنكر فيه وجود تلك العواطف، فيبدو أن تأثير 'القِدْر الذي يطبخ بالضغط' يولِّد على الأخص ردوداً متطرفة. وبينما توجد، بالطبع كالعادة، استثناءات، فإن التعميمات التالية تبدو مناسبة، وتوحي بالحد الأدنى من المسافة عن قواعد الجندر أو الإستثمارات الذكورية. ففي وجه النزاعات نقوم بدلاً من الإعتراف بخوفنا واحتمالات الفشل، بالرد بعدائية، مُفضلِّين حركة ارتجاعية عنيفة واستخدام 'الآخر' ككبش فداء. وفي الأزمات نرد بالنكران و'التمترس'، أو التطلع إلى الوراء لإستدعاء المزيد مما هو موجود، وذلك بدلاً من إعادة النظر في الفرضيات والثنائيات المشدوهة: إعادة الذكورية في السياسة الخارجية، وإعادة مأسسة الإنضباط القاسي؛ إعادة اختراع الألاعيب التكنولوجية؛ إعادة إحياء الأديان الأبوية والقيم العائلية؛ وإعادة تأكيد هيمنة الرجل على الطبيعة و'الحق في ممارسة الحكم' على الآخرين.

إنني أختم بالقول إن ما هو مُعطى من قواعد الجندر والعلاقات المراتبية يعرقل طريقنا بشكل كبير ونحن نواجه الأزمات العالمية. فالحدود المفاهيمية والأنماط التي جرت مأسستها تعيق الحركة نحو علاقات اجتماعية أكثر عدلاً ومساواة، ولكننا نظل بدون هذه الحركة خاضعين لأزمات تتكرر – أزمات لامساواة، ظلم، عدم استدامة والظروف المشحونة بعدم الأمان التي ترافق ذلك. ويكشف التاريخ الطويل لعمليات التراكم وتقسيمها والأيديولوجيات المُطبِّعَة كيف أصبحت قواعد الجندر تبعاً لذلك قابلة للإنتشار وغير مرئية نسبياً. وكان الهدف من ذلك هو أن يعي المرء العقبات 'الخفية' – ولإعادة النظر في الفرضيات التي تمنعنا من شق طريقاً جديدا وواعداً أكثر. وبالطبع فإن 'رؤية' ما في طريقنا لا تكفي، لمعالجة الأزمات العالمية، ولكنني أحاجج بأنه أمر ضروري، وقد حاولت أن ألقي الضوء على عقبة هائلة، ولكنها ليست غير قابلة للتحول.

دروس من 'الأزمة الجيدة': التعلم في العالم الثالث ومنه

كريج ن. ميرفي

كلية ويلزلي، ويلزلي، ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية

الخلاصة: إن للأزمة الراهنة تداعيات على بنية السلطة في العالم. فبعض أجزاء العالم النامي قد استمتعت بأزمة 'جيدة' جداً، مع وجود نمو اقتصادي مستدامة، وحتى مساواة متزايدة. وتماماً، حققت بلدان العالم الثالث التي تبنت سياسات أرثوذكسية أقل، خلال الأزمة الكبرى، نتائج أفضل من بلدان المركز. وهذه النجاحات النسبية ساعدت في تشكيل جيل يفكر بالسياسة الإقتصادية. ولسوء الحظ، فإن السياسات التي كان لها معنى عندما كان المركز ضعيفاً، أصبح لا معنى لها عندما أستعاد المركز قوته، ولكن استمرت بعض الدول في اتباع تلك السياسات. و بعد جيل من الآن قد تجد بعض الدول الناجحة الآن نفسها تواجه ظروفا مختلفة تغيَّرت مع سياسات قد أصبحت إشكالية أيضاً. إن صُنَّاع السياسة الصينية قد يتعلمون درساً سيثبت أنه غير صحيح: أي أن تركيز الحكومة الإستبدادية في أيدي زمرة موالية للرأسمالية هو أمر جيد بالنسبة للنمو الإقتصادي والسلطة العالمية. وبالمقارنة، ربما ما تزال صحيحة الدروس التي تعلمتها الدول التي حققت نجاحات خلال الأزمة والتي هي أكثر ديمقراطية.

إن 'الإنكماش الإقتصادي الكبير' هو أزمة في الإقتصاد العالمي كان لها تأثير وتداعيات على بنية القوة والسلطة في العالم. وقد خَبُرَت البلدان المختلفة الأزمة بطرق

مختلفة. فبعض أجزاء من العالم النامي قد استمتعت بأزمة 'جيدة' للغاية رافقها نمو إقتصادي مستدام، وحتى (في بعض الحالات القليلة) مزيداً من المساواة وتدعيم لبعض المؤسسات الديمقراطية.

حدث شيء كهذا من قبل، فخلال الأزمة الكبرى، بدا أن بعض بلدان العالم الثالث التي تبنَّت سياسات اقتصادية أقل أرثوذكسية من غيرها، حققت نتائج أفضل من العديد من بلدان المركز، ومن غالبية بلدان الأطراف التي بقيت حكوماتها ملتصقة بالأرثوذكسية النيوكلاسيكية. لعل ذلك يعود لأننا نميل إلى التعلم من نجاحاتنا أكثر مما نميل إلى التعلم من إخفاقاتنا وفشلنا. وقد ساعدت هذه النجاحات النسبية في تشكيل جيل من التفكير عن التنمية الإقتصادية أثر تأثيراً عميقاً في نظام الأمم المتحدة للتنمية، وكذلك في سياسات العديد من بلدان العالم الثالث.

يتساءل هذا المقال ما هي الدروس التي سيتعلمها أولئك الذين سيخبرون الإنكماش الإقتصادي الكبير كأزمة 'جيدة'، وما هي بعض العواقب التي قد تتوفر بعد جيل من الآن ؟

هذه الأسئلة جديرة بأن تُسأل، وإن كان فقط لأن بعض الدروس التي تعلمها صُنَّاع السياسة في بلدان العالم الثالث من الأزمة الكبرى قد ثبت في نهاية الأمر أنها ذات نتائج عكسية، رغم أنها كانت ناجحة للغاية في بداية الأمر. وكما أشار أندريه جوندر فرانك في دراسة أصيلة له في العام ١٩٦٧ حول التنمية والتخلف، فإن إضعاف المركز في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين أدى إلى إضعاف العلاقات الإستغلالية مع الأطراف، الأمر الذي سهَّل بدوره حملات التصنيع في البرازيل والمكسيك والأرجنتين والهند وغيرها من البلدان في أثناء الأزمة الكبرى والحرب العالمية الثانية.[١٥٦] لسوء الحظ، كان لسياسات التنمية التي اتبعها العديد من بلدان العالم الثالث معنى وأهمية عندما كان

١٥٦) إن إحدى مساهمات فرانك الكبرى هي ملاحظة أن ذلك كان نمط متكرر. فقد وجد ما لا يقل عن خمس حالات في تاريخ البرازيل وحدها حيث أدى إضعاف المركز إلى فتح مجال لتنمية موجهة داخليا وتتمتع باستقلال ذاتي نسبياً. ويشير بحث جيلز الذي يحتويه هذا الكتاب إلى نمط كبير للغاية حيث اضمحل المركزالقديم والأطراف نهضت وانتعشت؛ وهو موضوع مركزي بالنسبة للعديد من علماء الإجتماع منذ ابن خلدون في الماضي.

المركزضعيفاً، ولكن أصبح معناها أقل عندما عاد المركز وأصبح قوياً. ومع ذلك فإن دروس ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين استمرت مقبولة في العديد من البلدان ، لا سيما كجزء من التبرير لمواصلة الحفاظ على سياسات تصنيع وطنية عريضة تقوم على إحلال الواردات[١٥٧] (بدلاً من اتباع سياسات إقليمية ، وسياسات موجهة أكثر إلى صناعات محددة) في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بعد أن نضجت الصناعات الوليدة الأصلية، وعندما تطلب الأمر الإنتقال إلى قطاعات أكثر حيوية لأسواق أكبر، لتحقيق أقتصاديات ذات مجال واسع .

من غير المحتمل أن تكرر البلدان النامية الناجحة اليوم ذلك الخطأ بعينه. ومع ذلك ، فإنها قد تجد نفسها بعد جيل من الآن ، تواجه ظروفا متغيرة ومختلفة ذات سياسات إشكالية أيضاً. علاوة على ذلك، فإن الدروس **المختلفة** التي ستحصل عليها البلدان الناجحة المختلفة من أزمة اليوم – على سبيل المثال الدروس التي حصل عليها صُنَّاع السياسة الصينيون ستواجه تلك التي حصل عليها نظراؤهم البرازيليون – قد تقول لنا تلك الدروس شيئاً عن الإستقرار المحتمل لبنية السلطة الجديدة الناشئة في العالم. قد يتعلم صُنَّاع السياسة الصينيون، على الأخص، درساً نعرف أنه غير صحيح: وهو أن تمركز الحكومة الإستبدادية في أيدي زمرة صغيرة موالية للرأسمالية هو أمر جيد للغاية بالنسبة للنمو الإقتصادي ومن أجل زيادة السلطة عالمياً. ولكن عندما يثبُت في نهاية الأمر خطأ هذا الدرس، ستتغير مجدداً بنية اليوم الجديدة للقوة في العالم. لذلك السبب يجب أن نُشكِّك بالفكرة المثيرة للإهتمام المنحدرة من فترة الأزمة الكبرى، القائلة بأننا بدأنا ندخل إلى 'عالم من غير الغرب' حيث المركز الرأسمالي الليبرالي للإقتصاد العالمي يُصبح مجرد مركز أقل وواحد من مراكز السلطة العالمية.

هذا الإستنتاج (الذي ينتهي إليه هذا المقال) والحجج التي تقود إليه توحي بأن

١٥٧) **إحلال الواردات (Import Substitution)**: استراتيجية إحلال الواردات هي من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية، في إنتاج محلياً ما كان يُستورَد من قبل، وإنتاج محلياً ما كان يمكن أن يُستورد لو لم يجر إنتاجه. ومن الفمروض أن يتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات، الأمر الذي يترتب عليه خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة عن طريق منع استيراد السلع التي سيجري إحلالها بالإنتاج المحلي عن طريق استخدام التعرفة الجمركية أو أدوات قيود الإستيراد الأخرى – **المترجم**

عمق نظر الإقتصاد السياسي الكلاسيكي سيواصل في كونه مُعَلِّماً لسنوات عديدة في المستقبل، لأن عمق النظر ذلك ينبع من نوع الإقتصاد السياسي الذي يسود لدينا منذ الثورة الصناعية، وأيضاً من أنواع الأنظمة السياسية التي نشأت في مركز ذلك الإقتصاد العالمي. إذاً، ليس ثمة ما يثير الدهشة في أن آدم سميت يتواجد في قلب التحليل المُقدَّم هنا، كما أن ماركس وكانط ليس بعيدين في الخلفية.

مع ذلك، لا يُركِّز المقال على المركز الرأسمالي الليبرالي. فالحجج التي أستند إليها مستقاة إلى حد كبير، بدلاً عن ذلك، من مواقع حساسة في داخل العالم النامي. إنني أبدأ بالإشارة إلى التجربة المختلفة للأزمة في أجزاء مختلفة من العالم، وعلى الأخص تجربة 'الأزمة الجيدة' التي خبرتها البرازيل والصين والهند وأماكن أخرى؛ ثم ألتفت إلى تفسير آدم سميث للأزمة العالمية الذي يقدمه سايمون جونسون، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي السابق، وهو تفسير يستند إلى تجربته لأزمات اقتصادية مماثلة نشأت جزئياً من سياسات دول نامية كبيرة. وأُذَكِّر القراء بعد ذلك بالدروس التي تعلمها العديد من صُنَّاع السياسة في العالم الثالث من التجربة الإيجابية للأزمة الكبرى، وعن التأثير الإيجابي لتلك الدروس في الأمم المتحدة، وعن أين وكيف بدأت هذه الدروس بالفشل. والقسم الرابع من المقال يُغطِّي الدروس التي قد يتم تذكرها من الأزمة. ويختتم المقال بتكهنات عن التأثير الضمنى على السياسة العالمية وعلى الإقتصاد العالمي في منتصف القرن الحادي والعشرين.

السيء والجيد

إن تقرير صندوق النقد الدولي "نظرة على اقتصاد العالم" لعام ٢٠٠٩ وتقرير مجلة "الإيكونومست" البريطانية السنوي (٢٠٠٩) يصفان بأن الأزمة الكبرى انتهت بطرق مختلفة للغاية في أجزاء مختلفة من العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغنية الأخرى، التي لديها استثمارات هائلة في السندات الأمريكية التي تتراوح بين لا ضوابط تحكمها، ولا قيمة لها على الإطلاق، يبدو المستقبل مظلماً، والإنتعاش بطيئاً. من الناحية الأخرى، فإن اقتصاديات كبيرة ومتنوعة نسبياً وذات قدرة على زيادة الطلب

المحلي – الصين والهند والبرازيل وإندونيسيا – تؤدي جميعها أداءاً حسناً. الصين التي تتمتع بالقدرة الفريدة في المحافظة على عملتها أدنى من قيمتها، وبالتالي فإن الكثير من منتجاتها مقبولة الأسعار ويمكن شراؤها في بلدان المركز الراكد. والبلدان الكبيرة التي تعتمد على بيع مواردها، لا سيما البترول – أي روسيا، ونيجيريا، وأنجولا، والسودان – قد تضررت بشكل كبير، ولكن غالبيتها ستسترد عافيتها؛ ففي النهاية يظل الإقتصاد العالمي يعتمد على البترول، والأزمة الكبرى أخَّرَت إستحضار القدرة العالمية المتبقية إلى العرض. وفي الوقت ذاته، كانت البلدان الأفقر بالطبع هي الأكثر معاناة.

تظل الحالة الأكثر مأساوية هي الحالة في البلدان الإفريقية حيث بدا أن 'السنوات الجيدة' في نهاية تسعينيات القرن العشرين والإنتعاش القصير الذي سبق الإنكماش الكبير قد وعد بإتاحة الفرصة لتلك البلدان للإستفادة من التصنيع المتنوع الذي كانت محرومة منه في السابق. ورغم انتهاء مدة ترتيبات الخيوط المتعددة (Multi-Fibre Arrangement) في نهاية العام ٢٠٠٤ فإن عددا قليلاً من عمال النسيج الأفارقة ذوي الأجور المتدنية (غالباً من أعضاء النقابات العمالية) دخلوا في بداية العام ٢٠٠٨ إلى أسواق الملابس في الشمال. كانت الشركات التي أتاحت لهم الفرصة تأمل في أن يتمكنوا من خلق صناعة ذات قيمة مضافة تستند إلى القطن العالي الجودة الذي تُنتجه إفريقيا، والذي ما يزال يُصدَّر ٩٧ في المائة منه كمادة خام. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ كتب نيل كيرني، زعيم إتحاد النسيج العالمي منذ فترة طويلة، يقول:

"لقد تضررت إفريقيا كثيراً جراء الأزمة الإقتصادية العالمية، مع كون أجزاء واسعة من صناعة النسيج في كل جزء من القارة قد افلست واختفت. إن ١٧٠ ورشة منسوجات وملابس قد أغلقت أبوابها، واختفت مائة ألف فرصة عمل، مع وجود ٢٥٠ ألف فرصة عمل أخرى مهددة بالإختفاء. وانخفضت الأجور، وأخذ العمل غير المضمون في الإزدياد. . . وأخذ الإنتاج ينتقل بالأساس إلى بلدان مثل بنغلاديش وفيتنام. وشبكات الأمان لم تعد موجودة تقريباً. والأمر الأسوأ هو أن العديد من العمال السابقين قد يكونون مسؤولين عن إعالة نحو عشرين شخص آخر، بما أن العمال السابقين كانوا كسبة الأجور الوحيدين في العائلة الكبيرة."

تُكرر هذه الأحداث شيئاً حدث قبل جيل عندما بدأت بعض البلدان الفرانكوفونية، لا سيما ساحل العاج، في بناء صناعات منافسة عالمياً تستند إلى تكنولوجيات تعود إلى بداية الثورة الصناعية ووجود مواد خام إفريقية عالية الجودة، بما في ذلك القطن. ولكن عندما ضرب الإنكماش الإقتصادي العالمي في بداية ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تلاشى الحلم والوعد..

إن ساحل العاج معدمة اليوم، ولكنها تتمتع بسلام دقيق ومهلهل بعد حرب أهلية طويلة ليست غير مرتبطة بالمحاولات السابقة الفاشلة لبناء اقتصاد متنوع وجزئياً صناعي موجه للتصدير. وبالمثل فإن الأزمة الراهنة ستُفاقِم التوتر الموجود في بلدان عديدة، وعلى الأخص تلك البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على تصدير البترول وغيره من المعادن. تضع وحدة الإيكونومست للمعلومات المخابراتية (The Economist Intelligence Unit) البلدات التالية التي تعتمد على البترول: السودان وتشاد والكونغو الغنية بالمعادن، وأيضاً مدغشقر وزيمبابوي، في قائمة الدول الإفريقية المُهدَدة إلى حد كبير بعدم الإستقرار الإجتماعي. وهذه بلدان معرضة لدوامة الإنحدار الأمني وأيضاً في مجال التنمية البشرية، الأمر الذي أبقى ساحل العاج في القائمة ذاتها لفترة طويلة من الزمن. حقاً إن الماس الذي غذّى الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون، والعنف الذي جزأ أنجولا الغنية بالبترول قد انتهت، ولكن الأزمات الإقتصادية العالمية الدورية التي أثَّرَت في هذه البلدان طيلة فترة النزاعات كانت تزيد دائماً من توقعات السلام. فليس ثمة سبب للإعتقاد بأن النمط سيتغيَّر الآن في البلدان الفقيرة المماثلة التي تعتمد أيضاً على موارد مماثلة.

بالمقارنة، ففي البلدان النامية الأكثر ثراء والأكثر تنوعا إقتصادياً، قامت بالفعل الأزمات الإقتصادية الإقليمية والعالمية السابقة بإعداد المسرح للأزمة الجيدة نسبياً التي تَخْبُرُها هذه المجتمعات اليوم.

في إندونيسيا، تسببت الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧ في فترة من عدم الإستقرار السياسي الذي أسفر عن دعم غير متوقع لنظام أكثر ديمقراطية مما خبَرَته البلاد

منذ الإستقلال. وشجع الجو الديمقراطي على إدخال لا مركزية هائلة في الحكومة في العام ٢٠٠١، التي ساهمت بشكل واضح، رغم قلق البنك الدولي في البداية بأنها ستخلق حالة من عدم الكفاءة تعيق النمو، ساهمت في نجاحات اقتصادية ونوع من التنمية أكثر شمولاً. وفي الوقت ذاته، بدأت العملية الديمقراطية في تحطيم أنظمة الحماية الإقتصادية الطويلة الأمد غير الكفؤة. وقد استنتج تحليلان لمجلة "فوربس" ما يلي:

"إن الإنتخابات التشريعية في نيسان/ إبريل (٢٠٠٩) أظهرت أن الإندونيسيين سيتخلون عن مَن في السلطة ذوي الأداء الضعيف، أو الذين يسيئون استخدام مناصبهم للكسب الشخصي، وذلك لصالح أولئك الذين يعدون بالكفاءة والإصلاح. فالإنتخابات المباشرة للحكام المحليين الأقوياء ذوي السلطات الواسعة في العام ٢٠٠٨ كشفت عن النمط ذاته."

وفي البرازيل، حيث بدأت عملية الإنتقال الديمقراطي في فترة مبكرة جداً، فإن الصلة مثيرة بشكل أكبر. أدت عواقب الأزمة المالية الآسيوية إلى حالة طوارىء اقتصادية وطنية ساعدت في وصول حكومة لويس إيجناسيو دا سيلفا اليسارية إلى السلطة. ولشدة استغراب عمالقة المحافظين، سرعان ما قام لولا بإعادة الإستقرار الإقتصادي، وحقق نمواً يُثير الإعجاب، وهو نمو مع مساواة، قلَّص عبر عدد من التدخلات السياسية العامة عدم المساواة الفاحشة الإقليمية وفي الدخل في البلاد، وهو أمر لم يحدث في أي مكان آخر من العالم منذ أيام ريجان وتاتشر. وتدافع اليوم المؤسسات التنموية المحافظة وكذلك مَن ينتقدونها عن سياسات البرازيل، وتدافع عنها أيضاً مجموعة أبحاث التنمية في البنك الدولي، ورئيس مجموعة الأبحاث في أوكسفام، وأيضاً بالطبع المتشككين المعتادين من الأمم المتحدة.

تفسير للأزمة يعتمد على تجربة العالم الثالث

لن يصاب بالدهشة على الأقل أحد المحللين البارزين لأصول الإنكماش الإقتصادي الكبير جراء الصلة الواضحة بين دمقرطة إندونيسيا والبرازيل المتزايدة ونجاحهما النسبي طيلة مدة الأزمة. فسايمون جونسون، من معهد مساتشوسيتس للتكنولوجيا،

يلقي نظرة على الأزمة من خلال منظار كبير إقتصاديي صندوق النقد الدولي السابق. فعندما يفكر كيف وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا الوضع الرهيب، فهو يفكر عن المصادر المحلية المشابهة للأزمات في العالم النامي.

ما الذي تسبب بالأزمة في العالم الثالث ؟ يلقي جونسون اللوم على 'مصالح الأعمال النخبوية – رجال المال. . . الذين كانوا يقومون باستمرار بالمقامرة على شكل أكبر، وبتأييد ضمني من الحكومات، إلى أن حدث الإنهيار الحتمي'. ولكن لماذا وفرت الحكومات هذا الدعم ؟ في الأنظمة السياسية المميزة للأسواق الناشئة تنتقل السلطة عن طريق المال: الرشاوي، الإتاوات وحسابات البنوك عبر الشاطيء، وهي أشياء يجنح شيء من الديمقراطية إلى القضاء عليها.

ولكن لماذا حدث الشيء ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أعطى جونسون لمقاله عنوان 'الإنقلاب الهاديء'، وهويؤمن بأن التفسير الجوهري هو أن وول ستريت أصبح يسيطر على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإنه لا يلوم الرشاوي والإتاوات ورأسمالية الخِلان التقليدية في الحالة الأمريكية. بدلاً من ذلك يرى جونسون أن رجال المال الأمريكيين أخذوا في إعداد نوع من الهيمنة الثقافية التي أفسدت المجمع العلمي وتم انتقالها عن طريقه وعن طريق 'الثقافة جميعها'. وعمدت كتب مثل "البرابرة على الباب" و "وول ستريت" و" "نار الغرور" – التي كانت تهدف لأن تكون قصصاً تحذيرية – عمدت إلى إضفاء المزيد من الغموض على وول ستريت.'

إن حجة جونسون تثير الإعجاب، وهي مقنعة، ويجدها الكثيرون من محللي العولمة الراديكاليين سهلة التبني، على الرغم من أن صاحبها هو أحد إقتصاديي صندوق النقد الدولي! ومع ذلك، ليس هناك ما هو غريب في أن يقوم أحد كبار اقتصاديي الفكر السائد بالدفاع عن هذه القضية. فحجته ذات أصول نبيلة قديمة تعود على الأقل إلى آدم سميث.

لنتذكر أن آدم سميث حذر من وضع الحكومة في أيدي ما قد نُطلق عليهم اليوم اسم الطبقة الرأسمالية (أولئك الذين يستمدون مداخيلهم من الربح). فمصالح

تلك الطبقة (التي تختلف عن مصالح أولئك الذين يستمدون مداخيلهم من الأجور أو الإيجارات) لم تكن على الإطلاق، وفق ما يقوله آدم سميث، تتفق بالضبط مع مصالح الأمة ككل. ولنتذكر ملاحظته التي تقول: " إن الناس الذين يعملون في الحرفة ذاتها نادراً ما يجتمعون سوية، حتى من أجل الإنبساط والتسلية، ولكن الحديث ينتهي بالتآمر على الجمهور." ويقول آدم سميث، أنه حيث يستولي الرأسماليون على الحكومة ستجد 'العوز والمجاعة والموت'. ولكن حيث تجري موازنة سلطة التجار وقوتهم بسلطة وقوة مالكي الأراضي والعاملين الفقراء في ظل نظام سلطة مُقَسَّمَة (نظام يحكمه ما نطلق عليه اليوم دستور ديمقراطي أو جمهوري) ستجد 'مكافأة العمال الليبرالية' التي يقول عنها آدم سميث بأنها 'النتيجة الضرورية' وكذلك 'الأعراض الطبيعية لثروة وطنية متزايدة'. وكان البرهان الأكثر إثارة في عصره على هذه الحجة العامة التي ترد في كل كتابه "ثروة الأمم"، هو ما يلي:

"الفرق بين عبقرية الدستور البريطاني الذي يحمي أمريكا الشمالية ويحكمها، والشركة التجارية التي تضطهد وتقمع وتسيطر على الهند الشرقية، لا يمكن على الأرجح تصويره بشكل أفضل من الإختلاف في أوضاع هذين البلدين."

لنعود إلى أيامنا الحالية: إن رأسمالية الخِلاَّن التي تحافظ عليها 'الرشاوي، والإتاوات والحسابات في البنوك عبر الشاطيء' هي التي جعلت العديد من زبائن صندوق النقد الدولي المستبدين في العالم الثالث يتصرفون بالطريقة ذاتها مثل شركة الهند الشرقية البريطانية. وبالضبط فإن دمقرطة بعض هذه البلدان ('عبقرية' دساتيرها الجديدة، حسب تعبير آدم سميث) هي التي تمنح 'المكافأة الليبرالية' بشكل متزايد للفقراء العاملين، وهي 'الأعراض الطبيعية للثروة الوطنية المتزايدة'، أي النمو الذي يشمل الجميع، والذي استمر متواصلاً رغم الإنكماش الإقتصادي الكبير.

لماذا سيكون مهماً ما سنتَذَكر أنه مصدر نجاحات اليوم

قد يقال إن عالم اقتصاد سياسي متعاطف مع آدم سميث ومهتم بالإنكماش الإقتصادي الكبير يجب أن يُركِّز اهتمامه على فهم كيف قام جزء من الطبقة الرأسمالية

بالإستيلاء على الجمهورية الأمريكية، وذلك من أجل المساعدة في ألاَّ يحدث هذا مرة أخرى. ولكن هذا ليس هو هدفي. إننا نعرف أنه عندما تخرج الولايات المتحدة الأمريكية (والعالم) من الإنكماش الإقتصادي الكبير– مهما كان مربكاً حدوث ذلك وبطيئاً – قد يكون جرى نسيان السؤال كيف وصلنا إلى هناك. ولعلنا جميعاً، لسوء الحظ، نحب التفكير لفترة أطول بنجاحاتنا، بدلاً من إخفاقاتنا، وبالتالي فإننا غالباً ما نتعلم من الصحيح الذي يحدث أكثر مما نتعلمه من الفشل والإخفاقات؛ لهذا فإنه جدير بأن نفكر بالدروس التي قد يستنتجها صُنَّاع السياسة الذين تتمتع بلادهم **بأزمة** جيدة نسبياً.

إننا نعرف أن الأفكار التي أعدَّها صُنَّاع السياسة الناجحين في العالم الثالث خلال الأزمة الإقتصادية الجوهرية العالمية كان لها تأثير كبير. وأحد الشخصيات الرئيسية في ذلك هو راؤول بريبيش الذي أقنع 'الحكومة الأرجنتينية بأن تطبق رقابة على الصرف وعزل الأرجنتين عن موجة التنافس في تخفيض قيمة العملة، تلك الموجة التي أصابت العديد من البلدان' في بداية الهبوط والكساد الإقتصادي. وقد سمحت "خطة الإنتعاش الإقتصادي لعام ١٩٣٣" التي أعدها بريبيش، فيما بعد لبلاده باتخاذ طريق وسط بين الحمائية و"حرية التجارة". عندما نلقي الآن نظرة على سياسات الإرجنتين الإقتصادية البرجماتية قد لا تبدو رائعة إلى هذا الحد. ومع ذلك، يمكن التأكيد بأن الأمور كانت ستكون أسوأ بكثير من غير تلك السياسات. لذلك اكتسب بريبيش شهرة وسمعة طيبة في كل أمريكا اللاتينية وبين الإقتصاديين في عصبة الأمم، ومن الأمم المتحدة (التحالف المعادي للنازية) إبان الحرب لعبقريته الإقتصادية. وأصبح بريبيش مقتنعاً قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأن العديد من الوصفات النيوكلاسيكية القياسية غير قابلة ببساطة للتطبيق في العالم الأقل تصنيعاً، حيث تَدَخُل الحكومات الحكيمة قد يشجع التنمية الصناعية التي تتيح للدولة الإنتقال من 'أطراف' الإقتصاد العالمي إلى 'المركز، وهي تعابير جاء بها بريبيش إلى قاموس مجال التنمية الإقتصادية الناشيء.

مع ذلك، لم تكن خطة بريبيش هي التجربة الوحيدة الناجحة للتدخل الإقتصادي المعادي للنيوكلاسيكية في العالم الثالث في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. فيما يتعلق بتأثيرهاعلى العمل المبكر للأمم المتحدة بعد الحرب، كان المثل الأهم هو التخطيط

الإقتصادي الذي جرى في الشرق الأوسط وشمال وشرق إفريقيا، وأجزاء من الهند من قبل الدول الكولونيالية المتحالفة عن طريق مركز إمدادات الشرق الأوسط، الذي كان هدفه الواضح والصريح هو **إنهاء** اقتصاد متكامل متعدد الأقاليم 'ليبرالي' يقوم على التجارة والإفادة النسبية[١٥٨] وإحلال محله اقتصاديات محليه مستقلة، وتخطيط مركزي واستثمارات حكيمة في الصناعة، وكل ذلك بهدف تحرير موانيء شمال إفريقيا من أجل العتاد الحربي الذي كان ضرورياً لعملية غزو أوروبا من الجنوب. إن الإقتصاد الذي كان يديره مركز إمدادات الشرق الأوسط لم يساهم فقط في انتصار الحلفاء، بل أنهى أيضا، بتوجيهه، الكساد والركود في المنطقة، وعمل على تحسين الظروف في المنطقة ككل إلى حد أنه في العام ١٩٤٣ كتبت الشابة باربرا وورد (التي أصبحت فيما بعد داعية التنمية ومنظرتها العظيمة) في مجلة "الإكونومست" البريطانية تقول:

"إن بريطانيا ليس لها مصلحة ملحة للغاية فقط في استخدام الأساليب التي يمثلها مركزإمدادات الشرق الأوسط لدعم التعاون الدولي، بل إن لديها أفضل تجربة عملية في كيفية عمل هذه الأساليب . . . ذلك أن تجميع السيادة، ونقل السلطة إلى دولة عالمية هو قمة قضية المجتمع الدولي."

الشخصية الرئيسية في مركز إمدادات الشرق الأوسط هو الشخصية اللوجستية العبقرية الإسترالية روبرت جاكسون، وكذلك راؤول بريبيش اللذان كانا حتى وفاتهما في ثمانينيات القرن العشرين على رأس عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية. وقد ساعدا عملياً طيلة المسيرة في خلق أو تسهيل عملية إيجاد مجمل نظام التنمية التابع للأمم المتحدة وما له من تحليل إقتصادي غير أرثوذكسي مميَّز، الذي وصفه عالما الإقتصاد السياسي الكندي آلان نويل وجان فيليب تيرين بأنه أحد 'قصتي العولمة اليوم'، القصة 'الإنتقادية' التي يرويها 'التقدميون . . . المتحدون في استيائهم من النظام العالمي السائد'.

١٥٨) هو اقتصاد يقوم على تجارة حرة نسبياً بين المستعمرات البريطانية والفرنسية والمناطق التي تتبعها، ولكنه يعطي بلدان المركز الحق في احتكار أسواقه بالنسبة لمنتجاتها الصناعية ، ويحد من عمليات التصنيع المحلية، وغالباً ما كان يتطلب من المنتجين المحليين أن ينتجوا منتجات استوائية موجهة إلى أوروبا وتباع فقط في أسواق البلد «الأم» فقط.

ووجدت أفكار بريبيش وأسلوب الأمم المتحدة الأوسع في التنمية نجاحات ملحوظة أخرى. بعضها كان سياسي – وحدة الأطراف، الجنوب ضد الشمال، التي ضمنت توسيع نظام التنمية التابع للأمم المتحدة، ولعله أجَّل فرض النيوليبرالية العالمية طيلة عقود المطالبة بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد. ولكن غالبية بقية النجاحات الأخرى كانت نجاحات اقتصادية. فنظرية التدخل في التنمية التي نادت بها الأمم المتحدة بررت الإستثمارات الهائلة التي أدَّت إلى إنشاء معهد التكنولوجيا الهندي وجامعات الشرق الأوسط التكنيكية في تركيا، وغيرها من مراكز الإختراع ومحرك النمو في أنحاء العالم التي أخذت تُصَنِّع الآن بسرعة، وأيضاً العديد من الشركات المتعددة الجنسية الأكثر نجاحاً في الجنوب، مثل الشركة البرازيلية "إمبراير" (وهي ثالث أكبر شركة تنتج طائرات مدنية بعد بوينج وإيرباص)، التي بدأت كصناعات وليدة محمية حماية جيدة جاءت غالبية تكنولوجياتها الأصلية إلى الجنوب من خلال برنامج المساعدات التكنيكية الذي تموله الأمم المتحدة.

ومع ذلك فإن مواصلة تطبيق الدروس التي تم تَعلُمُها من نجاحات العالم التالث في التنمية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين أثبتت أنها أمر غير مناسب وسيء. ففي مجمل الجزء الأكبر من العالم الذي تأثر في يوم من الأيام ببريبتش وجاكسون أدَّت المحاولات العديدة للتنويع من خلال التصنيع إلى خلق احتكارات غير قادرة على المنافسة واستنزفت أموال الخزينة العامة، وفي نهاية الأمر ألقيت جانباً وجرى التخلص منها بفعل السياسات النيوليبرالية الشديدة القسوة التي أتت بالإصلاح البنيوي. والطريقة الأنيقة لقول هذا هي القول أنه تم الوصول إلى "نهاية سياسة إحلال الواردات عبر التصنيع" في غالبية أجزاء العالم الثالث قبل ثمانينيات القرن العشرين على الأغلب. والطريقة الأدق لقول ذلك هي القول بأن العديد من الحكومات، التي تعتمد سياسياً على الرعاية التي أتاحها إقتصاد يُدار بشكل قوي، قد نسيت الجزء المتعلق بـ"الطفل" في سياساتها الخاصة بحماية الصناعات الوليدة الناشئة. كانت الشركات تتمتع بالحماية حتى لفترة طويلة بعد أن تكون قد نضجت بما فيه الكفاية وتستطيع التعامل مع المنافسة العالمية.

كان بريبيش يدرك المشكلة جيداً. فمنذ فترة مبكرة في خمسينيات القرن

العشرين أخذ يحُث حكومات أمريكا اللاتينية على خلق بنية مواصلات واتصالات إقليمية تحتية، وكذلك أن تخلق سوقاً مشتركة متكاملة تسمح لإقتصاديات التوسع الحجمي الضرورية في صناعات القرن العشرين الأكثر دينامية: 'الهندسة الثقيلة'، خطوط تجميع السيارات بالجملة، المصانع الكيماوية، وإلى ما غير ذلك' وقال أنه من غير السوق المشترك "سيكون هناك توجه لدى كل بلد أن يحاول إنتاج كل شيء – من السيارات إلى الآلات – وذلك تحت الجناح الواقي للحمائية العالية، الأمر الذي يعني تجزئة العملية الصناعية دون فائدة التخصص واقتصاديات التوسع الحجمي."

ولسوء الحظ، مع نضوج الخطط لإقامة سوق مشترك أمريكي لاتيني، أصبحت شخصيات كبيرة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعارض الفكرة بشدة. وفي العام ١٩٥٨ أبلغ وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الإقتصادية، بريبيش بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعارض 'أية نصوص تحبذ احتكاراً خاصاً للتوسع المحمي للسلع الجديدة'، لا سيما 'في مجال السيارات أو أي منتج جديد'. ومن خلال استخدام قوة الولايات المتحدة الأمريكية وسلطتها (بشكل ثنائي، ومن خلال القيود على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأيضاً من خلال فرض قيود على المساعدات الفنية التي تقدمها الأمم المتحدة) لعرقلة السوق الأمريكية اللاتينية المشتركة؛ ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن مرحلة جديدة يكون فيها إحلال الواردات من خلال التصنيع غير فعالة. وبكلمات أندريه جوندر فرانك إن استعادة دولة رئيسية لقوتها قد أدّى إلى الحكم بالموت على ما تم تَذَكُرَه بأنه كان بحق سياسات ناجحة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

ما الذي سيتذكره أولئك الذين خَبَروا أزمة جيدة في هذا الوقت

إن الدروس التي من المحتمل أن يستنتجها صُنَّاع السياسة الصينيون من الأزمة الراهنة تتسم ببعض التشابه الذي يدعو إلى السخرية مع صيغ أكثر كارثية لدروس من عهد بريبيش. فالأمر ليس أن الصينيين يعتمدون على إحلال الواردات من خلال التصنيع، بل إنهم أبعد ما يكونون عن ذلك. بيد أن نجاح الصين خلال السنتين الماضيتين، وعلى الأخص

العواقب السياسية العالمية لنجاحها، قد يُقنع جيلاً من القراء بأن سياسات الصين الحالية هي السياسات المثالية. في النهاية، لقد ضمن الأنكماش الكبير للصين موقعاً كأحد الدول الرئيسية المهيمنة في العالم. سيتفوق اقتصادها على اقتصاد اليابان في العام ٢٠١٠. كما أن المبالغ الهائلة من الدولارات الأمريكية التي في حوزتها تضمن لها أن تحسن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية احترام مصالحها السياسية. لقد قدم أحد المدونين التبتيين – الأمريكيين التقييم التالي لزيارة أوباما إلى بيكين في العام ٢٠٠٩:

"ربما يجب علي أن أقر بفضله في وضع الأمور على المحك. إننا مرتبطون بالصين حتى مآقينا، وبيكين هي التي تقرر كل شيء عملياً فيما يتعلق بكل قطاع من قطاعات الإقتصاد الأمريكي. . . فوفق ما يراه الصينيون فإننا نريد شيئاً منهم، ومن الأفضل أن نتعلم كيف نكون متحضرين عندما نطلب. وكما يرون فإن شؤونهم الداخلية هي من شأنهم فقط، وهذا الهراء حول التبت [او دارفور] أخذ يستنفذ صبرهم. . . وإذا نظرت إلى ما جرى في ميدان تيانامن (السلام) كنوع من البرهان بأن الشعب الصيني يرغب في محاكاة 'حرياتنا' فإنك تعيش في عالم من الأحلام. فالمواطن الصيني العادي يشعر بأنه عشرات المرات أكثر 'حرية' من المواطن الأمريكي العادي."

بالطبع هناك طرق أكثر علمية للتعبير عن الدروس ذاتها، ولكنها كلها تعود إلى الأسباب التي تقنع الحكومة الصينية بحكمة نظرتها الحالية إلى العالم وبسياساتها: الناس تريد سلعاً مادية ووجاهة ومكانة وطنية أكثر مما تريد ديمقراطية. والحكومة المتسلطة الحكيمة بقيادة زعماء موالين للرأسمالية هي الطريق لضمان الأمرين.

سيجري تَذَكُّر درس مختلف كلية في إندونيسيا والبرازيل حيث بإمكان صُنَّاع السياسة الإلتفات إلى آدم سميث لتفسير تجربتهم الجيدة التي تثير الدهشة طيلة فترة الإنكماش الكبير. كان الدرس هناك هو أن الدمقرطة تستطيع تحطيم رأسمالية الخِلان، وأن المؤسسات الجديدة التي صُممت للتغلب على اللامساواة الإقليمية والطبقية تستطيع الحيلولة دون عودتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المباشر على تحسين حياة الفئات الأقل حظوة يمكنه أن يساعد في خلق سوق محلي واسع والمحافظة عليه، يوفر بديلاً مهماً

حتى عندما تقوم الأزمة العالمية بتخفيض الطلب على الصادرات.

بالطبع، إن البرازيل وإندونيسيا ليس البلدين الوحيدين في العالم النامي اللذين قد يستنتجا الدرس ذاته. إن البلد الأهم في كل هذا من بين الدول التي تُفكِّر بالطريقة نفسها، هو الهند، حيث المؤسسات الديمقراطية قد أعاقت لفترة طويلة قيام رأسمالية الخلان التي أضرت كثيراً بالعالم النامي. وتشمل ابتكارات الهند على طريقة آدم سميث الأَخيرة إعتماداً كبيراً على السوق، والتزام تجدد أخيراً بتحسين ظروف فقراء الريف (الوعد الذي ميَّز حزب المؤتمر عن منافسيه القوميين الهندوس، وأتاح لحزب المؤتمر أن يخرجهم من الحكومة بشكل غير متوقع في العام ٢٠٠٤). لقد فكر الكاتب سايمون كوكس مليا بالأمر وكتب يقول في مجلة "الإكونومست" البريطانية:

"إن قوة طلب المناطق الريفية هو أحد الأسباب التي جعلت الهند تفلت من الأزمة بقليل من الخسائر. فمبيعات العديد من السلع الإستهلاكية 'السريعة الحركة'، مثل الشامبو ومعجون الأسنان، أخذت تنمو في القرى أكثر من المدن... وكذلك شراء المعجون الذي يساعد على الهضم ويدعم جهاز المناعة... كما أن شركة ماروتي سوزوكي، التي هي أكبر منتج للسيارات، ضاعفت وأكثر من مرة مبيعاتها في المناطق الريفية."

وجرى حتى تَعَلُّم الدروس ذاتها في أجزاء من العالم حيث ضربت الأزمة بشكل أكبر بكثير. فالسودان، وثروته الجديدة من البترول، قد يشهد نمواً اقتصادياً شاملاً في ٢٠١٠، ولكن من المؤكد تقريباً أنه سيشهد غلياناً سياسياً مستمراً، وانفصال الجنوب، واستمرار العنف. من الناحية الأخرى فإن غانا المستقرة نسبيا والديمقراطية، حيث سيجري تصدير كميات تجارية من البترول لأول مرة في العام ٢٠١٠، تمتعت بوتيرة نمو سنوي مستمر (من ٣ر٧ في المائة إلى ٦ر٤ في المائة) في الفترة من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٧، وانخفض النمو قليلا فقط في الأزمة. وفي الوقت ذاته، أدَّت البرامج النشطة نسبياً المناهضة للفقر، لا سيما في عهد الرئيس الحالي الذي ينتمي إلى يسار الوسط، إلى انخفاض مهم في الفقر في جميع أنحاء البلد تقريباً – كان يبلغ في مجمل

البلد ٥٢ في المائة في العام ١٩٩٢، وأصبح ٢٨ في المائة في العام ٢٠٠٧. ويقول المحللون من معهد الأبحاث الإحصائية والإجتماعية والإقتصادية التابع لجامعة غانا، إنه من غير المحتمل أن تنحدر غانا في الطريق ذاتها التي انحدرت فيها العديد من البلدان الإفريقية الغنية بالمعادن. ويضيف المعهد قائلاً:

"إن الحكم الديمقراطي في غانا هو أكثر نضوجاً مما في غالبية أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا سيكون عبارة عن بطاقة رابحة بالنسبة لغانا، بما أنه سيقلل من التصرف الذي يقوم على انتظار الريع [من البترول]، وبالتالي سيجعلها تتفادى النزاعات التي ترتبط بإنتاج البترول عادة."

ماذا يُبنى على ذلك ؟ التغييرات الطويلة الأمد في مواجهة التغييرات القصيرة الأمد في بنية السلطة العالمية

هذا مقال عن التداعيات الطويلة الأمد للأزمة الراهنة على الإقتصاد السياسي العالمي وعلى السياسة العالمية. بالتأكيد فإن إحدى التداعيات هي أنها ستُشكِّل دعماً لدور الصين كدولة عظمى عالمية. وبسبب طبيعة النظام الحالي في الصين، الذي قد يكون سلمياً ومحافظاً وعامل استقرار، إلاَّ أنه دون شك ليس ديمقراطياً، فالبنية الجديدة للسلطة العالمية تثير قلق العديد من الناس، ليس فقط أولئك المهتمين بمصير الأقليات التي تعيش تحت الحكم الصيني، بل أيضاً أولئك القلقون بأن سلطة الصين العالمية ستحكم بالموت على آفاق وجود عالم ملتزم بالقانون وأكثر مساواة، حيث يمكن أن يستمتع الجميع بفوائد الإقتصاد الليبرالي المُدجَّن بسياسات رفاه إجتماعي مقرون بمؤسسات ديمقراطية.

إن إحدى صيغ هذا القلق تتصور الصين في وسط شبكة واسعة من البلدان الناجحة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تتبع كلها صيغ النموذج الإقتصادي الصيني، وتعمل سوية لجعل النظام الإقتصادي الليبرالي الذي بدأ تحت الهيمنة الغربية (لا سيما الهيمنة البريطانية والأمريكية) نظاماً غير مقبول وغير ذي صلة.

أنا شخصيا أشك في هذه الرؤية للمستقبل، ولكن ليس بقدر الشك المتعلق

بالأعمال التي يرى هؤلاء العلماء الأمريكيون بأنها ضرورية من أجل تفادي هذا السيناريو. فهؤلاء المؤلفون يقولون بأنه يتعين على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحاول 'التنافس على ولاء' الدول التي "لم تختار في الواقع إلى أي طرف ستنتمي. والتحدي هنا هو إعادة هندسة النظام الليبرالي العالمي بحيث **يخدم فعلاً** مصالح بلد كبير ونام وقومي بفخر مثل الهند . . .أو إندونيسيا، أو البرازيل، أو إفريقيا الجنوبية."

إنني أوافق أن ثمة حاجة لنظام ليبرالي يتم إصلاحه. ولكنني أشك بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقود العملية، أو أنها قادرة على ذلك.

ولكنني أكثر تشككاً في الحجة القائلة بأن النموذج الصيني لديه قوة بقاء كافية بحيث يُشكِّل بديلاً جوهرياً لليبرالية العالمية. ويعود تشككي لأسباب تتعلق بآدم سميث. فلو جرى نقل آدم سميث إلى الحاضر وواجه نموذج الصين الناجح اليوم (وهو نموذج قد يؤكد بأن نجاحه بحد ذاته سيجعل زعماء الصين يواصلون استخدامه) أظن أنه سيضحك على هذه الحماقة. إن قيام الصين بتركيزالسلطة ومركزيتها، وتبنيها الكامل للمشروع الرأسمالي يوفر طريقاً سهلاً إلى التوازن غير السعيد، توازن استيلاء الطبقة الرأسمالية على الدولة، دولة تستخدم كل أدواتها لإثراء القلة، وفي قيامها بذلك تدمر ثروة الأمة. والبرهان على صحة حجة آدم سميث قد أخذ يتنامى طيلة الأزمة الراهنة. لهذا السبب فإنني أشك بأن الصين ستستمر كقوة عالمية لفترة طويلة، ولكن إذا استمرت فإنني أتوقع أن يكون نظامها السياسي قد تغيَّر. في الواقع، قد يكون من المفيد أن يولي العلماء اهتماماً للطرق القليلة التي أخذ النظام السياسي الصيني ينفتح فيها، وأن يكون أكثر ديمقراطية، وذلك ببساطة لأن تلك الطرق يمكن أن تكون مركزية في ما إذا كان للصين أن تحافظ على سلطتها.[١٥٩]

١٥٩) توفر مجموعة جيلي ودايموند الأخيرة تقييماً مذهلاً ورزيناً للتغييرات الأخيرة في الصين وتايوان. ولأن عمل الأمم المتحدة الخاص بتأييد الدمقرطة في الصين (بما في ذلك الإنتخابات المحلية وتطوير الخدمة المدنية) ظهر إلى جانب العمل مع حركات التحرر والحكومات الثورية في إفريقيا الجنوبية وإيران وفلسطين وفيتنام، وللهدف ذاته، قمت بالبحث فيه بالسياق ذاته. هنالك بعض الأمور المتماثلة الشيقة التي قد تجعل المراقبين يأملون المزيد من التغييرات في الصين، على الرغم من أن حجم ذلك المجتمع بالمقارنة مع الحالات الأخرى، قد يجعل المقارنة غير صحيحة.

قد يحاجج البعض بأن هذه النظرة متفائلة للغاية. فيعد الأزمة المالية الآسيوية في العام ١٩٩٧ اقترح باري جيلز أن أحد الدروس الأساسية من ذلك الحدث هو أن الدول غير الديمقراطية التي اتسمت بأنها 'نموذج التنمية الآسيوي' الناجح، لم يعد يبدو بأنه نموذج حيوي وقادر على البقاء. والمحللون الذين ينظرون إلى الصين فقط قد يقولون أنه ثبت خطأ قول باري جيلز؛ بيد أن الصورة الأكبر – في كوريا الجنوبية، وتايوان، وإندونيسيا، وحتى في ماليزيا توحي بأن حجة آدم سميت ما زالت تحافظ على صحتها. والأمر ليس أن هناك خطأ في نموذج حكم اقتصادي 'آسيوي' خاص. بل إن نماذج الحكم التي يُزعم في بعض الأحيان بأنها خاصة وفريدة تخلق الفرص للإستيلاء على أدوات الدولة من قبل مجموعة مصالح ضيقة للغاية. وهي المشكلة التي يشخصها سايمون جونسون في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، والتي يشخصها، من زاوية دوره كمسؤول في صندوق النقد الدولي، في البلدان التي هي من زبائن الصندوق.

أما فيما يتعلق باحتمال وضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة في الفترة القادمة من النظام الليبرالي في العالم، فإنني لا أفهم هذا القول. فالقوى الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والسيطرة الثقافية للمال التي يوثقها جونسون، مستحكمة بما فيه الكفاية، بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تشبه إستغلال شركة الهند الشرقية الذي سيدوم لبعض السنوات في المستقبل. إنها بالتأكيد حالة حيث يتنبأ الآن قلة من الإقتصاديين بانتعاش سريع في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيكون العلامة على التغيير السياسي – الإقتصادي. وعلى كل حال، هنالك بوادر قليلة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقود بالضرورة حملة من أجل نظام عالمي ليبرالي أقوى وأكثر إلتزاماً بالقانون وأكثر شمولية. ويحدو الأمل رئيس جمعية الدراسات الدولية توماس ج. وايز في أن الدورة الثانية لإدارة أوباما قد تحقق ذلك. ولكنني أقل ثقة.

مع ذلك، ليس ثمة سبب لليأس. قد تأتي الزعامة من أي مكان آخر. فالصين لم تكن الدولة الوحيدة التي برزت ووصلت إلى الزعامة العالمية خلال الإنكماش الكبير. الهند (وأيضاً يمكن قول) البرازيل أيضاً قد حققتا النجاح ذاته كذلك. وقبل اجتماع قمة مجموعة العشرين في آذار/ مارس ٢٠٠٩، أدلى الرئيس لولا بملاحظات قد تكون

الأكثر شهرة ولا يمكن نسيانها، بشأن الإنكماش الكبير. قال:

" كانت تلك أزمة غذَّاها ودعمها التصرف غير العقلاني لأشخاص بيض وذوي عيون زرقاء، كانوا يتظاهرون قبل الأزمة بأنهم يعرفون كل شيء عن الإقتصاد. "

ولكن أصبح من مهام أشخاص آخرين أن يصلحوا ذلك، وكان لولا على استعداد لقيادة العملية !

يُذكرنا المُنَظِّر في العلاقات الدولية دانييل هـ. دودني، في سياق مختلف قليلاً بأنه في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية في مركز مشروع خلق نظام ليبرالي عالمي، فليس هناك أي سبب للتفكير بأن المشروع "هو مشروع أمريكي حتمياً، وفي الأساس وبشكل نهائي (وحتى يمكننا القول غربي). إنه كبقية الإختراعات والترتيبات الأخرى. . . إنه ملك للإنسانية. "

قد يكون هذا هو أهم درس يُستقى من هذه الأزمة الجيدة.

شكر وعرفان

إنني مدين بالشكر لباري جيلز ولشخصين مجهولين اطلعا على البحث وقدما ملاحظات ساعدتني على صيغة سابقة، كما أنا مدين بالشكر لزميليّ في كلية ويلزلي جوليا ماتيهي وباتريك ماكوان (في الإقتصاد) ولاري روزنفالد (في دراسات السلام والعدالة)، ولورا جراتان (في العلوم السياسية) لمشاركاتهم في المنتديات العامة حيث جرت المناقشة الأولية للأفكار الواردة هنا.

الأزمة العالمية وأمريكا اللاتينية

هنري فيلتماير

جامعة سانت ماري بهاليفاكس بكندا؛ و جامعة زاكاتكس المستقلة، المكسيك

الخلاصة: يُقَدِّم هذا المقال نظرة انتقادية بشأن الأزمة المالية العالمية الحالية من وجهة نظر ديناميتها في أمريكا اللاتينية. قد يُقال إن الأزمة هي مجرد المظهر الأخير لنزعة متأصلة لحدوث أزمة. ويُقال أيضاً إن ردود الفعل الإستراتيجية للمنظمات والحركات في القطاع الشعبي أخذت في أمريكا اللاتينية تمهد الطريق للخروج من الأزمة بشكل يتجاوز سيطرة الأسواق، والمصرفيين الجشعين والقوانين غير الفعالة لتنظيم الرأسمالية أو لإنقاذها. إن موضوع الخلاف هو النموذج الإقتصادي نفسه (العولمة النيوليبرالية) الذي كان مستخدماً لتوجيه السياسة الوطنية خلال الخمس وعشرين عاماً الماضية. كما أن موضع الخلاف أيضاً هو الرأسمالية نفسها.

يُقَدِّم هذا المقال نظرة انتقادية للأزمة المالية العالمية من وجهة نظر دينامية الأزمة في أمريكا اللاتينية. فالسنة الأخيرة شهدت إصدار بعض الكتب والعديد من المقالات العلمية والمقالات في المجلات الدورية، يتفق العديد منها حول موضوع مشترك، وهو الإفتقار إلى تنظيم مالي، وتسارع المضاربة غير المسؤولة الناجم عن ذلك. والحجة العامة التي تُطرح هي أن الأزمة المالية العالمية، التي فاقمتها كارثة الرهونات دون الممتازة، مع السياسات غير الموفقة، قد سمحت 'للإبتكارات' المالية والمضاربة في الإستمرار

دون رقابة، مما أطلق أيادي الزعماء والتجار عديمي الضمير والمباديء في استغلال عدم وجود رقابة وقوانين. ويُقال إن الأزمة بالأساس ليست منهجية أو بنيوية، بل هي مالية، وبالتالي يمكن إصلاحها بسياسة نقدية صحيحة، أو بناء هندسة مالية جديدة وحكم عالمي أكثر فاعلية.

إن المقال يحاجج، على نقيض ذلك، أن الأزمة هي آخر المظاهر الشديدة لنزعة متأصلة نحو الأزمة. ويحاجج أيضاً أن في أمريكا اللاتينية ردود فعل شعبية متعددة أو معادية للرأسمالية أخذت تمهد الطريق للخروج من الأزمة بشكل يتجاوز سيطرة الأسواق، والمصرفيين والتجار الجشعين والقوانين غير الفعالة لتنظيم الرأسمالية أو لإنقاذها، وهي ردود فعل تتحدى البنية المؤسساتية للنظام، إن لم يكن بعض أعمدتها.

وهذه الحجة مبنية على شكل خمس اقتراحات: أولاً، الأزمة العالمية الراهنة؛ ثانياً، تميل الأزمة إلى تفكيك النظام الحالي للممارسات المؤسساتية القائم، مما يطلق قوى التغيير؛ ثالثاً، يعكس رد فعل الحكومات السائد في أمريكا اللاتينية فهماً للأزمة على أنها بالأساس قضية تنظيم الأسواق المالية والنقدية – سياسات الدولة المالية؛ رابعاً، سرَّعَت الأزمة في موت النيوليبرالية كأيديولوجية، أو كنموذج إقتصادي؛ ولكن رد الحكومات الإستراتيجي على الأزمة يُشير نحو نيوليبرالية أكثر مرونة وبرجماتية، نوع من التنمية الرأسمالية أكثر شمولاً إجتماعياً واستدامة، ويتظاهر بأنه اشتراكية ديمقراطية أو ديمقراطية إشتراكية؛ وخامساً، يتطلب التغيير التقدمي تعبأة قوى التغييرفي القطاع الشعبي للمجتمع المدني، ويستند إلى تلك التعبأة.

إعادة النظر في الأزمة

طرح ماركس في تحليله لإقتصاد الرأسمالية السياسي نظريته الخاصة بوجود نزعة نحو الأزمة، وهي حالة يستنفذ فيها النظام قدرته على توسيع قوى الإنتاج. ورغم أن النقاش لم يُحسَم حول السبب الجوهري لهذه الأزمة أو جذور سببها، والطبيعة الدقيقة لديناميتها الإقتصادية والسياسية، فإن دراسات عديدة خلال السنين جرت من زاوية موقف المنظور النظري المتعدد، قد أثبتت صحة ما جاء به ماركس في هذا الشأن. أما

فيما يتعلق بدينامية الأزمة العالمية الحالية، فإن والدن بيلو قد حاجج في العام ٢٠٠٩ بأن أسباب الأزمة يمكن تتبعها إلى أزمة النظام الواسعة الخاصة بالإنتاج الزائد الذي وضع حداً في أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى 'عصر الرأسمالية الذهبي' (١٩٤٥ – ١٩٧٠)[١٦٠] وهذا الإلتفاف في نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي أطلق عملية إعادة بناء طويلة جارية، على الأشكال التالية:

- تحول تكنولوجي لجهاز الإنتاج العالمي يؤدي إلى عملية 'تحويل إنتاجي (من غير المساواة التي تقترحها اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي) (ECLAC)؛
- إنتقال جغرافي عالمي لرأس المال وللإنتاج، يسفر عن تعاقب بلدان حديثة التصنيع في الجنوب من العالم، وتقسيم عمل دولي جديد؛
- برنامج واسع لإصلاح السياسة، يهدف إلى تجديد النظام الرأسمالي العالمي، وإعادة حساب وتصور سلطة صناعة القرار فيما يتعلق بتخصيص الموارد المنتجة، وبالتالي تحرير 'قوى الحرية الإقتصادية' من قيود التنظيم التي تضعها دولة الرفاهية التنموية؛
- ثورة مضادة محافظة جديدة تقلل من سلطة الدولة المركزية والعمال المنظمين في مواجهة رأس المال، الأمر الذي يُسفِر عن عملية دمقرطة لتقاسم مسؤولية الحكم

١٦٠) لكونها أخطر إلتفاف على نظام الإنتاج الرأسمالي العالمي منذ الأزمة الكبرى، فقد جرى تفسير الأزمة ماركسياً (انخفاض في معدل نسبة الأرباح، وإنتاج زائد، وقلة استهلاك، إلخ.)، كما جرى تفسيرها من قبل 'المنظمين الفرنسيين' (French Regulationists) على أنها أزمة في النمط الفوردي (نسبة إلى هنري فورد) للإنتاج العالمي. ووفق هذه اللغة فإن الأزمة بالأساس هي أزمة 'بنيوية' تكمن جذورها في بنية النظام، ويجري تعريفها في حالة من الحالات على أنها مزيج معين من قوى الإنتاج والعلاقات الإجتماعية المطابقة، كما يجري تعريفها في حالة أخرى بأنها التعبير عن 'نظام معين للتراكم' ونمط 'تنظيم' مطابق. ولكن آخرين، مثل مارجلين وشور وزملاءهما رأوا أن سبب الأزمة لا يكمن كثيراً في الحدود البنيوية للإنتاج الرأسمالي، قدر كونه في الحدود السياسية – في 'انهيار الأرباح' الناجم عن قوة العمال المنظمين ومطالبتهم بتنازلات من رأس المال في ظروف انخفاض تراكم رأس المال. وبالتالي، كان الهجوم الكبير للعمال خلال 'ثورة' ١٩٦٨ والهجوم المضاد الذي شنه رأس المال في ١٩٩٣. راجع بشأن الرد الإستراتيجي و'السياسي' على الأزمة لتحقيق تغيير في العلاقة بين رأس المال والعمال __ في السياق الأوروبي – (١٩٧٨) Crouch and Pizzano. ويمكن النظر بالمنظار ذاته إلى الإنقلاب العسكري الذي قام به أوجستو بينوشيه، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ضد نظام سالفادور أيندي الإشتراكي في تشيلي

مع 'المجتمع المدني'؛

- عملية ممولنة[١٦١] تؤدي إلى ظهورانفصال هائل بين الإقتصاد الحقيقي وبنية فوقية مالية. ففي العام ٢٠٠٧ وقعت أزمة رئيسية في النظام المالي – انفجار مالي داخلي وذوبان رأس مال الإستثمار العالمي الذي تضخم وأصبح يهدد بأن يغمر ويغرق الإقتصاد الحقيقي ويهز أسس الإنتاج الرأسمالي العالمي، مع حدوث تقلص حاد في 'الإقتصاد الحقيقي' الذي هو في مركز النظام، تتردد أصداؤه قوية في الأطراف.

كان لهذا التكيُّف مع مستلزمات 'نظام عالمي جديد' في ثمانينيات القرن العشرين، كما استوعبه والدن بيلو، ثلاثة أبعاد رئيسية، كل واحد منها مرتبط بمحاولة للإفلات من ما كان بالأساس هو أزمة إنتاج زائد: **إعادة هيكلة نيوليبرالية، عولمة، وممولنة**.

١– **إعادة الهيكلة النيوليبرالية** اتخذت شكل الريجانية والتاتشرية في الشمال، الإصلاح الهيكلي في الجنوب. وكان الهدف هو 'تنشيط تراكم رأس المال' عن طريق (أ) 'إزالة القيود التي تضعها الدولة على النمو، واستخدام تدفق رأس المال والثروة'، و(ب) إعادة توزيع الدخل من الفقراء والطبقات المتوسطة إلى الأغنياء وفقاً لنظرية أن ذلك سيحفز الأغنياء على الإستثمار وإعادة تنشيط النمو الإقتصادي'. ويقول بيلو إن المشكلة مع هذه المعادلة 'كانت أن إعادة توزيع الدخل إلى الأغنياء... مداخيل الفقراء والطبقات المتوسطة (الخربَة)، وبالتالي الحد من الطلب، دون ترغيب الأغنياء بالضرورة على الإستثمار أكثر في الإنتاج'. ونتيجة لذلك أصبح للإصلاح النيوليبرالي سجل تنمية سيء. بلغ معدل النمو العالمي ١ر١ في المائة في تسعينيات القرن العشرين و٤ر١ في المائة في ثمانينيات القرن العشرين، مقارنة مع ٥ر٣ في المائة فى ستينيات القرن العشرين و٤ر٢ في المائة في سبعينيات القرن العشرين عندما كانت سياسات تدخل الدولة هي

١٦١) **الممولنة** مصطلح مشتق من كلمة «مال»، وهي Finncialisation باللغة الإنجليزية، وتعني تحويل رأس المال إلى رأس مال مالي يعمل في المضاربات في أسواق الأوراق المالية (البورصات) بدلاً من العمل في الإنتاج في الإقتصاد الحقيقي – **المترجم**

المهيمنة

٢ – 'طريق الهروب' الثاني كان 'التراكم الواسع'، أو 'العولمة' – 'التكامل السريع للمناطق شبه الرأسمالية وغير الرأسمالية وما قبل الرأسمالية في إقتصاد سوق عالمي'. وكان الهدف هو أن يحصل رأس المال على اليد العاملة الرخيصة، ويدخل إلى الأسواق الناشئة، ويضع يده على المصادر الجديدة للمنتجات الزراعية والمواد الخام الرخيصة. وتم التكامل من خلال تحرير التجارة، وإزالة الحواجز أمام حراك رأس المال، وإلغاء الحواجز أمام الإستثمار: السياسات المالية وتحرير التجارة وفق 'توافق واشنطن'[١٦٢]

إن المشكلة مع طريق الهروب هذا هي أنه يفاقم الإنتاج الزائد. فعلى سبيل المثال 'جرت إضافة قدرة إنتاجية في الصين خلال الخمس وعشرين عاماً الماضية، مما كان له تأثير مثبط على الأسعار والأرباح (تراكم رأس المال) في كل مكان في النظام'. وليس ثمة ما يثير الدهشة، كما يقول بيلو، في أن أرباح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية توقفت عن النمو في نحو العام ١٩٩٧. ووفق أحد الحسابات انخفضت نسبة أرباح خمسمائة شركة ترصدها مجلة "فورتشن" من ٢ر٧ في فترة ١٩٦٠ – ١٩٦٩ إلى ٣ر٥ في فترة ١٩٨٠– ١٩٩٠، وإلى ٣ر٢ في فترة ١٩٩٠– ١٩٩٩، وإلى ٣ر١ في فترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٢. ومع نهاية تسعينيات القرن العشرين، ومع وجود قدرة زائدة في كل صناعة من الصناعات، كانت الفجوة ما بين القدرة الإنتاجية والمبيعات تقارن بتلك التي كانت موجودة خلال الأزمة الكبرى.

---

١٦٢) **توافق واشنطن** (**Washington Consensus**) مجموعة سياسات جرى التوافق حولها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية والبلدان الرأسمالية الرئيسية الأخرى في مطلع ثمانينيات القرن العشرين. صممَت في البداية «لمعالجة» أوضاع بلدان أمريكا اللاتينية التي غالباُ ما كانت تواجه عجزاً هائلاً في ميزانياتها. وقد جرى بعد ذلك تعميمها والإصرار على تطبيقها في جميع بلدان العالم الثالث. تقوم هذه السياسات على ثلاثة أعمدة رئيسية أدى اتباعها وتطبيقها إلى مآسي اقتصادية في بلدان العالم الثالث. والأعمدة الثلاثة هي التقشف المالي والخصخصة وتحرير الأسواق؛ ويتفرع منها عند التطبيق مجموعة سياسات، من ضمنها تقليص الإنفاق على البرامج= = الإجتماعية، مثل التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية، وتقليص الإستهلاك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة، مثل ضريبة فائض القيمة، وتحرير سوق العمل، وإلغاء قوانين حماية العمال تشجيعاً لرأس المال الأجنبي، وتبني سياسات عمادها سن قوانين تحمي الإستثمارات الأجنبية وتسمح بإخراج الأرباح بلا قيود، والتوجه إلى الإنتاج للتصدير صناعياً وزراعياً، وفتح الأسواق المحلية للمنافسة الأجنبية، وإلى ما غير ذلك من السياسات التي تؤدي في النهاية إلى تدمير اقتصاديات البلدان النامية – **المترجم**

٣ – مع تحقيق مكاسب محدودة من خلال مقاومة أزمة الإنتاج الزائد عبر إعادة الهيكلة النيوليبرالية والعولمة، كان طريق الهروب الثالث – الممولنة – عملياً في الحفاظ على الربحية وزيادتها في ظروف تخلف نمو الإنتاجية. فمع كون الإستثمارات في الصناعة والزراعة تُنتِج أرباحاً متدنية بسبب القدرة الزائدة، جرى استثمار وإعادة استثمار الأموال الفائضة في القطاع المالي – أي، كما يقول بيلو، 'إن القطاع المالي . . . تحول إلى نفسه'.

كانت النتيجة الواضحة للغاية هي زيادة تشعب اقتصاد مالي مفرط في النشاط، وركود الإقتصاد الحقيقي. وكما أشار أحد المدراء الماليين في صحيفة "الفايننشال تايمس" "حدث خلال السنوات القليلة الأخيرة انفصال متزايد بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي. فالإقتصاد الحقيقي نما . . . ولكن ليس مثل الإقتصاد المالي – إلى أن انفجر من الداخل.'

إن إعادة الهيكلة المتعددة الأبعاد هذه (أو 'طرق الهروب' في مفهوم بيلو) يمكن تتبعها إلى أربعة عقود ماضية تقريباً من 'التنمية'، وهي عملية يهيمن عليها التحول الحاسم من دولة رعاية تنموية إلى دولة نيوليبرالية – وهو 'تاريخ النيوليبرالية القصير'، كما يراه ديفيد هارفي. ويمكن تتبع هذا 'التاريخ القصير'في تتابع أربعة دورات سياسية: (أ) في السياسات التي طبقها نظام أوغسطو بينوشيه بعد الإنقلاب العسكري في العام ١٩٧٣؛ (ب) في بداية ثمانينيات القرن العشرين بالدعوة إلى 'نظام عالمي جديد' يقوم على مباديء نيوليبرالية والتطبيق التالي لأجندة سياسية صممها اقتصاديو البنك الدولي على أساس تلك المباديء ووفق نموذج بينوشيه، (ج) جولة ثالثة من الإصلاحات النيوليبرالية في تسعينيات القرن العشرين في أعقاب توافق واشنطن فيما يتعلق بالحاجة إلى شكل من النيوليبرالية أكثر شمولاً اجتماعياً ومستدام وقابل لأن يُحْكَم؛ (د) في الألفية الجديدة وفي ظروف فقاعة مالية ضخمة (هي في الواقع أقرب إلى بالون) تجاوزت عدة مرات نمو الإقتصاد الحقيقي العالمي، وانتعاش ورواج عالميين للسلع الأولية (٢٠٠٣– ٢٠٠٨) يقف على رأسه طلب الصين والهند للطاقة والموارد الطبيعية.

من الواضح في تحليل بيلو للأصول المنهجية للأزمة العالمية ، ومن استعراضنا لعملية إعادة الهيكلة التي نجمت عن حلول الأزمة في سبعينيات القرن العشرين[١٦٣] بأن الأزمة في ظروف التجميع الحالية، ليست مجرد أزمة مالية في الجوهر والشكل، بل إنها تنبع من نزعة متأصلة في الرأسمالية إلى التعرض للأزمات. ولكن الأمر المختلف، أو 'الجديد' نوعاً ما في الأزمة الحالية هو ليس كثيراً عُمْقُها، أو حجمها العالمي، قدر ما هو تعدد أبعادها – المالية، الإنتاج الزائد، قوانين العمل، الغذاء والطاقة، والبيئة، والبعد الإجتماعي، والسياسي.

ومن الواضح أن جذور الأزمة عميقة في النظام الرأسمالي العالمي، الذي يمكن فك رمزه بالرجوع إلى نظرية عن التنمية الرأسمالية صاغها ماركس بالعودة إلى ظروف تاريخية مختلفة. فوفق كلمات هذه انظرية فإن "الأزمة هي دليل على ضعف وتخلخل 'البنيان' الذي احتوى حتى الآن 'العمل' السياسي، وأعطى شكلاً له، فحرر قوى تغيير اجتماعي مختلفة. أما بالنسبة لنتيجة حالة الأزمة هذه ، فإنه لا يمكن تقريرها على مستوى النظرية: إنها تعتمد على ترابط قوى التغيير هذه ، وعلى تفاعل معين لها، أي على طبيعة ردود فعل 'اللاعبين' الإجتماعيين والسياسيين المختلفين على الأزمة في إطار النظام.

وبالتأكيد فإن بالإمكن في هذه الظرف إدراك ما يمكن أن تؤدي إليه الأزمة: إما إلى انهيار النظام أو إلى الإطاحة به، اعتماداً على الوزن المناسب أو قوة العوامل البنيوية والسياسية. ولكن على الأرجح ، في ظروف المرونة التي يبديها النظام وردود الفعل الإستراتيجية والسياسية التي أصبحت بادية وواضحة، فأنه رغم عمق الأزمة العالمية وحجمها العالمي، ستؤدي إلى إعادة هيكلة فعالة للنظام ، ومعها إلى عملية تراكم رأس المال جرى تجديدها. .

١٦٣) كما نرى في عملية إعادة الهيكلة هذه يمكن تتبعها في ترتيب وتغيير الترتيب لخمسة ردود إستراتيجية على الأزمة (١) هجوم رأس المال على نصيبه من الدخل الوطني وقدرته على طلب تحسين الأجور وظروف العمل، مما أسفر عن تغيير مهم في العلاقة بين العمال ورأس المال؛ (٢) الأنتقال الجغرافي للشركات متعددة الجنسية بعمليات إنتاجها الكثيف العمل إلى القرب من مصادر العمل الرخيص، مما أدى إلى تقسيم عمل دولي جديد؛ (٣) التحول التكنولوجي للإنتاج العالمي، مما أدى إلى عملية «انتقال إنتاجي»، وتشكيل 'مجتمع معلوماتي» ما بعد الصناعة، وعولمة رأس المال والإنتاج الإقتصادي الأمر الذي ينجم عنه نظام عالمي جديد تكون فيه 'قوى الحرية' متحررة من القيود المنظمة لدولة الرفاه التنموية.

أما فيما يتعلق بسياسة عملية إعادة الهيكلة هذه (اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد المُنتِجة والتوزيع الإجتماعي للثروة) فإن الأمر يرتبط بنظام أخذ يصل بسرعة إلى نهايته في توسيع الإنتاج على أساس الهيكل المؤسساتي والإجتماعي القائم للنظام. في طور سابق للأزمة ولإعادة الهيكلة، كانت هذه الحدود للتنمية الرأسمالية لقوى الإنتاج قد تم التغلب عليها عن طريق عملية تنمية تقوم الدولة فيها بقيادة هذه القوى، وإقامة شكل ديمقراطي من دولة الرفاه. ولكن في السياق الحالي للعولمة النيوليبرالية، فقد أدت الحدود ذاتها إلى نشوء الحاجة بشكل خاص ما بعد توافق واشنطن إلى شكل من النيوليبرالية أكثر شمولاً إجتماعياً وأشكال حكم محلي وإقليمي أكثر ديمقراطية، وطريقة أكثر برجماتية في الموازنة بين الدولة والسوق خلال عملية التنمية الرأسمالية. هل يمكن استخدام هذه 'التطورات' والسياسات المرتبطة بها في تسخير قوى التغيير التي تُحرِّرها الأزمة، ومن ثم إعادة 'النظام'، هذا أمر سنرى إن كان أمراً ممكناً. سيتم تقريره عملياً وليس نظرياً.

دينامية الأزمة العالمية في أمريكا اللاتينية

ابتداءاً من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٨ تمكنت الحكومات التي كانت الأزمات الإقتصادية محدقة بها في الألفية الجديدة، في أمريكا الجنوبية، مثل الأرجنتين، تمكنت من الخروج من الأزمة. مر عدد مهم من هذه البلدان بموجة قصيرة، استمرت خمس سنوات، من الإقبال على المواد الأولية، غَذَّاها الطلب المتنامي الهائل في الصين على الوقود والمعادن والمدخلات الصناعية الأخرى، وكذلك طلب الطبقة المتوسطة على السلع الإستهلاكية[١٦٤]. وخلال فترة اشتداد الرواج، زادت نسبة النمو الإقتصادي في المنطقة من نسبة معدلها ٠ر٦ في المائة في العام ١٩٩٦، ومجرد ١ في المائة في العام ٢٠٠٢، إلى معدل إقليمي نسبته ٢ر٦ في المائة في العام ٢٠٠٤، وإلى ٥ر٥ في المائة في العام ٢٠٠٥، وإلى ٦ر٥ في المائة في العام ٢٠٠٦. أما بالنسبة للبلدان في أمريكا الجنوبية التي قادت اشتداد الرواج، فإن الإنتعاش الإقتصادي ونسبة النمو المستدام كانت

١٦٤) رغم جهود حكومات مختلفة للتخلص من تقسيم العمل الدولي القديم (كمصدِّري مواد خام وسلع أولية مقابل سلع مصنعة) ما زالت السلع الزراعية والمعادن تهيمن على صادرات المنطقة – في المعدل تبلغ نسبة هكذا صادرات ما بين ٨ر٦٢ في المائة، وتتراوح بين ٣ر٤٩ في المائة في المكسيك و٣ر٦٣ في المائة في تشيلي، و ما بين ٧ر٧١ و ٤ر٨٣ في المائة في الأرجنتين وبوليفيا وفينزويلا.

حتى أكبر خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ ، وتتراوح ما بين ٣ر٨ في المائة في الأرجنتين ، و٠ر٨ في المائة في فينزويلا و٣ر٦ في المائة في البيرو ، و٩ر٣ في المائة في بوليفيا – وكانت في سياق منهجي مختلف ٠ر٩ في المائة في كوبا .

وفي العام ٢٠٠٨ انهار رواج السلع الأولية ، بعد أن وقع في دوامة الأزمة المالية الحالية . فكان الرد الأولي على هذه الأزمة ، على مستوى الدولة ، هو إنكار وجودها – كما حدث في حالة رئيس المكسيك فيليبي كالدرون ، الذي قال (في دافوس لإجتماع ضم أهم ممثلي الرأسمالية الدولية) إن أمريكا اللاتينية معزولة كلياً تقريباً عن هذه الجرثومة بالذات ، وأن بوسعها أن تجتاز العاصفة بأمان وبسهولة كافية . ومما يدعو إلى السخرية أن كالدرون يقف على رأس أكثر اقتصاد عرضة للخطر في المنطقة في مواجهة مع اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي هو المركز الذي تنطلق منه الأزمة . أما فيما يتعلق بالمكسيك ذاتها ، وحتى في الوقت الذي أدلى به كالدرون بتصريحه العلني الذي لم يفعل شيئاً لتهدئة الخواطر ، فإن الإقتصاديين المحليين كانوا يتنبأون بخسارة فرص عمل كثيرة ، أو على الأقل ٥٠٠ ألف فرصة عمل في اقتصاد منكمش – على الأقل ١٧٥ ألف فرصة عمل في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ . وجرى تخفيض تقدير نمو إجمالي الناتج الوطني للمكسيك لعام ٢٠٠٩ في منتصف شهر آذار / مارس من ٥ر١ في المائة إلى ناقص (–) ٣ في المائة . ومع حلول شهر كانون الأول / ديسمبر ارتفع تقدير درجة انكماش الإقتصاد إلى ٥ر٧ في المائة .

لم تكن حكومات أمريكية لاتينية أخرى سريعة إلى هذا الحد في نفي تأثيرات الأزمة على الإقتصاديات الإقليمية والمحلية ، حتى وإن كان الرد الأولي للعديد منها في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨ ، وحتى في بداية ٢٠٠٩ ، كما أشار بيتراس ، هو عبارة عن 'خداع للذات': الإيمان بأن بلادهم يمكنها إجتياز الأزمة بأمان استناداً إلى الإحتياطيات العالية نسبياً من العملات الأجنبية التي تملكها ، والمستويات الصحية نسبياً (المنخفضة) للقروض القصيرة الأجل . وكان هذا ينطبق بشكل خاص على تلك البلدان في أمريكا الجنوبية التي اجتازت بأمان موجة رواج السلع الأولية في السوق العالمي ، وهو رواج انهار إلى حد كبير ، مما جعل الهلع يتملك النُخَب الزراعية والحكومات

التي كانت قد استفادت كثيراً من الرواج على شكل أسعار أعلى، وأرباح مفاجئة غير متوقعة وإيرادات مالية متزايدة. وهكذا تمكنت الأوروغواي من إجتياز العاصفة العالمية، مُغيِّرة مسارها وفق رياح التغيير، فحققت نسبة نمو قوية تثير الدهشة، بلغت ١١ في المائة خلال السنة التي سبقت الإنتخابات الأخيرة التي جاءت إلى الحكم بحكومة يسار– وسط أخرى. إذا كان الأقتصاديون في اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأيضاً المشاركون في حلقة النقاش الدولية الأخيرة (١٩ – ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩) حول "الأزمة العالمية وأمريكا اللاتينية" التي انعقدت في المكسيك، على حق في تقديراتهم وتشخيصهم، فليس لدى زعماء البلدان الأخرى في المنطقة أية أسباب تجعل وجوههم تَحْمَر لفشل مجموعة الثماني الواضح حتى الآن في حل الأزمة في مركز النظام، واحتمال أن يتعين عليهم أن يوافقوا على انتشار آثار الأزمة إلى الأسواق المالية والإقتصاد الحقيقي.

لايتمتع أي بلد بأية مناعة ضد الأزمة وفق دراسة أخيرة لردود حكومات أمريكا اللاتينية على الأزمة، قامت بها اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في العام ٢٠٠٩، ولا حتى تلك البلدان التي كانت حريصة، في سياق رواج السلع الأولية، على ألاَّ تُفْرط في الإنفاق، أو قللت من الديون القصيرة الأجل من السوق العالمي، وقامت أيضاً بمراكمة احتياطيات من العملات الصعبة. فالإقتصاديون من أمريكا اللاتينية الذين اجتمعوا مؤخراً في مدينة مكسيكو سيتي لتحليل ما قد تعنيه الأزمة بالنسبة للمنطقة، توصلوا إلى أنه ليس هناك بلد آمن من دوامة الأزمة العالمية، رغم ما ترى مجلة "الإيكونومست" البريطانية أنه 'جهود بطولية' لأمريكا اللاتينية حتى الآن لإدارة الأزمة، إن لم يكن الهروب منها. أدرجت "الإكونومست" المكسيك، والبرازيل، والأرجنتين وفينزويلا ضمن البلدان التي من المحتمل جداً أن تفشل، مع أن القطاع الخاص ، وليس الحكومات في تلك البلدان، الذي كان يواجه، وما يزال، أكبر التحديات. وكما اتضح فإن الحكومات والرأسماليين في القطاع الخاص إما عليهم كميات كبيرة من الديون القصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الإحتياطيات، أو أن ديونهم للبنوك كنسبة من إجمالي الودائع مهددة بسبب ضغط الإئتمان الداهم، أو كلاهما.

على كل حال، إن أمريكا اللاتينية، وفق ما يقوله مكتب اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في واشنطن، قد شعرت بالتأكيد بتأثيرات الأزمة، بالأساس على مستوى السوق مع وجود ضغط حاد لتقليص الإئتمان، وتباطؤ تدفق رأس المال، وانخفاض دراماتيكي في تدفقات حقائب الإستثمار، وهبوط كبير في مؤشرات أسعار الأسهم (تدمير ما يصل إلى ٢٢٠ مليار دولار أمريكي من قيمة الأصول المالية)، وتعديل كبير في أسعار العملات، وزيادة في انتشار القروض. إن الزيادة المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية لعام ٢٠٠٩ انخفض من ٦ر٣ في المائة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٤ر١ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. وتُقدِّر الإحتمالات المستقبلية الأكثر حداثة أن إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية بالنسبة للفرد ستنخفض إلى ناقص ٢ في المائة. وقد ازداد نتيجة لذلك عدد حالات الإفلاس، ومن المتوقع أن تنتشر، وانخفض إنفاق الدولة على البرامج والخدمات الإجتماعية، مما أعاد ما يُقدَّر بتسعة ملايين شخص في المنطقة إلى حالة الفقر.[١٦٥] وسيزداد أيضاً الإئتمان والمعونات التي تمنحها الدولة إلى البنوك ومؤسسات الأعمال. وستتوسع البطالة، على الأخص في مجال تصدير قطاعات الزراعة والمعادن والمواصلات (السيارات). وسيجري الإستغناء عن خدمات الموظفين العموميين، وسيتعرضون إلى انخفاض حاد في الأجور. وستعاني أيضا التدفقات المالية على أمريكا اللاتينية من الخارج من توقف تحويلات بمليارات الدولارات واليورو من العاملين بالخارج. وأخذ المضاربون الأجانب يسحبون عشرات المليارات من دولارات الإستثمار لتغطية خسائرهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وسيحل سحب الإستثمارات الأجنبية محل "الأستثمارات الأجنبية الجديدة"، وبالتالي يلغي مصدراً رئيسياً لتمويل أي "مشروع مشترك" رئيسي.

١٦٥) تقول دراسة أجرتها مؤخراً اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي إن الأزمة العالمية الحالية ستتسبب في عودة تسعة ملايين شخص في المنطقة إلى الفقر، وهي زيادة ١ في المائة في نسبة الفقر في المنطقة. وهذا يعيد إلى سابق عهدها عملياً المكاسب التي من المفروض أنها تحققت خلال العقد الماضي الذي تمكن فيه، وفق الدراسة ذاتها، أكثر من ٤١ مليون شخص من التغلب على حالة الفقر أو الإنتقال منها – كنتيجة للأنشطة المشتركة التي قام بها الفقراء أنفسهم (الهجرة) وعدد من الحكومات (على الأخص البرازيل وتشيلي) وفق ما بعد توافق واشنطن، من خلال نمو اقتصادي أكبر، وتوسيع الإنفاق الإجتماعي، وتحسين توزيع الدخل، وأيضاً ما تطلق عليه اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، اسم «المنحة الديموغرافية».

ووفق ما يقوله صندوق النقد الدولي فإن ٤٠ في المائة من ثروة أمريكا اللاتينية المالية (٢٢٠٠ مليار دولار أمريكي) قد تمت خسارته في العام ٢٠٠٨ بسبب هبوط سوق الأوراق المالية وغيره من أسواق الأصول، وهبوط قيمة العملة. ومن المتوقع أن يتراجع الإنفاق المحلي بنسبة ٥ في المائة في العام ٢٠٠٩. لقد تدهورت بشكل حاد شروط تجارة أمريكا اللاتينية مع الإنخفاض الحاد في أسعار السلع، مما جعل الواردات أغلى، ويُثير شبح خطر زيادة العجز التجاري. ووقوع الإنكماش في أمريكا اللاتينية يثبته إنخفاض الإنتاج الصناعي في البرازيل بنسبة ٦ر٢ في المائة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وتسارع زخمه السلبي. ونتيجة لذلك، خبُرَت أمريكا اللاتينية تأخر دخولها في فترة انكماش عميق ومن المحتمل أن تكون طويلة، دون، كما يبدو، أية خطة أو برنامج لمواجهة ومقاومة تأثيرالأزمة المُدمِّر.

ونتيجة لهذه 'التطورات' فإن الحكومات في المنطقة – بغض النظرعن 'الألوان' الأيديولوجية، على الأخص في تشيلي والبيرو وكولومبيا التي هي 'منفتحة' بشكل خاص، وتعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق الإستثمارات المباشرة الأجنبية – بدأت في القيام بعمل دفاعي لحماية أسواقها المحلية وللتقليل إلى أدنى حد تعرضها إلى الجرثومة القاتلة، وذلك عبر 'السياسات المضادة للدورة الإقتصادية لتخفيف تأثير الأزمة'. ولكن دون جدوى حتى الآن.

إن الحكومات في المنطقة ليست هي المنظمات الوحيدة التي ترد على الأزمة العالمية. كما أن ليس كل الحكومات قد ردت – أو أنها ترد – بالطريقة نفسها. فقطاعات من المثقفين واليسار الإجتماعي ومنظمات القطاع الشعبي التي توحد النقابات والمنظمات الإجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الإجتماعية في المنطقة أجرت تحليلاتها الخاصة حول معنى الأزمة العالمية بالنسبة لها وللمنطقة. وكما ترى هذه المنظمات والحركات – وهناك توافق عملي على هذا المستوى – أنه رغم مُمولنة الإنتاج والأزمة، فإن الأزمة تعكس انتهاء النيوليبرالية وموتها كأيديولوجية، وكنموذج يُسْتَخدَم لتوجيه السياسة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تم الإقرار بأنه، رغم كون الأزمة اتخذت أشكالاً متعددة ومختلفة، فإنها بالأساس أزمة إنتاج، بدلاً من أن تكون أزمة مالية: خسارة فرص

عمل هائلة، وتآكل المداخيل ورواتب التقاعد مُغلَّفة بمؤسسات مالية رأسمالية، وتقليص الخدمات الحكومية الأساسية، والإفتقار إلى إمكانية الحصول على الطعام – وهي مشاكل في سياق مختلف أخذت تصل إلى مستويات الأزمة، ولها تأثيرات أجتماعية كارثية.[١٦٦]

الردود الإستراتيجية والسياسية على الأزمة

إن الإنكماش بحد ذاته، وفي غياب قوة ثورية وطنية منظمة، وحتى في وجود احتجاجات جماهيرية لم تتشكل بعد، لن تؤدي إلى تحولات إجتماعية. على الأقل في الطور الأول للرد على الأزمة سيكون الضغط الجماهيري وغالبية النضالات الإجتماعية والسياسية موجهة إلى المحافظة على فرص العمل، ومنع تسريح العمال والموظفين بالجملة والقيام باحتلال 'دفاعي' للمصانع. وقد يرافق ذلك مطالبات بمشاركة أكبر من الدولة، إما من خلال معونات مالية للشركات المفلسة، أو عمليات تأميم منتقاة. إن موت النيوليبرالية أمر محتوم، وسيكون البديل عنها، على الأقل في البداية، هو 'رأسمالية الدولة'، أو شكل خافت من النبوليبرالية الأكثر شمولاً إجتماعياً وأكثر براجماتية و'استدامة'، يتظاهر بأنه إشتراكية ديمقراطية أو ديمقراطية اشتراكية على الطريقة التشيلية، أو كما تحقق ما بعد توافق واشنطن في تحالف بين اليسار المعتدل (الوسط) أو يسار الوسط فيما يتعلق بسلطة الدولة مع القوى التقدمية في 'المجتمع المدني'. إن كلاً من كاستنيادا وموراليس، وبيتراس وفيلتماير يطرحون هذه النقطة.

من المحتمل جداً أن يأتي الرد الأقوى والمطالبة الشعبية الأشد راديكالية، وفق ما يقوله بيتراس، من تلك البلدان الأكثر اعتماداً على صادرات السلع الأولية، ومن تلك البلدان الأكثر تكاملاً مع الأسواق الكاسدة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. ويشمل هذا بلداناً في أمريكا الوسطى، وتشيلي، والبيرو وفينزويلا وبوليفيا والإكوادور التي جرى عزلها نوعاً ما، وفق عدة روايات، عن تأثيرات الإنكماش العالمي المتفاوت بإجراءات تم اتخاذها لدعم النمو خلال الهبوط والركود الإقتصادي.

١٦٦) أصدرت الأمم المتحدة نداءاً عبر الإنترنت في دوامة الأزمة التي عرَّضت للخطر حياة مئات الملايين من فقراء العالم وراحت تهددهم، يدعو إلى التبرعات الفردية (هكذا !) لمحاربة الجوع، فلأول مرة في التاريخ يوجد أكثر من مليار شخص يواجهون المجاعة في جميع أنحاء العالم، أي بزيادة مائة مليون عن العام السابق.

وشملت هذه الإجراءات زيادة الإحتياطيات بالعملات الأجنبية، وزيادة الإستثمارات العامة في إيرادات إضافية مستمدة من رواج السلع الأولية، وفي حالة بوليفيا من إعادة تأميم الهيدروكاربون وغيره من الموارد الطبيعية، وزيادة في الريع (زيادة من ٦ر٣ في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠ر٥ في المائة في العام ٢٠٠٩)، وكذلك زيادة في النفقات المالية على البرامج الإجتماعية (الصحة، التعليم، الضمان الإجتماعي وتحويلات دخل للفقراء). وستتأثر أيضاً البرازيل وكولومبيا بالإنكماش، رغم أن لديهما صادرات أكثر تنوعاً وأسواق داخلية أكبر، ولكن ليس بالحدة أوالفجأة نفسها، لا سيما – في حالة البرازيل بسبب ما يسندها من إحتياطيات العملات الأجنبية، التي تتجاوز ديونها الخارجية، العامة والخاصة مجتمعة.[١٦٧] وافترض بيتراس في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ أن الإنكماش من المحتمل أن يتعمق مع حلول منتصف ٢٠٠٩ في ظروف هروب هائل لرأس المال وخسارة الإئتمان وأسواق الإستثمار والتحويلات. وقال إن المنتجين المحليين وأسواق المال سيتلقون ضربة قوية. واستنتج أنه مع حلول العام ٢٠١٠ ستكون أمريكا اللاتينية في حالة انكماش عميق. كان ذلك عندئذٍ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)، ونحن الآن في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ من غير أن يتحقق بالضبط هذا السيناريو المتشائم، ولكن مع ذلك فإن نِسَب النمو السلبية في تشرين الثاني/ نوفمبر من ناقص١ في المائة في تشيلي إلى ٧ر٥ في المائة في فينزويلا، و٥ر١٠ في المائة في المكسيك تثير أسئلة بشأن ردود الفعل الإستراتيجية والسياسية على الأزمة التي أعدتها الحكومات والمجموعات المنظمة والطبقات المختلفة في المنطقة خلال سنة (منذ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨) – وهي ردود فعل سنُرَكِّز عليها فيما يلي.

رغم رفض منظمات القطاع الشعبي حتى الآن أن تنهض وتتصدى لتحدي التحليل الرأديكالي والنظرية الثورية، على الأقل تنبؤات بتراس، فإن تحول اليسار إلى الراديكالية قد يحدث ويتولى الأمور عندما يتضح أن سياسات الحكومات النيوليبرالية البرجماتية، أو المعادية للدورة الإقتصادية قد فشلت في تحقيق أي من وعودها، أو أن

١٦٧) تتمتع البرازيل منذ شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بمكانة دائن؛ ولديها، وفق ما يورده جان بيير لانجليه من صحيفة «ليموند» الفرنسية صندوق احتياطي من العملات الأجنبية تبلغ قيمته ٢٣١ مليار دولار أمريكي.

مشاريع التحفيز وبرامج الأشغال العامة تفشل في تغيير وجهة النزعة إلى تعميق الأزمة الإقتصادية.

إن المفتاح لظهور حركات ثورية ونموها ، حسب ما يقول بتراس، هو موقعها الإستراتيجي في المراكز الإجتماعية السياسية للأزمة، ووجود كادر مُنَظم وقادة 'رأي محلي' قادرون على التعبير وعلى ربط الإستياء المحلي بخطة وطنية للنضال، مُشبَّعَة ببرنامج إشتراكي معاد للإمبريالية.[١٦٨] ويفتح الإنكماش، في وجود الظروف الحالية، الباب لفرصة عودة ظهور الحركات الجماهيرية ، التي ستوفر الظروف، بدورها، لإنعاش الإشتراكية وتجديدها. فتجديد الحركات الإشتراكية الجماهيرية سيؤدي، بلا شك، إلى ما هو عكس حدود التشرذم والتلقائية لدى اليسار، والإفتقار إلى التجذر في المجتمعات المحلية والأحياء، وأماكن العمل، والمصانع. ويقول بتراس بأن الأزمة العالمية 'لا تقوض فقط، وحتى بشكل أكبر، ما تبقى من شرعية النيوليبرالية، بل إنها تتحدى ترتيبات مجمل نظام الطبقة الرأسمالية. فخطر الإنهيار الإقتصادي وفشل البنوك والنظام المالي في التوسع والمحافظة على الإنتاج، أخذت هي أيضاً تنعش شبه 'القومية الدولانية'[١٦٩]، وذلك كمقدمة لعلاقات متغيرة رأديكالياً وغير متوازنة بين الدولة والسوق، لصالح الدولة. وفي ظل هذه الظروف في سياق الرأسمالية، التي لا تستطيع العمل من خلال آليات سوق تم إضعافها وحمائية تزداد، ستصبح العلاقات المتوترة للغاية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية أمراً محتوماً، وستكون واعدة بالنسبة للمشروع الإشتراكي.

وعلى الرغم من أن العملية الديالكتيكية للأزمة والرد ليست، بأي حال من الأحوال، مقررة ولها حدود، وأن بعض الحلول المُقدَّمَة مُعَرَّفَة بشكل غير كافٍ، فإن

١٦٨) إذا صح قول بتراس في هذا الشأن، يتعين علينا عندئذ أن يتوفر لدينا تفسير حول لماذا غاب رد الفعل الثوري لليسار على الأزمة. من الناحية الأخرى، جاء الرد 'الثوري' الوحيد على الأجندة النيوليبرالية السياسية لغالبية الحكومات في تسعينيات القرن العشرين من الحركات الإجتماعية لفلاحي السكان الأصليين. فوفق نظريات هولوي، التي أكدها بارت ضمن آخرين، فإن غالبية اليسار الذي ظهر في تسعينيات القرن العشرين، اختار تحقيق تغيير إجتماعي دون صراع من أجل الإستيلاء على سلطة الدولة.

١٦٩) **الدولانية (Statism)**: حكم الدولة الإستثناري، الذي بموجبه تحوز الدولة لنفسها على جميع السلطات السياسية وإلإقتصادية –**المترجم**

هناك توجهاً ناشئاً لكل من اليسار الأكاديمي والسياسي وقطاع المنظمات الجماهيرية في المنطقة لمناقشة أفكارهم وعملهم والتفاوض حولها مع الأنظكة 'التقدمية' في المنطقة – المكونة من أو يتزعمها تشافيز، وموراليس، وكوريا ('قوميون شعبويون'، أو 'إشتراكيون أوائل'، وفق لغة بعض المحللين) ودا سيلفا [لولا]، وفيرناندیس كيرشنر، وباشاليت ('نيو ليبيراليون برجماتيون'، وفق لغة بيتراس، أو 'يساريون معتدلون، ، كما يفضل كاستانيدا النظر إليهم) – ولها حكومات تشكلت في أعقاب موجة المشاعر المعادية للنيوليبرالية التي اجتاحت المنطقة.[١٧٠]

وتضم المقترحات التي قدَّمتها قطاعات اليسار المختلفة (الفكرية، والإجتماعية، والسياسية) النقاط التالية:

- زيادة الإنفاق الإجتماعي والإستثمار في البنى التحتية، وإعادة توجيه سياسة البنك المركزي بعيداً عن سياسة الإستقرار، ونحو أولوية الإهتمام بجيل العمالة (وهي أول توصية من الإقتصاديين 'البنيويين'[١٧١] والإقتصاديين 'المؤسساتيين'[١٧٢] الذين

١٧٠) فيما يتعلق بالطابع السياسي والتوجه الأيديولوجي لهذه الأنظمة في الطور الراهن لما أُطلِق عليه اسم فترة ما بعد النيوليبرالية راجع كاستنيادا وموراليس (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)، ولايفسلي ولودلام (٢٠٠٩) وبتراس وفالتماير (٢٠٠٩). غالبية المعلقين يعتبرون اليسار السياسي في السياق الحالي لسياسة الأنظمة كانقسام بين طرفين، مع فهم ووصف مختلفان لما ينظر إليه البعض على أنه يسار 'جيد' يتألف من أنظمة تعتبرها كلمات كاستنيادا بأنها ذات نمط أكثر كوزموبولتية، واعتدال ويسارية برجماتية، كما تمثله البرازيل وتشيلي؛ ويسار «سيء» مصاب بجرثومة 'القومية الشعبوية'، في إشارة إلى شافيز، وموراليس، وكوريا في فينزويلا وبوليفيا والإكوادور.

١٧١) **الإقتصاد البنيوي (Structuralist Economics)**: أسلوب في الإقتصاد يؤكد على أهمية الأخذ بالحسبان السمات البنيوية عند القيام بتحليل اقتصادي. بدأ هذا الأسلوب من عمل اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو مرتبط بالأساس براؤول بريبيش والإقتصادي البرازيلي سيلسو فورتادو. لقد أكَّدَت النماذج البنيوية الأولى على عدم التوازنات الداخلية والخارجية الناجمة عن بُنى الإنتاج وتفاعلاتها مع علاقات التبعية التي كانت سائدة بين البلدان النامية والعالم المتقدم. ولعبت شروط التجارة المتدهورة للبلدان النامية وفرضية بريبيش – سينجر دوراً رئيسياً في ذلك – **المترجم**

١٧٢) **الإقتصاديون المؤسساتيون (Institutionalist Economists)**: يركزون على فهم دور عملية الإرتقاء والتدرج (Evolutionary) ودور المؤسسات في تشكيل السلوك الإقتصادي. يكمن تركيزها الأصلي في النزعة ذات التوجه إلى= =الإنقسام بين التكنولوجيا، من ناحية، والمجال الإحتفالي للمجتمع، من الناحية الأخرى. ويعود اسم الإقتصاد المؤسساتي وعناصره الجوهرية إلى مقال للإقتصادي الأمريكي والتون هـ. هاملتون، نُشِر في العام ١٩١٩ في مجلة "أميركان إيكونوميك ريفيو". يؤكد الإقتصاديون المؤسساتيون على ضرورة القيام بدراسة أوسع للمؤسسات، ويعتبرون أن الأسواق هي نتاج للتفاعل المعقد لهذه المؤسسات

اجتمعوا في مكسيكو سيتي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ .

- توسيع وتعميق 'البديل البوليفاري للإمريكيتين'، وهو بديل إقليمي للتجارة، اقترحته فينزويلا في الأصل (تشافيز)، ويضم الآن تحالفاً إقليمياً شعبياً للتجارة داعماً له، يضم بوليفيا والإيكوادور وكوبا وفينزويلا، وكذلك نيكاراجوا وهندوراس – ومن المحتمل السلفادور، بعد انتصار الجبهة السلفادورية للتحرر الوطني (وهي 'موقف' توافقي على اليسار).

- نموذج بديل لإنتاج الغذاء محلياً وللأمن الغذائي يقوم على استدامة سبل معيشة صغار الفلاحين المنتجين (تقدم بالمشروع اتحاد طريق الفلاحين).

- اشتراكية بشكل أو بآخر (دولة مركزية أو غير مركزية، كما في بعض المقترحات، كي تتيح الفرصة للسلطة الجماهيرية المشاركة في اتخاذ القرارت العامة)، تحويل وسائل الإنتاج الإجتماعي والإستهلاك إلى النمط الإشتراكي. ويفترض هذا الإقتراح – الذي جرى تقديمه أيضاً من عناصر من الحركة العمالية، مثل إتحاد عمال الكهرباء في المكسيك، والذي يؤكد على حقيقة أن العمال ليس لهم أية صلة في حدوث الأزمة، بل أنهم يفعلون كل شيء لإنهائها – يفترض إنشاء وكالة عامة تقوم على التعبئة الإجتماعية النشطة لجميع قطاعات اليسار، بما في ذلك الدولة في حالة فينزويلا، وربما بوليفيا والإيكوادور، والمثقفين واليسار السياسي والعناصر المؤيدة للمجتمع المدني التي تنتقد النيوليبرالية، وأيضاً العمال المنظمين حيث أمكن، وكذلك الحركات الإجتماعية والتحالفات الإقليمية والهيئات التنسيقية، مثل هيئة التنسيق بين الحركات الإجتماعية في الإيكوادور.

أما فيما يتعلق بالسياسات المناهضة للدورة الإقتصادية التي أوصى بها الإقتصاديون

المختلفة (الأشخاص، الشركات، الدول، المعايير الإجتماعية). هنالك صيغة مهمة للأسلوب المؤسساتي، من أواخر القرن العشرين، وهو قيام الإقتصاديين المؤسساتيين بضم التطورات الأخيرة للإقتصاد النيوكلاسيكي إلى التحليل. لقد أصبح القانون والإقتصاد موضوعاً رئيسياً منذ نشر كتاب جون ر. كومونز "الأسس القانونية للرأسمالية" في العام ١٩٢٤. والإقتصاد السلوكي هو علامة فارقة من علامات الإقتصاد المؤسساتي تقوم على ما هو معروف في علم النفس وعلم المعرفة، بدلاً من الفرضيات البسيطة للسلوك الإقتصادي – **المترجم**

البنيويون (ودولة الرعاية الكينزية) في ندوة مكسيكو سيتي، وهي سياسات، كما أشار كاستنيادا وموراليس تتطابق مع السياسات التي أوصت بها جماعات أخرى من الإشتراكيين الديمقراطيين اليساريين، فاتضح أن العديد من الحكومات في المنطقة، بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي أو قناعاتها، قد اتخذتها، أو بدأت في اتخاذها بالتحديد. على سبيل المثال، في ملخص لإجراءات السياسة المناهضة للأزمة الإقتصادية التي اتخذتها الحكومات المختلفة في المنطقة خلال العام المنصرم، تشير دراسة للجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أن ١٦ من ٢١ بلداً في المنطقة زاد في الواقع الإنفاق على البنية التحتية خلال العام المنصرم. وقامت ٥ بلدان (بما في ذلك الأرجنتين، البلد ذو أدنى مؤشر 'انفتاح' على الخارج)، و١٤ بلداً إما حافظوا على أو حتى زادوا إنفاقهم على البرامج الإجتماعية العامة.

مع ذلك، فإن الرد المهيمن لتلك الحكومات يعكس فهمها للأزمة على أنها بالأساس قضية سياسة مالية تتعلق بالسوق وتتعلق بالسياسة الضريبية النقدية. وفي سياسة الرد على الأزمة لغالبية الحكومات في المنطقة فإن كلاً من أولئك الذين يتبعون خطاً نيوليبرالياً برجماتياً بشأن سياسة الأقتصاد الكلي (المعتدلين أو يسار الوسط) وأولئك الذين يسيرون في طريق أكثر يسارية (الأنظمة 'القومية الشعبوية') كانت هناك كثرة من الإجراءات النقدية والمالية والضريبية وتلك المتعلقة بسعر الصرف. فست حكومات خفَّضت من متطلبات احتياطياتها من العملات الصعبة، وقامت ١٥ حكومة، بتحرك مشابه لما قامت به حكومات مجموعة الثمانية، بزيادة سيولة العملة المحلية (ثمانية منها بالعملات الأجنبية).

وجرى تطبيق إجرائين اثنين 'بنيويين' (على خلاف الإجراءات النقدية أو الضريبية) يتعلقان بالسياسة لهما صلة خاصة، بعدد من الحكومات الواضح أنها 'أكثر تقدمية' في المنطقة، وعلى الأخص فينزويلا، التي هي المركز المحوري لليسار في أمريكا اللاتينية منذ العام ١٩٩٩، والتي أصبحت مع كوبا وبوليفيا والإكوادور تشكل محوراً جديداً للسياسات اليسارية في المنطقة. ولكن هذا المحور وهذه الإجراءات – بما في ذلك

إقامة محور جديد للتجارة الإقليمية (البديل البوليفاري للأمريكيتين)، وآلية مؤسساتية جديدة لدعم التنمية الإقتصادية الوطنية (بنك الجنوب)، وإعادة تأميم الموارد الطبيعية والشركات الإقتصادية في القطاعات الإستراتيجية – سابقة لتاريخ الأزمة، أو تزامنت معها وليس كرد عليها. إنها تُشَكِّل رداً إستراتيجياً يسارياً على إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية ونموذج العولمة النيوليبرالية المُطبَّق في المنطقة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وعلى شاكلة التحركات المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ولقاء عون مالي مقابل نصيب في مِلكية البنوك والمؤسسات المالية الرئيسية في البلاد – والدعوات من أجل تأميمها على الفور – فإنها تشير أيضاً إلى 'الحاجة إلى بديل منهجي للرأسمالية' كما تصوره هوجو تشافيز على أنه 'إشتراكية القرن الحادي والعشرين'. وفيما يتعلق بالشكل الذي قد تتخذه تلك الإشتراكية في الظروف الجديدة، لا يوجد هناك أي توافق، كما لا يوجد أي نموذج، بل مجرد اتفاق مبدئي على الحاجة إلى مجتمع إنساني كامل جديد أكثر 'إنسانية' 'مجتمع متساوين'، 'عالم جديد من العدالة والكرامة والمساواة'، الذي يمكن تحقيقه فقط 'في الإشتراكية'، كما يُصر شافيز.

وتوحي المؤشرات بأن هذه 'التغييرات' وغيرها من 'التغييرات البنيوية' في تنظيم التنمية الوطنية والإقليمية يمكنها أن تُساعد في عزل البلدان والشعوب في المنطقة عن الخراب المتوقع لعملية إعادة البناء الإقتصادي، التي دمَّرت رأس مال تصل قيمته إلى ٥٠ تريليون دولار أمريكي في اقتصاد العالم و٢٢٠ مليار دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية خلال السنة، مما كان له عواقب سلبية جدية على معيشة أولئك الذين يعملون في الإقتصاد الحقيقي أو الذين يتعين عليهم كسب معيشتهم منه.

عادة، دائماً ما تضرب هكذا عملية لإعادة هيكلة رأس المال أشد ما تضرب في الهوامش، وأبعد ما يكون عن 'المركز'، أولئك الغير قادرين على حماية أنفسهم من استراتيجيات إعادة الهيكلة التي يجري تطبيقها على حسابهم من قِبَل حماة النظام والنظام النيوليبرالي العالمي. والطريق الوحيد للمنتجين والعمال في القطاع الشعبي للدفاع عن أنفسهم حيال عملية إعادة الهيكلة هو أن ينفصلوا حيث وكيف يمكنهم عن النظام – وأن يعبئوا بهمة ونشاط ليس فقط من أجل تغيير التوجه، بل من أجل 'عالم آخر'، أي تحول

إنتاجي واجتماعي للنظام.

ردود استراتيجية على الأزمة

يمكننا أن نميِّز أنواع الردود الإستراتيجية على الأزمة من خلال التنظيمات في القطاع الشعبي، على الأخص الحركات الإجتماعية للسكان الأصليين، والفلاحين والعمال الريفيين الذين لا يملكون أراضٍ، الذين، كما يقول باريت وآخرون (٢٠٠٨) أقاموا القاعدة الإجتماعية للحركات التي هيّمَنَت على الساحة السياسية في تسعينيات القرن العشرين وشكَّلوها. في هذه اللحظة وُجِدَت هذه الإستراتيجيات بالأساس على شكل أفكار وممارسة، ولكن يوجد في طور التكوين نقاش نشط حول كيفية المضي في العمل على هذه الأفكار. وهذا النقاش هو نقاش داخلي في الحركات الشعبية إلى حد كبير، ولكن برز في سياق الأزمة المالية وأزمة الإنتاج العالمية سلسلة من المحادثات والمناقشات بين زعماء الحركات الإجتماعية مع قطاعات أخرى من اليسار السياسي، الإنتلجنسيا وما يمكن أن نطلق عليه اسم 'الطبقة السياسية'، التي استولت عناصر منها، في الواقع، في السنوات الأخيرة (١٩٨٩ – ٢٠٠٨) على سلطة الدولة في عدد من بلدان أمريكا الجنوبية (فينزويلا، والأرجنتين، والبرازيل، وبوليفيا، والإكوادور، وتشيلي، والأوروغواي، والبراغواي) وشكلوا خلال العملية عدداً من أنظمة وسط – يسار، أو يسار الوسط.

تحول إلى اليسار في سياسة الإقتصاد الكلي والسياسة الإجتماعية

عموماً، فإن اليسار السياسي الذي تَمَكَّن من الإستيلاء على سلطة الدولة في فترة ما قبل الأزمة في العام ١٩٨٩، وفي سياق موجة الشعور المعادي للنيو ليبرالية، ورواج السلع الأولية، لا يفهم الإشتراكية على أنها إلغاء الملكية الخاصة في شكلها الرأسمالي، أو تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية اجتماعية، بل يفهمها على أنها تأميم الموارد الطبيعية للبلاد (في بوليفيا) والشركات الرأسمالية في القطاعات الإستراتيجية من الإقتصاد، أو حيث المالكين أو المدراء التنفيذيين لا يقومون بمسؤولياتهم الإجتماعية الموكولة إليهم؛ ووضع أنظمة وقوانين تنظم السوق والنشاط الإقتصادي في 'القطاع الخاص' من أجل

وضع سقف لقدرة الرأسماليين على استغلال العمال، وكذلك وضع حد للمستثمرين في إثراء أنفسهم على حساب القطاعات الإجتماعية الأخرى، وأيضا من أجل تحقيق توزيع أكثر عدالة للإنتاج الإجتماعي على شكل دخل وطني.

المشكلة هي أنه باستثناء فينزويلا، لم يقم أي نظام يميل إلى اليسار ممن وصلوا إلى السلطة في الألفية الجديدة، في موجة مشاعر العداء للنيوليبرالية، بالإستفادة من الظروف الإقتصادية والسياسية المواتية للغاية خلال سنوات ما قبل الأزمة ليُغيِّر السياسة إلى اتجاه 'تقدمي' حقيقي. وفي هذا السياق، وأيضاً باستثناء فينزويلا ، لا يمكن ملاحظة أي اختلاف كبير بين السياسات المتعلقة بتخصيص الموارد المالية (والتوزيع الإجتماعي لهذه الموارد) والتي تتبناها الأنظمة التي تميل إلى اليسار، وتلك الأنظمة البرجماتية، او حتى الأنظمة ذات التوجه النيو ليبرالي الدوغماتي. حول هذه النقطة بالذات يتفق كاستنيادا وموريليس، اللذان هما على اليسار، وبتراس وفيلتماير، حول ما هو اليسار في أمريكا اللاتينية: وهو أن أغلبية الأنظمة في أمريكا اللاتينية، اليسارية المعتدلة واليسارية 'المتطرفة' قد طبقت إلى حد ما السياسات ذاتها في المنعطف الحالي.

على كل حال، وكما سبق أن فسَّرنا، سيكون أكثر صعوبة في ظروف الأزمة الحالية على هذه الأنظمة، بغض النظر عن توجهها الأيديولوجي، أن تعيد توجيه السياسة الوطنية ونفقات الضرائب إلى وجهة تقدمية. ومع ذلك، فإن في هذا السياق المتغيِّر للأزمة المالية (مع خسارة رأس مال في المنطقة تصل إلى ٢٢٠ مليار دولار أمريكي خلال فترة ستة أشهر) تبنت جميع الحكومات في المنطقة عملياً سياسات ضد الدورة الإقتصادية، ترمي إلى تحفيز الطلب، وتحول دون حدوث بطالة بالجملة، وتقلل إلى أدنى حد الآثار السلبية الإجتماعية والإقتصادية للأزمة، وفي الوقت ذاته تحتوي قوى التذمر الإجتماعي والمعارضة السياسية التي ستولدها دون شك هذه الظروف. وفي انتظار مثل هذه 'التطورات' سعى عملياً كل بلد في المنطقة ليس فقط للمحافظة على السيولة على مستوى الأسواق المالية، بل أيضاً الإستثمار في البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية وزيادة الإنفاق عليها، وعلى البرامج الإجتماعية التي ترمي إلى إعادة توزيع الدخل وتخفيف وطأة الفقر.

تأميم الموارد المشاع

ليس ما هو أهم بالنسبة للحركات الإجتماعية من احترام الحقوق في الأراضي التي تعود للشعوب الأصلية في ما يتعلق بالموارد المجتمعية، على الأخص المياه الذي حل الصراع حولها محل الصراع على 'الأرض' فأصبح الأمر هو الإهتمام الأساسي للحركة الشعبية. وفيما يتعلق بالمياه باعتبارها 'حقاً جوهرياً من حقوق الإنسان'، وملكية عامة يجب الاَّ يجري تحويلها، بأي حال من الأحوال إلى سلعة (المطلب الرئيسي للحركات الإجتماعية)، فإن أحد الأعمال التشريعة الأولى التي قامت بها حكومة مورايس في بوليفيا هو إعادة تأميم ملكية الموارد الطبيعية، مثل البترول والغاز، ومنع التعدي التجاري على الملكيات العمومية، التي هي تراث إنساني.

مع الإرتداد عن السياسة النيوليبرالية المتعلقة بخصخصة الموارد ووسائل الإنتاج الأخرى، واتباع سياسة أوسع في هذا الإتجاه في فينزويلا تدعو لتأميم الشركات في القطاع الإستراتيجي من الإقتصاد، يُفهَم التأميم على أنه شكل انتقالي للإشتراكية – 'إشتراكية القرن الحادي والعشرين' حسب هوجو شافيز. وهكذا، فإن الإشتراكية في هذا السياق تتخذ شكل التأميم الممزوج بسياسة تتعلق بتنظيم الأسواق والشركات الخاصة في شكلها الرأسمالي، ووضع حد لقدرة مالكي هذه الشركات على استغلال العمال، وإغناء أنفسهم، وإيجاد توزيع أكثر عدلاً للمنتج الإجتماعي من خلال أداة النفقات المالية والضريبية.

ولكن مفهوم مختلف للإشتراكية يسود في الحركة الشعبية، مفهوم أنها بديلاً للنيوليبرالية. ففي الحركة الشعبية تُفهَم الإشتراكية مثلما كان الإشتراكيون الطوباويون في القرن التاسع عشر يفهمونها، على أنها نوع من 'المشاعية'، 'إنها ممارستنا السياسية'، وفق ما قاله مورايس، في الوقت الذي كان فيه زعيم الحركة نحو الإشتراكية. وهذه 'الممارسة'، كما جرى بناؤها في داخل الحركة الإجتماعية، وكما فهمها مورايس، متجذرة في ثقافة التضامن، أي في 'علاقات التبادل، والتكامل والمساواة'. أما فيما يتعلق بتحويل وسائل الإنتاج إشتراكياً، فإن الموارد الطبيعية في بلد ما هي ملكية عامة

ولا يمكن أن يجري تخصيصها. إنها تحت قَيِّميَّة (إدارة) 'الشعب' في تجمعاته السكانية في علاقة التضامن الإجتماعي و'احترام أمنا الأرض والتواؤم معها'. وفيما يتعلق بحق الشعوب في الأرض، فإن الإشتراكية لا تعني، ويجب ألاَّ تتخذ شكل سيطرة الدولة، بل يجب أن تعني دولة لا مركزية تتيح للناس في تجمعاتهم السكانية المحلية أن يمارسوا مسؤوليتهم المشتركة في حماية التراث الإنساني والمحافظة عليه، وأن تسمح للناس أن 'يعيشوا جيداً' في وئام مع الطبيعة، وتضامن مع بعضهم البعض.

تكامل 'من أسفل' في العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى في المنطقة

إن أحد العناصر الرئيسية في السياسة المُقتَرَحَة وما يمكن اعتباره توافقاً في الحركة هو تأييد البديل البوليفاري للأمريكيتين، الذي هو آلية تجارية اقترحها في الأصل شافيز، ولكنه يضم الآن ستة بلدان، من ضمنها كوبا وبوليفيا، الشركاء منذ البداية في المشروع، وهندوراس ونيكاراغوا. وتفهم الحركة في طابعها الأصلي، الهدف الأساسي 'للتنمية' كما تفهمه الحركة وكما يتجسد في 'خطة التنمية الوطنية الجديدة' في بوليفيا، وقد أنشأت البديل البوليفاري للأمريكيتين كآلية 'للتكامل من أسفل' تقوم على مفهوم 'العيش جيداً'. وفي مثال التنمية هذا الذي يُحتذى به، وتضرب جذوره في نظرة عالمية 'للتكامل' تعود إلى السكان الأصليين، فإن 'التكامل' ليس مجرد قضية تجارة، بل هو وسيلة للتكامل 'الإجتماعي، والثقافي، والسياسي والإنتاجي' للشعوب في الأنديز، والأمازون والمناطق الحضرية.

إقامة بنك التنمية الإقليمي – بنك الجنوب

إن هدف البديل البوليفاري للأمريكيتين 'كتكامل من أسفل إلى أعلى بين الشعوب' يقوم على 'العيش جيداً' يشمل أقتراحاً بإقامة 'هندسة مالية' جديدة... من أجل تحقيق الإستقلال السياسي والسيادة'. وهكذا كان اقتراح شافيز بانشاء بنك الجنوب كآلية تنمية وطنية وإقليمية، وراح يكتسب قوة. وعلى الرغم من أنه كان على المشروع أن يتغلب على عقبات سياسية من نوع ما، أو العقبات السياسية التي أحيتها الأزمة العالمية، فإن المشروع كآلية يتيح للشركات والحكومات في المنطقة مصدراً بديلاً

لرأس المال. ومن المُخطط حالياً أن يبدأ البديل البوليفاري للأمريكيتين العمل في أيار/ مايو من هذا العام برأس مال أولي مقداره ١٠ مليار دولار أمريكي تغطيها فينزويلا والأرجنتين والبرازيل والأوروغواي.

إصلاح زراعي قائم على نموذج جديد للإنتاج الزراعي

المشكلة الأساسية بالنسبة للريف والفقر في الريف هي الأرض – فصل الفلاحين عن الأرض، إجبارهم على الهجرة إلى المدن، أو تحويلهم إلى بروليتاريا (من أجل توفير مصدر عمال رخيص للرأسماليين أو كبار مُلاَّك الأراضي)، أو كطبقة من 'المتعهدين الرأسماليين' (لتحسين دخولهم إلى ألأسواق، وحصولهم على رأس المال والتكنولوجيا الحديثة). وللقيام بعكس هذه العملية وضمان استدامة معيشتهم تطالب حركات الفلاحين بإصلاح زراعي – ليس بدعم من السوق، كما يتصور البنك الدولي ذلك الإصلاح، بل إصلاح تقوده الدولة، أي توزيع ليس الأراضي العامة غير المستخدمة، بل الأراضي المتمركزة في أيدي كبار مُلاَّك الأراضي والرأسماليين في القطاع الزراعي. وثمة مطلب آخر للحركة يتعلق هنا بمنظمة طريق الفلاحين، وهو تغيير النموذج الذي يتحكم في قطاع الإنتاج الزراعي – وهو نموذج تصدير زراعي يعود بالفائدة على كبار مُلاَّك الأراضي فقط (الأوليغاركية) والشركات الرأسمالية – لصالح المنتجين الصغار والإقتصاد الفلاحي الموجه إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وذلك لتوفير سيادة وأمن غذائي، ولتلبية احتياجات الناس بأسعار يقدرون عليها.

مقاومة مشتركة وعمل شعبي

في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ دعا التحالف الإقليمي للشعوب الأصلية، الذي مقره في بوليفيا، والحركات الفلاحية والإجتماعية إلى ما أطلق عليه اسم "مقاومة مينجا" بالتعاون مع 'شعوب وجماعات أخرى' في المنطقة.[١٧٣] و'مينجا' كلمة في لغة الكويشا

١٧٣) يضم التحالف لجنة التنسيق بين منظمات الشعوب الأصلية في الأنديز، ولجنة التنسيق بين منظمات الشعوب الأصلية الكوينشا في الأمازون، ومجلس الشعوب الأصلية في أمريكا الوسطى، ومنظمة مَن لا اراض لهم في البرازيل، والطريق الفلاحية، ومنظمات اتفاق الوحدة في بوليفيا، ومنظمات مختلفة للشعوب الأصلية في كولومبيا والإكوادور والبيرو، وقد اجتمعوا مؤخراً جداً في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، في مقر اتفاق الوحدة

(أحد الشعوب الأصلية) تعني 'العمل الجماعي' الذي له شعبية كبيرة ومصداقية بين الفقراء المحليين ، الذين ينحدرون من الشعوب الأصلية والمُوَلَّدين (الخليط من الإسبان والهنود الأمريكيين) ، في الأنديز . وتكتسب الدعوة إلى المشاركة في 'مينجا' ، كعمل مشترك ، الذي هو عمل محلي وإقليمي في الوقت ذاته ، قوة من المرجعية الثقافية والتاريخية لتجربة خضوع للقهر مشتركة . كما أن بإطلاق اسم 'مينجا' على عملها تلفت الشعوب الأصلية الإنتباه إلى العمل الذي يجب أن يدخل في السياسة وإلى الحاجة إلى عمل جماعي .

إن الفكر والعمل في هذا الإتجاه – سعياً وراء بديل للتنمية الرأسمالية والنيوليبرالية ، المصدر الذي لا شك فيه للأزمة العالمية الراهنة ، كما هو الحال وجرى بحكمة فهمه – هو ما يجري في القطاع الشعبي في البلدان المختلفة في المنطقة . راجعوا ، على سبيل المثال ، الدعوة (في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩) التي قامت بها الحركات الإجتماعية في أمريكا خلال المنتدى الإجتماعي في بيليم . فإنطلاقاً من تشخيص 'الأزمة العميقة' للرأسمالية في الظروف الراهنة ، أزمة يحاول الفاعلون الرأسماليون والإمبرياليون نقلها وإلقاءها على 'كاهل شعبنا' ، أعلن ممثلون عن تحالف إقليمي عريض للحركات الإجتماعية الأمريكية ، الحاجة إلى خلق شكل من التكامل الإقليمي 'من أسفل' ، وعن نيتهم فعل ذلك . – 'تضامن أجتماعي في وجه الإمبريالية' .

من هذا المنظور الشعبي فإن الأزمة العالمية ليست قضية أسواق مالية ، بل هي قضية إنتاج وقضية إجتماعية – قضية الحفاظ على وسائل المعيشية ، والعمل ، وأسعار الغذاء ، التي أخذت ترتفع بشكل سريع في ظروف الأزمة المحلية والعالمية . وفي هذا السياق أشار السكرتير التنفيذي للجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي خوزيه لويس ماشينيا بأن الإرتفاع الحاد والمثابر في أسعار المواد الغذائية عالمياً أخذ يضرب ، وبشكل خاص أفقر الناس في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، ويزيد من سوء توزيع الدخل . سيزداد الفقر والعوز إذا لم نؤخذ على وجه السرعة إجراءات لتخفيف تأثير هذا الإرتفاع ، فنحو ١١٠ ملايين نسمة سيصبحون معدمين بسبب ارتفاع الأسعار ، وسينضم عدد مماثل إلى صفوف الفقراء . وهذا لا يأخذ في الإعتبار حتى الوضع الإجتماعي المتفاقم لأولئك

في لاباز في بوليفيا .

الذين كانوا فقراء في الأصل، أو معوزين قبل ارتفاع الأسعار والأزمة العالمية.

وثمة مثال آخر على العمل الشعبي ضد أزمة الإنتاج، وهو تحالف الفلاحين والعمال الذي تشكَّل مؤخراً في المكسيك لتوفير الغذاء للعمال في المدن بأسعار محمولة. وفيما يتعلق بـ "التورتيا" التي هي الطعام الأساسي، الذي ارتفعت أسعاره وأصبح عملياً في العلالي (كما يُقال) خلال العام المنصرم، أعلن متحدث باسم التحالف في مؤتمر صحفي، بأن المنتجين في التحالف سيوفرون السلعة للعمال وعائلاتهم بسعر التكلفة، أو على الأقل بأسعار تقل ٢٠ في المائة عن أسعار الشركات التجارية – وأنه لن يجري تقاضي ضرائب. وأشار إيفران جارسيا بيلو، مدير الكنفدرالية الوطنية لمنتجي زراعة الذرة في المكسيك، وهي إحد المنظمات الموقعة على تحالف الإنتاج، بأن أعمالاً من هذا القبيل ستدعم اقتصاد كل من العمال في المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية.

واقترحت، تمشياً مع الخط نفسه، ودعماً للعمل الشعبي ضد الأزمة، مختلف المنظمات في حركة الفلاحين في المكسيك، بما في ذلك منظمات شكلتها الحكومة أو قريبة منها، اقترحت أن تشمل خطة الحكومة ضد الأزمة سياسة انتاج محلي للقمح والرز والحليب والزيت النباتي ومنتجات لحم الخنزير، إلخ. فتضع حداً للسياسة الحرة في استيراد المنتجات الزراعية التي نصت عليها إتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، التي كما سبق وتنبأت الحركة الزباتية[١٧٤] بأنها السبب في الأزمة الكبيرة للإنتاج في الزراعة، إن لم يكن في وفاتها. وفيما يتعلق بالإنتاج المحلي واستيراد الزيت النباتي، أشار رئيس لجنة التنمية الريفية في مجلس الشيوخ، بأنه في هذه الحالة فقط عرَّضت سياسة الحكومة (إلغاء رسوم الإستيراد الجمركية) للخطر سبل المعيشة وما يصل إلى عشرة آلاف فرصة عمل مباشرة في هذا القطاع، بالإضافة إلى ٣٠ ألف فرصة عمل إضافية غير مباشرة.

إن القضية موضع الخلاف في هذا الصدد وفي أعمال أخرى مثيلة في القطاع

١٧٤) **الحركة الزباتية**: مجموعة مسلحة من الفلاحين والفقراء الهنود في المكسيك، استمدت اسمها من قائد أهم ثورة فلاحية في البلاد (١٩١٠– ١٩١٩) إميليانو زاباتا، تطالب بتوزيع عادل للأراضي على الفلاحين وحماية ممتلكاتهم من المُستغلين المحليين والأجانب، وتطالب المجموعة الحالية، مثلها مثل الثورة في مطلع القرن العشرين، بالعدالة ورفع الظلم عن الفلاحين وغيرهم من الفقراء، وتتمتع بتأييد واسع في الريف المكسيكي – **المترجم**

الشعبي هي هل اليسار السياسي والفكري هما بمستوى التحدي الذي طرحه آبيا يالا في العام ٢٠٠٩ – هل هما قادران وراغبان في تأييد بهمة ونشاط ، إن لم يكن قيادة، قوى التغيير الثوري التي يجري تشكيلها في القطاع الشعبي.

فيما يتعلق بالحكومة فقد ردَّت بالطريقة ذاتها، مثل الحكومات الأخرى في المنطقة، بمحاولة تفادي انتشار التأثيرات السياسية المحتملة لإستياء اجتماعي ولَّدته أزمة متزايدة، وذلك من خلال إنفاق مالي على برنامج مساعدات تنموية وإجتماعية. وفي حالة المكسيك، فإن الآلية الأساسية للرد المناهض للأزمة هي ما يُطلق عليه اسم 'الفرص'، وهي برنامج جرى 'إعداده لمساعدة ذوي الموارد القليلة جداً الأكثر تأثروبشكل مباشر بالأزمة العالمية. ومن المتوقع في العام ٢٠٠٩ أن يضخ هذا البرنامج، الذي حصل على قرض من البنك الدولي جرى التفاوض حوله ويبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ٤ مليارات دولار أمريكي في الريف والإقتصاد المحلي، ومواصلة التقليد المحترم منذ زمن قديم (على الأقل منذ ستينيات القرن العشرين) باستخدام التنمية الريفية كوسيلة للتخلص من تعبئة الحركة الإجتماعية وإبطال مفعول الخميرة الثورية في الريف.

الخاتمة

إن الأزمة العالمية ليست هي مجرد أزمة مالية، ومشكلة يمكن أن تُحل بسياسات مناهضة للدورة الإقتصادية، أو بسياسة مبنية على مطالب، وبنظام رقابة أكثر فاعلية و'حكم عالمي جيد'. بل إنها أزمة رأس المال – أزمة النظام المُطبَّق، نظام يتحكم عالمياً بالإنتاج الرأسمالي. ولضمان أن يكون غالبية ضحايا الأزمة في العادة – أي الناس الذين في القطاع الشعبي 'للمجتمعات النامية' على هامش النظام ، أو ما سماه نائب القائد ماركوس 'أناس منسيون' – يستطيعون القراءة، وأن يتكيفوا مع أو يستطيعوا التعامل مع القوى التي تنطلق من عملية إعادة هيكلة رأس المال، فإن من الضروري تعبئة قوى المقاومة والتغيير بنشاط وأن يجري إلى حد ما تجميعها، إن لم يكن توحيدها.

في الظرف الراهن للأزمة العالمية فإن رد الحكومات المهيمن في أمريكا اللاتينية في كل من الوسط – اليسار وفي اليمين يعكس فهماً للإزمة على أنها قضية مالية، قضية

تنظيم أسواق رأس المال ، وأنها قضية إصلاح سياسة نقدية – مالية . لقد سرَّعَت الأزمة ، دون شك ، في اندثار وموث النيوليبرالية كأيديولوجية وأيضاً كنموذج اقتصادي؛ بيد أن الرد الإستراتيجي للحكومات على الأزمة يُشير نحو شكل خافت وبرجماتي للنيوليبرالية ، شكل أكثر شمولا إجتماعياً واستدامة للتنمية الرأسمالية يتظاهر بأنه اشتراكية ديمقراطية أو ديمقراطية اشتراكية . وفي هذا السياق ، فإن 'الحلول' المختلفة للأزمة التي جرى اقتراحها من قبل اليسار السياسي هي في غالبيتها أو 'شكلها القائم' (كأنظمة سياسية) تفترض مسبقاً عموماً مأسسة الرأسمالية ، ساعية فقط إلى تخفيف تأثير الأزمة وتأمين شكل تنمية رأسمالية أكثر استدامة (وشمولاً اجتماعياً ، وأكثر عدالة ومشاركة وإنسانية) . ولكن تحليلي للدينامية الإقليمية للأزمة العالمية يقودني إلى الإستنتاج بأن الحركات الشعبية يجب أن تقاوم أي اقتراح لحل الأزمة يشمل استمرار أداء النظام الرأسمالي .

إن هذا النظام (النظام الرأسمالي) هو جزء كبير من المشكلة عندما تصل إلى مستوى الأزمة ، وأي حل في إطار النظام ، بغض النظر عن سعته أو الإصلاحات الراديكالية التي يحتويها ، لا يمكنه أن يقضي على النزعة نحو الأزمة . كما أن هكذا إصلاحات من غير المحتمل أن تغيِّر الطبيعة الجوهرية للرأسمالية كنظام طبقي يقوم على استغلال العمال – والتوزيع غير العادل لموارد المجتمع المنتجة وثروته التي تم إنتاجها بشكل جماعي . إن التغيير التقدمي الحقيقي ، والتنمية البديلة الصحيحةً يتطلبان ، كما يبدو ، نسخ الرأسمالية ، التي تختفي بدورها في ظل تعبئة قوى التغيير المختلفة والمنقسمة في القطاع الشعبي . وفي هذا الصدد ، يشير تطور عدة تيارات سياسية في أمريكا اللاتينية ، قائمة على عمل الحركات الإجتماعية في القطاع الشعبي للمجتمع ، يشير إلى الطريق للخروج من الأزمة .

العولمة والأزمة والتحول الإجتماعي: رؤية من الجنوب

رونالدو مونك

جامعة المدينة دبلن، إيرلندا

الخلاصة: الرواية السائدة حول اندلاع الأزمة الرأسمالية تُرَكِّز بحزم على الإقتصاديات المهيمنة، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا أمر مفهوم لكون الأسباب التقريبية للأزمة تكمن في القلب الإمبريالي، وأية إجراءات لحل الأزمة تُتَخذ هناك سيكون لها تأثير عالمي. ولكن ثمة حاجة إلى 'رؤية من الجنوب' تُصلح التوازن وتمنع القضاء على الأغلبية العالمية التي من المحتمل أن تطرح على أنها مجرد ضرر إضافي. الجزء الأول يُعالج الأزمة من منظور عولمي (العولمة)، مؤكداً على تأثيرها في الجنوب، وماذا قد يعني ذلك من زاوية الآفاق السياسية. ثم أنتقل بعد ذلك إلى تطوير عدسة نظرية هجينة من كارل بولاني | أنطونيو غرامشي تتعلق بالحركات المضادة القائمة على كتاباتهما رداً على الأزمة الرأسمالية المنهجية الأولى في ثلاثينيات القرن العشرين. وأتحول، أخيراً، إلى الطرق التي تتنافس فيها الحركة العمالية الدولية والحركات التابعة، أو عوالم ما بعد الكولونيالية على الأرضية التي تم إخلاؤها من قبل رأسمالية السوق غير المنظمة. وكما قد يقول جرامشي فالقديم آخذ في الموت، ولكن الجديد لم يولد بعد.

الآزمة العالمية

عندما استولت مجموعة إسلامية صغيرة تؤمن بالعمل المباشر على عدد من الطائرات ووجهتها ضد رموز الهيمنة الإقتصادية والعسكرية الأمريكية في العام ٢٠٠١، انطلقت سلسلة من الأحداث المعقدة المترابطة داخلياً. بدأت 'الحرب ضد الإرهاب'، ثم توقفت في العراق، كما سيحدث عما قريب في أفغانستان. ولكن بإلقاء 'نظرة من الجنوب'، يبدو أن ما حدث هو ببساطة نهاية الهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة الأمريكية، تماماً مثل خسارة الهيمنة في الأيام الأخيرة للإمبراطورية البريطانية والأحداث التي رافقت ذلك. وفي أقل من ست سنوات تقريباً فيما بعد أخذت تتفتح أزمة هيمنة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، فجرتها هذه المرة حادثة تكنولوجيا غير متقدمة، على الأخص عدم قدرة العائلات الفقيرة على تسديد رهونات منازل أكرهها المضاربون عليها. ومن أزمة الرهونات دون الممتازة في العام ٢٠٠٧، إلى فشل المؤسسات البنكية الرئيسية، مثل ليهمان براذرز، وإلى انهيار سوق الأوراق المالية في العام ٢٠٠٨، إلى التباطؤ العالمي/ الإنكماش/ الركود الإقتصادي في العام ٢٠٠٩، اهتز عمود آخر من أعمدة الرأسمالية، وانهارت عملياً هيمنتها (وليس بالضرورة سيطرتها).

وفي الوقت الذي ما يزال فيه الوضع الإقتصادي في حالة تحول، ومن الواضح أن نتيجة الأزمة غير مُؤكَدَة، هنالك توافق عام الآن بأن النموذج الإقتصادي الذي كان سائداً بلا منازع في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين قد وصل الآن إلى نهايته. وضع روبرت ويد في العام ٢٠٠٨ يده بشكل جيد على هذه اللحظة الإنتقالية، وأطلق عليها اسم 'تغيير النظام المالي'. ومنذ الأزمة الرئيسية للرأسمالية في ثلاثينيات القرن العشرين يمكن النظر إلى الرأسمالية على أنها باشرت في نظاميّ سياسة رئيسيين. الأول كان الكينزية التي أدت إلى نظام برتون وودز[١٧٥] الذي استمر حتى نحو العام ١٩٧٥. وقد

١٧٥) **نظام بريتون وودز** : نظام مالي ونقدي عالمي تأسس قبل نهاية الحرب العالمية الثانية لينظم السياسات المالية والإقتصادية للدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب. كان نتاجاً لمؤتمر مالي عُقِد في بريتون وودز في ولاية نيو هامشير في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٤، وأسفر عن اتفاق من أهم نقاطه: جعل كافة العملات قابلة للتحويل دون قيود وتشجيع التجارة المتعددة الأطراف، وتثبيت سعر صرف العملات المختلفة. أسفر المؤتمر كذلك عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية. وكان الإتفاق

أتاحت الليبرالية المتأصلة فيها (أي في الكينزية) إلى قيام السوق بتخصيص الموارد ولكن وفق قيود العملية السياسية التي أخذت في الحسبان الإحتياجات الإجتماعية. وتبع هذا نموذج النيوليبرالية الذي كان يُعتَقد فيه بأن 'فرضية كفاءة السوق' فوق أي شك. وقد وفر هذا الأسلوب المنطق للعولمة، ولتمدد النظام الإقتصادي الجديد عبر العالم، الأمر الذي سهَّلَه إلى حد كبير الإنهيار المفاجيء للنظام الشيوعي البديل في العام ١٩٩٠. بيد أن الأحداث منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ تشير إلى أن هذا النموذج نفسه قد أصبح مُنهَكاً ولا يمكنه أن يوفر الأسس لإنتعاش مُستدام من الأزمة، وأن يشكل دعامة لطور موسع لتراكم رأس المال.

كان شهر أيلول/ سبتمبر شهراً استثنائياً بالنسبة للإقتصاد العالمي، حتى من منظور تاريخي طويل الأمد. بدأ بعملية إنقاذ مفروضة في الولايات المتحدة الأمريكية لقروض الروهونات الخاصة بالمؤسسة العملاقة فاني ماي وفردي ماك – وهي من كبريات بنوك الإستثمار في العالم – التي كانت على وشك الإنهيار، ولا يمكن إنقاذها إلاَّ بتدخل الدولة. فتح هذا الباب لسيل من فشل وانهيار مؤسسات كبرى مثل ميرل لينش في الولايات المتحدة الأمريكية وHBOS في المملكة المتحدة. وانتشر الذعر في النظام المالي العالمي، وأخذ تدفق الإئتمان يتراجع ويتوقف. ببساطة، لم تعد هناك ثقة في آلية الوساطة المالية التي تدعم النظام الرأسمالي. وأرغِمت الحكومات في أرجاء العالم على الإنهماك الذي لم يسبق له مثيل في إنقاذ النظام البنكي، الأمر الذي وصل إلى حد التأميم في بعض الحالات. قد تكون هذه الإجراءات قد أنقذت الرأسمالية من الإنهيار، ولكنها لم تمنع حدوث انكماش عالمي في العام ٢٠٠٩. كان من الواضح أن النموذج الإقتصادي الجديد الذي انتشل العالم الرأسمالي من الكساد والتضخم المالي في أواخر سبعينيات القرن العشرين لم يعد صالحاً.

عندما بدأت تتفتح الأزمة المالية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ ساد الإعتقاد بأنها ظاهرة 'مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية'، وبأنها تؤثر على جميع البلدان في

حلاً وسطاً بين مشروعين، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي. وقد أصبح الدولار نتيجة للإتفاق العملة الأساسية في العالم، مما ضمن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عى اقتصاديات العالم – **المترجم**

الجنوب، بما في ذلك تلك البلدان التي اتبعت سياسات إقتصادية كلية 'سليمة'، وأقرت أنظمة 'جيدة' لتنظيم الأسواق المالية (كما ذكَّرنا جوزيف ستيجليتس في العام ٢٠٠٩). لم يكن هناك أي ادعاء بأن هذه الأزمة كانت نتيجة سياسات اقتصادية 'خاطئة'– الشيء الذي تردد باستمرار عندما جرت مهاجمة السياسات الإقتصادية الوطنية للجنوب في ثمانينيات القرن العشرين. أصبحت الآن واضحة بالنسبة للجميع طبيعة التنمية التابعة في الجنوب، ولفتت الإنتباه إلى عدم التوازنات الطويلة الأمد في الإقتصاد العالمي، والوجود الدائم للوضع النيوكولونيالي لجزء كبير من الجنوب في العالم. وصدرت دعوة لنظام بديل من العالم الثالث في تكرار لمؤتمر باندونج الشهير في العام ١٩٥٥ الذي أطلق حركة بلدان عدم الإنحياز. ومهما تكن آفاق مؤتمر باندونج ثاني في العام ٢٠١٠، فإن من الواضح أن الجنوب أخذ يعيد اكتشاف هويته خلال تعامله مع آثار الأزمة العالمية. لقد جرت مساءلة مهندس النظام المالي العالمي بشكل جدي. كان الغضب السائد في الجنوب واضحاً في السؤال التقريري للرئيس لولا حول من رأى مدير بنك أو مصرفي أسود في موقع مهم.

كان رد الفعل على الأزمة حقاً بالغ الأهمية. جرى التخلص بسرعة من كل الحقائق المقبولة في السياسة الإقتصادية، وبدأ جهد هائل مناهض للدورة الإقتصادية، ولم يقاوم هذه الإستراتيجية إلاَّ بعض البلدان. كانت هناك حاجة للعودة إلى كينز بالنسبة لبعض المعلقين، وكأن العالم راح يعيش مرة أخرى فترة أزمة ثلاثينيات القرن العشرين. وقد حاجج كاتب سيرة حياة كينز، روبرت سكيدلسكي، في منتصف العام ٢٠٠٩: "يبدو أنه تم تَعَلُّم الدرس: فعمليات الإنقاذ المختلفة وحِزَم التحفيز قد حفَّزَت الإقتصاديات المنكمشة بما فيه الكفاية، بحيث أنه من المنطقي أن نتوقع بأن الأسوأ في الهبوط قد انتهى". في الواقع، إن الكينزية لن تكون كافية كبديل للنيوليبرالية العالمية. وأكثر ما يكشف عن ذلك هو إلى أي مدى أصبح من الواضح بالنسبة لدعاة العولمة السابقين، من أمثال مارتن وولف، بأن "أولئك الذين يتوقعون عودة سريعة إلى العمل كالمعتاد في العام ٢٠٠٦ إنما هم واهمون." إن العديد من مؤيدي النموذج النيوليبرالي السابقين سيحاججون الآن بأن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في الجذور والفروع، مما يؤدي إلى

'تغيير النظام المالي'.

قال رئيس وزراء بريطانيا جوردون براون لزعماء العالم في اجتماع قمة مجموعة العشرين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ (حتى وهويغرق في بلاده) بأن "العالم اخذ في الإتحاد ليعمل ما كان عليه عمله منذ سنوات عديدة. . . وهو خلق نظام يمنع الأزمات، وكذلك التعامل معها عندما تقع". يتناقض هذا الطموح، عند مستوى معين، مع المصالح الموضوعية للنظام البريطاني بمشاركتها في الدورات المالية ما فوق القومية. ولكن مع ترك ذلك جانباً يجب ألاَّ نقلل من أهمية التغيير الذي يُمثِّله هذا القول، حتى وإن كان من الواضح أنه مفرط في التفاؤل. واقعياً، يبدو، اعتماداً على الأنماط الحالية، أنه من غير المحتمل أن يوجد نظام عالمي مُستَقِر وجرت إعادة تنظيمه. مما لا شك فيه أن الدورة الرأسمالية ستؤدي إلى شيء من الإنتعاش في أعقاب ما يُطْلَق عليه بشكل مُلَطَّف بأنه تغيير بالغ. ولكن عملية إصلاح بنيوي على طريقة أمريكا اللاتينية غير ممكنة سياسياً في البلدان الميسورة في الشمال، ومن ثم فإن من المحتوم أن تستمر التناقضات الإقتصادية الراهنة، وربما تتعمق. والحل، إن كان بإمكاننا أن نسميه حلاً، قد يؤدي إلى 'نمط بقاء يتلاقى مع تحول تاريخي إلى حالة مستقرة مقيمة على حالها'، كما يقول عنها جوبال بالاكريشنان. وهكذا فإن عواقب إجراءات الإنقاذ التي تم اتخاذها في الغرب قد تكون توازن ثابت جديد طويل الأمد، كما تصور في يوم من الأيام جون ستيوارت ميل.[١٧٦]، وهو أفضل من حدوث هبوط، ولكنه لا يكاد يكون انتعاش لأرواح الرأسمالية الحيوانية الأسطورية.

تم النظر في غالبية التعليقات على الأزمة الإقتصادية العالمية في ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ إلى حد كبير من خلال منظار شمالي. بالتأكيد، كان لذلك بعض التأثيرات الجانبية السيئة الحظ في الجنوب، ولكن لم يُنظر إلى ذلك على أنه المشكلة الرئيسية. ولكن كانت هناك رواية أخرى تشبثت نوعاً ما بتفاؤل أملاَ في أن الإقتصاديات الكبيرة الناشئة في الجنوب، مثل الصين والهند والبرازيل، لن تتأثر بشكل جدي. بالطبع كان النظام

١٧٦) **جون ستيوارت ميل (١٨٠٦– ١٨٧٣)**: اقتصادي وفيلسوف وضعي وعالم منطق إنجليزي، له مؤلفات في الإقتصاد السياسي خطا فيها خطوة إلى الوراء بالقياس إلى ريكاردو، وابتعد عن نظرية القيمة بالعمل، واستعاض عنها بنظرية تقول بتكاليف الإنتاج. ذهب بعيداً بالمذهب النفعي في الأخلاق، أي الحكم على الأشياء بحسب منفعتها عملياً. أقترح في العام ١٨٦٦ منح المرأة حق الإقتراع في بريطانيا – **المترجم**

المالي العالمي، في الواقع، مصدر عدم استقرار على الدوام في الجنوب. فعندما وفَّرت الأزمة في شرقي آسيا في العام ١٩٩٧ دلالة عما كان سيحدث بعد عقد من الزمن في الشمال، رد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدعوة إلى مزيد من انفتاح الأنظمة المالية الوطنية، وأصيبا بالفزع حيال أية فكرة تدعو للحد من تحركات رأس المال. وكان روبرت ويد قد كتب في العام ٢٠٠٦ بطريقة خافتة وأقل حدة نوعاً ما يقول: "هنالك براهين قليلة تؤيد الإقتراح بأن أسواق رأس المال المنفتحة تولِّد نظاماً عالمياً أكثر استقراراً ومساواة، وهناك ما يدلل أكثر على أن تلك الأسواق تزيد من التقلب السريع والنزعة إلى أزمة مالية". وفي الواقع أصبح من الواضح للغاية الآن لجميع أطراف النقاش أن الأمر الأصح هو العكس تماماً.

إن غالبية التعليقات السائدة المتعلقة بالجنوب هي تعليقات ذات جو غير واقعي. فالصين والهند قد تتباطأ سرعة نموهما، ولكنهما سيعملان كمحرك للإنتعاش العالمي. وسيعمل القطاع غير الرسمي في أرجاء الجنوب كشبكة أمان بالنسبة لأولئك الذين يطردون من عملهم. 'والحال في البلدان الفقيرة للغاية ليس سيئاً كما تتصوره'، كما قال كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي السابق. في الواقع، إن حال البلدان الأفقر في العالم قد انتقل من سيء إلى حالة حرج. فكروا ببساطة في اضطرار ملايين العمال في المناطق الساحلية من الصين، إلى العودة إلى اقتصاد ريفي في حالة فقر مدقع، حيث لا تتوفر فرص عمل. ولإن التوجه في العالم هو نحو مزيد من اللامساواة الإقتصادية، وتعميق مستويات الإستثناء الإجتماعي الذي جرى توثيقه في تسعينيات القرن العشرين فقد أخذت الأمور تتسارع. إن خوف الطبقات المسيطرة من 'الطبقات الخطرة' إبان الثورة الصناعية سيتضخم مرات عديدة مع بدء تفتح ثورة العولمة.

تخلى اليوم وزراء مالية مجموعة الدول السبع الغنية عن السيطرة التي كانوا يمارسونها لفترة ربع قرن من الزمن على صناعة السياسة الإقتصادية، عندما قررت المجموعة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ وضع حد للإجتماعات الدورية المحددة الوقت. فدور الصين في التغلب على الإنكماش العالمي كان ببساطة مهماً للغاية بحيث لا يمكن استبعاد هذا البلد من الحكم العالمي. ولكن ليس هنالك دلائل كثيرة على أن توسيع

آلية الحكم هذه سيُمثِّل 'أي تخلٍ من الدول الغربية عن السيطرة'. بل يبدو أنه سيكون مجرد عملية تجميل، ومع ذلك فإن الثمن سيكون ضئيلاً، مثل خسارة بريطانيا لمقعدها على رأس مائدة الحكم، الأمر الذي حل موعده منذ وقت. بالإضافة إلى ذلك من المهم التأكيد بأن الأزمة العالمية تُمثِّل شيئاً أكثر جوهرية من انفجار فقاعة رهونات دون الممتازة لمنازل في الولايات المتحدة الأمريكية. إذا كانت الأزمة، كما يُحاجج باستمرار بيتر جوان، هي أزمة منهجية، فعندئذ لا يمكن أن يكون علاجها تجميلياً، وسيتطلب ذلك ليس أقل من بناء نظام عالمي جديد.

وأخيراً، فإن من الجيد، في تقييم الأزمة الراهنة أن نتذكر قول ماركس الشهير بأن "أي نظام إجتماعي لن يختفي قبل أن تنمو وتتطور كل القوى المُنتجَة التي لها مكان فيه". يمكننا المحاججة على هذا النحو بأن التنمية الضخمة الأخيرة للرأسمالية في الصين والهند والبرازيل قد تُطلق طوراً جديداً من الدينامية في النظام الرأسمالي العالمي. ولكن ليس هناك مؤشرات بأن هذا سيكون النمو التكنولوجي المتقدم الذي يمكن أن يسحب وراءه الإقتصاديات الأطلسية المتعثرة إلى رواج طويل آخر، أو أن يوفر قاعدة استهلاك جماهيرية لسلع الشمال. كما أن سجل النظام الفعلي ليس بهذه الجودة مع وجود كل دعاية تسعينيات القرن العشرين عن الإنتقال إلى اقتصاد جديد وثورة سبرانية (التي كان بعض الماركسيين يشاركون فيها) والذي لم يتحقق فعلياً على الإطلاق. كان الواقع في خلفية أسطورة عصر تكنولوجي جديد عادي وغير مثير، يتسم بالإنترنيت والهواتف الخلوية (موبايل) وبشركات ومحال تجارية من نمط وولمارت، وبرادا، وبلاك – شولز، وأحداث مثل الرهونات دون الممتازة – تلك كانت العلامات التكنولوجية الفارقة لتلك الفترة. ربما لن تولِّد الطاقة المتجددة وغيرها من الآفاق المماثلة، عصر توسع رأسمالي جديد. فلن تكون استثمارات الدولة عالية للغاية فقط في الظروف الحالية، بل إن الإنكماش جعل الوقود الإحفوري أرخص كثيراً، بحيث أصبح هذا الأمر ليس المجال الجيد للعمل. وهذا لا يعني القول من موقع الإستدامة والتقدمية أن الأمر ليس ضروريا بالطبع.

حركات مضادة

كان انهيار وول ستريت والإنكماش الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين الدورة الأخيرة في الأزمة الإقتصادية المنهجية. حلل مثقفان اشتراكيان، أنطونيو غرامشي (الذي كان في سجون الفاشية في إيطاليا) وكارل بولاني (الذي كان في المنفى هرباً من النازية، أولاً في المملكة المتحدة، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية) بطرق مختلفة، ولكنها مكملة لبعضها البعض، حللا هذه الأزمة، ونشوء الفاشية والحركات المضادة التي ستتغلب على الأزمة وتبني نظاماً إجتماعياً بديلاً. طور غرامشي قراءة 'سياسية' لماركس، ترفض إقتصادوية أتباعه (أي أتباع ماركس). أما بولاني، الذي كان 'أقل وضوحاً ماركسياً' من غرامشي، فقد عمل قراءة 'اجتماعية' لماركس، يقوم المجتمع وفقها بإنتاج حركات مضادة تقاوم السلب والنهب اللذين يقوم بهما السوق غير المنظم. كان المفكران، غرامشي وبولاني، يردان على أزمة منهجية للرأسمالية، ونشوء الفاشية كأحد الردود عليها. وقد يعمل مزيج مرن من الغرامشية والبولانية على توجيهنا في فهم وإعداد حركة مضادة اليوم للعولمة النيوليبرالية بطريقة فعالة تتعلم من أخطاء الماضي. بالتأكيد يجب أن نبدأ من منطلق 'العمل كالمعتاد' لم يعد صالحاً لمقاومة أنظمة هيمنة، كما هو بالنسبة لمثقفي النظام السائد العضويين.

بدأ أنطونيو غرامشي (١٨٩١– ١٩٣٧) نشاطه السياسي تحت تأثير الثورة الروسية التي قال عنها 'إنها ثورة ضد **رأس المال**'، وبهذا أعلن معارضته الحازمة للإقتصادوية. لم يكن لديه متسع من الوقت للتعاطي مع ماركسية الألمانية الأرثوذكسية السائدة حينذاك والتي تبناها البلاشفة وكذلك لإتزامهم بـ'اقتحام السماء'. تشكلت مباديء غرامشي السياسية بشكل حاسم في مجالس المصانع في ١٩١٩– ١٩٢٠ التي شكّلها عمال مصانع السيارات في تورين. فقد رأى فيها تجسيداً في 'كبسولة' لـ'الإرادة المشتركة'. وعقب انهيار مجالس المصانع، ركّز غرامشي في العام ١٩٢١ على تأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي واستراتيجيته تجاه خطر نشوء الفاشية. هل كان هناك في الواقع أزمة ثورية في ١٩١٩ – ١٩٢٠؟ إنه أمر موضع خلاف، ولكن الحزب الثوري القادر على قيادة البروليتاريا إلى النصر تم تشكيله بعد انتهاء الأزمة. كانت الأحزاب السياسية، بالنسبة

لغرامشي، العامل الذي لا غنى عنه لإحداث تغيير إجتماعي، والحزب الشيوعي فقط هو القادر على توفير 'الحلقات التي تعطي للجماهيرالشكل والهيئة.

أصبح غرامشي مصدر إلهام رئيسي 'للماركسية الجديدة' في سبعينيات القرن العشرين، ولأولئك الذين هم 'ما بعد الماركسية' الذين رأوا فيه مفكراً سياسياً انتقالياً؛ وسعت فصيلة إقتصاد سياسي دولي مزدهر إلى استقاء الإلهام من أعماله. كان ذلك هو غرامشي في كتابه "دفاتر السجن" الذي كتبه في ظروف صعبة للغاية بعد أن ألقى به موسوليني في السجن في العام ١٩٢٦. كان غرامشي يبحث عن جواب لماذا لم تتحقق الثورة المرجوة في الغرب، وعلى الأخص لماذا وصلت الفاشية إلى السلطة في إيطاليا. وفي عمله ذلك قام بـ'صناعة' أكثر المواضيع السياسية قوة في القاموس الماركسي، على الأخص موضوعة الهيمنة، بينما في الشرق (حيث انتصرت ثورة أكتوبر) كان المجتمع المدني ضعيفاً، أما في الغرب فقد وجدَت 'علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني'، بحيث أن الموافقة كانت دائماً تُطلَب قبل اللجوء إلى استخدام الإكراه. فيما يتعلق بالإستراتيجية كان ذلك يعني تحولاً من 'حرب المناورة' إلى 'حرب الموقع'، رغم أن الطبقات التابعة تسعى إلى هيمنة سياسية/ أيديولوجية/ ثقافية، بدلاً من السعي 'إلى مهاجمة الباستيل'. إن هذا هو الآن التفكير العقلاني لغالبية الحركات المتنافسة، بما في ذلك العديد من الحركات الإسلامية الراديكالية.

مات أنطونيو غرامشي في أحد سجون الفاشية، وقد اتسمت كل كتاباته الأخيرة بحاجة الحزب الشيوعي الإيطالي لمواجهة نشوء الفاشية. كان هناك في الحركة الشيوعية العالمية اتجاهان متعارضان فيما يتعلق بالفاشية. بالنسبة لأحد الإتجاهين لم يكن هناك مرحلة انتقالية أو فسحة بين الفاشية وديكتاتورية البروليتاريا. أما بالنسبة للإتجاه الثاني، فإن اتجاهاً يمينياً كان يقول بوجود فترة انتقال مستقرة بين الإثنتين، وأنه يتعين على الشيوعيين أن يؤيدوا الديمقراطية البرجوازية ويؤجلوا نضالهم ضد الإشتراكية الديمقراطية. تَرَفَّع غرامشي عن هذه المعارضة الثنائية، حتى وإن كان قد استهان بقوة الفاشية فإنه قد توصل إلى تحليل أصلي مبتكر لهذه الظاهرة. فقيام غرامشي بالربط بين مفاهيم القيصرية،

والأزمة العضوية والتوازن الكارثي،[١٧٧] وكلها تُغَذِّي تنظيره المُلِّح لموضوعة الفاشية الإيطالية. لقد وُضِعَ سياقها بالطبع من قبل الأزمة الرأسمالية الكبرى في العام ١٩٢٩ عندما كان غرامشي يُرَكِّز في كتاباته بشكل مثابر على الأمريكية والفوردية[١٧٨].

وأخيراً، فيما يتعلق بنظرة من الجنوب، إن 'عددا قليلاً من المفكرين الماركسيين الكلاسيكيين كانوا يتحلون بفهم التنمية غير السوية، مثلما كان يتحلى به غرامشي. فأصوله في الميزوجيورنو شكَّلَت عمله حول قضية الجنوب في إيطاليا حيث افترض بالأساس ضرورة تحالف العمال الصناعيين في الشمال مع الفلاحين في الجنوب إذا كان للثورة أن تنجح. ودون الرغبة في تخليص المفهوم من إطاره الوطني فإن الأمر ليس مُلزماً إلى حد لا يمكن معه تغييره إلى عصر العولمة بحيث يكون الجنوب في العالم والشعوب التابعة محل المزوجيورنو. إن التنمية غير السوية موجودة على المستويين الوطني وما فوق القومي، وهنالك دلائل كثيرة على أن 'الخط الفاصل الكبير' بين الشمال والجنوب قد استمر، وفي الواقع تعمق في عصر العولمة. فقضية الجنوب العالمية، ابتداءاً من الزباتيين أصبحت ملموسة وبقوة في الحركة البديلة للعولمة وبروحية 'غرامشي العالمية'.

بدأ كارل بولاني (١٨٨٠ – ١٩٦٤) عمله السياسي خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها في المجر، وبعد ذلك في فيينا. ومع أنه كان يتعاطف مع الثورة الروسية، إلاَّ أنه كان منحازاً أكثر إلى أهداف الثوريين الإشتراكيين الشعبويين، منه للبلاشفة. وأدى

١٧٧) إن مفاهيم غرامشي السياسية هي مفاهيم صعبة الإدراك إلى حد كبير وعرضة لتفسيرات متضاربة، ولكن يمكننا القول لأغراضنا بأن **القيصرية** تعبر عن حالة حيث القوى المتصارعة في **توازن كارثي** حيث استمرار الصراع سيؤدي إلى تدمير متبادل. يمكن أن يوجد شكل **تقدمي**، وآخر **رجعي** للقيصرية. ويمكن لها، أي القيصرية، أن تمثل استراتيجية الطبقة الحاكمة للتغلب على ازمة أو نتيجة **الوطني – الشعبي**، أو نتيجة شعبوية لنزاع طبقي متوازن بشكل سوي. أما **الأزمة العضوية** فتمثل خَضَّ **الكتلة التاريخية** بشكل كامل (نظام الهيمنة الغرامشي) الذي انسد فيه ليس التقدم الإقتصادي فقط، بل أيضاً فقدت فيه الطبقة الحاكمة قيادتها الفكرية أو الأخلاقية (هيمنتها). وإذا طالت الأزمة العضوية يمكنها أن تؤدي إلى فترة عدم استقرار سياسي كبيرة. وفي تلك الحالة قد يتم اللجوء إلى نوبة حادة من القمع والإضطاد للقضاء على قيادة الطبقات الدنيا والتابعة.

١٧٨) **الفوردية أو النظام الفوردي** هو نظام عمل يكتسب اسمه من اسم هنري فورد، صاحب مصانع السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان أول مَن استخدمه. وقد وصل هذا النظام إلى ذروته بإقامة خط تجميع السيارات، ودفع للعمال أجر في مصانع فورد مقداره في ذلك الوقت خمسة دولارات يومياً. وكان فورد يؤمن بمحاولة توسيع سوق الإستهلاك عن طريق توفير أجور مرتفعة نسبياً في بداية القرن العشرين، انطلاقاً من أن الإستهلاك يتوسع إذا استهلك العمال ما ينتجون – **المترجم**

انهيار سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٢٩ والإنكماش الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين إلى مزيد من شحذ فكره الإنتقادي، ولكن ظهور هتلر في العام ١٩٣٣ دفعه إلى الإنتقال إلى المملكة المتحدة (حيث قام بالتدريس في جمعية العمال التعليمية)، وانتقل بعد ذلك في مطلع أربعينيات القرن العشرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن كتابه الرئيسي 'التحولات العظمى' عالج موضوع الإنتقال إلى الرأسمالية في إنجلترا، فإن عمله التالي أخذ منظوراً عالمياً أكثر. وكما كتب إلى صديق قبل فترة قصيرة من وفاته: "إن حياتي كانت 'عالماً'. عشت حياة العالم الإنساني. . . وعملي هو من أجل آسيا، من أجل إفريقيا، من أجل الشعوب الجديدة". لعل بولاني كان اشتراكيا مسيحياً أكثر منه شيوعياً، ولكن عمله لم يتأثر بشكل قوي بماركس فقط، بل إنه يتطابق أيضاً تطابقاً كاملاً مع التقليد الماركسي المنفتح أو غير الدوغماتي.

أَلَّف بولاني كتابه الكلاسيكي المُسمى "التحولات العظمى" في حالة عزلة في المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية. ركَّزت دراسة بولاني على 'التحولات العظمى' في القرن التاسع عشرالتي أدَّت إلى هيمنة مباديء السوق الحر. وبيَّن كيف أدَّى هذا الزلزال إلى ثورة مضادة ، قام المجتمع من خلالها بحماية نفسه من تأثيرات السوق الحر غير المقيد. وهكذا، يبدو التاريخ كسلسلة من 'الحركات المزدوجة' حيث توسع السوق يخلق ردود فعل إجتماعية مضادة. لقد طوَّرَت النيوليبرالية في العصر الراهن خطابا متشدداً مماثلاً لخطاب منظري أول تحول عظيم. كانت معاني الليبرالية الإقتصادية واضحة بالنسبة لبولاني: 'لا شيء أقل من سوق يُنظم نفسه على مستوى العالم يمكن أن يضمن عمل هذه الآلية الضخمة'. إن ما قام بولاني بتحليله على المستوى الوطني – فيما يتعلق بفصل الإقتصاد عن المجال الإجتماعي – قد تحقق الآن وأصبح راسخاً بشكل كبير على المستوى العالمي.

أصبح بولاني مصدر إلهام بالنسبة للعديد من المُنَظِّرين المناهضين للعولمة. ليس من الصعب رؤية كيف يمكن النظر إلى موجة الحركات المناهضة للعولمة في تسعينيات القرن العشرين على أنها حركة مضادة اجتماعياً تستجيب لسياسات السوق الحر النيوليبرالية. حركات تناضل من أجل السيادة الوطنية أو الإقليمية، فأولئك الذين يسعون إلى حماية

البيئة، ووفرة الحركات التي تطرح مطالب تتعلق بالمستقبل الإجتماعي، أو الإعتراف بها، كلها تُشكِّل جزءاً من الحركة المضادة العريضة. وتحدي الحركات لتحويل الأشياء إلى سلع إنما هو سعي إلى إلغاء تحويل المجتمع إلى سلعة، وإعادة تأكيد القيم الأخلاقية والثقافية. ويؤكد بولاني، في مواجهة كل أشكال تحليل الطبقات إلى أجزائها الصغيرة، أن الطبقة الإجتماعية لا تكون دائماً هي المُقرِّر، ونحن نرى اليوم العديد من الحركات الإجتماعية مُنَظَّمَة حول قضايا غير طبقية. ولعل الأمر غير الواضح بما فيه الكفاية هو كيف سيولد رد الفعل العضوي المجتمعي هذا بديلاً سياسياً.

إن مسار بولاني الفكري، مثله مثل غرامشي، لا يمكن فصله عن النضال ضد الفاشية. يُحاجج دابليو. آي. جولدفرانك في العام ١٩٩٠، بشكل مقنع، بأن "التحولات العظيمة" قد جرى تصورها وكتابتها في حالة قناعة محبطة وانفعال بأنه فقط من خلال فهم المؤسسات والأفكار التي تسببت في الإنكماش الكارثي، والفاشية العدوانية للغاية، والحرب العالمية المدمرة يمكن لعالم ما بعد الحرب الإفلات من هذه البلاوي المترابطة. كانت الفاشية بالنسبة لبولاني، خلافاً لبعض التفسيرات الماركسية الأكثر فجاجة، عبارة عن رد فعل اجتماعي منحرف على فوضى السوق غير المُنَظَّم، وكذلك كانت الستالينية بالنسبة له. واليوم نحن في وسط كساد عالمي، وإمبريالية عدوانية تنتشر في العالم. لقد خسر النظام النيو ليبرالي القديم هيمنته، ولكننا في نظام وسيط، بينما لا يلوح في الأفق نظام عالمي بديل. ويمكن لتفكير بولاني الملح والإنتقادي أن يُشَكِّل إلهاماً لتركيز الإهتمام على تحريمات هذه الظروف.

إنني لا أقترح للعصر الجديد، عصر ما بعد النيوليبرالية، غرامشي زائد بولاني بطريقة مبسطة، فيساوي ذلك ماركس جديد. ولكن هناك أسباب جيدة للغاية لماذا جرى التعامل بشكل مشترك مع مُثقفيّ الأزمة العضويين، وربما هذا هو منعطف ملائم لتجديد المهمة. كلا الرجلين جاء بنظريات حول الرأسمالية ومنافساتها بطرق واضحة غير إلزامية، ومناهضة للإقتصادوية بشكل راديكالي. ومن ثم إذا كان غرامسي هو مُنَظِّر **الهيمنة** بامتياز، فإنه يمكن النظر إلى بولاني على أنه مُنظِّر المقاومة المناهضة للهيمنة. إنهما يوفران فيما بينهما إطاراً مقترحاً – إذا جرى قياسه بشكل ملائم إلى المستوى العالمي –

لفهم العولمة بشكل انتقادي، وفهم صراعاتها اليوم. إننا نحتاج لأن نأخذ من غرامشي تركيزه الشديد على السياسي، وعلى الأحزاب السياسية كتعبير عن الإرادة الشعبية. ويمكننا أخذ من بولاني تأكيده القوي على الإجتماعي والمجتمع باعتبارهما نقاط التركيز الرئيسية للحركات التي تتحدى نهب وإفساد الأسواق غير المُنَظَّمَة. أخذنا غرامشي من 'القاعدة' الإقتصادية المنفصلة إلى المجال السياسي باعتباره حاسم للتحول، ولكن بولاني وضع الإجتماعي في المقدمة، الذي ينظر إليه العديد من الماركسيين، على أنه 'أرضية سوسيولوجية' لسوء الحظ.

التحول الإجتماعي

إن ما نحتاج سؤاله لأنفسنا هو هل ستقود التحولات الإجتماعية العميقة التي تجري الآن، أو يمكنها أن تقود إلى عولمة بديلة؟ هل نشهد حركة مضادة على طريقة بولاني، أو حتى لحظة هيمنة مضادة غرامشية ؟ إن لم يكن الأمر كذلك، فلماذا ؟ إننا بحاجة لأن نفهم لماذا الصين والهند أصبحتا الآن أعضاء في مجموعة الخمسة (جنباً لجنب مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان) التي ستقوم عملياً بوضع قوانين الحكم العالمي الجديد. وسنحتاج أيضاً لدراسة إلى أي مدى تغلبت الحركة العمالية العالمية على انقساماتها، بحيث تستطيع تقديم تحدٍ حقيقي للرأسمال العالمي. ونحصل من أمريكا اللاتينية على لمحة عن الأشكال الجديدة لتحدي الإمبراطورية التي قد تظهر. وأخيراً، فإننا بحاجة لأن نكون في غاية الوضوح بأن المستقبل بكل تأكيد غير معروف، ولكنه أيضاً، وبكل تأكيد، لن يشهد عودة للأمثلة الماضية للنظام المسيطر، أو للتحديات له.

لقد تجاوزنا كثيراً عصر "ليس هناك بديلاً" عندما ساد وتحكم توافق واشنطن، وحدد شروط النقاش، حتى بالنسبة للتقدميين. هنالك الآن بحث نشيط عن مثال بديل في وجود خطاب 'ما بعد توافق واشنطن' الذي يسعى ببساطة إلى المحافظة نوعاً ما على الخط. وهنالك تأييد قوي في أوساط الغالبية في العالم لفكرة "إن من الممكن قيام إنتاج آخر". بالطبع كان الماركسيون سيعلنون في يوم من الأيام أن وجود عالم آخر

هو أمر محتوم. ولكن ما زالت الرؤى البديلة، بعد الليل الطويل للهيمنة النيوليبرالية، وحتى الطوباويات، تظهر، وتعبِّر بقوة عن تفاعل إجتماعي وطريقة حياة مختلفة. وفي هذا الإنتعاش للتصورات البديلة أصبح مركز الجاذبية يوجد بوضوح في جنوب العالم. فالتحرر الإجتماعي في القرن الحادي والعشرين أصبح يجري تصوره ويُبنى بالأساس في العالم التابع.

إن المفهوم البولاني للحركة الإجتماعية المضادة هو مفهوم قوي ومقنع، عندما نتفحص المنعطف الراهن. ففي مواجهة القيم التي يُقررها السوق، أخذت وفرة من الحركات الإجتماعية المضادة التي وفرتها العولمة النيوليبرالية تدفع إلى المقدمة قيماً إجتماعية وأولوية حماية الروابط الإجتماعية. وكما قال بولاني بشأن زمانه، وما زال قابلاً للتطبيق اليوم: "إن التنوع الكبير الذي ظهرت به 'الحركة المضادة التجميعية' [سببه] المجال الواسع للمصالح الإجتماعية الحيوية التي تأثرت جراء توسيع آليات السوق". إننا بحاجة لأن نكون واضحين بأن البديل، أو عولمة أخرى، لا تجري إقامتها فقط (أو بالأساس) من قبل منظمات مكرَّسة بوضوح لهذه المهمة، مثل المنتدى الإجتماعي العالمي. بل، كما تنبأ بولاني، فإن المقاومة والحركات المضادة تحدث على كافة مستويات المجتمع، من المحلي إلى العالمي، وتتخذ العديد من الأشكال السياسية، بعضها رجعي حرفياً، يتطلع إلى فترة ما قبل العولمة.

إذا كنا سنلجأ إلى أساليب بعد النظر الإستراتيجي فقد نحصل على فهم أوضح لمعايير الوضع الذي أخذ يتفتح الآن. فالعالم الجديد الذي أخذ ينشأ من أزمة العولمة النيوليبرالية من الواضح أنه لن يكون استمراراً للنماذج السابقة مثل الكينزية الوطنية. هنالك مؤشرات على مستوى معين من التعاون الدولي للتعامل مع الأزمة، ولكن إلى أي مدى سيستمر هذا التعاون ؟ ما هي في الواقع أهمية منح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جائزة نوبل للسلام ؟ قد يبدو أن من المحتمل أن المزاج الجديد للتعاون سيكون قصير الأمد، وسينحصر في نادي النُخبة من الأمم والمجموعات الإجتماعية. ولكن إذا كان المستقبل لن يكون تكراراً للماضي، فكيف يمكننا النظر إلى توجهات المستقبل والتوجهات المستقبلية المتعددة التي أخذت تتفتح ؟. بالنسبة للماركسيين الأرثوذكسيين

ليس هناك حاجة لمنهجية النظر إلى المستقبل؛ فالمستقبل جرى تقريره من قبل ، وقد يأخذ الطريق التكنولوجي تعرجات إلى المجتمع اللاطبقي ، ولكن المكان المقصود النهائي ليس محل شك .

منذ ستينيات القرن العشرين ، وكجزء من 'الرأسمالية الجديدة' شاهدنا أسلوب بُعد النظر يجري تطبيقه في مجالات العلم والتكنولوجيا وتخطيط الأعمال (البيزنيس) . ونشأ في فترة أقرب وأحدث أسلوب بُعد نظر انتقادي ، الذي قد يوفِّر منظاراً قوياً لتفحص السيناريوهات البديلة المختلفة التي تتفتح للرأسمالية العالمية . وفي وضع يتسم بعدم تيقن كبير (لعله الموضوع المسيطر بالنسبة لهذه المرحلة) وتعقيد متنامي نحتاج إلى أساليب واسعة الخيال للتفكير بالمستقبل وتُوَلِّد حركات تؤدي إلى نتائج مرغوبة . هنالك اتجاهات اقتصادية وجيو–سياسية وإجتماعية وثقافية يمكن رسمها وسيناريوهات بديلة يمكن إعدادها . وحتى مؤسسة روكفلر أخذت تشارك في ذلك عن طريق "**رؤية بعيدة لعولمة ذكية: تسريع فرص التنمية المنحازة للفقراء**" . في نظري فإنه سيكون إهمال من التقدميين ألاَّ يقبلوا التحدي ، لأنهم يرون بُعد النظر ملوث بأصول تخطيطه الرأسمالي .

إن أحد اللاعبين الأساسيين في تقرير نتيجة الأزمة الراهنة هو الطبقة العاملة العالمية . فهذا القطاع الذي تضرر كثيراً ، وفي غالب الأحيان بشكل مباشر ، جراء سياسات السوق الحر ابتداءاً من ثمانينيات القرن العشرين وحتى الآن ، بدأ يستعيد عافيته في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين . وكما كان الحال في الدورات السابقة لتراكم رأس المال والأزمة ، فإن استعادة العمال لعافيتهم دائما تتخلف . لا يمكننا الإستخفاف بتأثير المولنة ، وتفكيك الصناعة والتهميش والتحول إلى العمل غير الرسمي بالنسبة للطبقات العاملة في الشمال والجنوب . فقد أضعف ذلك بشكل قوي فيما يتعلق بميزان القوة تجاه رأس المال . ولكن العمال يلجون إلى الأزمة الحالية للرأسمالية وقد اكتسبوا درجة كبيرة من إعادة التنظيم والتكوين اللذين تحققا ، وقبل كل شيء اكتسبوا بنية قوية لتسوية الحساب مع الخطاب القديم الذي يقول "لا يوجد بديل" ، خطاب ذروة النيوليبرالية .

أصبح للعمال اليوم منظمة قمة عالمية موحدة – مؤتمر إتحاد النقابات الدولي، الأمر الذي تحقق بانتهاء الحرب الباردة. وقد سعى مؤتمر اتحاد النقابات الدولي منذ قيامه في العام ٢٠٠٦ إلى تقوية وتدعيم أعضائه المائة وخمس وسبعين مليون عضو، وأن يوفر صوتاً عالمياً للعمال في نضالهم بشأن مستقبل العولمة. ومن جانبها اتخذت سكرتاريات المهن الدولية القديمة، التي تعود أصولها إلى الأيام الأولى للتنظيم العمالي، شكلاً جديداً مَدَّ في عمرها وأصبحت الإتحادات العالمية التي تُنَظِّم قطاعات معينة، مثل عمال التعدين، والتعليم، والخدمة العامة، والهندسة، والمواصلات، وإلى ما غير ذلك. وبكلام أوسع يمكننا القول بأن العمال أصبحوا الآن ينخرطون أكثر في التنظيم لمواجهة العولمة القائمة عملياً. وهم يستقون ذلك من كلٍ مِن طرق ماركسية كلاسيكية مع البروليتاريا الناشئة في الجنوب من العالم، وبالتحالف مع الحركات الإجتماعية الأوسع، رغم أن الحركات المضادة على النمط البولاني لكل هذه القطاعات قد أدت العولمة إلى تهميشها وإفقارها، إلخ.

إن المنطقة الرئيسية في العالم التي ستؤثر على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الإستمرار على الهيمنة العالمية هي أمريكا اللاتينية، التي غالباً ما توصف الآن بأنها 'الحلقة الأضعف'. كانت تلك هي المنطقة التي جرت فيها تجربة النيوليبرالية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، في تشيلي تحت حكم بينوشيه على أيادي مَن يطلق عليهم اسم 'أولاد شيكاغو'. يمكننا المحاججة بأن أمريكا اللاتينية، مع إزدياد قوة مكاسب الحركة المضادة الإجتماعية، هي اليوم البشير بالنسبة للإتجاهات العالمية في المستقبل. فخلال تسعينيات القرن العشرين أصبحت النيوليبرالية هي 'الحصافة والتصرف السليم' الجديد في أرجاء القارة'، تبناها حتى الإشتراكيون الديمقراطيون وقوى على يسارهم. ولكن أمريكا اللاتينية كانت أيضاً المكان الذي وقع فيه أكثر أشكال الفشل كارثية للنموذج الإقتصادي الجديد. احتلت المكسيك في العام ١٩٩٤ والبرازيل في العام ١٩٩٩ عناوين الصحف في العالم، ولكن الذوبان الكامل حدث في إقتصاد الأرجنتين في العام ٢٠٠٢، وذلك جراء ارتباط كارثي مع الدولار الأمريكي، الأمر الذي أقنع العديد في الطيف السياسي عندئذٍ بأن وجود بديل ليس ممكناً فقط، بل ضرورياً بالنسبة للوجود الوطني..

عندما ننتقل إلى منتصف الألفية الثانية نجد صورة مختلفة للغاية. ففي العام ٢٠٠٦ أعيد انتخاب لولا في البرازيل كأول رئيس جمهورية عامل في العالم، وأعيد انتخاب الشخصية الخلافية هيوجو تشافيز رئيساً في فينزويلا، وخلف البيروني الراديكالي كيرشنر في منصب الرئاسة في الأرجنتين شريكة حياته كريستينا فيرناندز. وأصبح الآن اليسار أو يسار الوسط في السلطة في أرجاء القارة، باستثناء في كولومبيا الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تحارب ضد ثورة شيوعية تقليدية. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أصبحت أمريكا اللاتينية تحت أنظار العالم يتفحصها بدقة، ليس فقط من منظور يساري، وذلك لأن الأمورغاية في الأهمية. هل جرى تدجين أمريكا اللاتينية من قبل النيوليبرالية، وأليس لولا هو آخر عملائها كما يزعم منتقدوه؟ أو أن الفناء الخلفي للولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح منطقة معادية لطموحات الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطورية، وأول منطقة تسود فيها إشتراكية القرن الحادي والعشرين، كما يقول مؤيدو تشافيز؟

وختاماً، أعتقد أنه يجب علينا أن نتفق مع أندرو جامبل الذي قال في كتابه في العام ٢٠٠٩ بأننا 'ببساطة لا نعرف ما الذي سيحدث، أو ما مدى عمق أو حرج الأزمة سيكون، أو مدى استدامة آثار الأزمة المالية العالمية'. مع كون هذه مياه مجهولة المسالك، وأنه حتى الأزمة الكبرى لن تستطيع توجيهنا في مجال العولمة، فإننا في حاجة إلى تعميق قدرات بعد نظرنا الإنتقادية. إن مَن يديرون الرأسمالية العالمية والمؤسسات المالية الدولية متفائلون كثيراً بأن النظام سيستعيد عافيته سريعاً، على الرغم من أن الهيئات القيادية للعولمة أعترفت بصوت خافت بأن 'العديد من البلدان ما زالت تشعر بآلام الهبوط. . . فنحو ٤٣ بلدا نامياً من ذوي الدخل المتدني ما زالوا يعانون من التأثيرات المشتركة لأزمات الغذاء والوقود والإقتصادي. . . ويُقدِّر البنك الدولي أن احتياجات تمويل التقصيرات لتغطية الإنفاق الأساسي قد تصل إلى نحو ١١ر٦ مليار دولار لهذه البلدان. وسيعيش ما يصل إلى ٩٠ مليون نسمة آخرين في فقر مدقع، أو على أقل من ١ر٢٨ دولار أمريكي يومياً في نهاية ٢٠١٠، وذلك وفق تنبؤات البنك الدولي. . . وفي منطقة فقيرة مثل إفريقيا، عندما يبدأ الدخل في الهبوط، وحينما يكون النمو بالنسبة للفرد سلبياً، سيترك

ذلك أثره على حياة الناس'، كما يقول شانتا ديفاراجان، كبير اقتصاديي البنك الدولي لمنطقة إفريقيا. إن إحدى الإحصائيات المقلقة للغاية، كما وجدنا، هي أنه عندما تكون لديك هذه الأنواع من تباطؤ النمو يموت الأطفال الرضَّع. وقام أحد زملائي بالتقدير بأنه قد تحدث خسارة من ١٠ آلاف إلى ٥٠ ألف طفل رضيع قبل أن يبلغوا عيد ميلادهم الأول، وذلك بوجود هذا الحجم من التباطوء في إفريقيا.

يبدو واضحاً كثيراً من منظار حركة مضادة بأن البحث جارٍ الآن للعثور بشكل ملح عن بديل للعولمة النيوليبرالية قابل للحياة. ولن تستطيع الكينزية الوطنية تقديم بديل عالمي. فحركات الهيمنة المضادة ستحتاج لأن تتخذ منظوراً عالمياً من أجل أن تكون قابلة للحياة، حتى وإن كانت تعمل على المستويات المحلية والوطنية أو الإقليمية. ولكن ربما علينا أن نُقر بأن العائلة الواسعة للحركات المضادة للعولمة لم تترك في الواقع الكثير من الأثر على نظام الهيمنة في ساعة حاجته الماسة. فالحاجة بالنسبة للعديد من مواطني العالم هي للإستقرار والحماية من العاصفة، وإنه ليس زمن القفز في الظلام. يملك بولاني تحليلاً مشوقاً للغاية لهذه اللحظات الكارثية، وهو يفترض حاجة المجموعات الإجتماعية لأن تتولى المصلحة العامة. وهو يشير إلى 'تلك الأطوار الحرجة من التاريخ، عندما انهارت الحضارة، أو أنها تمر بتحول' عندما تصبح مجموعات إجتماعية جدبدة في المقدمة، ومن ثم لا تستطيع أية طبقة فجة أنانية المحافظة على حالها في المقدمة إلاَّ إذا كان البديل للترتيب الإجتماعي هو القفز إلى الدمار الشامل.' من الممكن أن يكون اليمين أو اليسار هو الذي يستطيع تبني شكلاً من الشعبوية (ونحن لا نستخدم التعبير هذا بشكل ازدرائي) من أجل جسر "المنطق السليم" الواسع الإنتشار حول الأسباب الواضحة للغاية للأزمة العالمية والتشكك حول الفكرة القائلة بأنه لا يوجد بالفعل بديلاً قابلاً للحياة.

بعد ثلاثين عاماً من الطريق المسدود:
استراتيجيات العمال الممكنة في النظام العالمي الجديد

أندرياس بيلير، مجلس هلسينكي للدراسات المتقدمة

وإنجمار ليندبرج، باحث مستقل

وفيرنير ساوربورن، عالم سوسيولوجيا

الخلاصة: يرتكز هذا المقال إلى فهم يقول بأنه من أجل تحليل عدم قدرة العمال الحالية على الدفاع عن المعايير الإجتماعية وتشكيل النقاش حول كيفية التغلب على الأزمة المالية، من الضروري تفحص دور العمال الأوسع في الإقتصاد العالمي خلال الثلاثين سنة الماضية. وسيُقال أنه جرى إضعاف العمال بشكل قوي بسبب العولمة، ولا بد من استعادة استراتيجيات ومصادر قوة جديدة في صراع العمال ضد إعادة الهيكلة النيوليبرالية. والأمر المهم هو أن ذلك يتطلب منظوراً عاماً جديداً يحتاج لأن يكون قابلاً للتطبيق، الأمر الذي يتوقف على القطاع الصناعي المحدد والموقع الجغرافي. ويجب عدم تعميم تجربة نقابات عمال المهن في الشمال والتحديات التي تواجهها في إنتاج الصناعات ما فوق القومية.

المقدمة

هزَّت الأزمة المالية الإقتصاد العالمي وأدَّت إلى انكماش إقتصادي على مستوى

العالم كله. وهدف هذا المقال هو تحليل إمكانيات النقابات على تمثيل مصالح أعضائها، العمال عموماً والمجتمع الأوسع في هذه الأزمة. أنفقت الحكومات حول العالم خلال الأشهر الماضية ١١ تريليون دولار أمريكي لإنقاذ مؤسساتنا المالية الفاشلة ولإصلاح النظام المالي وذلك لمنع المزيد من هبوط الإقتصاد. في الولايات المتحدة الأمريكية تُمثِّل المبالغ التي تم إنفاقها من أجل إنقاذ النظام ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وفي المملكة المتحدة تمثل المبالغ التي تم إنفاقها للهدف نفسه نسبة مذهلة، هي ٩٤ر٤ في المائة. في نهاية الأمر سيغطي الناس العاملون ذلك، أكان على شكل ضرائب أعلى، أو رسوم على الأنظمة الإجتماعية شبه الضريبية، وذلك إما من خلال تخفيض في الخدمات العامة والضمان الإجتماعي في حالة البطالة أو المرض، أو الشيخوخة، أو من خلال تدني الأجور جراء التضخم المالي المتزايد و/أوعدم تحقيق زيادة في الأجور؛ أو على شكل بطالة. والإجراءات التي جرت مناقشتها حتى الآن هي (أ) غير كافية إلى حد كبير لتفادي حدوث أزمات مماثلة في المستقبل، (ب) الفشل في إلقاء عبء الأزمة على أولئك الذين لديهم أفضل القدرات لتحملها. إننا على قناعة بأن الخطوات الملائمة والعادلة ستتخذ فقط عندما تكون الضغوطات السياسية والنقابية في هذا الإتجاه قوية بما فيه الكفاية. ومع ذلك، في الوقت الذي تأخذ النقابات مواقف رسمية حول الأزمة وكيف يجب على الحكومات أن ترد، فإنها – أي النقابات – كما هو واضح ليست في قلب صناعة القرار.

إن حجتنا مبنية على فرضيتين رئيسيتين. الأولى، بدلاً من فهم الأزمة على أنها حدث بائس، كان من الممكن تفاديه من خلال أنظمة عالمية أفضل، فإن الرأسمالية، رغم كونها ذات ديناميكية لا تُصدَّق، تغلب عليها الأزمات أيضاً، في نهاية الأمر. إن دينامية الرأسمالية تنجم عن ضغوطات مستمرة من أجل زيادة منهجية في تراكم فائض القيمة. ولكن منطق الرأسمالية الداخلي في بحثها الذي لا يكل عن نسبة أرباح أعلى يعني أيضاً وجود نزعة متأصلة نحو الأزمة. 'إننا نرى هنا التناقض الضروري الذي ينشأ عندما يسعى كل رأسمالي إلى تخفيض نصيب رأس المال المتغيِّر في القيمة المضافة في إطار مشروع ما، في الوقت الذي يمعن فيه فكره حول بيع منتجه لعمال يعملون عند رأسماليين

آخرين'. بإختصار، إن الأزمة الحالية ليست صدفة ، بل هي جزء منطقي من النظام الرأسمالي.

ثانياً، إن نقاشنا مبني على فرضية أن ضعف العمال الراهن، وكذلك أسباب الأزمة يحتاجون لأن يجري تحليلهم على خلفية عمليات إعادة الهيكلة في الإقتصاد العالمي منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، التي غالبا ما يُشار إليها على أنها عولمة. فإضعاف العمال بشكل عام في هذه العمليات سمح بإعادة توزيع للثروة دراماتيكي من العمال إلى رأس المال، مما أدّى بدوره إلى أزمة إفراط في التراكم، الذي يمكن تعويضه فقط من خلال توسيع أكبر للأسواق المالية. وهذا التوسع لأسواق المال، وإختراع أدوات مالية جديدة كنقاط تراكم بحد ذاتها هو الذي أدَّى في نهاية المطاف إلى الفقاعة المالية الضخمة التي انفجرت بشكل دراماتيكي في العام ٢٠٠٨. وبالتالي، فإننا نحاجج أنه من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء ضعف النقابات، وكذلك معرفة إمكانياتها في لعب دور أكثر نشاطاً، واحترامها في عملية اتخاذ القرار الراهنة بشأن إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي، فإن من الضروري دراسة الدور المُتغيِّر للعمال في الإقتصاد العالمي، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين. ولا يكفي التركيز على تصريحات العمال والنقابات اليومية.

ستمضي حجتنا في خطوتين. في الجزء التالي سنناقش التطورات الرئيسية في إعادة الهيكلة العالمية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، بما في ذلك تأثير ذلك على دور الدولة في الإقتصاد العالمي. ثم سننتقل إلى الإستراتيجيات الممكنة المتوفرة للعمال ، بما في ذلك طرق التنظيم الجديدة للنقابات عبر الحدود، والتعاون المكثَّف بين النقابات والحركات الإجتماعية. وستوفر الخاتمة نظرة على دور العمال مستقبلاً في الإقتصاد العالمي.

العولمة النيوليبرالية والتحديات المحددة بالنسبة للعمال

يمكن تعريف العولمة، وفق ما يقوله روبنسون، بأنها أحدث عصر في مجمل تاريخ الرأسمالية. تمثل العولمة تحولاً هو فاتحة عهد جديد: أي تغييرات جوهرية على صعيد العالم كله في البنية الإجتماعية، مما يُعدِّل، وحتى يُحوِّل، عمل النظام نفسه الذي

نعيش فيه. في بداية سبعينيات القرن العشرين، توقفت وانتهت عقود ما بعد الحرب العظمى للنمو الإقتصادي السريع، والعمالة الكاملة في البلدان الصناعية. فنموذج النمو الكينزي القائم على الإنتاج والإستهلاك بالجملة استهلك ذاته، فأدت أزمة إفراط في الإنتاج وانخفاض في نسبة الأرباح إلى انكماش وكساد اقتصادي في أرجاء العالم. وسارت الضغوطات الإقتصادية في داخل النظام الرأسمالي يداً بيد – ككل التغيرات الرئيسية في تاريخ الأنظمة الإقتصادية – مع قفزة في الكَم في التكنولوجيا: استخدام الديجيتال في عمليات الإنتاج والتوزيع، وفي المجتمع بشكل أعم. وكرد على الأزمة وعلى أساس الثورة التكنولوجية تخلّى رأس المال عن التنازلات الطبقية بشأن دولة الرفاه الكينزية على المستوى الوطني في البلدان المتقدمة. لم تعد النقابات العمالية قادرة على إبقاء رأس المال في إطار أنظمة الرفاه الوطنية. فرأس المال إما نَقَل أو هدد بنقل الإنتاج إلى الخارج. وعملية التبديل الرأسمالية حررت نفسها بشكل متزايد من الحدود الجغرافية أو الحدود الوطنية. وكانت النيو ليبرالية، بما في ذلك سياسات مثل الخصخصة، واستقلال البنوك المركزية، وتحرير أسواق العمل وجعلها مرنة، وإعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حقوق النقابات، كانت كلها مشروع رأس المال لاستعادة السلطة الطبقية من خلال هذه العمليات لإعادة الهيكلة عالمياً. إن النيوليبرالية هي 'دهن لتزييت' السياسة للرأسمالية العالمية، تدفع به فئة طبقية ذات قوة متزايدة من رأس المال ما فوق القومي.

يمكن لعدة تطورات رئيسية أن تكون ذات صلة بالعولمة النيوليبرالية والطريقة التي حلَّت بها الأزمة الإقتصادية في بداية سبعينيات القرن العشرين. ولكن من الأساسي قبل تحديدها، التوضيح بأنه في الوقت الذي تكون فيه هذه التطورات في الغالب ذات طابع ما فوق القومي وبالتحديد فإن الطرق التي أثَّرت فيها على مختلف المجموعات من الناس، وقطاعات الإنتاج والبلدان، تختلف اختلافاً شديداً؛ بكلام آخر، في الوقت الذي نحدد بعض التوجهات البنيوية للعولمة هنا، فإن التجربة الملموسة لهذه التغييرات تختلف كلية في خطها مع تأثيرات مختلفة حول العالم. وبالتالي، سنوضح في الجزء التالي بأن رد العمال يجب أن يكون مختلفاً يعتمد على التأثير الملموس للعولمة. أما فيما يتعلق بالعولمة، أولاً، فالرأسماليون الذين يعملون في الإصلاح المالي منذ سبعينيات القرن العشرين وما بعد،

يحوِّلون رأس المال كلية من التجارة/ الإنتاج، إلى مجال إقراض الأموال، والوساطة المالية والمضاربة. وقد جرى اختراع أدوات مالية متزايدة وتم تطويرها إلى نقاط تراكم بحد ذاتها. وأيدت ذلك أسواق مالية عبر الشاطيء ذات أهميات متزايدة، كانت خارج السيطرة الوطنية، وذلك في ترادف مع إلغاء الأنظمة والقوانين الخاصة بالأسواق المالية الوطنية، مما أدى إلى نشوء سوق مالي عالمي. ولكن الأرباح التي تحققت في مجال المال في نهاية الأمر كانت عبارة عن مضاربة من وجهة نظر خلق قيمة مضافة مستقبلاً في الإقتصاد 'الحقيقي'. وكانت المضاربة المتزايدة بشكل دائم على الأرباح المستقبلية تعني أنه من المحتوم في مرحلة معينة الاَّ يمكن تحقيق هذه الأرباح، مما سيؤدي إلى 'ديون ميتة' وأزمة مالية ترتبط بذلك. هذا هو ما حدث الآن. ومن وجهة نظر النقابات، فإن أصحاب الشركات هم بشكل متزايد مؤسسات مالية، والعمال بعيدون للغاية عن موقع السلطة.

ثانياً، أدَّت العولمة لأن يصبح الإنتاج عابراً للقارات بشكل أكبر، فجرى إنتاج الكثير من السلع عبر الحدود. وارتفع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من ٨٨ مليار دولار أمريكي في العام ١٩٨٦ إلى ١٨٧ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠، باعتباره عام الذروة. وأدت فترة انكماش إلى هبوط في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، ولكن فترة نمو لأربع سنوات متتابعة أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ١٩٩٦ر٥ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٧. وبالمجمل كان هناك ٧٨٨١٧ شركة ما فوق قومية لها ٧٩٤٨٩٤ فرعاً في الخارج في العام ٢٠٠٧. ويضيف روبنسون، علاوة على ذلك، التأكيد كمؤشرات عملية على زيادة تنظيم الإنتاج عبر الحدود، 'الزيادة الفائقة في الإندماج بين الشركات والإستحواذ على شركات عبر الحدود؛ والتشابك المتزايد ما فوق القومي بين مجالس إدارة الشركات؛ وزيادة المِلكيَّة ما فوق القومية للأسهم الممتازة للشركات؛ والإنتشار عبر الحدود للتحالفات الإستراتيجية من مختلف الأنواع؛ وزيادة بروز جمعيات ذروة الأعمال ما فوق القومية'. ونتيجة لذلك اكتسب رأس المال خيارات جديدة، وأصبح يستطيع أن يختار من بين المواقع الصناعية المختلفة، اعتماداً على عدة

معايير، بما في ذلك قابلية التسويق، والبنية التحتية الإقتصادية، والإستقرار، والعملات التي جرى تعويمها، ولاسيما، وهو الأهم، تكاليف العمال. وهذا، على سبيل، يضع عمال السيارات اليابانيين والأمريكيين والجنوب إفريقيين والألمان في حالة منافسة مباشرة، مع أنهم يعيشون بعيدين عن بعضهم البعض آلاف الأميال، ولا يعرفون شيئاً عن بعضهم البعض. . وتُطبق الآلية ذاتها في كل الفروع ما فوق القومية، ليس فقط في أسواق عمل الياقات الزرقاء، بل أيضاً في أسواق عمل الياقات البيضاء. راجع على سبيل المثال صناعات تكنولوجيا المعلومات. 'إن إمكانيات الإنتقال المتزايدة في جميع أنحاء العالم وخطر الإنتقال، أخذت تنشر خطر التنافس في تبخيس الأجور، حيث يضطر العمال إلى الضغط على أجور وظروف عمل بعضهم البعض، لمواجهة خطر فقدان فرص عملهم'. لقد أدى هذا التطور إلى إضعاف الآلية الرئيسية لسلطة النقابات وأهميتها الإجتماعية والسياسية ذات الصلة: قوة النقابات على تخفيف المنافسة بين أولئك الذي يضطرون إلى عرض قوة عملهم كسلعة في سوق العمل. ففي غالبية الإقتصاديات الصناعية في ما بعد الحرب نجحت النقابات إلى حد كبير في إيجاد احتكار نسبي للعمل. كانت المنافسة الرأسمالية تتعلق بالمنتج والإنتاجية ، ولكن سعر العمل كان يتم تنظيمه باتفاقيات جماعية. وهكذا، لم يكن باستطاعة أي رب عمل تحقيق أي امتياز من خلال تخفيض الرواتب والتلاعب بظروف العمل، أو زيادة وقت العمل. ولم يكن لأي رب عمل أن يخشى من أن أي منافس يستطيع أن يفعل ذلك أيضاً. ولكن مع كون الإنتاج في سلسلة من القطاعات الصناعية أصبح ما فوق قومي بشكل متزايد، لم تعُد الحركات العمالية الوطنية قادرة كلية على تحقيق هذا العمل.

إن تحول الإنتاج المتزايد إلى إنتاج ما فوق قومي يعني أن 'مركزية القيادة والسيطرة في الإقتصاد العالمي هي لرأس المال ما فوق القومي. وهكذا، حتى لو كان للنقابات الحق في التفاوض مع (وتمكنت من القيام بعمل ضد) إدارة الشركات في بلد من البلدان، وكانت هذه الإدارة تتلقى فقط أوامراً ممن هم أعلى منها، سيكون للنقابات المحلية والوطنية القليل من التأثير على القرارات الإقتصادية التي تقرر الظروف في مكان عملها. ويسير هذا يداً بيد مع المزيد من تجزئة عملية الإنتاج نفسها. يُلَخِّص آنر، على سبيل

المثال، كيف تمت، من ناحية، تجزئة صناعة السيارات في البرازيل خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما عُهِد إلى عدة شركات بإنتاج قطع مختلفة وذلك وفق عقود من الباطن، بينما، في الوقت ذاته، كان اتخاذ القرار، من الناحية الأخرى، مُرَكَّزاً في مقر الشركة الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروباً. ويُحدد جريفي عدة مراحل مختلفة في عملية التعاقد من الباطن ما فوق القومية هذه. في البداية، 'ولَّدَت تجزئة الإنتاج التي بدأت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بحثاً عن فرص عمل في خط تجميع كثيفُ العمل في الإقتصاديات ذات الأجور المتدنية بالأساس'، ولكن منذ العام ٢٠٠٠ جرى نقل أعمال الياقات البيضاء أيضاً بشكل متزايد إلى أسواق ناشئة، مثل الهند، التي تجمع ميِّزَة وجود قوة عمل عالية التدريب نسبياً، وعمال رخيصي الأجور. ونتيجة للعقود من الباطن أصبح الإنتاج ما فوق القومي منظم بشكل متزايد في ما يُسمى سلسلة سلع عالمية. فسلاسل الإنتاج التي يحركها المنتجون في الصناعات، مثل السيارات، والكمبيوترات والأدوات الكهربائية تهيمن عليها الشركات ما فوق القومية، بينما شركات البيع بالتجزئة، مثل وول مارت ، تقوم بتنسيق نظام التوزيع في سلسلة يحركها المشترون في قطاعات مثل الملابس واحتياجات المنازل دون أن يكون لها يد في الإنتاج. وهذا أيضاً يقوم بتقويض جهود النقابات للحيلولة دون المنافسة المباشرة حول فرص العمل بين العمال. إنه لإشكال في حد ذاته أن تقوم بتنظيم عمال الإنتاج ما فوق القومي في شركة واحدة، بينما الأمر أصعب أن تقوم بتنظيم التضامن في سلسلة سلع عالمية تتسم بمجموعة من أرباب عمل في بلدان مختلفة،

إن إعادة تنظيم عملية الإنتاج حول التعاقد ما فوق القومي من الباطن وجعل اتخاذ القرارات مركزياً كجزء من العولمة، مع تدفق هائل على المناطق الحضرية، لا سيما في الجنوب من العالم ، قد أدت إلى التعامل بإهمال وبشكل عرضي وخروج عن الإطار الرسمي مع الإقتصاد الذي أصبحت فيه إلى حد كبير عقود العمل الدائمة ولطيلة الوقت سمة من سمات الماضي. هذا هو الحال بشكل خاص في البلدان النامية ، التي لم تكن في يوم من الأيام تتمتع بالقدرة على إقامة قطاع صناعي كبير، يوفر عمالة دائمة ومضمونة. مع ذلك، فإن الخروج أكثر فأكثر عن الإطار الرسمي في الإقتصاد يؤثر أيضاً على

البلدان المتقدمة في الشمال، حيث أرباب العمل في حالة هجوم ويطالبون بتطبيق المرونة في سوق العمل بحجة أن ذلك امر ضروري للمحافظة على القدرة التنافسية. ومما لا يثير الدهشة أن زيادة العمالة غير الرسمية تتسبب في تهديد المستويات الرئيسية للمعيشة وكرامة مئات ملايين العمال وعائلاتهم. كانت النقابات قوية جداً في القطاع الصناعي ذي الشركات الكبيرة. فوجود عدد كبير من العمال في موقع واحد يجعل من السهل تنظيمهم. ولكن صناعة الخدمات الناشئة بالإشتراك مع وجود سوق العمل اللارسمي قد جعل تنظيم النقابات للعمال أصعب بشكل متزايد. ومن ثم أصبحت الصورة صورة انخفاض في عضوية النقابات.

من المهم، كما يقول نوفلي وبيروس – كوملو، 'أن غالبية الدراسات المتعلقة بالعرضية في العمالة والعمل غير الرسمي قد أوردت أمثلة وبيانات حول الطابع العنصري والجندري لهذا العمل الذي يقوم به بالأساس نساء (مهاجرات)، أصبحن عرضة للأخطار نتيجة للقيم الأبوية الذكورية وبسبب الدولة والعائلة. ، وبالتالي أرغمن على الجمع بين المسؤوليات العائلية والعمل المدفوع الأجر. لم يحدث أن كانت النساء مستوعبات كلية في نموذج التنمية الكينزي في ما بعد الحرب في البلدان الصناعية. أما في البلدان النامية فقد كانت النساء العاملات في الغالب يُشكِلن غالبية العاملات غير الرسميات واليد العاملة التي تتعرض لأشد أنواع الإستغلال. ومقاومة إعادة الهيكلة النيوليبرالية هي في الغالب جزء لا يتحزأ من المقاومة ضد الهياكل الأبوية في المجتمعات التي يسيطر عليها الذكور. تستخدم موهاتي منظور 'المعارف الواقعة'، وتقول إن تفحُص النظام العالمي من منظور أقل المجموعات محظوظية فيه، كالنساء في الجنوب، على سبيل المثال، يوفر أكثر الطرق شمولاً لفهم الظلم السائد فيه. إنه بالضبط امتياز المعرفة الكامن الخاص بهذه المجموعات من النساء الذي فتح المجال لرفع اللبس والغموض عن الرأسمالية، ولتصور العدالة الإجتماعية والإقتصادية عبر الحدود.

وأخيراً، لم تؤد العولمة فقط إلى تكثيف الإستغلال في أماكن العمل، بل إن إستغلال توسع بشكل متزايد إلى مجال إعادة الإنتاج الإجتماعي؛ وأخذ يشمل تخفيض الأموال، وإدخال مباديء المنافسة ، وكذلك خصخصة القطاعات العامة تقليدياً،

مثل التعليم، والخدمات الصحية، إلخ. ويعني أيضاً تكثيف استغلال البيئة، كما تظهر، على سبيل المثال، عملية القضاء غلى الأشجار في الغابات الإستوائية. لذا، فإن مقاومة العولمة تشمل أيضاً مقاومة هذه الأشكال من الإستغلال من قبل الحركات البيئية والإجتماعية، وأيضاً مقاومة المجموعات الرجعية والقومية. ومقاومة هذه التطورات توفر مزيداً من التحدي السياسي بالنسبة للنقابات العمالية ، ولكنها توفر أيضاً إمكانية للتعاون مع الحركات الإجتماعية ، وتنظيم تلك القوى التقدمية التي تقاوم إعادة هيكلة مجال إعادة الإنتاج الإجتماعي النيوليبرالية.

ونحتاج أيضا أن نتذكر بأن النقابات في البلدان الصناعية فقط هي التي كان لها تأثير قوي على اتخاذ القرار في دولة الرفاهية الكينزية خلال فترة الثلاثين سنة الأولى فيما بعد الحرب. لم يحدث أن جرى دمج البلدان النامية في هكذا تنازلات طبقية، وبالتالي، فإن تأثير العولمة اختلف في تلك البلدان. كانت هناك برامج الإصلاح البنيوي التي جاء بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويدفع بها توافق واشنطن النيوليبرالي، التي كانت حاسمة في أنها أرغمت البلدان النامية على فتح أبوابها للإستيراد وللإستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وبالتالي قامت بتقويض إمكانية التنمية في هذه الدول. كما أن أجندة التجارة الحرة التي تدفع بها منظمة التجارة العالمية منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين زأدت أكثر فأكثر تقويض إمكانية التنمية الوطنية. وكذلك تُصَعِّب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التي لها صلة بالتجارة، على سبيل المثال، حصول الدول النامية على آخر التكنولوجيات من أجل عملية التنمية، وتجعلها أكثر تكلفة. بالإضافة إلى ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تُشارك في توسيع الإستغلال إلى مجال إعادة الإنتاج الإجتماعي. فخصخصة الموارد، مثل المياه، أمر وارد في الأجندة التي تدفع بها منظمة التجارة العالمية في المفاوضات التي تجري حول الإتفاقية العامة حول تجارة الخدمات. فدورة مفاوضات الدوحة الجارية لمنظمة التجارة العالمية تدفع الدول النامية أكثر لتفكيك الحواجز الجمركية الموضوعة لحماية صناعاتها الوليدة. ونظراً لوجود بعض العقبات في هذه المفاوضات، راحت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تتبعان طرقاً ثنائية للغرض نفسه، وهو فتح أبواب البلدان النامية. ويكشف تحليل لعواقب تحرير التجارة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في

ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين عن خسارة عدد كبير من فرص العمل، وزيادة البطالة وتدني الأجور في القارتين. وعلى عكس النقابات في الشمال، التي تتجاهل باستمرار حرية التجارة، أو حتى تؤيدها، فإن النقابات في البلدان النامية، لكونها في موقع آخر من الإقتصاد العالمي بسبب التنمية غير السوية، تعارض بقوة حرية التجارة من أجل الحفاظ على إمكانية التنمية لدى الدولة.

تبرز النقطة الأخيرة الحاجة إلى تحليل وضع الدولة في العولمة. وفي الوقت الذي نشارك روبنسون في تحليله للتغييرات في علاقات الإنتاج الإجتماعية ، فإننا لا نتفق مع أطروحته الخاصة بالدولة ما فوق القومية الناشئة، التي تندمج وفقها كل الدول القومية كأحزمة نقل تترجم المتطلبات النيوليبرالية من الإقتصاد العالمي إلى سياسة محلية. وروبنسون، مثله مثل وجهات نظر العولمية المتطرفة الليبرالية، يتغاضى عن أن دولاً معينة هي التي وضعت العولمة بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، فإن روبنسون ومنظرو العولمة المتطرفون، على حد سواء لا يأخذون بالإعتبار الطرق المختلفة التي تؤثر فيها العولمة على البلدان المختلفة منفردة. في الوقت الذي تجد فيه بعض البلدان النامية نفسها حقاً مضطرة لأن تتكييف مع الإقتصاد العالمي، فإن بعض البلدان، مثل الصين والهند، تحتفظ بدرجة كبيرة من الإستقلال السياسي الذاتي في إطار الأقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، كانت هناك خلال السنوات الأخيرة موجة من الحركات المعادية لنيوليبرالية التي وصلت إلى السلطة، وعلى الأخص في أمريكا اللاتينية، حيث راحت بلدان مثل فينزويلا وكوبا والإكوادور ونيكاراغوا تُشق مسار تنمية بديل جديد. باختصار تظل الدولة مهمة بالنسبة لإمكانيات مقاومة العولمة النيوليبرالية. في الواقع، إن مجرد كون الدول حول العالم قد تمكنت من استثمار أموال طائلة لإنقاذ النظام المالي خلال الإثنى عشر شهراً الماضية ، يشير إلى أن الدولة الوطنية لم تضعف ببساطة، بل أعيدت هيكلتها. مع ذلك، فإننا لا نُقر ولا نقبل أيضاً الأساليب التي تجعل من الدولة مركز كل شيء، تلك الأساليب التي تحاجج بأن لا شيء قد تغيَّر، وأن الدول ستستمر في كونها اللاعب المهم الوحيد في الإقتصاد العالمي، وتتغاضى هذه الأساليب عن التغييرات التاريخية من إعادة هيكلة عالمية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين التي تعرضنا لها فيما سبق. عموماً، يجب عدم وضع

الدول والأسواق في مواجهة بعضهما البعض خارجيا. ونحن لا نوافق على النقاش فيما إذا كانت الدول قد ضعفت أمام السوق العالمي، أم أنها ما زالت تحتفظ بسلطاتها. ونحن نقترح كي نُدرِك التأثيرات التي تختلف كثيراً بالنسبة للدول، وأيضاً من أجل أن ندمج مَن هم وراء العولمة، نقترح القيام بتحليل إلى أي مدى أصبحت المصالح النيوليبرالية لرأس المال فوق القومي متأصلة في الأشكال المختلفة للدولة الوطنية. فعمل هكذا مفهوم للدولة يسمح لنا أن نأخذ في الحسبان فاعلوا الدولة في الإقتصاد العالمي، وأيضاً فهم الدولة كأرضية للصراع بين مختلف الفئات الطبقية الإجتماعية الوطنية وما فوق القومية حول مَن يُقرِّر المصلحة الوطنية. ومن ثم تظل في هذا السياق أشكال الدولة الوطنية مجالاً مهماً لصراع العمال في مواجهة رأس المال، وأيضاً حول دور الدولة المحدد في الإقتصاد العالمي، والطريقة المحددة لكيفية معالجة الأزمة المالية الراهنة.

باختصار، إن إعادة الهيكلة العالمية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين قد قوَّضت بشدة النقابات فيما يتعلق بعلاقاتها مع رأس المال/ أرباب العمل، وأيضاً مع الحكومات / الدول الوطنية . ويجب أن تكون استراتيجيات العمال المضادة قادرة على إنهاء المأزق الذي دام ثلاثين عاماً وتسببت به هذه التطورات منذ بداية سبعينيات القرن العشرين.

استراتيجيات العمال الممكنة في البيئة العالمية الجديدة.

من المهم كي نفهم إمكانيات العمال في مقاومة إعادة الهيكلة النيوليبرالية أن نفهم العمال كفاعل، بدلاً من فهمهم كمُتلقي سلبي لعمليات إعادة الهيكلة. والتحليل الراهن للعولمة يميل إلى تلخيص وإدراج العواقب بالنسبة للعمال والنقابات، بدلاً من النظر إليهم كفاعلين قادرين على التأثير في علاقات البُنى والقوة. ولكن توجد هناك أيضاً أسلحة وأدوات في أيدي العمال. يُشير بيفرلي سيلفر إلى سلسلة من القوى الكامنة المتوفرة في أيدي العمال: مصدران من مصادر القوة البنيوية، قوة المساومة في السوق، وقوة المساومة في مكان العمل، وأيضا مساومة الفاعل، الإرتباط بالقوة. ثانياً، كما تُشير عن حق جاجيفسكا، فإن الدراسات المقارنة للحالات في البلدان، تميل إلى تصوير الإختلافات بين الحركات العمالية الوطنية على أنها عقبات في طريق التعاون عبر الحدود.

إن التركيز على حالات ملموسة من التضامن ما فوق القومي تجعل من الممكن التفكير بالعمال كفاعلين قادرين على المشاركة في التضامن عبر الحدود. لذا، سنلقي نظرة على سلسلة من الأمثلة المختلفة للتضامن ما فوق القومي في هذا الجزء. وكما أشرنا فيما سبق، فإن تأثير العولمة المحدد يختلف من قطاع إلى آخر، من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى. لذا، فإن دراساتنا للحالات ستُغطي ظروفاً مختلفة، تعكس 'هندسات قوى صناعية' مختلفة. وبما أن التوجهات العالمية والعلاقات السياسية بين رأس المال والعمال تختلف اختلافاً كبيراً من مكان إلى آخر، فإن استراتيجيات العمال بالتالي تحتاج لأن تكون حساسة جغرافياً. وعند النظر إلى حالات مختلفة لجهود بناء تضامن عمالي ما فوق قومي، فإننا نرى ردوداً تختلف إلى حد كبير، وفق القطاع والسياق الوطني والمتغيِّرات العديدة الأخرى.

غالباً ما يتم الإفتراض بأن الظروف الموضوعية للتضامن عبر الحدود ستنشأ وتتطور طبيعياً في قطاعات الإنتاج ما فوق القومي. حقاً، إن العمال **في التصنيع** يكون لهم تقليدياً بُنى نقابية قوية وطنياً، ليس فقط في الشمال، بل أيضاً في البلدان النامية حديثاً، مثل جنوب إفريقيا، والبرازيل وكوريا الجنوبية، ويتعرضون إلى حد كبير، من خلال المنافسة الشديدة والتهديد بنقل الإنتاج، إلى تحديات العولمة. والعمال الذين يعملون في الشركة الصناعية نفسها، في حاجة لأن يجدوا طرقاً للتفاوض، وعند الضرورة، إلى اللجوء إلى العمل 'الصناعي' معاً عبر الحدود. إن ما تذكُره دراسة لبرناسياك خاصة بالتفاعل بين نقابات مختلفة في مواقع إنتاج جنرال موتورز في أوروبا، بتركيز خاص على المصنع في بولندا، يجسد مثل هذه الحالة. ونظراً لـ'مباريات الجمال' حول الإستثمار الجديد التي تنظمها جنرال موتورز بين مواقع إنتاجها المختلفة في أوروبا في بداية سنوات ٢٠٠٠، فإنه لمن المنطقي أن تتعاون النقابات حتى تتفادى قيام العمال بتبخيس عروضهم من خلال تقديم تنازلات في الأجور. وفي الواقع، جرت محاولات عديدة لتنظيم اليد العاملة في جميع مواقع إنتاج جنرال موتورز حتى لا تتمكن الشركة من جعل العمال يتنافسون مع بعضهم البعض. ومع أن الحوافز للتعاون كانت واضحة، فإن الإنتاج ما فوق القومي يمكن أن يكون أيضاً عائقاً للتضامن عبر الحدود. ويقول برناسيك انه ما دام

الأمر يتعلق بالمنافسة المباشرة بين مواقع الإنتاج المختلفة حول الإستثمارات المستقبلية، فإن النقابات البولندية رفضت المطالب الخاصة بالتضامن وتفاوضت مع الإدارة حول اتفاقيات تنازلات. لقد تعاون العمال البولنديون مع العمال في بلدان أخرى فقط عندما شعروا بالأمان بالنسبة للأرباح في مواقع إنتاجهم. ولكن التحدي في الإنتاج ما فوق القومي هو حتى أوسع وأكبر من ذلك. فالمنافسة بين مواقع الإنتاج لا تحدث فقط في إطار شركة واحدة. ففي شركة أوبل/ جنرال موتورز يقاوم العمال الضغط لتقديم تنازلات، بينما عمال مصانع السيارات في أماكن أخرى يقبلون، وبالتالي يمكن لشركات أخرى أن تبيع بشكل أفضل، وقد يفقد العمال الذين يقاومون تقديم تنازلات، عملهم. لذا فإن التحدي الأكبر هو تنسيق العمل النقابي في مجمل القطاع، على الأقل إقليمياً، على سبيال المثال بين عمال مصانع السيارات في أوروبا. على الأرجح لا بد من إيجاد وتطوير هياكل للمساومة جديدة، وأنظمة جديدة للإضرابات عبر الحدود، وحتى إجراءات مشاورات إقليمية مشتركة، ومن الممكن التقرير سوية، وربما التنسيق من قبل إتحادات النقابات الخاصة بقطاعات كاملة من الصناعات، وذلك لتفادي قيام العمال بتبخيس أجورهم في المنافسة من أجل فرص العمل. إن تنسيق المساومة الجماعية من قبل فيدرالية عمال المعادن الأوروبية التي طالبت كل اعضائها الوطنيين للمطالبة بزيادة الأجور وفق معادلة التضخم المالي زائد زيادة الإنتاجية، قد تكون الخطوة الأولى إلى الأمام. فهذه المعادلة تأخذ في الحسبان التنوع الوطني، بينما تستبعد الأجور من المنافسة، إذا ما تم تطبيقها بشكل كامل. وكذلك فإن حملة أرضية الأجور الآسيوية، تحسب مستويات الحد الأدنى للأجور الكريمة في كل بلد، التي تكفي لتوفير الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والسكن والماء. وعندما يجري حسابها بالدولار استناداً إلى مقارنات القوة الشرائية، فإن ذلك يسمح القيام بحملة مشتركة من أجل مستويات أجور 'متساوية' في مجمل قطاع الملابس في آسيا.

ولكن الأمر الحيوي بالنسبة للحركة النقابية هو أن ترى أن التحدي بالنسبة لعمال قطاع إنتاج ما فوق القومي في الشمال هو ليس تحدياً نموذجياً بالنسبة للعمال الآخرين في أماكن أخرى. وتُبيِّن مقارنة لحالة من قطاع التصنيع في الجنوب كيف تختلف هذه الحالة

من عدة نواح. فإضراب العمال الناجح في العام ٢٠٠٣ في شركة جاكالانكا الدولية للألبسة الواقعة في منطقة كاتونایاك للتجارة الحرة في سري لانكا جرى فهمه حينذاك على أنه انتصار للمنطقة الحرة ككل، وذروة للحملة العالمية. كانت الحملة قد ركَّزت على قضية عدم الإعتراف بالنقابة، ومن ثم على حرية التنظيم. ووفر نجاح الحملة أملاً على حيوية وقوة مثل هذه الحملات وقدرتها على التأثير. واعتبر اعتراف منطقة التجارة الحرة واتحاد موظفي الخدمة العامة بالنقابة كوكيل للمساومة نيابة عن العمال كعلامة فارقة. ولكن صدام المصالح بين العمال ورأس المال استمر، ولم يدم انتصار العمال. ففي آذار/ مارس ٢٠٠٨ أعلنت الإدارة عن إغلاق المصنع وتصفيته مع مصنعين آخرين. وخسر ما مجموعه ١٤٠٠ عامل، غالبيتهم من النساء، أعمالهم. والسبب الذي قدمته الإدارة إلى ممثلي النقابة هو عدم القدرة على تحمل تكاليف العمال. فالسعر الذي كان يدفعه أحد الزبائن الرئيسيين، وهو شركة نايك، كان في انخفاض مستمر. ويُبيِّن الإضراب الناجح لجاكالانكا، ومن ثم إغلاق المصنع كيف يجري وضع عمال الملابس في جنوب آسيا ضد بعضهم البعض، تماماً مثل ما يجري مع عمال مصانع السيارات في أوروبا. بيد أن حالة جاكالانكا تختلف من عدة نواح. أولاً أن مصنع جاكالانكا يقع في الطرف المتدني من سلسلة القيمة العالمية. فالعمال في جاكالانكا محاطون ببحر من البطالة ، وليس لهم عملياً أي نوع من الضمان الإجتماعي. ثانياً، إن الإدارة في هذه الحالة تعارض بشدة التنظيم النقابي، ومن ثم فإن قضية الصراع الأساسية هنا هي الحق في التنظيم. وثالثاً، إن النساء العاملات في جاكالانكا لسنَ فقط مستغلاَّت كعاملات، بل إنهن نساء أيضاً. وتتجاوز الحاجة هنا إلى تنظيم عمالي مكان العمل بحيث تشمل أماكن السكنى، والحاجة للأخذ بالحسبان مجمل تجربة النساء العاملات. وقد لعب مركز النساء المحلي دوراً حاسماً في هذه الحالة. فمنظور الجندر، كما سبق ذكره، أمر أساسي لفهم التحديات وأيضاً إمكانيات المقاومة.

في مجال **الخدمات الخاصة**، بما في ذلك البناء والمواصلات ، فإن التحدي متنوع أكثر منه في الصناعة. فسوق العمل في برلين بالنسبة للبناء والتشييد في أعقاب العام ١٩٩٠، بعد التدفق الكبير للعمال الأجانب، يُقدِّم مثالاً مثيراً على التنافس في

مكان العمل نفسه. في العام ٢٠٠٠ كان ٢٣ ألف عامل بناء فقط من مجموع تسعين ألف عامل، في برلين، يقيمون بصفة دائمة في المدينة. ٣٠ ألف من العمال جاءوا من بلدان ذات أجور متدنية في جنوب أوروبا، و٣٠ ألف آخرين جاؤوا من وسط أوروبا وشرقها. وغالبية عمال البناء المؤقتين في برلين كانوا يعملون في شركات أجنبية ومرسلين للعمل في ألمانيا. وأنشأت عدة شركات ألمانية شركات برتغالية تابعة من أجل تجاوز الإتفاقيات الجماعية الألمانية [بين النقابات والشركات]. وهكذا فإن هذا المثال يُبيِّن كيف يواجه عمال البناء من بلدان مختلفة في موقع البناء الواحد أنواع مختلفة من التهديد الخاص بتبخيس أجورهم أكثر مما يواجهه العاملون في إنتاج السلع. كان هدف نقابة عمال البناء ضمان أن كل الأعمال في الموقع نفسه تخضع إلى اتفاقية جماعية واحدة، وهي الإتفاقية السارية في البلد المضيف. إن الأوضاع التي هي من هذا القبيل ستتطلب ردوداً من النقابات ذات التأثير الأبعد، تشمل إعادة النظر في الثقافة النقابية، والمواقف من الآخرين، من حصر الأمر فقط في العمال المحليين الأساسيين للبلد.

إن سائقي الباصات على الأطراف المختلفة من الأطلنطي لا يتنافسون بالتأكيد بشكل مباشر، حتى لو كانوا يعملون في الشركة نفسها. فالباصات ستذهب إلى حيث يوجد الركاب. فما الذي يمكن أن يعنيه التضامن ما فوق القومي بالنسبة لهؤلاء السائقين ؟ إن حملة رفع المستويات التي قام بتحليلها جيرمي أندرسون، قد بادر إليها الإتحاد الدولي لموظفي الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية، وركَّز على المجموعة الأولى البريطانية. وقد قاومت الشركة بشدة، من خلال سلسلة من الآليات القانونية وغير القانونية، بما في ذلك الضغوطات والتحرش وطرد نشطاء النقابة بشكل تعسفي، المحاولات للإعتراف بالإتحاد الدولي و بنقابة سائقي سيارات النقل. ولكن عمال الباصات البريطانيين تضامنوا مع السائقين الأمريكيين؛ واستطاعوا أن ينظموا ضغوطاً قوية على الشركة الأم تأييداً لزملائهم الأمريكيين، بما في ذلك الأسهم التي كانوا يملكونها في الشركة. ما الذي حمل سائقي الباصات البريطانيين للتضامن مع زملائهم السائقين في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ومع أنه لم يكن بالإمكان استخدامهم لمواجهة بعضهم البعض، كان هناك أيضاً في تلك الحالة عنصراً مهماً من المصلحة الذاتية المشتركة.

وكما يقول المسؤول التنظيمي في النقابة عبد الله 'إذا تمكنوا [أي الشركة] من تحقيق ذلك هناك، سيحاولون في وقت من الأوقات أن يطبقوا [هذه الممارسات] هنا'. وتم تسهيل عملية التعريف من خلال استخدام وسائل الإعلام. وقال أحد المسؤولين التنظيميين في نقابة عمال المواصلات والشؤون العامة في شيفيلد لجيرمي أندرسون أنه عندما شاهد العمال فيديو يُصوِّر ظروف نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك شعور ملموس بالغضب. 'عندما تشاهد العمال الذين يعملون في الشركة ذاتها ويقومون بالأساس بالعمل ذاته بأجور سيئة... وأناس يتم الإستغناء عن خدماتهم لأنهم يحاولون تشكيل نقابة... فقوة الفيديو واضحة للغاية... إنك تشعر بالتعاطف مع هؤلاء العمال الزملاء'.

مع ذلك، يوجد هناك أيضا مجال من الخدمات التي تلبي الإحتياجات العامة، أو الإحتياجات الإجتماعية، بدلاً من مجرد خدمات خاصة. والأمثلة الواضحة على ذلك هي مياه الشرب، والرعاية المادية والصحية للأطفال والتعليم. وهذه الخدمات أساسية وجوهرية، ليس فقط لخير ورفاهية الفرد، بل وأيضاً بالنسبة لحياة المجتمع وبقائه. ويمكن أن نُطلق على هذا القطاع اسم خدمات من أجل إعادة الإنتاج الإجتماعي. وقد كان يُنظر إلى هذه الخدمات تقليدياً على أنها من أجل الصالح العام ومسؤولية الحكومات المحلية والوطنية. ولكن خلال السنوات العشرين الماضية من الهيمنة النيوليبرالية تم بذل جهود قوية لفتحها أمام القطاع الخاص الساعي إلى الربح، كما جرى، على سبيل المثال، في مفاوضات الجات. إن الخدمات من أجل إعادة الإنتاج الإجتماعي هي منطقة مثالية للتحالفات بين الحركات الإجتماعية والنقابات. يورد نوفيلي في دراسته حول نضال عمال EMCALI ضد خصخصة المياه والكهرباء والإتصالات في مدينة كالي بكولومبيا أمثلة تُثبت قوة الجبهة الأيديولوجية الموحدة. فعملية بناء التضامن الكامنة وراء الإنتصار بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة. في العام ١٩٩٥ حدث تحول في الإستراتيجيات في نقابة عمال EMCALI عندما جاءت قيادة جديدة وجرى تبني سياسة معادية للخصخصة. وكان لإستراتيجية بناء التضامن للقيادة الجديدة أربعة عناصر رئيسية. أولاً، كانت هناك حاجة لبناء تحالف بين عمال EMCALI والمجتمع المحلي. تخلى جميع العمال عن

عطلة نهاية أسبوع واحدة في كل شهر للقيام بإصلاحات على البنى التحتية في افقر مناطق المدينة. فكانت نتيجة هذا التحول في الموقف أمراً جوهرياً عندما جرت عملية 'الإحتلال'. فقامت المنظمات والأشخاص في المجتمع المحلي بقطع الطرق، وشاركوا في المسيرات والمظاهرات، ووفروا التأييد المادي والسياسي للنقابة خلال الصراع. والعنصر الثاني لإستراتيجية النقابة كانت خطة تنمية بديلة كفؤة لإدارة وتقديم الخدمات العامة. والعنصر الثالث هو إعداد وتطوير نواة صلبة من الأعضاء والمتعاطفين مستعدة لأن تتعرض لأشد الأخطار الشخصية، على سبيل المثال، أثناء احتلال المباني. إن كولومبيا بالتأكيد هي إحدى أخطر البلدان في العالم بالنسبة لنشطاء النقابات. والعنصر الرابع من الإستراتيجية هو شبكات التضامن ما فوق القومية. فبعد اغتيال ١٧ نقابياً، قام أحد الناشطين المعروفين في النضال من أجل حقوق الإنسان بتشكيل دائرة لحقوق الإنسان في داخل النقابة. وجرى إعداد دورات لتعليم حقوق الإنسان والعمل التضامني، وتم بناء شبكات اتصالات وطنية ودولية. وأقيمت صلات، على الأخص مع النقابيين البريطانيين ومؤتمر النقابات البريطاني. وفي النهاية، خلقت هذه التحالفات المختلفة تعبئة مشتركة للعمال المُنَظَمين والقوى المحلية حول قضية تم تحديدها بأنها أوسع من 'مجرد' قضية فرص العمل وظروف العمل.

ما زالت القطاعات العامة مُنظَّمَة على المستوى الوطني. وهنا فإن تأثير العولمة ليس من خلال تنظيم الإنتاج بشكل فوق قومي، بل على شكل ضغط نيوليبرالي نحو الخصخصة وإلغاء الأنظمة بهدف فتح مجال الخدمات لموفري تلك الخدمات الخاصين، الذين هم في بعض الأحيان شركات ما فوق قومية، وعلى شكل منافسة عالمية. ويعكس هذا الأمر التحليل الذي قام به وَاهِل لأعمال الرعاية التي تضطلع بها الدولة النرويجية. ففي العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ عندما قامت حكومة عمالية بأشمل إصلاحات في السوق في النرويج، بدأ اتحاد عمال البلديات والمؤسسات العامة النرويجي في حملة ضد خصخصة القطاع العام، بما في ذلك أربع خطوات حاسمة: (١) إعداد تحليل أكثر انتقاداً للسياسات (٢) تشكيل تحالف واسع مع نقابات أخرى في القطاع العام وقطاع الصناعات الخاصة وكذلك مع الحركات الإجتماعية؛ (٣) إعداد طريق بديل لكيفية تحديث القطاع العام دون

اللجوء إلى خصخصته؛ (٤) تطوير النقابات كلاعبين أكثر استقلالية عن حزب العمال النرويجي. وفي النهاية نجح هذا التحالف في دفع حزب العمال إلى اليسار، وحقق نصرين انتخابيين لتحالف الوسط – اليسار في ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، وعودة عن سياسات الخصخصة وإيقافها. ومع ذلك فإن جهوداً مماثلة في بلدان أخرى لمقاومة الخصخصة وإعادة التوزيع كانت أقل نجاحاً. وتجربة النرويجيين تُبيِّن أنه من الضروري مقاومة الآلية العالمية التي تمارس ضغوطاً على دولة الرفاه، وأيضاً معارضة نتائج الضغوطات على المستوى الوطني.

الخاتمة

كما قلنا في البداية، فإن الأزمة الراهنة تُضعِف النقابات، وهي أيضاً في الوقت ذاته نتيجة لإضعاف النقابات منذ بداية سبعينيات القرن العشرين. إنها، أي النقابات، لم تعد قادرة على حماية نصيب العمال في خلق الثروة. وبالتالي، عند التفكير بردود النقابات، من الضروري النظر إلى ما هو أبعد من موقفها من اقتراحات السياسات الراهنة وبنى الحكم الجديدة على المستوى العالمي، وتحليل التحديات المتنوعة الناجمة عن العولمة، وكذلك الردود الممكنة من النقابات، وأيضاً من الحركات الإجتماعية الأخرى بشأن هياكلها وسياساتها.

ومن الواضح جداً الصعوبات التي تواجهها النقابات في ردها على تحدي المنافسة في الصناعة العالمية، على الأخص في زمن الأزمة وانخفاض الإمكانيات. عليها أن تفكر ملياً في دورها الأساسي الخاص بكيفية تنظيم تفادي المنافسة بين العمال في الظروف الهيكلية الجديدة للعولمة، من خلال تنازلات في الأجور. فالنقابات تختلف عن الحركات الإجتماعية في أنها تحتل موقع قوة كامنة في جوهر العملية الإقتصادية. ومن أجل خلق (أو إعادة خلق) وضع تصبح فيه الإضرابات التي يجري تنظيمها عبر الحدود الوطنية خياراً ممكناً، يتعين على النقابات أن تصل إلى جذور مشاكلها ومعالجة فجوة 'العولمة لديها'. ولنأخذ مثالاً القدرات الزائدة في قطاع السيارات في العالم أجمع، التي كانت تصل حتى قبل إدلاع الأزمة إلى نحو ٣٠ في المائة. فإذا كان لنقابات العمال تنظيم مشترك قوي عبر

الحدود، ومكانة تفاوضية قوية في مواجهة أرباب العمل، يمكنها عندئذ التفاوض حول إعادة هيكلة مخططة ضمن فترات زمنية مناسبة وإجراءات إصلاح. وإذا فشل ذلك، سيتم ترك كل نقابة لتصارع وحدها لإنقاذ موقع إنتاجها؛ وفي نهاية المطاف سيؤدي ذلك حتماً إلى إغلاق مواقع إنتاج أخرى. وبما أن النقابات موجودة في قلب العملية الإقتصادية ، فيجب عليها أن تُطوِّر القدرة على العمل أيضاً عالمياً، وتُقَوِّية سلطتها البنوية من أجل أن تكون في قلب هذا النوع من اتخاذ القرار.

إن هذه مهمة ضخمة. ولكن المطلوب اليوم هو ليس ببساطة إقامة هياكل نقابية ونظام مفاوضات على مستوى أعلى من المستويين المحلي والوطني. فالنقابات يجب أن تضم أيضاً المجموعات الأكثر استغلالاً والأشد حرماناً، مثل المهاجرين والعمال في القطاع غير الرسمي الذين ليس لديهم في الغالب عقود عمل. وهذا يتطلب فهما جديدا وأكثر انفتاحاً لمفهوم العمل والعمال، وهو قضية تتعلق بمفهوم النقابات عن نفسها، ويحتاج أيضاً إلى بُنى جديدة، التي يمكن أن تنشأ فقط من أسفل إلى أعلى، من المستوى المحلي، وستختلف كثيراً اعتماداً على السياق المحدد. إن بُنى النقابات التي نحتاجها اليوم لا يمكن ببساطة أن تُبنى على أساس نماذج خُلِقَت قبل مئات السنين في بلدان الشمال. فتجربة نواة العمال الذكور في الصناعة في الشمال لا يمكن أن تكون المنظور الأساسي للنظر إلى استراتيجيات المقاومة الممكنة. وإمكانيات المقاومة تحتاج أيضاً أن يجري تحليلها أكثر من خلال منظور العمال من الجنوب، ومن منظار النساء اللواتي هن فئة العمال الأكثر استغلالاً في الإقتصاد العالمي. وكما رأينا، على الأخص الإقتصاد غير الرسمي، فالقطاع العام ومجالات خدمات إعادة الإنتاج الإجتماعي هي مجالات حيث قد يوفر تعاون النقابات مع الحركات الإجتماعية طريقاً جيداً إلى الأمام لزيادة قوة التجمع، وتوسيع القاعدة الإجتماعية للمقاومة.

ومع كون هيكال النقابات الوطنية لم تعد كافية بعد، فإن العولمة يجب ألاَّ تكون حجة لإضعاف النقابات الوطنية القائمة. فاستمرار أهمية الدولة لتنظيم تراكم رأس المال يعني أن أهمية قوة الحركات العمالية الوطنية يجب ألاَّ يُستَهان بها. وهذا أمر مهم بالنسبة للدفاع عن القطاع العام – راجع مثال النرويج – وكذلك أيضاً للأجزاء الأخرى من

الإقتصاد. وتطرح العولمة مهمة جديدة وإضافية، وهي كبح جماح المنافسة بين العمال في الإطار العالمي الجديد، وأيضاً التمكن من التأثير على اتخاذ القرار عالمياً. ستحافظ النقابات الوطنية على قوتها وتطور تلك القوة فقط إذا تمكنت أيضاً من تطوير استراتيجياتها في مواجهة رأس المال على المستوى العالمي. والأمر المهم هو أن الإستراتيجيات التي تعكس على إمكانيات التضامن ما فوق القومي في المقاومة ضد مقاومة إعادة الهيكلة النيوليبرالية ، يجب أن تثير قضية القوة والسلطة في المجتمع على المستنوى العالمي، بدلاً من الإعتماد على التأثير من خلال المؤسسات القائمة. وتماماً كما جمعت النقابات على المستويات الوطنية بين العمل النقابي 'البحت' في مكان العمل، والنضال السياسي لتحويل المجتمع الطبقي، فإن النقابات في هذه المرحلة من العولمة يجب أن تتحدى مجتمعاً طبقياً عالمياً، يتشكل من بُنى إقتصادية إمبريالية، وأنظمة تجارة تخلق بُنى استغلال في العالم أجمع. وأخيراً، فإن إمكانية أن تتحقق استراتيجيات التضامن والتعاون بين النقابات عبر الحدود، وبين النقابات والحركات الإجتماعية يعتمد كثيراً على العمليات الملموسة للصراع الطبقي. فليس هناك تعاون أتوماتيكي. وكما يقول موهانتي 'إن التضامن هو إنجاز على الدوام، نتاج نضال نشط لبناء ما هو عالمي على أساس الخصائص/ الإختلافات.'

شكر وعرفان

إننا شاكرون لأندرز نيرجارد، وللمشاركين في ورشة العمل حول 'العولمة والتضامن ما فوق القومي' التي عُقِدَت في جامعة نوركوبنج بالسويد في ٩ – ١٠ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠٩، وأيضا إلى باري جيلز وأشخاص آخرين لم تُذكر أسماؤهم لتعليقاتهم على مسودات سابقة.

الخروج من أزمة الرأسمالية أم الرأسمالية في أزمة ؟

سمير أمين

منتدى العالم الثالث، السنغال

الخلاصة: يعالج هذا المقال أزمة الرأسمالية المتأخرة و'العولمة المتوحشة' من خلال تحليل 'تراكم نزع اليد' والعلاقة بين 'التراكم اللامتناهي'، والنمو الزائد السريع والإفقار. يُحلل المقال التباين والنزاع بين مجتمعات الرخاء والرفاهية في المركز (للنظام العالمي) ومجتمعات الأطراف التي تقع تحت السيطرة، على اعتبار أن ذلك هو المحور المركزي للبديل بين 'الإشتراكية' و'البربرية'. إن إستراتيجيات التوسع للأوليغاركيات المالية الحالية وحكومات الأثرياء للرأسمالية المتأخرة تُفقِر فلاحي الأطراف عن طريق نزع الملكية على نطاق واسع وسرقة الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن 'مسألة زراعية جديدة' تقع في قلب التحدي في القرن الحادي والعشرين. فنزع يد الفلاحين في جنوب العالم والإستغلال البشع للموارد الطبيعية في الجنوب يدمران احتمالات أية 'تنمية' تستحق اسمها بالنسبة للناس المعنيين. ومع ازدياد تعمُّق الأزمة فإن عملية التراكم هذه من خلال نزع اليد تحض على احتمال جعل النضالات راديكالية وكذلك على تشكل أممية جديدة.

الرأسمالية: جملة معترضة في التاريخ

إن مبدأ التراكم اللامتناهي الذي يُعرِّف الرأسمالية مرادف للنمو الزائد السريع، ويؤدي الأخير إلى الموت، مثل السرطان. تصوَّر جون ستيوارت ميل، الذي أقر بذلك، بأن "حالة مستقرة ثابتة" لن تضع حداً لهذه العملية اللاعقلانية. وقد شارك جون ماينارد كينز في تفاؤل العقل هذا. ولكن لم يكن أياً منهما مجهزاً لفهم كيف سيسود التغلب الضروري على الرأسمالية. بالمقابل، تمكن ماركس، بإيلائه الأهمية المناسبة للصراع الطبقي الجديد، من تصور القيام بعكس سلطة الطبقة الرأسمالية، المتركِّزة اليوم في أيدي الأوليغاركية الحاكمة.

التراكم الذي هو مرادف للإفقار، يوفِّر الإطار الموضوعي للنضالات ضد الرأسمالية. ولكن التراكم يعبر عن نفسه بالأساس من خلال التباين المتنامي بين ثراء المجتمعات في المركز (مركزالنظام العالمي) الذي يستفيد من الريع الإمبريالي، وبؤس المجتمعات في الأطراف الواقعة تحت السيطرة. . وبالتالي يصبح هذا النزاع هو المحور المركزي للبديل بين 'الإشتراكية والبربرية'.

تاريخياً، ترتبط الرأسمالية القائمة فعلاً بأشكال متتابعة للتراكم من خلال نزع اليد، ليس فقط في البداية ('التراكم البدائي')، بل أيضاً في كل مرحلة من مراحل تفتح النظام الرأسمالي. وما أن أصبحت هذه الرأسمالية 'الأطلسية' مُكوَّنة تكويناً صحيحاً حتى سعت إلى غزو العالم، وقد أعادت تشكيله على أساس نزع اليد الدائم للمناطق التي تم غزوها، والتي أصبحت في هذه الحالة أطراف النظام الواقعة تحت السيطرة.

وأسفرت العولمة 'المظفرة' عن كونها عاجزة عن فرض نفسها بطريقة دائمة. فبعد نصف قرن تقريباً من انتصارها (الذي بدا أنه يُدشن 'نهاية التاريخ') شكَّكَت الثورة في روسيا التي تقع في شبه الأطراف، والنضالات التحررية (المظفرة) في آسيا وإفريقيا، التي تُشكِّل تاريخ القرن العشرين، وهي الموجة الأولى من النضالات لتحرير العمال والشعوب، شككت في هذا النموذج.

يتواصل التراكم من خلال نزع اليد أمام أعيننا في الرأسمالية الحديثة المتأخرة 'للأوليغاركيات' المعاصرة. ففي المراكز، يترادف ريع الإحتكار – المستفيدة منه حكومات الأغنياء الأوليغاركية – مع نزع يد مجمل القاعدة المنتجة للمجتمع. وفي الأطراف يُظهِر نزع اليد هذا نفسه، الذي يدفع إلى الإفقارفي مصادرِ [أراضي] الفلاحين ونهب الموارد الطبيعية في المناطق المعنية. وهذه الممارسات تُشكِّل الأعمدة الأساسية لإستراتيجيات توسع الرأسمالية المتأخرة 'لإحتكارات القلة'.[١٧٩]

بهذه الروحية فإنني أضع 'المسألة الزراعية الجديدة' في قلب التحدي بالنسبة للقرن الحادي والعشرين. فنزع يد الفلاحين (في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية) هو الشكل الرئيسي المعاصر للنزعة نحو الإفقار (بالمعنى الذي عزاه ماركس إلى هذا 'القانون') المرتبط بالتراكم. ولا يمكن فصل تطبيقه عن استراتيجيات سعي الأوليغاركيات للحصول على الريع الإمبريالي، بالوقود الحيوي أو بدونه. وأستنتج من هذا بأن تطور النضال على الأرض، والردود التي ستُعطى من خلال هذا النضال لمستقبل المجتمعات الفلاحية في الجنوب (نصف البشرية تقريباً)، ستقرر إلى حد كبير القدرة، أو قدرة العمال والشعوب على تحقيق تقدم في طريق بناء حضارة حقيقية، متحررة من سيطرة رأس المال، التي لا أجد لها اسماً آخر غير الإشتراكية.

إن نهب موارد الجنوب الطبيعية، الأمر الذي يتطلبه سعي نموذج الإ ستهلاك المُبذِّر لفائدة المجتمعات الغنية الحصرية في الشمال، يُدمِّر أية إمكانيات تنمية تستحق أن تُطلِق عليها الشعوب المعنية هذا الإسم، وبالتالي، فإنه يُشكل الوجه الآخر للإفقار على مستوى العالم كله. وبهذه الروحية، فإن 'أزمة الوقود' ليست نتيجة لندرة بعض الموارد الضرورية للإنتاج (بوضوح البترول)، كما أنها ليست نتيجة للآثار المدمرة لأشكال

١٧٩) **احتكار القلة (Oligopoly)**: يُميِّز التحليل الإقتصادي بين مفهوم الإحتكار، واحتكار القلة، حيث يعني الأخير الحالة التي يعتمد فيها السوق أوجزء كبير منه على عدد قليل من المنشآت. ولكي تتوفر صفة احتكار القلة لا بد وأن يمتلك كل من تلك المنشآت درجة ملموسة من التأثير الإقتصادي، وأن تكون كل منها قوية بما يكفي لإهمال ردود فعل المنافسين. يزعم الإقتصاد التبريري أن هذا الوضع يساعد على استقرار الأسعار في السوق، لأن المنشآت لن تجرؤ على رفع أسعار منتجاتها خوفاً من عدم استجابة المنشآت الأخرى وتحول الجمهور عن منتجاتها، وعليه يزعم أن المنافسة تتركز، في ظل احتكار القلة، على تطوير نوعية المنتجات – **المترجم**

الإنتاج التي تلتهم البترول، والإستهلاك الموجودة الآن. وهذا الوصف – غير الخاطيء – يفشل في أن يتجاوز الدلائل المبتذلة والآنية. إن 'أزمة الوقود' هي نتاج مشيئة 'احتكار القلة' وإمبريالية جماعية لضمان احتكار امكانية الدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية، أكانت تلك موارد نادرة أو غير نادرة، وبطريقة تمكنها من تَمَلُّك الريع الإمبريالي – حتى وإن بقي استهلاك هذه الموارد كما هو الآن (مُهدِر ومبذّر وملتهم للطاقة)، أو إذا كان خاضعاً لإجراءات 'صديقة للبيئة' ولإصلاحات جديدة. وأستنتج من هذا بأن السعي وراء إستراتيجية التوسع لرأسمالية احتكار القلة المتأخرة ستصطدم حتماً بمقاومة نامية لشعوب الجنوب.

لذا، فإن الأزمة الراهنة ليست أزمة مالية، كما أنها ليست مجموع الأزمات المنهجية المتعددة، بل هي أزمة رأسمالية 'احتكار القلة' الإمبريالية التي تخاطر سلطتها العليا والحصرية بأن تقوم مرة أخرى نضالات مجمل الطبقات الشعبية والأمم في الأطراف الواقعة تحت السيطرة بالتشكيك فيها، حتى وإن كانت تبدو 'أسواقاً ناشئة'. وهذه الأزمة هي أيضاً وفي الوقت نفسه أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا تم أخذ الأمور سوية، فإن الظواهر التالية ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً لا تنفصم عراه: رأسمالية 'احتكار القلة'، وسلطة الأوليغاركيات السياسية، والعولمة البربرية، والممولنة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وعسكرة الطريقة التي يجري فيها تطبيق العولمة في خدمة 'احتكار القلة'، وانحطاط الديمقراطية، ونهب موارد الكوكب، والتخلي عن تنمية الجنوب.

بالتالي، فإن التحدي الحقيقي هو كما يلي: هل ستتمكن هذه النضالات من التلاقي لتمهد الطريق – أو الطرق – للمسيرة الطويلة نحو الإنتقال إلى عالم الإشتراكية ؟ أو أن هذه النضالات ستظل منفصلة عن بعضها البعض، أو أنها حتى سيَصطدم بعضها ببعض، وبالتالي تصبح غير فعالة، تاركة المبادرة لرأسمالية 'احتكار القلة' ؟

من أزمة طويلة إلى أزمة أخرى

لعل الذوبان المالي الذي حدث في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ باغت الإقتصاديين

التقليديين الذين كانوا ينادون بـ'عولمة سعيدة'، فتخلوا عن بعض افتراءات الخطاب الليبرالي المُنتشي منذ 'سقوط جدار برلين'، مستخدمين لغواً عادياً. ولكن إذا لم يفاجئني هذا الحدث – توقعته (دون بالطبع التنبؤ بتاريخه، مثل السيد سوليل) – فببساطة لأن هذا الحدث هو بالنسبة لي جزءاً من تفتح أزمة طويلة لرأسمالية أخذت تشيخ بدءاً من سبعينيات القرن العشرين.

إن من الجيد العودة إلى أول أزمة طويلة للرأسمالية طبعت القرن العشرين، إذ أن الموازاة بين مراحل تفتح الأزمتين يسترعي الإنتباه.

إن الرأسمالية الصناعية، التي انتصرت في القرن التاسع عشر، دخلت في أزمة منذ العام ١٨٧٣ وما زالت مستمرة. هبطت نسب الأرباح للأسباب التي أكد عليها ماركس. فكان رد فعل رأس المال حركة مزدوجة من التمركز والتوسع العولمي. استولت الإحتكارات الجديدة بالإضافة إلى أرباحها على ريع مفروض على القيمة المضافة الهائلة التي يولِّدها استغلال العمال. وعززت غزوات الكوكب الكولونيالية، كما أتاحت هذه التحولات البنيوية زيادة جديدة في الأرباح. وأدت إلى 'العصر الجميل' – من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ – وهي فترة السيطرة المعولمة لرأس المال الذي تملكه الإحتكارات الممولنة. وكانت الخطابات المهيمنة في ذلك الوقت تمتدح الكولونيالية ('مهمة إدخال المدنية') وتصف العولمة على أنها مرادفة للسلام، واكتسبت تأييد العمال للإشتراكية الديمقراطية.

ولكن 'العصر الجميل' الذي أعلن أيديولوجيو تلك الفترة بأنه 'نهاية التاريخ'، انتهى في الحرب العالمية الأولى، كما تنبأ لينين فقط. وكانت الفترة التي تلت واستمرت حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فترة 'حروب وثورات'. في العام ١٩٢٠، بعد أن وقعت الثورة الروسية ('الحلقة الضعيفة' في النظام) في أعقاب هزيمة الأمال في حدوث ثورة في وسط أوروبا، أعاد رأس مال الإحتكارات الممولنة، ضد كل الإحتمالات، نظام 'العصر الذهبي، وهي عملية استعادة استنكرها كينز في حينها، وكانت أصل الإنهيار المالي في العام ١٩٢٩ والركود الإقتصادي العظيم الذي أدت إليه واستمر حتى

بداية الحرب العالمية الثانية.

لذا، فإن 'القرن العشرين الطويل' – ١٨٧٣ – ١٩٩٠ – هو قرن كلٍ من انتشار أول أزمة منهجية عميقة للرأسمالية التي شاخت (إلى الحد الذي فكر فيه لينين بأن رأسماليةالإحتكارات هذه تُشكِّل 'أعلى مراحل الرأسمالية')، والموجة المظفرة للثورات المناهضة للرأسمالية (روسيا والصين)، والحركات المعادية للإمبريالية في آسيا وإفريقيا.

بدأت الأزمة المنهجية الثانية للرأسمالية في ١٩٧١ عند التخلي عن تحويل الدولار إلى ذهب، بعد قرن واحد بالضبط تقريباً من بدء الأزمة الأولى. انهارت نسبة الأرباح، ومستويات الإستثمار ونسب النمو، انهارت كلها (ولم ترجع على الإطلاق إلى المستويات التي كانت عليها في ١٩٤٥– ١٩٧٥). ورد رأس المال على التحدي ليس على خلاف رده على الأزمة الأولي، رد بمضاعفة التمركز والعولمة. وهكذا، أخذ رأس المال يقيم هياكل تحدد وتُعرِّف 'العصر الجميل' الثاني (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) للعولمة الممولنة التي تتيح لمجموعات احتكار القلة أن تفرض ريعها الإحتكاري. ورافق هذه العملية الخطاب ذاته: السوق يضمن الإزدهار، والديمقراطية، والسلام، وهو 'نهاية التاريخ'. وحدث إلتفاف الإشتراكيين الأوروبيين ذاته هذه المرة حول الليبرالية الجديدة. ولكن الحرب رافقت منذ البداية الحرب هذا 'العصر الجميل'، حرب الشمال ضد الجنوب، التي بدأت في ١٩٩٠. وتماماً كما أدَّت العولمة الممولنة الأولى إلى ١٩٢٩، فعلت العولمة الممولنة الثانية وأنتجت ٢٠٠٨. وقد وصلنا اليوم إلى هذه اللحظة الحاسمة التي تُعلن عن احتمال موجة جديدة من 'الحروب والثورات'. وحتى أن هذا الإحتمال أصبح أكبر لأن القوى الحاكمة لا تتصور أي شيء سوى إعادة النظام إلى سابق عهده قبل الذوبان المالي.

إن هذا التماثل بين تفتح هذه الأزمات المنهجية الطويلة للرأسمالية التي شاخت تستوقف الأنظار. ومع ذلك هناك اختلافات ذات مدلول سياسي له أهميته.

الخروج من الأزمة الرأسمالية أم أن الرأسمالية في أزمة ؟

ما وراء الأزمة الرأسمالية: أزمة منهجية لرأسمالية احتكارات القلة

إن الرأسمالية المعاصرة هي قبل كل شيء رأسمالية 'إحتكارات القلة' بكل معنى الكلمة (التي كانت حتى الآن جزئياً رأسمالية) . إن ما أعنيه بهذا الكلام هو أن 'احتكارات القلة' هي التي تتحكم بإنتاج النظام الإقتصادي كله . إنها 'مولنة' بمعنى أنها وحدها التي تستطيع الدخول إلى أسواق رأس المال . وهذه 'المولنة' هي التي تعطي لسوق النقد والمال – سوقهم الذي يتنافسون فيه مع بعضهم البعض – مكانة السوق المهيمن ، الذي يقوم بدوره بإعطاء الشكل لأسواق العمل وتبادل السلع ، ويصدر الأوامر لها .

ونُعبِّر المولنة المعولمة عن نفسها بتحويل طبقة البرجوازية الحاكمة التي أصبحت حكومة أغنياء تستولي على الريع . والأوليغاركيون ليسوا روس فقط ، كما يُفترض في كثير من الأحيان ، بل إنهم أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان . وتراجع الديمقراطية هو حتماً نتاج لتمركز السلطة هذا لصالح 'احتكارات القلة' حصراً .

إن من المهم أيضاً تحديد الشكل الجديد للعولمة الرأسمالية الذي يتطابق مع هذا التحول – مقارنة مع الشكل الذي كان سمة 'العصر الجميل' الأول . لقد عَبَّرتُ عن ذلك في جملة واحدة: الإنتقال من إمبرياليات (الدول الإمبريالية التي في حالة نزاع مع بعضها البعض) إلى الإمبريالية الثلاثية المشتركة (الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا واليابان) .

إن الإحتكارات التي ظهرت كرد على الأزمة الأولى في نِسَب الأرباح ، كوَّنَت نفسها على أسس عزَّزَت عنف المنافسة بين الدول الإمبريالية الرئيسية في ذلك الوقت ، وأدَّت إلى نزاع مسلح بدأ في العام ١٩١٤ ، واستمر عبر سلام فرساي ، ومن ثم عِبْرَ الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٤٥ . وهذا ما سبق ووصفه جوفاني أريغي ، وأندريه جوندر فرانك ، وإيمانيول فالرشتاين وأنا في سبعينيات القرن العشرين بـ"حرب الثلاثين عاماً" ، وهو فكرة تبنَّاها آخرون منذ ذلك الوقت .

بالمقارنة، بدأت الموجة الثانية من تمركز احتكار القلة في سبعينيات القرن العشرين، وكوَّنَت نفسها على أسس مختلفة كلية في إطار النظام الذي وصفته أنا بأنه 'إمبريالية مشتركة' ثلاثية (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان). وفي هذه العولمة الإمبريالية لم يعد الإنتاج الصناعي الإحتكاري هو الذي يمارس سيطرة المراكز (كما كان الحال إلى الآن)، بل كانت تجري السيطرة بوسائل أخرى (السيطرة على التكنولوجيات، وأسواق المال، والدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية، والمعلومات والإتصالات، وأسلحة الدمار الشامل). وهذا النظام الذي وصفته أيضاً بأنه 'فصل عنصري' (أبارتايد) على نطاق العالم)، وهذا يعني شن حرب دائمة على دول وشعوب الأطراف المستعصية الجامحة. وهي حرب بدأت في تسعينيات القرن العشرين بنشر السيطرة العسكرية على العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في حلف الناتو الخاضعين لها.

ووفق تحليلي، فإن ممولنة هذا النظام مرتبطة ارتباطاً وثيقا للغاية وبشكل متزايد بجانبها الخاص، باحتكار القلة الواضح. إن ما يجري بينهما هو بالأساس علاقة عضوية. ووجهة النظر هذه ليست سائدة، لا في الأدبيات الوفيرة للإقتصاديين التقليديين، ولا في غالبية الكتابات الإنتقادية الخاصة بالأزمة الراهنة.

إن النظام ككل هو الذي يواجه المصاعب من الآن

إن الحقائق واضحة: الإنهيار المالي قد أخذ يُنتِج ليس 'انكماشا'، بل ركوداً عميقاً حقيقياً. ولكن بالإضافة إلى ذلك، طفت على السطح، حتى قبل الذوبان المالي، أبعاد أخرى لأزمة النظام في الوعي العام. إننا نعرف أنواع الصفات – أزمة الطاقة، أزمة الغذاء، الأزمة البيئية، وأزمة المناخ – والتحليلات العديدة لهذه الجوانب من التحديات المعاصرة التي يجري إنتاجها يوميا، وبعضها على درجة عالية من النوعية.

ولكنني، مع ذلك، أظل منتقداً لهذا النمط من التعامل مع الأزمة المنهجية للرأسمالية ألذي يعزل بشكل مفرط الأبعاد المختلفة للتحدي. لذا، فإنني سأعيد تعريف 'الأزمات' المختلفة على أنها أوجه التحدي ذاته – أوجه نظام العولمة الرأسمالية المعاصرة (أكانت ليبرالية أم لا) القائمة على أساس أن مبدأ الريع الإمبريالي يعمل على مستوى

العالم، لصالح حكوما ت إحتكار القلة الأغنياء للإمبريالية الثلاثية.

يتم خوض المعركة على الأرض الحاسمة بين 'احتكارات القلة' التي تسعى إلى إنتاج وإعادة إنتاج الظروف التي تتيح لها الإستيلاء على الريع الإمبريالي، وجميع ضحاياها – العمال في جميع البلدان في الشمال والجنوب، وشعوب الأطراف الواقعة تحت السيطرة وحُكِم عليها أن تتخلى عن أفق تنمية تستحق اسمها.

الخروج من الأزمة الرأسمالية، أو أن الرأسمالية في أزمة؟

اقترحنا أندريه جوندر فرانك وأنا هذه المعادلة في العام ١٩٧٤.

إن التحليل الذي توصلنا إليه حول الأزمة العظمى الجديدة التي فكَّرنا بأنها قد بدأت، قادنا إلى الإستنتاج الأساسي بأن رأس المال سيرد على التحدي بموجة جديدة من التمركز، وسيمضي على أساسه إلى عملية انتقال هائلة. وقد أكدت التطورات فيما بعد ذلك إلى حد كبير. وكان عنوان مداخلتنا في أحد المؤتمرات الذي نظمته صحيفة "المانفستو" في روما في العام ١٩٧٤ ('دعونا ألاَّ ننتظر حتى العام ١٩٨٤')، وذلك في إشارة إلى كتاب جورج أورويل[١٨٠] الذي تم نبشه وجرى نفض الغبارعنه بهذه المناسبة)، ودَعَوْنا اليسار الرأديكالي في ذلك الوقت إلى التخلي عن أية استراتيجة لمساعدة رأس المال، والبحث عن 'مخارج من الأزمة'، وذلك من أجل البحث عن استراتيجيات تهدف إلى 'الخروج من الرأسمالية التي في أزمة'.

---

١٨٠) **جورج أورويل (George Orwell)١٩٠٣– ١٩٥٠**: اسم مستعار لكاتب بريطاني يُدعى إريك بلير، عُرف بمعارضته الشديدة للشمولية وتسلط الدولة. فسر العديد من النقاد ذلك على أنه عداء للشيوعية، بينما فسره آخرون على أنه عداء لكافة أشكال الإعتداء على حرية الإنسان وفي ظل أي نظام إجتماعي. وضَّح أورويل موقفه في مقدمة كتبها لأشهر رواياته المسماة "مزرعة الحيوان"، وجرى تجاهلها من النُقَّاد والمؤسسة الحاكمة حتى كادت أن تُنسى وتضيع. قال في مقدمته تلك إن الأوضاع في إنجلترا بالنسبة للحريات ليست أفضل حالاً منها في الدولة الشمولية التي سخر منها في روايته، رغم اختلاف الأساليب المستخدمة. وقال "إن الأمر الخبيث فيما يتعلق بالرقابة الأدبية في إنجلترا هو كونها رقابة طوعية إلى حد كبير فالأفكار غير المقبولة يمكن إسكاتها، والحقائق غير المناسبة يمكن إبقاؤها في الظلام دون الحاجة إلى منع رسمي. . . وأي شخص يتحدى الأرثوذكسية السائدة سيجد نفسه وقد أُسكِت بفاعلية مذهلة دون اللجوء إلى القوة" – **المترجم**

لقد اتبعت هذا الخط في التحليل بنوع من العناد، وهو أمر لا أتأسف عليه. اقترحت مفاهيمية لأشكال جديدة من السيطرة تقوم بها المراكز الإمبريالية، على أساس أنماط سيطرة جديدة حلَّت محل الإحتكار القديم، على الإنتاج الصناعي حصرياً، وهو الأمر الذي أكَّدَه نهوض بلدان يُشار إليها على أنها 'أسواق ناشئة'. ووصفت العولمة الجديدة بأن بناؤها يتم على أساس أنها 'فصل عنصري – أبارتايد – على المستوى العالمي، تؤدي إلى عسكرة إدارة الكوكب، وبهذه الطريقة تُكرّس في ظروف جديدة الإستقطاب الذي لا يمكن فصله عن توسيع 'الرأسمالية القائمة فعلا'.

الموجة الثانية من تحرر الشعوب: 'إعادة صناعة' القرن العشرين أو شيء أفضل ؟

ليس هناك من بديل لمنظور إشتراكي

إن العالم المعاصر تحكمه أوليغاركيات. فالأوليغاركيات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، تسيطر ليس على الحياة الإقتصادية وحسب، بل أيضاً على السياسة والحياة اليومية. والأوليغاركيات الروسية، التي تحاول الدولة الروسية السيطرة عليها، هي على شاكلتها. وفي الصين هناك 'حكم الدولة' (Statocracies). الأوتوقراطيات (تختفي في بعض الأحيان وراء مظهر ديمقراطية منتخبة ذات مستوى منخفض) موجودة في النظام العالمي في أماكن أخرى حول العالم.

إدارة هذه الأوليغاركيات للعولمة الراهنة هي في أزمة. فأوليغاركيات الشمال تسعى إلى البقاء في السلطة عندما تنتهي الأزمة، وهي لا تشعر بأنها مُهدَّدَة. ومقارنة فإن هشاشة السلطة التي في يد الأوتوقراطيات في الجنوب أمر واضح ومرئي. وبالتالي فإن نموذج العولمة القائم حالياً عرضة للخطر. فهل ستجري مساءلته والتشكيك فيه من قبل تمرد الجنوب، كما كان الحال في القرن السابق ؟ على الأرجح كذلك، ولكن سيكون ذلك مبعثاً للحزن، وذلك لأن الإنسانية ستلزم نفسها بالسير في طريق الإشتراكية – البديل الوحيد الإنساني للفوضى – عندما ستتم هزيمة سلطات الأوليغاركية وحلفاؤها وخَدَمُها، في بلاد الشمال، وأيضاً في الجنوب.

لتعش أممية الشعوب في مواجهة كوزموبوليتية الأوليغاركيات.

هل من الممكن إعادة رأسمالية 'احتكارات القلة' الممولنة والمعولمة إلى ما كانت عليه من سيطرة؟

إن الرأسمالية ليبرالية بطبيعتها، هذا إذا كنا نعني بالليبرالية ليس الصفة الجيدة الطيبة التي توحي بها هذه الفكرة، بل ممارسة السيطرة العادية الكاملة لرأس المال، ليس على العمل والإقتصاد فقط، بل كل جوانب الحياة الإجتماعية. لا يمكن أن يوجد 'اقتصاد سوق' (وهو تعبير غامض للرأسمالية) دون وجود 'مجتمع رأس المال'. فرأس المال يتبع بعناد هذا الهدف الفريد: المال، والتراكم من أجل التراكم. لقد فهم ماركس، ومن بعده مفكرون انتقاديون آخرون مثل كينز، هذا فهماً جيداً، ولكن ليس اقتصاديونا التقليديون، بما في ذلك اليساريون منهم.

لقد جرى فرض هذا النموذج، نموذج سيطرة رأس المال الكاملة والحصرية بقسوة من قبل الطبقات الحاكمة طيلة فترة الأزمة الطويلة السابقة حتى العام ١٩٤٥. وسمح الإنتصار الثلاثي فقط، انتصار الديمقراطية والإشتراكية وتحرر الشعوب الوطني، من العام ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٠، باستبدال هذا النموذج الدائم، المثال الرأسمالي، بتعايش مشوب بالنزاعات لثلاث نماذج إجتماعية مُنَظَّمَة، وهي دولة الرفاهية للإشتراكية الديمقراطية في الغرب، والإشتراكية 'القائمة حقا' في الشرق، والقومية الشعبية في الجنوب. وجعل موت وانهيار هذه النماذج الثلاثة عودة السيطرة الحصرية لرأس المال أمراً ممكناً، وجرى وصفها هذه المرة بأنها المرحلة النيوليبرالية للرأسمالية.

ربطت هذه 'الليبرالية' الجديدة بسلسلة من الجوانب الجديدة التي تبدو لي بأنها تستحق الوصف بأنها 'شبه رأسمالية'. ولعل كتابي ذا العنوان الذي ينحدر من ذلك، والذي نُشِر في العام ٢٠٠١، أحد الكتابات النادرة حقاً في ذلك الوقت، الذي لم ينظر إلى النيوليبرالية المعولمة والممولنة على أنها 'نهاية التاريخ'، وحلل نظام الرأسمالية الشائخ على أنه غير مستقر ومحكوم عليه بالإنهيار في نهاية الأمر، بالضبط بسبب ممولنته ('موطن ضعفه'، كما كتبت في حينه).

ظل الإقتصاديون التقليديون يصمون آذانهم بعناد عن أية مساءلة لعقيدتهم والتشكيك بها، إلى حد أنهم لم يتمكنوا من رؤية الإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨. أما أولئك الذين صورتهم وسائل الإعلام بأنهم 'انتقاديون'، فإنهم بالكاد يستحقون هذا الوصف. حتى جوزيف ستيجلتس يظل مقتنعاً بأن النظام كما هو – لبرالية معولمة ومولنة – يمكن إصلاحه من خلال بعض التصحيحات. وأماريا سن يدعو إلى الأخلاقية دون أن يتجرأ على أن يُفكر بالضرورة بالرأسمالية 'القائمة فعلاً' كما هي.

إن المآسي الإجتماعية التي سيسببها انتشار الليبرالية – طوباوية الرأسمالية الدائمة، كما سبق وكتبت – قد ألهمَت شيئاً من الحنين بالنسبة للماضي القريب، أو البعيد. ولكن هذا النوع أو أنواع مشابهة من الحنين لا يمكن أن تردَّ على التحدي الحالي، لأنها نتاج تفكير نظري انتقادي فقير، أوقف نفسه تدريجياً عن فهم التناقضات الداخلية وحدود أنظمة ما بعد ١٩٤٥ التي بدت تآكلاتها وتحويلاتها وانهياراتها وكأنها زلازل غير متوقعة.

بيد أنه في الفراغ الذي خلقته هذه التراجعات للفكر النظري الإنتقادي، تمكَّن الوعي حول الأبعاد الجديدة للأزمة المنهجية للحضارة، من شق طريق. وأنا أتحدث هنا عن الحركة الإيكولوجية. ولكن الخُضُر الذين سعوا إلى تمييز أنفسهم بشكل راديكالي عن كلٍ من الزُرق (المحافظين والليبراليين) والحُمْر (الإشتراكيين) قد انغلقوا في مأزق، بما أنهم فشلوا في ربط البُعد الإيكولوجي بتحد انتقادي راديكالي للرأسمالية.

لذا كان كل شيء جاهزاً لتأمين إنتصار بديل 'الديمقراطية الليبرالية' – في الواقع سريع الزوال، ولكنه مجرب 'أكيد'. إنه نوع بائس من التفكير– لا تفكيرفي الواقع – يتجاهل حجة ماركس الحاسمة حول فشل الديمقراطية البرجوازية في الإقرار بأن أولئك الذين يقررون ليسوا هم أولئك الذين تهمهم وتعنيهم تلك القرارات. إن الذين يقررون ويستفيدون من الحرية التي تعززها السيطرة على الممتلكات هم الآن الأغنياء من احتكارات القلة الرأسمالية الذين في أيديهم السلطة، والدول مدينة لهم، وأصبح العمال والشعوب المعنية بحكم الضرورة من أكثر ضحاياهم. ولكن هذا النوع من الهراء

الليبرالي قد كان له مصداقية في وقت من الأوقات، على الأقل لفترة قصيرة، وذلك نتيجة لتحولات أنظمة ما بعد ١٩٤٥. ولكن لم يعد بؤس العقيدة السائدة يستطيع فهم أصول الأزمة. وبالتالي، فإن الديمقراطية الليبرالية قد تبدو كأنها 'أفضل كل الأنظمة الممكنة'.

واليوم، فإن القوى السائدة، تلك التي لم تتوقع أي شيء، مشغولة في إصلاح النظام ذاته. ونجاحها الممكن، كنجاح المحافظين في عشرينيات القرن العشرين – الذي أدانه كينز دون أن يتردد له صدى في ذلك الوقت – سيؤدي فقط إلى تفاقم مدى التناقضات التي هي السبب الرئيسي للإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨.

ولا تقل خطورة كون اقتصاديين 'يساريين' قد تبنوا منذ ذلك الوقت المباديء الأساسية للإقتصاد المبتذل، وقبلوا بالفكرة الخاطئة بأن الأسواق عقلانية. والإقتصاديون ذاتهم قد ركَّزوا جهودهم على تعريف شروط عقلانية السوق، وبالتالي تخلوا عن ماركس الذي اكتشف عدم عقلانية السوق من وجهة نظر العمال والشعوب، واعتبروا هذا المنظور منظوراً 'مضى زمانه ولم يعد صالحاً'. وفق هذا المنظور 'اليساري'، فإن الرأسمالية مرنة، وتُكيِّف نفسها وفق متطلبات التقدم (التكنولوجي وحتى الإجتماعي)، إذا ما أُرغمت على هذه الطريقة. هؤلاء الإقتصاديون 'اليساريون' لم يكونوا مستعدين للفهم بان الأزمة التي اندلعت كانت محتومة. وهم حتى أقل استعداداً لمواجهة التحديات التي تواجهها الشعوب نتيجة لذلك. ومثلهم مثل الإقتصاديين المبتذلين الآخرين سيسعون إلى إصلاح الضرر دون أن يفهموا بأنه من الضروري إتباع نهج آخر إذا كان لذلك الإصلاح أن ينجح – نهج التغلب على منطق الرأسمالية الأساسي. وبدلاً من البحث عن مخارج من الرأسمالية التي هي في أزمة، فإنهم يفكرون بأن في وسعهم ببساطة أن يخرجوا من أزمة الرأسمالية.

هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة

لا يشكل مؤتمر قمة مجموعة العشرين الأخير الذي عُقِد في لندن، بأي حال من الأحوال، بداية 'إعادة بناء العالم'. وكذلك فإنه ليس من قبيل الصدف وسط

الضجيج، أن يتبعه انعقاد اجتماع قمة حلف الأطلسي – الحلف الذي هو اليد اليمنى للإمبريالية المعاصرة – وتعزيزمشاركة حلف الأطلسي العسكرية في أفغانستان. فحرب الشمال الدائمة ضدالجنوب يجب أن تستمر.

كنا نعلم أن حكومات الثالوث – الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان – ستُتابِع الهدف الوحيد، هدف إعادة النظام إلى ما كان عليه قبل أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨. ويجب على المرء، من ناحية، ألاَّ يأخذ بجدية مداخلات الرئيس أوباما، وجوردن براون في قمة مجموعة العشرين في لندن، ومداخلات نيقولاي ساركوزي وأنجيلا ميركل، من الناحية الأخري. فمداخلات الفريقين كانت تهدف إلى إمتاع المشاهدين. فالإختلافات المفترضة التي حددتها وسائل الإعلام، والتي لم تكن فيها مادة حقيقية، تجيب على احتياجات الزعماء المعنيين ليبدون على أفضل ما لديهم أمام الرأي العام الساذج. 'إعادة خلق الرأسمالية'، و'إضفاء أخلاقية على العمليات المالية'، هكذا تصريحات ضخمة طنانة وغيرها من أجل تجنب القضايا الحقيقية. لهذا فإن إعادة النظام إلى سابق عهده لن يَحِل أي مشكل، بل إنه، في الواقع، سيفاقم خطورة الأزمة. و'لجنة ستيجليتس' التي انعقدت في الأمم المتحدة، هي جزء من هذه الإستراتيجية، استراتيجية خداع الجمهور. من الواضح إن المرء لا يمكنه توقع غير ذلك من الأوليغاركيات التي تسيطر على السلطة الحقيقية وعلى دائنيهم السياسيين. إن وجهة النظر التي طوَّرتُها، وتؤكد على الصلات التي لا تنفصم عراها بين سيطرة 'احتكار القلة'، ومولنة إدارة اقتصاد العالم الضرورية، تؤكدها نتائج قمة مجموعة العشرين.

الأمر الأكثر تشويقاً هو حقيقة أن زعماء 'الأسواق الناشئة' الذين دعيوا إلى الإجتماع فضلوا أن يظلوا صامتين. جملة واحدة ذكية قيلت طيلة هذا اليوم ، يوم الإستعراض العظيم، قالها الرئيس الصيني هو جينتاو، الذي علق عرضاً، دون إصرار، وبابتسامة (ساخرة ؟)، أنه من الضروري تصور خلق نظام نقدي عالمي لا يقوم على الدولار الأمريكي. فربط بعض المعلقين ذلك على الفور – وبحق – باقتراحات كينز في العام ١٩٤٥.

إن الملاحظة هي استيقاظ فج على أن أزمة نظام 'إحتكار القلة' الرأسمالي مرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه مع أزمة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي هي على وشك الإنهيار. ولكن مَن سيحل محلها ؟ بكل تأكيد ليس 'أوروبا' التي لا وجود لها بمعزل عن الرابطة الأطلسية أو خارجها، وليس لها أي طموح لأن تكون مستقلة، كما أكد مرة أخرى اجتماع قمة الناتو. الصين ؟ لا وجود لهذا 'الخطر' الذي ترده بلا شك إلى حد التقزز وسائل الإعلام ('الخطر الأصفر الجديد') من أجل أن تبرر التحالف الأطلنطي، في الواقع لا وجود له. فالقيادة الصينية تعرف بأن البلد ليس لديه الإمكانيات، كما أن ليس لديها الإرادة. إن استراتيجية الصين تنحصر في الدعوة إلى عولمة جديدة بدون هيمنة – شيء لا تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية ولا أوروبا بأنه مقبول.

إن احتمال التطور في هذا الإتجاه يعتمد مرة أخرى على بلدان الجنوب. وليس من قبيل الصدف أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) هو المؤسسة الوحيدة تحت مظلة الأمم المتحدة التي اتخذت مبادرات تختلف جوهرياً عن مبادرات 'لجنة ستيجلتس'. وليس من قبيل الصدف أيضاً أن السكرتير العام للأونكتاد سوباخاي بانيتشباكدي (من تايلاندا)، الذي يُعتبر ليبرالياً بامتياز، قد تجرأ أن يقترح في تقرير معنون "الأزمة الإقتصادية العالمية" في آذار/ مارس ٢٠٠٩، أفكاراً واقعية هي جزء من الموجة الثانية لـ"استيقاظ الجنوب".

من ناحيتها، بدأت الصين في بناء أنظمة مالية إقليمية بديلة متخلصة من الدولار الأمريكي، وذلك بشكل تدريجي وتحت السيطرة. وهذه البدائل ومثيلاتها تكمل على المستوى الإقتصادي الدعوة إلى تحالف سياسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، التي هي عقبة رئيسية أمام عدوانية الناتو.

وافق اجتماع قمة الناتو، الذي عُقِد في الوقت ذاته في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩ على قرار واشنطن بعدم البدء في الإنسحاب العسكري التدريجي [من أفغانستان]، بل على العكس تعزيز مدى مشاركته العسكرية، وذلك على الدوام بذريعة 'الحرب على الإرهاب' المُضللة. وبذل الرئيس أوباما جهده ومواهبه لإنقاذ برنامج الرئيس كلينتون،

والرئيس بوش الخاص بفرض السيطرة العسكرية [الأمريكية] عالمياً، التي هي الطريقة الوحيدة لإطالة أمد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت الآن مهددة. سَجَّل أوباما بعض النقاط وحصل على استسلام كامل غير مشروط من فرنسا الرئيس ساركوزي – الأمر الذي يُشكل نهاية الديجولية – التي عاودت الإنضمام إلى القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي كان صعباً خلال رئاسة بوش، عندما كانت واشنطن تتكلم بلا ذكاء، ولكن ليس بلا عنجهية وغطرسة. بالإضافة إلى ذلك تصرف أوباما مثل بوش بتجاهله استقلال أوروبا، وإعطائه الدروس حول كيف يجب أن تدخل تركيا إلى الإتحاد الأوروبي!

نحو موجة ثانية من النضالات المظفرة لتحرير العمال والشعوب.

هل من الممكن تحقيق تقدم جديد في النضالات من أجل تحرير الشعوب ؟

تتسم الإدارة السياسية لسيطرة رأس مال 'احتكارات القلة' على العالم بالضرورة بالعنف الشديد. فمن أجل المحافظة على مكانتها كمجتمعات غنية تضطر بلدان الإمبريالية الثلاثية، بالتالي، إلى قَصْر الدخول إلى موارد الكوكب الطبيعية على ما يعود عليها بالمنفعة حصرياً. وهذا المتطلب الجديد هو الذي يكمن في الأصل وراء عسكرة العولمة، الأمر الذي وَصَفْتُه في مكان آخر بأنه 'إمبراطورية الفوضى' (وهو عنوان كتاب لي تم نشره في العام ٢٠٠١)، وهو تعبير تبناه آخرون منذ ذلك الوقت.

وتمشياً مع 'مشروع واشنطن' الخاص بالسيطرة العسكرية على الكوكب، وشن 'حروب استباقية' بذريعة 'الحرب على الإرهاب' صوَّر الناتو نفسه بأنه 'ممثل المجتمع الدولي'، وبالتالي قام بتهميش الأمم المتحدة – المؤسسة الوحيدة التي تملك حق الحديث باسم المجتمع الدولي.

بالطبع لا يمكن الإقرار علناً بالأهداف الحقيقية. واختارت الدول المعنية، لإخفاء تلك الأهداف، اللجوء إلى أدوات في خطابها عن الديمقراطية، ومنحت نفسها 'حق التدخل' من أجل أن تفرض 'احترام حقوق الإنسان'!

في الوقت ذاته، قامت السلطة المطلقة لحكومات الإغنياء الأوليغاركية الجديدة بإفراغ ممارسة الديمقراطية البرجوازية من مضمونها. في الأوقات السابقة، كانت المفاوضات السياسية بين الأحزاب السياسية المختلفة للكتلة المُهيمنة أمراً ضرورياً من أجل إعادة إنتاج سلطة رأس المال. بالمقابل أدَّت الإدارة السياسية الجديدة لمجتمع رأسمالية 'احتكار القلة'، التي تمت إقامتها من خلال عدم تسييس منهجي، أدت إلى نشوء ثقافة سياسية جديدة، سياسة 'التوافق' (مُفَصَّلة على مثال الولايات المتحدة الأمريكية)، يحل فيها المُستهلِك والمُتفرج السياسي محل المواطن النشط – وهو شرط من شروط الديمقراطية الحقة. وهذه 'الجرثومة الليبرالية' (وهذا أيضاً هو عنوان كتاب آخر لي نُشِر في العام ٢٠٠٥) يُلغي أي انفتاح محتمل على خيارات بديلة محتملة ، وتُحِل محلها توافق يتمركز حول احترام ديمقراطية انتخابية إجرائية.

إن موت وانهيار النماذج الإجتماعية الثلاثة التي سبق ذكرها يكمن في أصول هذه الدراما. فقد جرى قلب صفحة الموجة الأولى من نضالات التحرير، ولم يتم بعد فتح صفحة الموجة الثانية. وفي الغسق الذي يفصل بينهما يمكن للمرء أن يتبيَّن 'الوحوش'، كما يقول غرامشي.

في الشمال، تسببت هذه التطورات في خسارة الشعور الحقيقي بممارسة الديمقراطية. ويتخفى هذا التراجع وراء التظاهر بما يُسمى خطاب 'ما بعد الحداثة'، الذي بموجبه تكون الأمم والطبقات قد خرجت من الصورة وتخلَّت عن المجال السياسي إلى 'الفرد'، الذي أصبح الآن هو المحور النشط للتحولات الإجتماعية.

في الجنوب، تهيمن أوهام أخرى على المجال السياسي، وهم تنمية رأسمالية وطنية ومستقلة، تكون جزءاً من العولمة، وهو أوهام قوية بين صفوف الطبقات المسيطرة والوسطى في 'الأسواق الناشئة'، يُغذِّيها النجاح الفوري خلال العقود القليلة الماضية، أو الأوهام التي تحن إلى الماضي (شبه الإثني وشبه الديني) في البلدان التي استثنيت من هذه العملية.

الأمر الأسوأ أن هذه التطورات قد قوَّت التبني العام لـ'أيديولوجية الإستهلاك'،

وفكرة أن التقدم يُقاس بالنمو الكمي للإستهلاك. لقد بيَّن ماركس بأن نمط الإنتاج هو الذي يُقرر نمط الإستهلاك، وليس العكس، كما يدعي الإقتصاديون المبتذلون. إن ما يجري تجاهله في كل ذلك هو مَنظور عقلانية انسانية وعالية، التي هي أساس المشروع الإشتراكي. فالإمكانية الجبارة التي يوفرها تطبيق العلم والتكنولوجيا للإنسانية جمعاء، والتي ستُمكِّن الإنتعاش الحقيقي للأفراد والمجتمعات في الشمال والجنوب، يجرى إضاعتها في المطالبة بإخضاعها إلى منطق السعي اللامحدود وراء تراكم رأس المال. وحتى الأسوأ من ذلك هو أن التقدم المستمر للإنتاجية الإجتماعية للعمال مرتبط بالإستخدام المُبهِر لآليات الإفقار (الواضح على مستوى العالم، ومن بينه الهجوم الشامل على المجتمعات الفلاحية)، كما سبق وفهم ماركس ذلك.

إن تبني الإغتراب[١٨١] الأيديولوجي، الذي تسببه الرأسمالية، لا يؤثر بشكل عكسي فقط على المجتمعات الميسورة للمراكز الإمبريالية؛ فشعوب الأطراف، الذين هم في غالبتهم محرومون من الدخول إلى مستويات مقبولة من الإستهلاك، وتعميهم طموحاتهم بأن يستهلكوا مثل الشمال الميسور، أخذوا يفقدون وعيهم الخاص بحقيقة أن منطق الرأسمالية التاريخية يجعل من المستحيل توسيع هذا النموذج إلى العالم بأسره.

لذا، يمكننا فهم الأسباب لماذا كان الإنهيار المالي في العام ٢٠٠٨ النتيجة الحصرية لزيادة حدة تناقضات النظام الداخلية الغربية على تراكم رأس المال. ويمكن لتدخل قوى تُجسد بديلا إيجابياً فقط أن يوفر طريقاً لتصور مخرج من الفوضى التي تَسَبَّب فيها احتدام تناقضات النظام الداخلية. (وبهذه الروحية قُمْتُ بمقارنة 'الطريق الثوري' بنموذج التغلب على النظام القديم تاريخياً بفعل الإنحطاط.) وفي الوضع الحالي، فإن

١٨١) **الإغتراب (Alienation)**: مقولة فلسفية تعبِّر عن تحول نتائج النشاط إلى شيء غير متوقف على الإنسان وغير مسيطر عليه، وعن تشوه طابع النشاط البشري، بحيث يفقد مضمونه الخلاق، ويتجرد الإنسان من شخصيته، إذ تكتسب العلاقات الإجتماعية بين الناس صورة علاقات بين الأشياء. كان ماركس أول مَن بيَّن أن الإغتراب في المجتمع الطبقي التناحري يأتي كحصيلة التقسيم العام للعمل، وينعكس في سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال الإنسان للإنسان. إن الناس يقيمون العلاقات فيما بينهم بشكل عفوي، وليس بوسعهم التحكم بها. لذا، فإن النشاط الإجتماعي المشترك ونتائجه وروابط الناس الإجتماعية تتبدى بالنسبة لكل فرد ولمختلف الفئات الإجتماعية شيئاً غريباً عنهم، ويغدو العالم الإجتماعي الذي صنعه الإنسان عالماً معادياً له، ومسيطراً عليه، فيضطر إلى التلاؤم مع هذا العالم على نحو أو آخر – **المترجم**

حركة الإحتجاج الإجتماعي، على الرغم من نموها المرئي، ما تزال ككل غير قادرة على مُسَآلَة النظام الإجتماعي المرتبط برأسمالية 'احتكارات القلة' في غياب مشروع سياسي متماسك يستطيع أن يُضاهي التحديات.

إن الوضع الراهن، من وجهة النظر هذه، يختلف اختلافاً كبيراً عن الوضع الذي كان سائداً في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما اصطدمت قوى الإشتراكية مع الأحزاب الفاشية، فأنتجت النازية، والإتجاه الجديد[١٨٢]، والجبهات الشعبية.

لا يمكن تجنب تعَمُق الأزمة، حتى وإن كانت إعادة 'تنصيب' نظام سيطرة رأس مال 'احتكارات القلة' ناجحة من حيث الإمكانية، وهو أمر ليس مستحيلاً. ففي هذه الحالة فإن احتمال جعل النضالات راديكالية هو فرضية ليست غير واردة، حتى وإن كانت العقبات هائلة.

في بلدان الإمبريالية الثلاثية، مثل هذه الراديكالية ستعني ببساطة أن الأجندة ستكون مصادرة 'احتكارات القلة'، وهو أمر يبدو مستبعداً في المستقبل القريب المرئي. وبالتالي، فإن الفرضية بأنه برغم الإضطرابات التي تسببه الأزمة، لا يمكن نبذ التشكيك في استقرار مجتمعات البلدان الثلاثة. وثمة خطر جدي، خطر 'إعادة صناعة' موجة نضالات التحرر، كما حدث في القرن العشرين، أي بكلام آخر، مُسآلة النظام والتشكيك به حصرياً من بعض أطرافه.

إن المرحلة الثانية من 'يقظة الجنوب' (وهو عنوان كتاب آخر لي تم نشره في العام ٢٠٠٧، ويقدم قراءة لفترة باندونج، كالمرحلة الأولى لهذه اليقظة)، واردة في الأجندة الآن. فوفق أفضل السيناريوهات يمكن للتقدم الذي يتحقق في هذه الظروف أن يُجبر الإمبريالية على التراجع، والتخلي عن مشروعها الجنوني والإجرامي، مشروع السيطرة

١٨٢) **الإتجاه الجديد (The New Deal)**: هي مجموعة السياسات التي اتبعها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (١٩٣٣– ١٩٤٥) لمعالجة الركود الإقتصادي الذي عم العالم الرأسمالي آنذاك (أزمة ١٩٢٩– ١٩٣٣). ولا تخرج الأساليب المتبعة عن إطار السياسات الكينزية مثل تدخل الدولة من خلال الإستثمار في الخدمات العامة، لخلق دخول وفرص عمل. . .إلخ. لكنها مثَّلت في حينها تطوراً نوعياً بالقياس إلى الليبرالية التي كانت سائدة – **المترجم**

على العالم عسكرياً. إذا كان هذا هو الحال، عندئذ ستقدم الحركة الديمقراطية في بلدان المركز في النظام مساهمة إيجابية من أجل نجاح استراتيجية التحييد هذه. بالإضافة إلى ذلك، فإن هبوط الريع الإمبريالي الذي يعود بالفائدة على المجتمعات المعنية، الذي كان هو نفسه نتاج إعادة تنظيم التوازنات الدولية لصالح الجنوب (على الأخص الصين)، سيمكنه المساعدة على يقظة الوعي الإشتراكي. ولكن من الناحية الأخرى، يُمكن لمجتمعات الجنوب أن تستمر في مواجهة التحديات ذاتها كما في الماضي، وهو وضع لا بد أن يُنتِج الحدود ذاتها بالنسبة لتقدم تلك المجتمعات.

لا بد من أممية عمال وشعوب جديدة، وهي ممكنة

إن الرأسمالية التاريخية هي كل الإشياء بالنسبة للجميع، باستثناء كونها متينة طويلة البقاء. إنها مجرد جملة قصيرة معترضة في التاريخ. فالتشكيك الجوهري في الرأسمالية – الذي لا يعتقد مفكرونا المعاصرون، في أكثريتهم الغالبة، بأنه 'ممكن'، أو 'مرغوب' – هو الشرط الذي لا مفر منه لتحرير العمال والشعوب الخاضعين للسيطرة (عمال وشعوب الأطراف، أي ٨٠ في المائة من البشرية). وبُعدا التحديات يرتبطان ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه ببعضهما البعض. لن يكون هناك أي مخرج من الرأسمالية عن طريق النضال المنفرد لشعوب الشمال، أو النضال المنفرد لشعوب الجنوب الواقعة تحت السيطرة. سيكون هناك مخرج من الرأسمالية فقط عندما يلتقي بعدا التحدي مع بعضهما البعض. ومن غير المؤكدً أن يحدث هذا. وفي هذه الحالة فإنه سيجري التغلب على الرأسمالية بتدمير الحضارة (ما بعد مرض الحضارة، كما قال فرويد)، وربما بتدمير الحياة على الكوكب. إن سيناريو 'إعادة صناعة' القرن العشرين هو أقل من متطلبات إلتزام البشرية بالطريق الطويل للإنتقال إلى الإشتراكية في العالم أجمع. وتتطلب الكارثة الليبرالية تجديد الإنتقاد الراديكالي للرأسمالية. والتحدي هو ذلك الذي يواجه البناء/إعادة البناء الدائم لأممية العمال والشعوب في مواجهة كوزموبوليتية رأس مال 'احتكار القلة'.

يمكن تصور بناء هذه الأممية من خلال تحقيق تقدم ثوري ناجح جديد (مثل الذي

حدث في أمريكا اللاتينية ونيبال) الذي يوفر منظوراً للتغلب على الرأسمالية.

في بلدان الجنوب، فإن معركة الدول والأمم من أجل عولمة تأتي بالمفاوضات ومن غير هيمنة – الشكل المعاصر للفصل – يدعمها تنظيم مطالب الطبقات الشعبية، يُمكن أن يحصر ويحد من سلطة 'احتكار القلة' لثالوث الإمبريالية. فالقوى الديمقراطية في بلدان الشمال يجب أن تدعم هذه المعركة. والخطاب 'الديمقراطي' المُقتَرَح – والمقبول من غالبية اليسار كما هو – والتدخلات 'الإنسانية' التي تجري باسمه، تماماً كالممارسات البائسة مثل منح 'المساعدات'، تتجنب في الواقع الإشتباك الحقيقي مع هذا التحدي.

وفي بلدان الشمال، أصبحت 'احتكارات القلة' بوضوح أشكالاً من أجل 'الصالح العام' الذي لا يمكن ترك إدارته لمصالح خاصة فئوية وحدها (أبرزت الأزمة النتائج الكارثية لهكذا أسلوب). فاليسار الحقيقي يجب أن يتجرأ على تصور التأميم كمرحلة أولى لا مفر منها لتحويل 'احتكارات القلة' إلى ملكية مجتمعية من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية. فالأزمة الحالية تُمَكِّن مفهوم بلورة جبهة مشتركة للقوى الإجتماعية والسياسية من أن يُجَمِّع كل ضحايا السلطة الحصرية 'لاحتكارات القلة' الحاكمة.

إن الموجة الأولى للنضالات من أجل الإشتراكية في القرن العشرين، قد بيَّنَت حدود الإشتراكية الديمقراطية الأوروبية، وشيوعية الأممية الثالثة والقومية الشعبية لعصر باندونج، وموت وانهيار طموحهم الإشتراكي. ويجب على الموجة الثانية، موجة القرن الحادي والعشرين أن تستخلص الدروس من ذلك، على الأخص درساً واحداً وهو الجمع بين اشتراكية الإدارة الإقتصادية وتعميق دمقرطة المجتمع. لن تكون هناك أية إشتراكية من غير ديمقراطية، وكذلك لن يكون هناك أي تقدم ديمقراطي من غير منظور اشتراكي.

وهذه الأهداف الإستراتيجية تدعونا للتفكير في بناء 'تلاقي التباين' (في إشارة هنا للمعادلة المُستخدمة من المنتدى العالمي للبدائل) بأشكال تنظيم نضالات الطبقات المُستَغَلَة والواقعة تحت السيطرة. وليست بنِيَتي أن أُدين منذ البداية تلاقي الأشكال التي ستقوم بطريقتها باستعادة تقاليد الإشتراكية الديمقراطية، والشيوعية والقومية الشعبية، أو

ستختلف عنها.

يبدو لي من هذا المنظور أن من الضروري التفكير بتجديد ماركسية خلاقة. إن ماركس لم يكن في أي يوم من الأيام مفيداً وضرورياً لفهم العالم وتغييره، كما هو اليوم، فهو اليوم أكثر فائدة وضرورة منه في الأمس. وكون المرء ماركسياً بهذه الروحية، يجب علية أن يبدأ بماركس وألاَّ يتوقف عنده، أو مع لينين، أو ماو تسي تونج، كما كان الماركسيون التاريخيون يتصورون ويمارسون في القرن الماضي. ومن أجل الإضفاء على ماركس بما يستحقه: الذكاء في البدء في التفكير الإنتقادي الحديث، وانتقاد الواقع الرأسمالي، وانتقاد الطروحات السياسية والأيديولوجية والثقافية للرأسمالية. إن الماركسية الخلاقة يجب أن تسعى إلى إغناء هذا التفكير الإنتقادي بامتياز. يجب ألاَّ تخاف من جمع وتوحيد كل مُدخلات التفكير في كافة المجالات، بما في ذلك تلك التي كانت تعتبرها التعاليم الدوغماتية للماركسيات التاريخية في الماضي، خطأً، بأنها 'غريبة'.

تنويه:

إن الأطروحات الواردة في هذا المقال قد جرى طرحها وتطويرها في كتابي المعنون " الأزمة، الخروج من أزمة الرأسمالية، أم خروج من الرأسمالية التي في أزمة" الذي نشرته دار Le Temps des Cerises في العام ٢٠٠٩

العولمة، والأزمة والتحول: الأزمة المنهجية العالمية وجدلية رأس المال التاريخية

باري ك. جيلز
جامعة نيو كاسل، نيو كاسل على نهر تاين، المملكة المتحدة

الخلاصة: يعالج هذا المقال معنى 'الأزمة' في كلٍ من المنظور المعاصر، والمنظور التاريخي، مستخدماً الأزمة كمفهوم تحليلي لفهم التحول في بنية النظام الإجتماعي التاريخي والنظام العالمي. وهو يتفحص طبيعة رأس المال وعلاقته بالأزمة من خلال فهم للجدلية التاريخية للرأسمالية. ويُقدِّم المقال تلخيصاً للنظرية العامة للأزمة المنهجية العالمية مستفيداً من تحليل الأنماط التاريخية العالمية، بما في ذلك العوامل الرئيسية للإفراط في الإستخراج، والإفراط في التمركز، وقلة الإستهلاك، وقلة الإستثمار، ومفهوم 'الإستملاك الطفيلي' أو 'التراكم الطفيلي'، و'الإنتقال الهيمني' و 'التحول الداخلي'. ويختتم المقال بمناقشة العلاقة بين العولمة والأزمة، وإمكانية تطبيق سياسة راديكالية جديدة للتحول في سياق الأزمة العالمية الحالية.

من الواضح أن العالم يَمُر بأزمة مالية وإقتصادية جدية، بدأت في صيف العام ٢٠٠٧، وما زالت مستمرة حتى الآن، تسببت في خسائر مالية تبلغ مليارات [الدولارات]، وبانكماش إقتصادي كبير، وبطالة عالمية وديون دولة أعلى، وقد تستمر آثارها إلى المستقبل، وكل ذلك يثير العديد من 'الدروس' النظرية والعملية العديدة.

وتعكس هذه 'الأزمة الرأسمالية' العالمية الطبيعة المتأصلة والدورية لمثل هذه الأزمات في 'التاريخ الطبيعي' للتنمية الرأسمالية. وفي الوقت الذي تكشف فيه هذه الأزمة عن المرض الإجتماعي، والأخطار المنهجية وعدم التوازنات البنيوية، وعدم التوازن الديناميكي في داخل 'الرأسمالية المعولمة والممولنة'، فإنها توفر أيضاً برهة لمزيد من التفكير العميق ولإمكانية الإصلاح والتجديد والتحول.

إن أسباب الأزمة الرأسمالية العالمية الحالية هي أسباب بنيوية وطويلة الأمد. ويُمكن تتبع جذور الأزمة المالية إلى سبعينيات القرن العشرين وإلى 'منطق رأس المال' وإعادة الهيكلة العالمية التي تُعبِّر عن محاولة رأس المال التحايل على حدود تراكم رأس المال المفروض في مجتمعات النواة القديمة، وذلك من أجل رفع نسبة الربح. وقد اتخذ هذا شكل عولمة الإنتاج، وممولنة رأس المال، وعولمة المال، ورافق ذلك مباديء اقتصادية تؤكد على 'التنظيم الذاتي' لرأس المال وللأسواق. ولكن تلك الإجراءات قامت لدى 'حلها' المشكلة بخلق مشاكل أخرى، بما في ذلك، تكثيف عدم التناظرالعالمي، والإستقطاب الإجتماعي وعدم المساواة، و'تنمية غير سوية' في المناطق وفيما بينها، وتعميم عدم التوازن البنيوي بشكل جدي، مثل ما بين العجز والفائض في حسابات البلد، ونزعة إلى قلة الإستهلاك عالمياً (التي سببها زيادة وتيرة استغلال العمال عالمياً، وزيادة نسبة القيمة التي يستولي عليها رأس المال بالنسبة للعمال على المستوى العالمي)، وكذلك التسريع في التدمير البيئي ووجود سيناريو تغيير المناخ عالمياً؛ علاوة على الإضافة الشاملة في مستوى عدم الإستقرار المنهجي، و'الخطر المنهجي' في النظام العالمي ككل.

لقد تطورت العملية في الأزمة المالية والإقتصادية الحالية من أزمة سيولة إلى 'معضلة توفير' (حيث يتوقع كل واحد توجهاً سلبياً، وبالتالي فإن كل شخص يُخفض من الإنفاق ومن الإستثمار في الوقت ذاته، بما في ذلك البنوك، ومؤسسات الأعمال والمستهلكين)، وصولاً إلى إلى النتيجة المحتومة، نتيجة حالة عميقة من الإنكماش الإقتصادي (السريع والعالمي والمتزامن)، تتبعه تدخلات هائلة من الدولة لإنقاذ النظام المالي والبرامج المختلفة للتحفيز المالي (التي تُقدَّر حالياً بما مجموعه ١٥ تريليون دولار أمريكي، تقريباً وهو مبلغ يفوق إجمالي الناتج المحلي السنوي للولايات المتحدة الأمريكية)، ويؤدي بالتالي

إلى تضَخُم عجز الميزانيات العامة بشكل هائل للغاية، وإلى ارتفاع ديون الحكومات، فيوقعها في 'مصيدة ديون' جديدة في الوقت الحاضر، واحتمال زيادة حدة أزمة مالية الدول (بما في ذلك بعض الإقتصاديات الكبيرة التي كانت مزدهرة حتى الآن، وكذلك العديد من الإقتصاديات الصغيرة والمعرَّضة للخطر)، وبدء الخطاب العام والسياسة حول العجز وتخفيض الدين، مع التمترس والتخفيض القاسي في برامج الإنفاق العام، الأمر الذي سيؤثر في زيادة تعميق الإنكماش الإقتصادي، فيزيد من البطالة والديون 'السيئة'، ويفاقم من الأزمة، وربما يؤدي إلى انكماش اقتصادي ثانٍ، وإلى عملية إنقاذ ثانية وإعادة رأسمالة عامة للنظام البنكي؛ فينتج بالتالي تعميق التناحر الإجتماعي واللجوء إلى الرأديكالية (التي ليست كلها تقدمية في محتواها). إن هذا السيناريو والأسبقيات التاريخية الفعلية من عصر الركود العظيم، يقودونا إلى عدم توقع نمط انتصار سريع وسهل لإنتعاش عالمي ونمو في العمالة، بل إلى نمط 'هبوط متعدد' أو 'هبوط طويل'، أو كلاهما. إن الأزمة لم تنته. فالنُخَب الحاكمة عالمياً الآن والمصالح المالية العالمية المهيمنة (التي تتحالف غالباً معها بشكل مباشر) تُقدِّم 'علاجاً تكنيكياً' مؤقتاً للأزمة فقط، واحتمال 'تنظيم مالي أفضل' مُحَسَّن؛ ولكن يبدو أن ليس لديها نية حقيقية (على الأقل في مجموعة الثماني، والأن في مجموعة العشرين) للقيام بأي إصلاح حقيقي راديكالي، أو تحويل النظام نفسه. في الواقع، إن الحديث عن إصلاح التنظيم العالمي ما هو إلاَّ ورقة توت لإضفاء شرعية على العودة إلى العمل كالمعتاد؛ وفي الحقيقة فإن مادة هكذا إصلاح، تجري مناقشته الآن، حتى يتم تخفيفه، قبل أن يُطبَّق أي إصلاح فعلي.

لقد تعلمنا فعلاً من الأزمة المالية والإقتصادية الأخيرة بأنه عندما تفشل أنظمة السوق، فإنها تفشل بشكل مذهل، ولكن عندما تفشل الأسواق المعولمة، فإنها قد تفشل بما هو أكثر من ذلك، تفشل بشكل أسرع وأعمق، وأكثر تزامناً. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن العالم تعلم، أو تعلم مجدداً، الدرس بأنه عندما يقع مثل فشل السوق هذا الكارثي الحجم (والذي هو فشل للدولة أيضاً لسماحها بحدوثه بالدرجة الأولى)، سيكون لدى الدولة (الدول) القدرة على إنقاذ النظام الرأسمالي (من نفسه) وإعادة نوع من الإستقرار من خلال تدخلها على نطاق واسع. لعلنا ما زلنا نتعلم الآن، بعد أن

استحضرنا تدخلاً هائلاً من الدولة في نظام السوق كي نُصلِّح النظام ونحافظ عليه. إن من الصعب جداً أن يعرف المرء كيف ومتى يجب سحب الإجراءات التحفيزية والدعم العام الهائل للنظام المالي، خوفاً من التسبب في عودة الإقتصاد الحقيقي إلى الإنكماش، أو أن ينغمس في أخطار جديدة، أخطار تسديد دفعات عالية بشكل دائم و/ أو تضخم مالي عال.[١٨٣]

وهو أيضاً درس من دروس الأزمة المالية والإقتصادية الحالية بأن هؤلاء المحللين (على الأخص الإقتصاديين) الذين اعتمدوا بشكل مفرط على نماذج رياضية تجريدية شكلية، للوصول إلى تنبؤاتهم أو إلى فهمهم للظروف التي أنتجت هذه الأزمة، كانوا في موقف أضعف للقيام بذلك بدقة أكبر من أولئك الذين اعتمدوا على أساليب تفسير أوسع تاريخية ومُقارنة تستند إلى علم الإجتماع. بيد أن القضايا التحليلية النهائية التي أثارها هذا الوضع التاريخي الحاد من خلال الممارسة (البراكسيس) مرتبط بشكل لا

١٨٣) لدى كتابة هذه السطور، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت هناك دلائل متزايدة على وجود أزمة اقتصادية طويلة، بما في ذلك أعلان بنك إنجلترا بأنه سيستمر في 'تسهيله النوعي' وسياسة نسبة الفائدة المتدنية للغاية (١ر٥ في المائة)، واستمرار البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في الإرتفاع أو التذبذب حوالي= =١٠ في المائة، مع وجود مؤشرات ضعيفة على زيادة العمالة؛ واتفاق وزراء مالية مجموعة العشرين على مواصلة برامج التحفيز المالي. وقد أعلنت اليابان عن رزمة تحفيزات مالية جديدة، مع إقدام الشركات على تخفيض استثماراتها وقامت بالمحافظة بيقظة على مواقع أموالها السائلة، بينما كانت الديون الحكومية في اليابان بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي تقارب ٢٠٠ في المائة (وأثارت ديون اليونان الخوف على استقرار اليورو)؛ وأعلنت الصين كبح جماح سلوك البنوك، مع ازدياد الهاجس بوجود فقاعة مضاربة في أسواق هونج كونج وشنغهاي المالية، وتحركت في الوقت ذاته لزيادة دعمها للنظام المالي، الذي كان يزيد على تريليون دولار أمريكي. وحذر علناً رئيس البنك الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بن برنانكي بأن الإنتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون بعد مستدام، بينما سكرتير الخزانة الأمريكي تيم جيثنر قال في شهادته أمام الكونجرس بأن الإنتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية هش، وطلب بتمديد فترة برنامج مساعدة الأصول التي تعاني حتى العام ٢٠١٠، والبالغ ٣٥٠ مليار دولار، وبعد ذلك تنتهي مدته وفق القانون؛ وأعلن البنك المركزي الأوروبي أنه سابق لأوانه التنبؤ بحدوث انتعاش مستدام في أوروبا، ولكنه لمّح إلى أنه سيقوم تدريجياً بإلغاء إجراءات الدعم المالية القائمة، حتى وإن كان سوق السندات الحكومية في البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان، مدين، وأشار أكثر من ذلك إلى احتمال وقوع أزمة دين سيادية في الإتحاد الأوروبي مما أثار بالتالي قلقاً حول تجدد الأزمة المالية؛ واخيراً انفجرت فقاعة المضاربين في العقارات في دبي، فكشفت عن دين بنحو ٦٠ مليار دولار أمريكي على شركة إنشائية للحكومة تُدعى «عالم دبي، وذلك في الوقت الذي طلبت فيه دبي تأجيل مؤقت لسداد الديون، ورفضت في البداية حكومة اتحاد الإمارات العربية ضمان هذه الديون، مما أدّى إلى تدهور مفاجيء في سوق الأسهم المحلي.

ينفصم بالردود العملية والسياسية التي نُعدُّها لهذه الأزمة. والقضية هي ليست ببساطة تحليل أسباب الأزمة العالمية، أو ببساطة مشاهدة تفتح أنماطها، بل هي استخدام تحليل كهذا لتفسير ما يجب عمله لتصحيح المصادر التاريخية بعمق، ولتوجيه الممارسة إلى هذا الهدف مع التحلي بالشعور بالإلحاحية التاريخية الحقيقية.

سأحجج في هذه الورقة بأن الأزمة المالية والإقتصادية الحالية، أو 'الأزمة الرأسمالية'، رغم أهميتها العظمى، ما هي إلاَّ جانب واحد من أكبر وأشمل أزمة في نظامنا العالمي التاريخي الحالي. وهذه 'الأزمة الأكبر في النظام العالمي' تشمل ليس الأزمة المالية والإقتصادية لنظام الإنتاج الرأسمالي المعولم وتراكم رأس المال وحسب، بل أيضاً 'تحول المركز العالمي في أماكن الإنتاج وتراكم رأس المال، و'انتقال الهيمنة' الذي ما زال جارياً في البنية المراتبية لتنظيم السلطة السياسية وعلاقتها ببنية التراكم العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التغيُّرات العميقة في بنية النظام العالمي ترافقها الآن 'أزمة بيئية شاملة فريدة'، تعكس 'حدود رأس المال' الحقيقية وتحويل الطبيعة إلى سلعة، وتشمل بشكل حاد أنظمة الغذاء والطاقة والمياه التي تدعم حياة كل البشر على الأرض. فالإضعاف الواضح الآن لسلطة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والإخفاقات النظرية والعملية لعقيدة الهيمنة الخاصة 'بالعولمة الإقتصادية النيوليبرالية' و'أصولية السوق'، وإمكانية الفشل السياسي الكارثي الكامن لنظام الدول الويستفالية القائم ولنظام الأمم المتحدة في معالجة الجوانب المتعددة للأزمة العالمية بشكل حاسم، هي كلها جوانب مركزية في الأزمة المنهجية العالمية الحالية. وهذه التحديات هي تحديات خطيرة، وتتجاوز كثيراً ردود النُخَب الإدارية والتكنيكية الخاصة بإصلاح 'ضغوط الإئتمان' القوية، واستعادة النمو للنظام الإقتصادي العالمي.

سيناقش الجزء الأول من هذه الورقة معنى 'الأزمة' كمفهوم تحليلي، وطبيعة رأس المال، وعلاقته بالأزمة، وذلك من خلال فهم الديالكتيك التاريخي لرأس المال وللرأسمالية. ثم ستنتقل الورقة إلى تلخيص نظرية عامة للأزمة المنهجية العالمية مُستخلَصة من التحليل الكثير السابق للأنماط التاريخية العالمية، ثم تختم بتحليل لكيفية إمكانية تُطبيق هذه النظرية العامة على فهم الأزمة العالمية الحالية ويتم نشرها لتطوير ردود فعل إجتماعية

وسياسية ملموسة يمكن لها، من خلال معالجة الأسباب الجوهرية الكامنة والطويلة الأمد للأزمة العالمية الحالية، ليس حل بعض مشاكلها الحادة وحسب، بل وتحريك المجتمع الإنساني نحو نظام اجتماعي تاريخي جديد تم تحويله.

'الأزمة' وبنية النظام التاريخية

لمصطلح 'الأزمة' معانٍ عديدة، بما في ذلك المعنى اليوناني الأصلي، وهو حالة طبية يمكن للمريض فيها أن يتحسن ويستيعيد عافيته، أو أن يتراجع وضعه ويخضع لمزيد من المرض الشديد، وحتى الموت. وفي اللغة الصينية يحتوي المعنى على احتمالي 'الخطر' و'الفرصة'. ويعرِّف قاموس أكسفورد العادي للغة الإنجليزية مصطلح 'الأزمة' بأنه يشمل معنى 'نقطة تَحَوّل' أو 'مرحلة حاسمة؛ وقت اضطرابات، أو خطر، أو ترقب وقلق في السياسة، التجارة، إلخ.' ويُشير المفهوم الماركسي الكلاسيكي لـ'الأزمة' إلى لحظة في العملية التاريخية لتراكم رأس المال، عندما تولِّد التناقضات الداخلية للعملية سلسلة من العقبات الجدية أمام إستمراريتها، إلاَّ إذا جرى خلق بعض التغييرات الهامة في العوامل الإجتماعية والتكنولوجية. وسأستخدم هنا المعنى الأوسع المادي التاريخي لفهم 'الأزمة'، الذي تكون وفقه الفكرة الأساسية هي الإفتقار إلى 'التواصل' أو إلى وحدة عملية فعالة بين العمليات المادية الكامنة والبُنى، والأشكال السياسية وتكوبن الأفكار الشاملة والمُضلِّلَة، والبُنى التي تُشكِّل سوية نظاماً اجتماعياً تاريخياً كاملاً. وهذا النوع من فهم الأزمة، بأنها غياب 'تلاق متماسك بين الأفكار والمؤسسات والقوى المادية، وكيف يعمل هذا الديالكتيك في البُنى التاريخية العالمية، لا يفترض بأن الإقتصاد هو الذي يُقرر الأيديولوجية أو السياسة، كما هو الأمر في صيغ الماركسية الفجة، بل يُركِّز انتباهنا بدلاً من ذلك على العلاقات المُكوِّنَة والمتبادلة والسائلة للبنى المادية وتكوين الأفكار، وعلى دينامية عدم التوازن فيما بينها، وعلى 'تماسك' البُنى التاريخية.

ومن هذا المنظور تحدث الأزمة عندما لا تتطابق أشكال تكوين الأفكار الشاملة والمؤسسات وبنى مجموع العلاقات المجتمعية و/أو تعمل بفاعلية أو متماسكة مع العمليات والبُنى المادية الداعمة. وهذا الإفتقار إلى التواصل والتماسك يولِّد مستوى عالٍ من التوتر

بين البُنى، وبالتالي يؤدي إلى عدم استقرار النظام كله. ومن ثم فإن حالة من الإختلال الوظيفي القديم والمثابر في العلاقة بين البُنى المكوِّنة لنظام اجتماعي تاريخي، أو 'بُنى تاريخية'، هو السمة المركزية للأزمة المنهجية العالمية. وهكذا أزمة يمكن أن تُحَل بشيء من التغيير الجوهري، أو التحول الذي يُعيد التواصل والتماسك. وفي المعاني الزمنية، فإن هذا النوع من التغير التاريخي يمكن أن يحدث في إطار فترة زمنية طويلة للغاية، تشمل أجيالاً، أو حتى قروناً من الزمن. وفي معنى الأبعاد الفضائية فإننا نضع هذه العلاقات فوق موازين كبيرة جداً للتنظيم، مع التركيز بشكل خاص على فكرة نظام عالمي أصبح في سياق اليوم عولمياً حقاً.

وبالتالي، فإن هكذا أزمات هي أزمات عميقة من حيث مجالاتها وعواقبها، وتميل إلى أن تشمل كل جوانب مجموعة العلاقات الإجتماعية التي تُكَوِّن النظام الإجتماعي التاريخي؛ وهي في الوقت ذاته أزمة بنيوية، وأزمة مثال يُحتذى به، وذلك لأن كل نظام إجتماعي له سلسلة عقليات ومعايير وقيم كامنة، يإلخ، وهي كلها مُستلهمة، ومُطبَّعة، وتمت مأسستها وشرعنتها، وبدونها لا يستطيع أن يعمل. والأزمة تُشكك بهذه العقليات السابقة وبالعلاقات الإجتماعية التي تتطابق معها وتعيد إنتاجها، وبالتالي تفتح الإمكانية لـ'عدم الإيمان' بطرق التفكير والفهم القديمة الخاصة بالعالم، وبالتالي تفتح المجال لراديكالية ممكنة للوعي الإنساني، قادر على تغيير جوانب تكوين التفكير تغييراً كبيراً بالعلاقات الإجتماعية. وهكذا فإن إضعاف للعقليات القديمة وجعل التفكير الإنساني تفكيراً راديكالياً قد يكونا نتاجاً مباشراً للوضع الذي يواجهه الناس العاديون من خلال مأزق عملي ومعرفي، حيث الأفكار القديمة والحلول القديمة للمشاكل التي يواجهونها لم تعد تعمل وتفيد؛ بكلام آخر، لا يمكن أن تُحَل المشاكل في حدود إطار المثال القائم. وهذا الفشل لسلسلة الأفكار والمؤسسات والأشكال السابقة تُثير الحاجة إلى تفكير جديد وحلول جديدة، أي يثير فتحة تاريخية قد تظهر منها أفكار راديكالية جديدة، تضرب جذورها في الواقع الإجتماعي الجديد. وبالمعنى الأوسع، فإن هذا 'التحول في المثال' في عقلية الإنسان وفي كل ما يتدفق منها هو في مركز أزمة النظام التاريخي العالمي، وهو أمر حاسم بالنسبة للنتيجة.

'رأس المال' والأزمة والجدلية التاريخية لرأس المال

بلغة فهم مصادر دينامية عدم التوازن والتغيير في بنية النظام الإجتماعي الذي تولده العلاقات الإجتماعية لرأس المال، على أنها 'شكل للقيمة' وشكل علاقات اجتماعية، بدلاً من كونها 'شيئاً'، يمكن النظر إلى التوترات المركزية التاريخية، أو التناقضات في النظام الرأسمالي، على أنها من نوعين رئيسيين (وكلاهما مرتبطان ارتباطا حميماً)، بين، من ناحية، الإنتاج الإجتماعي للثروة والإستيلاء الخاص عليها كفائض، أو كرأس مال؛ ومن الناحية الأخرى، التوتر (أو الإفتقار إلى 'التواصل') بين تنظيم الثروة رغم منطق تراكم رأس المال بشكل عولمي، أو ما فوق القومي المتزايد، وتخصيص هذه الثروة أو تنظيمها رغم استمرار وإعادة إنتاج 'الدولة القومية' المحددة في مساحتها. إن الأزمة هي نزعة بنيوية تاريخية متأصلة تولد داخلياً للنظام الرأسمالي، وهي ذات قيمة حقيقية في شكل رأس المال ذاته كعلاقة إجتماعية. ولدى كلٍ من رأس المال والرأسمالية النزعة المتأصلة بأن ينتجا ليس أزمات منهجية دورية، وحتى متكررة وحسب، بل أيضاً أن يقوضا، أو حتى يدمرا أسس إعادة نتاجهما الإجتماعي نفسه. وبهذا المعنى، فإن رأس المال هو أسوأ أعداء نفسه، وبالأخص إذا ما تُرك ليتبع منطق رأس المال دون ضابط وذلك من خلال موازاة القوى الإجتماعية أو البدائل.

إن ديالكتيك رأس المال والتنمية الرأسمالية التاريخي يستلزم عملية يتم من خلالها أن كل حركة إلى الأمام يقوم بها رأس المال، على سبيل المثال من خلال 'تذويب' الأشكال التضامنية أو المجتمعية للوجود الإنساني، ونفي الشعور المجتمعي، وتحويل الأشياء إلى سلع، وحمل العمال والطبيعة على الإغتراب، تقوم أيضاً بإثارة رد بشكل ديالكتيكي، كما قال كارل بولاني (فيما يتعلق بتحويل المجتمع إلى سوق) بما يوازي العمل لحماية الذات والعمل الإجتماعي لإعادة الإنتاج من قبل القوى الإجتماعية ومن خلال شكل عمل الدولة (رغم أنه يجب عدم افتراض وجود تحالف تقدمي بين هؤلاء، بل يجب أن يكون نتاجاً واعياً للعمل الجماعي في النضال لكسب السيطرة على السلطة أو ممارستها في مواجهة رأس المال على أرض الدولة). وإذا تم النظر إلى الأمر تاريخياً، فإن 'رأس المال' يتطلب عمليات إعادة استقرار إجتماعي، وإعادة الشعور الإجتماعي، وإلغاء

تحويل كل شيء إلى سلع وإنهاء الإغتراب، وذلك من خلال روح وسياسة وممارسة تضامنية ومجتمعية – على كافة مستويات المجتمع والوجود الإجتماعي – وذلك من أجل الإستمرار في البقاء فعلاً، أو التصالح في نظام اجتماعي أكبر. لهذا، فإن بناء المجتمع لهذه القوى المتوازية رداً على توسع إعادة إنتاج رأس المال وتراكم رأس المال على مستوى العالم، هو ذو قيمة حقيقية تاريخياً لعملية التنمية الرأسمالية نفسها، وهو في الواقع المسؤول عن 'نجاحها' المستمر. وبناء بديل لمنطق رأس المال 'الخام'، وبناء 'الإشتراكية' هو جانب ذو قيمة بالنسبة لتاريخ الرأسمالية ولديالكتيك رأس المال التاريخي في مواجهة 'oikos'، وهذه العملية لم تنته بعد، بل هي ما زالت مستمرة في الواقع، وهي في الوقت الحاضر أكثر ضرورة وإلحاحية مما كانت عليه في أي وقت ما في تاريخ العالم القريب.

وعلى العكس، فإن إزالة أو تدمير هكذا أشكال مراجحة بحلها وإخضاعها إلى منطق رأس المال، وإطلاق قوى رأس المال غير المنضبطة على العالم، كما رأينا في العقود الأخيرة، سيزيد أتوماتيكياً من توجهات رأس المال المدمرة ومن عدم الإستقرار الذاتي، وبالتالي يولِّد ظروفاً لأزمة منهجية حادة، وأيضا من أجل انفجار النظام العالمي انفجاراً شاملاً. هذا هو الدرس الحقيقي للأزمة الحالية المنهجية العالمية للرأسمالية، التي جرى فهمها على أنها أزمة النظام العالمي. ووضع هكذا أزمة يمكن تصحيحها بشكل فعال فقط بمعالجة الأسباب البنيوية الكامنة والأصلية ، وبتقوية المشاعر التضامنية والمجتمعية، وقواها وممارساتها المتوازية ؛ ولكن هذه المرة على مستوى عالمي حقاً.

النظرية العامة لأزمة العالم المنهجية

كان يُنظَرُ تقليدياً 'لدورات التراكم' الطويلة التاريخية في المجال الإقتصادي، و'دورات الهيمنة' في المجال السياسي أو الدولي على أنها أنماط متشابكة بشدة، ومتفاعلة بشكل متبادل، على الرغم من أن النظريات تختلف اختلافاً كبيراً بالضبط بشأن طبيعة العلاقات العرضية ونتائج هذه العلاقة. كما تُمثِّل هذه الظواهر أشكالاً حقيقية لعلاقات القوة الإجتماعية، على سبيل المثال بين أولئك الذين يملكون وسائل إنتاج الثروة ويسيطرون

عليها ، وأولئك الذين لا يملكون ولا يسيطرون ، وبين أولئك الذين يتحكمون بسلطة الدولة محلياً ووطنياً ، أو على نطاق العالم ، وأولئك الذين لا يتحكمون .

وكما حاججنا في بداية هذه الورقة ، فإن ازمة دورية في تراكم رأس المال ، على أهميتها ، ما هي إلاَّ جانب من جوانب أزمة منهجية عالمية ، التي من ضمنها أيضاً 'تحول في المركز' في مواقع إنتاج الثروة وتراكم رأس المال (على مستوى نظام العالم) ، و'انتقال هيمنة' حيث مراتبية السلطة والثروة السائدة سابقاً أخذت تتراجع أمام إعادة تنظيم بعيدة المدى . وأحد جوانب إعادة تنظيم الهيمنة هذه قد يكون انفجاراً داخلياً في النظام ، بحيث أن المناطق التي كانت أقل سلطة في السابق ، أو حتى 'على الأطراف' فيما يتعلق بـ'نواة' أو 'مركز' السلطات ، قد تغيِّر موقعها وترتفع مكانتها في المراتبية ، وذلك مع ضعف نواة القوى القديمة وخضوعها لقوى تحول داخلية ومنافسة خارجية . لقد كانت نقطة البدء بالنسبة لتقاليد نظرية التبعية وتحليل النظام العالمي أنه في حالة أزمة رأسمالية منهجية رئيسية (كما كان الحال في ثلاثينيات القرن العشرين) كان ذلك ممكناً بالنسبة لبلدان في الأطراف (مصطلح الأطراف هو بالنسبة لبلد من 'النواة' أو 'المركز' ، وكان راؤول بريبيش أول من أدخله وانتشر في ما بعد في التقليد النيو ماركسي ، في البداية في تحليلات بول باران ، ومن بعد في تحليلات أندريه جوندر فرانك وغيرهما ، وذلك من أجل كسب المزيد من الإستقلال الذاتي ولتسريع وتعميق نمط تنميتهم الوطنية الخاص) . النقطة التي يجب تذكُرها هنا هي أن الأزمات المنهجية العالمية تشمل احتمال حدوث تغيّرات مهمة جدا وإعادة الترتيب في تنظيم الثروة والسلطة المراتبي السائد في النظام العالمي ، حيث قوى النواة القديمة قد 'تنزل' في الواقع ، و'قوى ناشئة' قد تصعد .

سيحاول هذا المقال أن يفهم ويُفسر الأزمة العالمية الحالية ، في المجالات الإقتصادية والسياسية والبيئية والإجتماعية ، في إطار سياق تاريخي عالمي طويل ، ومن منظور نظرية عامة[١٨٤] لأسباب وعواقب 'أزمات النظام العالمي' الدورية . ومن أجل

١٨٤) النظرية العامة هي ليست نظرية كل شيء ، بل هي مستقاة من دراسة واسعة للعديد من الحالات الملموسة والتاريخية وتحاول أن تُلَخِّص منها سلسلة من الفرضيات العامة التي قد تكون ، بدورها ، مفيدة في مزيد من دراسة وتفسير أية حالة أو مثال منفرد . وفي حالة هذه النظرية العامة لأزمات النظام العالمي ، كانت الدراسة مبنية على القراءة المُكثَّفَة لعدة سنوات من تاريخ العالم الخاص بجميع المناطق والحضارات في العالم خلال فترة

تلخيص هذه النظرية العامة 'للأزمة المنهجية العالمية' أطلب إلى القاريء أن يتحمَّل معي وأنا أستشهد بتلخيص للنظرية جرت كتابته في العام ١٩٩٢ في مقال بعنوان "انتقالات الهيمنة في النظام العالمي".

وختاماً، فإن التحول في 'انتقال الهيمنة'، باعتباره المفهوم المُنَظِّم المركزي لتاريخ العالم، يقترح بعض الفرضيات العامة بشأن أسباب الأزمات الدورية. قبل كل شيء، إن الموضوع الرئيسي في هذه الأزمات هو دائماً الطابع الشامل للنضال من أجل السيطرة على الفائض. والعوامل الرئيسية في اندلاع الأزمات تشمل التالي:

- نسبة مفرطة من استخراج الفائض (استخراج مفرط)؛
- تركيز مفرط في السيطرة على رأس المال (تركيز مفرط)؛
- تراجع في الطلب أو في التوسع لتحفيز النمو (قلة استهلاك)؛
- تراجع الإستثمار في القدرة الإنتاجية (قلة استثمار)؛
- قد ينعكس كل ذلك في نمو استهلاك النُخَب بالنسبة لإعادة التوزيع الإجتماعي والإستثمار المُنتِج – ولكنه 'استملاك طفيلي' **دائماً**، في مقابل الإستثمار المُنتِج لرأس المال. ويرافق الوارد سابقاً في الغالب أزمة في مالية الدولة وأزمة السلطة السياسية. والنتيجة النهائية هي انكماش اقتصادي وتشرذم سياسي، أو اختلال، يرافقه في الغالب تمرد وحرب.

تحدث أزمة النظام العالمي **العامة** عندما لا تستطيع الترتيبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة للنظام العالمي، بعدُ، المحافظة على الطبقات المتراكمة المجتمعة للتناقضات في النظام العالمي – وبالتالي تقتضي تحولاً بالغ الأثر. ويولِّد تداخل كل الدورات في النظام وحدوث أزمات متزامنة في لحظات حرجة، عدم توازن ذا درجة عالية في النظام العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار الكل. وعدم الإستقرار هذا

تاريخ من عدة آلاف من السنين

موجود في كلٍ من مجال التجارة العالمية ومجال السلطة السياسية – العسكرية. والنتيجة تكون حدوث تحول في كل من موقع التراكم وموقع السلطة المهيمنة في النظام العالمي. ويرافق هذه العملية انتفاضات اقتصادية وإجتماعية وسياسية، وفي العادة حروب. وهكذا، فإن انتقال الهيمنة الدراماتيكي في العالم هو نتيجة للأزمة العالمية العامة وأيضاً حلاً لها. هو حل بمعنى أن النظام العالمي القديم يجري في نهاية الأمر تدميره، ويتم إرساء الظروف لظهور نظام عالمي جديد. وتولد من أزمة التراكم، الظروف التي جرى إصلاحها لتوسيع التراكم، وكذلك نظام هيمنة جديد.

والأهم من ذلك، أن هذه المفاهيم تبدو وكأنها ذات صلة بالأزمة الإقتصادية العالمية الحالية وإعادة تنظيم الهيمنة الجارية في العالم والتي تطال ٥٠٠٠ سنة من نظام تاريخ العالم.

'التدهور الحتمي المستمر' و'الإنفجار الداخلي' والأزمة

هنالك جانبان للأزمة المنهجية العالمية في ما يتعلق بالتدهور الحتمي المستمر. الأول وجود التغيير في مراتبية النظام الدولي. هذا النمط يحدث في العلاقات بين دول'النواة' القديمة الآخذة في الفشل والإنحطاط، والقوى 'الناشئة' أو الدينامية المتوسعة، التي كانت في السابق في موقع في الأطراف، أو على هامش النظام. لاحظ أرنولد توينبي (١٩٣٥– ١٩٦١) في كتابه الضخم الرزين "دراسة التاريخ" وجود نمط 'انفجار داخلي' منهجي حيث يتم إضعاف المراتبية القائمة لنظام الدول القديمة، فتصبح غير مستقرة، وتتراجع أمام نظام جديد، حيث تنتقل القوى التي في الأطراف إلى المركز، وتتولى القيادة، وتحل محل النخبة القديمة ، وتعيد تنظيم النظام، فتعيد الحيوية إلى الحضارة التاريخية. استخدم توينبي مثالي الصين واليونان القديمتين لإيضاح هذا النمط. عند نهاية فترة 'الدول المتحاربة' في الصين، تتراجع القوى والنُخب القديمة في المركز أمام القوة الناشئة لدولة كين (Qin)، التي كانت تقع في الهوامش الغربية للنظام في وادي نهر واي (Wei) ودولتها البيروقراطية وفلسفتها القانونية للسلطة وجيشها المحترف المكوَّن من الفلاحين. وكان الإمبراطور الأول كين شي وانج دي، هو الذي أسس أول دولة

صينية موحدة عظمى وذات حضارة. وفي التاريخ اليوناني تمكن المقدونيون، البرابرة في يوم من الأيام، الذين أتوا من التخوم، من التغلب في النهاية على كل دول المدن المتجزئة في نظام الدول الصغيرة اليوناني، وأقاموا حضارة عظيمة جديدة وإمبراطورية تمتد عبر مساحات واسعة في آسيا والهند ومصر تُعرف باسم الحضارة الهيلينية. وكان ابن خلدون (١٣٣٢ – ١٤٠٦)، مُنظِّراً كبيراً آخر لهذه الأنماط التاريخية 'للإنفجار من الداخل'، وللأزمة الحضارية والتجديد، ، والذي حلل في مقدمته النقدية للتاريخ العالمي التي تعتبر – أي هذه "المقدمة" – فتحاً جديداً، ونمطاً تاريخياً عالمياً عاماً، حيث مراكز السلطة والحضارة الحضرية القديمة تتحلل، ولكن تجري إعادة إنعاشها من خلال انفجار داخلي لعلاقات القوة، حيث يقوم الناس في المناطق الداخلية والقبلية بحقنها بدينامية الروح الإجتماعية و (asabiyya) (المستمدة من الطبيعة ذات القيمة الذاتية لعلاقاتها الإجتماعية)، فيَحلّوا 'الأزمة الحضارية' ويضمنوا فترة جديدة من الدينامية والإبداع وخلق الثروة.

الجانب الآخر للتدهور الحتمي المستمر في النظام هو داخلي في العلاقات الطبقية والإجتماعية، وعلى الأخص في نواة الدول المتدهورة والفاشلة في النظام، والتي تمكن رؤيتها في تحليلي بأنها السبب الجوهري لتدهورها وضعفها. وأنا أشير هنا إلى الأنماط التراكمية الطويلة الأمد في العلاقات الطبقية لتمركز الأملاك والثروة ورأس المال، أو 'التمركز المفرط' للثروة. ويُساعد هذا التمركز، أو يجري تسهيله من خلال سلطة الدولة والعمليات حيث تنجح النُخب الغنية في كسب سلطة الدولة واستخدامها لمصالحها الطبقية الضيقة، وتستخدمها لتكثيف مثل هذا التمركز. وهذا متصل بعملية جعل الدولة 'أرستقراطية'، الأمر الذي تمكن أيضاً رؤيته كشكل من أشكال التحجر. والطريقة الأخرى للتعبير عن ذلك هي القول إن شكل الدولة يصبح أكثر 'نبلاً'، من حيث الطبقة الممسكة بسلطة الدولة، وأيضاً من حيث القيم الأساسية للنظام وطابعه. ومع زيادة تعمُّق هذه العملية، يجري الإستيلاء التام على الدولة نفسها من ضمنها تمركز السلطة هذا من 'الداخل'، ويتم إضعافها بشكل متزايد بهذه العملية، على الأخص فيما يتعلق بقدرتها على اتخاذ إصلاح بنيوي وتكيُّفي له قيمته لمواجهة التحديات الجديدة، ومن أجل توفير

الإستثمار في البنية التحتية الضروري للحفاظ على استقرار مجمل البنية التاريخية.

إن النمط التارخي النموذجي، كما جرى تلخيصه في الفقرة الخاصة بالنظرية العامة للأزمة العالمية، التي أوردناها سايقاً، هو نمط يصبح فيه التركيز المفرط للثروة مرتبط بنيوياً بشكل متزايد بسلطة الدولة، وتأثير ذلك هو زيادة استخراج الثروة من 'القاعدة'، أي إستخراج مفرط للفائض، يلازمه انكماش قاعدة ضرائب الدولة (بما أن الأغنياء يدفعون ضرائب أقل فأقل)، ويلقون بعبء إيرادات الدولة على عاتق 'القاعدة'. وتؤدي هذه الأعراض إلى استغلال مفرط وشديد للعمال، وإلى إفقار تدريجي أو زيادة بؤس القاعدة الجماهيرية للمجتمع (المنتجين، والعمال، والفلاحين، والطبقات الدنيا، إلخ.)، وهكذا تؤدي إلى زيادة لولبية في الركود، وإلى انكماش اقتصادي في نهاية الأمر. ويُشبه هذا بالطبع نظرية 'قلة الإستهلاك'، لأنه يُمثِّل نمط ما وراء التاريخ حيث الثروة 'المتداولة' في إطار البنية التاريخية تقتصر بشكل متزائد على دائرة طبقية ضيقة.

في نهاية الأمر، تجد الدولة نفسها في أزمة مالية، تصبح طويلة وشديدة أكثر فأكثر، وغير قادرة على حشد إيرادات كافية من الأغنياء أو الفقراء، وبالتالي غير قادرة على القيام بشكل صحيح بمهام الإستثمار في البنى التحتية. وعليه، فإن هذا الوضع هو وضع 'قلة استثمار في العمليات المنتجة'، الذي يدفع القدرة الإنتاجية إلى تدهور حتمي مستمر، ويُجرد النظام من الحيوية. ومجمل الحال هو 'تراكم طفيلي' وزيادة واضحة في استهلاك النُخب بالنسبة لإستثمارها المفيد إجتماعياً؛ وتُولِّد هذه الجوانب إذا ما أُخذت سوية وفي مجموع العلاقات الإجتماعية، أعراض تدهور اقتصادي وإجتماعي تدريجي ومتصلب. ولكن من الممكن الاَّ يكون هذا التدهور عاماً، أي أنه قد توجد مناطق تنافس، وبُنى إجتماعية، وسلطات دول تستغل هذا الضعف في مركز (مراكز) السلطة القديمة المتنافسة. وفي بعض الأحيان تكون القوة (القوى) الناشئة هي تابع وخاضع سابق، أو فرع من فروع المركز القديم، وبهذا المعنى فإن تحديه (تحديها) للبنية المهيمنة القديمة هو تمرد أيضاً. وفي بعض الحالات يكون التمرد ضد النُخَب القديمة وسلطتها وثروتها، هو أيضا تمرد من الطبقات الدنيا في الإطار نفسه، والتي قد ترغب في مزيد من الحرية، وفرصة لتجديد الإزدهار وتحقيق نظام إجتماعي مستقر وأكثر عدلاً.

جرى تصوير انهيار الإمبراطورية الرومانية في النصوص اللاتينية التي كُتِبت عاكسة التأثير الهائل للكنيسة الكاثوليكية في قرون لاحقة، على أنه كارثة وفوضى، و'نهاية الحضارة'، وبداية 'عصور الظلام'. بيد أن التفسيرات التحريفية تقول إن إنحطاط الإمبراطورية الرومانية وانهيارها في الغرب لم يكن نتيجة انحدار مفاجيء وكبير من الحضارة إلى البربرية. إن ما حدث كان تمزُّق الجهاز المركزي للدولة إلى سلسلة من الدول الجديدة المتشرذمة، أقامتها شعوب 'التخوم' التي كانت في حالات كثيرة قد جرى استيعابها وامتصاصها في الحضارة الرومانية، وقامت بحقن البنيان الروماني الإجتماعي والإقتصادي والسياسي المتحلل والمتفسخ بجرعة من 'الحرية الجرمانية'. ومنذ ذلك الحين استسلمت روما إلى العمليات التي سبق وأن وصفتها من كل جانب. كان سقوط روما حالة كلاسيكية من حالات التدهور الحتمي والمستمر لإنفجار داخلي منهجي، من حيث الطبقة الإجتماعية الداخلية وعلاقات المركز– الأطراف، خارجياً. لقد تم استبدال الإمبراطورية الرومانية بحضارة جديدة في أوروبا ونظام عالمي جديد قامت فيه حركة الشعوب المضطهدة والمُستَغَلَّة والمُهمَّشة سابقا، بحقن الحضارة الجديدة والنظام العالمي الجديد بالدينامية وحملتها إلى مراكز السلطة.

'العولمة'، والأزمة العالمية، والسياسة الراديكالية للتحول

لا بد أنه أصبح واضحاً الآن بالنسبة للقاريء إلى أين يقود هذا النقاش. النظرة التاريخية مفيدة في تحليل الحاضر. إنني أقول بوضوح بأن الأزمة العالمية الحالية في المجالات الأرحب مثل 'الأزمة الحضارية' و'الإنفجار الداخلي المنهجي' تتطابق بشكل رائع مع ملخص النظرية العامة لأزمة النظام الذي أوردناه فيما سبق. فانحدار الولايات المتحدة الأمريكية في زماننا تعكس العمليات في النظرية العامة. وفي رأيي فإن الأسباب البنيوية والإجتماعية الطبقية الطويلة الأمد للإنهيار المالي والإقتصادي المذهل في وول ستريت واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتطابق بشكل رائع مع النمط التاريخي العالمي العام لهذه الظواهر. فتركيز الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، واستيلاء الأغنياء والأوليغاركية المالية على سلطة الدولة، والتواطؤ المتعمد للساسة الفاسدين المرتشين وشركات وسائل الإعلام للخداع والإفراط في الإستغلال، وفي نهاية الأمر تدمير ليس

الشعب الأمريكي وحسب، بل العمال في مجمل النظام العالمي، والأنهيار الإقتصادي وموت 'تنافسية' الإقتصاد الأمريكي مع مضي هذه العمليات إلى مزيد من التعمُّق من خلال 'العولمة الإقتصادية النيوليبرالية'، واللجوء إلى التعاقد من الباطن والعهد بالإنتاج إلى أخرين وعمليات 'عبر الشاطيء' للثروة، وتفادي الأغنياء دفع ضرائب بشكل منهجي، وعلى الأخص الأوليغاركية المالية والتجارية الأمريكية، وفي نهاية المطاف انهيار هرم الديون (البنوك والشركات والدولة والديون الشخصية)، وبدء انكماش مالي واقتصادي حاد، وأزمة مالية الدولة التي تزداد سوءاً على الدوام، وعدم القدرة على توفير الأموال الضرورية لتنشيط البنية التحتية من جديد، بينما يتم تحويل عبء كل هذه الضغوطات بشكل متزايد إلى 'القاعدة'، وبالتالي زيادة بؤسها، وكذلك الخسارة البالغة للسلطة المهيمنة من قبل القوى القديمة، وتحديها المحتوم واستبدالها 'بالقوى الناشئة' في ما يمكن تسميته بـ'تحول المركز عالمياً' فيما يتعلق بموقع الثروة والسلطة التي ترافقها، وبالتالي 'انتقال هيمنة' ذات حجم تاريخي، وتأثير جوهري طويل على النظام العالمي. نعم، إن الأزمة العالمية الحالية هي حقا كل هذه الأمور.

والأزمة التاريخية الكبرى، الأزمة الحضارية والأزمة المنهجية العالمية ، هي أيضاً، كما سبق وحاولت أن أُلَخِّص، الزمن الذي يتم فيه إضعاف الأفكار، والأمور الأكيدة، والأمثلة التي يُحتذى بها القديمة، أي تغيير فهم مكاننا في العالم وكيف نفعله. فَهِم ابن خلدون هذه العملية ربما قبل أن يفهمها أي مُنَظِّر حديث من الغرب. إن ما تُعلِّمنا إياه اليوم (الأزمة) هو أنه، كما يوحي الحرف الصيني لكلمة الأزمة، أن الأزمة ليست مجرد خطر، بل هي فرصة أيضاً. فالتغيير آت حتماً ، إنه قانون من قوانين الطبيعة وانعكاس لطبيعة العالم. ولكن التغيير في هذا السياق هو اجتماعي على خلاف قوانين الفيزياء. التغيير الإجتماعي أمر محتوم في الأزمة الإجتماعية الكبرى. وهذا التغيير يأتي من 'الداخل ويُعبِّرعن التوتر الإجتماعي المتنامي والمتعدد الطبقات وتناقضات المراتبية الإجتماعية نفسها، التي لم تعد قابلة للإحتواء، أو يمكن حلها في إطار معايير، أو أشكال بنية النظام القديمة. ويأتي التغيير أيضاً من 'الخارج'، أي أنه يجري توليده بتفاعل كتل القوى المتنازعة والقوى الإجتماعية للنظام العالمي التاريخي، ويتم 'حله' بإعادة

ترتيب راديكالي للمراتبية قبل المراتبية القائمة، وبالتالي غالباً أيضاً كل مجموع القيم، والأشكال، والمؤسسات و'السياسات' التي تأتي مع نظام هيمنة عالمي.

من ثم متى سيأتي، أو يجب أن يأتي الحافز الراديكالي المطلوب للتغيير أو التحول، ذلك التغيير الذي سيتعاطى مع الأسباب الطويلة الأمد والتي هي أساس الأزمة المنهجية العالمية الشاملة الحالية ؟ ليس بالتأكيد من رأس المال، وليس أيضاً من الصيغ 'التجارية' للمسؤولية الإجتماعية، وأيضاً ليس حتى من الصيغ التجارية 'للإتجاه الجديد الأخضر'، بل إنها، في رأيي، ستظهر وتأخذ شكلها من خلال إعادة بناء، وبإلحاحية تاريخية، تلك القوى الموازية التي تحركها مشاعر التضامن ، تلك الردود السياسية الإجتماعية التي ستسعى صراحة إلى 'تأديب رأس المال' بشكل فعال مرة أخرى، تلك الأفكار والتحولات التي ستسعى إلى إعادة التواصل والتوازن في البنية التاريخية بين القوى المادية وبنية تكوين الأفكار، وتلك التي ستسعى سياسياً وبشكل جماعي إلى إعادة توجيه استخدامات الثروة الإجتماعية لدعم الأهداف الإجتماعية والإنتاجية الضرورية. في الواقع، إن العلاج والحل لأزمة عامة تاريخية كبرى، لأزمة التدهور الحتمي المستمر يكمنان في عَكْس أسبابها الكامنة – أي التمركز المفرط، والإستغلال المفرط، وقلة الإستثمار، و'الإستملاك الطفيلي' و'التراكم الطفيلي'. وأي 'إصلاح' آخرسيكون في نهاية الأمرغير فعال. فالإجراءات التنظيمية المالية وحدها لن تحل بالتأكيد هذه الأزمة، وكذلك فرض ضرائب مؤقتة على المكافآت الضخمة التي يتلقاها مسؤولو البنوك.[١٨٥]

بدون إعادة توزيع ضخم للثروة وتخفيض كبير في تمركز الأملاك، وبدون تقوية كبيرة لحقوق العمال والشعب العامل في أجور كريمة ، وكذلك في العمل ذاته، وبدون المسامحة بالديون على نطاق واسع، على الأخص بالنسبة للبلدان الأشد فقراً،

١٨٥) أعلن رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون، والرئيس الفرنسي نيقولاي ساركوزي سوية في صحيفة «وول ستريت جورنال» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ بأن المالية العالمية تعني التنظيم عالمياً، وتقدما باقتراح يقضي بفرض ضريبة مؤقتة نسبتها ٥٠ في المائة على مكافآت مسؤولي البنوك في البلدين، وذكرا بأنه في وجود هذه الأموال العامة الضخمة التي مُنِحَت للبنوك ،والإفتقار إلى تغييرات عميقة في تصرفاتها، ستؤدي إما إلى زيادة الإقراض بشكل كاف، على الأخص للأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو الحد من الأموال الخاصة للمكافآت الوقحة، يبرر فرض هكذا ضرائب. .ولكن لا بد لهكذا إجراءات أن تكون دولية كي تكون فعالة.

وأيضاً للفقراء والعاملين في البلدان الأكثر ثراءً نفسها، وبدون إعادة تنشيط حقيقي لسيادة الشعوب، ووجود ديمقراطية حقيقية وتغيير عميق في استخدام سلطة الدولة، وبدون إعادة إحياء دور الدولة على نطاق واسع في حماية وتأمين الضمان الإجتماعي المستدام والإستقرار لشعبها، وبدون هكذا تغييرات عميقة وتاريخية، لن تنتهي الأزمة، بل ستستمرن ومن المحتمل جداً أن تتعمق.

إن ما هو مطلوب الآن هو ليس التراجع إلى اليأس، والإنهزامية، أو المثالية الفلسفية المُضلَّلَة، التي تخدم فقط عدم التعبئة، وحتى عدم احتمال العمل النشط. بل إن المطلوب هو تبني الضرورة الملحة للعمل الرأديكالي تبنياً كاملاً. وسيكون هذا العمل هو مصدر التحول العالمي. و'العولمة' كما يجري التعبير عنها من خلال منطق رأس المال، النيوليبرالية والهيمنة الأمريكية (المتحللة)، قد سببت بشكل لا يلين الأزمة العالمية الحالية. وتجلب الأزمة العالمية، بدورها، احتمال التحول التاريخي، احتمال التغيير، والأنتقال إلى بنية إجتماعية تاريخية جديدة، احتمال تجديد الدينامية التاريخية، من خلال إعادة تنظيم حضارة في أزمة. ولكن الآن، مع وجود عالمنا المعولم فإن هذا التغيير ممكن فقط، في هذه الظروف التاريخية، ببناء تضامن اجتماعي ما فوق قومي وما بعد قومي، وبتوجيه ذلك إلى هدف مشترك واضح. وهكذا تغيير يشمل إلغاء جعل الطبيعة سلعة، قبل أن تقوم قوى تدمير البيئة، من خلال منطق الرأسمالية العالمية، بالتغلب على وتدمير أسس نسيج الحياة نفسها على هذا الكوكب. وهكذا تغيير سيأتي من خلال الغاء جعل العمل سلعة، حيث يجري الإعتراف بـ'العمال' مجدداً في منطق الإنتاج وتراكم رأس المال بأنهم أشخاص أحياء، أكثر منهم 'سلعة'، ولهم الحق المتأصل الذي لا يمكن التلاعب به في الكرامة والحرية الإنسانية، ليس كجُزر منفردة معزولة، بل ككائنات اجتماعية كاملة، عليها مجموعة التزامات اجتماعية تجاه العائلة والمجموع والمجتمع والطبيعة. وسيأتي هكذا تغيير من خلال عملية إعادة مجتمعية لأسس خلق الثروة، وإعادة التوجيه، سياسياً وبشكل مشترك، لاستخدام الثروة (التي هي في نهاية الأمر 'اجتماعية'، وضد الأيديولوجية الرأسمالية التي تؤمن بحقوق الملكية الفردية وبتراكم رأس المال)، لجعلها تخدم المصلحة العامة وخير ورفاهية كل مَن في المجتمع مجدداً، وليس مجرد القلة

المحظوظة وذوي الإمتيازات.

إن نشوء أشكال جديدة وراديكالية للسياسة العالمية لديها نوايا واعية لتحويل الحكم العالمي والنظام الإقتصادي العالمي القائم على أساس ديمقراطي راديكالي، والعمل على تحويل الأشكال التاريخية الجنينية للعمل الإجتماعي التحولي والتشكيل الحكومي العالمي، هو الآن ضرورة تاريخية ملحة، ولعله قضية حياة الإنسان وبقائه. وبدون هكذا عمل تحولي من خلال تضامن إجتماعي جديد، بما في ذلك على المستوى العالمي أو المستوى ما فوق القومي، فإن التوجهات السلبية والتأثير المُدمِّر للأزمة المنهجية العالمية الجارية ستستمر حتى إلى المستقبل، وقد تتخذ بشكل متزايد أشكالاً مَرَضِيَّة ومدمرة ذاتياً، وبالتالي تهدد سلام وأمن كل الأمم. فشبح سياسة ثلاثينيات القرن العشرين، ونشوء القوى الفاشية، والعسكرية، والعنصرية، والمتسلطة، والإمبريالية، ووجودها في المُقدِّمة، لا يمكن التعامل معه بخفة وتجاهل، وبالتالي فإنه لتحدٍ سياسي مُلِح للحيلولة دون حدوث هذا السيناريو. فإذا طالت الأزمة المالية والإقتصادية الحالية وتَعَمَّقَت، كما أتوقع، عندئذ سيصبح الأمر حتى أكثر حدة في إلحاحيته السياسية. ولكن حتى إذا أخذت الأزمة الإقتصادية الحالية في الإنفراج خلال فترة قصيرة، فإن جوانب عديدة أخرى من السلسلة الطويلة الأمد للتوترات البنيوية التاريخية في أزمة النظام العالمي ستبقى وستستمر.

إن عودة الوضع الدولي القائم إلى ما كان عليه قبل العام ٢٠٠٧ ليس خياراً قائماً نظرياً أو عملياً. فالأنماط البنيوية المنهجية الطويلة الأمد الكامنة لهذه الأزمة العالمية تشمل تحول المركز العالمي، وتحول الهيمنة والأزمة البيئية الشاملة وحدودها بالنسبة لرأس المال وللحضارة الصناعية الحضرية العالمية، كما عرفناها. و'الحلول' لهذه الأزمة يجب أن تكون راديكالية وتؤدي إلى تحول، والأهم أنه يجب أن تأتي من شعوب العالم نفسها، التي ستدرك من تجاربها الحية الخطر الذي هي فيه، وتوحد جهودها لخلق أشكال جديدة من العمل الفعال والمشترك. ليس ثمة حلٍ آخر.

تغيَّرَت رهانات السياسة الراديكالية:
ما بعد الأزمة، والصلة، والدولة

جوناثان بوخ

جامعة نيو كاسل، نيو كاسل على نهر تاين، المملكة المتحدة

الخلاصة: تثير هذه الورقة نقطة مركزية واحدة: مع كون رهانات السياسة الراديكالية قد تغيَّرت بعد الأزمة، وأخذ اليسار يُثبت بأنه غير فعال، فإن اليسار في حاجة إلى إعادة النظر في بعض النقاشات الجوهرية. وهذا لا يتطلب منا أن نستمر في التفكير في الآراء التي بدأنا بها حول الإقتصاد المستمدة من كينز وماركس وحسب. ومواضيع أخرى تحتاج إلى إعادة دراسة في ضوء ما بعد الأزمة. ومقالي هذا يعود إلى زيارة ثلاثة أمور: (١) الدولة، و(٢) سياسة نمط الحياة الأخلاقي، و(٣) الفلسفة الراديكالية اليوم. وأختتم بالإقتراح بأن الأزمة قد أتت بتحديات جديدة في المجالات الثلاثة بالنسبة للراديكاليين، وهي الحاجة إلى (١) خلق جو جديد حيث يُنظَر إلى السياسات التمثيلية بإيجابية أكثر، (٢) التساؤل حول التراجع المتزايد إلى الأخلاق والمثالية، وبعيداً عن الواسطة السياسية، (٣) الإشارة إلى الفلسفة والسياسة الراديكاليتين، بينما الصلة مختلفة.

العام ٢٠٠٨ : خط فاصل بالنسبة للسياسة الراديكالية

إن مقالي، خلافاً لكل المساهمات السابقة في هذا العدد الخاص من منشورات "العولمة"، هو أكثر صراحة في المجادلة والإستطراد. إنه لا يُقدِّم تحليلاً عميقاً للأزمة، كما فعل كثيرون آخرون. والهدف الأساسي بدلاً من ذلك هو إثارة نقاش حول كيف يجب أن يعيد بعض من يُدعون بشكل واسع 'اليسار الراديكالي، تركيز إهتمامهم على ما بعد الأزمة. وهذا لا يتطلب فقط تطويراً أكثر وبشكل أكثر عمومية لهذه الأفكار الأولية حول كينز وماركس والرأسمالية التي تسود في مناقشات مؤلفين مثل باري جيلز وديفيد هارفي وويل هوتون. إنه يتطلب أن نعود إلى مواضيع أخرى، مثل على سبيل المثال دور دولة ذات القوة المتزايدة، وسياسة نمط الحياة الأخلاقية، والفلسفة الرأديكالية فيما بعد الأزمة؛ وهي مواضيع ثلاثة سأناقشها هنا. وفي الوقت الذي أعلِّق فيه على الوضع كما أراه هنا في بريطانيا فإن النقطة المركزية بالنسبة لي أنه سيكون ضرباً من الحماقة التفكير بإنه في عالم ما بعد الأزمة ستكون طرق التفكير القديمة واتباع سياسة راديكالية كفؤة، هي طرق اتوماتيكية تقوم بالمهمة. لهذا، فإن هذا المقال مَعْنِي بتوسيع النقاش حول كيف تغيَّرت رهانات السياسة الراديكالية.[١٨٦] وفيما يلي النقاط الأساسية التي أوردها:

١) في الأيام الأولى للأزمة كان هناك توقع واسع الإنتشار بأن تغييراً سيحدث. فمن انهيار بنوك كبيرة، وغضب الجماهير من الرأسماليين الطماعين، إلى انهيار الثقة في الأيديولوجيين النييوليبراليين[١٨٧] والنُخب السياسية، كانت هذه لحظة فاصلة بالنسبة

١٨٦) لا يُقدِّم هذا المقال الكثير من الرهانات السياسية الراديكالية لما بعد الأزمة، فعلى سبيل المثال لا يدرس كيف ستصبح الصين إحدى أكثر القوى هيمنة في تحريك رهانات السياسة الراديكالية في الغرب في السنوات القادمة، مع وجود التغييرات الدراماتيكية في الإقتصاد العالمي.

١٨٧) اورد هنا تعريفاً **مختصراً** للنيوليبرالية. اتسمت سبعينيات القرن العشرين بالتضخم المالي، والتراكم الزائد لرأس المال والبطالة ومجموعة من أزمات مالية الدولة. وتغلَّبت النيوليبرالية على سياسة راديكالية أخرى، هي الإشتراكية، في وصولها، كما يبدو، إلى أصل المشكلة، وتمكنت من قلبها، ومن إعادة تعريف كيفية عمل المجتمع. فالنيوليبرالية أعدها وطورها قادة مثل رونالد ريجان ومارجاريت تاتشر، وشبكة من المؤسسات الدولية القوية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي الغالب كان يُطلق عليها اسم 'النموذج الأمريكي'؛ فالأجور المتدنية، وعدم المساواة العالية ليست هي الإهتمامات المركزية لهذا النظام الذي مهمته الأساسية هي تحرير سلطة الشركات والأعمال. ويؤمن الأيديولوجيون النيوليبراليون بأن هذا يزيد من حرية الفرد من خلال تحفيز الديون الخاصة. وفي تناقض مع ظروف سبعينيات القرن العشرين فإن النيوليبرالية والسوق الحر أصبحا

لليسار الرأديكالي. بيد أنه مع وجود فشل اليسار في توفير رد متماسك على الأزمة بدأ العديد من الرأديكاليين في استكشاف ما معنى أن يكون المرء اليوم 'يسارياً راديكالياً'. والأمر المهم هو أننا ما زلنا في مرحلة زمن الفرصة بالنسبة لليسار.

(٢) أكدت الأزمة على بروز الدولة والسياسة التمثيلية للأحزاب. فعلت ذلك، بينما بالطبع لم تظهر 'الجماهير' كقوة سياسية تتقدم بطلبات قوية إلى الدولة، ومع ذلك أصبحت الدولة، بحكم وجود فراغ، المؤسسة الأساسية التي ترك لها الجمهور العام أمر حل الأزمة.

(٣) استغلت الحكومات (في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفي غالبية الغرب) الفرصة واستخدمت تريليونات دولارات دافعي الضريبة لمواصلة التدخل لصالح رأس المال والنموذج النيوليبرالي. وفي أوروبا، كما في أماكن أخرى، أدرك اليمين والنيوليبراليون هذه النقطة، واستخدموا في الأشهر الأخيرة السلطة الإقتصادية للحكومة من أجل دعم قضاياهم.

(٤) بالتالي أساء بعض اليسار الراديكالي (ومن الواضح ليس كله) قراءة مزاج الجمهور فيما يتعلق بدور الدولة القومية. ورغم التنبؤات والتطلعات لمنظمات المجتمع المدني تلك التي تريد أن تنسحب وأن تلغي كينونة الدولة، فإن غالبية الناس الآخرين ساروا، وإن كان على مضض، في الإتجاه المعاكس.

(٥) لقد أختصر بعض الراديكاليين السياسة الراديكالية بالعيش وفق نمط حياة أكثر أخلاقية. وهدفهم من وراء ذلك هو إنتاج أشخاص أخلاقيين ، لزيادة الوعي، وليس مشروع مشترك ووسيط بالنسبة للدولة. وهذا لا يوفر تحدياً فعالاً لليمين والنيوليبراليين، الذين هم، كما أشرنا بالنسبة لما بعد الأزمة، يقومون بالإستيلاء على المؤسسات القوية

الإطار المُنَظِّم للمجتمع، بدءاً من إلغاء الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأعمال (البيزنيس) والمالية، محلياً وعالمياً، وحتى تشجيع حرية حركة رأس المال، وتدني إنفاق الدولة، وتخفيض الضرائب على الأعمال والأشخاص الأغنياء، وتشجيع المنافسة الشديدة، بدلاً من السلوك الذي يتسم بالإحترام بين الشركات الكبرى، وهجوم الدولة والشركات الكبرى على النقابات، وزيادة استخدام العمال المؤقتين والجزئيين، والإمتناع عن السياسات المالية الإختيارية لتخفيض البطالة، وخصخصة الشؤون العامة مثل أنظمة الرعاية الصحية والتعليم.

للسياسة.

(٦) قام 'المناضل الفلسفي' المُفَوَّه والذكي بفعل الكثير لتحويل وتغيير فهمنا للعالم خلال العقود الأخيرة. ولكن الأزمة تُبيِّن بأن ثمة اختلاف بين ممارسة الفلسفة وممارسة السياسة. فالفلسفة لا توفر الآليات التفصيلية والملموسة والوسيطة التي نحن في حاجة إليها اليوم. لذا، فإن بعض الراديكاليين علَّقوا أهمية كبيرة على مداخلاتهم الفلسفية وانتقاداتهم، جاعلين منها أعمالاً سياسية منهم ولهم.

إنني لا أدَّعي بأنني قادر على القيام بصلات دقيقة بين هذه النقاط المختلفة في هذه الورقة المختصرة والإستطرادية إلى حد كبير. إنها ببساطة قائمة لتحفز على التفكير أولئك الحاملين لتلك الصفة المميزة التي نطلق عليها اسم 'اليسار الراديكالي'، والذين على الأرجح هم مصدومون مثلي بعجزنا عن الحركة.

غالبية الناس تطلعت إلى الدولة، وليس بعيداً عنها

كما سبق وجرت الإشارة، فإن نقطتي الأولى موجهة إلى أولئك الذين يسعون إلى تجنب بروز السياسة التمثيلية للدولة وسياسة الأحزاب بعد الأزمة. قبل الأزمة أنتج مايكل هاردت وأنطونيو نيجري ما جرى الترحيب به على نطاق واسع في المؤتمرات الرأديكالية بأنه البيان الشيوعي للقرن الحادي والعشرين. ومما يدعو إلى أسى العديد، أن الأزمة أثبتت عدم صحة ذلك. ففي الوقت الذي كان فيه هاردت ونيجري يسعيان إلى إيجاد 'خطوط للهرب' من الحكومة ذات 'الحدود الإقليمية' من خلال إلغاء حدود 'الجموع'، فإن غالبية أناس ما بعد الأزمة قد سمحوا، بفعل الفراغ، لدولة قوية بمعالجة تفاصيل في الأزمة، مثل التجارة والأنظمة المالية ودرجة الإئتمان، وتحفيز مالية الدولة، وأشكال التأميم، وإغلاق أماكن التهرب من الضرائب، ومعاقبة الرأسماليين الطمَّاعين، وهذه مجرد أمثلة قليلة من سلسلة طويلة. لذا فإن الجموع ليست قيداً مهماً على سلطة الدولة. بل هي أبعد من أن تكون كذلك. يبدو أن سلطة الدولة قد ازدادت، لتتدخل في التفاصيل الدقيقة للرأسمالية التي لا تخضع لأية أنظمة. في العام ٢٠٠٠، اضطر منظمو المنتدى الإجتماعي العالمي، الذي هو أحد منظمات المجتمع المدني الرئيسية، إلى الإقرار

بأن منظمات المجتمع المدني 'ليست قوية بما فيه الكفاية للتغلب على المشاكل التي تسببها الرأسمالية'.

إن الناس الذين يعيشون في بريطانيا، وسعوا عموماً إلى الحرية الخاصة من خلال تراكم الدين الخاص[١٨٨] قد تركوا للحكومة أن تحل المشكلة. وهذا لا يعني بالطبع القول بأن الجماهير قد برزت كقوة سياسية قوية تمارس ضغطاً على الدولة. إنها، كما هو واضح، ليست لحظة ثورية، بل في الواقع إن العكس هو الحال. ففي وقت الأزمة لم يبرز 'جمهور جديد' يدعو اليسار أو اليمين أوالخُضر أو أية مجموعة سياسية أخرى للتدخل ببرنامج أيديولوجي جديد، برواية جدية معادية للنيوليبرالية. إن الحكومات في الغرب لم تتخذ الخطوة الدراماتيكية الخاصة بتأميم البنوك جزئياً لأن جمهوراً جديداً دعا إلى تأميم البنوك كجزء من اقتصاد سياسي جديد. ومع قيام دافعي الضريبة في العالم بإنقاذ البنوك بما قيمته ١٥ تريليون دولار أمريكي، أي بما يساوي ٢٠٠٠ دولار بالنسبة لكل فرد في هذا الكوكب، وبينما أرباح البنوك ومشاريع مكافآت المسؤولين في البنوك ترتفع وتزداد، فإن السكان عموما لا يطلبون أشياء كبيرة مقابل استثمار في البنوك. في الواقع لم تتم إثارة قضية ما يجب فعله بالأرباح الجديدة للبنوك. ومع وجود المستوى الدراماتيكي لعملية الإنقاذ فإن المطالب السياسية من الجمهور عامة هي مطالب متدنية بشكل مثير.

إنني أفكر، بدلاً من ذلك، بأن من العدل والإنصاف القول بأنه بمزيج من ردود فعل نفضة الساق والإستسلام المتردد واليأس تركت غالبية الناس ببساطة للدولة أن تقوم بذلك. لم يكن هناك أي خيار آخر. كان لا بد للدولة أن تقوم بإنقاذ البنوك. وقامت النُخَب في غالبية الدول القومية في الغرب، وقد تلقت 'دعما' بهذه الطريقة، بتحويل ذلك إلى فرصة أخرى للتدخل لصالح رأس المال. وكما قال المقال الإفتتاحي في مجلة "الإيكونومست" بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩:

١٨٨) كتب نيتشه في القرن التاسع عشر حول الديون، فقال إن الدين هو شكل من أشكال الخطيئة الإجتماعية. ولكن مع نهاية القرن العشرين كان الناس 'يأكلون' بشراهة من الشركات التي تحفز الفردية وحرية الإختيار من خلال مراكمة الدين الخاص.

"هل هناك وقت أفضل كي تكون بنكاً ؟ إذا كان لديك رأس المال وتوفرت لك الشجاعة ، فإن الأسواق مليئة بالفرص . . . إن الحكومات توافق على الفعالية المالية العالية وتضمن جزءاً كبيراً من النظام المالي ، وهكذا يتسنى لك الإحتفاظ بالأرباح ، وتحويل الخسائر إلى دافع الضريبة . "

لذا ، هذه هي النقطة المهمة . فاؤلئك الذين يُسيطرون على الدولة القومية هم في قمة مراتبية حقيقية للغاية . والنيوليبرالية ممكنة فقط بسبب هذه المراتبية . من ثم في الوقت الذي يقول دعاة المجتمع المدني ، مثل ماري كالدور ، على سبيل المثال ، بأن الناس تنحوا لتصبح غير قادرة على الدفاع عن اهتماماتها بشأن هويتها في ظل السياسة التمثيلية ، هنالك ضرورة للإشارة إلى أن السكان عموماً قد سمحوا (ولو بشكل سلبي) للدولة بالتدخل مباشرة في الديون الشخصية التي هي برعاية الشركات ، من أجل أن تنقذ نفسها من نفسها . وفي الوقت الذي كان ويليام كونولي قد قال سابقاً بأن الدول تجنح إلى خلق آلام للناس التي تُمثِّلُها ، فإن غالبية الناس في بريطانيا سمحوا للحكومات بالتدخل مباشرة في العديد من شؤون حياة ما بعد الأزمة ، وللحد من سلطة الشركات ، والفقاعات وعدم اليقين بشأن فرص العمل والوظائف . لذا ، فإن هنا هو المكان الذي يحتاج أن يتواجد فيه اليساريون الراديكاليون . وإذا لم يحدث ذلك ، فإن اليمين والنيوليبراليون سيكونون أكثر من سعداء لأن يتدخلوا ، كما سأناقش فيما بعد .

ولكن ، كان من السهل ، قبل الأزمة ، أن ترى كم من اليساريين الراديكاليين كانوا يعتقدون بأن السياسة التمثيلية هي أقل أهمية . أحد أسباب ذلك كان التوافق العريض بأن الدولة أقل أهمية مما كانت . لقد قال موراي لو ، قبل الأزمة ، بأنه فرضية أساسية في المُحاججات بأن الدولة وسيادة الدولة ، وحدود الدولة والعلاقات الدولية ، والحكومة المتماسكة التي تعمل ، والوضوح الخالي من أي اتجاه للترتيبات الحكومية ، وإلى ما غير ذلك ، هي كلها شيء من الماضي ، أو على الأقل إنها أقل أهمية مقارنة بالأمور الأخرى . عدد قليل كان سيختلف مع هذا القول في حينه . فالتشكك في فترة ما قبل الأزمة بالدولة كان قد ارتفع وازداد جراء معنى 'مابعد الحداثة' بأنه دخول في عصر جديد أسرع ، حيث العلاجات القديمة تذوب ، والفضاء يتضاعف ، ومفاهيم العلوم الإجتماعية الحديثة لا تجد

مشترياً. وقد لخَّص جيرارد أو. تواتيل الشعور في ما قبل الأزمة عندما قال:

"في التسعينيات [من القرن العشرين] السريعة، كانت الدولة والإقتصاديات والهويات تبدو أقل تحديداً في مساحة محددة، مما كانت عليه في السابق؛ فالجغرافيا السياسية والثقافة كانت أكثر تعقيداً وغريبة، ولم تكن المتانة والإصلاحات مرتبطة **بمكان**، وكانت أشكال الحياة هجينة ومرنة أكثروفي **حالة انتقال** . . . في الواقع في أزمنتنا وفضائنا يبدو أن اللاشكل هو الشكل الأنسب. . . فالعثورعلى مركز حيوي يظل متماسكاً في مثل هكذا عالم مترنح وخال من الحدود والإقليمية هو سعي فائق وعبثي."

مع وجود هذا التصور المهيمن، أصبح أمراً ذا معنى بالنسبة لبعض اليساريين الراديكاليين أن يلتفتوا من أجل سياسة راديكالية إلى مجتمع مدني أكثر حراكاً وما فوق قومي، بدلاً من الدولة. كان هناك في أوساط بعض التخصصات الأكاديمية شيء من عدم الحماس 'للدولة'، وذلك لأن المجتمع لم يكن يعمل بعد وفق قوانين تلك الفئات التخصصية القديمة الحديثة التي كانت تهم الرأديكاليين من الجيل السابق، مثل فوسول، أو لاكلو، أو موف. وبالتالي فقد جرى إعداد وتطوير أشكال جديدة من التحليل والسياسة الراديكالية من قبل راديكاليين جدد، في رد على وصول عصر جديد. فعلى سبيل المثال تحدث هاردت ونيجري عن فكرة أن المرحلة الجديدة من الرأسمالية تعمل أبعد كثيراً من إطار الدولة القومية، وتُنظِّم العقل والجسد مباشرة من خلال التفاعل المعقد لأنظمة التجارة المعولمة ووسائل الإعلام العالمية. لذا حاول هاردت ونيجري أن يعملا مع رهانات السياسة الراديكالية كما رأياها حينذاك، فئات ما قبل الأزمة تعمل على جعل فئات ما بعد الحداثة من مجتمع جرى تحويله إلى شبكة عالمية بحد ذاتها، فئات راديكالية من أجل خلق عالم بلا حدود وأقل جوراً وضيماً. وعندما أعدَّ هؤلاء الراديكاليون الجدد بيانهم ، بدا وكأنه استنتاج طبيعي أن تسعى إلى التخلص من أنماط السياسة التمثيلية القديمة، بدلاً من جعل إمكانية الجموع التي تم تخليصها من الحدود الإقليمية، راديكالية وجعلها تتبنى أشكالاً ما فوق قومية للسلطة الحيوية ، من خلال تكثيف هذا الطور الجديد للرأسمالية. بدا ذلك منطقياً عندما أشارت كل التحليلات إلى الطريق الذي تسير فيه الرأسمالية فيما قبل الأزمة – الدول كانت تسد طريق الإمكانية الثورية للجموع.

هنالك بالطبع أيضا راديكاليون يدعون إلى مجتمع مدني عالمي 'من أسفل'، مثل هاردت ونيجري وماري كالدور، يكون على شكل نوع من الحكم العالمي، مثل الأمم المتحددة. وفي إعدادهم وتطويرهم لنظريات حول العولمة بطريقة خاصة يدعو كثيرون إلى الإنتقال من المجال الوطني إلى المجال العام الكوزموبوليتي، مُدَّعين بأننا نشهد 'تشكيل حكومة عالمية'. بالطبع فإن هذه الحكومة العالمية تسيطر عليها منظمات شبه حكومية ونُخَب تدعي الحديث باسم المجتمع المدني، وغالباً غير مُنتَخَبَة من ذلك المجتمع. ومع ذلك، وكما كتب ديفيد هارفي'لقد عادت الكوزموبوليتية'. إن هذا الإحياء للكوزموبوليتية تزعمه مؤلفون من أمثال ديفيد هيلد، ودانييل أرشيبوجي، وريتشارد فالك، ومارتين كوهلر (من أجل ذكر بعض الأمثلة)، كما قال ديفيد شاندلر قبل الأزمة. وهؤلاء الكتاب يميلون إلى النظر إلى السياسة التمثيلية 'كآلية هيمنة'. والإعتقاد هو أن الإتجاهات في العولمة قد حوَّلَت المسار الذي يُمارَس فيه عمل الحكومة، وكيف يجب أن يُمارَس.

ومع ذلك، وكما قال ويل هوتون بعد الأزمة، في ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨:

"أقول لأولئك الذين يقولون بأن العولمة تُقيِّد الدول، حسناً انظروا إلى عملية الإنقاذ الأخيرة في الأسابيع الستة أو الثمانية الأخيرة؛ انظروا إلى الطريقة عندما أصبح الدفع، دفع برفق، فقد كانت الدول القومية هي التي كان عليها تخصيص أموال دافعي الضريبة لدعم البنوك الغربية؛ وفجأة جرى تذكيرنا جميعاً بأن هذه الدول القومية، التي يُزعَم بأن ليس لديها إلاَّ سلطة قليلة، أو لا سلطة على الإطلاق، هي الشيء الوحيد الذي كان لدينا عندما انهار النظام."

كان امتلاك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لستين في المائة من شركة جنرال موترز أمراً لا يمكن التفكير فيه قبل عدة سنوات. وكان من الأمور التي لا يمكن التفكير فيها أن يسمح المواطنون البريطانيون، دون أي احتجاج كبير، باستثمار ٨ في المائة من الدخل القومي في البنوك الخاصة المنهارة، وجعل الدولة أكبر مالك أسهم في أكبر

شركات العالم، مثل بنك إسكوتلندا الملكي (في هذه الحالة أصبحت الحكومة البريطانية تملك ٨٤ في المائة من الأسهم). ومن الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الهند سيكون العهد الجديد، كما كشفت الإنتخابات الأخيرة وتوحي توجهات الإقتصاد العالمي، عهداً يوسع سلطات الحكومات. فالحكومات المُنتخبة عَبَّرَت عن سلطاتها بطريقة غير مسبوقة منذ العام ٢٠٠٧. فأولئك الذين يتحكمون بالسياسة التمثيلية للدولة يتحكمون بقوة هائلة غير معقولة. وسيتعين على الراديكاليين أن يعملوا **مع** التيار الجديد للتاريخ والفُرَص الجديدة التي يُمَثِّلها.

وكما تقول ساسكيا ساسن في مساهمة لها في تحليل أخير للسياسة الراديكالية اليوم، لإن اليسار الراديكالي يحتاج الآن لأن يشتبك مجددا مع الدولة. والنقطة التي تختم هذا الجزء من مقالي هي أنه في الكتاب ذاته تتطلع شانتال مونفي إلى الوراء وتستعرض العقد الماضي أو نحوه، فتلاحظ اتجاهين مهيمنين في السياسة الراديكالية. الأول هو 'انتقاد على هيئة انسحاب' من الدولة؛ والثاني هو 'انتقاد على هيئة مشاغلة' للدولة. وتقول أن العديد من الراديكاليين يؤمنون بأن الإنسحاب له قيمة أكثر. وهذا كان (ولعله ما زال) الإتجاه المسيطر في السياسة الراديكالية المعاصرة. وهذا هو الإتجاه الذي نحتاج أن نعكسه. وكما سأناقش الآن، فإن الرهانات الجديدة تتطلب أيضاً أن يقوم اليسار الراديكالي بمشاغلة السياسة التمثيلية بجدية أكثر، إذا كان لليمين ألاَّ يستمر في الصعود إلى السلطة.

رفع وعينا بمسؤولياتنا الأخلاقية لا يتحدى اليمين بشكل فعَّال

كنت أتحدث في هذه القطعة الجدالية عن كيف أنه بعد اتباع مشاعر راديكالية كالإنسحاب من الدولة، لم يتمكن بعض اليساريين الراديكاليين من الرد على الرهانات الجديدة للسياسة الراديكالية. على الأخص لم يتم العثور عليهم عند الدولة، حيث تحول الجمهور السلبي لحل الأزمة. سأنتقل الآن لدراسة كيف جنحت في السنوات الأخيرة أيضاً أجزاء مهمة من اليسار الرأديكالي إلى إعطاء الأولوية إلى رفع وعي مسؤولياتنا الأخلاقية، على حساب الإستيلاء على السلطة. سأقول أنه من المهم خلق هذا الوعي.

ولكن في محاولة للفت الإنتباه إلى رهانات السياسة كما نجدها الآن، بعد العام ٢٠٠٨، سأشير أيضاً إلى أنه يجب علينا ألا نضع ثقة كبيرة في هذا الأسلوب وحده.

وعلى خلفية ما قلته للتو، فإن من المهم أن نتذكر أنه في الوقت الذي يجري فيه التركيزعلى الرئيس أوباما في أماكن عديدة أخرى من العالم يكتسب اليمين والأصولية قوة من خلال الإستيلاء على سلطة الدولة. والمنظور بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيَّرت يرافقه شعور بالراحة والإنفراج بين العديد من الرأديكاليين. ولكن الإنتخابات الأوروبية في العام ٢٠٠٩، والتي هي أكبر عملية اقتراع ما فوق قومية في التاريخ، دشَّنَت تحولاً في القارة كلها نحو اليمين (واليمين المتطرف) في أماكن عديدة، على سبيل المثال: في النمسا، وبلجيكا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، والدنمارك، وأستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وليثوانيا، ولكسمبورج، وبولندا، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، ورومانيا. ورغم انتخاب أوباما، ووجود ما يُقارب الركود والإنكماش، ما زال تطبيق النيوليبرالية بتواصل ويتمدد من خلال جهاز حكومي ومنظمات حكومية، ويفكر بالدبابات والشركات ما فوق القومية. فسلطة اليمين في بلدان مثل إيران، مع أنها مكبوحة الجماح، تظل دون تحد من اليسار. ويلفت ألبرتازي، من بين آخرين، الإنتباه إلى كيف يترك اليسار المُفَكَّك السلطة على الصعيد الوطني في أيادي اليمين في الكثير من البلدان الأخرى، مثل إيطاليا على سبيل المثال. وتستنج السياسية العمالية البريطانية كلير شورت، بعد تفكيرها بوضع السياسة الراديكالية المعاصرة بأنه "في الضباب الذي يُغلِّف المستقبل، فإنني أرى نهوض حركات فاشية. . . إنني أخشى أن يصبح كل شيء أسوأ قبل أن نرى نهوضاً في السياسة المعطاءة الراديكالية؛ ولكن يُخامرني شك بأن التاريخ على وشك أن يُسرع أمام أعيننا، وأن كل أولئك الذين يعارضون تطرف الخوف والكراهية الإثنية والعنصرية والأنقسام أن يستعدوا لخلق حركة جديدة تحتوي على الحلول للمشاكل التاريخية الضخمة التي تواجهنا حالياً."

وهكذا، فإن رهانات السياسة واضحة. فاليمين في صعود، والأيديولوجية النيوليبرالية ما زالت مهيمنة. فكيف يقوم اليسار بالرد على هذه الرهانات؟ لقد ناقشت كيف يضع بعض اليساريين الراديكاليين ثقة كبيرة في منظمات المجتمع المدني التي تسعى

إلى الإنسحاب من الدولة. وسألتفت الآن إلى كيف يوجد لدى آخرين ثقة كبيرة في سلطة رفع الوعي بمسؤولياتنا الأخلاقية.

إنه في فترة ما بعد الأزمة أخذت الشعبية المتزايدة لأعمال ديفيد شاندلر تعكس معنى احتفاء الراديكاليين في الغالب بالشخص الأخلاقي على إعتبار أنه قوة راديكالية، وذلك على حساب برامج تمثيلية أوسع للتغيير. وحجة شاندلر المركزية هي أن ذلك يترك الراديكاليين عاجزين. ويقول شاندلر إن العديد من الراديكاليين "يحاججون بأنه ليس هناك أي شيء سلبي أو محافظ فيما يتعلق باحتجاجات ناشط سياسي راديكالي، مثل احتجاجات مسيرة ضد الحرب في العام ٢٠٠٣، وضد الرأسمالية وضد العولمة، والمسيرة الضخمة في نهاية العام ٢٠٠٥ لجعل الفقر جزءاً من الماضي، والمشاركة في المنتدى الإجتماعي العالمي، أو الجهاد الراديكالي للقاعدة. إنني أختلف مع كل هذا. فهذه الأشكال الجديدة للإحتجاج هي أشكال شديدة الفردية وشخصية – ليس هنالك أية محاولة لبناء حركة إجتماعية، أو حركة جماعية. يبدو أن الإنتحار المسرحي، والمظاهرات، وليس لبس الأساور والشارات هي أعمال أخلاقية بحد ذاتها: بيانات شخصية عن الوعي، بدلاً من محاولات لمشاغلة المجتمع سياسياً."

إن بصيرة شاندلر التأملية، من ناحية، ليست فريدة بشكل خاص. فكثيرون، كما يبدو أيضاً يفكرون بأن الراديكاليين اليوم معزولون كثيراً وغير معنيين. كما أنه ليس هناك أي شيء من الإبتكار والإبداع في أن تقول بأن هناك تأكيد كبيرعلى الإبداع والتلقائية (الذي قال عنه ريتشارد سينيت في العام ٢٠٠٤ بأنه 'موسيقى جاز اجتماعية')، ولا يوجد تأكيد كاف على السياسة التمثيلية. في الواقع، زُرْ العديد من المدونات الراديكالية وستجد أن الراديكاليين أنفسهم يتذمرون باستمرار من كيف أصبح من السهل جداً أن توقع على العرائض الأخلاقية على الشاشة العنكبوتية، وعلى الشكاوي عبر الرسائل الإليكترونية، والإنضمام إلى تشكيلة من القضايا الأخلاقية، دون الإعداد عملياً برامج سياسية لها قيمة بحد ذاتها. والأمر الذي يهمني هنا هو ليس النقطة التي يوردها شاندلر حول الراديكاليين وابتعادهم عن السياسة ذات التأثير، بل إنني أجد النقطة التي يأتي بها والمتصلة مثيرة للإهتمام – أنه جرى هروب إلى الأخلاق، وبعيداً عن المحاسبة الأخلاقية

والمسؤولية. فالتصريحات الشخصية ذات الوعي الأخلاقي أصبحت مهمة بشكل خاص في أوساط السياسة الراديكالية اليوم. لذا فإنه مُمتع أن تلاحظ ، كما سأناقش الآن ، أننا كنا في هذا المجال من قبل.

انتقد كارل ماركس في كتاباته الأولية المثاليين الألمان لتراجعهم إلى الأخلاق ، بدلاً من الإستيلاء على مؤسسات السلطة التي لها قيمة بالنسبة لهم. ولرفضهم التعبير عن مصالحهم الذاتية سياسياً من خلال الإستيلاء على السلطة ، كان المثاليون يفضلون بأن يدلوا ببيانات حول وعيهم الأخلاقي. فهكذا مثالية ، وعدم الإستعداد لتحمل مسؤولية السلطة السياسية ، تسيران ، في الغالب ، يداً بيد. لكن بالنسبة لماركس فإنه من الضروري أن تشعر بِثقَل السلطة ، وأيضاً بمسؤوليتها.

ويحاجج شاندلر ، تماماً مثلما انتقد ماركس المثاليين الألمان ، بأنه يتعين علينا الآن أن نلفت الأنظار إلى شرك الهروب إلى الأخلاق اليوم ، فيقول:

"في حالة البرجوازية الألمانية ، استنتج ماركس أن نقطة ضعفها وتشرذمها ، المضغوطة بين بقايا النظام القديم والبروليتاريا الصناعية الناشئة ، هو الذي يُفسر هروبها الأيديولوجي إلى القيم. فبدلاً من أن تستلم المسؤولية السياسية للإطاحة بالنظام القديم ، أنكرت البرجوازية الألمانية مصالحها الخاصة وأضفت مثالية على التقدم بكلام من غير هذا العالم ، كلام فلسفة مجردة ، مُعْرِضَة عن عواقب تطلعاتها الليبرالية عملياً."

إننا نشاهد اليوم تجدد الإهتمام بالأخلاق. فالعديد من الراديكاليين ، المتشرذمين ، يتراجعون إلى شعارات أخلاقية مجردة مثل القول "إن من الممكن إيجاد عالم آخر" ، و"حقوق الإنسان عالمية" و "تحويل الفقر إلى شيء من الماضي". وكما سبق وناقشت ، فإننا بالطبع نشاهد أيضاً عودة إلى كوزموبوليتية كانط. وفي الوقت الذي أعتقد فيه أنه يجب ألاَّ نهاجم التحول الأخلاقي لأن قيمه مثل العديد منها المتعلق بقضايا البيئة وحقوق الإنسان يثير الإعجاب ، فإنه من المهم أيضاً القول بأن التحول إلى الأخلاق يبدو أنه يعكس بعض الإفتقار إلى الإستعداد للإستيلاء على السلطة والخضوع للمحاسبة بشأنها. ويبدو أن الهروب إلى الأخلاق ، كما ينتهي الأمر ، في الغالب ، في السياسة الراديكالية

اليوم ، يرافقها تشكك في السياسة التمثيلية .

واستمراراً في هذا الموضوع لبرهة ما ، يُلقي سلافوي جيجك[١٨٩] بعض الضوء على لماذا أصبحت الأخلاق (مقارنة مع السياسة التمثيلية) مهمة جداً بالنسبة لليسار في السنوات الأخيرة ، فيقول بأن العديد منا (وهو بالطبع يكتب من منطلق يساري) يشعرون بأننا لا نستطيع التأثير وتغيير الأمور كثيراً من خلال السياسة التمثيلية في مجال أوسع ، عندما يتعلق الأمر بقضايا الحياة السياسية الكبرى . ويتحدث جيجيك عن هذا الشعور بأننا'لا نستطيع مطلقاً التنبؤ بنتائج أفعالنا' ، وبأن أي شيء نفعله لن 'يضمن بأن تكون النتائج كلها لتداخلاتنا مُرضِية . إنه محق في أن يقول ذلك . فاليوم يُسيطر على تخيلاتنا الجغرافية معنى أوسع للفوضى والتعقيد العالمي .

قد تكون طرق التفكير هذه ، العميقة في نفسية العديد من راديكاليي اليسار سبباً آخر لماذا تراجع هذا العدد الكبير إلى الأخلاق . فعندما لا نؤمن حقاً بأننا نستطيع تغيير العالم من خلال تطوير آليات دقيقة حافلة بالتفاصيل ، والإستيلاء على السلطة ، أو نماذج تنبؤية ، فإننا نكون بالطبع أكثر تردداً . إن من الأفضل بدلاً من ذلك أن نحاول رفع الوعي الأخلاقي . ولكن بينما كانت السلطة في الماضي شيئاً يُكتَسَب ويُصان ، شيئاً يمكن أن يستخدمه الراديكاليون لتطبيق أيديولوجية مشتركة ، تصبح السلطة اليوم من أعلى إلى أسفل حتى محرجة في الغالب بالنسبة للعديد من اليسار ، بوجود الخطر الذي يُشكله التمثيل في المجتمعات المتشرذمة . وهذا ، كما سبق وقلت ، هو حيث يغتنم اليمين وايديلوجيوا النيوليبرالية فرصة اللحظة .

بكلام آخر ، هنالك ضرورة لأن نكون واضحين ، وربما أكثر في هذه الأوقات التي تتداخل فيها التخصصات – الأخلاق والسياسة (لا سيما السياسة التمثيلية) فهما مختلفتان . بالطبع إنهما متصلتان . فأنت لا تستطيع ممارسة السياسة دون منظور أخلاقي .

١٨٩) **سلافوي جيجيك (Slavoj Zizek) ١٩٤٩** – – فيلسوف وناقد ثقافي سلوفاني ، له مساهمات كبيرة في مجال النظرية السياسية والتحليل النفسي النظري . يُعتبر عموماً بأنه من أتباع التأثير الهيجلي والماركسي . ارتبط اسمه بأوساط المثقفين الذين انشقوا عن نظام الرئيس جوزيف بروز تيتو . عمل في البداية كمساعد باحث في جامعة لوبليانا ، ولكنه طرد من وظيفته في العام ١٩٧٣ ، بعد أن رُفضت رسالة الماجستير التي تقدم بها إلى الجامعة بحجة أنها "غير ماركسية" . ذاع صيته لمساهماته النظرية . يعمل حالياً في جامعة لوبليانا – **المترجم**

ولكن النقطة التي أريد التأكيد عليها هنا هي أن اليمين والأيديولوجيين النيوليبراليين لن يختفوا ببساطة إذا تبنى اليسار أنماط حياة أخلاقية بديلة أو رفع الوعي بها. فاليمين مستعد للإستيلاء على سلطة الدولة، على الأخص في هذا الوقت الذي تزداد فيه الدولة قوة. وعندما نقارن البرنامج السياسي الموحد للنيوليبرالية، الذي أعده في البداية ريجان وتاتشر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والناتو والبنوك المتعددة الجنسيات ومجموعة العشرين، كأمثلة قليلة، يقوم الأشخاص ذوو الأخلاق في العالم بتقديم بعض المقاومة المضادة. ولكن أزمة ٢٠٠٨ وردود الإحتجاجات كمجموعة العشرين البديلة، تظهر مدى ضعف المقاومة الأخلاقية في وجه مؤسسات الإقتصاد النيوليبرالي.

السبب الآخر لهذا هو أن الشخص الأخلاقي يُساهم كثيراً جداً في المجتمعات النيوليبرالية نفسها. ولا بد أن نعود قليلاً إلى الوراء كي نفسر كيف يتم ذلك. إن الحركات الإجتماعية الجديدة خلال العقود السابقة، قد استعادت عافيتها عموماً بشكل فعال، وذلك من خلال نظام رأس المال القائم، وبإرضائها بطريقة أدت إلى تحييد إمكانياتها الهدامة. هكذا حافظ رأس المال على مكانته المهيمنة في مجتمعات ما بعد النظام الفوردي [نسبة لهنري فورد]. ويُفسِّر لوك بولتانسكي وإيف شيابلو كيف قام الرأسماليون **بالعمل مع**، بدلاً من ضد، الصفات المميزة للحركات الإجتماعية الجديدة. فيقولان بأن الحركات الإجتماعية الجديدة ترغب في الإستقلال الذاتي، ومثال الإدارة الذاتية، الذي هو المثال الأعلى، وإلحاحية مناهضة المراتبية، والبحث عن الأصالة، وهي أمور كانت مهمة في تطوير ما بعد الفوردية. . وحلت هذه محل الإطار المراتبي لفترة الفوردية بأشكال جديدة للسيطرة الشبكية. وهكذا، وبهذه الطريقة نرى أن العلاقة بين الحركات الإجتماعية الجديدة ورأس المال قد كانت مُنتجَة. من الواضح أن رهانات السياسة الراديكالية قد تغيَّرت بدورها مرة أخرى الآن؛ وهذه هي النقطة الهامة التي أريد أن اوردها بشأن اللحظة الحالية. وكما سبق وناقشنا، قد يبدو الآن أن مجتمع ما بعد الفوردية هو في الواقع أكثر مراتبية وخاضعاً للسيطرة مما كان يفكره العديد من الناس. وبدون الدولة النيوليبرالية وخضوع الجمهور إلى أفعالها، فإنها كانت لن توجد الآن في أي شكل يُشبه ما هي عليه. إن خضوعنا للدولة قد أوقف انفجاراً داخلياً ما بعد الأزمة

في النيوليبرالية. وهذا بالطبع من حيث أنه منتج للغاية كأحد المميزات المركزية للشخص الأخلاقي. فالفردية المرضية، المهيمنة للغاية في المجتمعات الليبرالية قد استعادت عافيتها على يد الشخص الأخلاقي الذي لا استعداد لديه للإستيلاء على الدولة. وبالتالي فإن النقطة البارزة هنا هي أن الشخص الأخلاقي هو انعكاس للقوى المحافظة في المجتمع اليوم.

لقد ناقش هذا الجزء من ورقتي الجدالية كيف أبرزت الأزمة الإختلاف بين ممارسة الأخلاق وممارسة السياسة. وكما سأفسر الآن لقد أظهر هذا الإختلاف الفرق بين الفلسفة والسياسة.

هنالك اختلاف بين ممارسة فلسفة راديكالية، وممارسة سياسة راديكالية

في العام ٢٠٠٨ كانت أجزاء عديدة من اليسار الراديكالي فلسفية بشأن كيفية التعاطي مع أزمة مجتمعية عريضة. وأعني هنا حرفيا 'فلسفية'. وذلك لأن جزءاً كبيراً من اليسار الرأديكالي كان قادراً فقط على تقديم تأملات فلسفية. لذا، فإن النقطة التالية تحتاج لأن تُوضَّح – فعمل السياسة يختلف عن عمل الفلسفة. وهذا بسبب الأهمية السياسية التي جرى ربطها بالفلسفة في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الراديكاليين (بمن فيهم أنا). وكما يقول آلان باديو، فإن هدف العديد من الرأديكاليين اليوم هو:

"وضع الفلسفة في المجال السياسي مباشرة، دون القيام بتعرجات عبرالفلسفة السياسية: اختراع ما أطلق عليه اسم 'المناضل الفلسفي' لجعل الفلسفة ممارسة نضالية في حضورها، وفي طريقة وجودها، وليس ببساطة انعكاساً على السياسة، بل اختراع سياسي حقيقي. إنه أمر مشوق كيف تمت هذه 'الرحلة'. فهي لا تحتاج لأن تجري تجربتها هنا، لأن قراء هذه المجلة المتخصصة مثل فوسول وبيرجسون وسارتر ولاكان وليفي شتراوس ودريدا عارضوا بشدة المفاهيم الخارجية كمفاهيم أفلاطون وكانط، وفضلوا بدلاً عن ذلك تفسيراً أكثر واقعية وأكثر ملامسة للأرض. وكما لم يقم هكذا مفكرين بفصل المفاهيم المجردة أو إبعادها عن الوجود العادي، وكما أن هؤلاء الفلاسفة الراديكاليين لم يعودوا ينافسون الملوك والحكماء في تمثيل المجتمع المثالي، فإن الفلسفة

الراديكالية أصبحت بالنسبة للعديد موجودة في صلب الحياة العادية. وبدورها أصبحت أعمال تفكيك وتعرية الحكم والتحليل النفسي والإنفصامي مُشبَّعَة بكم كبير من الأهمية السياسية. وكما يقول باديو فإن ممارسة هكذا نضالية فلسفية أصبح يُنظر إليها كتدخل سياسي في حياتنا اليومية. وبالقيام بهكذا تدخلات فلسفية، عن قصد أوبدونه، عمد العديد من المثقفين الراديكاليين في ما قبل الأزمة إلى تحويل في فهمنا لكيفية ممارسة السياسة الراديكالية. وبدلاً من توفير تفاصيل المدينة المثالية، وإعداد رؤية ورواية عظيمة، يوجد تأكيد على كشف علاقات السلطة التي تُنتِج الحقيقة والمعرفة والشعور بمن نحن (من العلم إلى الفنون والإنسانيات).

إن هكذا مداخلات هي جزء منتوجه أوسع، تزيد من أهمية المناضل الفلسفي. ولنأخذ مثالاً واحداً على ذلك: أُدخل اليوم إلى إحدى مناقشات شهادة الدكتوراة العديدة، وستجد الأكاديمي يقول لطلابه أو طالباته أن يكتشفوا أنفسهم من خلال التركيز على 'مكانتهم'، وأن يتأملوا في علاقة 'الفرد المشاهد' الذي يدرسونه، أو أن يفكروا بأنظمة السلطة التي تُأدبَهم والمواضيع التي يدرسونها. ولكن رغم الفلسفات العالية التي تم تطويرها في هذه المجالات فإننا غالباً ما نواجه بمداخلات فلسفية، وفهم جديد لكيفية عمل الرغبة والسلطة في سياق معين، على سبيل المثال. إننا نختار طالب الدكتوراة، ونبحث عن 'نشاطه'، لنجد في الغالب بأن تأملاته الفلسفية والأخلاقية تسيطر على نشاطه فقط. وفي أسوأ الحالات يمكن لهذا أن يتحول إلى نرجسية. يمكن أن يصبح شكلاً من أشكال 'البحث عن ذاتي' بدلاً القيام بأبحاث.

وهذا يمثل التوجه الأوسع الذي ناقشناه في الجزء الأخير من بحثي. وهو أن العديد من الراديكاليين لا يريدون كثيراً الكفاح من أجل مواقع فوق السلطة (مثل الدولة القومية)، ويعطوا تفاصيل الرؤية الجديدة للمجتمع، بما أنهم يريدون تطوير مصادر معرفة جديدة حول كيفية تجلي السلطة – ويطرحون 'هناك' انتقاداً ورؤية ذاتية للنقاش. بالتأكيد فإن اكتساب وعي فلسفي، من خلال الممارسة التجريبية والإبداعية الخلاقة، ربما يفتح مجالات جديدة للنقاش يمكنها أن تؤدي إلى سياسة راديكالية. ولكن مجال النقاش ورفع الوعي ليسا هما الشيء ذاته كتوفير حل سياسي.

ومثال آخر سيجسد النقطة التي أطرحها ويوضحها. لقد أصبحت الفيلسوفة الراديكالية إزابيل ستنجرز ذات تأثير كبير في السنوات الأخيرة. ففي 'اقتراحها الكوزموبوليتي تمثل ستنجرز الحركة البعيدة عن الحلول السياسية عندما تقول: "كيف يمكننا أن نتقدم باقتراح لا يهدف إلى القول ما هو، أو ما يجب أن يكون، بل إنه مجرد يستفز التفكير، اقتراحاً لا يتطلب لإثبات صحته أكثر من الطريقة التي يتمكن فيها من 'إبطاء' التفكير المنطقي، وخلق فرصة لإثارة وعي يختلف قليلاً من القضايا والحلول التي تُعَبِؤنا ؟"

هذه مرة أخرى هي السياسة الرأديكالية كتدخل فلسفي – محاولة للتدخل في الحياة العادية، لتحويل وعينا. وكما تقول ستنجرز، إنها لا تقدم نموذجاً لكيف يجب أن يكون المجتمع. وتبريرا لما سبق وقلته، فإنني لا أقول على الإطلاق أن هذا يعني بأنه يجب علينا أن ندير ظهورنا إلى المناضل الفلسفي كقوة للتغييرالرأديكالي. إن ما أقوله هو أن أزمة ٢٠٠٨ توصِّل إلينا حقيقة أن فهم شيء بشكل مختلف (بما في ذلك أنت نفسك)، وتحويل الوعي بالمشاكل والأحوال ،ليس هو نفسه كإنتاج أدوات سياسية للتغيير.

ولنأخذ مثالاً آخر على هذا: بلا شك إن المنتدى الإجتماعي العالمي هو حدث مهم معارض للعولمة، وقد احتفى به الكثيرون في بعض أوساط اليسار الراديكالي في العالم. وبالطبع إنه يقوم بعمل سياسي مهم في العديد من المجالات. ولكنني معني هنا في كيف ينحو المنتدى الإجتماعي العالمي أيضاً إلى تصوير صعود الفلسفة الراديكالية على أنها سياسة راديكالية. وهذا ربما يعكس مكانته **كمنتدى**. وفي كونه كذلك فإنه (أي المنتدى الإجتماعي العالمي) معني بإنجاز المهمة الحيوية الخاصة بتغيير منظور الناس إلى العالم، بجعلنا نقف ونُفكِّر حول النيوليبرالية، ورواندا والولايات المتحدة الأمريكية بطرق مختلفة، وذلك من خلال إدخال نظرية إنتقادية جديدة وبحث فلسفي خاص بطبيعة الوجود إلى مفرداتنا. إنه مكان حيث أناس مختلفون يمكنهم أن يتقاسموا التجارب ويُغيِّروا فهمهم للعالم.

لقد أصبح المنتدى الإجتماعي العالمي، الذي انطلق في العام ٢٠٠١ في مدينة بورتو أليجري في البرازيل، حدثاً سنوياً. حضره في العام ٢٠٠٥، ١٥٥ ألف نسمة، وأصدر ١٩ شخصية بارزة من بين المشتركين ما يُسمى بمانفستو بورتو أليجري، الذي يقول:

"إن العديد من التقدميين يسألون أنفسهم: ماذا يمكننا فعله بشأن ما يجري في العالم اليوم ؟ماذا يمكننا فعله في وجه أحداث مثل مذبحة رواندا، والثُقب في طبقة الأوزون، أو التدخلات الأمريكية ؟ قد تبدو الإجابة مخيبة للآمال: لا نستطيع فعل شيء، وذلك لأنه مجموعة الحقائق هذه التي تُسمى 'العالم' هو بناء هدفه المشاهد الفرد، وليس الشخص الذي هو في قلب الحالة. بكلام آخر، إن هكذا عالم غير موجود خارج الفرضيات المسبقة الكثيرة الإستطراد التي تُشكِّلَه. وبالتالي فإننا لا نستطيع القبول بهكذا عالم دون القبول، في الوقت ذاته، بفرضياته، ودون احتلال مكانة المُتلقي، أو الفرد المتفرج."

كان التوتر المعروف الذي ساد في أوساط المنتدى هو هل يجب أن يسعى المنتدى إلى التأثير على سياسة الدول، أو أن يكون ببساطة مجرد منتدى لتحليل 'مجمل الحقائق'. في الواقع إن مجموعة 'رغم كل شيء'(Malgre Tout)[١٩٠] التي كانت في أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ تضم راديكاليين من أمثال آلان باديو، وإيتيان باليبار، ومايكل ليفي، وميجيل بناسايا ج، تعتقد بأن اليسار قد 'تآكل بفعل تعلقه الشديد بالعمل للتأثيرعلى سياسة الحكومات'. فحَدَّد هذه النغمة الخاطئة، إذ أنه بعد ١٣ عاماً لاحقة حظيت أفعال الدولة، وليس المنتدى الإجتماعي العالمي، باهتمام أكبر من غالبية الناس.

استمرارنا في الحديث عن هذه النقطة قد يساعد في التذكير بأن "جيل ديلوز" على ما يبدو كانت تؤمن بأن رهانات الفلسفة والسياسة تختلف. فالفلسفة تسعى إلى فهم العالم، والسياسة تكشف عن رهانات الناس في وضع معين. على سبيل المثال، كان العديدون من المنتدى الإجتماعي العالمي قبل الأزمة قد قاموا بتسييس بحثها الفلسفي

١٩٠) «**رغم كل شيء**»: مجموعة من الشخصيات من جنسيات وتوجهات مختلفة تأسست في منتصف العام ١٩٨٠، لمقاومة النيوليبرالية على مستوى العالم – **المترجم**

الخاص بطبيعة الوجود المتعلق بإلغاء إقليمية البلد من أجل تبرير رفض الدولة بعض الشيء. ليس هناك خطأ بحد ذاته في ذلك. فالفلسفة يجب أن تُسيّس. ولكن ديلوز كانت واضحة بأنه يتعين علينا بأن نقبل برهانات السياسة وفق شروطها، عندما نقبلها. وفي قولي هذا أعود إلى النقطة الأولى من مقالي. فعقب الشعور بالراديكالية باعتبارها إنسحاب من الدولة لعدد من العقود، حاول كثيرون التأثير على اليسار الراديكالي للتحرك في اتجاه معين. ومما هو مُحزن ، فإن ذلك لم يلتق مع كيف تغيَّرترهانات السياسى الراديكالية. وبالتالي، فإن هوتون على حق حين يقول بأن 'هناك إقرار جديد بأن الدول والحكومات والجمهور مهمون حقاً'. ولكن بما أن هوتون قال ذلك، فإنني لا أعتقد أن للجمهور أهمية، لأن الجماهير تتقدم إلى الدولة بمطالب سياسية. وهذا لا يفسر كيف تغيَّرت السياسة الراديكالية. ولكن، وبالتحديد لأن الدولة تقوم بأعمال راديكالية لا تُعقَل، معتمدة على موارد الجمهور، ويسمح لها الجمهور بذلك. وفي الوقت الذي غالباً ما أتعاطف معه كأداة، فإن الإنتقاد الفلسفي سيوصل اليسار إلى هذا الحد.

بعض التحديات التي نواجهها

بدأ هذا المقال الجدالي والإستطرادي للغاية بلفت نظر القاريء إلى حقيقة واضحة، وذلك من أجل توسيع النقاش حول كيف تغيَّرَت رهانات السياسة الراديكالية. ورغم أن العام ٢٠٠٨ شهد إحدى أكبر الأزمات في الرأسمالية، فإن اليسار الراديكالي كان غير فعال بشكل مثير في استغلال الفرصة لصالح أجندة يسارية.[١٩١] وكما جاء في برنامج هيئة الإذاعة البريطانية الإخباري المسمى "اليوم" بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، هنالك في أوساط الجمهور شعور "كثير وكثير بالغضب تجاه المسؤولين في البنوك والمكافآت التي يحصلون عليها، ولكن لا تجري ترجمة ذلك إلى تحول إلى اليسار". لقد قلت في

١٩١) كما أشار كاستري في العام ٢٠٠٩، فإن العوامل الأخرى (التي لم تجر مناقشتها هنا) ستشمل بالتأكيد 'ضعف اليسار التنظيمي والمالي؛ وحقيقة أن حزب العمال الجديد، ورُزَم الإنقاذ التي قررها بوش/ وأوباما قد قللت من حدة الأزمة، وبالتالي أزالت الفتيل من بعض غضب الجمهور؛ وأرسَت بعمق القيم الليبرالية على جانبي الأطلسي، إلى الحد الذي أصبحت مُثُل اليسار عن المساواة والتبادلية تبدو غير جذابة نسبياً؛ والقوة والوضوح النسبي للأحزاب والجماعات = = المحافظة، وحتى الأحزاب والجماعات القومية؛ وحقيقة أن حزب العمال الجديد والحزب الديمقراطي بعد كارتر قد سرقا خطاب اليسار، وحرموا العديد من الناخبين من شعور أكثر حيوية لبرنامج يساري 'حقيقي'.

مقدمة هذا المقال بأن التحدي في هذه اللحظة هو تحديد كيف يمكن لليسار الرأديكالي أن يستطيع ، رغم كل ذلك ، فعل شيء عملي . وقد ركَّزت هنا على الحاجة إلى تحول عام في العقلية .

إنني أرى في ما كتبته أعلاه في هذا المقال ، تحديات كثيرة أمامنا . يتعلق التحدي الأول بالمقتضيات الإجتماعية . قد يبدو أن الراديكاليين متواجدون على الدوام في وسائل الإعلام ، يتحدثون إلى الجمهور ، وينشرون رسالتهم ، من خلال المدونات ، والإحتجاجات والمجلات الأكاديمية والراديكالية . ولكن كما قال "بيت" من قبل فإن على الراديكاليين أن 'يتخطوا حالة انسداد العمل التي تشكَّلت بفعل الإحجام عن الحديث نيابة عن الآخرين' . وإن كان قد حدث شيء بعد الأزمة ، فإن الإنسداد قد ازداد سوءاً . لذا فإن التحدي الفكري الأول هو التوصل إلى: لماذا يتجنب راديكاليو اليسار في بعض الأحيان السياسة التمثيلية والحزبية – أي تطوير بشكل أعمق لماذا يفضلون بدلاً من ذلك رفع الوعي الأخلاقي والنقد الفلسفي . ففي ضوء ما بعد الأزمة ، يبدو أن هناك حاجة لخلق جو يصبح فيه معنى إيجابياً مرة أخرى للتمثيل والوساطة والرؤية السياسية ، لأنه جرى قبل الأزمة تعريضها إلى هجوم هائل من قبل العديد من الراديكاليين .

التحدي الفكري الثاني يتعلق بالإمكانية الموجودة دائماً للتراجع عن الحلول السياسية إلى المثاليات والأخلاق . فكما قال ماركس إن تشرذم المجتمع المقرون بعدم الإستعداد للإستيلاء على السلطة يمكن أن يسفر عن الهروب إلى القيم وبعيداً عن الوساطة . وفي وجود هذه الخلفية ، هنالك حاجة إلى المزيد من البحث في لماذا يزداد انتشار المثالية (في كلٍ من السياسة السائدة والسياسة الراديكالية اليوم) .

ثالثاً ، إن المواضيع المهيمنة لليسار الراديكالي من فترة ما قبل الأزمة (سلطة المجتمع المدني المتعدد ، وهي الفرد الأخلاقي ، ورفع الوعي ، والنضالية الفلسفية) ، لم تكن ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للجمهور عموماً في ما بعد الأزمة . فغالبية الناس ، رغم شعور الإحجام واليأس ، قد تطلعوا بدلاً من ذلك إلى الدولة من أجل الحلول ، حيث وجدوا اليمين والأيديولوجيين النيوليبراليين في الإنتظار . ولذا فإن الأستنتاج الذي أختم

به هو أن التحدي الفكري الثالث بالنسبة للراديكاليين هو توسيع النقاش حول الرهانات الجديدة للسياسة.

شكر وعرفان

إنني أتوجه بخالص شكري إلى باري جيلز لدعوته لي للكتابة في هذا العدد الخاص – وهو عدد يُبيِّن كيف يعمل باري دون كلل لتوسيع النقاش في ما بعد الأزمة إلى مجالات جديدة ومهمة. وانا مدين أيضاً لشخصين، دون ذكر أسميهما، استعرضا المقال، لملاحظاتهما الثاقبة على الصيغة السابقة للمقال.

المناخ والرأسمالية في كوبنهاجن

والدن بيلو

الخلاصة: 'سيتصارع' المندوبون إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ، ابتداءً من الأسبوع الثاني من كانون الأول| ديسمبر ٢٠٠٩ مع تحدي تغيير المناخ. وفي هذا الأسبوع، يحاول لاعبون مهمون في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف، أن يدفعوا في إتجاه إنهاء دورة الدوحة للمفاوضات حول التجارة التي مضى عليها تسع سنوات. والإجتماعان لهما أهداف متقاطعة ووضعهما مقابل بعضهما يُبرز الواقع العميق بأن على العالم أن يختار بين التجارة الحرة وإدارة قضية المناخ بشكل فعال.

الإنحدار العالمي: انفراج بالنسبة للمناخ

شهد الإثنا عشر شهراً الماضية تفتُّح نوع جديد من الإقتصاد العالمي، الإقتصاد الموجه للتصدير الذي يتسم بالتكامل السريع للإنتاج والأسواق. وقد كان هذا الإقتصاد المعولم كثيف المواصلات، يعتمد بشكل كبير للغاية على نقل السلع المتزايد باستمرار إلى مسافات بعيدة. على سبيل المثال، يقطع طبق الطعام الذي يجري استهلاكه في الولايات المتحدة الأمريكية بالمعدل ١٨٠٠ ميل من مصدره حتى مائدة الطعام. والمواصلات، بدورها، هي كثيفة في استخدام الوقود الإحفوري، مما شكَّل في العام ٢٠٠٦، ١٣ في المائة من انبعاثات الغاز من الدفيئات في العالم، و٢٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد

الكاربون.

وهكذا، فإن الإنحدار في الإقتصاد العالمي الذي يعتمد على التصدير بُحدث انحداراً مهماً أيضاً في انبعاثات الكاربون. وهو بذلك يسبب انفراجاً بالنسبة للمناخ. في العام ٢٠٠٩ كان الهبوط في مستوى انبعاث غازات الدفيئات هو الأكبر خلال الأربعين عاماً الماضية. فآلاف السفن الراسية لعدم وجود طلب عالمي في مواني‌ء مثل نيويورك وسنغافورة وريو دي جانيرو وسيؤول يعني انخفاضاً مهماً في استخدام (Bunker C Oil) ذو الكاربون العالي، الذي يُستخدم في ٨٠ في المائة من الشحن بالسفن عبر المحيطات. كما أن التقليل من الشحن الجوي كان يعني أيضاً تخفيضاً مهماً في استخدام وقود الطائرات، الذي كان المصدر الأكثر سرعة في زيادة إنبعاث غازات الدفيئات في السنوات الأخيرة.

إلغاء العولمة كفرصة

رجع العديد من الحكومات إلى أسواقها المحلية كرد على انهيار الإقتصاد العالمي الموجه إلى التصدير، فأحيوها من خلال برامج تحفيز وضعت أموالاً في أيادي المستهلكين. ورافق هذا التحرك تراجع عن بُنى الإنتاج العولمية، أو إلغاء العولمة. وقد كتبت مجلة "الإيكونومست" [البريطانية] في العام ٢٠٠٩ تقول بأن "تكامل الإقتصاد العالمي في حالة تراجع على كل الجبهات تقريباً". وفي الوقت الذي تقول فيه المجلة ذلك، ما تزال الشركات تؤمن بكفاءة سلاسل العرض العالمية، 'فأية سلسلة، هي قوية فقط بمقدار أضعف حلقاتها. وستأتي نقطة الخطر إذا ما قررت الشركات أنه قد انتهى زمن تنظيم الإنتاج بهذه الطريقة.'

بالنسبة للعديد من دعاة البيئة والإقتصاديين الإيكولوجيين في الجنوب والشمال فإن انتشار الإقتصاد العالمي الموجه إلى التصدير يوفر فرصة . إنه يفتح المجال إلى الإنتقال إلى طرق أكثر وداً تجاه المناخ وأكثر حساسية تجاه الإيكولوجيا في تنظيم الحياة الإقتصادية. بيد أن النقل والمواصلات العالمية الكثيفة الإعتماد على الوقود الأحفوري هو مجرد بُعدٍ واحد من أبعاد المشكلة. فدعاة البيئة يصرون على ضرورة حدوث تغيير في النموذج

الإقتصادي المهيمن نفسه. فالإقتصاد العالمي يجب أن يُحقق نقلة من كونه مدفوعاً في الأساس بإنتاج زائد واستهلاك زائد، إلى التوجه إلى الإحتياجات الحقيقية ، فيتسم باستهلاك معتدل أو متدنٍ قائم على عمليات إنتاج مستديم ولامركزية.

وبالتالي، فإن فرضية غالبية صُنَّاع السياسة في الشمال بأن توجهات الإستهلاك يمكنها أن تستمر – وبأن التحدي الوحيد هو تحويل خليط للطاقة وتبني إصلاحات تكنيكية، مثل الوقود الحيوي، و'الفحم النظيف' والطاقة النووية، والحد من الكاربون وخزنه، وتجارة الكاربون – ليست قائمة على أوهام فقط، بل هي بالتأكيد خطرة حقاً. في الواقع لا يمكن التعامل مع مشكلة المناخ بشكل استراتيجي دون معالجة متعمقة لدينامية الرأسمالية المتأصل فيها عدم الإستقرار البيئي – أي توجهها الذي لا يتوقف، ويحرِّكه السعي وراء الربح، وتحويل الطبيعة الحية إلى سلع لا حياة فيها.

وبدلاً من القيام بهذا الإنتقال إلى إنتاج أقل كثافة في الإعتماد على الوقود الإحفوري، ومستديم إيكولوجياً، فإن غالبية التكنوقراطيين والإقتصاديين يرون فقط تراجعاً مؤقتاً عن النمو القائم على التصدير إلى أن يجعل الطلب العالمي من جديد الأمر الأخير، قابلاً للإستمرار والحياة. إن نقاش السياسة في أوساط المؤسسة يُركِّز على مَن سيحل محل المستهلك الأمريكي المُفلس كالمحرك للطلب العالمي. ومع وجود أوروبا في حالة ركود واليابان أيضاً في حالة انكماش دائم، يتعلق الأمل بأن يصبح نمو الصين أساس مقاومة الإنكماش. إن هذا سراب. فنسبة نمو الصين السنوية في الربع الأخير البالغة ٨ر٩ في المائة تعود إلى برنامج التحفيز الحالي، وهو برنامج تبلغ قيمته ٥٨٥ مليار دولار، تم توجيهها بالأساس إلى الريف. وعلى الأرجح أن يتوقف نمو الطلب الداخلي عندما يتم إنفاق المبلغ. وتدفق محدود من الأموال لن يُحوِّل الفلاحين الصينيين إلى منقذي الإقتصاد العالمي. وفي النهاية، فإن هؤلاء الفلاحين، لأنهم تحملوا تكاليف اقتصاد البلاد الموجه للتصدير، قد رأوا مداخيلهم ورفاهيتهم تتآكل بشدة خلال الربع الأخير من القرن.

الدوحة الطريق المسدود

لكن مع ذلك فالنقاش حول المستهلك العالمي الذي هو الملجأ الأخير قد جرى حلُّه، فمنظمة التجارة العالمية وأكثر أعضائها نفوذاً، من الشمال والجنوب، يأملون بأن يؤدي إتمام جولة الدوحة للإجتماع الوزاري السابع في جنيف إلى استئناف المسيرة المكثفة الخاصة بالكربون نحو الإنتاج والأسواق المتكاملة عالمياً.

إن انشغال الإقتصاديين وصناع السياسة بمحرك التصدير لإنعاش الإقتصاد العالمي، مع استثناء اهتمامات دعاة البيئة والإقتصاديين الإيكولوجيين الخاصة بالتأثير السلبي للعولمة القائمة على التصدير على المناخ، هو خط فاصل خطير، يقود إلى كوبنهاجن. هذا هو ما يقوله جون كافاناخ، مدير معهد دراسة السياسات: "إن لدينا صناع سياسة اقتصادية مهتمون بالقيام بعكس الإنكماش، واقتصاديين إيكولوجيين مهتمون بالطرق الإستراتيجية للعمل على عكس التغيير المناخي، يتحدثون فوق رؤوس بعضهم البعض".

كان لمفاوضات المناخ قسطها من المشاكل، حتى بدون تهديد منظمة التجارة العالمية. ففي المسيرة نحو كوبنهاجن كان النقاش حول المناخ يتركز على قضيتين: التخفيف والتكيُّف. كلتاهما محبطتان، وذلك إلى حد كبير بسبب موقف البلدان الصناعية. بالنسبة للتخفيف، كانت الدول المتقدمة المحورية تقاوم حتى الآن تقديم أية تخفيضات ملزمة قانونياً. أما التخفيضات الطوعية التي قدمتها فقد كانت ضئيلة. ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التزامات الرئيس أوباما غير الملزمة هي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئات بسبعة عشرة في المائة عن مستويات العام ٢٠٠٥. وهذا يترجم إلى نسبة غير مهمة لتخفيض تبلغ نسبته ٤ في المائة عن مستويات العام ١٩٩٠، التي تعتبر المعيار لأية تخفيضات جدية. وأكدت المجموعة الحكومية للتغيير المناخي بأن تخفيضاً في انبعاثات غازات الدفيئات نسبته ٢٥ إلى ٤٠ في المائة حتى العام ٢٠٢٠، هو أقل نسبة يمكنها أن تحافظ على معدل الحرارة في العالم من الإرتفاع أكثر من درجتين مئويتين في هذا القرن. وحتى يقال بأن الزيادة الأخيرة هي دون التقدير الصحيح.

وفي مجال التكيُّف – مساعدة البلدان الأفقر على إعداد نفسها لعواقب التغيير

المناخي – فقد توقفت المفاوضات بسبب البلدان الغنية وعدم استعدادها لتوفير مبالغ الحد الأدنى من المساعدات الضرورية، وتحويل التكنولوجيا بلا شروط ، وتوجيه المبالغ إلى البلدان النامية من خلال مؤسسات غير البنك الدولي، الذي تسيطر عليه البلدان الغنية.

إن التحديات في هذين المجالين هي تحديات ضخمة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، ما أن يكون النموذج الإقتصادي أو الإستراتيجية التي يجب أن تتبعها بلدان العالم هو في المقدمة أو في المركز في كوبنهاجن، فإن أكثر الإتفاقيات طموحاً التي يمكن التوصل إليها بشأن التخفيف والتكيُّف هي ببساطة مجرد شيء لا قيمة له. وما لم يقم المفاوضون في كوبنهاجن بالإطاحة بنموذج الدوحة – المحرك الأساسي لتغيير المناخ – فإن الإقتصاد الرأسمالي المعولم الموجه إلى التصدير والقائم على الإستهلاك المتنامي، سيواصل تحكمه.

القمة غير المرئية: مؤتمر الأمم المتحدة حول الأزمة الإقتصادية العالمية – رواية شاهد عِيان

نيك بوكستون

معهد ما فوق القومية

الخلاصة: يكتب نيك بوكستون، مسؤول المعلومات والتواصل في معهد ما فوق القومية، من مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة، فيكشف كيف قامت مجموعة الثماني بسد الطريق باستمرار أمام الدعوات لتغيير راديكالي في إطار الأمم المتحدة، وعارضت أية دمقرطة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد العالمي.

كان الأب ميجيل، بشاربه من الطراز القديم، ومظهره الممتليء المستدير، وعيناه اللتان ما زالتا تتوهجان وتلمعان من وراء نظارته السميكة الزجاج، يبدو بكل تفاصيله القس الحنون المحب، الذي يحث رعاياه على أخذ رسالة الحب التي جاء بها المسيح بجدية أكثر. . وفي منتصف خطابه الذي دعا فيه إلى تغييرات راديكالية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإلى دمقرطة الأمم المتحدة ووضع حد لمفهوم 'العمل كالمعتاد' اعترف بأن صفحات خطابه قد اختلطت وأصبحت مرتبة ترتيباً خاطئاً. وقال 'إن كل شيء أصبح رأساً على عقب في هذه الأيام'.

استقبل مستمعوه ملاحظته بالضحك، وكان لها صدى أعمق، وذلك لأن

القس النيكاراغوي ميجيل ديسكوتو بروكمان كان حينذاك رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومسؤول عن ترأس اجتماع القمة الإستثنائي للأمم المتحدة حول الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية. وكان اجتماع القمة هذا قد انعقد في أواخر شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي على مسافة شوارع ليست كثيرة من مركز اندلاع الأزمة، وول ستريت.

وقد كانت صدمة ان تسمع هكذا انتقاد راديكالي يصدر من قلب مقر الأمم المتحدة. ولكن بدا أن اندلاع الأزمة الإقتصادية فتح المجال للأصوات والمنتديات المهمشة حتى الآن. ففكرة عقد اجتماع قمة حول الأزمة تمت الموافقة عليها في اجتماع للأمم المتحدة حول تمويل التنمية عُقِد بالدوحة، في قطر في الفترة ما بين ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر و ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، في الوقت الذي كان العالم مايزال يترنح من صدمة الأزمة المالية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية. فالموافقة على عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول تأثير الأزمة على البلدان الأشد فقراً، التي لا تتحمل أية مسؤولية عن الأزمة، نُظِر إليها على الأرجح بأنها – أي الموافقة – أقل ما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الصناعية عمله.

بالطبع، إن اعتبار أنه قد يكون للأمم المتحدة دور تلعبه في سياسة الإقتصاد العالمي هو ليس أمراً جديداً جداً. ففي ميثاقها التأسيسي ارتُئِي أن الأمم المتحدة، وعلى الأخص المجلس الإقتصادي والإجتماعي هو المنبر لرسم السياسة الإقتصادية العالمية، والذي تخضع لمُساءلته ومحاسبته مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولكن هذه المؤسسات أصبحت بدلاً من ذلك، في العقودالتالية، أكثر خضوعاً لمحاسبة وزارة خزانة الولايات المتحدة الأمريكية ومساءلتها ووزراء مالية البلدان الغنية التي كانت تسيطر على غالبية الأصوات.

وكما أشار عضو معهد ما فوق القومية، فإن وصول ريجان إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان بمثابة المسمار الأخير في نعش اشتراك الأمم المتحدة في السياسة الإقتصادية. فتحت تأثير مؤسسة هريتاج، التي هي مجمع تفكير السوق

الحر، ومن خلال مندوبتها في الأمم المتحدة جين كيركباتريك، استخدمت قبضتها على خزينة الأمم المتحدة لإضعاف سلطة ودور مؤسسات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك دائرة الإقتصاد والشؤون الإجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأنكتاد). ونتيجة لذلك ضمنت الولايات المتحدة أن السلطة تحوَّلَت إلى مجموعة الثماني، ووزارات مالياتها ونفوذ الشركات ما فوق القومية.

ولكن بلدان مجموعة الثماني اضطرت في أعقاب الأزمة الإقتصادية العالمية إلى التخفيف قليلاً من قبضتها. أولاً توسَّعَت المجموعة لتصبح مجموعة العشرين (التي تضم بعض الإقتصاديات الكبيرة في الجنوب، مثل البرازيل والهند. ثم وافقت أيضاً على عقد اجتماع القمة في الأمم المتحدة. وقد سمعت من بعض المسؤولين في الإتحاد الأوروبي ملاحظات غير رسمية ليست للنشر، يتضح منها أن العديد من البلدان الغنية سرعان ما شعرت بالأسف لموافقتها على عقد القمة.

باية، لم يأخذوا في الحسبان مثابرة الأب ميجل. لقد اختارته كتلة أمريكا اللاتينية والكاريبي ليلعب دور الرئيس لفترة ١٢ شهراً، وأقرته فيما بعد الجمعية العامة، فكان القس الساندينيي سريعاً في الدعوة إلى ودعم أجندة نشطة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأزمة. فشكل لجنة خبراء رفيعة المستوى برئاسة جوزيف ستيجلتس، الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل، لتعد تقريراً بشأن الإصلاحات الضرورية في النظام النقدي والمالي الدولي. وضمت اللجنة إلى جانب ستيجلتس أصواتاً راديكالية من أمثال بيدرو باييس، وزير مالية الإكوادو، الذي يقوم بمهمة مُنَسِّق بنك الجنوب في أمريكا اللاتينية، وأيضاً فرانسوا هوتار، المشارك النشط في المنتدى الإجتماعي العالمي.

وليس ثمة ما يُثير الدهشة في أن التقرير توصَّل إلى استنتاجات أكثر راديكالية من تلك التي درستها مجموعة العشرين: تقديم مِنَح بدلاً من قروض للبلدان النامية التي تعاني من الأزمة، إجراء إصلاح كبير في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إنهاء سياسة الشروط، إيجاد آليات جديدة لتسوية القروض، استخدام موسع لحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي لتمويل برامج التنمية في الجنوب، وإنشاء

مجلس إقتصادي عالمي. وفسَّر ستيجلتس بأن تركيزمجموعة العشرين على 'الإفتقار' إلى الأنظمة لا يكفي، لأن علينا أن نبحث لمائا هنالك افتقار إلى الأنظمة. يعود السبب في ذلك إلى نماذج اقتصادية خاطئة، وتحرير الأسواق والمعاملات المالية الذي فرض فرضاً على العديد من البلدان النامية، والتي لم تساهم فقط في نمو الأزمة ، بل أيضاً في طريقة انتشارها عبر العالم.

كان ديسكوتو واضحاً أيضاً في دفعه مصالح غالبية البلدان الأشد فقراً في العالم، حتى وإن كانت تتناقض مع مصالح مجموعة الثماني. وقال'إن المؤتمر يجب أن يكون عن التغيير. فنحن لا يمكن أن نسمح لبعض البلدان أن تحمي مصالحها، بينما نتفادى أي نقاش حول الإصلاحات البعيدة المدى الضرورية لتفادي تكرار حدوث الأزمة . . . يجب أن نضمن بأن البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة يجب أن يكون لها صوت في حل الأزمة'.

وردت البلدان القوية في الأمم المتحدة، وبالأساس الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، على ديسكوتو بتلطيخ سمعته، باتهامه بأنه سياسي مستفرد خطير، في أسوأ الحالات، أو مهرج، في أحسن الحالات. وفي ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩ نشرت صحيفة "نيويورك تايمس" تقول بأن ديسكوتو يعاني من 'وهم خطير بالعظمة'. في بعض الأحيان كان الأب ميجيل يزودهم ببعض 'الذخيرة'. فإشارته في بعض خطبه إلى الصوفي المسيحي بيير تيلهار دي شاردان، و"الظهور الذي لا يتوقف لمجال العقول والقلوب المُنَسَّق والمتزامن، ربما كان سيلقى ترحيباً أفضل في ندوة في كاليفورنيا حول العصر الجديد، منه في مبنى مليء ببيروقراطيين تعبين وديبلوماسيين محترفين طيلة حياتهم. . وحتى أولئك الذين كانوا يؤيدونه ديبلوماسياً اعترفوا بأن ديسكوتو قد 'ارتكب قمة الذنوب في عرف الأمم المتحدة' بعدم اتباعه الطريق الصحيح عندما كان يتدخل لتقوية مكانة المدافعين عن المسودة الأولى للوثيقة النهائية.

ومع أن العديد من المعلقين المعتادين في الأمم المتحدة لاحظوا نوع الأجندة النشطة غير العادية لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه كان من الأصعب كثيراً

تجاهل محتوى ملاحظاته. فغالبية المطالب التي تقدم بها ديسكوتو وتوصيات لجنة ستيجلتس حظيت بتأييد مجموعة السبعة وسبعين – وهي الكتلة التي أسيئت تسميتها، إذ أنها تضم أكثر من ١٣٠ بلداً نامياً. فقد جاءت هذه البلدان بأجندة واضحة، تشمل تأييد الدول النامية التي تواجه الأزمة، وإيجاد مجال سياسي كاف لحماية اقتصادياتها (مثل استخدام إجراءات فرض قيود على رأس المال ووالتجارة)، وتأجيل جديد لسداد الديون، وإصلاح النظام المالي والإقتصادي وهندسته.

وتم دعم هذا التحالف الواسع الخاص بتأييد إصلاح السياسة الإقتصادية العالمية بسرعة، وفي الصيف نفسه بعدد من الأصوات الرأديكالية، لا سيما من أمريكا اللاتينية. فرئيس الإكوادور كوريا، الذي حضر القمة، أيد بعض مطالب تلك البلدان. ففي قاعة مليئة بالحضور من المجتمع المدني، قال بحرارة وحماس "إن ما يجري الآن يعكس النتائج الضعيفة لمؤسسلت مثل منظمة التجارة العالمية، وسياسات حراك رأس المال، وما يتجاوز ذلك من نظرة إلى العالم تؤمن بأن الفردية هي القوة المحرِّكة، وأن المنافسة والأسواق التي يتم إلغاء الأنظمة فيها هي الحل. . . إذا فشل نظام ما، فإن ردود الفعل عليه لا يمكن أن تأتي من الأشخاص الذين صاغوا النظام، أولئك الذين هم من خلق الأزمة. ومع ذلك فإن هذا هو ما يحدث بالفعل مع صندوق النقد الدولي الذي يُمنَح مزيداً من الأموال دون شروط." وقال أيضاً "إن الأزمة توفر لنا الفرصة لتحفيز تفكير بلدان العالم الثالث، وإعداد مباديء قائمة على قيَّمنا وليس قيماً غريبة عن منطقتنا وشعوبنا." وحدد أيضاً بعض المبادرات التي تُعدُّها بلدان أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص تلك التي تعود إلى البديل البوليفاري للأمريكيتين، مثل بنك الجنوب، والتحركات من أجل إيجاد عملة إحتياطية مشتركة، واتفاقيات تجارية مبنية على التضامن والتعاون بدلاً من المنافسة.

ونتيجة لهذه التحديات السياسية في إطار الأمم المتحدة، كان التكتيك التالي للبلدان القوية هوالتقليل من أهمية القمة، وذلك برفض إرسال قادة على مستوى عال للمشاركة. وقال روبرتو بيسيو، من شبكة العالم الثالث، والشخص المطلع في دهاليز الأمم المتحدة، بأن دبلوماسيي الإتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة اتصلوا بقادتهم في بلادهم وشجعوهم على **عدم** حضور القمة. وقد نجح ذلك نجاحاً باهراً في أن وسائل

الإعلام الدولية لم تغط المؤتمر تقريباً، مما أبرز بوضوح قوة النخب السياسية في تحديد الإجندة الإخبارية الدولية. ورغم أن هذه القمة كانت أكبر قمة والأكثر تمثيلاً حول الأزمة الإقتصادية الهائلة، إلاَّ أن صمت وسائل الإعلام العالمية كان يعني أن القمة لم يكن لها وجود بالنسبة لجزء كبير من العالم.

في النهاية قام الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بصراحة بسد طريق أية مطالب تعني حدوث تغيير حقيقي. ونتيجة لذلك، ومع أن الوثيقة الختامية تحتوي على تحليل واسع لأسباب الأزمة، وقائمة موسعة لنقاط عمل مقترحة أكثر مما كان يتوقعه المرء من مجموعة الثماني ومجموعة العشرين، ولكن عندما وصل الأمر إلى الإلتزامات، فإن الوثيقة مليئة بتعابير مثل 'من الممكن' ، و'يمكن دراسة' و'الحاجة إلى الإقرار بضرورة' و'تأييد'، وهي تعابير يمكن للدول القوية أن تتجاهلها بسهولة.

حققت بلدان الجنوب بعض الإنتصارات القليلة الجزئية، مثل حصولها على الإعتراف بحقها في مساحة سياسية ضرورية لتشريع أنواع الردود المفصلة والموجهة للأزمة التي جرى إعدادها في البلدان المتقدمة'. ولكنها فشلت في تحقيق تقدم بشأن المطالب الرئيسية الأخرى المتعلقة بتقديم أموالٍ إضافية إلى البلدان النامية التي تواجه الأزمة، وتأجيل سداد الديون، أو القيام بإصلاحات جوهرية في الإجراءات والهندسة المالية العالمية.

ورغم أن بعض المعلقين من المنظمات غير الحكومية، مثل بهوميكا موكاهالا من شبكة العالم الثالث قد احتفلت بحذر بالوثيقة النهائية 'بسبب السلطة الإستطرادية والرمزية'، ولإعادتها الأمم المتحدة مجدداً إلى الخريطة الإقتصادية العالمية، فإن الغالبية انتقدت كثيراً إضاعة الفرصة. قالت إليزابث بيريدو بيلتران، التي تعمل مع حركات المياه والنقابات في بوليفيا، بأن الوثيقة فشلت في الرد على خطورة الأزمة، أو معالجة أسبابها الحقيقية. 'إن هذه ليست مجرد أزمة مالية، بل أزمة بنيوية آخذة في تدمير العالم. . . إننا في حاجة إلى نوع آخر من رؤية أي نوع من الإقتصاد نريد. في بوليفيا كنا قد بدأنا في استعادة السيطرة بعد سنوات من السياسات النيوليبرالية القاسية. إننا بحاجة إلى اتباع

عملية مماثلة على نطاق العالم'.

ومع ذلك، فقد اتضح انزعاج الولايات المتحدة الأمريكية من حتى أسبقية أن الأمم المتحدة راحت تتحدث بمواضيع كانت حتى الآن مقصورة على اجتماعات مجموعة الثماني ومجلس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فكان مندوب الولايات المتحدة الأمريكية جون ساميس صريحاً للغاية وفظاً في الجلسة الأخيرة للقمة. قال: "إن رأينا الصريح والقوي هو أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الخبرة، أو التخويل لكي تعمل كمنبرللحوار المفيد أو لتوفير التوجيه حول قضايا مثل أنظمة العملة الإحتياطية والمنظمات المالية الدولية والهندسة المالية الدولية". وأصر بدلاً من ذلك على أن "أي قرار يُتخذ بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية، أو الطريقة التي تقوم فيها تلك المؤسسات بأداء عملها، هو من اختصاص مالكي أسهمها ومجالس حكامها". وبما أن البلدان العشرة الأغنى هي التي تملك أكثر من ٥٠ في المائة من أسهم صندوق النقد الدولي، فقد كانت هذه الحجة مناسبة ومريحة للولايات المتحدة الأمريكية.

أما الإتحاد الأوروبي فقد كان أكثر كياسة، ولكن حريصاً بالدرجة نفسها على عرقلة أية دمقرطة ممكنة للنظام الإقتصادي العالمي. وقد قال لي أحد ديبلوماسيي الإتحاد الأوروبي أن تولي مجموعة المائة واثنين وتسعين الحكم هو شعار جميل يُرفع في ميدان تايمس سكوير في نيويورك، لكنه سيجعل من الأمم المتحدة غير قابلة للعمل. وأعرب عن ارتياحه لأن الوثيقة النهائية جاءت نتيجة توافقية، وتفادت الصدام الدائم مع مجموعة العشرين. واضح بأن ذلك يعني بأن مصداقية الأمم المتحدة وسمعتها قد تم إنقاذهما. وكان من الواضح من ملاحظاته بأن 'لغة التوافق' و'التعاون'، و'رفض الصدام غير الضروري' هو الطريق الذي تبرر به الدول الأقوى سلطتها وتحافظ عليها وتحول دون تحديات قد تقوض مكانتها وسلطتها.

وبعد خمسة أشهر، أي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، اتضح أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يواصلان جهودهما لعصر ما تبقى من الحياة في القمة. فالوثيقة النهائية دعت إلى تشكيل فريق عمل لتطوير العمل الجاري، وإلى

تشكيل مجموعة خبراء للبناء على عمل لجنة ستيجلتس. ولكن كلتا المجموعتين لم تحققا أي تقدم، مع إصرار الإتحاد الأوروبي على أن عمل المجموعتين يجب ألاَّ يكون تكراراً لعمل منظمات قائمة. يقول مات سيموندز، وهو باحث في الشؤون السياسية في المؤتمر الدولي لنقابات العمال، الذي يتابع عن كثب عمليات الأمم المتحدة: " مع أن هناك أولويات متنافسة في أجندة الأمم المتحدة، فإن من الواضح بأن الأمر لم يتم التعامل معه على أنه أولوية ملحة من الدول الغنية التي تريد العودة إلى 'العمل كالمعتاد'".

قال إنريكي يفيس، المتحدث باسم ميجيل ديسكوتو، أنه كان من الواضح بشأن ألعاب الدول وراء القمة: "إن السبب في تجاهل هذه القمة ورفضها هو أنها مست عصب القوة الإقتصادية. فالقضية التي في قلب هذه القمة كان فقدان السيطرة. إن الأزمة سببتها الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة والمؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإنهم يقولون بأنهم يستطيعون اتخاذ القرارات فقط في مجموعة الثماني، ولا يرغبون في تغيير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فالبلدان الغننية معتادة على الجلوس والتقرير سوية في ما بينها، تماماً كما جلست سوية في القرن التاسع عشر لتتقاسم العالم، ولكن الأمر لن يكون مماثلاً قي القرن الحادي والعشرين.

ولكن الكلمة الأخيرة يجب أن تكون للأب ميجيل، الشخصية الغريبة الأطوار والنابضة بالحيوية وذات البصيرة، الذي ناضل بقوة من أجل أن يضع الأمم المتحدة مجدداً على خريطة صناعة السياسة الإقتصادية في وجه أزمة اقتصادية عالمية حادة. ففي خطابه النهائي كرئيس للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، حذر بأن "الكثير ما زال يحتاج لأن يُعمَل إن كان للأمم المتحدة أن تستحق المكانة والثقة والمصداقية التي تحتاجها للإضطلاع بمهمتها بفاعلية، وهي مهمة غاية في الأهمية في عالم اليوم. . . . فمجموعة الثماني ومجموعة العشرين ما زالت أقليات مهمة، ولكن الأمرالمهم هو أنه بسبب حقيقة كونها غنية وقوية أكثر من كونها قادرة على عمل الأشياء بشكل صحيح. إننا لا نستطيع أن ننسى، ويجب ألا ننسى بأنه، في النهاية، بسبب الأخطاء الخطيرة التي ارتكبتها المجموعتان، وبسبب مؤسسات بريتون وودز التي يديرونها، يمر العالم الآن بما يمكن أن يتحول إلى أسوأ أزمة في التاريخ".

قمة كوبنهاجن العالمية حول تغيير المناخ: رؤية من المكان

جيما بون

الخلاصة: كانت جيما بون مندوبة شابة مع تحالف الشباب من أجل المناخ في المملكة المتحدة إلى مؤتمر القمة حول المناخ في كوبنهاجن، وهي تكتب عن ذلك المؤتمر و تتساءل لماذا فشل المؤتمر في التوصل إلى صفقة عادلة وطموحة وملزمة عالمياً.

'الثقة ليست شيئاً تستطيع أن تمنحها. فالثقة شيء يُكتسب، وهي ليست ما اكتسبته هذه العملية'. هذه ليست كلمات ناشط في مجال المناخ، بل هي كلمات إيف دي بور، السكرتير التنفيذي لإطار مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ، في حديث أدلى به في قاعة مكتظة بالشباب في الأسبوع الأول لمؤتمر المناخ في كوبنهاجن. كلمات قوية ، أضاف إليها بأنه بعد أكثر من ثلاث سنوات في منصبه، 'ما زال على العملية أن تكتسب ثقتي'.

قد يكون تحذير دي بور جاء في وقت متأخر قليلاً بالنسبة للعديد من الناس، ولكن ليس على الأقل بالنسبة للخمس وثلاثين ألف شخص الذين تم اعتمادهم للمشاركة كمندوبين ومراقبين في المؤتمر الخامس عشر للأطراف وفق إطار مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ. والقول بأن التوقعات كانت عالية بالنسبة للمؤتمر هو قول أقل مما تقتضيه الحقيقة. فكوبنهاجن (أو كوبن الأمل، كما أطلق عليها المُضيفون الدنماركيون) كان

المنوي منها أن تكون نهاية خارطة الطريق التي تم الإتفاق عليها في بالي (إندونيسيا) قبل عامين للتوصل إلى نتيجة متفق عليها، ومن ثم ثبني قرار في الإجتماع الخامس عشر . . . مع رؤية مشتركة لعمل تعاوني طويل الأمد، بما في ذلك هدف عالمي طويل الأمد لتخفيض الإنبعاثات'. فكان أن ملايين البشر حول العالم وضعوا ثقتهم في ان الأمم المتحدة ستحقق هذه الإتفاقية.

هل كان هذا الأمل وهذه الثقة في غير محلهما ؟ إن من الصعب، وأنا أكتب مباشرة بعد انتهاء المؤتمر الخامس عشر للأطراف وفق إطار الأمم المتحدة حول تغيير المناخ أن يتكلم المرء بشكل قاطع حول النتائج، وعن مدى التقدم الذي تم تحقيقه، هذا إذا تحقق أي تقدم. ولكن من الواضح أن المؤتمر انتهى دون أن يُحقق الإتفاقية العادلة والطموحة والمُلزمَة قانونياً التي يعتقد الكثيرون بأنها ضرورية بشكل مُلِح لضمان بقاء وحياة كل الشعوب والأمم.

إن ما تم 'تحقيقه' هو اتفاق كوبنهاجن، وهواقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في 'الساعة الحادية عشرة'، والذي كان يحظى في البداية بتأييد الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. جرى الإعلان عنه كصفقة عالمية، رغم أن العديد من البلدان سمعت عن الصفقة من خلال أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، وليس من خلال عمليات الأمم المتحدة. يطرح الإتفاق طموحات \للتقدم، على سبيل المثال، المحافظة على ارتفاع درجات الحرارة دون الدرجتين. ولكن الإتفاقية تؤجل القرارات الرئيسية، مثل تخفيض مستوى الإنبعاثات، والقضايا المالية، ومحتوى القضايا الحاسمة مثل إزالة الغابات، واستخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأرض، والتهرب من المحاسبة؛ فكل هذه الأمور لا تغطيها الإتفاقية بأي شكل من الأشكال. وقد لخَّص أشوك سينها، مدير إئتلاف 'أوقفوا فوضى تغيير المناخ'، رد فعل العديد من المنظمات غير الحكومية. قال: "إن ما يتحدى الفهم هو أن قادتنا السياسيين، في الوقت الذي تواجه فيه الإنسانية أكبر خطر في تاريخها، يحاولون تمرير ما يسمى بياناً سياسياً محبط على أنه تقدم. فهذه الصفقة لن تحول دون حدوث تغيير مناخي كارثي".

الفشل في الوصول إلى صفقة عالمية هو فشل عميق، وستقدم تفسيرات وأسباب مختلفة عديدة، يُطرح بعضها وتتم دراسته بعمق أكبر من قبل مؤلفين آخرين في هذه المجموعة. ولكنني أريد أن أشارككم في تجربتي الشخصية والمساهمة قدر استطاعتي في تفسير هذا الفشل، من وجهة نظري الفريدة كمراقب معتمد، وكجزء من مجموعة الشباب الجديدة في المؤتمر.

كان المؤتمر خلية من النشاط في الأسبوع الأول، مليئاً بالجلسات العامة، والإجتماعات المغلقة، ومئات الأنشطة الجانبية، والأكشاك التي ترعاها الشركات، والمنظمات غير الحكومية والحكومات، وأيضاً العديد من المظاهرات (الموافق عليها) والأنشطة الخلاقة للشباب العالمي. وقال أحد المعلقين بأن ما يجري هو 'مثل مهرجان جلاستونبري، ولكن مع وجود سياسة. كانت المعنويات عالية، وكان العديد منا يتحسس موطيء أقدامه في عالم الأمم المتحدة، مثل العديد أيضاً من المفاوضين ومندوبي البلدان الذين يفتقرون إلى الخبرة، كما أنني متأكد. إن الأمم المتحدة مكان مُربِك – من ناحية إنها مفتوحة وشفافة، إذ أن المراقبين يُسمَح لهم بالتواجد في الجلسات العامة، وأن يتصلوا بمكاتب مندوبي البلدان والمجتمع المدني، ومندوبي وسائل الإعلام وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة، وجميعهم يستخدمون الممرات والمقاهي والمساحات نفسها. ولكن الأمم المتحدة يمكن أيضاً أن تكون مكاناً مغلقاً، فليس هناك من إمكانية لرؤية ما يجري خلف الأبواب المغلقة؛ ويمكن تحويل الجلسات العامة إلى إجتماعات مغلقة، أو إلغاؤها في آخر لحظة دون تفسير.

ومع مرور الوقت اتضح أن المعرفة في الأمم المتحدة هي مصدر قوة. لم أكن وحدي مَن شعر بالذهول نتيجة لحجم المعلومات، والعملية المعقدة والبيروقراطية. فخلال اجتماع مع مجموعة التفاوض للمملكة المتحدة، دعا رئيس الوفد، بيت بيتس، العملية، بأنها 'سيرك ضخم رهيب'، حيث 'لا يستطيع أحد أن يعرف ما الذي يجري في كل الإجتماعات'. وتماماً، عندما سألت إد ميليباند، وزيرالتغيير المناخي في المملكة المتحدة، عن سبب تأجيل جلسة عامة رئيسية لعدة ساعات، ثم أُلغِيَت، أجاب 'لا أعرف ماذا يجري، حقاً إنني لا أعرف ماذا يجري'، ثم أضاف نصف مازحاً 'لا تسأليني، إنني

مجرد وزير'. فإذا كان أحد اللاعبين الرئيسيين في وفد له مصادره الجيدة ، يشعر بأنه مشوش وفاقد لقدراته، عندئذ ماذا عن البلدان الصغيرة والفقيرة ؟

في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة لمعالجة المسؤولية المشتركة المميزة المتعلقة بالتغيير المناخي، فإنها لا تعالج وجود مستويات مشتركة، ولكن متباينة للسلطة في إطار العملية نفسها. نظرياً، تتمتع كل البلدان بدرجة من السلطة المشتركة في الأمم المتحدة؛ إنها ديمقراطية من حيث المبدأ، تقوم على نموذج اتخاذ القرار بالتوافق، الذي من المفروض أن يُلغي بعض مشاكل علاقات السلطة في أشكال أخرى لإتخاذ القرار، مثل تصويت الأغلبية. فكل الأمم تُقدم إليها أموال كي تُرسِل مندوبين، وذلك حتى لا يحول الفقر دون مشاركتها.

ولكن، هنالك عملياً اختلافات كبيرة في السلطة في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، إن البلدان الصغيرة أو الفقير قد تتوفر لها القدرة على إرسال المندوبين اللذين تم دفع تكاليف سفرهما. ولكن عندما تأخذ في الحسبان مجرد حجم المؤتمر، وكل الإجتماعات والجلسات العامة والمؤتمرات الصحفية والأحداث الجانبية التي تجب المشاركة فيها، دون ذكر الإجتماعات الدائمة في الصباح الباكر، وفي الساعات المتأخرة من الليل، عندئذٍ يمكنك أن تُشكل صورة عن مدى الصعوبة التي تواجه وفداً صغيراً في حتى جمع المعلومات الضرورية لفهم ما يجري في العملية، دعك عن كيفية التأثير فيها. قارنوا وضعهم بوضع الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت فريقاً من أكثر من ١٠٠ مندوب إلى كوبنهاجن، الذي سيضم على الأرجح مسؤولين عن الصحافة والإتصال بوسائل الإعلام، ومساعدين، ومفاوضيين ذوي خبرة، ووزراء. فتتضح على الفور الميِّزة التي تنجم عن ذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع بلد مثل توفالو.

إن نظام الأمم المتحدة لا يلتفت إلى هذا التباين في المعرفة – السلطة. فالمجتمع المدني كان يحاول على عدد من المستويات معالجة هذا الأمر، وتأييد الدول النامية والمُهمَّشَة. العديد من المنظمات غير الحكومية تؤيد الوفود الصغيرة من خلال حضور بعض الإجتماعات نيابة عنهم، وتزوديهم فيما بعد بالمعلومات. البعض الآخر يؤيد أيضاً

الوفود مالياً خلال وجودها هنا – على الرغم من أن ثلثي المفاوضين الإفارقة اضطروا إلى المغادرة في بداية الأسبوع الثاني لأن نقودهم نفذت. كما أن الشباب الدولي عملوا بجد خلال العام المنصرم لزيادة تمثيل الشباب من البلدان النامية. على سبيل المثال قام وفدنا بمشاركة مبادرة الشباب الإفريقي حول تغيير المناخ بجمع أموال لثمانية مندوبين شباب من كينيا لحضور المؤتمر. ويساعد المجتمع المدني والشباب أيضاً بتأييدهم اقتراحات البلدان الصغيرة، مثل الإقتراحات التي تقدمت بها مجموعة دول الجزر الصغيرة وتوفالو، التي تم طرحها وكانت الأكثر طموحاً، والوحيدة التي تتمشى مع العِلم، وتتحدث صراحة ضد اقتراحات تزيد من تهميش البلدان النامية. ومن المحتمل أنه دون المساهمة النشطة للمجتمع المدني كان عدم توازن القوى في النظام سيظل دون رقابة على الإطلاق.

إن من الواضح أن للأمم المتحدة نصيبها الكافي من المشاكل، وهنالك ما هو أكثر ولا يمكنني الدخول في تفصيلاته هنا. ولكنني لست مقتنعة قناعة تامة بأن المشاكل في إطار الأمم المتحدة كبيرة إلى الحد الذي يصبح فيه عمل النظام مستحيلاً. بالتأكيد إنه صعب، ولكنني أقول أن عمل النظام في الحقيقة، أو عدم عمله، يعتمد على اللاعبين المشاركين، وفيما إذل كانوا ملتزمين بالأمم المتحدة، وقادرين على العمل داخل إطار نظامها. يمكن أن يكون نظام اتخاذ القرارات بالتوافق هو أكثر عدلاً من مجموعة الثماني أو منظمة التجارة العالمية. ولكنه سيعمل فقط إذا كان أولئك المشاركون ملتزمين بالعملية ولهم مصلحة مشتركة طويلة الأمد كهدف، وليس مصلحة وطنية محدودة وقصيرة الأمد.

لقد رأيت اختلافاً واضحاً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وما طرحه كل فريق على المائدة، ومدى محاولتهم العمل في إطار العملية. اقتراحات غالبية البلدان النامية، التي هي الأشد تأثراً، والأقل مسؤولية، ولديها قدرة أقل على للرد على الأزمة، هي اقتراحات تضرب أو تتفوق على المقترحات التي تقدمت بها المجموعة الحكومية حول التغيير المناخي، كأهداف لتخفيض إنبعاثات الغازات بالنسبة لمستويات 'العمل كالمعتاد' والتي هي ما بين ١٥ و٣٠ في المائة مع حلول العام ٢٠٢٠. ولكن غالبية البلدان المتقدمة إما أنها لم تتقدم باقتراحات تخفيض لفترات قصيرة الأمد، أو أنها، إذا تقدمت بمثل

هذه الإقتراحات، فإن الإقتراحات كانت أقل كثيراً من الهدف المُقتَرَح وهو ما بين ٢٥ و٤٢ في المائة عن مستوى ١٩٩٠ مع حلول العام ٢٠٢٠. وحتى الهدف الطموح نسبياً الذي حدده الإتحاد الأوروبي وهو تخفيض نسبته ٢٠ في المائة مع حلول العام ٢٠٢٠ هو أقل مما يوصي به العلم، كما أنه أدنى عندما يجري الأخذ في الحسبان مختلف مجالات التهرب في المحاسبة (مثل رصيد الكاربون من 'الهواء الساخن'، وتغيير الإنبعاثات من الإستخدام الأرضي، والإنبعاثات من الطيران الدولي والسفن).

لقد تحدثت مع عدد من المفاوضين، والمندوبين والمنظمات الحكومية، الذين أعربوا جميعهم لي عن رأيهم بأنه لن يتحقق أي تقدم خلال المفاوضات إلى أن يصل قادة العالم والمجموعة العالية المستوى. وقالوا أنه لن توضع أية أرقام حقيقية على المائدة بشأن تخفيض الإنبعاثات حتى الأيام الأخيرة للمؤتمر، وذلك لأن المفاوضين ليس لديهم في الواقع تخويلاً بعمل ذلك. وصُدمْت من التأكيد الضمني بأن إطار مؤتمر الأمم المتحدة حول تغيير المناخ كان سيستمر يومين فقط. فعقب عامين من المحادثات في ظل خريطة طريق بالي، يجب أن تكون كل دولة قومية على معرفة بما هي على استعداد لعمله للمساعدة في حل أزمة البيئة، وإلى أي مدى ستذهب تخفيضاتها، وما هو مبلغ المال الذي ستقدمه إلى صندوق التكيُّف العالمي، وإلى ما غير ذلك. فإذا كانت على استعداد حقاً لحل هذه المشكلة، فإنها ستكون قد وصلت إلى بداية المؤتمر، ووضعت ما لديها من أوراق على المائدة، وعندها ربما توفرت لها آفاق أفضل للتطلع إلى العام ٢٠١٠ وما بعد.

يقول البعض أنه ليس خطأ القادة، لأن حل مشكلة تغيير المناخ معقد للغاية وعالمي واسع. ولكننا رأينا مؤخراً بأنه من الممكن إصلاح مشكلة عالمية – يحتاج المرء أن يلقي نظرة على الأزمة المالية، حيث قام زعماء الإقتصاديات الرئيسية في العالم في ظرف شهور، إن لم يكن أسابيع، بالإجتماع سوية، وأعداد حزمة إنقاذ قوامها تريليون دولار. قارنوا هذا بالحزمة المالية في اتفاقية كوبنهاجن، والتي هي بحد ذاتها غير كافية. يمكننا أن نرى أن البلدان المتقدمة لديها مجموعة أولويات، حيث البيئة لا بد أنها في موقع متدنٍ للغاية من القائمة. فقد قال هوجو تشافيز، رئيس فينزويلا، 'لو أن المناخ كان بنكاً لكانوا قد أنقذوه'، وأنا أعتقد أنه على حق في ما قاله. إن الإرادة السياسية والشعور

بالإلحاحية التي كانت واضحة في الأزمة المالية تبدو مفتقدة جداً في أزمة البيئة، وربما أننا لن نحقق تقدماً على الإطلاق إلى أن يتغيَّر ذلك.

كنا نأمل في كوبنهاجن أن تحدث نقطة تحول، آملين بأن ١٧ عاماً من المفاوضات وتجمع العديد من رؤوساء الدول أكثر من أي وقت سابق في التاريخ، بأننا سنرى نوعاً آخر من السياسة، سياسة تُركِّز على تحدٍ عالمي يتخطى الحدود الوطنية. ولسوء الحظ، لم يكن هذا هو ماحدث. فبدلاً من ذلك اختار قادة العالم المصالح الذاتية الوطنية الخاصة على مصير مستقبل أجيال، وفشلوا في حل المشاكل التي تعترض الطريق إلى نتيجة عادلة.

وللعودة إلى كلمات إيف دي بور، فإن عملية الأمم المتحدة لم تكتسب أية ثقة، ولكن الأهم أن زعماء العالم لم يكسبوا ثقتي. لقد فشلوا في أن يقرنوا أفعالهم بأقوالهم، وإنني أتفق مع أشوك سينها بأن 'الخطأ يقع كلية على البلدان الصناعية. إنها لم تعد بتخفيض الإنبعاثات بما يكفي وبسرعة، كما أنها لم تعرض ما يكفي من الأموال لمساعدة البلدان النامية. مما لاحظته خلال الأسبوعين الماضيين إن هذا هو السبب الحقيقي لعدم توصلنا إلى صفقة في كوبنهاجن، بدلاً من الحديث عن وجود مشكلة لا يمكن حلها في إطار نظام الأمم المتحدة نفسه.